جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط



دراســـــــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 53
أفريـل 2017

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة دراسات العدد: 53 - أفريل 2017

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث (نموذج معتمد لدى المجلة).

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك (نموذج معتمد لدى المجلة).

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- **البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط لا تؤخذ بعين الاعتبار.**

8- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

9- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

10- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

- **قواعد التوثيق:** 1-عندما يشار إلى المراجع في المتن، يذكر الاسم الأخير للمؤلّف وسنة النشر بين قوسين، مثل (القوصي،1985)، وعند الاقتباس يوضع النص المقتبس بين قوسين صغيرين " " وتذكر أرقام الصفحات المقتبس منها مثل: (القوصي، 1985: 43)

2- عندما يشار إلى المراجع في الهامش، يشار إليها بأرقام متسلسلة، -استعمال التهميش الآلي- وتكون في أسفل الصفحة نفسها، وتذكر المعلومات حسب المتعارف عليه منهجيًا.

3- في كلتا الطريقتين، تجمع المراجع في نهاية البحث وترتّب ترتيبًا ألفبائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف، وتكون كالآتي:

- اسم المؤلّف (سنة النشر) عنوان المؤلَّف، (رقم الطبعة)، اسم البلد، اسم الناشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

فهرس المحتويات

التفاؤل وعلاقته بالصحة النفسية

- دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الأغواط - الجزائر

أ.عائشة بن الصغير- أ.د.حسين بوداود
جامعة الأغواط

الملخص:
هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين التفاؤل والصحة النفسية وبعض المتغيرات المرتبطة بالطالب الجامعي كالجنس والعمر والحالة الاجتماعية(متزوج/غير متزوج) والمستوى المعيشي والمستوى الدراسي، طبق لهذا الغرض مقياس التفاؤل "للعكايشي" ومقياس الصحة النفسية "لمحيسن" على عينة مكونة من (200) طالبًا ،(100 ذكر ، 100 أنثى) من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية دالة وموجبة بين التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة. وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بينما لم تتوصل نتائج هذه الدراسة من جهة أخرى إلى وجود فروق دالة إحصائيا بخصوص متغيرات الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والمستوى الدراسي.

ABSTRAT
The aim of this study is to investigate the relationship between optimism, psychological health and some variables which are related to the student of university, such as race, age, social status (married / unmarried), the standard of living as well as the academic level.
Moreover, the Optimism Test of Mr. Akaichi and the Psychological Health Test of Mr. Muheisen were applied to a sample of 200 students (100 females, 100 males) from the Faculty of Social Sciences at Amar Telidji University in Laghouat.
Hence, this study resulted in the following:
1- there is a statistically significant and positive relation between optimism and psychological health of the students from the study's sample.
2- there are statistically significant differences in psychological health due to the variable of social status. Though, the results of this study showed that there were no statistically significant differences regarding sex variables, age and social status, the standard of living and the academic level.

مقدمة:يقول كل من مارتن سيلجمان ميهالي وشيكزينت ميهالي (M.Silgman, M.Csikszinmihali2000): "إن علم النفس ليس علما لدراسة المرض والاستسلام والانهيار والانهزام النفسي فقط، لكنه علم لدراسة قُوَى وفضائل النفس الإنسانية وقيّمها وأنه طريق ينبغي ألا ينحصر في إصلاح ما تمّ إفساده في هذه النفس، يجب أن يسبق الاصطلاح والعلاجَ النفسي الوقايةُ والتنميةُ والتطويرُ" **(بشير معمرية 2012، ص5).**

يقول الله تعالى في سورة البقرة مخاطبا آدم عليه السلام ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٣٨، وذلك يعني خروجا من دار الكمال (الجنة) إلى دار الكد والشقاء(الأرض) ويعني هذا أن معترك الحياة أمر أزلي ، لكن الله تعالى حينما قدّر هذا على البشر كان قد أودع في الإنسان قُوىً كامنة فيه تمكنه من مجابهة أسباب الشقاء، فيتحول الشقاء من شبح للحياة إلى سبب في التمسك بالحياة، وتتحول نتائجه من تعب ومجابهة إلى أسباب للسعادة.

من هذا المنطلق كان **التفاؤل** هو إحدى القُوى الإنسانية التي تنتقل به من ضيق التفكير وسلبيته إلى سعة التفكير وإيجابية، وبالتالي يكون له التأثير الكبير على صحة وسلامة الفرد.

يقول الله تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ الزمر: ٥٣. والقنوط يعني تمام اليأس وذروته، فالله تعالى ينهى عنه لأنه مهلكة ويقول تعالى أيضا: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ الحجر: ٥٦. فمتى يئس الفرد ودخل دائرة القنوط تكالبت عليه الأمراض والاضطرابات النفسية فكان ممن يضلون ويتوهون عن السبل الصحيحة في الحياة.

ينقسم الناس في أنماط تفكيرهم إلى نمطين أساسيين: نمط متفائل يميل إلى التفكير الإيجابي والاستبشار في الحياة، ونمط متشائم يميل إلى التفكير السلبي وله نظرة تشاؤمية للحياة ومشاقها، وعلى غرار هذا وذاك تتبلور سلوكات الفرد وفق نمط تفكيره.

ينظر للتفاؤل على أنه يمكن أن يكون له تضمينات تنعكس على حياة الأفراد خاصة منهم الشباب وعلى هذا الأساس كان اختيارنا لهذه الفئة- الطلاب الجامعيون- كمجتمع بحث للدراسة الحالية حيث "يعتبر التعليم الجامعي من أهم المراحل التعليمية والتي تتميز بالنضج الانفعالي والعقلي للطلاب وبالتالي يمكن مساعدتهم على التفكير التفاؤلي الإيجابي، بهدف إعدادهم بصورة منظمة وموجهة للحياة، وذلك أن التعليم العالي(العكايشي، 2003) بمستوياته وخاصة الجامعة ينال كثيراً من العناية والاهتمام في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك للدور المهم والخطير الذي يؤديه في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية وما يوفره من قوة عاملة مؤهلة وقيادته للمجتمع الأمر الذي يتطلب الإعداد والاهتمام بالعنصر البشري إعدادا نفسياً واجتماعياً من المؤسسات التربوية بحيث يستطيع ان يستجيب لمعطيات العصر والمجتمع أو يتفاعل معها) (العكايشي، 2003، ص1 - بتصرف).

إن موضوع التفاؤل والصحة النفسية من الأمور الهامة التي ينبغي أن يهتم بها الفرد والمجتمع ، لأن الاهتمام بهما اهتمام بالإنسان وتكامليته.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وفي دراستنا الحالية أردنا أن نتناول عينة من طلبة علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية لنرى مدى تفاؤل هذه الفئة ومدى انعكاس ذلك على الجانب النفسي من الصحة لديها. ومن خلال ما تم عرضه تتحدد مشكلة الدراسة الأساسية في التساؤل العام التالي: **هل توجد علاقة بين التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة؟**

و منه تتفرع جملة من الأسئلة من هذا التساؤل العام كالتالي:

- **ما نسبة شيوع التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة؟**

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفاؤل ودرجة الصحة النفسية لدى عينة الدراسة؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للجنس(ذكور/إناث)؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للسن؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للمستوى التعليمي؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للحالة الاجتماعي (متزوج أعزب)؟
6. **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للمستوى المعيشي؟**

- **أهمية الدراسة :**

أ- **الأهمية النظرية:** وتتركز في كونها:

1- محاولة لإضافة نتائج جديدة للتراكم العلمي والمعرفي حول التفاؤل وعلاقته بالصحة النفسية لدى الطلبة في المجتمع الجزائري وبالتحديد في جامعة الأغواط.

2- يتزايد اليوم الاهتمام بعلم النفس الإيجابي وتزداد أهمية التفكير التفاؤلي الإيجابي في حياتنا، ولذلك جاء موضوع دراستنا هاته للإسهام في تنمية موضوع علم النفس الإيجابي.

3- تبيان أهمية التفاؤل الإيجابي في حياة الفرد وذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ البقرة: ٢١٦

4- المساهمة بهذه الدراسة في ميدان علم النفس الإيجابي وهو ميدان حديث ورائد.

ب- **الأهمية التطبيقية:** في كون الصحة النفسية مهمة في حياة الناس عامة والشباب خاصة وأنهم في مرحلة بناء شخصياتهم ومستقبلهم وهي مرحلة انتقالية ذات أثر فعال في تحقيق طموحاتهم لاحقاً فهم الجيل الواعد بتحقيق ما لم ينجز إلى الآن ،وعلى سلامة صحتهم النفسية والجسمية يتوقف مدى التقدم والازدهار في المجتمع . فالصحة النفسية ضرورة لابد من تحققها في جوانب حياة الشاب ويبرز اثر انعدامها على شكل مشكلات سلوكية تتمثل في صعوبة تركيز انتباهه من جراء أعراض جسمية أو نفسية او هما معاً والملل والقلق والاكتئاب وأحلام اليقظة والإسراف فيها واذا ما أنيط به عمل تجنبه أو مسؤولية معينة هرب منها ذلك لضعف ثقته بنفسه ، واذا واجهته مشكلة عجز عن حلها حلاً موضوعياً .إن موضوع التفاؤل والصحة النفسية من الأمور الهامة التي ينبغي أن يهتم بها الفرد والمجتمع ، لأنّ الاهتمام بهما اهتمام بالإنسان وتكامليته.

ويكتسب البحث الحالي أهميته أيضا كونه يجري على شباب الجامعة وتبرز هذه الأهمية من ناحيتين:

الأولى: هي المرحلة العمرية التي يمر بها طلبة الجامعة ومتمثلة في مرحلة الشباب وما لهذه المرحلة من أهمية بالغة في حياة المجتمع حيث يمتلكون طاقات وإمكانيات غير محدودة في العطاء والبناء والتضحية والقدرات التي تؤهلهم نحو المواقع المتقدمة في المجالات كافة.

والناحية **الثانية:** تتمثل في أهمية الجامعة نفسه، فالجامعة تؤدي دوراً مهماً في المجتمع فهي تقوم في صميم رسالتها على إعداد الشباب وتأهيلهم لوظائف إنتاجية في المجتمع وتساعدهم على النضج والتطور جسمياً ونفسياً واجتماعياً، وتوفر لهم أنشطة وفعاليات متعددة تسمح بنشوء علاقات اجتماعية واسعة بين الشباب يمتد تأثيرها إلى نواحٍ وجوانب متعددة من الحياة.**(العكايشي،2003،ص2)** و بالتالي يمكن القول:

1- التوصل إلى نتائج حول أبعاد الدراسة (التفاؤل والصحة النفسية والعلاقة بينهما) يمكن أن تفيد الطلبة في حياتهم النفسية والاجتماعية والمهنية.

2- دراسة التفاؤل ونسبة شيوعه أو عدم شيوعه لدى الطلبة تشكل إحدى الخطوات الأساسية في وضع البرامج الإرشادية والمساعدة النفسية التي يمكن أن تقدم لهذه الفئة من طرف المرشدين والأخصائيين العاملين في مجال الصحة النفسية وكذلك الأساتذة في الجامعات.

3- تعد فئة الطلبة من فئات المجتمع الواسعة والمُعوَّلِ عليها مستقبلا، وتدعيم هذه الفئة باستراتيجيات التفاؤل من شأنه أن يخلق لديهم التفكير الإيجابي في الحياة والتعايش مع الأوضاع الشاقة لديهم استعدادا لتحمل المسؤوليات.

4-الكشف عن مدى دور الزواج في إرساء دعائم كل من التفاؤل والصحة النفسية لدى الطلبة.

5-الكشف عن مدى دور علم النفس في إرساء دعائم التفاؤل والصحة النفسية لدى الطلبة.

- **أهـــداف الدراسة:**

1-التعرف على مدى شيوع التفاؤل والصحة النفسية لدى الطلبة.

2- الكشف عن مدى ارتباط وتأثير التفاؤل على الصحة النفسية لدى الفرد .

3- معرفة إن كان فعلا الذكور يتمتعون بمستوى تفاؤل أعلى من الإناث حسب ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة.

4- التعرف إلى الفروق في مستوى كلٍ من التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة في جامعة الأغواط حسب متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى الدراسي، المستوى المعيشي والوضع الاجتماعي.

- **متغيرات الدراسة:**

- **التفاؤل**: متغير أساسي.

- **الصحة النفسية**: متغير تابع.

- **متغيرات وسيطية**: الجنس(ذكور/إناث)- السن- المستوى التعليمي- المستوى المعيشي الاقتصادي- الحالة الاجتماعية(متزوج / أعزب).

- **مصطلحات الدراسة:**

أولا- التفاؤل: عرفه (عبد الخالق 1996) بأنه نظرة استبشار نحو المستقبل تجعل الفرد يتوقع الأفضل وينتظر حدوث الخير ويرنو إلى النجاح ويستبعد ما خلا ذلك.(عبد الله بن محمد الهادي الحربي2009، ص14).

أما التعريف الإجرائي للتفاؤل فنعرفه بأنه: حسن الظن بالله في نتائج الأحداث الماضية والحالية حتى **وإن كانت في ظاهرها سلبية أو خفيت نتائجها**، وهو التوقعات الإيجابية للأحداث المستقبلية، والرضى والتسليم بالنتائج بعد استفاء مقومات النجاح فيها'. ويعبّر عنه بالدرجة الكلية لمقياس التفاؤل المعتمد في الدراسة الحالية.

- **ثانيا- الصحة النفسية:** حالة دائمة نسبياً(زهران، 1988) يكون فيها الفرد متوافقاً نفسياً وشخصياً وانفعالياً واجتماعياً مع نفسه ومع الآخرين ويكون قادراً على تحقيق ذاته واستغلال قدراته وإمكاناته الى أقصى حد ممكن ويكون قادراً على مواجهة مطالب الحياة وتكون شخصيته متكاملة سوياً ويكون سلوكه عادياً بحيث يعيش بسلام"(العكايشي،2003، ص6).

أما **التعريف الإجرائي:** الصحة النفسية: هي جوهر الإنسان ومحرك أوجه نشاطاته المختلفة إدراكية كانت أو حركية ، فكرية كانت أو انفعالية ،،، إلخ. ويعبر عنها في الدراسة الحالية بالدرجة الكلية المحصل عليها على مقياس الصحة النفسية المعتمد في الدراسة الحالية.

ثالثا-المستوى المعيشي: نعني به الحالة الاقتصادية للفرد أو مستوى الرفاهية

رابعا-المستوى الدراسي: هي مستويات عينة الدراسة (السنة أولى علوم اجتماعية جذع مشترك، السنة الثانية ليسانس علم النفس بكل تخصصاته، السنة أولى ماستر بكل تخصصاته).

خامسا-الحالة الاجتماعية: ونعني بها متزوج أو غير متزوج

- **الإجراءات الميدانية:**

أولاً- منهج الدراسة: استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي نحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها. المنهج الوصفي التحليلي كما يعرفه ا **الأغا (1999)** يعتبر من المناهج التي تهدف إلى تجهيز البيانات حول الموضوع أو الظاهرة التي يدرسها الباحث كما هي بدون تدخل أو تغير في تلك البيانات وذلك لإثبات فروض معينة من أجل الإجابة على تساؤلات تم تحديدها(**أبو العمرين، 2008 ،ص72).**

ثانياً- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة الأصلي من طلبة كلية العلوم الاجتماعية حيث يبلغ عدد الطلبة حوالي 1000طالب وطالبة حيث تضمنت السنة أولى جذع مشترك والسنة الثانية ليسانس علم النفس والسنة أولى ماستر علم النفس بكل تخصصاتهم.

ثالثاً- عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية حيث مثلت20% من مجتمع الدراسة، وتكونت من(250)طالب وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية.

وقد قسمت العينة إلى قسمين:

أ- **عينة استطلاعية:** طبقت استبانة /التفاؤل والصحة النفسية على عينة استطلاعية (عينة التقنين) مكونة من (50) طالب وطالبة من كلية العلوم الاجتماعية تم اختيارهم بشكل عشوائي وذلك لحساب صدق وثبات أدوات الدراسة كما هو مبين في جدول (1).

جدول(1) يمثل توزيع أفراد العينة الاستطلاعية(التقنينية)

الجنس		السن		الوضع الاجتماعي		المستوى الدراسي		
ذ	إ	أكبر25	أقل25	متزوج	غير متزوج	س1 ج .م	س2 ليسانس	س1ماستر
24	26	24	26	24	26	17	16	17
50		50		50		50		

ب .**عينة فعلية**: وهي التي طبقت عليها أدوات الدراسة لغرض اختبار فرضيات الدراسة، وتتكون من(200) طالب وطالبة كما هو مبين في جدول (رقم2).

جدول (2) يمثل توزيع أفراد العينة الفعلية

المتغيرات	الجنس		السن		المستوى المعيشي			الوضع الاجتماعي		المستوى الدراسي		
	ذ	إ	أكبر25	أقل25	1جيد	2متوسط	3ضعيف	متزوج	غير متزوج	1 ج.مشترك	2ليسانس	1ماسر
العدد	100	100	99	101				81	119	107	43	50
المجموع	200		200		200			200		200		

- **رابعاً: أدوات الدراسة:** استخدمنا في دراستنا الأدوات التالية:

أ. مقياس التفاؤل لـ: د إيمان صادق عبد الكريم و م .م. ريا الدوري قسم التربية وعلم النفس- جامعة بغداد **(مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد26-27، ص239)**

ب. مقياس الصحة النفسية إعداد المدرس الدكتورة بشرى أحمد جاسم العكايشي قسم التربية وعلم النفس كلية التربية للبنات / جامعة بغداد (http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=403)

أ .مقياس التفاؤل: وتتدرج الاستجابات تحت خمسة مستويات (تنطبق عليا دائما، تنطبق عليا كثيرا، تنطبق عليا أحيانا، تنطبق علي قليلا، لا تنطبق علي أبدا تنطبق عليّ دائما= 5.

- تنطبق عليّ كثيرا= 4.
- تنطبق عليّ أحيانا=3.
- تنطبق عليّ قليـلا=2.
- لا تنطبق عليا أبدا=1.
- تعطى الدرجات: (5- 4- 3- 2- 1) للفقرات الإيجابية وبذلك فإن أعلى درجة محتملة للمقياس (140) درجة وأقل درجة هي(28) درجة.
- جميع فقرات المقياس تعتبر إيجابية وتدل على التفاؤل، وتدل "أبدا" على عدم وجود الصفة لدى الطالب، بينما تشير "دائما" على أن الطالب متفائل، وكلما أشار الطالب على عبارات أكثر في "دائما" دل ذلك على وجود تفاؤل لديه.

ب- مقياس الصحة النفسية: وتتدرج الاستجابات تحت ثلاثة مستويات(نعم- أحيانا- لا)

- تعطى الدرجات: (3- 2- 1) للفقرات الإيجابية، بينما تعطى الدرجات(1- 2- 3) للفقرات السلبية وبذلك فإن أعلى درجة محتملة للمقياس (72) درجة وأقل درجة هي(24) درجة.
- فقرات المقياس إيجابية وسلبية وتدل "لا" على عدم وجود الصفة لدى الطالب، بينما تشير "نعم" على أن الطالب يتمتع بالصحة النفسية، وكلما أشار الطالب على عبارات أكثر في "نعم" دل ذلك على تمتعه بالصحة النفسية.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة لحساب صدق أدوات الدراسة استخدمنا:- ألفا كرونباخ. لحساب ثبات أدوات الدراسة استخدمنا:

أ. طريقة التجزئة النصفية Split-half method

ب. معامل ألفا-كرونباخ Cronbache-alfa

سادسا : خطوات الدراسة: قمنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة مكونة من (50) طالب وطالبة تم اختيارهم بشكل عشوائي، ثم قمنا بحساب صدق وثبات أداة الدراسة وذلك باستخدام برنامج الرزم من (SPSS) الإحصائية.

1- صدق وثبات أدوات القياس:

أ- مقياس التفاؤل:

أولاً : صدق المقياس:

أ- **الصدق بالمقارنة الطرفية:** بلغ الصدق بالمقارنة الطرفية = 0.80 وهو ذو ارتباط مرتفع ؛ كما هو موضح في جدول رقم (3) بلغ معامل الارتباط بيرسون (0,808)عند مستوى دلالة إحصائية 0.01 وبدرجة حرية (48) وهو دال إحصائيا مما يدل على صدق المقياس.

جدول رقم (3) يوضح معامل الارتباط لمقياس التفاؤل

حجم العينة	معامل الارتباط	درجة الحرية	الدلالة	الدلالة الإحصائية
50	0,808	48	0.001	دال إحصائيا عند0.01

ثانيا : ثبات المقياس:

أ- **طريقة الفا كرنباخ :** تم حساب ثبات الاختبار بطريقة الفاكرونباخ لتقييم(50) فرداً وحصلنا على ثبات قدره 0.72 وهو ثبات مرتفع.

ب- **طريقة التجزئة:** حصلنا على معامل ارتباط قدره 0.73 وبعد التصحيح باستخدام معادلة سبيرمان براون حصلنا على ثبات قدره 0.91 وهو ثبات مرتفع.

ب- مقياس الصحة النفسية:

أولاً : صدق المقياس:

أ- **الصدق بالمقارنة الطرفية:** بلغ الصدق بالمقارنة الطرفية = 0.92 وهو ذو ارتباط مرتفع جدا ؛ كما هو موضح في جدول رقم (4). بلغ معامل الارتباط بيرسون (0,927)عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 وبدرجة حرية (48) وهو دال عند مستوى دلالة يدل على صدق المقياس.

جدول رقم (4) يوضح معامل الارتباط لمقياس الصحة النفسية

حجم العينة	معامل الارتباط	درجة الحرية	الدلالة	الدلالة الإحصائية
50	0,927	48	0.00	دال إحصائيا عند0.01

ثانيا: ثبات المقياس:

أ- **طريقة الفا كرنباخ :** تم حساب ثبات الاختبار بطريقة الفاكرونباخ لتقييم(50) فرداً وحصلنا على ثبات قدره 0.64 وهو ثبات مقبول.

ب- **طريقة التجزئة:** حصلنا على معامل ارتباط قدره 0.388 وبعد التصحيح باستخدام معادلة سبيرمان براون حصلنا على ثبات قدره 0.60 وهو ثبات مقبول.

سابعا: إجراءات البحث: قمنا بتطبيق أدوات الدراسة بعد التقنين على العينة الفعلية والتي تكونت من (200) طالب وطالبة(100) ذكور و(100) إناث، ومن ثم إجراء المعالجات المحوسبة لمعالجة البيانات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج(SPSS). وتضمنت:

- والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية.
- معامل ارتباط بيرسون للدرجات الخام.
-اختبار (ت) للفرق بين المتوسطات.
-اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA .
ثم قامت الباحثة بتفسير النتائج وإجراء مناقشة عامة لها.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية العامة:

نص الفرضية:

" - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التفاؤل ودرجة الصحة النفسية لدى عينة الدراسة".

الجدول رقم (05) يوضح نتائج العلاقة الارتباطية بين التفاؤل والصحة النفسية.

المؤشرات الإحصائية المتغيرات	حجم العينة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
التفـــــــاؤل	200	0.490	0.000**	دالة عند
الصحة النفسية	200		0.000**	0.01

من خلال الجدول يتضح أن معامل الارتباط بيرسون ر بلغ 0.490 عند مستوى دلالة 0.000 وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0.01. ومنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيا بين التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة . وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت لها دراسة كل من : عبد الخالق(أ)(1998)، عبد الخالق(ب)(1998)، شكري(1999)، إسماعيل(2001)، الزهراني(2003)، السليم(2006)، المنشاوي(2007)، عبد الخالق(2007)، بن زار(2003)، روثينج(2009)، باريز(2009).

أوضحت هذه النتائج أن التفاؤل سمة تؤدي بالشخص إلى تبني توجه مفضل نحو الحياة وتفسير إيجابي مرغوب لأحداثها ويدعم هذا التوجه إيجابيا الصحة النفسية كما أن المتفائل يستخدم المواجهة الفعّالة في حل المشكلات ويلجأ إلى التخطيط عند مواجهة المواقف العصيبة والاستفادة من الخبرات السابقة الأمر الذي ينعكس في جله إيجابيا على الصحة النفسية له.

- عرض وتحليل ومناقشة نتائج التساؤل العام:

نص التساؤل: ما مدى شيوع نسبة التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة؟

أ- مستوى التفاؤل لدى عينة الدراسة:

ب- أعلى درجة للمقياس (5*28=140) .
متوسط درجات المقياس المتوسط = 84.
أدنى درجة للمقياس= (28) .

(28 – 65) مستوى منخفض (على المقياس).
(66 - 103) مستوى متوسط.
(104 – 140) مستوى مرتفع .

جدول رقم(06) يمثل مستوى الصحة التفاؤل لدى عينة الدراسة

	عدد الأفراد	أدنى درجة	أعلى درجة	المتوسط	
التفـــــــاؤل	200	45.00	145.000	106.8150	
منخفض			من 28 إلى65	13	%2.5
متوسط			من 66 إلى 103	126	%32.5
مرتفع			من 104 إلى140	61	%65

تتميز عينة الدراسة بمستوى مرتفع من التفاؤل تتمثل في 65 %

– مستوى الصحة النفسية لدى عينة الدراسة:

(24 - 40) مستوى منخفض.
(41 - 56) مستوى متوسط.
(57 - 72) مستوى مرتفع (على المقياس)

أعلى درجة للمقياس (3*24=72)

المتوسط = 36

أدنى درجة = (24)

جدول رقم(07) يمثل مستوى الصحة النفسية لدى عينة الدراسة.

	عدد الأفراد	أدنى درجة	أعلى درجة	المتوسط	
الصحة النفسية	200	22.00	69.00	52.5400	
منخفض	40		من 24 إلى40	13	%6.5
متوسط	65		من 41 إلى 56	126	%63
مرتفع	72		من 57 إلى72	61	%30.5

تتميز عينة الدراسة بمستوى متوسط من الصحة النفسية.

جدول رقم(08) يمثل مقارنة بين المتوسط الحسابي لدرجات الطلبة والوسط الفرضي لمقياسي التفاؤل والصحة النفسية لدى عينة الدراسة.

	عدد أفراد العينة	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الوسط الفرضي**
الصحة النفسية	**200**	52,54	**22.00**	**48**
التفاؤل	**200**	106.81	**45.00**	**85**

من خلال الجدول يتبين أن المتوسط الحسابي للصحة النفسية كان 52.54 بانحراف معياري قدره **(22.00)** وهي اكبر من المتوسط الفرضي الذي قدره 48 ، ومن الملاحظ ان الوسط الفرضي يقع في فئة المتوسط ونسبة مئوية قدرت بـ **(63%)** وهي اكبر نسبة مقارنة بالمستويين الأخرين، هذا ما يدل على أن مستوى الصحة النفسية لدى أفراد عينة الدراسة يعتبر متوسطا. بالنسبة للتفاؤل المتوسط الحسابي يساوي 106.81 وهي اكبر من الوسط الفرضي الذي قدرة (85) .

ومن الملاحظ ان الوسط الفرضي يقع في فئة المرتفع ونسبة مئوية قدرت بـ **(65%)** وهي اكبر نسبة مقارنة بالمستويين الأخرين، هذا ما يدل على أن مستوى التفاؤل لدى أفراد عينة الدراسة مرتفعا.

- **عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الأولى:**

نص الفرضية " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للجنس (ذكور/إناث)**

للتحقق من صحة الفرض الثاني قامت الباحثة بإيجاد قيم اختبار(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات وقد أسفر التحليل عن النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (09) يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط درجات الذكور (ن=100) ودرجات الإناث(ن=100) على مقياس التفاؤل ومقياس الصحة النفسية .

المؤشرات الإحصائية	ذكور		إناث			
الجنس	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
التفاؤل	107,40	15,806	106,23	18,231	0,485	0,628 غيـــر دالة
الصحة النفسية	53,48	7,813	51,60	8,785	1,599	0,111 غيـــر دالة

أ- **بالنسبة للتفاؤل:** يتضح من الجدول(09) عدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث في التفاؤل حيث بلغ متوسط الذكور 107,40 والإناث 106,23 وبلغت القيمة التائية 0,485 بدلالة إحصائية 0,628 وهي غير دالة إحصائيا عند 0.05. كما بلغ ومتوسط درجات الذكور في الصحة النفسية حيث بلغ متوسط الذكور 53,48 والإناث 51,60 وبلغت القيمة التائية 1,599 بدلالة إحصائية 0,111 وهي غير دالة إحصائيا عند 0.05.

ومنه الفرض الثاني للدراسة لم يتحقق وبالتالي نقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في التفاؤل وفي الصحة النفسية

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من: شكري(1999)، المشمعان(2000)، إسماعيل(2001)، الأنصاري(2002)، الأنصاري(2007)، كولكتين(1994)، رام(1990)، ادوارد(1996) والملاحظ أن كل هذه الدراسات توصلت إلى أن الذكور أكثر تفاؤلا من الإناث.

في حين تتفق النتيجة التي توصلنا إليها مع نتائج دراسة كل من:

بركات(1994)، خضر(1999)، الأنصاري)2002)، عبد الخالق(2007)، المنشاوي(2007)، محيسن(2012)، تشانج(1997)

ب- **بالنسبة الصحة النفسية:** تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة كل من:

بلجي(1999)، الوشلي(2003)، المشمعان(2000)،الزهراني(2003) وتشير كذلك هذه الدراسات إلى أنّ الذكور أكثر صحة نفسية من الإناث. في حين تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كل من:

الزبيدي(1997)، الصنيع(2010)، المصري(2012)، بيلتري(2002).

يفسر محيسن(2012)، تلاشي الفروق بين الذكور والإناث في التفاؤل إلى تشابه المرحلة العمرية التي يمر بها أفراد العينة، والتي تتضمن ظروفا متشابهة من حيث المرحلة الجامعية التي ينشغل فيها الطالب ذكرا كان أم أنثى والبحث عن فرصة عمل بعد التخرج ، والتفكير في مدى نجاح الفرد في الحصول على شريك مناسب للحياة تلك الظروف المتشابهة قد يعزى لها تلاشي الفروق بينهم كذلك (محيسن2012،ص77).

في حين تلاحظ الباحثة أن الدراسات المتفقة في النتائج مع الدراسة الحالية هي دراسات حديثة مقارنة بالدراسات التي تختلف في نتائجها معها، وبالتالي نفسر تلاشي هذه الفروق بين الذكور والإناث في كل من التفاؤل والصحة النفسية نتيجة التطورات الحاصلة في المجتمعات وتحرر المرأة، وكذلك نتيجة لتوسع وانتشار ثقافة التعلم للمرأة و والتحاقها بالجامعات وتقلدها لمناصب شغل عليا متزوجات وغير متزوجات على حد السواء، وهذا ما يرفع قيمة تقدير الذات لديها ويفتح لها آفاق من التفاؤل والأمل في الحياة ما يولد لديها السعادة وهذا كله يدعم الصحة النفسية لديها.

كما ترى الباحثة أن عدم وجود فروق في درجات التفاؤل والصحة النفسية لدى طلبة عينة الدراسة قد تفسر على أساس أن الطلبة(ذكورًا وإناثًا) يعيشون في نفس البيئة وفي نفس العادات والقيم الاجتماعية مما يجعل من ظروفهم النفسية متقاربة إلى حد ما، وبالتالي ترى الباحثة أن هذه النتيجة نتيجة منطقية وموضوعية، فالجميع ذكورًا وإناثًا يتفاعلون مع الظروف الحياتية السائدة بسلبياتها وإيجابياتها في ظل تناقص الفوارق بينهم.

- **عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الثانية:**

نص الفرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للسن"

للتحقق من صحة الفرض الثاني قامت الباحثة بإيجاد قيم اختبار(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات وقد أسفر التحليل عن النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط الأصغر سنا(ن=101) ودرجات الأكبر سنا (ن=99) على مقياس التفاؤل ومقياس الصحة النفسية.

المؤشرات الإحصائية	أقل/ يساوي 25 سنة		أكبر من 25 سنة		قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الجنس	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
التفاؤل	106,27	16,074	107,37	18,016	-0.458		0,647
الصحة النفسية	51,44	8,415	53,67	8,163	-1,903	198	0,059

أ- **بالنسبة للتفاؤل:** يتضح من الجدول(10)

يتضح من الجدول(10) عدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسط درجات الأقل سنا ومتوسط درجات الأكبر سنا في التفاؤل حيث بلغ درجات متوسط الأقل سنا 106,27 ومتوسط درجات الأكبر سنا 107,37 وبلغت قيمة (ت) 0,458 بدلالة إحصائية 0,647 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0,05 ومنه يتحقق فرض

الدراسة بالنسبة للتفاؤل "لا تجود فروق في التفاؤل تعزى للسن"

تختلف نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت له كل من دراسة: ادوارد1996القائلة بوجود فروق لصالح الأصغر سنا في حين تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من: بركات (1998)

إسماعيل (2001) القائلة بعدم وجود فروق تعزى للسن.

ب- **بالنسبة الصحة النفسية:** نلاحظ من الجدول(10) أن درجات متوسط الأقل سنا 51,44 ودرجات متوسط الأكبر سنا 53,67 وأنّ قيمة (ت) بلغت 1,903 بدلالة إحصائية 0,059 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0,05 ، ومنه يتحقق فرض الدراسة بالنسبة للصحة النفسية " لا توجد فروق في الصحة النفسية تعزى للسن".وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من: الصنيع(2010)، للمصري (2012).

ومن كل هذا وذاك، تتحقق فرضية الدراسة: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للسن".

قد تعزو الباحثة عدم وجود فروق في درجات التفاؤل والصحة النفسية لدى طلبة عينة الدراسة إلى أن جلّ الطلبة قد تجاوزوا سن المراهقة التي تتسم بالاضطرابات النفسية دخولهم في مرحلة الرشد التي تتسم بالعقلانية في اتخاذ القرارات والموضوعية في إصدار الأحكام وكذلك النضج النفسي والانفعالي الذي يجنبهم الكثير من الاضطرابات النفسية، كما أن تواجدهم في بيئة جامعية واحدة وتدرجهم ضمن نفس الشعبة البرامج والمناهج من شأنه أن يشكل لديهم اتجاهات ورؤى متقاربة، وبالتالي ترى الباحثة أن هذه النتيجة نتيجة منطقية وموضوعية، فالجميع بما بينهم من فوارق في السن يتفاعلون في ظروف حياتية جامعية واجتماعية في ظل تناقص الفوارق بينهم.

- **عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:**

نص الفرضية: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للمستوى التعليمي"

للتحقق من صحة الفرض الثالث قامت الباحثة بإيجاد قيم اختبار(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات وقد أسفر التحليل عن النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (11) جدول يوضح تحليل التباين الأحادي لدرجات الطلبة في التفاؤل والصحة النفسية وفقا للمستوى التعليمي.

البيـــــــان	مصدر البيان	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
التفـــــــاؤل	بيـن المجموعات	2	624,983		0,116
	داخل المجموعات	197	286,580	2,181	غير دالة
	المجموع	199			
الصحـــــــــة النفسيـــــــــة	بيـن المجموعات	2	959,199		0,000
	داخل المجموعات	197	116’60	15,824	
	المجموع	199			دالة

أ- **بالنسبة للتفاؤل:** يتضح من خلال الجدول أن التباين (ف) بلغ 2,181 عند دلالة إحصائية 0,116 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05 ومنه لا يوجد تباين ونقبل الفرض الصفري

القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التفاؤل تعزى للمستوى التعليمي،

و تختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت اليه نتائج دراسة سيليجمان1994التي أكدت أن الطلبة الجدد(المستوى الأول) لهم ميل نحو سمة التفاؤل افضل من الطلبة القدامى،

في حين تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من: اسماعيل2001، السليم2006.

ب- **بالنسبة للصحة النفسية:** ويتضح من خلال الجدول كذلك أن التباين (ف) بلغ 15,824 عند دلالة إحصائية 0,000 وهي دالة عند مستوى دلالة إحصائية 0.01 ومنه توجد فروق، ونقبل فرض الدراسة القائل ب" وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى للمستوى الدراسي.

و من أجل معرفة لصالح من كانت الفروق في الصحة النفسية ارتأينا إجراء جداول الفروق التالية:

الجدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط درجات طلبة الماستر (ن=50) وو متوسط درجات طلبة الليسانس(ن=43) على مقياس الصحة النفسية.

المؤشرات الإحصائية	ماستر		ليسانس		قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
الجنس	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الصحة النفسية	57,42	6,713	53,26	6,392	3,049	0,003 دالة

من الجدول نلاحظ أن أنه توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0,01 لصالح طلبة الماستر ذوي المتوسط الأعلى.

الجدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط درجات طلبة الماستر (ن=50) ومتوسط درجات طلبة السنة أولى علوم اجتماعية(ن=107) على مقياس الصحة النفسية.

المؤشرات الإحصائية	ماستر		أولى علوم اجتماعية		قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
الجنس	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الصحة النفسية	57,42	6,713	49,97	8,697	5,353	0,000 دالة

من خلال الجدول(13) نلاحظ أن متوسط درجات الطلبة الماستر بلغ 57,42 ومتوسط درجات الطلبة السنة أولى بلغ 49,97 وبلغت القيمة التائية (5,335) بدلالة إحصائية 0,000 وهي دالة عند مستوى دلالة إحصائية 0,01 لصالح طلبة الماستر ذوي المتوسط الأعلى.

الجدول رقم (14) يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط درجات طلبة ال2 ليسانس (ن=43) وو متوسط درجات طلبة السنة أولى علوم اجتماعية(ن=107) على مقياس الصحة النفسية.

المؤشرات الإحصائية	2 ليسانس		أولى علوم اجتماعية		قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
الجنس	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الصحة النفسية	53,26	6,392	49,97	8,697	2,243	0,026 دالة

من خلال الجدول(14) نلاحظ أن متوسط درجات الطلبة السنة ال2 ليسانس بلغ 53,26 ومتوسط درجات الطلبة السنة أولى بلغ 49,97 وبلغت القيمة التائية (2,243) بدلالة إحصائية 0,026 وهي دالة عند مستوى دلالة إحصائية 0,05 لصالح طلبة السنة ال2 ليسانس ذوي المتوسط الأعلى.

-إذن من خلال ما تقدم من عرض في الجداول أعلاه نلاحظ أن أعلى مستوى من الصحة النفسية يتمتع به طلبة الماستر(57,42) ثم يليه طلبة السنة الثانية ليسانس (53,26) ثم يليهما طلبة السنة أولى(49,97).

وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كل من: الصنيع(ب)2010، المصري2012. بيلتري2002.

في حين تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت اليه دراسة كل من: بلحيك1999، الصبان2008، والتي تشير إلى أنه توجد فروق في الصحة النفسية لصالح المستوى الأعلى.

وترى الباحثة أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التفاؤل تبعًا لمتغير المستوى الدراسي إلى أن طلبة العلوم الاجتماعية وبصرف النظر عن مستواهم الدراسي لديهم درجة عالية من الأمر الذي يبين ان التفاؤل هو سمة يتميز بها الفرد قد لا تتأثر بتغيرات البيئة التي يعيشها الطالب.

في حين وجدت الباحثة أنه ثمة فروقا في الصحة النفسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي ذلك لأن الصحة حالة وليست سمة وبالتالي فهي تتأثر بالمحيط الذي يعيش في الطالب، كما أن للمستوى الدراسي تأثيراته الثقافية والمعرفية على ذهنية الطالب ومدى الوعي الذي قد يصل إليه و وفقا شخصية الطالب ومدى تكيفه مع الوسط الطلابي نجد ثمة فروقا في الصحة النفسية يتفاوت فيها الطلبة.

– **عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:**

نص الفرضية:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة تعزى للحالة الاجتماعية(متزوج/أعزب)".

للتحقق من صحة الفرض الرابع قامت الباحثة بإيجاد قيم اختبار(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات وقد أسفر التحليل عن النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (15) يوضح نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسط درجات غير المتزوجين (ن=119) ودرجات المتزوجين(ن=81) على مقياس التفاؤل ومقياس الصحة النفسية.

المؤشرات الإحصائية	غير متزوجين		متزوجون		قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
الجنس	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
التفاؤل	105,46	17,344	108,80	16,459	-1,365	0,174غير دالة
الصحة النفسية	51,37	8,063	54,26	8,504	-2,433	0,016 دالة

بالنسبة للتفاؤل: يتضح من الجدول(15) عدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسط درجات الطلبة غير المتزوجين ومتوسط درجات الطلبة المتزوجين في التفاؤل.

حيث بلغ متوسط درجات الطلبة غير المتزوجين105,46 ومتوسط درجات الطلبة المتزوجين 108,80 وبلغت القيمة التائية (1,365) بدلالة إحصائية 0,174 وهي غير دالة إحسائيا عند مستوى دلالة 0،05 .

ومنه لم يتحقق فرض الدراسة بالنسبة للتفاؤل ونقبل بالفرض الصفري القائل:

" لا توجد فروق في التفاؤل تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية "

و تختلف نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت اليه دراسة بخاري2005 حيث لم

تكشف عن فروق بين المتزوجين وغير المتزوجين في التفاؤل والتي أظهرت تفوق المتزوجين على غير المتزوجين في التفاؤل في حين تتفق مع نتائج دراسة كل من: بركات1998، خضر1999، السليم 2006 والتي لم تكشف عن وجود أية فروق في التفاؤل تعزى للحالة الاجتماعية (متزوج/ غير متزوج) .

وقد تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن التفاؤل "سمة" ومن مميزات السمة الثبات النسبي، أي يكون قد تطبّع عليها الفرد، وهي ليس "حالة" كما في الصحة النفسية التي تتأثر بالأحداث الآنية، وبالتالي فالحالة الاجتماعية (متزوج أو غير متزوج) لم تظهر فروقا تبعا لها على عكس الصحة النفسية والتي أظهرت النتائج وجود فروق فروقا تعزى لها. وبالتالي فالتفاؤل سمة أصيلة إن توفرت في الفرد تبلور رؤيته للحياة.

بالنسبة للصحة النفسية: من خلال الجدول(15) نلاحظ أن متوسط درجات الطلبة غير المتزوجين بلغ 51,37 ومتوسط درجات الطلبة المتزوجين 54,26 وبلغت القيمة التائية (2,433) بدلالة إحصائية 0,016 وهي دالة عند مستوى دلالة إحصائية 0,05. وبالتالي يتحقق فرض الدراسة الحالية بالنسبة للصحة النفسية القائل: " توجد فروق في الصحة النفسية لدى عينة الدراسة تعزى للحالة الاجتماعية" وهذه الفروق كانت لصالح الطلبة المتزوجين ذوي المتوسط الأعلى(54,26) وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة الوشلي(2003) القائلة بوجود فروق في الدرجة الكلية للصحة النفسية لصالح المتزوجين.ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المتزوجين يشعرون بالراحة في الحياة الزوجية مما يؤدي للشعور بالاطمئنان النفسي وبحصولهم على الزوج يؤدي إلى إشباع حاجاتهم ودوافعهم الجنسية، كما أن الزواج فيه سكن نفسي لكلا الزوجين مما يقلل من الاضطرابات النفسية للمتزوجين ويزيد من تفاؤلهم وسعادتهم وراحتهم النفسية وكذلك المتزوجين من طلبة الجامعة يكونون في أغلبهم حديثي عهد بالزواج ويكون لديهم توقعات وآمال مستقبلية متفائلة، فالزواج يملأ الفراغ النفسي والعاطفي والاجتماعي وتحيط به هالة اجتماعية فريدة، حيث يقول الله تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) الروم21، وهذه المودة والرحمة هي التي تولد السكينة والاطمئنان في النفس.

- **عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الخامسة:**

نص الفرضية:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة تعزى للحالة المعيشية.

للتحقق من صحة الفرض الخامس قامت الباحثة بحساب التباين (ف) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياسي التفاؤل والصحة النفسية وقد أسفر التحليل عن النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول(16) جدول يوضح تحليل التباين الأحادي لدرجات الطلبة في التفاؤل والصحة النفسية وفقا للمستوى المعيشي.

البيـــــــــان	مصدر البيان	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة لإحصائية
التفـــــــاؤل	بيـن المجموعات	2	1068,905	534,453		
	داخل المجموعات	197	56637,250	287,499	1,859	0,159
	المجموع	199	57706,155			
الصحـــــــــة النفسيـــــــــة	بيـن المجموعات	2	370,984	185,492		
	داخل المجموعات	197	13488,696	68,471	2,709	0,069
	المجموع	199	13859,680			

أ- بالنسبة للتفاؤل:يتضح من خلال الجدول أن التباين (ف) بلغ 1,859 عند دلالة إحصائية 0,159 وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05 ومنه لا يوجد تباين ونقبل الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة بإحصائية في التفاؤل تعزى للمستوى المعيشي، و تختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت اليه نتائج دراسة السليم (2006)،كما أن جل نتائج الدراسات الأجنبية أكدت نتائجها على وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة بين التفاؤل ورفاهية الفرد منها دراسة كل من : تشانج(1997)، بن زار(2003)، باريز (2009).

ب- بالنسبة للصحة النفسية:و يتضح من خلال الجدول كذلك أن التباين (ف) بلغ 2,709 عند دلالة إحصائية 0,069 و هي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05 ومنه لا توجد فروق، ونقبل الفرض الصفري القائل ب"عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى للمستوى المعيشي".

و تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت اليه دراسة إسماعيل (2001)

و من كل هذا وذاك تتحقق فرضية البحث ونقول " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للمستوى المعيشي".قد يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن التفاؤل والصحة النفسية هي من المفاهيم النفسية التي لا تتأثر بالجانب المادي للفرد، وهي أكثر التصاق بالمبادئ والقيم التي يتشبع به الفرد ضمن القيم الاجتماعية والدينية، وما يدلل على هذا الرأي هو العكس الحاصل في المجتمعات المادية والتي أكدت نتائج جل دراساتها(تشانج (1997)، بن زار(2003)،) على ارتباط التفاؤل بالرفاهية كما أكدت نتائج دراسة باريز(2009) أن التفاؤل كان الأكثر قدرة على التنبؤ برفاهة الفرد والمستوى المنخفض من الضغوط النفسية(كمؤشر للصحة النفسية).

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- نسبة شيوع التفاؤل مرتفعة ونسبة شيوع الصحة النفسية متوسطة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفاؤل والصحة النفسية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى لمتغير الجنس(ذكور- إناث)
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزي للمستوى المعيشي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للسن.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التفاؤل تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغيري الدراسة تعزى للمستوى التعليمي لصالح الأعلى مستوى.

خاتمة ومقترحات: في ضوء ما أسفرت عنة نتائج الدراسة الحالية يمكننا اقترا ح ما يلي:

- إرشاد الطلبة وتبصيرهم بالأمور المستقبلية المتعلقة بالعمل وتحسين توقعاتهم للمستقبل ، وتفعيل قدراتهم في التعامل مع أحداث الحياة اليومية.
- العمل على غرس روح التفاؤل لدى الطلبة من خلال تدريس المساقات العلمية وخاصة الطلبة الجدد.
- لابد من إشراك الطالب في الأنشطة المختلفة وفتح الآفاق المستقبلية أمامه .
- لابد من تخصيص مناهج تدريسية خاصة لتدعيم وتعزيز الصحة النفسية لدى الطلبة.
- لابد من توسيع الدراسات النفسية على أوسع شريحة ممكنة من الطلبة للإلمام بواقعهم النفسي وتحديد طبيعة نظرتهم للحياة .
- إنّ المستوى المتوسط للصحة النفسية للطلبة- مجموعة الدراسة- يدعونا لجعل هذا المستوى محل اهتمام وتفكير في كيفية رفع هذا المستوى والتفكير في البدائل الممكنة لذلك.
- إن المستوى المتوسط للصحة النفسية للطلبة يعد مؤشرا يدعونا لضرورة الالتفات لما يمكن استدراكه او استحداثه سواء على مستوى البرامج والحجم الساعي للتدريس والكم الإجمالي للمقاييس المدروسة ، أو الدراسات المسحية أو حتى على مستوى الخدمات التي يمكن تقديمها للطالب كالمنحة ، الإسكان ، الإطعام، توفير الخدمات المكتبية...وهي كلها مدعمات للصحة النفسية للطالب.

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب :

1. أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان2011.
2. سعيد جاسم الأسدي وعطاري محمد سعيد، ط1- 2014 - دار الرضوان للنشر والتوزيع، - عمان
3. صالح بن إبراهيم بن عبد الله الصنيع، التدين والصحة النفسية، الرياض، 1421 هـ.
4. عبد العزيز القوصي، أسس الصحة النفسية، ط4، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1952.
5. حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب، ط4- القاهرة 2005.
6. سامر جميل رضوان، الصحة النفسية، الناشر دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، ط2،عمان -الأردن -2007.
7. عبد الكريم بن عبد العزيز القصّير، متفائلون، دار وجوه للنشر والتوزيع،2010.
8. بدر محمد الانصاري، التفاؤل والتشاؤم المفهوم والقياس والمتعلقات، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الكويت، ط1-1998
9. محمد بدر الأنصاري، التفاؤل والتشاؤم المفهوم والقياس والمتعلقات ، ط1، مطبوعات جامعة الكويت- 1998.

دراسات بمجلات علمية:

10-دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية عدد 13 ديسمبر2014

11.سوسن شاكر مجيد، التفاؤل والتشاؤم لدى الشباب العربي، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 3716 - 2012 / 5 / 3 - http: //www.ahewar.org/ debat/show.art.asp?aid=30607

12.محيسن(2009-2010) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،2012 ،

12.عون عوض يوسف محيسن، التفاؤل والتشاؤم لدى طلبة جامعة الأقصى بغزة في ضوء بعض المتغيرات(2009-2010)، جامعة الأقصى، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد العشرون، العدد الثاني يونيو2012 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical

13.م.د.إيمان صادق عبد الكريم و م.م .ريا الدوري، التفاؤل وعلاقته بالتوجه نحو الحياة لدى طالبات كلية التربية للبنات، مجلة البحوث التربوية والنفسية العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون - كلية التربية للبنات/ قسم التربية.

14.سوزان بنت صدقة بن عبد العزيز بسيوني، التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بالإنجاز الأكاديمي والرضا عن الحياة لدى عينة من الطالبات الجامعيات بمكة المكرمة، جامعة أم القرى- مجلة الارشاد النفسي – مركز الارشاد النفسي،العدد28-أفريل2011.

15.إيمان الدوابي، سر الحياة ..التفاؤل - ميثاق الرابطة (المحمدية -العدد 58 بتاريخ 30-03- 2012 /2012-04-05 .

16.صالح بن ابراهيم الصنيع، أثر حفظ القرآن الكريم على الصحة النفسية، مجلة معهد الامام الشاطبي للدراسات القرآنية العدد السادس ذو الحجة1429هـ/2008.

17. طيبي غماري / ،التدين والصحة النفسية في الجزائر: تبريرا للعلاقة الإيجابية بين الإسلام وعلم النفس بجامعة معسكر في الجزائر، مجلة التشريع الاسلامي والأخلاق، ربيع2014.

<u>**دراسات علمية منشورة:**</u>

18. صالح بن إبراهيم بن عبد الله الصنيع، التدين والصحة النفسية،(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية :الرياض، 1421هـ)

19.يوسف محيلان سلطان العنزي، أثر التدريب على التفكير الإيجابي واستراتيجيات التعلم في علاج التأخر الدراسي لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي في دولة الكويت، القاهرة معهد الدراسات التربوية علم النفس التربوي / دكتوراه 2007.

20.بشرى أحمد جاسم العكايشي، الصحة النفسية وعلاقتها بالذكاء الأنفعالي *لدى الشابات الجامعيات في كلية التربية للبنات*، قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية للبنات / جامعة بغداد2003 - http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=403

21 . بشير حسام، فعالية النشاط الرياضي الترويجي في تحقيق الصحة النفسية وإدماج المعاق حركيا/ أطروحة دكتوراه بجيجل وأم البواقي-جامعةالجزائر3- دالي ابراهيم 2011-2012

22. نجوى اليحفوفي وبدر محمد الأنصاري، التفاؤل والتشاؤم: دراسة ثقافية مقارنة بين اللبنانيين والكويتيين ،قسم علم النفس - جامعة الكويت ،نسخة معدلة أولى في 2002/10/23.

23. زياد امين بركات، دراسة في سيكولوجية الشخصية : التفاؤل والتشاؤم وعلاقته ببعض المتغيرات المرتبطة بالطالب الجامعي، برنامج التربية ،جامعة القدس المفتوحة ،مركز طولكرم1998.

24. عبدالهادي بن محمد بن عبدالله القحطاني، الضغوط النفسية وعلاقتها بالتفاؤل والتشاؤم وبعض المتغيرات المدرسية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة الخبر بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية/ الماجستير جامعة البحرين-2013 -م2012 .

مقالات على مواقع الكترونية:

25.بوعود أسماء، الإسلام وتحقيق الصحة النفسية، 2009

26.حامد الثقفي، ملخص كتاب الزهران، 2005- PDF (www.alassil.com)

المعاجم:

27.لطفي الشربيني، معجم مصطلحات الطب النفسي، مركز تعريب العلوم الصحية.

البرامج الإلكترونية:

28.برنامج إحصاء القرآن الكريم – حسب الرسم الإملائي الحديث - الإصدار 3 (1) RAR - rar

المراجع الغربية:

29. James A. Shepperd, Patrick Carroll, Jodi Grace and Meredith Terry, Exploring the Causes of Comparative Optimism Psychologica Belgica, 42, pp. 65-98, © 2002, University of Florida.
30. STEPHEN F. DAVIS, KAIRA M. MILLER, DONNA JOHNSON, KAMERON McAULEY, and DEANNA DINGES ,The relationship between optimism-pessimism , loneliness, and death anxiety Bulletin of the Psychonomic Society1992, 30 (2), 135-136, Emporia State University, Emporia, Kansas.
Optimism, A report from the Social Issues Research Centre, Commissioned by The National Lottery ® February 2009

الاستشراق وما بعد الحداثة[1]

تعريب: د. المبروك الشيباني المنصوري
قسم العلوم الإسلاميّة بكليّة التربية
جامعة السلطان قابوس–سلطنة عُمان

الملخّص: يحلّل هذا البحث التحوّلات المعاصرة في الاستشراق الغربي الدّارس لثقافات الشّرق وتعاليمه الفلسفيّة واصلا إيّاها بتطوّرات الفكر الحداثوي وما بعد الحداثوي الغربي مازجا بين الفلسفة التأويليّة والمضمون الفلسفي للتعاليم الشرقيّة. ويدعو إلى نقض السّرديات الأوروبيّة القائمة على مفهوم المركزيّة الثقافيّة ساعيا إلى تجاوز حالة الفراغ الروحي وخواء المعنى وحالة العدم الّتي أوصلت التفكيكيّةُ الفكر الغربيَّ. ويطمح إلى الإعلاء من قيمة المفاهيم الشرقيّة الّتي تدعو إلى الامتلاء الرّوحي سبيلا إلى إدراك معنى الوجود وتجذّر قيمة التسامح والتفاعل الثقافي.

الكلمات المفتاحيّة: الاستشراق، ما بعد الحداثة، النقد الثقافي، الفكر الغربي، التعاليم الشرقيّة

Abstruct

This study analyzes the contemporary transformations of Western Orientalism tackling Eastern cultures and their philosophical teachings. Its links these transformations with the principles of post-modern Western thought in a revealing mixture of philosophical hermeneutics and the philosophical content of Eastern teachings. Then, it calls for the repeal of European cultural narratives based on the euro-centrism, and seeks to overcome the spiritual emptiness and the void of meaning that resulted from the deconstructivist tendency of Western thought. At the end it aspires to upgrade the value of Eastern concepts and terminologies that may offer spiritual fullness as a way to understand the meaning of existence and enroots the value of tolerance and cultural interaction.

Key Words: Orientalism, Post-Modernity, Cultural Criticism, Western Thought, Eastern Teachings.

تقديم: يحلّل هذا الفصل التحوّلات المعاصرة في الاستشراق الغربي الدّارس لثقافات الشّرق وتعاليمه الفلسفيّة واصلا إيّاها بتطوّرات الفكر الحداثوي وما بعد الحداثوي الغربي. ولا ينطلق المؤلّف من مرتكزات المدرسة التّفكيكيّة ولا من طرائق التحليل الفوكولتي كما دأب على ذلك أغلب محلّلي الفكر الاستشراقي. بل يؤسّس فهمه على رؤية يمتزج فيها البعدان التأويلي الهيرمونيطيقي والمضمون الفلسفي للتعاليم الشرقيّة. ويدعو في تحليله إلى وجوب قلب السّرديات الأوروبيّة القائمة على مفهوم المركزيّة الثقافيّة وإلى وجوب تجاوزها كاشفا تحالفات الاستشراق مع الخطابات الفاشيّة والعنصريّة الذي حكمت العقل الغربيّ في مرحلتيْ النهضة والحداثة مركّزا على وجوب تلافي الأسطورة القديمة القائمة على تبخيس الشرق أو تلك الّتي حلّت محلّها في فترة ما بعد الحداثة ورأت في التعاليم الشرقيّة سبيلا لتجاوز الفراغ وخواء المعنى وحالة العدم الّتي أوصلت التفكيكيّةُ الفكر الغربيَّ إليها والاستعاضة عن ذلك بوجوب السّعي إلى الإعلاء من قيمة المفاهيم الشرقيّة الّتي تدعو إلى الامتلاء الرّوحي سبيلا إلى إدراك معنى الوجود.

ويربط كلّ هذا التّحليل بالوعي بما يشهده هذا العصر من أفول للمشروع المعولِم الموصول بالتّنوير الغربيّ، وهو عصر يشهد انتقال محور الارتكاز العالمي من الغرب إلى آسيا في مسار انتقال للقوّة من الغرب إلى الشرق، معاكس للتحوّل الهامّ الّذي حدث في فترة النّهضة بانتقال المركز الجغرا-سياسيّ للعالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي والصّعود الواضح لاقتصادات اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان وانبعاث الصّين والهند باعتبارهما مؤثّرين دوليّين معتبرا أنّ الحضارة الغربيّة، وحتّى الدّيموقراطيّة الليبراليّة ذاتها، هي مجرّد مجموعة من الأشكال الثّقافيّة بين أشكال أخرى كثيرة ومتنوّعة.

---

[1] هو الفصل الثّاني عشر من كتاب جون جيمس كلارك John James Clarke, *Oriental Enlightenment: The Encounter Between Asian and Western Thought* (London and New York: Routledge, 1997). لتّنوير الشّرقي: اللّقاء بين الفكرين الآسيوي والغربيّ.

ثمّ أكّد على وجوب إيجاد سبيل جديد يتجاوز الأيديولوجيا الفاشلة لليبراليّة التّقليديّة ويتجاوز الطّموحات الكونيّة للمشروع التّنويري الأوروبيّ مخالفا بذلك الرّؤية الانتصاريّة لفرانسيس فوكوياما الّتي تعتبر أنّه في الفترة ما بعد الشّيوعيّة ستنتشر المؤسّسات والمثل الغربيّة عالميّا، في لقاء جديد بين الشّرق والغرب يتلافى "صدام الحضارات"، حسب عبارة صموال هانتنقتن، لقاء يتلافى اللّقاء العدائيّ بين الأفكار والقيم ويؤسّس لقاعدة للتّسامح والتّعايش المشترك. ويقدّم الفصل إضافة مهمّة لدارسي الفكر الاستشراقي بوجه خاص والفكر الغربي في مرحلتيْ الحداثة وما بعد الحداثة بوجه عام. ويوفّر مراجع مهمّة لا غنى عنها لدارس هذه القضايا الفكريّة المفصلية المرتبطة في كثير من وجوهها بحضارتنا وثقافتنا المعاصرة. (المترجم)

الحداثة وما بعد الحداثة: أين الاستشراق الآن؟ هل أنجز مهمّته؟ هل نحن الآن في عصر ما بعد استشراق، كما يسمّيه بعض [الباحثين]، [يتميّز] بتوق إلى "الآخر" الغريب الّذي أُخمد أخيرا مع نهاية الإمبراطوريّة ونهاية الحداثة؟

لقد شهدت العوامل الّتي أنتجت الاستشراق تحوّلات عميقة خلال السّنوات الأخيرة. ومن هذه العوامل انفتاح أوروبا على تعدّد النّصوص والسّياقات، وتنامي قوّتها ووعيها بأبعادها الكونيّة. فقد زال الانتشار الاستعماري الغربي كليّا، تقريبا. بل قد صارت الهيمنة الثّقافيّة والاقتصاديّة الغربيّة [ذاتها] محلّ تحدّ. وقد مهّدت الطّموحات ذات النّزعة المعولمة لعصر التّنوير [الأوروبّي]-الّتي فعلت الكثير لفتح العقل الأوروبّي على الفلسفات الشّرقيّة-السّبيل لتعدّديّة متشظّية وإلى تنسيب رؤى العالم. وأَفَلَتْ ثنائيّةُ: الشّرق والغرب الّتي كانت أسطورة استشراقيّة ضابطة بفعل القوى المترابطة للنّقد الثّقافي والتّحوّل الاجتماعي. وكان لعولمة الثّقافة، الّتي أكّدها علماء الاجتماع مثل أنطوني جيدنز Anthony Giddens، تأثير في صياغة أشكال جديدة من الترابط العالمي ليست وجوبا أو اطّرادا [سليلة] المركزيّة أوروبيّة، بل إنّها قد شُكّلت من هويّات متعدّدة متشابكة. ونشهد في مجال التّبادل الفكري الآن، كما لم نر سابقا، تداخلا متناميا للأفكار والممارسات الاستطراديّة الّتي تقاوم إقحامها مرّة أخرى في الثنائيّة المائعة عن "الغرب والبقيّة". وعلاوة على ذلك، فقد نتجت هذه التّحوّلات لا بسبب التّمزّقات الغربيّة الدّاخليّة الخاصّة فحسب، بل أيضا بسبب إعادة تقييم الهويّة الذّاتيّة [للغرب] عبر "آخر" أوروبا. "فقد أكّد الآسيويّون والأفارقة والعرب الشّرقيّون وسكّان جزر المحيط الهادي وسكّان أمريكا الأصليّون بطرق متنوّعة منذ 1950 استقلالهم عن الهيمنة الثّقافيّة والسّياسيّة الغربيّة، وأسّسوا فضاء جديدا من الخطاب بين الثّقافاتِ متنوّعةٌ أصواتُه" (1988: 256)، كما لاحظ الأنثروبولوجي جيمس كليفورد James Clifford[1].

وستغمرنا الحيرة، في ضوء هذا التّقييم لظرفنا الرّاهن، فيما يخصّ مضمون الموضوع الرّئيسيّ لهذا الكتاب في الوقت الحالي. فإذا كانت الظّروف الّتي أدّت إلى ظهور الاستشراق قد ولّت، فإنّه يجوز عندها توقّع ذبوله في التّاريخ، [ليصير] منتَجا ثانويّا غريبا ودخيلا في الفكر الحديث. وقد اندثر الأوّل [الاستشراق] مع تحوّل الأخير [التّاريخ].

تحقّق هذا التّخمين جزئيّا. وتغيّر الاستشراق في السّنوات الحديثة، كما رأينا في القسم الثّالث [من هذا الكتاب][2]. وقد فَسَحَتْ طموحاتُه ذاتُ النّزعةِ المعولِمَة في الأغلب المجالَ لتعدّديّة حذرة. وفسحت ثقتُه المعرفيّةُ المجالَ لمنهجيّة تأويليّة أكثر تواضعا ونقدا ذاتيّا. وفسحت مثاليّتُه السّاذجةُ المجالَ لتصميم أكبر على كشف دوافعه الخفيّة والشّرّيرة أحيانا. وعُوّضت نزعته إلى المبالغة في جعل الشّرق [فضاء] رومانسيّا بواقعيّة أوسع يُرى فيها الشّرق، لا بصفته فضاء لنوع من الحكمة الأبديّة المتعالية، بل بصفته مجموعة متنوّعة وذات أمهدة متعدّدة من الفواعل الثّقافيّة والحركات الفكريّة النّابعة من

---

[1] ظهرت دراسات ثانويّة تمثّل محاولة مهمّة لبحث الأصوات الّتي ظلّت مهمّشة إلى حدّ الآن وتسعى إلى تحريرها. وهي مثال جيّد على هذا [الفهم]. انظر قوها وشَكْرَفُرْتِي Guha and Chakravorty 1988 حول عدد من الدّراسات النّموذجيّة، وأُهَنِلِنْ O'Hanlon 1988 للتّحليل النّقديّ.

[2] المترجم: عنوانه "الاستشراق في القرن العشرين".

ظروف تاريخيّة مختلفة[1]. زِدْ على ذلك أنّ الاستشراق ظلّ منهمكا في تفكيك نسيج خطابه الخاصّ بمساءلة الاستقطاب الجوهريّ بين الشّرق والغرب الّذي بدا مستندا إليه غالبا، وببحث الظّروف الاجتماعيّة والسّياسيّة لإنتاجه الخاصّ.

وتوجد، رغم هذا، دلائل كثيرة [تعضد] اقتراحنا أنّ الاستشراق، رغم تغيّره، لا يزال حيّا وبحالة جيّدة. بل إنّه يزدهر بقوّة أكثر من ذي قبل، ويمتلك تأثيرا متزايدًا وضوحُه وهامًّا شأنُه في مظاهر كثيرة من الثّقافة الغربيّة. ولا يزال "الشّرق" محلّ اهتمام وفضول بارزيْن في مجال واسع من التخصصات الأكاديميّة ودوائر الاهتمام العامّة والخاصّة، ويوفّر مصدرا قويا للنّقد الثّقافي والإلهام.

ويَخْتِل هذا الدّور المستمرُّ ازدهارُه بعض الارتباطات الخلّابة مع المناقشات المعاصرة الشّهيرة، لأنّ الاستشراق يبدو في كثير من وجوهه متحالفا مع ما بعد الحداثة. بل يمكن أن يُقال إنّ الاستشراق، بتشجيعه للتّعدّديّة الثّقافيّة والنّسبيّة ومساءلته لبعض الأساطير الأساسيّة للحداثة ومضادّته للمركزيّة الأوروبيّة ودفاعه عن تثمين الابستيميّات المقصيّة والتّواريخ المخفيّة، يبدو منتميا إلى فكر ما بعد الحداثة حتّى قبل ظهور هذا الاصطلاح. ويبدو أنّ هذا [الرّأي] سيوقعنا في مفارقة [وهي]: إذا كان الاستشراق مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحداثة فكيف يمكنه أن يكون أيضا مرتبطا بما بعد الحداثة؟ ألا نتمادى بذلك في نقض مغزى الفكرة الّتي نصّصنا عليها سابقا في هذا الكتاب، وهي أنّ الاستشراق مؤهّل لأن يُنظر إليه [فقط] وفق سرد واحد مترابط؟

والجواب عن هذا يجب أن يكمُن في افتراض أنّ ما بعد الحداثة في بعض النّواحي الأساسيّة الحاسمة في اهتمامنا الحالي، هي مواصلة للخطاب الحداثوي، أو هي في بعض الدّرجات تكوّن تمظهره الأخير النّاضج. وقد لقيت هذه الفكرة، رغم الاختلاف الكبير حولها، دعما من عدد من الكتّاب في الاختصاص. فقد استخلص دايفد هارفي David Harvey مثلا، في بحثه المحكَم الشّامل في ما بعد الحداثة، أنّه "يوجد تواصل أكثر ممّا يوجد اختلاف بين التّاريخ الواسع للحداثة والحركة المسمّاة ما بعد الحداثة". وقد اعتبر ما بعد الحداثة "نوعا مخصوصا من الأزمات داخل الحداثة. وهي نوع يؤكّد المتشظيَ والسريعَ زوالُه والفوضويَ" (116 :1990)[2]. ولكن من الواضح أنّه توجد اختلافات كبرى أيضا. فإهمال بعض الخطابات الكبرى ورؤى العالم الكليانيّة والقواعد المطلقة مع التّشديد على التّمزّق واللاتجانس واللاتكافؤ تُخْرِجُ [كلُّها] ما بعد الحداثة من مشروع التّنوير الحداثوي. رغم هذا، فمثلما بيّنت في الفصل الثّاني [من هذا الكتاب][3]، فإنّ طبيعة هذا المشروع الأخير ذاتها-بوعيها الذّاتي المنعكس وحيرتها بالنّظر إلى الحقيقة والقيم والأهداف- تميل إلى تأجيج حرقة الشّكّ الدّيكارتي بدل كَبْتِها. وهذه الشّكوك المضخّمة إلى حدّ مرعب والمتلاعبة بمجازات التّمثيل والسّخريّة هي الّتي أنارت القبس ما بعد الحداثوي. ومنذ اللّحظة الّتي ذهب فيها اليسوعيّون إلى الصّين واليابان والهند في القرن السّادس عشر، أصبح الشّرق يمثّل تحدّيا للتّفرّد الفكري وحتّى للهويّة الثّقافيّة لأوروبا ويثير في المناخ الثّقافيّ المعاصر أسئلة تدور حول مصطلحات مثل "اللاتناسب" و"النّسبيّة" وقضايا "العقلانيّة" و"كونيّة الحقيقة". إنّ عدم الارتياح المعاصر فيما يخصّ الهويّة الثّقافيّة وصلاحيّة التّراث ودعم الأصوات المقهورة-وكلّها يمكن أن تعتبر أيضا [قضايا] ما بعد حداثويّة بامتياز- قد تصدّرت الاهتمام في أبحاث المستشرقين الّتي ساعدت في كثير من الحالات على التّركيز على هذه القضايا وتوضيحها. وقد نُقل، بالإضافة إلى

---

[1] انظر مثلا فُورِه Faure 1991 وقد كشف الأبعاد الاجتماعيّة والشّعائريّة للزينيّة Zen الّتي لم تتوضّح في الشّروحات الغربيّة طبعا. وانظر شرحا اجتماعيّا تاريخيّا للبوذيّة الثّرفديّة Theravada Buddism في قُمْبْرِشْ Gombrich 1988. وانظر دراسة للطّاويّة في سياق الحياة الصّينيّة التّقليديّة في شِپِر Schipper 1993. ويحتوي [كتابًا] بْرِكِنْرِدْجْ وفَنْ دِرْ فِير Breckenridge and van der Veer 1993، ودْرِكْسْ Driks 1992 على عدد من الدّراسات عن العلاقة بين المعرفة والقوّة والفواعل الاجتماعيّة في السّياقات الاستعماريّة وما بعد الاستعماريّة.

[2] انظر أيضا بَاكْ Beck 1992 فقد صوّر التّشظّي و التّناقض باعتبارهما مظاهر أساسيّة في المسار التّحديثي، وفضّل استعمال مصطلحات مثل "الحداثة الأخيرة late modernity" و"التّحديث الانعكاسي reflexive modernization" على "ما بعد الحداثة postmodern". وقد أوّل جِدِّنْزْ 1991 Giddens أيضا المظاهر المرتبطة بـ"ما بعد الحداثويّة postmodernism" باعتبارها آخر تطوّر للحداثة بدل اعتبارها تَجاوزا لها.

[3] المترجم: عنوانه "الاستشراق: بعض التّخمينات".

ذلك، تحدّي القيم الحداثويّة الّتي تمثّلها التّعدّديّة والنّسبيّة إلى لبّ القيم الحداثويّة ذاتها، وتحديدا إنسانويّتها المحليّة وتأكيدها للقيم المطلقة للذّات. وهنا أيضا تمكّن الاستشراق من أن يحمل زويا نظر مبعثرة ومحيّرة يصعب تبنّيها.

من المفيد أن نوسّع هذه النّقاط ونقدّم أمثلة عليها بأن نبحث باقتضاب بعض المفاهيم المركزيّة في النّقاش ما بعد الحداثوي المعاصر الّذي تشاركه في فضائه الانشغالاتُ الاستشراقيّةُ إلى حدّ ما.

أوّل هذه المفاهيم هو مفهوم *التّعدّديّة* الّذي يعني في هذا السّياق تشتيت التّقاليد المتماسكة حتّى الآن والاعتقادات والقيم المنسجمة الّتي تفرّعت عنها. وتتنوّع مصادرُ [التّعدّديّة] شاملةً التّنويعَ والتّفكّك الاجتماعيّين وظهور وعي سياسيّ لدى الجماعات المهمّشة إلى حدّ الآن والشّك الفلسفي في كونيّة المعرفة والقيم. لقد ساعد البحث في الأفكار الشّرقيّة على مدى القرون القليلة الماضية على انفتاح العقل الأوروبيّ والأحاسيس على رؤى للعالم للقابلة للحياة رغم تعارضها مع الرّؤى الأوروبيّة الخاصّة. ويمكن، على ضوء هذا، اعتبار أن الاستشراق قد عزّز منذ تشكّله واقعا تعدّديّا وشجّع على الاعتراف بإمكانيّة [فاعليّة] الطّرق البديلة للتّفكير والتّقييم والفعل. وقد وُجِدت فعلا نزعات موازية في تاريخ الاستشراق نُظر فيها إلى التّعدّديّة بصفتها محطّة على طريق وحدة سامية. ولكن حتّى هنا، كما هو الحال في الاستراتيجيّات المعولمة لمحاضرات الشّرق والغرب في هاواي Hawaii، فإنّ المحصّل كان دوما البرهنة على عدم تأصّل إمكانيّة المشروع. وكانت النّتيجة إجمالا بزوغ ثقافة اعتراف متبادل [بين الثّقافات] بدلا من امتصاص متبادل [بينها]. وقد صارت هذه النّزعة المعولمة أيضا واضحة جدّا في تصاعد الانعكاس الذّاتي الصّاعد للخطاب الاستشراقي ذاته. وتَركت هنا فكرة "الآخر" الشّرقيّ-باعتباره غرضا متوحّدا وغير متطوّر-مكانها لفكرة أنّ "الشّرق" ليس سوى رقم زهيد في تنوّع مهول من الظّواهر الفكريّة والثّقافيّة. وقد تمّ تَعمُّد تجاوزِ فكرةِ أنّ الشّرق يجب أن يُبحث على أساس أنّه جوهر أبديّ يمكن أن يُتَأَمَّل من بعيد مثل الأجسام السّماويّة. وبزغ اعترافٌ بالممارسات المجوهرة للغرب ذاته، وفهمٌ أشمل للتّعاليم الآسيويّة باعتبارها كامنة في تقاليد متطوّرة ذات حيويّة تاريخيّة خاصّة.لقد أدّت البراهين الّتي تخصّ التّعدّديّة الثّقافيّة إلى قضيّة *التّمثّل* الّذي ولّد بدوره قضايا متّصلة بمفاهيم السّلطة والقوّة، وإلى أسئلة من قبيل "أيّ الحضارات هيمنت تمثّلاتُها؟ ولماذا؟" و"من يمتلكُ السّلطة ليمثّلَ الحقيقة؟" وهي أسئلة قد رُكّز عليها في سياق الاستشراق تركيزا واضحا. وعندما تحالف [الاستشراق] تحالفا بيّنا مع نظريّة النّقد الأدبي والدّراسات النّسويّة ودراسات الثّقافات السّمراء أثارت هذه القضيّة أسئلة هامّة حول الرّؤى الرّاسخة عن المعرفة، وشجّعت ميلا تجاه التّواريخ البديلة والأصوات المتمرّدة والممارسات النصيّة غير الغربيّة[1].

لقد انخرط الاستشراق حقّا لمدّة طويلة في تحدّي النّظام المعرفي الغربيّ المهيمن كما رأينا طول هذا الكتاب، إذ انخرط دوما في مساءلة إمكانيّات تشييد أسس ثقافة محايدة وكونيّة عليها تتأسّس الادّعاءات المعرفيّة وشهادات العقلانيّة. ولم يساعد الاستشراق على وضع القيم الخاصّة للثّقافة الغربيّة الحديثة موضع سؤال فقط عبر لفت الانتباه إلى مسارات مفهوميّة بديلة وقابلة للحياة على حدّ السّواء، بل عاضد أيضا تصوّرا مفاده أنّ هذه القيم أساسيّةٌ معرفيًّا ومألوفةٌ كونيًّا، وأنكر استعمال مفاهيم مثل العقلانيّة والفردانيّة والتّطوّر في الحكم على الثّقافات الأخرى[2]. ورأينا أيضا أنّ الفكرة المنتشرة الآن، وهي أنّ تمثّلاتنا *مركبة* بكيفيّة ما وأنّها مضلّلةٌ نسقيّا بشكل جذريّ، هي فكرة استشرافيّة [مبثوثة] في كثير من الفلسفات الشّرقيّة. إذ كان المستشرقون قد اكتشفوا موردا غنيّا في التّفكير الفلسفي الآسيوي مهتمّ "بتفكيك" كلّ المقولات الفكريّة. فاستثمروه حتّى صار يواجهنا بحقيقة الطّبيعة المركّبة لكلّ تفكير. فاشتهرت الطّاويّة بسبب شكّها السّاخر في كلّ الأشكال اللّسانيّة والرّمزيّة وجهدها الدّائم لتقويض ارتباطنا بالكلمات والمفاهيم. وتمّ تأكيد هذا التّرابط بين هذه المقاربة

---

[1] عن سؤال النصيّة في هذا السّياق انظر مَرَلْدُو Maraldo 1986.

[2] المترجم: هذا الرّأي يخصّ الاستشراق المهتمّ بثقافات جنوب شرق آسيا فقط ولا ينطبق بأيّة حال من الأحوال على الاستشراق المهتمّ بالثّقافة العربيّة الإسلاميّة. انظر عن ذلك: المبروك الشيباني المنصوري، صناعة الآخر: المسلم في الفكر الغربي من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، جدّة-بيروت، مركز نماء، 2014.

الطّاويّة وفكر ما بعد الحداثة في البوذيّة الّتي يمثّلها خاصّة ناڤارْجُنَا Nāgārjuna ومدرسة مَاضْيَمَكَا *Mādhyamaka*. وكما أشرنا في فصل سابق من الكتاب، فإنّ هذه المدرسة بتركيزها على إماطة اللّثام عن الإغواءات اللّغويّة المصنوعة ثقافيّا ومصادر التّجربة الإنسانيّة المشكّلة عقليّا، وبمنهجها الجدلي الرّامي إلى تبيين الطّبيعة المتناقضة لكلّ التّموضعات الفلسفيّة، يُشار إليها دائما عبر ربطها بما يسمّى "الدّور اللّساني" في التّفكير النّقدي والفلسفي الحديث، وربطها بالمنهج التّفكيكي لنيتشه Nietzsche ودريدا Derrida[1].

لا شيءَ يبدو مخادعا بشكل جذريّ في التّفكير ما بعد الحداثوي أكثر من تمثّلات *الذّات*. ومن أكبر الوجوه تعبيريّة وأكثرها إزعاجا لما بعد الحداثة هو تفكيكها لمركزيّة الذّات الإنسانيّة، وهي من أقدس الأيقونات الغربيّة. وهنا أيضا أثبت الشّرق، في الأبحاث الاستشراقيّة، أنّه قادر على تقديم رؤية مختلفة ومثيرة حيث تبدو الفكرةُ القائلة بأنّ الذّات ليست منحة طبيعيّة بل هي مركّبة، وأنّها ليست ثابتة ودائمة ولكنّها متشظّية تشظّيا مؤلما، في الاهتمام المعاصر فكرة قريبة من التّعاليم التّقليديّة للبوذيّة. و"تدفع السّبيلُ البوذيّةُ الغربيّين المعاصرين إلى تحدّي أفكارنا الثّقافيّة والنّفسيّة عن الأنا والذّات والموضوع بعيدا عن البدائل المألوفة" (75 :1990) بشكل أكثر جذريّة ممّا يبرهن عليه كلّ من دريدا Derrida أو لاكان Lacan، وعالم العقائد داوود ترايسي David Tracy.

لقد مال الفكر الغربيّ تقليديّا، اعتبارا لنظريّة تقدّم الماهيّة المتجذّرة فيه، إلى المصادرة على اعتبار الطّبيعة الإنسانيّة جوهرا ثابتا يجعل البشر مختلفين عن الطّبيعة وعن كلّ الكائنات الحيّة الأخرى. ومال إلى تأبيد نموذج من الذّات بصفته مقرّا جوهريّا ودائما ثباته للقوّة والإدراك. وتوجّه اهتمام كبير في النّقاشات الحديثة إلى نموذج بديل تقدّمه الطّاويّة والبوذيّة يؤكّد أن لا شيءَ ثابتٌ ودائمٌ وأنّ كلّ شيء في تغيّر، وبالأخصّ الكائنات البشريّة ذاتها. فالطّاويّة مثلا، بإنكارها للتّعاليم الإنسانويّة للكنفشيوسيّة، قد انخرطت سلفا في مسار تفكيك للمركزيّة ومساءلة الفكرة الكنفشيوسيّة عن "الإنسان الأعلى" الّذي يدرك محور وجوده في ذاته عبر سبر أغوار إنسانيّته الجوهريّة. وكان لاو-تسو Lao-tzu معارضا للاصطلاحات المصطنعة للّغة والدّولة كليهما. وكان معاديا جذريّا لمركزيّة الإنسان. وأكّد الآخريّةَ والاختلافَ بدل الهويّة والجوهر بموضعة التّحوّل [في موقع] أسمى من الوجود[2]. ومن بين أهمّ أفكار الجديرة بالتّنويه والّتي جذبت كثيرا من الغربيّين في الزّينيّة Zen هي تأكيدها للحاضر الزّائل، والجزئيّ، والمألوف، وغير الدّال، ول*هذا* الإحساس و*هذه* العتمة، و*هذا* الصّوت، بدل تأكيد اللازماني والأبدي، وتأكيدها لـ"الفراغ" لنيل الحكمة بدلا من البناء والتّدعيم. وتحمل تعاليم كلّ المدارس البوذيّة في طيّاتها حول تجذّر المتحوّل فكرة أنّ الذّات دائمٌ تغيّرُها باعتبارها متتاليات من التّجارب اللّحظويّة الّتي [تمثّل] بدورها عناصر يحكمها الشّرط داخل كليّة شبكة الظّواهر المتفاعلة. وهي فكرة معروفة بـ "المنشأ المشترك المستقل". وما ينكره هذا النّسق ليس وجود الوعي أو حتّى [وجود] الوعي *الذّاتي*، ولكنّه [ينكر] بالأحرى الادّعاء أنّه توجد كينونة دائمة تقبع خلف الوعي يشير إليها الاسم الموصول[3].

---

[1] لمناقشة مناسبة [فلسفة] ناڤارْجُنَه Nāgārjuna للفلسفة الغربيّة المعاصرة انظر شَرْفِشْتَاين84-276 :Scharfstein 1978. ولمناقشة صلته مع "الدّور اللّساني" انظر ڤدمُنْسِنْ Gudmunsen 1977، وأيضا هَنْتِنْڤتِنْ Huntington 1989. وقد عقد لوي Loy 1987 مقارنات بين التّفكيكيّة وفلسفة ماضيمكه Mādhyamaka. ووصل جونس Jones 1986 المناقشات الرّاهنة للطّبيعة التّواضعيّة والاصطناعيّة للغة بتراثي ثِرَفَادَه Theravāda وأَدْفَئتَه فِدَانْتَه Advaita Vedānta. وقد نوقشت القضايا المتعلّقة بالرّيبيّة skepticism والنّسبيّة في كتابات تشُوَنف تسو Chuang-tzu في كَيلْبَرْڤ وإفَنْهُو Kjellberg and Ivanhoe 1996.

[2] وقد قدّم دَيْفِدْ هَال David Hall أيضا الكنفشيوسيّة، بحسّها القويّ لتضمين الفرد ضمن الوالدة matrix الجماعيّة، باعتبارها وسيلة لنقد قوى الحداثة المفرّدة والمشتّتة (انظر دُويْتْش Deutsch 1991: 59).

[3] لتحليل مفصّل لمذهب "اللاذات" البوذي انظر كُلِنْزْ Collins 1982. وقد رسم كُلَكْسْتُنْ Claxton 1994 نموذجا غير مركزيّ عن الذّات يستند إلى البحث النّفسيّ الحاليّ والتّقاليد الصّوفيّة للشّرق والغرب كليهما، وأقرّ أنّ تعاليم البوذيّة عن الامتلاء العقلي يمكن أن تكون آليّة قويّة لتحرير الصّورة التي رسمنها لأنفسنا. وهي صورة مجرّدة إلّا أنّنا اعتبرناها صورة ماديّة.

الاستشراق في عصر ما بعد الاستعمار: كيف يجب أن يقيّم الاستشراق الآن؟ هل يمكن للاستشراق أن يفعل أيّ شيء خلا أن يعكس النّسبيّة وخيبة الأمل في عصر ما بعد التّنوير، اعتبارا للتّرابط مع لغة ما بعد الحداثة الّتي تمّ بواسطتها تفكيك كلّ البناءات الاستطراديّة للحداثة بيسر؟ هل يمكن أن يوجد استشراق آخر بدل الاستشراق المحرّف والمتلاعب الّذي قد يُزايد على ماضيه الخاصّ بحنين، ولكنه [استشراق] مجروح جرحا قاتلا بواسطة ذات الأدوات التّفكيكيّة الّتي ساعد على صقلها؟ يبدو [تشكيل] حوار مستنير منفتح وغير منحاز، واستشراق غير منحاز لا ينطلق من أحكام مسبقة، أمرا غير ممكن حتما، بل مستحيل تخيّله أصلا لأسباب أوضحناها في الفصل الماضي[1]. ورغم ذلك توجد دلائل تبيّن أنّ الاستشراق يواصل البرهنة على إمكانيّة تبادل فاعل بين الثّقافات، رغم أنّ الاستشراق يبدو دائما أحاديّ البعد وضعيفا إذا ما قيس على نموذج أصليّ مثاليّ. ورغم أنّ ظروف اللّقاء بين آسيا وأوروبا قد تغيّرت جذريّا في القرن العشرين، فإنّه لا يزال صحيحا، رغم ذلك، أنّ "أوروبا لا تزال تلتفت إلى تلك التّقاليد غير الأوروبيّة الّتي حاولت أن تسودها وتستخدمها بصفتها حليفا ضدّ التّطوّرات الّتي ابتكرتها هي ذاتها" (هالبفاص Halbfass 1988: 440). ويعتبر بعض الباحثين هذا [التّوجّه] مسارا تحسينيّا تُتخطّى فيه المظاهر السيّئة [للاستشراق التي سادت] في الحقبة السابقة. ويعتقد المستشرق ماكسيم رودنسون Maxime Rodinson، مثلا، أنّه في مجال اختصاصه الأكاديميّ "قد تمّ تحقيق تطوّر في اختصاصات انتفى فيها الاصطفاء القَبْلِي الإراديّ أو التسلّط أو التّنميق للحقائق حتّى تلائم نسقا إيديولوجيا واعيا" (1988: 40). ويتحدّث شِلْدُن پلُّك Sheldon Pollock عن "التّساؤلات الذّاتيّة الحاليّة في اختصاصنا" الّتي رافقت اختفاء "التّأسيسات التّقليديّة وتوظيف علم دراسة الهنود Indology" (ضمن بْرَاكَنْرِدْجَ وفَنْ دَارْ فِيِرْ Breckenridge and van der Veer 1993: 111).

ويعتقد إدوارد سعيد نفسه، في ما يُنظر إليه أحيانا على أنّه أكبر امتياز للقيم الإنسانويّة، أنّه يجوز تشكيل عصر ما بعد استشراقي في فترة ما بعد الاستعمار يمكن للغربيّين فيه مقاربة الشّرق دون عوائق الأحكام المسبقة القديمة والافتراضات المحرّفة في بحوث أكاديميّة متنامية حنكتُها و"وعيٍ نقديٍّ" متزايد. وقد اعترف [إدوارد سعيد]، قبولا منه بإمكانيّة "تحرير" المعرفة [من الاستعمار]، أنّه "توجد بحوث أكاديميّة، أو على الأقلّ متعامية عن الواقع الإنسانيّ"، بقدر ما هي عليه [حال] الاستشراق الّذي يدينه (1985: 325)[2]. وتوجد دلائل، في تصوّره، على أنّ الاستشراق باشر مهمّة كشف تاريخيّته الذّاتيّة المسحوقة وانحيازاته والاشتغال عليهما. وهي مهمّة قد أعلن عنها سعيد نفسه في [كتاب] *الاستشراق*[3]. كان سعيد يتحدّث، بالطّبع، عن الشّرق الأوسط، ولكن اعتبارات مماثلة تنطبق على الخطاب الغربيّ الّذي يخصّ بقيّة آسيا. ويمرّ الاستشراق في هذا السّياق الأخير بتحوّلات كبيرة تعكس انسلاخا ثقافيّا واسعا ذا مضاعفات عالميّة ملحوظة في قنوات الاتّصال والتّفاعل أدّت إلى رفض المُثُل القديمة للهيمنة الغربيّة وادّعاءاتها الكونيّة والاعتراف باستحقاقات التّعدّد والاختلاف. إنّ الحدود القديمة قد بدأت بالاندثار وبرزت محاولات عظيمة تسعى للإيجاد "اندماج آفاق ثقافيّة". وتَركت النّزعات القديمة لمثلنة الشّرق مكانها لنزعات قادرة على أن تكون نقديّة دون تسلّط، يمكنها أن تستند إلى تقاليد الشّرق دون أن تجزع من أن تكون انتقائيّة أو نقديّة. وهكذا نُزعت عن التّقاليد الشّرقيّة أساطيرها وأُنزلت من الأعالي العبقة بالبخور الّتي وضعها فيها الاستشراق في بعض الأحيان. وصارت الهالة الخارقة للطّبيعة للمتخيّل الشّعبيّ تُستبدل بارتباطات فاعلة ذات ارتباطات فلسفيّة واجتماعيّة ومناخيّة معاصرة.

---

[1] المترجم: عنوانه "تأمّلات وتوجهات جديدة".

[2] ولكن أشار أشار بْرَايَنْ تُرْنَرْ Bryan Turner و[باحثون] آخرون إلى أنّ تبنّي زاوية نظر فوكولتيّة بكلّ اطمئنان ينتج وجوبا نتيجة تشاؤميّة لأنّ *كل* خطاب عرضة لعلاقات قوّة متحوّلة، وبهذا فإنّ الاستشراق لا يمكن أن يحرّر نفسه من الارتباطات السّياسيّة والاقتصاديّة (1994: 31-2 and 45-6). وقد اتّهم أعجاز أحمد Aijaz Ahmed أيضا إدوارد سعيد بالاضطراب في هذه النّقطة (1992: 164). وكذا فعل جون ماكِنِزْ John MacKenize (1995: 6).

[3] لمناقشة وافية لهذه النّقطة انظر Said 1989. وهو يرى أنّ الأنثروبولوجيا المرتبطة إلى حدّ الآن بآثام الإمبرياليّة قد بدأت مسارا جديدا فحصت فيه مجمل مقاربتها عن فكرة "الثّقافة" فحصا نقديّا.

وليس هذا سوى تطوّر بطيء ومتقطّع حتما يجب أن يُدرج فيه تفاؤل أكاديميّين مثل رودنسون وپلُّك وسعيد ضدّ الاسمراريّة المعاندة لرؤى المركزيّة الأوروبيّة؛ إذ تعمل فعوامل كثيرة بوضوح في الاتّجاه المعاكس تماما. ومن بين أوضح هذه العوامل انبعاث القوميّة بعد نهاية الحرب الباردة وصحوة سياسات أحزاب أقصى اليمين في أوروبّا وأمريكا والتّطوّر المتنامي للأصوليّات الدّينيّة، وهي ظاهرة جليّة اليوم بين الهندوس والبوذيّين بالإضافة إلى الأديان الإبراهيميّة. وتوجد، بالإضافة إلى ذلك، ازدواجيّة بارزة نشأت من الطّاقات المحرّرة للخطاب الاستشراقي ذاته. ومن بين النّتائج المتّصلة بهذا الأخير-رغم أنّ عوامل أخرى تدخل ضمن المعادلة- هي الإصرار المتنامية مناضلته لهويّات عرقيّة مركزيّة كثيرة. وهي، رغم أنّها ردّة فعل واضحة على مسار الأوربة، يمكن أن تتحوّل تقريبا إلى صورة عاكسة له مصنوعة بتعمّد. وبهذا يمكن أن يكون الاستشراق قد شجّع ذات الانشقاق الّذي يبدو أنّه قد أراد أن يتجاوزه عادة. وكما أشار إلى ذلك عدد من النّقّاد ومنهم سارّة سوليري Sara Suleri، فإنّ ما تسمّيه "آخريّة" بعض الخطابات ما بعد الاستعماريّة، الطامحة إلى إعادة تقوية "الآخر" المستعمَر، تميل إلى نشر "فكرة خاطئة عن الآخريّة في مجملها" وتؤكّد من ثَمّ الثّنائيّة الجوهرانيّة القديمة للشّرق والغرب (13 :1992). ثمّ إنّ المطالبة بالاعتراف بالأقلّيات ومصالحها واحترامها و[التّكلّم] باسمها أو نيابة عنها قد ولّدت في بعض الأحيان بعض الأشكال الجديدة من عدم التّسامح الّذي يندرج تحت العنوان الشّهير "اللّياقة السّياسيّة". وتبدو القضايا التي تحيط باللّياقة السّياسيّة أشمل بشكل واضح من الاستشراق. ولكن منذ نشر سعيد لكتابه سنة 1978، صار الاستشراق مرتبطا عادة بـ[مفهوم] "العالم ثالثيّة". وهي تحديدا نزعة فكريّة تشجّع إحساس الغرب بالذّنب ما بعد الاستعماري والخزي الذّاتي. وقد ذهب فِرِنْك فِهِر Ferenc Feher إلى أنّ "التّمزق الذّاتي" [للغرب] بسبب جرائم الاستعمار أدّى إلى "معاداة المركزيّات العرقيّة بحماسة". وهي "أصوليّة سياسيّة" جديدة ذات "تلوين دينيّ" (ضمن دُويتَشْ 181 :Deutsch 1991). إنّ نزعة تجريم الذّات تشجّع من جديد لا إحساسا مبالغا فيه وغير مفيد عن الانحلال الغربيّ المفترض فقط، بل أيضا تصوّرا مفرطا ترفّعُه وغير تاريخيّ عن الطهارة الأخلاقية والرّوحيّة للشّرق. وهو مسار قد دُكّت فيه الأساطير القديمة فقط لتستبدل بأساطير جديدة.

ويتّصل هذا الوضع المتناقض بحقيقة أنّ الاستشراق يرتبط عادة بتوتّر جدليّ بين تخوم الكونيّة والتّعدّيّة. فهو ينزع إلى مظهر كونويّ يتجاوز الحدود الثّقافيّة ويشجّع حوارا ما بين الثّقافات. ولكنّه يبحث أيضا بحثا متزايدا عن تأكيد الاختلافات المحليّة والجهويّة وعن تغذية الخصوصيّة الفريدة للثّقافات. وهكذا تبدو العولمة والخصوصيّة متساويتين غير أنّهما إغراءان متعاكسان. وتعكس هذه الحالة، منظورا إليها من زاوية نظر واسعة، بشكل جليّ الضّغوطات المضمّنة في كلّ اللّقاءات التّأويليّة الّتي تدور جيئة وذهابا بين العام والخاصّ. وليست هذه الدّائريّة ضارّة وجوبا. ولا يبدو مثل هذا المسار مناسبا على نحو استثنائي لحاجات العالم المعاصر. وليست الطّموحات القوميّة والعرقيّة غير متسامحة وجوبا ومغالية في الوطنيّة بشكل عدائيّ. وليست العولمة متعامية وجوبا عن المطالب المحليّة والجهويّة. ولا يوجد سبب يمنع الاستشراق من أن لا يكون قادرا على الإشارة إلى سبيل يتوسّط هذين الوضعين. وعلى كلّ، فقد ساعد حوار الشّرق والغرب على استعادة التّراثات الأصليّة وإحيائها وفتح الأذهان على تعاطفات أوسع وأكثر كونيّة في نفس الوقت. ولا يحتاج القرّاء إلى أن يُذكّروا بأن العالم اليوم يعجّ بالصّراع، وأنّ تشكيل جماعات تفاهم قادرة على إدراك الطلبات الكونيّة والخاصّة كلهما أمران الحاجةُ إليهما مستعجلةٌ. ويمتلك الاستشراق المستنير مهمّة رئيسيّة ليقوم بها لتشكيل جماعة التّفاهم هذه. ويمثّل تاريخه، رغم تنوّعه، إحدى المحاولات لعبور الحدود، والحوارات بين الثّقافات القصيّة، والاشتراك في الفضاءات، وبالأخصّ، الانعكاس النّقديّ. إنّه يمتلك القدرة، في أفضل حالاتها، لتوسيع التّعاطفات وإثراء الخيال وتشجيع الانفتاح والتّعدّديّة الثّقافيّة وتعزيز التّسامح بين الشّعوب. ويمكن حتّى أن يساهم في تحقيق نظام عالميّ جديد. وهو مشهد سنعود إليه بُعيد قليل.

ويمكن أن يقيّم دور الاستشراق في المقرّرات التّربويّة على ضوء هذه الاعتبارات. ويمكن أن نلاحظ في السّنوات القريبة بعض التّحرّكات تجاه إرادة أكبر في الغرب لتضمين مكوّنات غير غربيّة في المقرّرات [التّربويّة]، ولكسر القيود الحصريّة

لمركزيّتها الأوروبيّة التّقليديّة. إنّ تعاظم حضور مباحث من الدّراسات الشّرقيّة، سواء في المستوى الثّانوي أو الجامعي، هو دليل تصميم على محاربة المظاهر القوموية الضيّقة، بالإضافة إلى منح صوت للرّؤى الّتي ظلّت مسكتتة أو مهمّشة إلى حدّ الآن. وينشأ هذا التوجّه في أحد مستوياته من اقتناع بعض الأكاديميّين أنّ "فهم حضارتنا الغربيّة الخاصّة يظلّ مشوّها وغير كامل ما لم يُنظر إليها في سياق عالميّ لا في سياق محليّ وضيّق فحسب" (لويس Lewis 1993: 128).

ولكن في مستوى أكثر جذريّة، يتضمّن طلب معالجة أحصف للنّصوص والتّراثات غير الغربيّة تحدّيا "للعرف الغربي" وادّعاءاته المركزيّة الأوروبيّة. ومثلما أشار إلى ذلك سليمان Solomon وهغينز Higgins [بقولهما] "يشهد المجال الأكاديمي محاولة نشطة لمجابهة المركزيّة العرقيّة لمقرّرات المعاهد التّقليديّة مثل تركيزها [على الاهتمام بـ]الذّكر الأبيض الأوروبّي ومغالاتها في الوطنيّة الضّمنيّة الّتي قد تصل حدّ العنصريّة. وقد اعتبرت بعض الحكومات أنّ الفلسفة خاصّة، بصفتها حقلا دراسيّا، يجب أن تصبح أكثر وعيا بالتّقاليد الفلسفيّة الأخرى وأكثر انتباها إليها" (1993: xi).

ويمثّل هذا الانتباه إلى الأصوات والتّراثات الأخرى محاولة لا لـ[تشييد] أتون انصهار ثقافيّ جديد، بل بالأحرى لتعدّد ثقافيّ فسيفسائي يمنعنا من الوقوع في فخّ مماهاة تفكيرنا المحلّي الخاصّ مع "العقل البشري" بهذه الصّفة عبر تشجيعنا على تجاوز حدود تثقيفنا ونماذج فكرنا الفطريّ[1].

ومن الواضح أنّ هذه المُثُل والطّموحات ليست كافية في حدّ ذاتها لتغيير عالم غير عادل وعدائيّ أو عالم مقسّم إلى زُمر تتبادل العداء والتّكتّل العرقيّ. وعلينا أن نعي أنّه تمّ إغواؤنا بنموذج من التّحاور الودّي الّذي صار بديلا عن مجابهة الجور الاجتماعيّ والعداء بين الثّقافات. وأنا لا أدّعي أنّ الاستشراق قد أعتق نفسه كليّا من قبضة العنصريّة أو المركزيّة العرقيّة أو الاستغلال أو التّحريف؛ إذ أنّي قد دوّنت في نقاط مختلفة من هذا الكتاب كلّ هذه الأخطاء وغيرها بشكل أو بآخر. ورغم هذه العوائق والحدود فقد عمل الاستشراق بهيئاته وتمظهراته المتنوّعة بصفته قوّة تحرير هامّة في الحضارة الغربيّة، ولا يزال يؤدّي هذا الدّور. وهو يلعب في نفس الوقت دورا مهمّا في استعادة النّصوص والتّعاليم الشّرقيّة في حدّ ذاتها واستكشافها. ولنا الحقّ في أن نرتاب في دوافع الاستشراق، وأن نؤكّد عيوبه. ولكن هذا لا يستتبع أنّ الاستشراق خِلْوٌ من القيمة أو أنّه مقيّد بشكل غير قابل للفكّ إلى ماض إمبريالي. إنّ طبيعة منطق إمّا وإمّا الّذي يتخلّل العنصريّة، والتّفكير السّليم سياسيّا، كليهما يحتاج تحديدا إلى التّسامح والتّعدّديّة والنّسبيّة الّتي تميّز الاستشراق في أحسن صوره.

تحوّلات الاستشراق: يمكن أن تترك هذه النّتائج البسيطة-المقترنة في بعض الأحيان بروح ما بعد الحداثة المُوهِنِ شكُّها- القارئَ والكاتب غير مقتنعيْن. إذ تستعجل الحالة الرّاهنة للعالم لا إسكات الأصوات القمعيّة القديمة فقط ولا الاكتفاء بالدّفاع عن الأصوات الجديدة المنادية بالتّعدّديّة والمتسامح، رغم أهميّتها وحيويّتها. فلقد برهن الفيلسوف الاسترالي أرّان ڤار Arran Gare بشكل استفزازيّ على أنّ ما يُحتاج إليه "لتحقيق فهم متبادل بين البشر... ليس قلب السّرديّات المركزيّة الأوروبية فقط، بل أيضا تشييد سرديّات أوسع تتجاوز زوايا نظر المركزيّة الأوروبية" (1995: 324). ولكن أتقود النّزعة ما بعد الحداثويّة إلى حسّ تحرّر من الوهم والافتتان فقط، [أم إنّها تقود] إلى الهجران الكلّي لهذا القول المبالغ فيه؛ أي إنّها لا تقود إلى هجران "السّرديّات المهيبة" فحسب، بل [إلى هجران] كلّ فكرة عن ادّعاء الكونيّة والموضوعيّة؟ وقد صار البحث عن بعض مقابس الحقيقة ما فوق الثقافيّة وما فوق التّاريخيّة أحد الانشغالات المغرية باستمرار للفلسفة الغربيّة. واعتبر كثير من الباحثين هجرانها بصفته قطيعة نهائيّة مع الماضي.

---

[1] لقد كانت التّطوّرات في هذا الحقل [الدّراسي] أوضح في الولايات المتّحدة وأستراليا (عن الأخيرة انظر بِلِمُرْيَه Bilimoria 1995) ممّا هو عليه الأمر في بريطانيا. وكانت القضايا المتّصلة بالتّنوّع الثّقافي عموما وبالبرنامج التّربوي والعرف الغربي تخصيصا موضوعا لنقاش حادّ في السّنوات الأخيرة، خاصّة في الولايات المتّحدة. والرّؤى الّتي عبّرتُ عنها ليس متّفقا عليها عالميّا بأيّة حال من الأحوال. عن هذا السّؤال وغيره من الأسئلة المتّصلة به انظر فُوسْتَرْ وهِرْزُڤ Foster and Herzog 1994 وتَيْلَرْ Taylor 1992.

وتوجد هنا قضايا فلسفيّة عميقة لا يمكن بحثها في هذا السّياق. ولكن بما أنّنا نعاين الأشكال المعاصرة المتنوّعة للاستشراق فقد وجدنا في الواقع دليلا تأكيديّا وأفكارا تحمل على اعتبار إمكانيّات بناء –إذا لم تكن "سرديّات أفخم"- تشير إلى ما بعد موت الحداثة ولكنّها لا تبحث بكل بساطة عن إعادة إحياء رؤى العالم قبل الحديثة[1]. ولا يوجد تأليف شامل جديد ليُقدّم طبعا، لأنّه سيكون من الصّعب أن نتصوّر في الوقت الحاليّ، في ضوء بنى التّفكيك، أيّة عودة متّفق عليها إلى رؤية متكاملة للعالم تربط تبصّرات الشّرق والغرب كليهما في فلسفة كونيّة واحدة. ويجب أن يشجّع سوء توظيف الاستشراق كما ناقشناه –مثل تحالفاته الظّرفيّة مع الخطابات العنصريّة والفاشيّة- درجة من الحذر والحيطة، ويعزّز روحا من الاعتدال النّقديّ الذّاتي في المقاربات الغربيّة للتّراثات غير الغربيّة. ويحتاج هذا الحذر المخصوص إلى أن يُستعمل فيما يتّصل بالمطامح الغيبيّة لعصر جديد متطوّر روحيّا. وهي فكرة مشؤومة ذات أصول يهوديّة-مسيحيّة ولكنّها تكتسب أحيانا دعما من مصادر شرقيّة، كما هو الأمر في حالة الحكمة الإلهيّة لبلافاتسكي Blavatsky. ورغم ذلك يمكن أن تظهر بعض الأحداس المبشّرة بنجاح الاختمار النّقديّ الّذي احتضن الخطاب الاستشراقي المتأخّر الذي يحتاج إلى أن يُجلّ ويُشجّع. وتوجد علامات على [تشكّل] مبادرات فكريّة تستند إلى مصادر شرقيّة قبل حديثة دون أن تقع في أسطورة "تمجيد الشّرق وتبخيس الغرب"، أو في الاعتقاد أن الفلسفات الآسيويّة القديمة يمكن أن تشفي كلّ الأدواء الحديثة وما بعد الحديثة.

ولقد رسمتُ في الجزء الثّالث من هذا الكتاب[2] بعضا من تلك السّبل الّتي تُحدّد فيها الاهتمامات المعاصرة بالأفكار الشّرقيّة ميادينَ جديدةً وتفتح إمكانيّاتٍ حيويّةً، كما هو الأمر في حالة الحوار البوذي-المسيحي والأبحاث النّفسيّة في الوعي مثلا. وأنا لا أحتاج إلى تكرارها هنا. ولكنّي أريد أن أقترح في هذا الفصل في عبارات واسعة وتأمّليّة بعض السّبل الّتي يمكن أن تبدو فيها روح الاستشراق قد انتقلت، ولو بشكل مفكّك، إلى بعض التّطوّرات الثّقافيّة والفكريّة المعاصرة القابلة للتّحديد والّتي تكوّن عوامل قابلة للتّعرّف عليها في الحيويّة الخلاقة للفكر المعاصر. وسأحدّد أربع مجموعات لذلك.

أوّل هذه السّبل موصولة بالعدد المتعاظم من الغربيّين الّذين يتبنّون الأفكار والتّطبيقات الرّوحيّة الشّرقيّة، ولو في شكل غير أصيل. فلقد تبنّى كثير من النّاس-سواء فرديّا أو بشكل منتظم- خلال العقود القليلة الماضية السّبل الشّرقيّة: من التّطبيق المنتظم للتّأمّل واليوڤا إلى الالتزام الدينيّ الصّارم المتضمّن عادة صحبة معلّم زيني Zen أو تبتي Tibetan. وأنا أريد أن أقترح الآن أنّ ما نشهده هنا لا يمكن أن يكون محورا إضافيّا في القصّة الأوروبيّة القديمة عن السّلب الثّقافي أو حتّى إبطالا للتّنصير المسيحي للشّرق، ولكنه يبدو في بعض معانيه تطوّرا تاريخيّا للتّقاليد الشّرقيّة في حدّ ذاتها. وتبدو البوذيّة مثالا جيّدا في هذه النّقطة.

فلقد زُرعت البوذيّة عبر تاريخها الآسيوي الطّويل والمعقّد في كثير من المنابت الثّقافيّة والدّينيّة الخصبة. فتحوّلت [في ذاتها] وتطوّرت في [هذا] المسار راسمة لنا صورة نظام حيّ مستمرّ التطوّر. وتجتاز البوذيّة حاليّا في الغرب تغيّرا واعيا يمكن أن يكون مشابها حسب كينّث أينادا Kenneth Inada "لما حدث [لها] في الصّين واليابان... حين خلقت [هذه المناطق] بوذيّةً خاصّة بها ذات مياسم ذاتيّة" (ضمن كلِكُت وآيمَزْ Callicott and Ames 1989: 233). وقد سبق أن لاحظنا شكلا من هذا النّوع من التّحوّل فيما يتّصل بالحوار البوذي الأنثوي. وفكّر عدد من الكتّاب في هذه المسارات في السّنوات القريبة من وجهات نظر متنوّعة. فقد أمضى ستيفن بَتْشْلَرْ Stephen Batchelor مثلا سنوات طويلة راهبا بوذيّا في الهند وكوريا قبل عودته إلى أنقلترا، وحافظ على [فكرة] أنّ البوذيّة حين التقت بالغرب صارت تشهد مرحلة انتقال محيّرة ولكنّها خلاقة. وطوّر فكرته ليقدّم بعض التّأمّلات المهمّة عن نشوء "بوذيّة وجوديّة علاجيّة ديموقراطيّة مخياليّة فوضويّة ولا *أدريّة*

[1] لقد طوّر ڤرِفِنْ Griffin 1988 تمييزا مفيدا بين ما بعد الحداثة التّفكيكيّة أو المُقصية من جهة وما بعد الحداثة البنائيّة أو المراجِعة من جهة أخرى. وتمثّل سلسلة صاني SUNY في الفكر البنائي ما بعد الحديث الّتي ينشرها دَيْفِدْ ڤرِفِنْ David Griffin محاولة لدفع النّقاش ما بعد الحداثوي إلى حقل [بحث] أخصب. وتقّدر في نفس الوقت إنجازاتها النّقديّة. ويُذكر التنبّؤ العميق عادة باعتباره مثالا عن نظريّة تشييديّة أو مراجعيّة مابعد حديثة.

[2] المترجم: عنوانه "الاستشراق في القرن العشرين".

بالنّسبة إلى الغرب" (7-274 :1994). وليس هذا التّكيّف [البوذيّ في الغرب] "خيارا" حسب تصوّره. فقد أشار إلى أنّ الرّهبان البوذيّين اللّاميّين lamas التّبت أو *البيكّوس bhikkus* السّريلنكيّين المحافظون يسعون إلى تكييف تعاليمهم مع السّياق الغربيّ (نفسه: 337). ويوجد مثال جيّد على التّكييف الطّوعيّ في الطّريقة البوذيّة الغربيّة الّتي أسّسها راهب أنقليزيّ تبنّي تسمية صَنْـﻐْـهَرَكْشِتَه Sangharakshita وصمّم على أن يخلق سبيلا بوذيّا متكيّفا مع الحاجات الثّقافيّة والاجتماعيّة الغربيّة[1]. وقد علّق عالم العقائد داوود ترايسي David Tracy مدرجا القضيّة في سياق تاريخيّ واسع قائلا "لم يجعل البوذيّون الغربيّون البوذيّة خيارا حيّا لعدد كبير من الغربيّين فقط، بل إنّهم غيّروا البوذيّة ذاتها تغييرا جذريّا دقيقا كما غيّرتها ذات يوم الهجرات الكلاسيكيّة القديمة من الهند إلى تايلاند والتّبت والصّين واليابان" (Tracy 1990: 39)[2].

ويبدو أنّ المجال يتّسع هنا للزّمر التّقدّميّة والمحافظة كلتيهما؛ [أي] لأولئك الّذين يدركون الحاجة إلى بوذيّة متطوّرة تعكس حاجات العالم ما بعد الحداثوي من جهة، وأولئك الّذين يحسبون أنّ الحالة نفسها تتطلّب الثّبات والانضباط للمحافظة على التّقاليد القديمة والمفضّلة من جهة أخرى. وقد برهنت البوذيّة دائما على قدرتها على احتضان هاتين الحاجتين والتّوجّهين كليهما دون أن تكون قد امتصّتهما أو رجّحت أحدهما على الآخر بشكل قطعيّ.

وتمثّل الطّاويّة مثالا آخر على هذه النّزعة، رغم أنّها تفتقر إلى الصّورة الشّعبيّة للبوذيّة وإغراءاتها. لقد ساعد البَتْرُ القاسي لتقاليد الطّاويّة ومؤسّساتها الأصليّة في الشّرق على امتصاص الغرب لمظاهر منها بدون شكّ. ورغم أنّ تحوّل الطّاويّة إلى دين في الغرب أمر بعيد احتماله، بسبب تجذّرها العميق في الثّقافة الصّينيّة القديمة، فإنّه توجد تعاليم طاويّة قد تمّ اعتناقها في الغرب بلهفة وجرى تغييرها وتطويرها. ومن هذه المظاهر تعاليم *طَايْ تْشِي تْشُوَانْ t'ai chi ch'uan* و*فَانْغْ شُوِي feng shui*، والمقاربة التّكافليّة للعلاقة بين العالمين البشري والطّبيعي. وقد أشار مارتن بالمر Martin Palmer إلى أنّ "بعض الصّور والمصطلحات والتّبصّرات والتّعاليم الطّاويّة" في رحلتها إلى الغرب... "تدخل الآن في تمظهر محدود المشابهة للاعتقاد الأصليّ". وبينما يتأسّف [مارتن بالمر] على أنّ الغربيّين يفتقرون إلى الرؤية اللازمة لدراسة الطّاويّة التّاريخيّة بعمق، فإنّه يعترف بالدّلالة التّاريخيّة لهذه الحركة ناظرا إليها في ضوء التّحوّلات السّابقة في الصّين نفسها (8-127 :1991).

وتشير الإحالة على الطّاويّة إلى سبيل بنّاء ثان للاستشراق يمكن أن نلخّصه في مصطلح "التنبؤ". ويتضمّن هذا التّطوّر-الّذي يمتلك بطبيعة الحال جذورا قيّمة في التّقاليد الثّقافيّة الغربيّة-كذلك لا نقدا جذريّا للقيم والتّصوّرات الحداثويّة فقط، بل أيضا دلائل على إمكانيّة أن يكون أكثر إنتاجية وإيجابيّة. وسيبرهن بعض [الباحثين] على أنّ النّموذج البيئي، بصفته فلسفة واسعة التّحديد، يقدّم فقط سبيلا تقدّميّا قابلا للحياة، لا في الغرب فحسب، بل أيضا في السّياق العالمي. ويمكن أن نجد مثالا على هذا النّوع من التّفكير في عمل الفيلسوفة السّياسيّة الأمريكية شارلن سبريتناك Charlene Spretnak، التي بحثت بطرق مختلفة في [إمكانيّة] دمج التعاليم الشرقيّة في روحانيّة لائيكيّة سمّتها "التنبؤ ما بعد الحداثويّ". ثمّ توسّعت في هذه الفكرة محدّدةً المحاور الكبرى لتعاليم جديدة تتجاوز "المظاهر الفاشلة للحداثة" وتستند إلى مظاهر من "ذات التّقاليد الّتي رفضتها الحداثة بازدراء". وهي تقاليد يمكن أن تُرى الآن على أنّها "تحتوي إلهامات تواصل حيّ وحيويّ" (1991: 19 and 23). وبينما يعرّي نقّاد ما بعد الحداثة أمهدة المفهمة الثّقافيّة بنشوة، فإنّهم يصلون إلى مواقف ويقدّمون زوايا نظر تبدو-وفق بعض الاعتبارات-مركزيّة في تعاليم الحكمة القديمة العظيمة وخاصّة في تقاليد الشّرق. وقد لاحظت سبريتناك Spretnak "أنّ أغلب المفكّري التّفكيكيّة ما بعد الحداثويّة البارزين قد بدأوا يطرحون أنواعا من الأسئلة تحملهم إلى تخوم تعاليم الحكمة [الشرقيّة]" (نفسه: 219)، وتحديدا إلى النّقطة التي تبدو فيها اصطلاحات الخطاب

---

[1] لتفسير هذه الطّريقة انظر بَتْشْلِرْ Batchelor 1994.

[2] انظر أيضا كُبُّ وآيْفِسْ Cobb and Ives 1991: 3-4، وآيْفِسْ Ives 1992: 2 and 101، وكِنْغْ King 1994: 29. وتشهد المسيحيّة، حسب عالم العقائد جُون كُبُّ John Cobb، تحوّلا متوازيا في حوارها مع البوذيّة حتّى لتكاد التّمييزات بين المسيحيّة والبوذيّة تمّحي تقريبا (52-49 :1989). وقد أبرز آبه Abe 1995 التّحوّل المتبادل للبوذيّة والمسيحيّة، بدلا من الفهم المتبادل فقط.

والتّمذهب أوهاما قامعة ومقيّدة [للفكر]. ولكنّ هذا لا يعني تراجعا مبتذلا إلى عقائدنا الخاصّة، وسعيا إلى نوع من السّلوان الصّوفي للهروب من الأهوال الحاليّة، ولا عودة إلى الأصوليّة المذهبيّة، بل هو بالأحرى وصل تأويليّ مع الأفكار القديمة المكيَّفة [مع الحالة الغربيّة] والمطبّقة على وضعه الرّاهن والمتجلّية في نموذج نقديّ مفتوح الخواتيم.

ويمكن أن تكتسب هذه الرّؤية التنبّئية ما بعد الحداثويّة الجديدة، حسب سبريتناك Spretnak، الخصائص الآتي ذكرها:

1-مفهوم المعبود الجوهري وقداسة كلّ الأشياء؛

2-معنى كونيّا ذاتيّ-الخلق، وحياة إنسانية ذاتيّة التّحقّق.

3-تجاوز الازدواج [بين الذّاتي والكوني] بموضعة الذّات بين الواقع الطّبيعي والشّخصيّ بمفهومه الأوسع؛

4-معنى للذّاتيّة مضاد للتّسلّطِ الأبوي ومضادّ للحكمة الباطنيّة؛

5-تعزيز الوعي بالجسد وإمكاناته العاطفيّة والرّمزيّة والرّوحيّة؛

6-إدراك أوضح لنسبيّة الخطاب البشريّ وتعدّد النّصوص البشريّة؛

7-إدراك للانهائيّة التّدفّق والتحوّل والتشابك المعقّد للأشياء في العالم الطّبيعيّ؛

8-وشكّ في القوانين والقواعد المسقطة المضادّة للعاطفة والمشاعر المتبادلة،

9-وإمكانيّة [قيام] نظام أخلاقيّ لا يستند إلى مرسوم متعالٍ ومبادئ أبديّة.

وهذا [التفكير] يستبطن سبيلا ثالثة. ففي حين تتمنّى سبريتناك Spretnak أن تدرك ما وراء التّفكيكيّة ما بعد الحداثويّة باحثة عن إعادة اكتشاف معنى اتّحاد مع الطّبيعة يتعالى عن الأبنية الثّقافيّة، يدّعي آخرون إمكانيّة العثور على دوافع لصّحوة روحيّة مرتبطة بـ"تعاليم الحكمة" الشّرقيّة داخل النموذج التّفكيكيّ ذاته. وقد تبدو لأوّل وهلة توجّهات التّفكيكيّة ما بعد الحداثويّة نحو العدميّة وزوال المعنى عائقا أمام [إدراك] أيّة ارتباطات مماثلة. إلّا أنّنا نحتاج لتجاوز هذا الإشكال إلى أن ننظر عن كثب في مفهوم الفراغ: الشُّونْيَطَا *shūnyatā*، وفلسفة المفكّر البوذي نَاڨارْجُنَه Nāgārjuna، وهو، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، موضوع اهتمام متزايد في الغرب.

وتقدّم فلسفة نَاڨارْجُنَه-وهي واحدة من أهمّ التّطوّرات في تراث المَهَايَانَه *Mahāyāna* في السّياقات الغربيّة حيث تقترن اللاشيئيّة عادة بالتّشاؤم والفزع وخواء المعنى- طريقةَ تفكير يمكن أن تشبه العدميّة المفجعة. ولكن من المهمّ أن نؤكّد أنّ هدف الشُّونْيَطَا *shūnyatā* [فكرة الفراغ]، وهي الطّريقة "التّفكيكيّة" لناڨارجُنَه Nāgārjuna، هو الحالة التي تبدو مهيّئة لإمكانية وجود أثرى وأكثر أصالة ومنفتح، عبر إزالة كلّ الأوهام التي قد توهم بتقديم إمكانية تحرير [الإنسان] من العادات العصابيّة للعقل. ولا يتضمّن هذا المفهوم البوذي إنكار وجود العالم أو [الإقرار بـ] أنه مجرد وهم، ولكنه [يشير إلى] أنه لا يوجد أي شيء وراء الظّواهر الزّائلة. ولا يشير، خلافا للتوقّعات الغربيّة، إلى *الذّعر* والعدميّة بل إلى تحرير الإدراك ويقدّم إستراتيجية للشّفاء العقلي والنّماء الرّوحي.

والشُّونْيَطَا *shūnyatā* هي في الواقع دعوة إلى اعتبار استحالة قولبة الموجودات في مقولات لسانيّة تواضعيّة تعتبر الفردانيّة والتواصل والماهيّة [مفاهيم ماديّة]. فتعتقنا بذلك من الهواجس المقيّدة والمعيقة للإلهام. وينطبق الفراغ في الهِينَيَانَه *Hīnayāna* فقط على الأشخاص. أمّا في تراث المهايانه *Mahāyāna* فتُرى كلّ الأشياء كما لو كانت بلا جوهر؛ أي "فارغة من بعض صيغ الوجود تسمى "الوجود المتأصّل" أو "الوجود الموضوعي" أو "الوجود الطّبيعي"" (هوپكِنْز Hopkins 1983: 9). ورغم أنّ جميعها مفروضة فرضا على الظّواهر فإن تحليلها فلسفيّا قد يعرّي مفهوم الوهم. وقد درّس ناڨارجُنَه Nāgārjuna هذا [التّصوّر] باعتباره علاجا لكلّ الرّؤى المتكلّسة، وبصفته سبيل تحرير من الصَمْصَارَه *samsāra*، وهي دورة إعادة الانبعاث. بل وذهب أبعد من ذلك مدّعيا أنّ مفهوم الشُّونيطا *shūnyatā* ذاته خاو ويجب أن لا يرتبط بـ"أولئك الذين يؤمنون *بالشّونيطا shūnyatā* غير قابلين للشّفاء" (ضمن هَيْوُرْد Hayward 1987: 282).

لقد أغرى هذا المفهوم عددا من المفكّرين في الغرب وانتشر بطرق متنوّعة بهدف مساءلة المقولات السّائدة وفتح آفاق جديدة[1]. ولذلك يرى جيريمي هَيْوُرْدْ Jeremy Hayward مثلا، وهو عالم ومعلّم بوذي، *الشّونيطا shūnyatā* لا بصفتها تجريدا فلسفيّا، ولا حتّى سبيلا لمجابهة بقايا نموذج ميكانيكي، بل بصفتها مسار تحوّل وجوديّ عميق: "تحوّل إدراكيّ يشابه الاستيقاظ من حلم"، والانعتاق من "الإثم العميق الّذي لازم الإنسان طوال حياته". ويؤكّد [هَيْوُرد] أنّه "تجربة مزلزلة مصحوبة بغبطة عظيمة وبارتياح كما لو أنّ وزرا ثقيلا قد رُفع عن الكاهل. وهو مدخل إلى سبيل جديد يسيّر حياة الفرد" (211 :1987). وقد قدّم عالم العقائد دون كوپت Don Cupitt نسق تفكير مماثل ولكنّه مطوّر كليّا. فهو يرى أنّ التّشاؤم اضطراب مستوطن يميّز العصر دعّمه مفكّرو ما بعد الحداثة الّذين أكّدوا استحالة دوام كلّ الأشياء، بما فيها ذواتنا الدّاخليّة، تاركين إيّانا في عالم "لم يعد كونا مفردا، بل هو تدفّق تأويلات ونظريّات وزوايا نظر ومعاني وعلامات". ونتيجة لذلك "فقد أضفينا نحن الغربيّون على أنفسنا تقريبا معنى بوذيّا زوال النّظام الكوني للمعاني" (10-109 :1992). ويؤكّد [دون كوپت] أنّ [هذا التّصوّر يبدو] في بعض الأحوال أسوأ بالنّسبة إلينا منه بالنّسبة إلى البوذيّين التّقليديّين لأنّ تراثنا الفكريّ والدّينيّ الغربيّ يؤكّد على التواصل والجوهريّة، ويعتقد أنّه تحت مجرى الظّاهر يقبع "نظام عقليّ أبديّ قابل للإدراك" (نفسه 110). فتركتنا تقاليد "المركزيّة العقليّة" هذه مشدوهين يائسين [قابعين] في هوّة سوداء، بعد أن فقدنا الدّعم الأساسيّ لهذا الاعتقاد [الدّيني الغربي].

ويكمن أصل المشكل، إذا، في تجذّر توقّعاتنا للحلول الجاهزة الّتي لم تعد في متناولنا في العالم المعاصر. ويعتقد كوپت Cupitt أنّ السّبيل إلى تجاوز هذه المعضلة المؤلمة هو أن نفطم أنفسنا عن الحاجة إلى هذا الدّعم [الروحيّ] بمواجهة حتميّة زواله. ويمكن عندها أن تساعدنا تقاليد المهيانه البوذيّة، بفلسفتها "المثالية الباهرة"، على القيام بهذه [المهمّة]. فهي تقدّم كشفا و"علاجا" للحالة البشريّة الّتي تبرز: أوّلا، الطّبيعة الاصطناعيّة الصّرفة للمقولات اللّسانيّة؛ وثانيا، الحاجة إلى تطوير "نموذج تفكيكي يعمل على نقض كلّ اعتراض واغتراب" حتّى لا يظلّا آسرين لنا؛ وثالثا "بلوغ لحظة خاطفة شافية للرّوح"(نفسه: 127). وقد أشار [دون كوپت] بطريقة مشابهة إلى أنّ دُوڤِنْ Dōgen زعيم الزّينيّة Zen اليابانيّة في القرن الثّالث عشر قد أكّد مؤقّتيّة كلّ الأشياء بما فيها ذاتنا العميقة، وألحّ علينا لـ"نكفّ عن [السّعي وراء] المبادئ الكونيّة الكبرى والأصول الواقعيّة" ونتوجّه نحو راحة العقل الّتي فيها يسكن زمن الوجود في كلّ لحظة دون أن يأتي شيء أو يذهب فعلا" (نفسه 129). ولكن لا يعني هذا إدارة ظهورنا للتّقاليد الأصليّة، لأنّ كوپت Cupitt يرى أهميّة جمع التّقاليد البوذيّة والمسيحيّة في تأويل خلّاق، بدلا من استبدال واحد بآخر؛ إذ "وحدها" الواقعيّة المضادّة المشتقّة من هذين التّراثين "يمكن أن تجعلنا غير ذاتيّين ومتحرّرين وخلّاقين ببراءة" (نفسه: 163)[2].

وإذا بدا هذا [التصوّر] مجرّدا أو حتّى فئويّا فسنعود مرّة أخرى إلى ارتباطات الاستشراق بالمجال السّياسي، بصفته مثالا أخيرا، بالإضافة إلى بعض التّحوّلات السّياسيّة الاقتصاديّة واسعة التّحديد الّتي تحدث في الوقت الحاليّ. ويعتبر بعض [الباحثين] العصرَ الحالي عصرا محوريّا جديدا. هو ليس مجرّد عصر يشهد نهاية المشروع المعولم الكبير الموصول بالتّنوير الغربيّ، بل إنّه أيضا عصر يشهد انتقال محور الارتكاز العالمي من الغرب إلى آسيا. وهو مسار انتقال للقوّة من الغرب إلى الشرق، معاكس للتحوّل الهامّ الّذي حدث في فترة النّهضة. فتحوّلُ المركز الجغرا-سياسيّ من المحيط الأطلسي إلى المحيط

---

[1] انظر أيضا هَنْتِنْغْتُنْ Huntington 1989: 29، ورَايِنْكُورْتْ Riencourt 1981: 172، وكُبّْ وآيَفِسْ Cobb and Ives 1991: 32 and 61. وكلّهم يبرهنون على رفض التّأويل العدمي للشونيطا *shūnyatā*. وقد عبّر شْتَكِرْبَتْسْكِي Stecherbatsky سابقا في عمله عن رفض مماثل (انظر وَلْبُون Welbon 1968: 290). وعن الوصل بين ناڤارجُنَه Nāgārjuna والتّفكيكيّة انظر لُوي Loy 1988 ومَبِّتْ Mabbett 1995 ومَڤلِيُلَه Magliola 1986 وتْرَيَسي Tracy 1990 . وعن فلسفة ناڤارجُنه Nāgārjuna ذاتها انظر كَلُپفَنَه Kalupaphana 1986, وطَاكْ Tuck 1990.

[2] يمثّل مِتْشِلْ Mitchell 1991 محاولة أخرى لعالم عقائد لتشجيع الوصل بين الرّوحانيّة المسيحيّة وفكرة الفراغ البوذيّة الّتي تقود تحوّلا متبادلا للتّراثين [البوذي والمسيحي].

الهادي والصّعود الواضح لاقتصادات اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان وانبعاث الصّين والهند باعتبارهما مؤثّرين [دوليّين] يوحي بأنّ الحضارات العظمى في الشّرق تشهد مسار إحياء عميق ينعكس على وعيها الذّاتي بتراثها الفكريّ والرّوحيّ الأصليّ كما أشرنا إلى ذلك سابقا. ويمثّل تأكيد "القيم الآسيويّة" المرتكزة على العائلة وعلى الرّخاء الوطني والمسؤوليّة تجاه المجتمع، في مقابل المُثل الغربيّة للدّيموقراطيّة وحقوق الإنسان، في دول مثل ماليزيا وسنغافورة تمظهرا قويّا لهذا التّحوّل.

ويبدو أنّ لوَصْل الكونيّة والتّعدّديّة الّذي ربطناه بالاستشراق في هذا السّياق دورا انعكاسيا هامّا ليلعبه. وقد بدأ عدد من الأكاديميّين والنّقّاد يدركون حقيقة أهميّة الحوار المستدام بين الشّرق والغرب في الحالة المعاصرة الّتي عُرضت قُبيل قليل. ويرتكز محور الاهتمام بشكل جليّ على الكنفوشسيّة، وهي فلسفة قد صارت من جديد محلّ اهتمام لافت للنّظر في الغرب بعد تجاهل طويل؛ إذ يعكس اتّصالها الهامّ بالنّقاشات الحاليّة انخراطها في الجدل الأوروبيّ في عصر أسبق. وقد عبّر عن ذلك أحد المؤرّخين بشكل مماثل قائلا "لقد جُرّ كنفوشيوس في العقد أو العقدين الأخيرين من أعلى رأسه إلى نقاشاتنا لقضايا هي أقلّ من هيبته بصفته عضوا صغيرا في أرستقراطيّة ازْهُو Zhou ليلاحظها أو يتحدّث عنها: التّجارة [و] التّطوّر الاقتصادي" (جانَّرْ Jenner 1992: 169).

لقد صار واضحا أنّ جدلا "كنفوشيوسيا جديدا" نشطا يدور في دول المحيط الهادي [ذات الثقافة] الغربيّة حيث تبدو التّعاليم الأخلاقيّة الكنفوشيسيّة، بتأكيدها للتّشارك، وكأنّها تُقدّم نقدا هامّا للفردانيّة الغربيّة وبديلا عنها (انظر لَايْ Lai 1995). وقد ارتدَت الكنفوشسيّة، حسب جودث بارلنڨ Judith Berling، "حلّة جديدة بدت [فيها] وكأنّها مشارك نقديّ في البحث عن قيم وأفهام للحالة البشريّة في العالم المعاصر" (ضمن لي Lee 1991: 476). وتوفّر هذه التّطوّرات الحاليّة زاوية نظر جديدة مهمّة عن الاستشراق ومحاولاته لبناء حد خلّاق بين رؤى العالم الأوروبيّة والآسيويّة. ويُعتبر جون ڨراي John Gray واحدا من المفكّرين الّذين اكتسبوا شهرة كبيرة عبر حديثهم عن هذا التّفكير النّقديّ في العالم المعاصر. وقد ظلّت المهمّة الأساسية للكتابات الرّاهنة لهذا الفيلسوف السّياسيّ إيجاد سبيل يتجاوز الأيديولوجيا الفاشلة لليبراليّة التّقليديّة ويتجاوز الطّموحات الكونيّة للمشروع التّنويري [الأوروبيّ]. وهو سبيل يبحث عن تجاوز أصوليّات اليمين واليسار كليهما، ليتكيّف التعدديّة الملهمة للتّنوّع الثّقافيّ، ويطوّره أيضا. وما يبحث عنه، باختصار، هو "نظام تعدّديّ يؤسّس لنموذج فكريّ سلميّ يجمع بين التّقاليد الثّقافيّة وأنماط الحياة المتعدّدة للشّعوب المختلفة"، وسياسة "سيُعوّض" فيها المشروع المعولم للثّقافات الغربيّة "بإرادة الاشتراك في الأرض مع ثقافات مختلفة جذريّا" (ڨراي Gray 1995: 140). وأشار [ڨراي]، من بين أشياء أخرى، إلى بروز "النّمور" الاقتصاديّة الآسيويّة والجدل المتجدّد في آسيا والغرب كليهما عن الفضائل المقارنيّة للفلسفات الاشتراكيّة الكنفوشسيّة و[الفلسفات] الفردانيّة الغربيّة مخالفا بذلك الرّؤية الانتصاريّة لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، الّتي تعتبر أنّه في الفترة ما بعد الشّيوعيّة ستنتشر المؤسّسات والمثل الغربيّة عالميّا. وتشير عوامل مثل هذه، في نظره، إلى أنّ السّبيل إلى التّقدّم هو سبيل يعترف بأفول المشروع التّنويري [الغربيّ] ويجابه أيضا حقيقة أنّ "الحياة السّياسيّة قد هيمنت عليها الخصوصيّات المحليّة والأديان الجهاديّة والعرقيّات المتعالية" (نفسه: 2). ويتمنّى أنّ ما يمكن أن يبرز من لقاء جديد بين الشّرق والغرب ليس "صدام الحضارات"، حسب عبارة صموال هانتنڨتن Samuel Huntington، وبل شكل جديد من "اللّيبراليّة الغنوصيّة" سيشكّل فيها "اللّقاء العدائيّ بين الأفكار والقيم" قاعدة للتّسامح والتّعايش المشترك (نفسه: 84).

وهذه الدّعوة إلى القطيعة مع التّراث الغربيّ الّذي مال إلى تأكيد التّجانس المطلق للقيم، والدّعوة إلى شكل جديد من التّسامح، "تسامح جذريّ"، كما يسمّيه، تتطلّب لا مجرّد التحفّظ على قبول مظاهر الحياة الغربية المتضادّة بل إمكانيّة التّأكيد أنّ الحضارة الغربيّة، وحتّى الدّيموقراطيّة الليبراليّة ذاتها، هي مجرّد مجموعة من الأشكال الثّقافيّة بين [أشكال] أخرى [كثيرة] (نفسه: 179). ويمكن للواحد [منّا] أن يوسّع فكرة ڨراي Gray بإبراز أنّ المطلوب ليس تأكيدا للاختلاف فقط، بل استعدادا لإخضاع هذا الاختلاف لتشريح التحليل المعمّق والعالِم، وإرساء فضاء ديموقراطيّ لا يُحتفل فيه بالتّعدّد

فقط، بل السّعي إلى إيجاد أرضيّة [تفاهم] مشتركة [بين البشر]. ويقدّم البحث عن جوهر القيم الأخلاقيّة في خضمّ الاعتراف بالتّعدّد الثّقافيّ واحترامه مثالا مشجّعا عن هذا النّموذج. وقد ميّز [هذا الاعتراف والاحترام] إعادة الانطلاق المئويّة للبرلمان الدّولي للأديان سنة 1893[1].

ما بعد الاستشراق؟: وأخيرا بِمَ ينبئُنا هذا [التفكير] عن مُثُل الحوار ونتائجها الطّبيعيّة ذات البعد الإنسانويّ المتمثّل في التّسامح والاحترام المتبادل والنّقد المتبادل؟ وماذا بقي، في آخر التّحليل، من الاستشراق بصفته قوّة تجديد وبصفته محلّا للترابط الخلّاق للأفكار ما بين الثّقافات؟

قد تكون الأسطورة الرّئيسيّة عن الاستقطاب والتّكامل بين الشّرق والغرب سائرة نحو أُفُول تأثيرها في كافة أنواع الأفكار أخيرا؛ إذ فَقَدَ الزوج الاصطلاحي: الشّرق والغرب، أيّ معنى متناسق يمكن أن يكون قد امتلكه في يوم من الأيّام. ورغم ذلك يمكن أن تُشجّعنا الأمثلة السّابقة، وربّما كلّ الأمثلة والمناقشات الّتي عُرضت في هذا الكتاب، على الاعتقاد أنّ الاستشراق لم يطوِهِ التّاريخ بعدُ وأنّ الحديث عن الحوار [بين الشرق والغرب] لا يزال ينبض حياة، ولو أنّه لم يعد في قلب الاهتمام مثل [ما كان عليه الأمر بين] "نهايتيْ الحرب العالميّة". فما نشهده اليوم هو تحوّل عاصف للأفكار والمؤسّسات تقوده طاقة ثقافيّة وسياسيّة جذورها في الغرب ولكنّها تنتشر الآن عالميّا من حيث مجالها وتأثيرها.

إنّ المسار التّاريخيّ الطّويل للاندماج العالمي-المسار الّذي مُنح دافعا قويّا قبل أربعمائة سنة عندما كان ماتيّو ريكّي Matteo Ricci يبعث بتقاريره المتوهّجة عن المملكة السّماويّة لقرّاء أوروبيّين متلهّفين- لا يزال يتوسّع بسرعة حتّى اليوم في كلّ أنواع مجالات البحث الفكريّة والثّقافيّة والسّياسيّة. ويمكن أن يَعْتَبِر المؤرّخون المستقبليّون هذا [التّوجّه] واسما لنهاية القسمة القديمة [للعالم] بين شرق وغرب ونهايةً الاستشراق. ويمكن أن يعتبروه، في المقابل، بداية حقبة جديدة من الاستشراق-أو أيّ اسم قد يطلق عليه- لا يكون فيه هذا اللّقاء المخصوص للأفكار مشغلا أوروبيّا حصريّا يصدر على نحو مخصوص عن مصالح غربيّة وحوادث تاريخيّة. ومن الأكيد أنّه لن يكون استشراقا امبرياليّا بأيّة حال من الأحوال. بل قد يصير مساهمة في بناء تأويل كونيّ حقيقيّ يسم حقبة جديدة وخطيرة في مسار الحوار البشريّ الطّويل.

مراجع المتن:

- Batchelor, S. (1994) *The Awakening of the West: The Encounter of Buddhism and Western Culture*, London: HarperCollins.
- Breckenridge, C. and van der Veer, P. (eds) (1993) *Orientalism and Postcolonial Predicament*, Philadelphia, Penn. : University of Philadelphia Press.
- Callicott, J. B. and Ames, R. T. (eds) (1989) *Nature in Asian Thought: Essays in Environmental Philosophy*, New York: State University of New York Press.
- Clifford, J. (1988) *The Predicament of Culture: Twentieth-Century Ethnography, Literature, and Art*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Cupitt, D. (1992) *The Time Being*, London: SCM.
- Deutsch, E. (ed) (1991) *Culture and Modernity: East-West Philosophy Perspectives*, Honolulu: University Press of Hawaii.
- Gare, A. E. (1995) 'Understanding Oriental Cultures', *Philosophy East and West*, 45:3.
- Gray, J. (1995) *Enlightenment's Wake: Politics and Culture at the Close of the Modern Age*, London: Routledge.
- Halbfass, W. (1988) *India and Europe: An Essay in Understanding*, Albany, NY: State University of New York Press.

[1] انظر كُنْغ وكُسْكَلْ 1993 Kung and Kuschel لشرح مفصّل لهذه القضية وإعلانها النّهائيّ. انظر أيضا زُهَنْغ 1995 Zheng لمحاولة مصالحة الأفكار السّياسيّة الكنفيوشسيّة مع التّفكير اللّيبرالي الدّيموقراطي. وسيكون من الخطإ، طبعا، تعريف الكنفشيوسيّة باعتبارها المحرّك الأيديولوجي الأوحد للتّطوّر الاقتصادي في شرق آسيا.

- Harvey, D. (1990) *The Condition of Postmodernity: An Inquiry into the Conditions of Cultural Change,* Oxford: Blackwell.
- Hayward, J. W. (1987) *Shifting Worlds, Changing Minds: Where the Sciences and Buddhism Meet,* Boston, Mass. : Shambhala.
- Hopkins, J. (1983) *Meditation on Emptiness,* London: Wisdom.
- Jenner, W. J. (1992) *The Tyranny of History: The Roots of China's Crisis,* Harmondsworth: Penguin.
- Lai, K. L. (1995) 'Confucian Moral Thinking', *Philosophy East and West,* 45:2.
- Lee, P. K. (1991) (ed.) *Confucian-Christian Encounters in Historical and Contemporary Perspective,* New York: Mellen.
- Lewis, B. (1993) *Islam and the West,* Oxford: Oxford University Press.
- Palmer, M. (1991) *The Elements of Taoism,* Shaftesbury: Elements.
- Rodinson, M. (1988) *Europe and the Mystique of Islam,* London: Tauris.
- Said, E. (1985) *Orientalism,* Harmondsworth: Penguin.
- Spretnak, C. (1991) *States of Grace: The Recovery of Meaning in the Postmodern Age,* San Francisco, Cal: HarperCollins.
- Suleri, S. (1992) *The Rhetoric of English India,* Chicago: University of Chicago Press.
- Tracy, D. (1990) *Dialogue with the Other: The Inter-Religious Dialogue,* Louvain: Peters.

أثر الاحتكاك الحضاري في امتزاج الثقافات وتفاعل الأديان لدى المسلمين.

ا.بليل عبد الكريم

بجامعة الشاذلي بن جديد؛ الطارف

ملخص: تعد ظاهرة امتزاج الثقافات وتلاقي الحضارات من الصفات البشرية الأكثر تعبيرا عن تناسق الجنس البشري، وتطوره الاجتماعي بتبادل الأفكار والعادات والمعتقدات، في تراكم عقدي معرفي ثقافي بين الأمم سواء كان بالسلب أو الإيجاب. وفي هذا البحث نعرج على فهم الظاهرة من بلاد الهند إلى مصر إلى الشام والجزيرة العربية، وطرح نظريات مقارنة الأديان في مجتمعات عدة.

كلمات مفتاحية: امتزاج الثقافات، التفاعل الحضاري، التراكم المعرفي، الأديان، العقائد.

summary: Represents the phenomenon of mixing cultures and civilizations mankind recipe is the most expressive harmony of the human race, and social evolution of the exchange of ideas and habits, the accumulation of cultural knowledge-based contract between nations, whether positively or negatively**.**

In a search Narj to understand the phenomenon from India to Egypt to the Levant and the Arabian Peninsula, and the study of theories of comparative religion in it.

مقدمة: تعد دراسة النحل والملل من العلوم التي تتبع تنقل المعتقدات والآراء بين الأتباع وأهل الديانات، وهو ما يتيح فرصة لفهم التراكم العقدي بين الأمم والتبادل الحضاري فيما بين شعوبها سواء كان بالسلب أو الإيجاب.

كما يشرح الظاهرة الاجتماعية الدينية التي تكتسبها بعض الأمم من موروثات سالفة، هي في أصولها تعاليم دينية فقدت سلطانها الروحي واكتسبت السلطة القانونية للأعراف الاجتماعية.

و الشرق من بلاد الهند إلى مصر إلى الهلال الخصيب الشامي والجزيرة العربية هو أكبر تجمع حضاري لأعراق واثنيات وأديان ومذاهب، تتابعت زمنيا، وتعاشرت مكانيا، في بؤر جغرافية متقاربة أو متجاورة، فكان التشابه والتقارب كبير بين لغاتها وأعرافها وأسماء الآلهة والطقوس والتفسيرات الكونية والرؤى الغيبية لما بعد الموت.

غير أن عملية ترحال المصطلحات والمفاهيم من مكان لآخر أو من عصر لما بعده؛ يغير شيئا في لبوسها الظاهري، لإصطباغها بالتقاليد الثقافية للجهة التي احتوت تلك المفاهيم في عصر أو مصر ما، فتكسبها من أدبياتها اللغوية وسلوكياتها العرفية ما يبدل شيئا ما في عرضها البراني، أما الجوهر الجواني فأمشاجه لأصولها الأُول.

وهنا تبرز نظريات مقارنة الأديان، والتتبع التاريخي للأفكار العقدية، وترصد مفاهيمها ومظاهرها في مجتمعات عدة.

وإذ الحركة البشرية أفقية، نظرا لأن مناطق الخصب والمرعى معتدلة في خط أفقي يمر من الهند إلى إيران إلى **العراق** إلى **الشام** إلى **مصر**، نجد الهجرات الكبرى تسلك هذا المسار دائما سواء كانت الهجرة استيطانية أو تجارية أو فكرية، وضمن الهجرة الجماعية ستنقل معها كل ما لديها من مادة وفكر وسلوك.

و الفكر الأقوى على التنظير أو جلب الأتباع هو الأعرق في المداومة والتنقل والانتشار بين ظهراني المتلقين الجدد، وقوته لا تعني صلاحه ولا صحته.و في البحث نحاول فهم التفاعل الحضاري وتأثيراته على النحل والملل.

أولا: التفاعل الحضاري:تعد الحضارة نهاية للبداوة، وهي من معالم اكتمال التمدن الناتج عن تكاثر تجمع الناس في أماكن متقاربة؛ لدافع التكامل في القيام بحاجات الأفراد.

فمقتضى طبيعة الفرد المنفرد عدم الطاقة البدنية والعقلية لتلبية جميع متطلباته، إضافة لعوائق الزمان والمكان؛ مما يجبره على الاستعانة بغيره من جنسه فيما لا يقدر تحصيله، وطلب العون يطلب القرب والتواصل، ومن هنا كان طبع التمدن في البشر والتوحش في البهائم.

و " الحضارة اصطلاحا هي كل ما يرتبط بحياة الاستقرار من نظم سياسية واقتصادية وفكرية وفنية "[1]، زيادة على التطور في جملة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والفنية والعسكرية، وتجلي ذلك عيانا في الحجر والبشر، فتظهر المعالم العمراني والثقافة الاجتماعية بصورة إبداعية ومتحضرة؛ وهي من علامات التكامل لشتى المعارف والعلوم؛ ونتاج نشاط جماعي للنظام لحاكم والنظام المحكوم، فلا تقاس الحضارة بتفوق في مجال واحد فقط، ولا تظهر المظاهر الثقافية بصور إبداعية جماعية حيث لا توجد حضارة حاضنة لها.

و كلما خطى الإنسان نحو الحضارة وتطورت المدنية؛ اتسعت آفاق رؤيته، فتتعد الصور والمفاهيم التي ترد عليه، مما يحدث تعددا في الأحكام التي يصدرها.

وتجمع الناس واختلاف نظراتهم، كلما توسع؛ توسعت معه فرجات الخلاف، حتى تتولد الآراء والأقوال؛ التي تجد البيئة المناسبة كيما تنشئ مذاهبا، تكون لها جملة من الآراء، ضمن نسق فكري، يضبط بقواعد ومفاهيم أولية؛ تركب منهجا خاصا بها." وما دام الناس يختلفون في ألوانهم وألسنتهم، طبائعهم، معايشهم، البيئة الاجتماعية، والثقافة التي ينهلون منها؛ فإنهم لا شك يختلفون في آرائهم وتفكيرهم " [2].

و حين يبزغ نجم أي أمة، وتأخذ في صعود مقامات القوة والتحضر، تدرج الأمة مدارج **"النشأة والتكوين"**، فتستنفذ طاقات أفرادها فرادى وجماعات، وسنجدها "قد استفزت أحسن ما في أفرادها وجماعاتها من طاقات وقدرات؛ في كافة المجالات، وأماتت ما بين أفرادها من نزعات هدامة ونعرات متقادمة؛ تخرج بها عن طريقها المرسوم.

فتشق طريقها بقوة متسارعة لتبرز على الواجهة الاستراتيجية العالمية، وتسعى للوحدة بين مكوناتها بإذابة الهويات الغير متناسقة، سواء الفكرية أو العرقية، ويمثل هذا طور **"التكون والتمكين"**. ثم لا تلبث أن تصل طور **"الاستقرار والتوسع"**، الذي غالبا ما يصحبه الغنى بعد الفقر، والترف بعد الخشونة، والحضارة بعد البداوة، فتستبدل تدريجيا مشاعر القوة والاندفاع؛ بمشاعر الترف والتنعم، ويبدأ أفرادها في الانشغال بما بين أيديهم، متشاغلين عمن هم خارج كيانهم من المتربصين، ويميلون للدعة والراحة، بعد أن أمنت الحمى واتسع السلطان"[3].

و سر الله في العلم؛ قيام الحضارة الحاضنة له، فهي مبلغ العلم والمال، و**الحضر من تجمع البشر وتطور عمران الحجر**، واكتمال الحضارة داع للترف المادي، وأس قيام الجدل؛ الترف المادي، الذي يتولد عنه الترف الفكري.

توسع المعايش، وتنوع الأعراف والأعراق، في مدار الحضارة الممتدة الأطراف، يكثر مشاغلها، ومشاكلها، وتتعدد نوازلها، وتتكاثر قضايا الناس ومسائلهم. فهي غاية العمران بحركة متصاعدة، تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق وتستقر **الدولة الحربية المقاتلة** ضمن حدودها الأولية؛ لتباشر مرحلة **الدولة الحربية السياسية** سعيا لتنظيم ما تحت سلطانها، فتنطلق دوافع الإبداع والنشاط الذهني والمهارات المهنية.

كما يأتي الدور على الإنسان فهو يصيب الحضارة وتعود عليها الأيام، فيكون الملك دُولة بين الحضارات؛ تأتي الثانية لترث الأولى بعد احتضارها؛ منطلقة بموروثها نحو آفاق لم تصلها الأولى، وهكذا دواليك بين الأمم، كلما جاءت أخراهم احتوت أولاهم. وهكذا كان الشرق من بلاد **الرافدين** إلى **مصر** دُولة بين الأمم والحضارات، وأقدمها بما توافر للمؤرخين حضارات **الرافدين** من **سومرية** إلى **بابلية** إلى **آشورية** إلى **فارسية**. وفي **الشام** قامت دولة **الأموريين** ثم **الكنعانيين (الفينيقيين)**، وفي الغرب بجوار **الشام** كانت حضارة **كريت** ثم **اليونان** ثم **الرومانية**.

---

[1] محاسنة، محمد حسين. **أضواء على تاريخ العلوم عند المسلمين**، العين: دار الكتاب الجامعي، ط1، 2001، ص 14.

[2] البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد. **التنبيه على الأسباب التي أوجبت اختلاف المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم**، تح: أحمد حسن كحيل، حمزة عبد الله النشرتي. الرياض: دار المريخ. ط2، 1982م، ص3.

[3] محمد العبده، طارق عبد الحليم. **مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم**، الكويت: دار الأرقم، ط 2، 1986، ص39.

و ما بينها حضارات **عربية** و**مصرية** متأثرة بتلك الحضارات ومؤثر فيها؛ باعتبارها حلقة الوصل التجارية والثقافية ومنعطف الصراع السياسي والعسكري.

و كل حضارة من تلك تبني تمدنا جديدا، ثم تسقط، وتتعهدها الحضارة التالية الوارثة لها، لتكمل المسيرة الحضارية إلى ذروتها، ثم تورثها للثالثة، لتزيد ما عندها في زمناها[1].

فليس من مهام الحضارة الوارثة لحضارة أخرى حفظ تراثها، بل " ميزتها "**التفاعل الحضاري**"؛ بالاستفادة والانتقاء والتطوير بما يصطبغ بمفاهيمها الحضارية ويخدم مقاصدها من تعمير الأرض .. وأهم عامل في تقدم البنية الاجتماعية هو: **تناقل الثقافات، بالاتصال** لا بالوراثة الفيسيولوجية؛ لأن **الثقافة بالاختلاط والتعليم** "[2].

فالحضارات التي نمت في بلاد الشرق الأدنى تتصل ببعضها جغرافيا وتاريخيا، **فالبابلية** و**الآشورية** مستمدتان من **سومر** و**أكد**.. وآلهة **بابل** و**نينوى** وأساطيرهما الدينية هي ذات أصول **سومرية** طرأ عليها التحوير والتغيير، واللغة **البابلية** و**الآشورية** أصولها **سومرية**.

كذلك في الجانب الزراعي نجد أن **زراعة الحبوب وتربية المواشي ظهرت في العهود القديمة غير المدونة في بلاد العرب**، ثم انتشرت في "**مثلث ثقافي**" إلى ما بين النهرين "**سومر، بابل ، أشور**" وإلى **مصر**، التي تنتمي إلى **آسية الغربية** حضاريا؛ أكثر مما تنتمي إلى **إفريقية** جغرافيا، ومن ثم كان من الطبيعي أن نجد في الثقافة **المصرية** عناصر كثيرة من ثقافة ما بين النهرين[3].

ملاحظة في التوزيع الجغرافي الثقافي الحضاري والتفاعل الحاصل بين الحضارات المتجاورة والمتعاقبة نجد أنها تتركز في "خطوط الطول من (**10 إلى 70**) شرقًا، وخطوط العرض من (**10 إلى 45**) شمالًا.

وتشمل..: **إيران** و**وادي الرافدين** و**آسيا الصغرى** و**سورية**، إلى حدود **مصر** عند الحد الشرقي لشبه جزيرة **سيناء** جنوبا، وبعض مناطق شبه **جزيرة العرب**. هذا في القارة الآسيوية، ثم **مصر** في **آسيا وإفريقيا**، ثم **قرطاجة** في **إفريقيا**، ثم بلاد **اليونان** وشبه جزيرة **إيطالية** وسواحل شبه جزيرة **أيبريه** (**إسبانيا والبرتغال**) في القارة **الأوروبية**، ثم عددًا من الجزر الواقعة في **البحر المتوسط** أهمها جزيرة **كريت** "[4].

و في إطار التفاعل الحضاري تمثل الحضارة **الفينيقية** أبرز تمظهر للتفاعل الحضاري الإيجاب نظرا لاعتمادها على التواصل التجاري، **فالفينيقيون " من أوائل الأمم البحرية في التاريخ**، وهم **أول من قدم أربع موادٍ هامة مفقودة في كثير من بلاد البحر المتوسط وهي "الأخشاب، والقمح، والزيت، السكر**".

.. فالسفن كالقوافل؛ فوق ما تحمل من البضائع؛ تورد عناصر ثقافية وحضارية مؤثرة في التقدم البشري.

وتلك الروافد الحضارية التي ورثها **الفينيقيون** من جيرانهم وأسلافهم وطوروها بخبراتهم وتجاربهم؛ نشروها بين الشعوب التي احتكوا بها، و**بخاصة اليونان؛ الذين أصبحوا تلامذتهم في شؤون الملاحة؛ وأخذوا عنهم أشياء مختلفة في ميادين اللغة والأدب والدين والأساطير وأسماء الآهة، والفن الزخرفي، فكان الفينيقيون يلعبون دور الوسطاء من الناحيتين الفكرية، والروحية؛ كما كانوا من الناحية التجارية** "[5].

و كانت أنشط مرحلة للتفاعل الحضاري القوي بين الشرق والغرب؛ متمثلة في دولة **الإسكندر المقدوني**، بتوسع **اليونان** نحو الشرق متوغلة في أمصاره وأفكاره وثقافاته؛ من **مصر الفرعونية** إلى تخوم **الهند**، وسعيه لإمبراطورية تضم جميع

---

[1] ديورانت؛ ويليام جيمس. **قصة الحضارة**، تر: زكي نجيب محمُود وآخرين، بيروت: دار الجيل، ط 1، 1988م، ج 2، ص 264 .

[2] الفيومي؛ محمد إبراهيم. **تاريخ الفكر الديني الجاهلي**، بيروت: دار الفكر العربي، ط4، 1415هـ- 1994، ص(163-164).

[3] ديورانت، وول. **قصة الحضارة**، ج 2، ص (42- 44).

[4] لطفي. **العرب في العصور القديمة**، بيروت: دار المعرفة الجامعية، ط 2، دت، ص (20-21).

[5] الفيومي. **تاريخ الفكر الديني الجاهلي**، ص 56.

الأمم التي أدركها. فتكون "**العصر الهيليني**"، **كمرحلة معبرة عن التفاعل الحضاري بين الشرق الروحاني والغرب المادي الإغريقي**[1].و حين توسعت الخلافة الإسلامية جغرافيا على الامتداد الأفقي توسعت اثنيا وثقافيا وعلميا، فقد استوعبت مجموعة كبيرة من القوميات واللغات والأعراف. كما ضمت إليها تراث حضاري كبير لمجمل الحضارات السابقة لها من الهند إلى المغرب الأقصى، ومن أرض **السودان** إلى تخوم **الروس** وأراضي **القوقاز**، مما أوجد خليطا اثنيا وتراكما لمعارف وخبرات في نطاق دولة واحدة؛ كثيرا ما تجتمع في القطب المركزي للدولة وهو حاضرتها، كما حصل في **دمشق** ثم **بغداد**، ثم باقي العواصم؛ كلما انتقلت المركزية الحضارية، أو نمت دولة جديدة فاستقطبت العناصر الأجنبية لها.و مما زاد من تلاحم الشعوب والقوميات تحول العرب إلى الزيادة في اقتناء الجواري والتزوج من الأجانب بعدما شهدوا زواج بنات **كسرى** الثلاث من صحابة فأنجبوا كبار أئمة المدينة، إذ قبلها عُرف العرب بأنهم يتخيرون لنطافهم، لكن بعدها زاد التسري، وكثرت الوافدة على الحواضر، فكانت ظاهرة لتلاقي الثقافات وامتزاجها في مدينة واحدة، وتسارع التفاعل الحضاري الدافع نحو تطور أساليب الحياة؛ بتطور الأعراف والمعارف والعلوم، ومظاهر التمدن الجديدة؛ كالمعمار والهندسة والطب والفلك.

وهي شؤون دفعتها العلوم الإسلامية دفعة كبيرة، حين تعلق تطويرها بشؤون العبادات من إنشاء دور العبادة إلى تقسيم الأراضي، إلى توزيع الميراث، إلى رجوع الفقهاء للأطباء للفصل في قضايا فقهية، إلى تحديد مواقيت الصلاة.

فمثلا جملة المجموعات الرياضية من ابتكار علماء مسلمين من المجموعة الناطقة للأسية للخوارزمية، إلى اختراع "**الصفر**" الذي قفز بالرياضيات أشواطا كبيرة، إلى تطوير علم المثلثات. وكلها مرتبطة بداية **بعلم الفرائض**.

و مثلها في النظم الإدارية والسياسية، فقد اقتبس الحكام الجدد من نظم كل الحضارات والدول التي صارت بين أيديهم كالدواوين والحجابة، والكُتاب والمراسلات، والسفراء والوزارات، وآداب القصور، وأساليب الخطابة والنظم، خاصة **حين تفاعل علم الأدب الفارسي** مع المعارف **الأدبية العربية** التي لم تكن بعد قد صنفت كعلوم.

وهؤلاء **الفرس** الذين تعربوا؛ وهؤلاء **العرب** الذين أخذوا بقسط من **الثقافة الفارسية**؛ ملأوا الدنيا في **العصر العباسي** علماً وحكمة وشعراً ونثراً؛ لسيادة اللغة العربية. **فكان نتاج العقول الفارسية الراجحة باللغة العربية لا الفارسية** [2].

وقد روى **الجاحظ** أن القصاص **موسى بن سيار الأسواري** كان من أعاجيب الدنيا، فصاحته **الفارسية** في وزن فصاحته **العربية**، حتى أنه يفسر القرآن في مجلس واحد باللغتين **للعرب** عن يمينه؛ **والفرس** عن يساره[3].و آلة اللغة هي محرك التواصل الاجتماعي والثقافي والعلمي والحضاري؛ وإذ حصلت المكنة للفرس بالعربية؛ فقد نقلوا كل ما لديهم مما ورثوه من أسلافهم وانتقل لهم من الحضارات السابقة والمجاورة، ولم يتركوا شيئا إلا وعربوه أو صبغوه بملامح عربية من اللباس إلى العقائد، " فاستطاعوا بذلك إضافة علومهم وأفكارهم إلى ذخيرة العرب المسلمين، فتكونت من **مزيج تلك الحضارات حضارة مطبوعة بالطابع العربي والأسلوب الإسلامي**، وأخذت تنمو وتزدهر منذ العصور الإسلامية الأولى (**الراشدي والأموي**)، وآتت ثمارها في العصر **العباسي** حيث أصبحت **بغداد "حاضرة العالم الإسلامي"**. يتهافت عليها رجال العلم والثقافة والأدب والاقتصاد والمال، لما أصبحت تتمتع به من مركز سياسي واقتصادي وثقافي، فنبغت أعداد كبيرة من العلماء والفلاسفة والأدباء والشعراء ينحدرون من عناصر ذمية وغير عربية" [4].

---

[1] المرجع نفسه: ص 179.

[2] أحمد أمين. **ضحى الإسلام**، القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط 1، 2012، ص 175.

[3] الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر ن محبوب الكناني. **البيان والتبيين**، بيروت: دار الهلال، ط1، 1423 هـ، ج 1، ص 293.

[4] اليوزبكي؛ توفيق سلطان. **التعريب في العصرين الأموي والعباسي**، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع: 7 ، 15 تشرين الأول، ص 48.

و عربت في **العصر العباسي** الكتب الدينية ككتاب **زرادشت (الأفستا)** وما عليه من شروح، وكتب الأدب **"كليلة ودمنة"** و**"اليتيمة"** و**"الأدب الكبير والصغير"**، وكتاب **"هزار افسانة"**، وكتاب **"موبذ موبذان"**، وكتاب **"أردشير"** في التدبير وتوقيعات **كسرى**، وكتاب **"أدب الحرب"**[1].

و طينة **العراق** تولد الشقاق وتحرك الفراق، ففيها تجمعت النحل والملل، وتواجهت المذاهب والمدارس، واختلطت اللغات والثقافات، وهي نموذج للتفاعل الثقافي للعناصر الشرقية والغربية، القديمة والمعاصرة للإسلام، لأجل ذلك كانت موطن الجدل وبروز **علم الكلام**، وجمهرة أساطين **المتكلمين** أعاجم ولهم موروثاتهم العقدية، وأكثر الأطاريح العقدية في علم الكلام لها أوشاج بعقائد سابق للإسلام، من فلسفات يونانية و**أفلاطونية محدثة** إلى الحكم **الهندوسية** و**البوذية** و**الزرادشتيت**، إلى **اليهودية** و**النصرانية**.

و ما يزيد التفاعل نشاطا هو القابلية لاحتواء الوافد من الأفكار، وظاهرة التوفيق والتلفيق بين الآراء الفلسفية والعقائدية التي يتمتع بها أهل **فارس** و**العراق**، فما من نحلة أو ملة ظهرت إلا 9 وتوالدت منها مذاهب، وإن كانت الظاهرة طبيعية لتوافر العنصر البشري الميال للجدل والاختلاف لدواع كثيرة، إلا أن بيئة العراق تظافرت فيها عوامل حضارية وفكرية نقلت لها مجمل عقائد الشرق والغرب.

و نلمس ذلك في تضاعيف المتكلمين ونظار المسلمين؛ فلهم رؤى ومذاهب ضاربة في القدم، ولهم دراية بمذاهب الناس؛ خاصة بعد انتعاش الترجمة، ولأن مجمل العقائد كان لها أهلها في العراق.

ثانيا: الحضارات التي ورثتها الحضارة الإسلامية: يعد العرب من الأمم القديمة التي شيدت ممالك قوية فاقت أجيالها، " ودول عاد وثمود والعمالقة وحمير والتبابعة شاهدة بذلك. ثم دولة مضر في الإسلام بني أمية وبني العباس. .. فالدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها .. واعتبر ذلك إذا حالت صبغة الدين، وفسدت، كيف ينتقض الأمر ويصير الغلب على نسبة العصبية وحدها"[2].

و قبل الإسلام فقد كان موطن العرب الأول أرض **اليمن** في مملكة **مأرب**، والشواهد التاريخية تثبت تقاربا بين التراث **العربي** والحضارات التالية بأرض **الرافدين** و**الشام** و**الحبشة** و**مصر**، "و قد تأيدت الفروض بشواهد تاريخية منها:

- **القرابة اللغوية بين الشعوب التي تتكلم اللغات السامية.**
- **عقائدهم الدينية.**
- **مؤسساتهم الاجتماعية** "[3].

و هذا التشابه يثبت أن أسلاف **البابليين** و**الأشوريين** و**الأموريين**، و**الكنعانيين**، و**العبريين**، و**الآراميين**، و**العرب** و**الحبشة**، شكلوا جماعة واحدة، ومع الزمن حصل الاختلاف والهجرات الكبرى، وآخر الهجرات القديمة - حوالي **500** ق. م - هجرة **الأنباط** إلى شمال شرقي جزيرة **سيناء**؛ حيث كانت عاصمتهم **البتراء**.

فشبه جزيرة **العرب** هي الموطن الأصلي **للساميين**، واللغة **العربية** تشبه لحد كبير اللغة **السامية الأم**، وسكان البادية العربية لهم صفات **الساميين**، ونفس عقائدهم في عبادة الطبيعة، فدعوى عزلة **العرب** حضاريا لا تثبت تاريخيا.

و بتتبع الدول العربية التي قادها **ملوك عرب** عبر التاريخ سنجد انتشارا جغرافيا واسعا يصل من **العراق** إلى **الشام** ويمتد إلى **اليمن** ويمر إلى **سيناء**، من ملوك **عاد** و**ثمود** و**سبأ**، إلى **الغساسنة** و**المناذرة**، **التدمريين**، **الكنديين** و**الأنباط**، ولها مراكز دينية وتجارية مثل **مكة**، و**البتراء**، **تدمر**، و**بصرى**[4].

---

[1] أحمد أمين. **ضحى الإسلام**، ص171- 173.
[2] ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**، تح: عبد الله الدرويش، ط 1، 2004، ج1، ص (289- 290).
[3] الفيومي. **تاريخ الفكر الديني الجاهلي**، ص137.
[4] المرجع نفسه: ص(137-139).

و كانت للمحطات التجارية البرية والبحرية أهمية التلاقي الثقافي الحضاري، ففيها تتزاحم اللغات والعادات والطقوس وثقافة اللبس والتعامل، وملكات الكلام والبلاغة.. وأهم الأسواق التي ترحل إليها **العرب** تقسم لثلاثة:

1- أسواق بنفوذ أجنبي: تدار بنظم خاصة، وتتضاءل فيها الصبغة العربية، **كالحيرة** و**هجر البحرين** و**عمان**، تحت السيطرة **الفارسية**. و**بصرى** و**أذرعات** و**غزة** و**أيلة** وغيرها مما يدار بالإدارة **الرومانية**.

2- أسواق عربية: صارت تمثلهم في عاداتهم في البيع والشراء والخصام والدين والزواج والحقوق معاملتهم وعلائقهم بعضهم ببعض، كسوق **عكاظ**.

3- أسواق ذات صبغة مختلطة: تكون على البحر **كعدن** و**صحار** و**دبي**، يجتمع بها تجار **الحبشة** و**الهند** و**الصين** و**فارس**، ذات صبغة تجارية دولية[1].

فالعرب كانوا منفتحين على التجارة الدولية برا وبحرا، وهي نافذة لمرور الثقافات والعقائد الدينية والمعارف، كما أن الاتصال السياسي كان قائم بحكم وجودهم في منطقة وسط بين معسكرين قويين هما إمبراطوريات **فارس** وبلاد **الرافدين** المتعاقبة وإمبراطوريات **الفراعنة** و**اليونان** و**الرومان** و**الروم**، فيستحيل أن تلك الإمبراطوريات ذات الصبغة التوسعية ألا تصل إليهم أو ألا يتعاملوا معها بأي وجه كان، وأن تؤثر وتتأثر لعامل الاحتكاك الثقافي.

أ- الحضارة اليونانية (750 ق م - 146 ق م).

تعد أرض **اليونان** في الأزمنة الغابرة قبل الميلاد مصب لتلاقي الثقافات والتجارات والقوميات ومقصد الهجرات، بها مجاري مائية بحرية ونهرية، وأراض خصبة شاسعة، كما أحيطت بممرات برية وبحرية لدول وحضارات عدة مجاورة لها. و قد نمت الحضارة **اليونانية** وسط هذه الموارد والمكونات البشرية والجغرافية والطبيعة وتأثرت بها، وقد نبغ من **اليونان الإغريق "الحكماء السبع"** في الفلسفة والطبيعيات، وبزغ نجمها في الأدب والمسرح والفنون، فأنجبت أساطين المؤرخين والروائيين والشعراء، وطلع منها دون غيرها فلاسفة عظام مثل **طاليس (624-550 ق.م)**، **أنكسيماندر (611- 547 ق.م)**، **فيثاغورس (570 - 580 ق.م، ت !)**، **إكسينوفان (570 ق.م- 480 ق.م)**، **زينون (485 ق .م - ؟)**، **سقراط (469 ق.م - 399 ق.م)**، **أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)**، **أرسطو (384 - 322 ق.م)**.

و أقدم من سُجل اسمه من **اليونان** في سجل العلاقات **العربية اليونانية** هو **"الإسكندر الكبير"** **(356 - 323 ق. م)**، فبعد أن سيطر على **مصر** والهلال الخصيب، فكر في السيطرة على **جزيرة العرب** لتحويل ذلك المحيط إلى بر **يوناني**[2].

" وقد تضمنت أعمال المؤرخين: **اليونان** و**الرومان** القدماء معلومات قيمة حول تاريخ وحضارة وديانات **المصريين** القدماء و**البابليين** و**الفرس** و**الهنود** و**العرب** وشعوب أخرى.

فأرض **اليونان** كانت تمثل مركزا حضاريا جديدا محاط بحضارات وأمم عدة، فالحضارة **المصرية** في جنوبها، وقد تلقى منها الحكماء **اليونان** معارف الكهنة، والحضارات **السامية** في أرض **السريان** وعنهم أخذت الكتابة والحروف والأبجدية، وانتقلت بوساطتهم ثقافة وفنون ومعارف **الفرس** وكل ما ورثه **الفرس** عن من سبقهم من **السومريين** و**البابليين (1880 – 1595 ق. م)** و**الآشوريين** وغيرهم ممن احتك **بالهنود**.

.. وكان أهل مدينة **ميليتس اليونانية** يسافرون إلى المدن البعيدة حيث تفتحت عيونهم على حضارة **ليديا**، و**بابل**، و**فينيقية**، و**مصر** "[3].

---

[1] سعيد الأفغاني، بن محمد بن أحمد. **أسواق العرب في الجاهلية والإسلام**، بيروت: دار الفكر، ط 4، 1993، ص (212- 213).

[2] جواد علي. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار الساقي، بيروت، ط 4، 1422هـ-2001م، ص 502.

[3] ديورانت. **قصة الحضارة**، ج 6، ص (249 -251).

فتلقى اليونان علم الهندسة والحساب **المصري**، وعلم الفلك **البابلي**، وعلم الملاحة والأبجدية والأحرف **الفينيقي**، ومراسم الطقوس والهياكل **السامية**، وفلسفة الكون **الفارسية**. فاكتسب العقل **اليوناني** مزيجا من الثقافات والعلوم والعادات، ونمت التجارة الداخلية، والعلوم الرياضية، والتجارة الخارجية، وعلوم الجغرافية، والملاحة، والفلك، كلها في وقت واحد.

فبرز **التفاعل الحضاري** في صورة **امتزاج ثقافي** عام، تجلى في مظاهر حديثة ألغت ما سبقها في الحياة **اليونانية** بصورة جزئية، وأصبحت لها أصول عالمية، فامتزج الفكر **اليوناني بالفلسفة الواقعية للفينيقيين**، و حكمة **"الكهنة" المصريين** و**المجوس الفرس** و**"المتنبئين" الهنود**، والكهنة **الكلدان** [1].

ثم حملت الإمبراطورية **اليونانية** ثقافتها وفلسفتها شرق باجتياح **الإسكندر المقدوني** له[2]، وبدأ التواصل **و"التبادل الثقافي"** المباشر، وترجم **السريان** الكثير من الكتب **اليونانية**، وعلقوا عليها وشرحوا بعضها، كما قاموا بإنشاء مدارس في المدن الكبرى **كإنطاكية** و**الرها** و**نصيبين** و**الإسكندرية** و **جنديسابور**[3].

و في **العصر الهلنستي** أخذ مركز الحضارة في التحول تدريجيًّا من الغرب إلى الشرق، فحلت **الإسكندرية** في **وادي النيل** و**أنطاكية** على نهر **العاصي** و**فرغانة** على نهر **كيكوس** محل **أثينا** في الصدارة والأسبقية في المدنية [4]. وكان من أولى العواصم الثقافية مدرسة الشرق الكبرى **"مدرسة الإسكندرية"**، بنظام فلسفي جديد، أسسها **الإسكندر الأكبر سنة 323ق. م.** فكان **العصر الهلنستي** تمثيلا لانتشار **"عولمة ثقافية"** وفلسفية **يونانية**، من حدود **اليونان** الغربية إلى تخوم **الهند**، وأثناء الصراع الثقافي والفلسفي والديني تولد مزيج ثقافي حضاري هو خليط لكل ما مر به **اليونان** من حضارات، فغلبت الأفكار والآراء والعقائد الشرقية وسيطرت على عقول **اليونان**؛ كما سيطرت المناهج الفلسفية على تلك الحضارات، فظهرت أفكار وعقائد شرقية بنسق ومنطق **يوناني**، وتشابه كثير من العقائد والطقوس، مثل نظريات **"العقائد الكونية"**، و**تقسيم العوالم**، و**الخلاص الأبدي**، و**الروحانيات** و**أسرار الموتى**.فالفلاسفة اليونان قبل اجتياح الإسكندر للشرق رسموا صورة خاطئة عن الحضارات الشرقية، ورسخوا في أذهان الناس على أن الإغريق هم الأذكى والأقوى على الأرض، وأن علومهم هي الأصح. غير أن الجنود ومن صحبهم من الفلاسفة والطلبة اصطدموا بواقع مغير، فوجدوا حضارات أعظم منهم عمرانا وتحضرا ومنشآت أكبر وأغرب مما ألفوا، وعلوم جديد لم يعرفوها، وانظم اجتماعيه وسياسية معقدة، وهو ما أفقدهم في اليقين المطلق الذي منحوه لفلاسفتهم، وراحوا يسارعون لفهم الشرق والأخذ من حضارته، وقرروا الاستقرار في مواطن الحضارات الشرقية، فتوزعوا عليها وشيدوا مدارس كبرى وعواصم فكرية، " وقد حول خلفاء **الإسكندر "أكاديمية الإسكندرية" يونانية** تناظر بزهوها العلمي المدارس **الأثينية**، بل وتتفوق عليها؛ **لما** احتوت عليه من تراث **يوناني**، وأصبحت موئلا للعلماء والمفكرين الذين وقع عليهم الاضطهاد، ولا سيما بعد ما أغلقت **أثينا**، فانتقلت إلى **الإسكندرية** بتراثها وفلاسفتها، مع اهتمام حكماء **مصر** بها أيضًا، فانتقلوا من معابدهم إليها لما لقيته من حفاوة وتقدير، استطاعت بهما أن تكون وريثة **عين شمس**، ووريثة **أثينا** الحضارية، بين الحضارتين: **الإغريقية والسامية** [5].

و في القرن الثالث الميلادي انتقل المركز الفكري العالمي من **أثينا** و**روما** إلى الشرق، كما انتزع زعامة الفكر الفلسفي جماعة من أصحاب الثقافة **الهلينية** في **الأناضول** و**سوريا** و**مصر** و**العراق** و**فارس** وغيرها من بلدان الشرق الأدنى، فكان انحلال

---

[1] المرجع نفسه: ج 6، ص (249 -251).

[2] وليم الخازن. **الحضارة العباسية**، بيروت: دار المشرق، ط 1، 1992، ص104.

[3] أبو زيد شلبي. **تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 2012، ص 69.

[4] ستوفتزف. **تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي**، ترجمة: زكي علي، محمد سليم سالم. بيروت: مكتبة النهضة العربية، ط ، دت، ج1، ص 16.

[5] الفيومي. **تاريخ الفكر الديني الجاهلي**، ص(147-148).

الأنظمة الفلسفية القديمة وتقهرها تمهيدا لبروز أنظمة جديدة توفق بين الفلسفة الإغريقية والفكر الشرقي، كما مهدت السبيل أيضا أمام انتصار "**النصرانية**" الحاسم.

وهنا برزت "**الأفلاطونية المحدثة**" كمحاولة للتوفيق بين نظريات **أفلاطون** و**أرسطو**، وبين بعض الآراء الدينية الشرقية والنصرانية [1].

و من المدارس الكبرى ذات التأثير البالغة في مسار الحضارة اليونانية **مدرسة أنطاكية، وإنطاكية** هي حلقة الاتصال بين العالم القديم والعالم الحديث، ومركز التقاء الحضارتين الإغريقية والشرقية، بها جميع المذاهب الدينية **الإغريقية** والمذاهب **السورية**، فضلا عن الديانات ذوات الأسرار. كما شهدت التحول إلى المعتقدات الفردية، والحركة توفيقية بين **النصرانية** والعادات الاجتماعية الوثنية السائدة، بعد التأثر بالفلسفة **الغنوصية.**

فقد كان الاختلاط بين جماعات أفريقية وإغريقية وشرقية متباينة الجنس والدين يهيئ مجالا واسعًا لدراسة ونشر مذاهب جديدة دينية وفلسفية.

ولما كان مذهب **الغنوصية** مذهبا يتوسط بين الفلسفة الوثنية والدين، مع جمعه لشتات النحل والملل، يهيئ لمنافسة العقيدة **النصرانية**، وقد بدأ ظهور هذا المذهب في الشرق، ثم انتشر في جميع أنحاء الإمبراطورية، وتعددت صوره المتباينة إلى ما لا سبيل إلى حصره، وتفاوتت تعاليم كل قطب من أقطابه[2].

و كانت مدرسة "**جنديسابور**" مركزا للثقافة **اليونانية**، أسس فيها **كسرى أنو شروان (531-579م)** مدرسة للطب دعا إليها أساتذة **مسيحيين**؛ ليتولوا أمر التعليم فيها، وكانت لغة التدريس اللغة **السريانية**، وقاموا بترجمة المؤلفات **اليونانية** إلى لغتهم **السريانية**، وترجمت أساطير "**بيدبا**"، وقامت بالتوفيق بين الأديان وتوحيد العقيدة [3]، وتخرج منها أطباء عدة مثل **جرجيس بن بختيشوع** طبيب الخليفة **أبي جعفر المنصور**[4].

و كانت **حران** مركزا علميا **يونانيا** هاما للعلوم الرياضية والطبية والهندسية والفلكية، وكان أهلها من **السريان** و**اليونان** و**الأرمن** و**العرب**، ورفض أكثرهم اعتناق **النصرانية** و**الإسلام**، وظلوا على مذهب مزيج من الديانات القديمة، ونبغ كثير منهم **كثابت بن قرة الحراني (ت 289هـ- 901م)**، وابناه **إبراهيم** وأسرة **هلال بن إبراهيم الصابي**، و**البتاني (ت 448هـ- 1057م)** المشهور برصد الكواكب والإنشاءات الهندسية[5]، فمثلوا حلقة وصل بين اليونان والعرب.

ثم " أخذت **رومة** تراث **اليونان** في شكله **الهلنستي** المسرحي، وقلد شعراؤها أساليب الأدب **الإسكندري** وأوزانهِ وموضوعاته؛ واستخدم فنَّها الصناع **اليونان** والأشكال **اليونانية**؛ واندمجت في شرائعها قوانين المدن **اليونانية**، وصيغ نظامها الإمبراطوري المتأخر على مثال **الملكيات اليونانية- الشرقية**. **فكان كل امتداد لسلطان الرومان انتشاراً للحضارة اليونانية**، وعقدت الإمبراطورية **البيزنطية** قران الحضارة **اليونانية** والحضارة **الآسيوية**، ونقلت بعض تراث **اليونان** إلى الشرق الأدنى، و**أمسك المسيحيون السوريون بشعلة الحضارة اليونانية وأسلموها للعرب**"[6].

ب- الحضارة الرومانية (146 ق م- 330م)، والرومية البيزنطية (330-1453م): تمثل الحضارة **الرومانية** بداية ضعف الحضارة الثقافية **اليونانية** خاصة بعد اعتناق **الرومان للنصرانية** وظهور إمبراطورية الروم (**بيزنطة**).

---

[1] المرجع نفسه: 149.

[2] جلانقيل، داوني. **أنطاكية القديمة**، تر: إبراهيم نصحي، القاهرة: النهضة المصرية، ط 1، 1962، ص167.

[3] الفيومي. **تاريخ الفكر الديني الجاهلي**، ص 161.

[4] ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تح: نزار رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، ط ، دت، ص (183 – 184).

[5] وليم الخازن. **الحضارة العباسية**، ص 105.

[6] ديورانت. **قصة الحضارة**، ج8، ص(205-206).

استندت سياسة **الرومان** ثم سياسة **الروم** إلى قاعدة الاستفادة من **العرب** في حماية المواضع التي تصعب عليهم، مثل الصحارى، وصد هجمات الأعراب المعادين، والمشاركة في حرب **الفرس** [1].

و قد سيطر على تكوين حضارة **الرومان البيزنطية** عوامل ثلاثة:

- **الصراع مع الإمبراطورية الفارسية.**
- **الصراع مع البرابرة.**
- **انتشار النصرانية في أرجاء الإمبراطورية الرومانية الشرقية.**

ومن ثم فقد كان اهتمام الكتاب **الرومان بالعرب**، اهتماما جانبيا يكاد ينحصر في حليفتهم العسكرية إمارة **الغساسنة**، وإمارة **المناذرة** حليفة **الفرس**.

ومن جهة ثالثة في مدى تقبل **العرب** للعقيدة الجديدة، وموقفهم إزاء رجالها و**المبشرين** بها في المنطقة [2]. **فالنصرانية** كانت من وسائل التأثير في **الشرقيين**، وفي جملتهم **العرب**، وقد انتشرت في **الأرمينية**. **وأراضي الفرس كبابل وجنديسابور وآشور** وغيرها من المدن [3].

و في نشر **النصرانية** تقوية لنفوذهم، وسند لسياستهم في نزاعهم مع **الساسانيين**. وبذلك صارت "**الكنائس**" دوراً للعبادة، ودوراً **للتبشير السياسي والثقافي**، ومركزاً من مراكز الاستعلامات والتبادل الثقافي. فتمكنت **النصرانية** من كسب بعض **العرب** في المناطق الحساسة سياسيا وعسكريا **للساسانيين وللبيزنطيين**. ولم يزعج اختلاف المذاهب **البيزنطيين**، فساعدوا **نصارى اليمن ونصارى جزيرة العرب** رغم اختلافهم في المذهب [4].

و كان آخر عهد **للبيزنطيين بالعرب** فتوح **الشام ومصر**، فقد جاء **خالد بن الوليد** ﷺ وحطم جيش **الروم** في معركة **اليرموك (13 هـ- 634 م)**، وفتح الطريق أمام المسلمين لفتح **الشام ومصر (20 هـ - 640 م)**، وما تلاها غربا من فتح **أفريقية (26 هـ / 647 م)**، وفتح **قبرص (28 هـ / 649 م).**

ت- الحضارة الفارسية (224 م- 652م).

" تنسب الحضارة **الفارسية** [5] إلى **آل ساسان** الذين حكموا إيران من سنة **(224 م)**، بداية من المؤسس **أردشير بن بابك** في عام **(224م)**، إلى فتح العاصمة "**المدائن**" كلها على يد **سعد بن أبي وقاص** ﷺ في **(صفر سنة 16هـ – 636 م)**، أيام **عمر بن الخطاب** ﷺ، ثم مقت آخر سلالتهم **يزدجرد** سنة **(652 م).**

و كانت الإمبراطورية **الفارسية** تسع حدودها إلى الجنوب من **إيران** وسيطر على **كرمان**، و**الخليج العربي والأهواز**، **وميسان**، ثم نحو الشمال **همذان** و **أذربيجان وأرمينية** وبلاد بحر **قزوين**، و**الموصل** واجتازت **سواد العراق**، ثم **خراسان** إلى **مرو**، **وبلخ وخوارزم**، واتخذت "**المدائن**" عاصمة لها.

فكانت تحكم من الجمهوريات الإسلامية السوفياتية سابقا (**أوزبكستان وطاجكستان** وجنوب **كازخستان**) إلى **باكستان وأفغانستان** حتى الحدود **الأردنية**، ثم من **أرمينيا** شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا.

---

[1] الصَّلاَّبِيّ، علي محمد. **الأيوبيون بعد صلاح الدين والحملات الصليبية من الرابعة الى السابعة**، القاهرة: دار ابن الجوزي، ط1، 2008، ص 122.

[2] لطفي، عبد الوهاب. **العرب في العصور القديمة**، ص(217- 218).

[3] طقوش، محمد سهيل. **تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية**، بيروت: دار النفائس، ط 1، 1424هـ-2003م، ص 101.

[4] جواد علي. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ص(987- 988).

[5] كلمة "**بارس**" قسم من أرض **إيران**، وعربت إلى "**فارس**"، ولكونها مسقط رأس الأسرة الحاكمة **الهخامنشية** قبل الميلاد بستة قرون، والأسرة **الساسانية** من القرن الثالث الميلادي، فقد أطلق لفظ "**فارس**" على الشعب الإيراني كله وعلى "**الإمبراطورية الفارسية**" التي حكمت **إيران** وما جاورها.

- براون. **تاريخ الأدب في إيران**، ج1، ص(38- 39). نقلا عن: طقوش. **تاريخ الخلفاء الراشدين**، ص 91.

و كانت **المجوسية الزرادشتية** هي الديانة الرسمية الأكثر انتشارا، وتليها النحل **الثنوية** المتعددة، و**الصابئة** والنصرانية **النسطورية** واليهودية، وبعض الطوائف المنتشر في أقاصي الإمبراطورية.

و كان ملوك فارس أقوياء، أظهروا حزماً وشدة جعلت الروم يهابونهم، ويرون أنهم مكافئون لهم في القوة، ولم يكن الروم ينظرون إلى "**الفرث**" قبل " **الفرس**" بهذه النظرة من قبل.

و حدث تطور مشابه في إمبراطورية "**رومة**"، فقد انقسمت الإمبراطورية إلى قسمين، وصارت "**القسطنطينية**" في سنة (**335 م**) عاصمة الجزء الشرقي للإمبراطورية "**البيزنطية**"، وأصبحت بحكم وجودها في بلاد الشام ومصر على اتصال بالعرب في البر وفي البحر، وصدام مع الفرس. وكان لابد **للساسانيين** و**البيزنطيين** من التعامل مع العرب، ومن استرضائهم، ووضع حساب لهم "[1]. " فكان عقد التحالف مع دولة **المناذرة**، والاستعانة بها في حرب **البيزنطيين**، بل استعان بهم **بهرام جور (420- 438م**) ليجلسوه على عرش أبيه **يزدجر الأول**.

و فقدت الدولة **الساسانية** وحدتها السياسية منذ عام **631م** حين انقسمت على نفسها، ففي الشرق بويع **لكسرى الثالث بن الأمير قباذ**، وفي **المدائن**؛ عين الأشراف ورجال الدين **بوران دخت بنت كسرى الثاني أبرويز**، وقد حكمت سنة وأربعة أشهر قبل أن تخلفها أختها **آزرميدخت**، وظهر في عهدها القائد **رستم بن فرخ هرمزد** كأحد القادة الأقوياء، واستاء من تولي امرأة عرش الأكاسرة، وقال **الفرس** إنما أتينا من تملك النساء علينا، كما حنق عليها لقتلها والده، فزحف نحو العاصمة، واستولى عليها وعزل الملكة، وسمل عينيها" [2].ثم " تتابع على الحكم حكام ضعاف مثل **هرمز الخامس** و**كسرى الرابع**، ثم تولى عرش الدولة **الساسانية** أحد عشر ملكًا على مدى أربعة أعوام، كان آخرهم **يزدجرد الثالث ابن الأمير شهريار** الذي استولى على الحكم بمساعدة القائد **رستم** "[3]، " وأضحى **رستم** الحاكم الفعلي لفارس، ولم تفلح جهود التي بذلها في إعادة اللحمة، والقوة إلى الدولة المتداعية، ووجد نفسه عاجزًا عن وقف زحف المسلمين الجارف "[4].فكان الصدام مع **فارس** في الفتوحات الإسلامية، إلى أن خضعت بما لها لسلطان المسلمين، وقد عدة من أكثر الحضارات تفاعلا مع الحضارة الناشئة، نظرا لعمق التاريخ والمكون البشري الديمغرافي، والميراث الفكري والثقافي الضخم لحضارات عدة، فقد انصهرت في أراضيها الفلسفات والمذاهب والنحل والملل. و إن عدت الحضارة **اليونانية** مبدعة للفلسفة فلم تكن ورثها **البيزنطية** هي من نقلتها **للعرب** المسلمين بل **الفرس** لما توافر عندهم من فلاسفة مستشرقين كانوا بأرض فارس أيام الإمبراطورية **البيزنطية**.و قد قام المجتمع الفارسي على نظام بثلاث طبقات هي:

-رجال الدين. -رجال الحرب والحراثين.

– أصحاب المهن والحرف.

غير أن تطور الحياة العامة في الدولة **الساسانية**، أفرز نظامًا سباعيًا، وقسمت كل طبقة بدورها إلى عدة أقسام. وهي: **الملوك**، وتشمل الأمراء، وحكام الولايات، وعلى رأس هؤلاء ملك فارس الذي يحكم وفقًا **لنظرية الحق الإلهي المقدس للملوك**، ثم **الأشراف**، **رجال الدين**، وهم عدة مراتب، **رجال الحرب**، **الكتاب**، **الدهاقون**، **الشعب**.

تتفاوت الطبقات الاجتماعية في النسب والمنزلة، ويبدو التمييز بينها واضحًا في المركب، والملبس والمسكن والنساء والخدم، مع حظر الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى منها بوجه عام إلا في حدود ضيقة، **فالموبذ** يجب أن يكون **ابن موبذ**، لاعتقاد

---

[1] جواد علي. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ص(985-987).

[2] الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود. **الأخبار الطوال**، تح: عبد المنعم عامر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربي، ط 1، 1960 م، ص119.

[3] الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر. **تاريخ الرسل والملوك**، بيروت: دار التراث، ط 2، 1387 هـ، ج2، ص (234- 237).

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي. **البداية والنهاية**، تح: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1408 هـ - 1988 م، ج7، ص (20- 21).

[4] طقوش. **تاريخ الخلفاء الراشدين**، ص 95.

أفراد هذه الطبقة أنهم أسرة واحدة لا يجوز لأجنبي أن ينتسب إليها [(1)]. و هاته الصور الاجتماعية والنظم الطبقية والإدارية ستجد لها مناسبات للعودة في مظاهر مشاكل لها حين بلوغ **الفرس** مناصي الحكم أيام **بني العباس**، فنجد التراتبية في المناصب الدينية، والوراثة للمناصب العسكرية والدينية والسياسية والدواوين، وظهور نظرية الإمام ذو الحق الإلهي، وظهور سلالة الأئمة بحق إلهي، وهي التي تنطلق من **الحسين** ﷺ لأنه تزوج ببنت آخر ملوك **الفرس**، فامتزجت سلالة كسرى بسلالة آل البيت. و تتشبع الحضارة الإسلامية **العباسية** من مخزون التراث **الفارسي** الاجتماعي والإداري والسياسي، ثم تنهل من معارفه وفنونه وفلسفته الأدبية والكونية في تفاعل حضاري متسارع النمو يبرز مظاهر النشاط الذهني والسلوكي العالي التتابع بين ما كان عليه المسلمون أيام الخلفاء و**بني أمية** وما صاروا عليه في سنين **بني العباس**.

و قد أثرت الحضارة **الفارسية** على الحضارة العربية في مجالات عدة منها:

- تغير فكر ومضمون الشعر.
- أدخلت البلاغة في فن الكتابة فظهرت "**الرسائل الديوانية**".
- ظهرت كتب "**الحكم والأمثال**".
- نتشار القصص الفلسفية والحكايات الأسطورية.
- ظهور الجدل وطرح إشكاليات عقلية تجريدية في قضايا إيمانية.
- دراسة الأديان والنحل، وتتبع مفاهيم أصحابها والنظر في معتقداتهم.
- عرف العرب الوظائف الحكومية والنظم الإدارية وإنشاء الدواوين الوزارية والحجابة.
- نقل العرب الطراز الفارسي في العمارة الذي يتميز بالفخامة والأبهة والاتساع.
- قلد العرب الفرس في المآكل والملبس ومجالس الطرب والغناء.

و قد كانت التأثير الأدبي للحضارة **الفارسية** بارزا لما ظهر من إقبال لأدباء **فرس** على العربية وإدراكهم نواصي علومها، فأضافوا ما لهم من علوم وفنون وأساليب وثقافة فارسية على ما تلقنوا من العربية، وشتان بين ثقافة لغة قامت في القفار والصحاري وبين لغة عاشت قرونا وتداولت عليها أمم وأعراق وحضارات وإمبراطوريات وسعت المشارق.

كما أن لغة عاشت في مواطن الترف ومجالس الطرب هي مثال تجسيدي للحياة اليومية لأهلها، وذا ما ظهر على العربية أيام **بني العباس**؛ فقد كثرت نوادي الطرب والمعازف والرقص، واشتهر أهل المجون من الشعراء وتنوعت مظاهر التفاخر والتأنق.

و **الفرس** أرض نحل وملل وأكبر نحلها انتشارا وقدما **المجوسية**، و**الثنوية** بفرقها **الزرادشتية** و**الديصانية** و**المانوية** و**المزدكية** و**المرقونية**.

لذا نجد أغلب المقالات العقدية ذات أصول **فارسية**، وأكثر الفرق افتراقا وتشعبا وإنتاجا للنظريات العقدية هم الشيعة **الفرس**، وحتى التصوف كان منشأه **فارسيا**، ومنهجية التوفيق بين الأديان والتقريب بين المذاهب هي من صميم العقليات الفارسية ذات القابلية للروافد الأجنبية، مثلما فعل **ديصان** بالخلط بين **الزرادشتية** و**النصرانية**.

و " ليس من قبيل المصادفات أن تنشأ **الحركة الصوفية** المتطورة في **البصرة**، وهي بيئة شبه **فارسية**.

و الواقع أن الدارس لابد أن يتوقف عند هذا العدد الهائل من **الصوفية** التي أصولهم **إيران**، والذين ترد ترجماتهم في كتب التصوف العربية، وأن يستوقفه أيضا أن هؤلاء جميعا كانوا من أصحاب جوامع الكلم، وأن بداية التعمق الصوفي والإغراق في الرمز أو ما عرف باسم الشطح على يد **أبي يزيد البسطامي**، وهو من أصل **فارسي**"[(2)].

[(1)] المرجع نفسه: ص (95-97).

[(2)] إبراهيم الدسوقي شتا. **التصوف عند الفرس**، القاهرة: دار المعارف، ط ، دت، ص23.

و مطلع التصوف والصوفية **البصرة**؛ وبها ديانات لها نصيب من العقائد **الغنوصية العرفانية**؛ فهي على مقربة من حواضر بلاد فارس، وزاد أثر المخلفات العقدية والموروثات الدينية القديمة والفلسفة **اليونانية الأفلاطونية الحديثة** بعد عصر الترجمة، ثم كسى النظر؛ رؤية المثل، من سلوكيات **رهبان** أهل الكتاب **بالبصرة**، وكثرة الاحتكاك بهم، وبلغ التصوف ذروته في نهاية القرن الثالث الهجري على يد **فرس** مسلمين **ونصارى** أسلموا.

و **الغنوصية** فلسفة تمزج بين روحانية الشرق **الهندي الصيني "الحلولي الكموني"**، ومنطق الغرب **الإغريقي** الوثني بتعدد الآلهة، وتأثيرها في ظهور نظريات عرفانية لدى بعض الصوفية واضح جلي، كما أن عرض بعض نظريات نشأة الكون عند **الفارابي وابن سينا** و**ابن سبعين** و**ابن عربي والجيلي** كلها ذات روابط **غنوصية**، جامعة بين **الحلولية الهندوسية** والفلسفة **الأفلاطونية المحدثة**.

و يؤيد ذا القول المستشرق الألماني **فون هامر**، و**عبد العزيز إسلامبولي**، و**محمد لطفي جمعه**[1].

ويُرجع **ديورانت** التصوّف الإسلامي إلى أصول كثيرة: منها نزعة الزهد عند فقراء **الهندوس**، و**غنوصيّة مصر والشام**، وبحوث **الأفلاطونية الجديدة** عند **اليونان** المتأخرين، وتأثير **الرهبان** المسيحيين الزاهدين المنتشرين في جميع بلاد المسلمين[2]. ويرى **أبو زهرة** أن الينبوع الثاني للتصوف " الذي وجه النفوس؛ هو ما سرى إلى المسلمين من فكرتين؛ إحداهما فلسفية؛ والأخرى من الديانات القديمة، وهما:

الفكرة الأولى: فكرة **الإشراقيين** من الفلاسفة، وهم الذين يرون أن المعرفة تقذف في النفس بالرياضة الروحية والتهذيب النفسي.

الفكرة الثانية: فكرة **الحلول الإلهي** في النفوس الإنسانية، أو **حلول اللاهوت في الناسوت**.

وتلك الفكرة قد ابتدأت تدخل في الطوائف التي كانت تنتمي كذباً إلى الإسلام في الصدر الأول، عندما اختلط المسلمون **بالنصارى**، وقد ظهرت تلك الفكرة في **السبئية** وبعض **الكيسانية** ثم **القرامطة**، ثم في بعض **الباطينة**، ثم ظهرت في لونها الأخير في بعض الصوفية"[3].

و الذي يظهر من بين هذه الاختلافات؛ أن التصوف ظهر بعد الإسلام في شكل زهد ورغبة في الدار الآخرة، و مداره زيادة في التعبد وسعي للتقشف، وقد لحق التصوف ما يطرأ على غيره من سائر المبادئ والأفكار؛ من حب للتطوير، وإدخال شتى المفاهيم، بقصد تهذيب الفكرة، وعرضها في شكل متكامل، بغض النظر عن مطابقتها للحق أو مجانبتها لهذا، وذا يحدث ارتباكا في أي تيار ديني بين أجياله.

على أن أقطاب التصوف وهم يبنون هذا المسلك؛ صعب عليهم الابتعاد عن شتى التيارات والأفكار المخالفة للإسلام والتأثر بها، خاصة من الأتباع وبعض **الفرس**، وظهورها واضح جلي في معتقداتهم وسائر سلوكهم، على المستوى الفردي أو الجماعي، بعد أن تنوع الأساس الذي قام عليه المذهب بادي الأمر.

و قد ظهرت معادات **الفرس** للإسلام والمسلمين ببروز ظاهرة **الزندقة**، وهم منافقون يعتقدون بدين **المانوية** أو **الديصانية** أو **المرقونية** ويظهرون الإسلام، وهو ما ساهم في انتشار آراء مخالفة للتوحيد، وتسرب مقالات ذات أصول **مانوية**، فقد قاد الحملة كبار مشاهير المترجمين والكتاب والشعراء، ولم يفضح أمرهم إلا بعد انتشار مؤلفاتهم، التي ساهمت في ظهور فرق **الإباحية والباطنية**، وبعض آراء المتكلمين التي شابهت **الثنوية**، حتى برز مسألة **القدرية والجبرية** وظهرت فرقة **الجهمية** وتبعتها فرق أخرى في ظاهر جدل متبادل، فيأتي القول والقول المضاد، وكلها تلبست بأفكار كان مقرها **فارس** وبعض أعاد نشرها من **الفرس**.

---

[1] زكي مبارك. **التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق**، بيروت: دار الجيل، ط ، دت، ج 1، ص 51.

[2] ديورَانت. **قصّة الحضارة**، ج 13، ص 214.

[3] أبو زهرة محمد. **ابن تيمية حياته عصره وآراؤه**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 1991، ص198.

الخاتمة: يستبين مما عرض في ثنايا البحث أن الامتزاج الحضاري الحاصل من تلاقي الشعوب والقبائل بالهجرات الكبرى والتعمير للمدن الجديدة يترتب عنه تلاقي الثقافات وتجاور الأديان ومخالطة المعتقدات لبعضها البعض، وهذا الطور من اجتماع الناس وأفكارهم يتلوه طور الاحتكاك الفكري والثقافي، ومراحل التأثر والتأثير.

وقد اتضح لكثير من الباحثين أن المعتقدات الدينية حركتها أفقية المسار الجغرافي، فكثير من المعتقدات والتقاليد انتقلت من أقاصي الشرق بالصين إلى أقاصي المغرب بشمال إفريقيا، وهو ما يظهر حتى في عقائد الإسلاميين من ظهور نظريات **هندية وثنوية** وغيرها في طوائف. والظاهرة هاته بشرية وطبيعية لمقتضى الطابع المدني للإنسان، وخاصية التأثر والتأثير، والقابلية لاكتساب الأفكار الوافدة لأي داع لها.

و نخلص أخيرا إلى طرح توصية لمزيد تعمق بهذا الموضوع ببحث عناصر جزئية فيها، من خلال تتبع مراحل زمنية أو أراء ومعتقدات بعينها، أو أمكان وحضارات، من حيث تفاعله الحضاري مع ما سبقها وتأثيرها في من تلاها.

قائمة المراجع:

- محاسنة، محمد حسين. أضواء على تاريخ العلوم عند المسلمين، العين: دار الكتاب الجامعي، ط1، 2001.
- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد. التنبيه على الأسباب التي أوجبت اختلاف المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، تح:
- أحمد حسن كحيل، حمزة عبد الله النشرتي. الرياض: دار المريخ. ط2، 1982م.
- محمد العبده، طارق عبد الحليم. مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، الكويت: دار الأرقم، ط 2، 1986.
- ديورانت؛ ويليام جيمس. قصة الحضارة، تر: زكي نجيب محمُود وآخرين، بيروت: دار الجيل، ط 1، 1988م
-الفيومي؛ محمد إبراهيم. تاريخ الفكر الديني الجاهلي، بيروت: دار الفكر العربي، ط4، 1415هـ- 1994.
-لطفي عبد الوهاب يحي. العرب في العصور القديمة؛ مدخل حضاري في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت: دار المعرفة الجامعية، ط 2، دت. - أحمد أمين. ضحى الإسلام، القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط 1، 2012.
- الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر ن محبوب الكناني. البيان والتبيين، بيروت: دار الهلال، ط1، 1423 هـ.
اليوزبكي؛ توفيق سلطان. التعريب في العصرين الأموي والعباسي، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع 7 ، 15 تشرين الأول.
-ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. المقدمة، تح: عبد الله الدرويش، ط 1، 004،.
-سعيد الأفغاني، بن محمد بن أحمد. أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، بيروت: دار الفكر، ط 4، 1993.
-جواد علي. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، بيروت، ط 4، 1422هـ-2001م.
-وليم الخازن. الحضارة العباسية، بيروت: دار المشرق، ط 1، 1992.
-أبو زيد شلبي. تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي، القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 2012.
-ستوفتزف. تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة: زكي علي، محمد سليم سالم. بيروت: مكتبة النهضة العربية، ط ، دت.
-جلانقيل، داوني. أنطاكية القديمة، تر: إبراهيم نصحي، القاهرة: النهضة المصرية، ط 1، 1962.
-ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: نزار رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، ط ، دت.
- الصَّلاَّبِيّ، علي محمد. الأيوبيون بعد صلاح الدين والحملات الصليبية من الرابعة الى السابعة، القاهرة: دار ابن الجوزي، ط1، 2008.
-طقوش، محمد سهيل. تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، بيروت: دار النفائس، ط 1، 1424هـ-2003م.
- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود. الأخبار الطوال، تح: عبد المنعم عامر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربي، ط 1، 1960 م.
-الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر. تاريخ الرسل والملوك، بيروت: دار التراث، ط 2، 1387 هـ
-ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي. البداية والنهاية، تح: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1408 هـ .
- إبراهيم الدسوقي شتا. التصوف عند الفرس، القاهرة: دار المعارف، ط ، دت.
- زكي مبارك. التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، بيروت: دار الجيل، ط ، دت.
-أبو زهرة محمد. ابن تيمية حياته عصره وآراؤه، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 1991

.

نموذج مقترح لدرس "الحفاظ على البيئة" باستخدام استراتيجية العصف الذهني
- كتاب التربية الإسلامية السنة الخامسة ابتدائي نموذجا-

د. سليمة سايحي - أ. مريم قارة
قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر بسكرة**ملخص:**الهدف من هذه الدّراسة إبراز الدور الفعال لاستراتيجية العصف الذهني في تنمية مهارات التفكير الإبداعي عند التلاميذ؛ والتعرف على كيفية تطبيقها في مجال التدريس. حيث تم إعداد نموذج لدرس بعنوان الحفاظ على البيئة في مادة التربية الإسلامية السنة الخامسة من التعليم الابتدائي و،قمنا بتوضيح خطوات ومراحل التخطيط وتنفيذ الدرس، واقتراحه كدليل يفيد القائمين على إثراء العملية التعليمية وتفيد المعلم بشكل خاص أثناء تخطيط وتنفيذ الدروس باستخدام هذه الإستراتيجية.

Abstract : The purpose of this study is to show the effectiveness of brainstorming strategy usage in the development of creative thinking skills among pupils and find out how to apply it in the field of teaching. So, we have prepared a model for a lesson entitled “Environment preservation “ in Islamic education material for the fifth year of primary school, then we clarified the steps and stages of the lesson planning and implementation and finally we proposed it as a guide for the professionals of education to Enrich the learning process especially for the teachers during the planning and implementation of lessons using this strategy.

أولاً: مقدمة: تُعتبر طرق التدريس ذات أهمية خاصة بالنسبة لعملية التدريس الصّفي ولذلك يركز التربويون في بحوثهم على طرائق التدريس المختلفة وقوانينها في تحقيق مخرجات تعليمية مرغوبة لدى المتعلمين في المراحل التعليمية المختلفة. ونخص بالذكر إستراتيجيات التدريس الحديثة التي لعبت دورًا أساسيًا في تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

وعليه تعد إستراتيجية العصف الذهني من بين أكثر الاستراتيجيات الحديثة استخدامًا في مجال التدريس بهدف تنمية مهارات التفكير، وخصوصًا مهارات التفكير ألابتكاري وأبرز الطرق الحديثة التي حظيت باهتمام الباحثين والدّارسين والمهتمين بالميدان التربوي فدخلت ميدان التعليم بقوة وفاعلية، وبذلك برز دور المعلم الأساسي في كيفية تطبيق هذه الإستراتيجية ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال اكتساب المهارات اللازمة التي تخص مهنته فيما يتعلق بكيفية التخطيط وتنفيذ دروسه باستخدامه لهذه الأخيرة.

وجاءت هذه الدّراسة بهدف التعرف على كيفية تطبيق هذه الإستراتيجية في التدريس باقتراح نموذج لدرس باستخدام إستراتيجية العصف الذهني يمكن أن يستفيد منها المعلم في حل بعض المشكلات التعليمية، ووضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ في دراسة تطبيقية لاحقة.

ثانيًا: مشكلة الدّراسة: إنّ التقدم العلمي والمعرفي الهائل الذي مس جميع المجالات خاصة التربوية منها، أصبح يفرض على مؤسساتنا التربوية مواكبة هذا التطور من خلال إتباع سبل واستراتيجيات جديدة للرفع من مستوى إنتاجيتها في تحسين مستوى المتعلمين الدّراسي.

لذلك أصبح من الضروري لكل من يتخذ التدريس مهنة له، أن يلم بمهارات هذه المهنة، وتأتي في مقدمة هذه المهارات إستراتيجية تدريس المواد، والتأكيد على أهمية استراتيجيات التدريس في توجيه المعلم إلى عملية تعليم فعّالة يعمل المعلم من خلالها على تنمية مهارات التفكير للمعلمين، وتنمية اتجاهاتهم وميولهم وتفكيرهم مما تساعد هنا في تحقيق الأهداف المنشودة. ولا يتأتى ذلك إلاّ بإتباع طرق التدريس الحديثة والابتعاد عن استراتيجيات التدريس التقليدية التّي تركز على تلقين الكم الهائل من المعلومات للمتعلمين والارتقاء بهم إلى مستويات عليا من التفكير.

وتعد إستراتيجية العصف الذهني من بين أهم الإستراتيجيات التي تساعد على تنمية التفكير الإبداعي ومن بين الطرق المميزة التي تركز على المشاركة الإيجابية للمتعلمين في العملية التعليمية، وتدعو إلى بناء صور وأنماط مختلفة من الأفكار تساعد على تفتح أذهانهم وذلك أثناء إثارة تفكيرهم بمشكلات أثناء مواجهتها وطرح الحلول دون نقد، وعرض المصطلحات عن أوجه التناقض القائمة في المشكلة ومن ثم يمكن للمتعلم تحصيل المعرفة العلمية من حقائق ومفاهيم ومبادئ.

ولقد أكدت أغلب الدّراسات التربوية على دور إستراتيجية العصف الذهني وأهميتها في تنمية المهارات الإبداعية للمتعلمين وتزويدهم بالنشاط والفاعلية داخل الغرفة الصفية ومدى فاعليتها في تحسين التعليم والرفع من مستوى تحصيلهم الدّراسي ومن أبرز هذه الدراسات نجد **دراسة محمد (2008)** التي هدفت إلى بيان دور إستراتيجية العصف الذهني في تحسين عملية التعليم والتعلم، قد جاءت هذه الدراسة بأسلوب نظري تناولت حاجة المؤسسات التعليمية إلى إستراتيجيات تعلم وتعليم تمدها بآفاق تعليمية واسعة لمساعدة التلاميذ على تنمية مهاراتهم العقلية ولقد توصلت إلى نجاح الإستراتيجية في الكثير من المواقف التعليمية التي تحتاج إلى حلول إبداعية مميزة. **(بني ذياب، 2013، ص76).** وهذا ما أكدته دراسة **نبهان مصطفى عمر(2012)** التي أجريت على **84** طالبة من الصف السابع من المرحلة الأساسية بمحافظة شمال قطاع غزة وتوصلت إلى فعالية إستراتيجية العصف الذهني ودورها في تنمية مهارات التفكير الإبداعي وهذا ما يتفق مع ما نتائج دراسة **أبو شريخ(2014)** التي طبقت على **99** طالبا من الصف التاسع الأساسي بمحافظة جرش بالأردن التي توصلت إلى أثر إستراتيجية العصف الذهني في تدريس مفاهيم العقيدة الإسلامية، وضرورة استخدام هذه الأخيرة في تدريس المواد المختلفة، وتدريب المعلمين على استخدامها.**(أبو شريخ،2014، ص 252).** ومن هنا تأتي هذه الدّراسة بهدف بناء نموذج لدرس باستخدام إستراتيجية العصف الذهني في مادة التربية الإسلامية، وتحديد كيفية تطبيق هذه الإستراتيجية في التدريس من خلال الإجابة على التساؤل التالي:- **كيف يتم توظيف إستراتيجية العصف الذهني في التدريس؟**

ثالثا: أهمية الدّراسة: تنبع أهمية الدّراسة من كونها:

- قد تفيد القائمين على إثراء العملية التدريسية المعلم بشكل خاص في التخطيط والتنفيذ للمواقف التعليمية باستخدام استراتيجيات تدريس حديثة (إستراتيجية العصف الذهني).
- قد تسهم هذه الدّراسة في وضع أساليب جديدة للتدريس مثل استراتيجيه العصف الذهني لجعل العملية التعليمية أكثر وضوحا وإثارة للمعلمين والمتعلمين.

رابعًا: أهداف الدّراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على فعالية إستراتيجية العصف الذهني في تحقيق أهم أهداف العملية التعليمية وبالتحديد تنمية التفكير الإبداعي.
- التعرف على دور إستراتيجية العصف الذهني في تحسين عملية التعليم والتعلم، وإضفاء جو المناقشة الجماعية والنشاط أثناء تنفيذ الدرس بين كل من المعلم والمتعلمين.
- إعداد نموذج درس في مادة التربية الإسلامية للسنة خامسة ابتدائي باستخدام إستراتيجية العصف الذهني وتوضيح خطوات ومراحل التخطيط وتنفيذ الدرس. ووضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ في دراسة تطبيقية (تجريبية) لاحقة من خلال تصميم مجموعة دروس في مادة تعليمية باستخدام هذه الإستراتيجية واختبار فعاليتها.

خامسًا: مصطلحات الدّراسة: تكمن مصطلحات الدّراسة في المصطلحين الرئيسيين:العصف الذهني والنموذج المقترح وسيتم التعرف عليهما بشكل من التفصيل في متن الدراسة.

1- العصف الذهني: هو أسلوب تعليمي يحث المعلم المتعلمين على استمطار أفكارهم في جلسات جماعية للحصول على أكبر عدد من الأفكار وتشجيعهم على إثارتها في جو خال من النقد والتقويم للوصول لحل مشكلة معينة.

2- النموذج المقترح للدرس: هي مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يعتمد عليها المعلم من أجل حل مشكلة معينة لدرس من الدروس (الحفاظ على البيئة في مادة التربية الإسلامية للسنة الخامسة ابتدائي)، وفق إستراتيجية العصف الذهني.

سادساً: الإطار النظري للدّراسة

1- تاريخ استراتيجية العصف الذهني: يعد **(إليكس أوسبورن)** من مؤسسي استراتيجية العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي حيث جاءت هذه الطريقة كرد فعل لعدم رضاه عن الأسلوب التقليدي السائد آنذاك، ولها عدة مرادفات القصف الذهني، العصف، المفاكرة، إمطار الدماغ، توليد الأفكار، تدفق الأفكار،القدح الذهني ...**الخ. (هنانو، 2008، ص 13)**

ففي سنة **(1945)** أسس أسبورن مؤسسة التعليم الإبداعي وتولى رئاستها بعده **بارينس** الذي وضع هذه الأسس مستعينا بأعضاء مؤسسة التعليم الابتكارية، وطبق مؤسس الطريقة **أوسبورن** طريقته في اجتماعات العمل المعتادة لموظفي الشركة الدعائية لتحفيز القدرات التسويقية لموظفيها وزيادة مبيعاتها وذلك عام **(1938)**. وطور هذه الإستراتيجية في كتابه الخيال التطبيقي **(Applied imagination)** الذي نشر عام **(1957)** وهي تقوم على إنتاج الأفكار من جهة وتقويمها ومحاكمتها من جهة أخرى، ويعد العصف الذهني من أكثر الأساليب المستخدمة في تحفيز الإبداع والمعالجة الإبداعية للمشكلات في حقول التربية والتجارة والصناعة والسياسة.

حيث ظهر أسلوب العصف الذهني في سوق العمل إلا أنّه انتقل إلى ميدان التربية والتعليم، وأصبح من أكثر الأساليب التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين المهتمين بالتفكير الإبداعي. **(الكساب، 2013، ص21)**

2- تعريف استراتيجية العصف الذهني: لقد تعدد التعريفات حول استراتيجية العصف الذهني، وذلك باختلاف وجهات نظر المعنيين في الشأن التربوي، لذلك نعمل على الاقتصار والتركيز على بعض منها: لقد أصبحت عبارة العصف الذهني مصطلحا حديث له معناه الوظيفي الخاص بعيدا عن المعنى المعجمي القريب، ليدل على معنى إجرائي ومفهوم تطبيقي محدد الخطوات والإجراءات. وفي هذا يرى **أوسبورن OSBORN** (2001): إن أصل كلمة عصف ذهني تعني (حفز، إثارة، استمطار العقل) يقوم على تصور لحل المشكلة على أنّه موقف به طرفان أحدهما العقل البشري المخ من جانب والمشكلة التي تتطلب الحل من الجانب الآخر، ولا بد للعقل من الالتفاف حول المشكلة والنظر إليها من أكثر من جانب، ومحاولة تطويقها واقتحامها بكل الحيل الممكنة، وتتمثل هذه الحيل في الأفكار التي تتولد بنشاط وسرعة تشبه العاصفة، وهي قائمة من الأفكار يمكن أن تقود إلى بلورة المشكلة وتؤدي في النهاية إلى تكوين حل لها وبناء على ذلك فقد عرفها بقوله:

إنّ **استراتيجية العصف الذهني**: « عبارة عن حلقة نقاش، أو طريقة للتداول بواسطتها تحاول مجموعة من الأفراد البحث عن حل لمشكلة معينة، بتجميع وتقييد كل الأفكار التلقائية من الأفراد». **(بني ذياب، 2013، ص78)**

أما عن تعريف لهذه الاستراتيجية في مجال التعليم فعرفها **البكري** على أنّها: « أسلوب تعليمي يمكن استخدامه مع التلاميذ والطلاب بحيث يقوم بإطلاق العنان في التفكير بحرية تامة في مسألة أو مشكلة ما بحثا عن أكبر عدد ممكن من الحلول الممكنة فتتدفق الأفكار من الطلاب بغزارة ودون كبح، لأن بقاء الفكرة في الذهن يمنع غيرها من الأفكار في الظهور، ثم يبحث من بين مجموعة من الأفكار التي تم توليدها عن أفضل فكرة دون الحاجة إلى النقد أو تخطئة بقية الأفكار ويقوم هذا الأسلوب على أساس التفكير بحرية من أجل تقييم الأفكار فيما بعد». **(فنونة، 2012، ص 24)**

ويؤكد **حسين وفخرو (2008)**: بأنّ **العصف الذهني**:« أسلوب يعتمد على نوع من التفكير الجماعي والمناقشة بين مجموعات صغيرة، بهدف إثارة الأفكار وتنوعها وبالتالي توليد قائمة من الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى حل للمشكلة محل البحث، حيث تساهم الأفكار المتبادلة بين من اجتمعوا في توليد أفكار جديدة ». **(بني ذياب، 2013، ص ص78-79)** .كما تعرف كذلك بأنّها: « استراتيجية تدريسية تعتمد على توليد (استمطار) أكبر كم من الأفكار من المتعلمين، وذلك لمعالجة

مشكلة من المشكلات التربوية والتعليمية المفتوحة، خلال فترة زمنية قصيرة في جوّ تسوده الحرية والأمانة في طرح الأفكار بعيدًا عن التقويم ». (**القميزي، دس، ص2**).من خلال التعاريف التي تم عرضها يتضح بأنّ: -

- استراتيجية العصف الذهني من بين أهم الاستراتيجيات الفعالة في التدريس وتطبق في مختلف المراحل التعليمية.
- استراتيجية تدريسية تعتمد على توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار.
- تعتمد على الحرية في طرح الأفكار
- أحد الطرق التي تنمي التفكير الإبداعي لدى المتعلمين
- تستعمل كطريقة لحل المشكلات، عن طريق تقديم حلول ممكنة للمشكلة.

3- أهداف استراتيجية العصف الذهني:تتحدد أهداف استراتيجية العصف الذهني في النقاط التالية: **(فنونه، 2012، ص26)**

- التعلم بالعصف الذهني يعمل على حل المشكلات بطرق ذكية إبداعية.
- التحدي للطلاب من خلال خلق مشكلات لخصومهم.
- تحفيز وتسريع التفكير
- تنمية الإبداع العقلي
- وضع الذهن في حالة من الإثارة والجاهزية.
- تنمي الثقة بالنفس واحترام الذات وتقديرها واحترام آراء الآخرين
- امتلاك المعالجات العقلية والمهارات الحسية المجردة.

كما يتمثل الهدف الأساسي لاستراتيجية العصف الذهني إلى تفعيل دور المتعلم في المواقف التعليمية وتحفيز المتعلمين على توليد الأفكار الإبداعية حول موضوع معين من خلال البحث عن إجابات صحيحة أو حلول ممكنة للقضايا التي تعرض عليهم.

4- أهمية التدريس باستراتيجية العصف الذهني:- .(دليل المشارك، 2010، ص28)

- يمكن لهذا الأسلوب أن يفتح المجال أمام الجهد الجماعي الخلاق.
- يولد الحماسة للتعلم، فبواسطة السيطرة على الخيال يتقدم معظم التلاميذ والطلاب بسرعة.
- ينمي مهارات الاتصال لدى التلاميذ.
- ينمي مهارات القيادة لدى التلاميذ والطلاب.
- ينمي الوعي بأهمية الوقت.
- يساعد المعلم على إدارة الصف.
- ينمي لديهم مهارة التأمل في الأمور والنظر إليها من عدة جوانب.
- يدرب الطلاب على نقد الأفكار وتطويرها والاستفادة منها.
- ينمي لديهم مهارة إبداء الرأي والمشاركة في حل المشكلات.
- تنمية الحلول الابتكارية للمشكلات حيث تساعد على الإبداع والابتكار.
- إثارة اهتمام وتفكير التلاميذ في الموقف التعليمي، وتنمية تأكيد الذات والثقة بالنفس لديهم.
- تحديد مدى فهم التلاميذ للمفاهيم والمبادئ، وتحديد مدى استعدادهم للانتقال إلى نقطة أكثر عمقا.
- توضيح نقاط واستخلاص أفكار، أو تلخيص موضوعات.
- تهيئة المتعلمين لتعلم درس لاحق.

5-المبادئ الأساسية في جلسة العصف الذهني:يعتمد نجاح جلسة العصف الذهني على تطبيق أربعة مبادئ أساسية هي:

1-5- إرجاء التقييم (إرجاء الحكم): لا يجوز تقييم أي من الأفكار المتولدة في المرحلة الأولى من الجلسة لأن نقد أو تقييم أي فكرة بالنسبة للفرد المشارك سوف يفقده المتابعة ويصرف انتباهه عن محاولة الوصول إلى فكرة أفضل لأن الخوف من النقد والشعور بالتوتر يعيقان التفكير الإبداعي.

2-5- **الكم قبل الكيف:** أي التركيز في جلسة العصف الذهني على توليد أكبر قدر ممكن من الأفكار مهما كانت جودتها. فالأفكار المتطرفة وغير المنطقية أو الغريبة وغير المقبولة مهمة للوصول للأفكار الجديدة. ويستند هذا المبدأ على افتراض أنّ الأفكار والحلول المبدعة للمشكلات تأتي بعد عدد من الحلول غير المألوفة والأفكار الأقل أصالة.

3-5- إطلاق حرية التفكير: أي التحرر مما يعيق التفكير الإبداعي وذلك للوصول إلى حالة من الاسترخاء، وعدم التحفظ مما يزيد انطلاق القدرات الإبداعية على التخيل وتوليد الأفكار في جو لا يسوده الحرج من النقد والتقييم، ويستند هذا المبدأ إلى أنّ الأخطاء غير الواقعية الغريبة قد تثير أفكارًا أفضل عند المشاركين.

4-5- البناء على أفكار الآخرين: أي جواز تطوير أفكار الآخرين والخروج بأفكار جديدة، فالأفكار المقترحة ليست حكرًا على أصحابها فهي حق لأي مشارك من خلال تحويرها وتوليد أفكار أخرى. **(القميزي، دس، ص5)** .

6- مراحل إستراتيجية العصف الذهني: هناك عدّة مراحل يجب إتباعها في أثناء حل المشكلة المطروحة في جلسات العصف الذهني وهي:

- ❖ صياغة المشكلة
- ❖ بلورة المشكلة
- ❖ توليد الأفكار التي تعبر عن حلول للمشكلة
- ❖ تقييم الأفكار التي تم التوصل إليها

1-6- مرحلة صياغة المشكلة: يقوم المعلم وهو المسئول عن جلسات العصف الذهني بطرح المشكلة على المتعلمين وشرح أبعادها وجمع بعض الحقائق حولها بغرض تقديم المشكلة للمتعلمين.

2-6- مرحلة بلورة المشكلة: وفيها يقوم المعلم بتحديد دقيق للمشكلة وذلك بإعادة صياغتها وتحديدها من خلال مجموعة تساؤلات على نمط مثلا: ما هي النتائج المترتبة على الكرة الأرضية إذا استمر التلوث بهذه الصورة؟، كيف يمكن البحث عن بدائل جديدة لمصادر طاقة غير ملوثة مستقبلا؟. إن إعادة صياغة المشكلة قد تقدم في حد ذاتها حلولا مقبولة دون الحاجة إلى إجراء المزيد من عمليات العصف الذهني.

3-6- العصف الذهني لواحدة أو أكثر من عبارات المشكلة التي تم بلورتها: وتعتبر هذه الخطوة مهمة لجلسة العصف الذهني حيث يتم من خلالها إثارة فيض حر من الأفكار، وتتم هذه الخطوة مع مراعاة الجوانب التالية:

أ- عقد جلسة تنشيطية.

ب- عرض المبادئ الأربعة للعصف الذهني.

ج- استقبال الأفكار المطروحة حتى لو كانت مضحكة.

د- تدوين جميع الأفكار وعرضها (الحلول المقترحة للمشكلة).

هـ- قد يحدث أن يشعر بعض المتعلمين بالإحباط أو الملل ويجب تجنب ذلك.

4-6- تقويم الأفكار التي تم التوصل إليها: تتصف جلسات العصف الذهني بأنها تؤدي إلى توليد عدد كبير من الأفكار المطروحة حول مشكلة معينة، ومن هنا تظهر أهمية تقويم هذه الأفكار وانتقاء القليل منها لوضعه موضع التنفيذ.

والهدف من تقويم الأفكار هو التركيز في الأفكار المطروحة، ففي بعض الأحيان تكون الأفكار الجيّدة بارزة وواضحة للغاية ولكن في الغالب تكون الأفكار الجيدة دقيقة يصعب تحديدها ونخشى عادة أن تهمل وسط العشرات من الأفكار الأقل

أهمية وعملية التقييم تحتاج نوعا من التفكير الانكماشي الذي يبدأ بعشرات الأفكار ويلخصها حتى تصل إلى القلة الجيدة.
يمكن تصنيف الأفكار إلى:

- أفكار مفيدة وقابلة للتطبيق مباشرة.
- أفكار مفيدة إلا أنّها غير قابلة للتطبيق مباشرة أو تحتاج إلى مزيد من البحث أو موافقة جهات أخرى
- أفكار طريفة لكنّها غير عملية.
- أفكار غريبة. **(الكلياني، 2008، ص20)**

7- إجراءات إستراتيجية العصف الذهني:

توجد إجراءات وخطوات تطبيقية لكيفية سير جلسة التدريس باستخدام إستراتيجية العصف الذهني والمتمثلة في ثمانية إجراءات سنخصها بالذكر من خلال التفصيل في كل إجراء إجرائيا وهي:

- **الإجراء الأول:** التمهيد للمشكلة ويتم عن طريق طرح عنوان المشكلة محل الدّراسة من خلال عرض عنوان المشكلة (مشكلة الفيضانات مثلا) وكتابة هذا العنوان على السبورة ثم تناول موجز للمشكلة من حيث المنشأ.؟ ما الآثار المترتبة عليها؟ وما أهمية البحث عن حل لها؟
- **الإجراء الثاني:** التأكد من وجود خلفية معرفية لدى التلاميذ عن المشكلة وفيه يطرح المعلم عدد من الأسئلة التي تدور حول المعلومات الأساسية ذات الصلة بالمشكلة اللازمة لفهمها كأن يسأل في حالة مشكلة الفيضانات أسئلة مثل: ما الأمطار التضاريسية؟ ما السيول؟ ما هي الأودية، ما المنخفضات؟ ماذا يعني التنبؤ بالطقس؟
- **الإجراء الثالث:** شرح أسلوب العصف الذهني، المشاركة سلفًا بأسلوب مبسط إذا كان غير مألوف لدى التلاميذ مع التأكيد على القواعد الأربع الأساسية له بحيث تكتب على لوحة وتعلق على جدران الصف. **(فنونة، 2012، ص ص29-30)**
- **الإجراء الرابع:** تقسيم طلاب الصف إلى مجموعات (كل مجموعة في حدود 5 أعضاء) ويطلب من كل مجموعة الانتقال إلى مكان محدد لها في الصف.
- **الإجراء الخامس:** توجه كل مجموعة لتوزيع الأدوار بين أعضائها على النحو التالي:

قائد المجموعة: وهو المسئول على:

- إدارة الحوار وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة دون تحيز وتشجيع بقية أعضاء المجموعة على طرح أفكارهم والاستماع والإنصات الجيّد لما يقوله أعضاء المجموعة.
- حث المشاركين على إعطاء أفكار سريعة.
- تنشيط أعضاء المجموعة الذين لم يشاركوا.
- توزيع فرص المناقشة والتدخل لتوجيه لمن يحاول السيطرة على النقاش
- ضمان بقاء المشاركين يعملون في الإطار المحدد.
- ضبط الجلسة بإبقاء التعليقات على الأفكار والمقترحات المقدمة.

الموثق(المسجل): ويتمثل دوره في:

- تجهيز المواد التي يستخدمها في التوثيق.
- كتابة الأفكار أو المقترحات التي يقدمها المشاركون في الجلسة.
- التأكد من توثيق كل المساهمات.
- عدم التدخل في عملية العصف الذهني.
- قراءة النتاج إذا طلب منه قائد المجموعة.

المشاركون: وقد يطلق عليهم أسماء أخرى مثل: الفئة المستهدفة، الأعضاء مولدو الأفكار، ويتلخص دورهم في:

- المشاركة الفعلية في توليد الأفكار
- الجرأة في التعبير عن الأفكار التي لديهم مهما كانت. (**الكلياني، 2008، ص 25)**
- **الإجراء السادس:** قيام كل مجموعة منفردة بالعصف الذهني للمشكلة وفق الخطوات التالية:
1- قيام قائد المجموعة بتذكير الطلاب بالمشكلة محل الدّراسة.
2- يطلب منهم تحديد أو بلورة المشكلة أو إعادة صياغتها في شكل سؤال يبدأ بعبارة: كيف يمكن أن.....؟.
3- يطرح المشاركون صياغتهم للمشكلة وفي أثناء ذلك يقوم المسجل بتسجيل هذه الصياغات في قائمة معينة أول بأول.
4- يختار أعضاء المجموعة من خلال التصويت الحر إحدى الصياغات للمشكلة من بين الصياغات المسجلة في الجدول السابق، مثل الصياغة الآتية: كيف نحد من خطر التلوث؟
5- يطلب قائد المجموعة من المشاركين أكبر عدد ممكن من الحلول للمشكلة بحسب الصياغة المختارة مع تذكيرهم بقواعد العصف الذهني.
6- يكتب المسجل هذه الأفكار بحسب تسلسل طرحها من قبل المشاركين وقائد المجموعة وذلك في قائمة معينة.
7- عند توقف سير الأفكار من قبل المشاركين، يوقف قائد المجموعة الجلسة لمدة دقيقة للتفكير في طرح أفكار جديدة وقراءة الأفكار المطروحة سلفا وتأملها، ثم يفتح الباب مرة أخرى للأفكار الجديدة للتدفق بحرية ويتم تسجيلها وفي حالة قلة الأفكار المطروحة فإنّه يحاول استثارتهم بعبارات أو كلمات تقودهم لمزيد من هذه الأفكار كما يقوّم ما لديه من أفكار جديدة. **(فنونة، 2012، ص ص30- 31)**
8- قيام كل مجموعة على حده بتقييم ما طرحه أعضاؤها من أفكار ويتم هذا التقييم وفق الخطوات التالية:
- قراءة الأفكار المسجلة.
- قيام أعضاء المجموعة بتقييم الأفكار على أساس المعايير التالية: الجدّة، الأصالة، المنفعة، منطقية الحل، سرعة تنفيذ الحل، القبول الاجتماعي للحل.
- استبعاد الأفكار التّي لا تنطبق عليها المعايير السابقة.
- قيام أفراد المجموعة بترتيب الحلول المختارة وفق أفضليتها، الأفضل فالأقل وهكذا. وتسجل ذلك من قبل المسجل في قائمة خاصة.
- **الإجراء السابع:** إجراء نقاش جماعي تطرح فيه كل مجموعة عن طريق قائدها ما توصلت إليه من الحلول للمشكلة محل البحث من قبل المجموعة ويتم مناقشة هذه الحلول من قبل كافة التلاميذ في الصف.
- **الإجراء الثامن:** يختم المعلم الدرس بطرح إحدى المشكلات الجديدة كنشاط منزلي ويوجه التلاميذ البحث عن أفضل الحلول لها وترتيب هذه الحلول وفق معايير تقييم الحلول المشار إليها سلفا. **(فنونه، 2012، ص ص32-33)**

8- دور المعلم في جلسة العصف الذهني:

لقد أورد **سالي Sally (2008)** الدور الذي يلعبه المعلم في جلسة العصف الذهني والمتمثل في النقاط التالية:
- يوضح الأهداف في بداية الجلسة موضوع النقاش والمشكلة.
- يوضح قواعد جلسة العصف الذهني.
- يحفز أعضاء المجموعة للمشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في موضوع النقاش.
- تسجيل جميع الأفكار والآراء حتى ولو كانت خاطئة.
- يساعد على توليد الأفكار بطرح أسئلة تستثير أفكارهم.
- يعرف الأفراد بكم الأفكار التّي أدلُو بها.
- أن يكون مستمعا جيّدا.

- لا يطلب تفسير الآراء والأفكار التي أدلو بها.
- يقوم بمعالجة الأفكار فيجمع الأفكار المتماثلة ويستبعد الأفكار الضعيفة.
- إثارة مشكلة تهم المتعلمين، وترتبط بالمنهج.
- تشجيع المتعلمين على طرح قدر ممكن من الإجابات والحلول والمقترحات. **(فنونه، 2012، ص26)**

9-العوامل التي تساعد في نجاح جلسة العصف الذهني: توجد عدة عوامل يمكنها أن تسهم بشكل فعال في إنجاح جلسة العصف الذهني من أهمها:- **(الأغا، 2008، ص ص 17-18)**

- أن يسود الجلسة جو خفة الظل والمتعة.
- يجب قبول الأفكار غير المألوفة في أثناء جلسة العصف الذهني وتشجيعها حتى إذا كانت غير ذات معزى دون توجيه أي نقد أو تقييم.
- التمسك بالقواعد الرئيسية للعصف الذهني وهي: ضرورة تجنب النقد وإطلاق حرية التفكير، والترحيب بكل الأفكار مهما يكن نوعها، وكم الأفكار المطلوبة، والبناء على أفكار الآخرين وتطويرها.
- يجب إتباع المراحل المختلفة لإعادة الصياغة (كيف يمكن أن.....؟) وتوليد الأفكار بإتباع السؤال:

(ما هي عدد الطرق التي يمكن من خلالها أن...؟) لأنّ السؤال الأول يحث المشاركين على إعادة صياغة وبلورة المشكلة في الوقت الذي يطالبنا فيه في السؤال الثاني بإيجاد الحلول.

وعندما يتوقف سيل الأفكار المتعلقة بالعبارة الأولى، ويتم تدوين ذلك مستهلا بعبارة (كم عدد الطرق التي يمكن من خلالها أن....؟) وتستمر الجلسة ويجب ألا نعالج أكثر من نصف العبارات التي أعيدت صياغتها، بنفس الطريقة إذ من المحتمل أن تكون في الغالب مكررة.

- تدوين وترقيم الأفكار المنبثقة من الجلسة بحيث يراها جميع المشاركين.
- يجب توخي الحرص الشديد نحو استبعاد وجود مراقبين للجلسة، وينبغي أن يشارك جميع الحضور فيها.
- يجب على المسئول عن جلسة العصف الذهني أن يدرك عملية العصف الذهني ليست عملية مضمونة 100% لإتيان بأفكار جديدة.
- ينبغي أن تستمر جلسة العصف الذهني وعملية توليد الأفكار حتى يجف سيل الأفكار.

11- أهم مزايا إستراتيجية العصف الذهني:

من مميزات طريقة العصف الذهني ما يلي:-**(مركز نون للتأليف والترجمة الإسلامية، 2011، ص152)**

11-1- الجاذبية البديهية: يتوفر في هذه الطريقة جو خال من النقد أو التدخل نتيجة إتباع المبادئ والقواعد التي تقوم عليها فتهيئ ذلك مناخا وجوا يتميز بالجاذبية البديهية بدرجة كبيرة تتيح حرية التفكير وإطلاق الأفكار في جو من المرح.

11-2- البساطة: هي طريقة بسيطة لأنه لا توجد قواعد خاصة تقيد إنتاج الفكرة، ولذا لا يوجد أي نوع من أنواع النقد أو التقييم في هذه الطريقة.

11-3- التسلية والبهجة: هي طريقة تتيح لجميع المشاركين النقاش والاشتراك في توليد الأفكار حول المشكلة المطروحة التي يشعر الجميع بأنها مشكلة الجماعة فيتنافسون في حلها وطرح الأفكار الغريبة وتوليدها.

11-4- الصفة العلاجية: هي طريقة تتيح لجميع المتعلمين المشاركة والمناقشة للمشكلة المطروحة، وبالتالي تعالج ما لدى بعضهم من خجل أو خوف اجتماعي وتزرع في النفوس احترام آراء الآخرين ونقدها والبناء عليها للوصول إلى الحلول الابتكارية الأصيلة للمشكلة.

12- عيوب إستراتيجية العصف الذهني:يمكن إيجاز عيوب هذه الطريقة بالآتي:-**(الأغا، 2009، ص18)**

- قد تحتاج إلى وقت طويل لتحقيق الأهداف المرغوبة أو المرجوة.

- ترتكز هذه الطريقة على الآراء المقترحة من المجموعة، وتهمل تعلم الفرد.
- سيطرة بعض المتعلمين وخاصة الأذكياء على المجموعة، وبالتالي ربما تقل مشاركة الطلاب الضعفاء في التحصيل.
- قد لا تصلح هذه الطريقة مع مجموعة عدد أفرادها كبير وبالتالي تنعدم مشاركة بعض الأفراد.
- قد لا يجيدها الكثير من المعلمين، نخص بالذكر هنا المعلمين الذين اعتادوا التدريس بأسلوب المحاضرة والتلقين.
- قد تكون الأفكار المطروحة كثيرة ومتشعبة مما قد يجعل المتعلمين يبتعدون عن الهدف الأساسي ولا تحقق الجلسة الأهداف المرجوة.

سابعاً: خطوات إعداد درس بإستراتيجية العصف الذهني

1- التخطيط للتدريس بإستراتيجية العصف الذهني:

على الرغم من أن عصف الدماغ وتوليد الأفكار يتم بشكل عفوي إلا أنّ التخطيط لجلسة عصف الدماغ ضروري فهو يمنع حدوث الفوضى. ويجب على المعلم أن يضع الخطوط العريضة والرئيسية لنجاح هذه الجلسة.

- ❖ صياغة الفكرة الأساسية للمشكلة التي ستطرح للمناقشة في جلسة عصف الدماغ والتي يمكن أن تكون على شكل رأى أو حقيقة.
- ❖ صياغة المشكلة الرئيسية على شكل سؤال.
- ❖ تحديد المعايير والقواعد الأساسية التي ستسير عليها جلسة عصف الدماغ.

2- تنفيذ التدريس باستخدام إستراتيجية العصف الذهني:

يسير تنفيذ جلسة عصف الدماغ وفق تسلسل الخطوات التالية:

2-1- التقديم للمشكلة وتهيئة المتعلمين لجلسة العصف الذهني: يتوجب على المعلم في هذه الخطوة القيام بما يلي:

أ- يقسم الأفراد إلى مجموعات(من 4 إلى 5)

ب- يعرض الفكرة الأساسية للمشكلة التي ستجرى مناقشتها ويثبتها على السبورة

ج- يصوغ الفكرة على شكل سؤال.

د- يعرض بعض المقتطفات التي يرى أنها ضرورية للمتعلمين مثل(فيلم، مقطع فيديو، صور...)

يطلب من المتعلمين تدوين ملاحظاتهم واستفساراتهم لمناقشتها بعد عرض بعض المقتطفات الخاصة بالمشكلة.

2- 2- إجراء جلسة العصف الذهني: يتضمن إجراء الجلسة قيام المعلم بما يلي:

أ- يذكر بالمشكلة من خلال إعادة طرح السؤال لها.

ب- يطلب من المتعلمين تحديد الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالمشكلة بعد أن قاموا بتدوينها أثناء عرضه للمقتطفات عليهم.

ج- يطلب من المتعلمين إبداء رأيهم وطرح بعض الحلول الممكنة للمشكلة وعندما يشعر المعلم بالفتور لدى المتعلمين يقوم بإثارتهم بأن يقترح عليهم مثلا ما رأيكم أن نناقش الحل التالي......؟

د- تصنيف الأفكار المقترحة في فئات بعد غربلتها واستبقاء غير الصحيح منها دون أي تعليق يدل على سخرية أو استهزاء بالمتعلم الذي طرحه.

هـ- اشتقاق التعميمات، وهي الاستنتاجات العامة التي سيتم التوصل إليها.

2-3- ختام جلسة العصف الذهني: في هذه الخطوة يتم تثبيت التعميمات والحلول التي تم التوصل إليها واقتراحها كحلول للمشكلة التي تمت مناقشتها. يختم المعلم الدرس بطرح إحدى المشكلات الجديدة كنشاط منزلي ويوجه المتعلمين البحث عن أفضل الحلول لها وترتيب هذه الحلول وفق معايير تقييم الحلول المشار إليها سلفا.

3- نموذج مقترح لدرس(المحافظة على البيئة) باستخدام استراتيجية العصف الذهني.

إنّ استراتيجية العصف الذهني من بين الطرق الحديثة التي تستخدم في تدريس المواد في مختلف المراحل الدّراسية داخل غرفة الصف، ويمكن استخدامه في أول الدرس أو في نهاية الدرس وأفضل أن يستخدم في نهاية الدرس باعتبار أنّ من خطوات وإجراءات جلسة العصف الذهني أن يكوّن المتعلم فكرة على المشكلة التي سيتم توليد حلول لها وبهذا يخفف العناء على المعلم في إعادة صياغة وشرح العديد من الأفكار التي لم يستوعبها المتعلمين.

وسنعتمد في هذا النموذج على درس بعنوان "**أحافظ على البيئة**"

<table>
<tr><td colspan="5">المدرسة: ابتدائية رحاب العراقي ليوة — اسم المعلم: قطاف تمام مسعود
المادة: التربية الإسلامية — الحصة: الثانية
السنة الدّراسية: الخامسة ابتدائي — الزمن: 35 دقيقة</td></tr>
<tr><td colspan="5">عنوان الدرس: أحافظ على البيئة</td></tr>
<tr><td>الكفاءة المستهدفة</td><td colspan="4">إكساب المتعلم طرق الحفاظ على البيئة.</td></tr>
<tr><td>مؤشرات الكفاية (الأهداف السلوكية)</td><td colspan="4">يرجى بعد الانتهاء من الدرس أن يكون التلميذ قادراً على أن:
■ يذكر مفهوم الحفاظ على البيئة
■ يذكر كيفية الحفاظ على البيئة (الحفاظ على الماء، الحفاظ على النباتات والأشجار، الحفاظ على المحيط)
■ يبين أهمية الحفاظ على البيئة وذلك استنادًا إلى الآيات القرآنية التي تحث على ذلك.</td></tr>
<tr><td>المكتسبات القبلية</td><td colspan="4">■ يتعرف على عناصر البيئة ويذكرها
(أشجار، مساحات خضراء، المياه (الوديان)، الأعشاب، أحياء سكنية.)</td></tr>
<tr><td>الوسائل التعليمية</td><td colspan="4">أهم وسيلة هي الكتاب المدرسي، بالإضافة إلى: صور، فيديو، الوثائق العلمية.</td></tr>
<tr><td rowspan="3">خطوات الدرس</td><td><u>أولا: المشكلة موضوع الجلسة:</u> كيف يمكنك المحافظة على بيئتك نظيفة ومنظمة؟</td><td>دور المعلم</td><td>دور المتعلم</td><td>التقويم</td></tr>
<tr><td>تحديد ومناقشة المشكلة موضوع الجلسة:
من خلال التمهيد للموضوع بالحديث على أهمية الحفاظ على البيئة ودور ذلك في التقرب من الله سبحانه وتعالى، ويقوم المعلم بعرض الآية قال تعالى:"ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها"
سورة الأعراف الآية "56"
ويقوم بقراءتها قراءة متأنية.
- يختار المعلم مجموعة من التلاميذ لقراءة الآية وبعدها يقوم بشرح مضمون الآية للتلاميذ من خلال توضيح عظمة الله عز وجل الذي خلق لنا البيئة جميلة ونظيفة فيجب على كل إنسان على وجه الأرض أن يبذل ما بوسعه للحفاظ على بيئة سليمة وبالتالي الحفاظ على صحته.
- تحليل الدرس وتجزئته بنحو يشمل كل الجزئيات مثل:
تأكيد فكرة الحفاظ على البيئة من خلال عدم تبذير الماء، المحافظة على النباتات والأشجار الحرص على نظافة المحيط. وتكون هذه المقدمة لمدة 5دقائق.
<u>ثانيا: إعادة صياغة المشكلة</u> : يقوم المعلم بإعادة صياغة المشكلة في 5 دقائق على النحو التالي:
- كيف نحافظ على الماء؟ كيف نحافظ على النباتات والأشجار؟ كيف نحافظ على نظافة المحيط؟</td><td>- طرح المشكلة دون تعليق
- أن يستمع المعلم دون إعطاء إجابة.</td><td>تسجيل الفكرة الرئيسية.</td><td><u>السؤال المعتمد في التقويم</u>: كيف يمكنك المحافظة على بيئتك نظيفة ومنظمة؟
متابعة التلاميذ وملاحظة إجاباتهم
تقويم ختامي(واجب بيتي يكون مضمونه طرح مشكلة جديدة وتكون محل للنقاش في جلسة قادمة)</td></tr>
<tr><td><u>ثالثا: التهيئة لجلسة العصف الذهني:</u>
التأكد من أنّ التلاميذ قد فهموا الموضوع الأساسي ومن ثم يقوم المعلم ب:
- شرح طريقة العمل بتقسيم التلاميذ إلى مجموعات وتذكير التلاميذ المشاركين بقواعد العصف الذهني لمدة 5 دقائق وهي:
أعرض أفكارك بغض النظر عن خطئها أو صوابها أو غرابتها.
- لا تنتقد أفكار الآخرين وتعترض عليها
- لا تسهب في الكلام وحاول الاختصار ما استطعت
- يمكنك الاستفادة من أفكار الآخرين بأن تستنتج منها أو تطورها</td><td>يطلب من المشاركين البدء بأفكارهم للإجابة عن السؤال.</td><td>يبدون آرائهم ويقوم رئيس الجلسة بتحفيز المشاركين كتابة الأفكار متسلسلة على السبورة أمام المشاركين.</td><td></td></tr>
</table>

<table dir="rtl">
<tr>
<td></td>
<td>
- استمع لتعليمات رئيس الجلسة ونفذها.
أعط مقرر الجلسة الفرصة ليدون الأفكار
- يطلب من المشاركين البدء بطرح أفكارهم إجابة عن الأسئلة لمدة 15د
- يقوم المعلم بكتابة الأفكار على السبورة أمام المشاركين
- تبدأ في هذه المرحلة الإثارة الحرة: بعد تحديد الصياغة النهائية للمشكلة على النحو التالي: كيف يمكنك المحافظة على بيئتك نظيفة ومنظمة؟
يمكنني المحافظة على بيئتي نظيفة ومنظمة بأن:
<table dir="rtl">
<tr><th colspan="2">الأفكار التي تم توليدها في الجلسة</th></tr>
<tr><th>رقم الفكرة</th><th>محتواها</th></tr>
<tr><td>1</td><td>لا ألقي القاذورات في الأرض حتى لا أشوه المنظر العام</td></tr>
<tr><td>2</td><td>أتعاون أنا وزملائي في تنظيف الحي</td></tr>
<tr><td>3</td><td>أقوم برمي الأوساخ في سلة القمامة</td></tr>
<tr><td>4</td><td>أقوم أنا وزملائي بحملة تشجير</td></tr>
<tr><td>5</td><td>عدم تكسير الأشجار وحرقها</td></tr>
<tr><td>6</td><td>لا أرمي الأوساخ في المياه</td></tr>
<tr><td>7</td><td>لا أبذر الماء</td></tr>
<tr><td>8</td><td>عدم حرق القمامة في الشوارع</td></tr>
<tr><td>9</td><td>عدم التبول في مياه المجاري المائية</td></tr>
<tr><td>10</td><td>لا أقطع الورود الجميلة</td></tr>
<tr><td>1</td><td>أقوم بضرب كل من يرمي الأوساخ</td></tr>
</table>
إنّ هذه الأفكار التي تم طرحها في هذا الجدول هي عبارة على إجابات محتملة للتلاميذ وذلك من خلال مقابلة معلم الصف وتوصلنا مع بعضنا إلى هذه الأفكار وذلك بالرجوع إلى خبرة المعلّمة في تدريس مادة التربية الإسلامية وخاصة درس الحفاظ على البيئة.
وعندما يلاحظ المعلم توقف لسير الأفكار يقوم ب: طرح السؤال التالي:
ما هي الطرق الأخرى التي تساعد على الحفاظ على البيئة؟ وبذلك تتولد أفكار أخرى من خلال استثارة التلاميذ.
- ثم بعد وضع الأفكار في الجدول نكون هنا قد انتهينا من جلسة العصف الذهني والانتقال إلى:
<u>رابعا: مرحلة تقويم</u> الأفكار التي تم التوصل إليها.
ويفضل أسلوب التقويم الجماعي لأنّه يساعد
على إشراك جميع المتعلمين لإبداء رأيهم في الأفكار والمشاركة في التقويم والجدول الموالي يوضح طريقة انتقاء الأفكار بحسب أهميتها بتحديد الأفكار القابلة للتطبيق والأفكار غير
قابلة للتطبيق والأفكار الطريفة والغريبة
<table dir="rtl">
<tr><th rowspan="2"></th><th colspan="4">الأفكار المنتقاة بعد عملية العصف الذهني</th></tr>
<tr><th>تطبيق</th><th>غير قابلة للتطبيق</th><th>طريفة</th><th>غريبة</th></tr>
<tr><td>لا ألقي القاذورات في الأرض</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>أتعاون أنا وزملائي في تنظيف الحي</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>أقوم برمي الأوساخ في سلة القمامة</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>
</td>
<td>اختيار الحل المناسب من قبل المعلم
الحل ينبغي أن يكون ذا فائدة</td>
<td>العمل التعاوني بين التلاميذ والمعلم</td>
<td></td>
</tr>
</table>

<table>
<tr>
<td></td>
<td>
<table>
<tr><td>أقوم أنا وزملائي بحمل تشجير</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>عدم تكسير الأشجار وحرقها</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>لا أرمي الأوساخ في المياه</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>لا أبذر الماء</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>عدم حرق القمامة في الشوارع</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>لا أقطع الورود الجميلة</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>عدم التبول في مياه المجاري المائية</td><td>-</td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>أقوم بضرب كل من يرمي الأوساخ</td><td></td><td></td><td></td><td>-</td></tr>
</table>
إنّ عملية تصنيف الأفكار في هذا الجدول عبارة عن أمثلة توضيحية فقط لكيفية تقويم الأفكار وطريقة انتقاء الأفكار العملية القابلة للتطبيق
لأنّ الهدف من التدريس بهذه الاستراتيجية هو توظيف المكتسبات والمعارف والحقائق في البيئة الاجتماعية للمتعلم. يعني الربط بين ما تم تعلمه في المدرسة وما يوجد في المحيط الاجتماعي للمتعلم.
</td>
<td>اجتماعية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td><u>خامسا: ختام جلسة العصف الذهني:</u>
يتم تحديد الحلول والتعميمات التي تم التوصل إليها كحلول للمشكلة التي تم مناقشتها وتكتب في السبورة لكي يطلع عليها التلاميذ</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</table>

خاتمة: نستخلص من خلال ما تم التعرض إليه في هذه الدّراسة النظرية إلى أنّ لاستراتيجية العصف الذهني أهمية بالغة في مجال التعليم، بتنمية التفكير الإبداعي لدى المتعلمين وتحقيق أهداف العملية التعليمية المنشودة. بحيث توظف هذه الاستراتيجية في مختلف المراحل الدّراسية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية. وتطبق في أغلب المواد الدّراسية التي تحتاج إلى توليد الأفكار، إلاّ أنّه يختلف تطبيقها من مرحلة إلى أخرى فمثلا نجد في مرحلة التعليم الابتدائي ينبغي تبسيطها لكي يتحقق الدرس ويفهم المتعلمين المطلوب منهم. وعلى الرغم من الأهداف التي تحققها هذه الاستراتيجية ومدى فعاليتها في تحقيق تعلم جيّد إلاّ أن المعلم لا يمكنه استخدامها منفردة في التدريس فعليه أن يزاوج بينها وبين الطرق الأخرى (التلقين، الإلقاء، الشرح....) وهذا راجع إلى الفروق الفردية التي تحتم على المعلم استخدام طرق أخرى من طرق التدريس.

المراجع المعتمدة:

1- الكساب علي (2012): **<u>أثر استخدام إستراتيجية العصف الذهني في تحصيل طلبة كليات التربية في الجامعات الأردنية في مساق التربية الوطنية واتجاهاتهم نحوها</u>**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(السعودية)، المجلد 27، العدد10، ص ص 32/21.

2- القميزي حمد بن عبد الله (دس): **<u>إستراتيجية العصف الذهني والتعلم التعاوني</u>**، برنامج دبلوم التربية العام، كلية التربية، قسم العلوم التربوية، جامعة المجمعة.

3- الكلياني زوينة بنت سعيد (2008): **العصف الذهني**، حقيبة تدريبية متلفزة، عمان مركز التدريب الرئيسي، وزارة التربية والتعليم.

4- الآغا مراد هارون سليمان (2009): **أثر استخدام إستراتيجية العصف الذهني في تنمية بعض مهارات التفكير الرياضي في جانبي الدماغ لدى طلاب الصف الحادي عشر**، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، قسم المناهج، الجامعة الإسلامية (غزة).

5- أبو شريخ شاهر ذيب (2014): **فاعلية استخدام استراتيجيات العصف الذهني والخرائط الذهنية ونموذج التعلم التوليدي في التحصيل وتنمية مهارات التفكير فوق المعرفي لدى طلاب الصف التاسع أساسي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مجلد2، العدد8، ص ص258/252.

6- بني ذياب محمود عوض(2013): **أثر استخدام طريقة العصف الذهني في تنمية التحصيل في مادة قواعد اللغة العربية**، رؤى إستراتيجية، الإمارات، أكاديمية العلوم الشارقة.

7- دليل المشارك(2010): **إستراتيجية التعلم والتعليم**، الموديل الثاني، ج2، برنامج دعم التعلم الابتدائي.

8- هنانو عبد الله(2008): **مهارة العصف الذهني ودورها في تنمية التفكير الإبداعي عند الطلبة.**

9- فنونه زاهر محمد نمر(2012): **أثر استخدام نموذج التعلم التوليدي والعصف الذهني في تنمية المفاهيم والاتجاه نحو الأحياء لدى طلاب الصف الحادي عشر**، مذكرة ماجستير منشورة في المناهج وطرق التدريس، الجامعة المركزية(غزة).

10- مركز نون للتأليف والترجمة الإسلامية (2011): **التدريس طرائق واستراتيجيات**، بيروت (لبنان)، سلسلة المعارف الإسلامية.

11- نهان مصطفى عمر شموع (2012): **أثر استخدام مدخل العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي والتحصيل في مادة الجغرافيا لدى طالبات السابع في محافظة شمال قطاع غزة**، مذكرة ماجستير منشورة في المناهج وطرق التدريس،كلية التربية، جامعة الأزهر بغزة(فلسطين).

أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها باضطراب المسلك لدى المراهقين

د. علي عــون- أ. فريحة صندوق
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جــامعة الأغواط- جــامعة الجلفة

ملخـص: تعـد الأسـرة أول وأهـم وسـيط لعمليـة التنشـئة الاجتماعيـة، فأسـرة المراهـق تحـدد هويتـه الاجتماعيـة ومركـزه الاجتماعي على أساس وضعها في المجتمع. كما يـؤثر مركـز الأسـرة اقتصـادياً واجتماعيـاً على الفـرص المتاحـة لنمـو المراهـق جسـمياً وعقليـاً واجتماعيـاً وانفعاليـاً، وعلى أنـواع وأسـاليب التنشـئة الاجتماعيـة التي تنتقيهـا الأسـرة وتسـتخدمها مـع أبنائهـا. وبالتالي فإن الأسـرة تحدد إلى درجة كبيرة إن كان المراهق سـينمو نمـواً نفسـياً واجتماعيـاً سـليماً أو غير سليم، فهي مسـؤولة إلى حد كبير عن تحديد سـمات شـخصيته وسـلوكه في المسـتقبل (حمـزة، 1982: 215).وذلـك مـن خـلال أنمـاط أو أسـاليب المعاملـة التي يتبعهـا الوالـدان في تربيـة أبنائهمـا في مراحـل العمـر المختلفـة للأبنـاء مـن الطفولـة للمراهقـة وصـولاً لمرحلـة الشـباب.وهذه الأنمـاط أو الأسـاليب تتفـاوت مـا بين أسـاليب سـلبية في المعاملـة كالإسـراف في التـدليل أو القسـوة الزائـدة أو التذبذب في المعاملة أو فرض الحماية الزائدة على الأبناء وإخضاعهم للكثير من القيود أو عدم المساواة والعدالـة في التعامـل مع الأبناء والتمييز فيما بينهم بناء على الجنس أو الترتيب. وأنماط وأساليب إيجابيـة تتمثل في التعـرف علـى قـدرات الأبنـاء وتوجيههم توجيهاً مثالياً بناء على إمكاناتهم وقدراتهم العقليـة والجسـدية والانفعاليـة وإتاحـة الفـرص أمـامهم للنمـو والتفاعـل الاجتماعي والتوافق مع البيئـة الخارجيـة والتوسـط والاعتـدال وتحاشي القسـوة الزائـدة أو التـدليل الزائـد.(العيسـوي، 1993: 284 -288).

الكلمات المفتاحية أساليب التنشئة الوالدية. اضطرابات المسلك، السلوك العدواني.

Abstract:The family is the first and most important mediator of the process of socialization, Vosrh teenager define social identity and social position on the basis of their status in society. Family Centre also affects economic and social opportunities for the growth of the teenager who is physically, mentally, socially and emotionally, and the types and methods of socialization that selected by the family and used with her children (Mr., 1993: 64; Ramadan 1998: 11-13). Thus, the family determines to a large extent if the teenager will grow growing psychologically and socially healthy or unhealthy, they are largely responsible for defining attributes of his personality and his behavior in the future)(Hamza, 1982: 215**.**

Through patterns or treatment methods followed by the parents in the upbringing of their children at different stages of life for children from infancy to adolescence and young people up to the stage**.**

These patterns or styles ranging from passive methods of treatment Kalasrav in pampering or excessive cruelty or volatility in the transaction or imposing extra protection to the children and subjecting them to many of the restrictions or lack of equality and justice in dealing with children and discrimination among them based on sex, respectively. And patterns of positive and methods is to identify the capabilities of children and directing them guidance ideal based on their potential mental, physical and emotional abilities and provide them with opportunities for growth and social interaction and compatibility with foreign mediation, moderation and avoid excessive brutality or excessive pampering environment)(Issawi, 1993: 284-288**.**

Keyword :smethods of upbringing parental, behavior disorders, aggressive behavior.

المقدمة: تعد الأسرة أول وأهم وسيط لعملية التنشئة الاجتماعية، فأسرة المراهق تحدد هويته الاجتماعية ومركزه الاجتماعي على أساس وضعها في المجتمع. كما يؤثر مركز الأسرة اقتصادياً واجتماعياً على الفرص المتاحة لنمو المراهق جسمياً وعقلياً واجتماعياً وانفعالياً، وعلى أنواع وأساليب التنشئة الاجتماعية التي تنتقيها الأسرة وتستخدمها مع أبنائها (السيد، 1993: 64؛ رمضان، 1998: 11- 13). وبالتالي فإن الأسرة تحدد إلى درجة كبيرة إن كان المراهق سينمو نمواً نفسياً

واجتماعياً سليماً أو غير سليم، فهي مسؤولة إلى حد كبير عن تحديد سمات شخصيته وسلوكه في المستقبل (حمزة، 1982: 215).وذلك من خلال أنماط أو أساليب المعاملة التي يتبعها الوالدان في تربية أبنائهما في مراحل العمر المختلفة للأبناء من الطفولة للمراهقة وصولاً لمرحلة الشباب.

وهذه الأنماط أو الأساليب تتفاوت ما بين أساليب سلبية في المعاملة كالإسراف في التدليل أو القسوة الزائدة أو التذبذب في المعاملة أو فرض الحماية الزائدة على الأبناء وإخضاعهم للكثير من القيود أو عدم المساواة والعدالة في التعامل مع الأبناء والتمييز فيما بينهم بناء على الجنس أو الترتيب. وأنماط وأساليب إيجابية تتمثل في التعرف على قدرات الأبناء وتوجيههم توجيهاً مثالياً بناء على إمكاناتهم وقدراتهم العقلية والجسدية والانفعالية وإتاحة الفرص أمامهم للنمو والتفاعل الاجتماعي والتوافق مع البيئة الخارجية والتوسط والاعتدال وتحاشي القسوة الزائدة أو التدليل الزائد (العيسوي، 1993: 284-288).

أولا/ تساؤلات الدراسة:

1. ما أكثر أساليب التنشئة الوالدية شيوعا؟
2. ما أكثر اضطرابات المسلك شيوعا؟
3. ما مظاهر أساليب التنشئة الوالدية التي تؤثر في اضطراب المسلك لدى المراهقين؟
4. هل هناك علاقة ارتباطية بين أساليب التنشئة الوالدية و اضطراب المسلك لدى المراهقين؟

ثانيا/ أهداف الدراسة:

معرفة أكثر أساليب التنشئة الوالدية شيوعا.

معرفة أكثر إضطرابات المسلك شيوعا.

الكشف عن مظاهر أساليب التنشئة الوالدية التي تؤثر في اضطراب المسلك لدى المراهقين.

معرفة العلاقة الارتباطية بين أساليب التنشئة الوالدية و اضطراب المسلك لدى المراهقين.

ثالثا/ أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة أنها بدأت تظهر بين بعض المراهقين مظاهر مختلفة للاضطرابات المسلك، فبعضها حاد وبعضها ينتابه الفتور، وهذا له تأثيره السلبي في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والانجاز الأكاديمي والإنتاج الفكري، ويعود ذلك إلى أساليب التنشئة الوالدية التي قد تؤثر على حالة المراهقين وتكمن أهمية هذه الدراسة في أَنَّها:

.1تبحث عن عوامل التنشئة الوالدية الصحيحة التي تعمل على استقرار اضطرابات المسلك لدى الأبناء وانعكاساتها علي البناء النفسي وتبصير الآباء بها.

.2تعتبر دراسة التنشئة الوالدية ذات أهمية بالنسبة للوالدين والمهتمين، وذلك لفهم طبيعة الشخص، وما تعرض له من أساليب التنشئة الوالدية أثناء التنشئة الأسرية وأثرها في تكوين شخصيته ومظاهر حالته المزاجية، ولتفسير وتشخيص المظاهر السلبية، لمساعدة المراهق على حل مشكلاته وتحقيق الصحة النفسية له.

.3تلقي الضوء على الواقع النفسي من خلال اضطرابات المسلك بين التلاميذ، وطبيعة العلاقة التي تربطها بالتنشئة الوالدية من خلال الحياة المعاشة.

رابعا/ المفاهيم الإجرائية للدراسة:

أساليب التنشئة الوالدية: عرفها طاهر (1989)أنها الطرائق التي تميز معامله الأبوين لأولادهم وهي أيضا ردود الفعل الواعية أو غير الواعية التي تميز معاملة الأبوين لأولادهم خلال عمليات التفاعل الدائمة بين الطرفين.

فيما يعرفها حسن (1993)الطرق التربوية التي يتبعها الوالدان، لإكساب أبنائهما الاستقلالية والقيم والقدرة على الإنجاز وضبط السلوك.

ويعرفها الباحثان إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها التلميذ في المقاييس الفرعية للاستبيان أساليب التنشئة الوالدية الذي وضعه مائسة المفتي(**1988**)

إضطراب المسلك: هو الأسلوب الثابت والمتكرر من السلوك أو التصرفات العدوانية أو غير العدوانية التي تنتهك فيها حقوق الآخرين وقيم المجتمع الأساسية أو قوانينه المناسبة لسن الطفل في البيت والمدرسة ووسط الرفاق وفي المجتمع، على أن يكون هذا السلوك أكثر خطورة من مجرد الإزعاج المعتاد أو مزاحات الأطفال والمراهقين أو اضطرابات العناد الشارد(حمودة 1991: 131،132)

ويعرفها الباحثان إجرائياً : الدرجة التي يحصل عليها التلميذ في مقياس اضطرابات المسلك.

ويتمثل اضطراب المسلك في المظاهر التالية:

1-السلوك العدواني :ويقصد به المشاجرات الجسدية وباستخدام الأدوات الحادة، والتهديد بالإيذاء، واستخدام الألفاظ السيئة، وتخريب الممتلكات، وإشعال النيران، وتعذيب الحيوانات، وسرقة الممتلكات، والكذب، والتدخين.

2-عدم الالتزام الاجتماعي :ويقصد به السرقة، وتخريب ممتلكات المدرسة، ومعاكسة البنات، والهروب من المدرسة أو البيت والخروج دون إذن، والتلصص بالنظر إلى الآخرين.

3 -العدوان التفاعلي :ويقصد به ردود فعل التلميذ العدوانية الناتجة عن استفزاز وضغوط نفسية، ويتمثل في الضرب والبصق وقذف الآخرين بالأشياء، والشتم ورفع الصوت على المدرس، والغياب دون إذن.

4 -التسيب الخلقي :ويقصد به السلوك الذي يخرج عن العادات والتقاليد والقيم المعروفة، ويتمثل في متابعة البرامج والأفلام الجنسية الإباحية، ومد اليدين إلى منطقة العورة، وعدم الانصياع لطلبات الوالدين والمدرسين، إشعال ألعاب المفرقعات المخيفة، وتشويش الحصص، والكذب والغش، والاستيلاء على أدوات الآخرين، وتكسير محتويات المدرسة.

5 -عدم الالتزام المدرسي :ويتضمن الإساءة للآخرين وعمل مقالب مؤذية، والتصارع في وقت الفراغ، وعدم الالتزام بالحصص والدوام المدرسي والهروب)(، وتشويش في الحصص،و محاولة تقليد مشاهد جنسية مع الآخرين.)

خامساً/ الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت أثر أساليب المعاملة الوالدية على انحراف الأحداث ، وتناولت دراسات أخرى أثر أساليب المعاملة الوالدية على متغيرات أخرى لدى المراهقين ، وقد تم تقسيمها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية .

-أ. الدراسات العربية:

كما قام (الجندي ، 2010)،بدراسة بعنوان " التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية – دراسة ميدانية ، " و هدفت إلى معرفة العلاقة بين أساليب التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية، ومتغير الجنس، وعمل الأب والأم، والعمر، والمستوى التعليمي للوالدين ، وتكونت عينة الدراسة (من 352)أب وأم موزعين بالتساوي واستخدم الباحث في دراسته استبانة يبلغ عدد فقراتها(40)فقرة ، موزعـ ة بشكل ٍ متساو على أربعة محاور رئيسة: محور الديمقراطية، ومحور المساواة، ومحور التقبل، ومحور الاهتمام. توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه إيجابي بدرجة معتدلة نسبياً لكل من الجنسين مع وجود فارق إحصائي، حيث كان متوسط الإناث أعلى تجاه استخدام أساليب التقبل والاهتمام ، وزيادة اتجاه ممارسة أساليب الديمقراطية والتقبل ، والاهتمام من قبل الآباء الموظفين بالمقارنة مع الآباء غير الموظفين ، وزيادة اتجاه ممارسة أساليب المساواة والتقبل والاهتمام من قبل الأمهات غير العاملات بالمقارنة مع الأمهات العاملات ، وجود فروق دالة إحصائياً تجا ه استخدام أساليب الديمقراطية والتقبل والمساواة لصالح فئات الأعمار موجباً باتجاهات ارتباطاً المرتفعة ، كما تبين أن المستوى التعليمي للوالدين يرتبط السواء في معاملة الأبناء، بحيث يزيد السواء كلما زاد المستوى التعليمي.

ما قام(حمود ، 2010)بدراسة بعنوان " **أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء الأسوياء والجانحون دراسة ميدانية مقارنة في محافظة دمشق** " و هدفت إلى المتذك لدى كل من الأحداث الأسوياء التعرف على أساليب المعاملة الوالدية رة والجانحين ، ومعرفة الفروق بين الأسوياء والجانحين في أساليب المعاملة الوالدية كما يتذكرها الأحداث ، وأيضاً التعرف على الفروق بين الآباء والأمهات في أساليب المعاملة الوالدية كما يتذكرها الأبناء من طلاب الحادي عشر في محافظة دمشق وطلاب معهد الأحداث الجانحين في قدسيا ، وتكونت عينة الدراسة من(275)فردا من الأسوياء والجانحين ، منهم(180)من الأسوياء اختيروا عشوائياً ، ومنهم(95) من الجانحين اختيروا بالطريقة القصدية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب المعاملة الوالدية بين الأحداث الأسوياء والجانحين ، ما عدا في أسلوب العقاب لصالح الجانحين؛ أي أن الجانحين يتعرضون للعقاب نم قبل الوالدين كأسلوب للتنشئة . وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب المعاملة الوالدية بين الإناث السويات والإناث الجانحات ما ، عدا في أسلوب العقاب و لصالح الجانحات ؛ أي أن الجانحات يتعرضن للعقاب من قبل الوالدين كأسلوب للتنشئة . وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب المعاملة الوالدية بين الأسوياء والجانحين من الذكور ، ما عدا في أسلوب العقاب و لصالح الجانحين ؛ أي أن الجانحين يتعرضون للعقاب من قبل الوالدين كأسلوب للتنشئة . وعدم وجود فروق ال جنس لدى المتذك حسب متغير ذات دلالة إحصائية في أساليب المعاملة الوالدية رة الجانحين.

أجرى (عابدين ، 2010)دراسة بعنوان " **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية للناشئين كما يدركها طلبة الصف الثاني الثانوي في جنوب الضفة الغربية/فلسطين** " و هدفت إلى الكشف عن الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية في جنوب الضفة الغربية فلسطين ،) وطبقت الدراسة على عينة تكونت) من(423)طالباً من طلبة الصف الثاني الثانوي في المدارس الحكومية بالخليل ، وطبق عليهم استبانة تكونت من نموذجين واحد للأم والآخر للأب ، وعدد فقراتها(60) فقرة ، وأشارت النتائج إلى أن الاتجاهات الوالدية كما يدركها الأبناء ديمقراطية تميل إلى الحماية الزائدة في نموذج الأم ، والإهمال في نموذج الأب ، وتبين وجود فروق في متوسطات استجابات الطلاب تبعاً للجنس ولصالح الإناث ، وتبعاً لفرع التخصص ولصالح الفرع العلمي في بعد (الديمقراطية/التسلط ،) وللفرع وتبين أيضا وجود فروق تبعاً الإنساني في بعد(الحماية الزائدة/الإهمال ،) لمستوى الدخل في بعد (الديمقراطية/التسلط) ولصالح الأسر ذات الدخل المتوسط وفوق المتوسط مقابل الأسر ذات الدخل المنخفض ، كما تبين وجود فروق في بعد (الديمقراطية/التسلط) تبعاً لمستوى تعليم الأب ، لصالح ذوي مستوى التعليمي الأعلى ، ولم يتبين وجود فروق تعزى لمستوى تعليم الأم .

كما أجرت(أبريعم ، 2011)دراسة بعنوان " **أساليب معاملة الأب كما يدرك ها الأبناء وعلاقتها بالشعور بالأمن النفسي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة تبسة**"، و هدفت إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين إدراك الأبناء لأساليب معاملة الأب وشعورهم بالأمن النفسي لدى طلبة المرحلة الثانوية ، وتكونت عينة الدراسة من(١٨٦ (طالباً وطالبة من طلبة السنة الثانية ثانوي في ولاية تبسة بالجزائر، وتم تطبيق مقياسي أساليب المعاملة الوالدية والأمن النفسي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه سلبية بين إدراك الأبناء لأساليب معاملة الأب والتفرقة ، والتحكم والسيطرة ، والتذبذب و شعورهم بالأمن النفسي ، كما تبين وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين إدراك الأبناء لأساليب معاملة الأب السوية وشعورهم الأمن النفسي ، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين إدراك الأبناء لأسلوب الحماية الزائدة في المعاملة للأب وبين شعورهم بالأمن النفسي ، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الأبناء لأساليب معاملة الأب (التفرقة ، والتحكم والسيطرة ، والتذبذب ،) في حين أظهرت ووجود فروق ذات دلالة إحصائية إدراك الأبناء لأ سلوب الحماية الزا ئدة وأسلوب المعاملة السوية للأب تعزى للجنس ولصالح الإناث لانهم أكثر إدراكاً لذلك

ب - الدراسات الأجنبية: أجرى كل من جيري ودانا (1993) Dana & Geri, دراسة بعنوان " ، **Family Interactions And Child Psychopathology**"وهدفت إلى فحص العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية ، والاضطرابات السلوكية لدى عينة من طفلاً تراوحت أعمارهم بين ٨-)١٦ (سنة، الأطفال ، وتكونت عينة الدراسة من(٤٢) وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة ايجابية موجبة بين أساليب المعاملة الوالدية الخاطئة التي تتمثل في الرفض والإهمال وعدم المبالاة من جهة مع كل من القلق والاكتئاب والسلوك العدواني لدى الأطفال من جهة أخرى

أجرى سليكر (1998) Slicker, دراسة بعنوان **Of Relationship Parenting Style To Behavioral Adjustment In Graduating** " **High School Seniors**، "و هدفت إلى الكشف عن علاقة أنماط المعاملة الوالدية بالتكيف النفسي والسلوكي للأطفال المراهقين، وتكونت عينة الدراسة من(2250)طفلاً من المدارس الثانوية بولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين الأنماط الوالدية (ديكتاتوري ، وديمقراطي ، ومتساهل ، ومهمل) والتكيف النفسي والاجتماعي والسلوكي للمراهقين ..

كما أجرى كل من جاكبسون وكروكيت(2000 **Kroket & Jacobson(Parental Monitoring And**" **دراسة بعنوان Adolescent Adjustment An " Perspective Ecological** " هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين مستوى المتابعة الوالدية كأسلوب تعامل بين الآباء والمراهقين وتكيف المراهقين (الاكتئاب ، ومستوى النشاط الجنسي ، والجنوح ، والتحصيل الدراسي ،) وتكونت عينة الدراسة من(4247) طالباً وطالبة من الصف الثاني عشر في ولاية بنسلفانيا الأمريكية. وأشارت النتائج 35 إلى أن المتابعة الوالدية قد ساهمت يف خفض الاكتئاب والنشاط الجنسي والجنوح وفي رفع مستوى التحصيل لدى المراهقين من الجنسين.دراسة (موسن) 1980 (**Mussen**)التي تهدف إلى معرفة أثر العلاقة بين الآباء والأبناء في شخصية الأبناء المراهقين، وأظهرت النتائج أن الأبناء الذين لم يحصلوا على عطف وتقبل من ذويهم كانوا أقل شعوراً بالأمن وأقل ثقة بالنفس، وغير متوافقين في علاقاتهم الاجتماعية من أولئك الذين حصلوا على عطف وتقبل من والديهم .

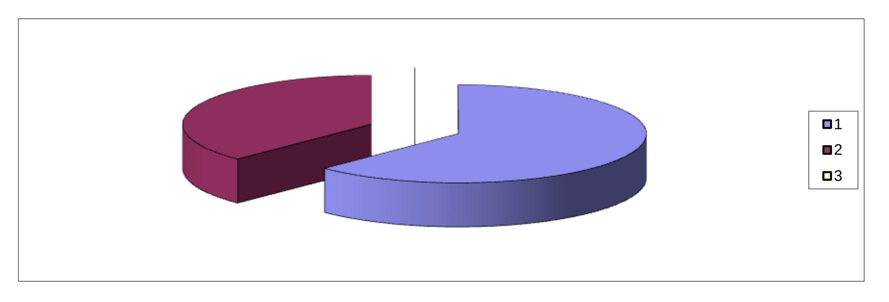
وهدف دراسة كل من(لاري وجيرالد) 1985 (**Gwrald and Larry**)إلى معرفة أثر العلاقة بين تنشئة الآباء للأبناء، وحالة الأبناء الاجتماعية والنفسية. شملت عينة الدراسة (39)طفلاً ينتمون إلى مجموعتين، مجموعة ودودة ولطيفة، ومجموعة منعزلة ومنبوذة، ومن خلال دراسة أسر المجوعتين تبين أن المجموعة الودودة واللطيفة تنتمي لآباء ذوي ثقة عالية بالنفس، أسر يشعرون بالمسؤولية تجاه تنمية نشاطات أطفالهم، ويهتمون بتوجيهم، وتنمية استقلالهم، مما ينعكس إيجابياً على الحالة النفسية والاجتماعية على الأبناء، أما المجموعة المنعزلة أو المرفوضة فقد كانوا ينتمون لآباء منخفضي الثقة بالنفس وكانت اهتماماتهم ضئيلة بالأبناء، وكان استخدامهم للمرح متباعداً جداً وكانت ردود فعلهم سلبية تجاه تصرفات أطفالهم أيضاً .

خامسا/منهج الدراسة :استخدمت الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، ويتناول هذا المنهج دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي، دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها (**الآغا، 41 ،1998**) وذلك للتعرف على أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها باضطراب المسلك لدى المراهقين.

سادساً/ العينة ومواصفاتها:تكونت عينة الدراسة من تلاميذ المرحلة الثانوية وعدد 80 تلميذ تم اختيارهم بطريقة قصدية بنا على بطاقة المتابعة للتلميذ لدى المستشار التربوي وفق للممارسة هذه العينة لسلوكيات اضطرابات المسلك باختلاف مظاهره وبدرجات متفاوت .

المؤشرات / الجنس	عدد الأفراد	النسبة المئوية
الذكور	**50**	**%62,5**
الإناث	**30**	**%37,5**
المجموع	**80**	**%100**

[الجدول رقم (1) يوضح توزيع أفرد العينة حسب متغير الجنس]



[المخطط رقم (1) يوضح توزيع أفرد العينة حسب متغير الجنس]

سادساً/حدود الدراسة:

.الحدود الزمنية: في بداية الفصل الأول من الموسم الدراسي2017/2016

الحدود المكانية: بعض متوسطات ولاية الأغواط

الحدود البشرية: التلاميذ المراهقين المتمدرسين ببعض متوسطات ولاية الأغواط

سابعاً/ أدوات الدراسة: اشتملت الدراسة على المقاييس التالية:

1. **استبيان أساليب التنشئة الوالدية:** من إعداد المفتي (1988) ليتناسب مع عينة عمرها أحد عشرة عاما، وقد عدله الديب(1996) حتى يتناسب مع أعمار أفراد يتراوح أعمارهم ما بين (18) عاما و (24) عاما وهو يتكون من (56) فقرة أمام كل فقرة ثلاث استجابات (نعم، لا ، متردد) ويتم تصحيح الاستبيان بإعطاء الاستجابة (نعم) (3) درجات والاستجابة (لا) (2) والاستجابة متردد (1) وقسم الاستبيان إلى جزأين: جزء خاص بالأم يتكون من (28) فقرة وجزء خاص بالأب يتكون من (28) فقرة وهما متطابقان تماما ويهدف الاستبيان إلى تقييم أساليب التنشئة الوالدية لدى المراهقين المتمدرسين وفق الأبعاد التالية:

1. التدعيم :ويشمل ستة جوانب هي :1. الرعاية ،التأديب ، التدليل ،مصادقة الآباء للأبناء ،ثبات التوقعات ،تشجيع على الاستقلالية.

2. المطالبة :وتشمل جانبين هما :مطالبة الآباء للأبناء بالإنجاز الدراسي والمهني ،تحديد المسئوليات التي يستطيعون إنجازها حسب إمكاناتهم الجسمية والعقلية.

3. السيطرة :ويشتمل على جانبين هما :الحماية والسيطرة.

4 .العقاب :ويشمل على أربعة جوانب هي :العقاب البدني والحرمان من الاثابات ، والتوبيخ ، والعقاب المعنوي بأشكاله.

2. **استبيان اضطرابات المسلك:** وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة (152) عبارة. وحددت الفقرات في خمسة أبعاد وهي: (السلوك العدواني، عدم الالتزام الاجتماعي، العدوان التفاعلي، التسيب الخلقي، عدم الالتزام المدرسي) تم قلصت إلى 75 عبارة بعد التحكيم.بعد اكتمال الاستبانة بصورتها النهائية قمنا بتوزيعها على عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (80) تلميذ، ويستغرق زمن الإجابة على الاستبانة (10-15)دقيقة .بعد حصول الباحثان على الاستبانات قمنا بتفريغها وفق مقياس ليكرت الخماسي التدريج كما يلي :دائماً، كثيراً ، أحياناً ،قليلاً، نادراً .2.3.4.5 .1وتدل الدرجة المرتفعة على أن الاضطراب السلوكي مرتفع، وتدل الدرجة المنخفضة على انخفاض الاضطراب السلوكي، والدرجة الكلية للمقياس هي (375)درجة وأدنى درجة على المقياس هي (75)درجة ويمكن الحصول على درجات كل عامل من عوامل الاستبانة على حدة.

[الجدول رقم (2)يبين عوامل اضطراب المسلك والعبارات التي تنتمي لكل عامل]

الرقم	العوامل	العبـــارات	عدد العبارات
1	السلوك العدواني	75.73.72.71.29.68.65.24.63.63.60.59 56.52.48.44.40.36.31.62.21.16.11.6.1.	25

2	عدم الالتزام الاجتماعي	61.57.53.49.45.41.37.32.27.22.17.12.7.2	14
3	العدوان التفاعلي	62.58.54.50.46.42.37.33.28.18.13.8.3.74.70.66	17
4	التسيب الخلقي	55.51.47.43.39.34.29.24.19.14.9.4	12
5	عدم الالتزام المدرسي	35.30.25.2.15.10.5	7

ثامناً/ صدق وثبات الأداتين:

1. استبيان اضطراب المسلك:صدق الاستبانة: قام الباحثان بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك بإيجاد معامل الارتباط بيرسون(CORRELATION PEARSON)بين كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة. وقد وجد أن جميع فقرات المقياس ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) ما عدا الفقرة (3) فقد كانت دلالتها عند مستوى (0,05)

ثبات الاستبانة :تم كتابة العبارات في صورة الاستبانة النهائية والبالغ عددها (75)عبارة وللتحقق من ثبات المقياس استخدمت الباحثان نوعين من الثبات - :التجزئة النصفية وقد استخدم الباحثان معادلة جتمان(split- half guttman)ووجد أن معامل الثبات قيمته (0,92)وقد استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ(cronbach alpha)عن طريق الحاسوب باستخدام برنامج spss الاحصائي حيث بلغ معامل الارتباط للمقياس في ثباته (0,97) وقد قمنا بحساب ثبات الأبعاد نفسها بالطريقتين السابقتين كما في الجدول التالي.

[جدول رقم (3)يبين ثبات الاستبانة بطريقتين: التجزئة النصفية وألفا كرونباخ]

العامل	عدد الفقرات	التجزئة النصفية	ألفا كرونباخ
السلوك العدواني	25	0,87	0,93
عدم الالتزام الاجتماعي	14	0,86	0,87
العدوان التفاعلي	17	0,85	0,86
التسيب الخلقي	12	0,87	0,87
عدم الالتزام المدرسي	7	0,66	0,82

2. استبيان التنشئة الوالدية:صدق الاستبانة: قام الباحثان بالتحقق من صدق الذاتي وهو الجدر ألتربيعي لمعامل الثبات (0,89).ثبات الاستبانة طريقة ألفا كرونباخ وقد استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ(cronbach alpha)عن طريق الحاسوب باستخدام برنامج spss الإحصائي حيث بلغ معامل الارتباط للمقياس في ثباته (0,80)

تاسعاً/ نتائج التساؤلات: التساؤل الأول: ما أكثر أساليب التنشئة الوالدية شيوعا؟

[جدول رقم (4)يبين نتائج التساؤل الاول]

أبعاد أساليب التنشئة الوالدية	المتوسط الحسابي	عدد الفقرات للبعد	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الأبعاد
التدعيم	45,62	13	8,15	53,7	الثاني
المطالبة	36,75	14	8,65	45,9	الثالث
السيطرة	72,54	16	13,28	60,5	الأول
العقاب	43,70	13	10,38	43,7	الرابع

يلاحظ من خلال الجدول السابق(4) أن أكثر أساليب التنشئة الوالدية شيوعاً هو أسلوب السيطرة في الترتيب الأول وقد كانت قيمة المتوسط (72,54) والوزن النسبي(60,5%) يليه أسلوب التدعيم في الترتيب الثاني وكانت قيمة المتوسط (45,62) والوزن النسبي(53,7%) ثم أسلوب المطالبة في الترتيب الثالث وكانت قيمة المتوسط (36,75)والوزن النسبي(45,9%) وأخيراً أسلوب العقاب في الترتيب الرابع وكانت قيمة المتوسط (43,70)والوزن النسبي(43,7%)

قد ترجع هذه النتيجة لعوامل ذاتية (الإبن نفسه)، أو لعوامل خاصة بالآباء أو المجتمع .وجدير بنا أن نشير إلى التحول الجديد في كيان الأبناء في هذه المرحلة العمرية المراهقة .وهذا التحول ينطوي على

1. التحول الانتقالي من الطفولة إلى مرحلة جديدة جعلته يتأمل ماضيه ويستشرف مستقبله كما يرسم هو بوحي من خياله الجامح الذي لا تحده آفاق

2. المراهق في هذه المرحلة بالذات إنما هو في طور الفطام النفسي، إذ يسعى جاهداً إلى التخلص من هيمنة الكبار عليه بأية وسيلة، وهذه أحد الأسباب الداعية إلى عصبيته واشتطاطه في السلوك ومحاولة تهربه من أية تعليمات بل وحتى النصائح التي يسير بها إليه الكبار، فهو لا يريد أن يسمعها ظناً منه بأنها عامل إخلال بحاجاته

. 3.ولكون المراهقة مرحلة زوابع نفسية، فهي إذن خليقة بأن تجعل المجال النفسي بينه وبين المحيطين به من الكبار مجالاً متباعداً فيترتب على هذا أن تكون بيئته النفسية تدور حول محور ذاتي خاص به لهذا يسمعنا بأذنه بوصفها حاسة طبيعية، ولكنه لا يسمعنا في محيط بيئته النفسية (**الجسماني،،334 ،1994**)، ويعتبر الباحثان مرحلة المراهقة مرحلة تغيير وعدم توازن بين التغيرات الجسمية والنفسية المتلاحقة لدى الطفل، والتي تؤدي إلى تغير في طرق تفكير ومشاعر وسلوك الابن، فما كان يعتبر مسلماً به سابقاً يصبح اليوم خاضعاً للنقاش والمداولة. ويرى الأبناء محاولة توجيه آبائهم وكأنها محاولة للتسلط وفرض الرأي والوقوف أمام رغباتهم التلقائي.

التساؤل الثاني: ما أكثر اضطراب المسلك شيوعا؟

[جدول رقم (5)يبين نتائج التساؤل الثاني]

أبعاد أساليب التنشئة الوالدية	المتوسط الحسابي	عدد الفقرات للبعد	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الأبعاد
السلوك العدواني	**34,83**	**25**	**12,77**	**%28,9**	**الأول**
عدم الالتزام الاجتماعي	**19,38**	**14**	**7,85**	**%28,7**	**الثالث**
العدوان التفاعلي	**30,15**	**17**	**10,34**	**%35,5**	**الثاني**
التسيب الخلقي	**19,73**	**12**	**7,53**	**%32,9**	**الرابع**
عدم الالتزام المدرسي	**11,02**	**7**	**4,26**	**%31,5**	**الخامس**

يلاحظ من الجدول السابق(5) أن أكثر عوامل اضطراب المسلك شيوعاً هو عامل السلوك العدواني حيث كانت قيمة المتوسط(34,83) وقيمة الوزن النسبي (28,9%)، يليه عامل العدوان التفاعلي في الترتيب الثاني وكانت قيمة المتوسط(30,15%)، والوزن النسبي(35,5%)، ثم عامل عدم الالتزام الاجتماعي في الترتيب الثالث وكان قيمة المتوسط(19,38) الوزن النسبي (28,7%) ، ثم عامل التسيب الخلقي في الترتيب الرابع حيث (19,73)والوزن النسبي (32,9%)وأخيراً عامل عدم الالتزام الدراسي في الترتيب الخامس . كانت قيمة المتوسط (11,02) والوزن النسبي(31,5%).

وتؤثر في سلوك الإنسان مجموعتان من العوامل هما: المجموعة الولاديه وتتمثل في العوامل الوراثية واضطرابات الغدد وبعض المتغيرات البيولوجية الأخرى، والمجموعة البيئية و تتمثل في عمليات التعلم وفي أسرة الطفل ونوعيه العلاقات التي تنشا بينه وبين أفراد الأسرة وبينه وبين زملائه في المدرسة، و كذلك الوسط الثقافي و الاجتماعي العام المحيط بالطفل (**كفافي،1989، 13**). وإذ يعتبر سلوك الطفل مؤشراً مفيداً لقدرته على التوافق مع البيئة المحيطة، فإنه أيضا مؤشر غير مباشر لقدرة الأسرة، بل و المجتمع على تهذيب و تشذيب سلوك الطفل .إن ظهور مشكلات نفسيه لدى الأطفال أو اضطراب سلوكهم غالبا ما يتصف بعدم انسجام تصرفاتهم واستجاباتهم مع المقبول و المألوف مع البيئة الاجتماعية، وهو نتيجة لفشل الطفل في اعتماد السلوك النموذج أو السلوك المطلوب اجتماعيا والمناسب لمرحلة نموه. كما أن السلوك المضطرب دليل على إخفاق الطفل في إرساء الضوابط السلوكية و العاطفية والنفسية التي توجه وتحور أسلوبه في التعامل مع الآخرين من جهة، ومع صراعاته وانفعالاته الداخلية من جهة أخرى (**الشربيني،1994، 12**)

التساؤل الثالث: ما مظاهر أساليب التنشئة الوالدية التي تؤثر في اضطراب المسلك لدى المراهقين؟

لتحديد ذلك تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمظاهر أساليب التنشئة الوالدية لدى المراهقين كما في الجدول رقم(6)

[جدول (6)يبين نتائج التساؤل الثالث]

أسلوب الأب				أسلوب الأم			
الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة

18	2,73	0,12	مرتفعة	18	2,89	0,12	مرتفعة
23	2,71	0,35	مرتفعة	14	2,83	0,23	مرتفعة
22	2,66	0,56	مرتفعة	17	2,80	0,24	مرتفعة
27	1,05	0,54	منخفضة	15	1,48	0,21	منخفضة
1	1,03	0,55	منخفضة	25	1,27	0,21	منخفضة
21	0,99	0,76	منخفضة	21	1,22	0,67	منخفضة

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (6) يتبين أن أهم مظاهر أساليب التنشئة الوالدية على الصورة الخاصة بالأب في الفقرة رقم (18) والتي تنص على " يريدني أبي أن أكون متفوقا في دراستي "بمتوسط حسابي(2.73)، تلاها الفقرة رقم 23) (التي تنص على" أبي يخاف علي حين لا انتبه إلى نفسي " بمتوسط حسابي(2.71)، في حين أن أدنى فقرتين لمظاهر أساليب التنشئة الوالدية على الصورة الخاصة بالأب كانت الفقرة رقم (21)التي تنص على " أبي يضربني" بمتوسط حسابي(0.99)، تلاها الفقرة رقم (1)التي تنص على " يشعرني أبي أنني استطيع أن .أتحدث معه في كل شيء " بمتوسط حسابي(1.03) أَما فيما يتعلق بأهم مظاهر أساليب التنشئة الوالدية على الصورة الخاصة بالأم فكانت في الفقرة ، رقم(18)التي تنص على " تريدني أمي أن أكون متفوقا في دراستي "بمتوسط حسابي(2.89)تلاها الفقرة رقم (14)التي تنص على " والدتي لا تحب أن تعاقبني " بمتوسط حسابي2.83) في حين أ ن أدنى فقرتين لمظاهر أساليب التنشئة الوالدية على الصورة الخاصة بالأم كانت الفقرة رقم (21) التي تنص على " أمي تضربني " بمتوسط حسابي(1.22) ، تليها الفقرة رقم(25) التي تنص على " أمي تنهرني باستمرار " بمتوسط حسابي(1.27) فمن الملاحظ أن أفراد العينة قد بينوا أن الوالدين لديهم أسلوب الترغيب والحث على المثابرة والدراسة ، وهذا ما نلاحظه عند الأسر الجزايرية التي تتوجه بكل ثقل نحو التعليم رغم الضغوط النفسية والاقتصادية، وفي المقابل نلاحظ انخفاض أسلوب العقاب بل لا يكاد أن يذكر، وهذا يعني أن الآباء والأمهات لا يلجأون إلى أسلوب العقاب في عملية التربية نظرا لخصوصية هذه المرحلة باعتباره مرحلة تكوين الشخصية بالنسبة للمراهقة والانفصال عن التبعية الأسرية مما تحاول الأسرة احتواء هذه المرحلة من كل الجوانب وخاصة جانب الثواب والعقاب حتى لا تتحول هذه المرحلة من مرحلة هدوء وتكيف إلى مرحلة عواصف واضطرابات حسب مفهوم ستانلي هول(**S HULL**)

التساؤل الرابع: هل هناك علاقة ارتباطية بين أساليب التنشئة الوالدية و اضطراب المسلك لدى المراهقين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون(Person Coefficient)بين فقرات أساليب التنشئة الوالدية وفقرات اضطراب المسلك لدى المراهقين كما في الجدول:

[جدول (7)يبين نتائج التساؤل الرابع]

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
العلاقة بين الأساليب التنشئة الوالدية واضطراب المسلك	0,75	0,00

يتضح من الجدول رقم (7) أنه يوجد علاقة ارتباطية بين أساليب التنشئة الوالدية لدى المراهقين وبين اضطراب المسلك، حيث كانت الدلالة الإحصائية (0,00) وهي أقل من(0,01) ، كذلك وجد معامل ارتباط جيد" ر" (0,75)

واتفقت مع نتائج هذا الدراسة مجموعة من الدراسات، وقد دلت نتائجها على وجود علاقة بين أساليب المعاملة غير السوية والاضطراب السلوكي أو المشاكل السلوكية، وكذلك بين أساليب المعاملة السوية والسلوك السوي، ومن هذه الدراسات دراسة جمال حمزة(1996) دراسة رفاعي (1997)دراسة هنداوي (1991)دراسة السيد (1993) أبو ضيف (1998) ،دراسة عويدات (1997)، دراسة ليندال ومالك (1999) ودراسة يوسف (1995).ولم تتفق مع نتائج هذه االدراسة دراسة سانبرج وولر (1992)حيث أشارت إلى عدم وجود ارتباط بين اضطراب المسلك وأساليب المعاملة الوالدية .ويمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي :إن الحياة الاجتماعية في المراهقة أكثر اتساعاً وتبايناً وتمايزاً من حياة الطفولة المتطورة النامية في إطار الأسرة والمدرسة، وذلك لأن المراهقة هي الدعامة الأساسية للحياة الإنسانية في رشدها واكتمال نضجها،

كما كانت الطفولة دعامة المراهقة، وهي في مظاهرها الأساسية تمرد على سلطان الأسرة وتأكيد للحرية الشخصية، وخضوع لجماعة الأقران ثم تآلف سوي مع المجتمع القائم، وهي لهذا تتأثر في تطورها بمدى تحررها من قيود الأسرة وبمدى خضوعها لجماعة النظائر واستقلالها عنها، وبمدى تفاعلها مع الجو المدرسي القائم، ثم تنتهي من ذلك كله إلى الاتصال بعالم القيم والمعايير والمثل العليا(329 . ، 1979،السيد).

التوصيات: في ضوء النتائج السابقة يقترح الباحثان لتحسين أساليب التنشئة الوالدية والحد من اضطراب السلوك لدى المراهقين ما يلي-:

1.عقد ندوات ومحاضرات للآباء والأمهات وكذلك المدرسين، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لمعاملة التلاميذ المضطربين، وكيفية التعرف على الحاجات المحيطة لديهم ومحاولة إشباعها.

2.توجيه الآباء والمعلمين بضرورة الابتعاد عن استخدام أساليب التقريع والنبذ والإهمال والتناقض في المعاملة لما لها من آثار سلبية في تكوين مفهوم سلبي للذات والآخرين، والذي يترتب عليه مظاهر الاضطراب السلوكي المختلفة.

3.ضرورة شعور الأبناء بتقبل الآباء لهم وكذلك المدرسين ومشاركتهم في نواحي الأنشطة المختلفة وتوجيههم، وتعزيز السلوك الإيجابي لديهم بما يسهم في تنمية شخصيتهم وثقتهم بأنفسهم.

4.توعية الأبناء الطلاب بخصوص مرحلة المراهقة، وما يصاحبها من تغيرات، كذلك زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي لديهم وهو ما يزيد من تحملهم للمسؤولية.

5.ضرورة اهتمام المدرسة بالجوانب الانفعالية والاجتماعية للتلاميذ، وعدم الاقتصار على الجانب المعرفي التحصيلي فقط، وضرورة العمل على إكساب التلاميذ القدرات التي توسع أفق التلميذ.

6.أهمية وجود قيادة طيبة في المنزل والمدرسة يتوحد الطالب معها لأن عملية التوحيد أهم بكثير من التعليم والنصح والأوامر، كما أن شخصية الآباء والمدرسين تعد غاية في الأهمية بالنسبة للصحة النفسية للتلاميذ والأبناء.

7.إدخال بعض البرامج التوجيهية فيما يتصل بالأبناء والطلاب في هذه السن إزاء المستقبل الدراسي والمهني وتوفير أجهزة التوجيه التعليمي والتوجيه المهني والتوجيه الأسري والعمل على نشر الثقافة النفسية في مدارسنا.

8.تشجيع العاملين في مجال الصحة النفسية بإعداد بعض البرامج العلاجية والوقائية للتخفيف من حدة الاضطراب السلوكي وتحسين معاملة الآباء للأبناء ومن ثم العلاقة بينهما.

9.ضرورة التعاون بين وزارة التربية والوطنية وبعض المراكز النفسية العلاجية والوقائية لتقديم العون والمساعدة للحالات التي تعاني من الاضطراب السلوكي وما يصاحبه من مشاكل نفسية واجتماعية.

10العمل على توسيع دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي في عملية توجيه وإرشاد التلاميذ، والتعرف على فئة الطلبة مضطربي المسلك ومحاولة مساعدتهم.

الاقتراحات:من خلال النتائج التي أسفر عنها البحث يوصي الباحثان بالدراسات التالية-:

- إساءة معاملة الأبناء وعلاقتها باضطراب المسلك.
- أثر برنامج مقترح لتدريب الوالدين في خفض مستوى اضطراب المسلك (دراسة تجريبية).
- أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها باضطراب المسلك لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية واضطراب المسلك لدى مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي
- - العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية واضطراب المسلك لدى أبناء الأسرى وغير الأسرى.
- العلاقة بين اضطراب المسلك وبعض المتغيرات.
- أثر برنامج مقترح لتدريب الطلاب في خفض مستوى اضطراب المسلك.

- دراسة تتبعية لمجموعة من الأفراد منذ ودلاتهم وفي فترات عمرية مختلفة لتحديد العوامل المساعدة على حدوث اضطراب المسلك.
- اضطراب المسلك وعلاقته بالتوافق الزواجي للآباء.
- أثر التوافق النفسي للآباء على التوافق النفسي للأبناء.
- أثر الوعي الديني والخلقي في خفض مستوى اضطراب المسلك.

المراجع:

1. الصادي، أنور : (2007)**أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها بمستوى التحصيل الدراسي لذي تلاميذ الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي بمدينة مصراتة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، الجزائر.
2. صيدم ، **محمد : (2009) أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأحداث الأسوياء والجانحون وعلاقتها بالتفاؤل والتشاؤم**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.
3. طاهر، ميسرة : **(1989) أساليب المعاملة الوالدية وبعض جوانب الشخصية**، سلسلة بحوث نفسية وتربوية، دار الهدى ،الرياض.
4. الصادي، أنور : (2007)**أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها بمستوى التحصيل الدراسي لذي تلاميذ الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي بمدينة مصراتة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، الجزائر.
5. الديب، علي **:(1996) انتقال اثر التعلم في التنشئة الوالدية وحجم الأسرة وعلاقته باكتساب سلوكي الثقة المتبادلة والعدوانية كسلوكيات متعلمة لدى المصريين والعمانيين"** دراسة عاملية .مقارنة"، مجلة الجمعية المصرية للدراسات النفسية، جامعة المنيا.
6. جبور، نسرين **:(2007) أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بظهور العدوان لدى الأطفال "دراسة ميدانية على عينة من أطفال مدينة اللاذقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا.
7. لجسماني، عبد العلي **(1994)سيكلوجية الطفولة والمراهقة وحقائقهما الأساسية**(الطبعة الأولى). بيروت: الدار العربية للعلوم.
8. السيد، عبد الحليم محمود**(1980)الأسرة وإبداع الأبناء. القاهرة** : دار المعارف.
9. الصادي، أنور : (2007)**أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها بمستوى التحصيل الدراسي لذى تلاميذ الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي بمدينة مصراتة**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، الجزائر.
10. صيدم ، محمد : **(2009) أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأحداث الأسوياء والجانحون وعلاقتها بالتفاؤل والتشاؤم**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.
11. طاهر، ميسرة **: (1989) أساليب المعاملة الوالدية وبعض جوانب الشخصية، سلسلة بحوث نفسية وتربوية**، دار الهدى ،الرياض.
12. النفيعي، عابد عبد الله، **(1998)، "العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية و وجهة الضبط لدى عينة من طلاب و طالبات جامعة أم القرى التربية**، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد22.
13. -المقاطي، طعيس و آخرون، **(1995)، "أساليب الآباء في التنشئة الاجتماعية، و دراسة تطبيقية على الأسر السعودية في مدينة الرياض"**.
14. -حسن محمد بيومي علي، **(1993)، "التغير و الاستمرارية في أساليب الرعاية الوالدية بين مرحلتي الطفولة المبكرة، و المراهقة المبكرة،** المجلة المصرية للدراسات النفسية، العدد 4.
15. -عبد الله انشراح محمد الدسوقي **(1991)، "الفروق بين طلاب الريف و الحضر في إدراك المعاملة الوالدية، و علاقة ذلك ببعض خصائص الشخصية**، مجلة علم النفس تصدر عن الهيئة المصرية للكتاب، العدد 17.
16. -عسكر عبد الله السيد، (1992)، **"دراسة ثقافية مقارنة للفروق بين عينة من الأطفال المصريين و اليمنيين في إدراكهم للقبول و الرفض الوالدي**، مجلة الدراسات النفسية تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسية المصرية، المجلد السادس، العدد الثاني.
17. -طاهر ميسرة كايد، **(1989)، "أساليب المعاملة الوالدية، و بعض جوانب الشخصية**، سلسلة بحوث نفسية و تربوية، الرياض، دار الهدى.
18. -موسى رشاد علي، (1991)، **"سيكولوجية الفروق بين الجنسين، و دراسة علم النفس الإجتماعي"**، مؤسسة مختار للنشر و التوزيع، القاهرة.
19. . آسيا بنت علي راجح بركات، (2000)، **"العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية لدى بعض المراهقين و المراهقات المراجعين لمستشفى الصحة النفسية بالطائف"**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، قسم علم النفس بكلية التربية.

استبيان اضطرابات المسلك

الرقم	مفردات المقياس	دائما	كثيراً	أحياناً	قليلاً	نادراً
1	أفضل المشاجرة بالأيدي والأرجل مع زملاء الأقل قوة جسمانية					
2	أهدد زملائي بأن أقربائي سيحضرون لإيذائهم					
3	إذ بدا شخص بضربي فإني أرد عليه بالمثل					
4	بعد دوام المدرسة أتسلق الحائط وأدخل لأكسر محتوياتها					
5	أستمتع بعمل مقالب تؤدي الآخرين					
6	أفشي أسرار زميلي عندما اغضب منه					
7	بعد انتهاء الدوام المدرسي أقوم بقذف المدرسة بالحجارة					
8	إذا شتمني شخص أو شتم أسرتي فإني أتشاجر معه					
9	أفضل في أوقات الفراغ بالمدرسة مصارعة زملائي أو ملا كمتهم					
10	يشكو الآخرين أنني اسرق بعض أشيائهم					
11	أستولي على بعض ممتلكات زملائي وأرفض إعادتها					
12	أقوم بإتلاف السبورة بالمواد الشمعية وغيرها لإعاقة المدرس عن أداء عمله					
13	أضرب بعضاً من زملائي لأظهر قوتي عليهم					
14	أقنع بعض زملائي أن يشتري أدوات رديئة على اعتبار أنها عالية الجودة					
15	إذا أساء إلي زميلي بلفظ غير مرغوب أرده بأكثر منه إساءة					
16	أستخدم أداة حادة عندما أتشاجر مع زملائي					
17	إذا ضايقني زميلي أضربه بعصا					
18	أجد الكثير من الأعذار لتبرير أي مشكلة أقوم بها					
19	أستأذن للذهاب للحمام ثم لا أعود للحصة					
20	أشوه صورة زملائي وأتهمهم بسوء الخلق لانتقم منهم					
21	استغل عدم وجود زملائي في الفصل فأفتش حقيبته و أخد بعض أغراضه					
22	عندما يشتمني زميلي أبصق عليه					
23	أتابع بعض مواقع الانترانت وقد يضطرني ذلك إلى التأخر عن الدراسة أو المنزل					
24	أذهب إلى الحمام ثم أهرب من المدرسة					
25	أندفع لتدمير محتويات الفصل وغم تعرضي للعقاب المدرسي					
26	أجد نفسي مدفوعاً لأخذ بعض الأشياء أو النقود من المنزل دون أن أخبر أحد					
27	أتشاجر مع أفراد أسرتي بشكل متكرر					
28	أتابع الأفلام إباحية (جنسية) حتى وقت متأخر من الليل					
29	أحاول تخريب الحصة على المدرس					
30	أقوم بكسر الزجاجات الفارغة في ساحة المدرسة أو أي مكان عام					
31	عندما لا يراني أحد فإنني أحاول فتح سيارة شخص ما وسرقة بعض محتويتها					
32	أعاكس زملائي بقدف الحجارة عليهم					
33	أحاول التشويش على زملائي في الحصة					
34	تعرضت للعقاب لانني حاولت تقليد بعض المشاهد الجنسية مع الاخرين					
35	أحمل أداة حدة مثل(موس ، خنجر...الخ) لاشعر بالقوة والرجولة					
36	أحاول تخريب صنابير المياه بالمدرسة					
37	قد تعجبني بعض الحاجات في المحل فأخبئها في ملابسي دون أن يشعر البائع					
38	أتعمد إصابة الاخرين أتناء اللعب					
39	أتبادل مع زملائي الصور والاشرطةو الاقراص الاباحية (الجنسية)					
40	أحاول تكسير الاشجار وإتلاف النباتات الخضراء					
41	أنتظر أمام المدارس لمعاكسة البنات					
42	لا أدخل المدرسة أو أهرب منها لانني أفضل عمل أشياء مسلية					
43	أستعين بزملائي أو أقربائي لاضرب أي شخص يضائقني					
44	أجمع العاب المفرقعات وأشعلها لاخيف الاخرين					

45	عندما لا يرني احد أقوم بإتلاف كل ما تقع يدي عليه					
46	عندما أغضب من زملائي أقوم بعمل حركات باليد أو الجسم خارج إطار الاداب العامة					
47	أقوم أنا وزملايئ بعمل عصابات ونتشاجر خارج المدرسة					
48	لا أنصاغ لأوامر المسؤلين في المدرسة أو أعمل عكسها					
49	أتعمد تكسير الاثاث مثل: الكراسي ، الكتب، الطاولات					
50	أحاول التلصص بالنظر على بعض زملائي في حمامات المدرسة لاستفزهم					
51	عندما أغضب أقدف الاخرين بأي شيئ أمامي					
52	أخالف ما يطلب مني والدي ولو كانا على حق					
53	أسعى نحو تخريب الاشياء التي تعجبني ولا أستطيع امتلاكها					
54	أتضايق من عائلتي لذلك أهرب من المنزل في الليل					
55	إذا ضايقي أحد أشتمه					
56	عندما لايراني أحد أحاول إشعال النيران وإحتراق ممتلكات الذين يسيئون إلي					
57	أقوم بتحطيم مصابيح الكهرباء في الشارع					
58	أخرج من المنزل دون أن أخبر أحداً عن مكاني رغم تحديرات والدي المتكررة					
59	أستخدم الشتيمة عند الغضب					
60	أقوم بعمل فتحات بحائط المدرسة حتى يسهل تسلقه والقفز					
61	عندما أجد زميلي يلعب بقط أو عصفور ويعدبها أشاركه اللعب					
62	أشترك مع زملائي في كتابة كلمات تخدش الحياء على الجدران					
63	إذا وبخني المدرس فإني أرفع عليه صوتي بشدة					
64	إذا ضايقني أحد فإني انتقم منه بإتلاف ممتلكاته					
65	أستعير أدوات أو أقترض نقود من زميلي ولا أعيدها له					
66	أنتقم من زملائي بأخد بعض أغراضهم دون علمهم					
67	تعجبني بعض أدوات زملائي فأخدها دون إذا أو أخفيها					
68	تعجبني بعض أنواع ساعات اليد لزملائي لذلك انتظر الفرصة المناسبة لي احصل عليها بأي وسيلة					
69	أقوم بعمل بعض الأشياء ولكن اضطر أن أحلف أنني لم افعلها					
70	أغيب عن المدرسة بدون إذن					
71	أرى كثير من الكبار يدخن لذلك أقوم بالتدخين					
72	أتمنى أن تكون عندي دراجة ولو اتيحت لي الفرصة لأخدت أي درجة أجده وهربت بها					
73	في زحمة المقصف أخد بعض الحاجات دون دفع ثمنها					
74	استخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الامور الاخلاقية					
75	أخلق المشاكل داخل البيت					

نموذج لتدريب أحد أمهات الأطفال المتوحدين على تسيير الضغط النفسي

أ .برزوان حسيبة . جامعة الجزائر 2

أ. واكلي بديعة . جامعة سطيف 2

ملخص:إن الضغوط النفسية والاستجابات غير الفعالة لها لدى أولياء الأطفال المتوحدين يؤدي إلى عدم القدرة على تسيير الوضعية الضاغطة والمتمثلة في إعاقة الطفل. وبالتالي يتمحور الموضوع المتطرق إليه في هذا المقال في عرض نموذج حول حالة أم لطفل توحدي، وهي تعاني من ضغوط نفسية كبيرة وسوء تسييرها.

وعليه إن تدريب الأولياء على التعامل الفعال مع مثل هذه الوضعيات سوف يساعدهم كثيرا على تقبل مرض الطفل المتوحد في المرحلة الأولى، ومن ثم تسيير الوضعية المرضية. وهذا من خلال العديد من الاستراتيجيات مثل إعادة البناء المعرفي، والدعم الاجتماعي للأسرة، وتعلم المهارات الضرورية قصد المشاركة في تعليم طفلهم.

الكلمات الدالة: الضغط النفسي . استراتيجيات المواجهة . التوحد.

Abstract : The ineffectiveness of coping strategies among parents of children with autism leads to mismanagement of the stressful situation (autistic child's disability).

This article will introduce a model on a case of an autistic child's mother, who suffers from the intensity of the stress and the mismanagement of the latter.

Therefore, the training of parents of children with autism to master certain strategies such as cognitive reconstruction, social support of the family and learning the skills necessary to help and participate in the training of their children, culminated in the Good parental stress management, and acceptance of the autistic child's disease.

Keywords: Stress - coping strategies - autism

مقدمة: حسب (سميرة السعد، 1992) تواجه أسر الأطفال التوحديين العديد من الأزمات، وأن هذه الأزمات لا تقع عند ميلاد الطفل المعوق فحسب وإنما تجدد وتحدث في أوقات ومراحل عدة من حياته.

وهناك عدد من المراحل تمر بها تلك الأسر بحيث يسطر نمط انفعالي معين على كل مرحلة من هذه المراحل، وتتفاوت هذه المراحل ما بين الشعور بالصدمة والتشكك في التشخيص إلى الشعور بالإحباط ومشاعر بالذنب. وتتكرر هذه الأزمات مع نمو الطفل التوحدي ينتج عنها العديد من الضغوط التي تتعرض لها أسرة الطفل التوحدي. (عن السيد سعد الخميسي، 2011، ص. 6)

وبما أن الضغوط النفسية تشكل عبئا ثقيلا على الأسرة وخاصة الوالدين، رأينا أنه من الضروري تدريب الأولياء على مواجهة الحوادث الضاغطة بشكل فعال، من خلال اكتساب المهارات الضرورية لمواجهة هذه الضغوط.

1 . **الضغط النفسي:** يشير "هيلريجل وأخرون" (Hellrigel & al, 2001) إلى الضغوط على أنها نتيجة أو استجابة عامة تصدر عن الفرد للتوافق مع حدث أو موقف يضع مطالب بيئية أو نفسية خاصة عليه، وعندما يشعر أن مطالب الموقف تفوق قدرته على الاستجابة لها يكون الإحساس بالضغط ، وبهذا فإن الضغوط تشمل تفاعل الفرد مع البيئة، وتسمي المواقف والأحداث التي تسبب الضغوط بالضواغط ، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة على الرغم من اشتراكها في شيء واحد وهو نشأة الضغوط. (سلامة عبد العظيم حسين وطه عبد العظيم حسين، 2006، ص.ص.21 ـــ 23).لقد بينت نتائج دراسة (السيد سعد الخميسي، 2011) أن كلا الضغوط المتعلقة بنقص المعلومات والضغوط الناتجة عن خصائص الإبن هي أكثر الضغوط التي تعاني منها أسر الأطفال والمراهقين التوحديين. (السيد سعد الخميسي، 2011، ص. 3)

2 . **الطفل التوحدي:**حسب (عثمان لبيب، 2002) الطفل التوحدي هو الطفل المصاب بأحد اضطرابات النمو الشاملة التي تتسم بنقص التفاعل الاجتماعي وصعوبة التواصل ومحدودية في الاهتمامات والأنشطة. (عن السيد سعد الخميسي،

2011، ص. 9). وقد جاء تعريف اضطراب طيف التوحد في خلاصة الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس للاضطرابات العقلية (DSM – 5) على أنه عجز ثابت في التواصل والتفاعل الاجتماعي في سياقات متعددة، في الفترة الراهنة أو كما تبث عن طريق التاريخ وذلك من خلال:

. عجز عن التعامل العاطفي بالمثل، يتراوح على سبيل المثال من الأسلوب الاجتماعي الغريب، مع فشل الأخذ والرد في المحادثة، إلى تدن في المشاركة بالاهتمامات والعواطف، أو الانفعالات، يمتد إلى عدم البدء أو الرد على التفاعلات الاجتماعي.

. العجز في سلوكيات التواصل غير اللفظية المستخدمة في التفاعل الاجتماعي، يتراوح من ضعف تكامل التواصل اللفظي وغير اللفظي إلى الشذوذ في التواصل البصري ولغة الجسد أو العجز في فهم استخدام الإيماءات، إلى انعدام تام لتعبير الوجه والتواصل غير اللفظي.

العجز في تطوير العلاقات والمحافظة عليها وفهمها، يتراوح مثلا من صعوبات تعديل السلوك، تلاؤم السياقات الاجتماعية المختلفة. (أنور الحمادي، 2014، ص. 75)

3 . تسيير الضغط لدى أولياء الأطفال المتوحدين:

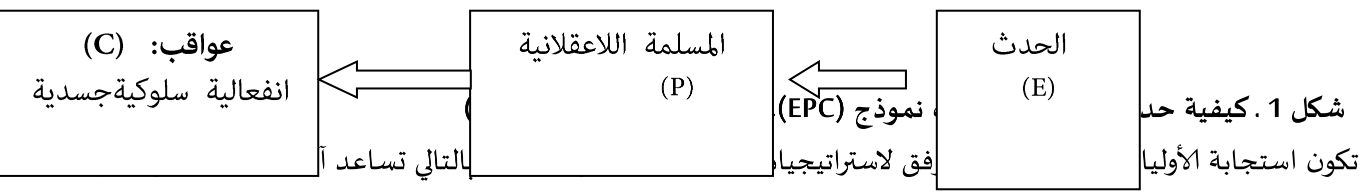
إن خفض الضغط النفسي لدى أولياء الأطفال المتوحدين اعتبرت من الحاجات الرئيسية، ولهذا الهدف فقد ذهب البعض إلى التركيز على كيفية استجابة الآباء للضغط النفسي الناتج عن تجمع الأحداث الحياتية والتي قد لا ترتبط بالطفل بشكل مباشر مثال :ظرف الطفل ، وتطور الأسرة والعلاقات فيما بينها والقرارات والوضع الحالي للأسرة.

إن التدخلات المباشرة تؤدي إلى تغيير في استجابات الأولياء للأحداث الضاغطة أو المسببة للضغط. فهي بالتالي تزودنا بإجراءات مباشرة يمكن اتخاذها لمواجهة الضغوطات المؤلمة لدى اسر الأطفال المتوحدين، إن معرفة التفاعلات داخل الأسرة ومهارات التعامل وتقديرهم للأحداث الضاغطة تزودنا بمعرفة استجابة الأسر للضغط النفسي.

إن تزويد هذه الأسر بمصادر إضافية ومهارات تعامل فعالة وتقدير إيجابي لمصادر الضغط، وبمرور الوقت يتكيف الأولياء جيدا معها. لقد أشارت البحوث والدراسات إلى فعالية برامج التدريب على المهارات المشتملة على مراقبة الذات، وتعليم الاسترخاء، ومهارات التعامل مع الذات، كما ظهرت نتائج إيجابية هامة ومساعدة للأولياء. (إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، 2004، ص.ص. 347 . 348)

تعتبر بعض المشاعر حسب كوتروا (Cottraux.J, 2001) مثل الحصر، الاكتئاب، الغضب، والعدوان كمصدر عدم فعالية الشخصية، وتسبب اضطراب قدرة الفرد على التركيز وأخذ القرارات أو ربط علاقات إيجابية مع الآخرين. فالشعور بالحصر وبالاكتئاب والعدوان يوافق حالة قابلية الإنجراح (Vulnérabilité). فأغلب الأشخاص يعتقدون بأن بعض المواقف تسبب مشاعر لا تكيفية وسلوكيات غير مرغوب فيها، ولكن في الحقيقة ليست الأحداث التي تؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها سواء على المستوى الانفعالي أو السلوكي بل ترجمتنا لتلك الأحداث.(Cottraux.J, 2001, P. 160)

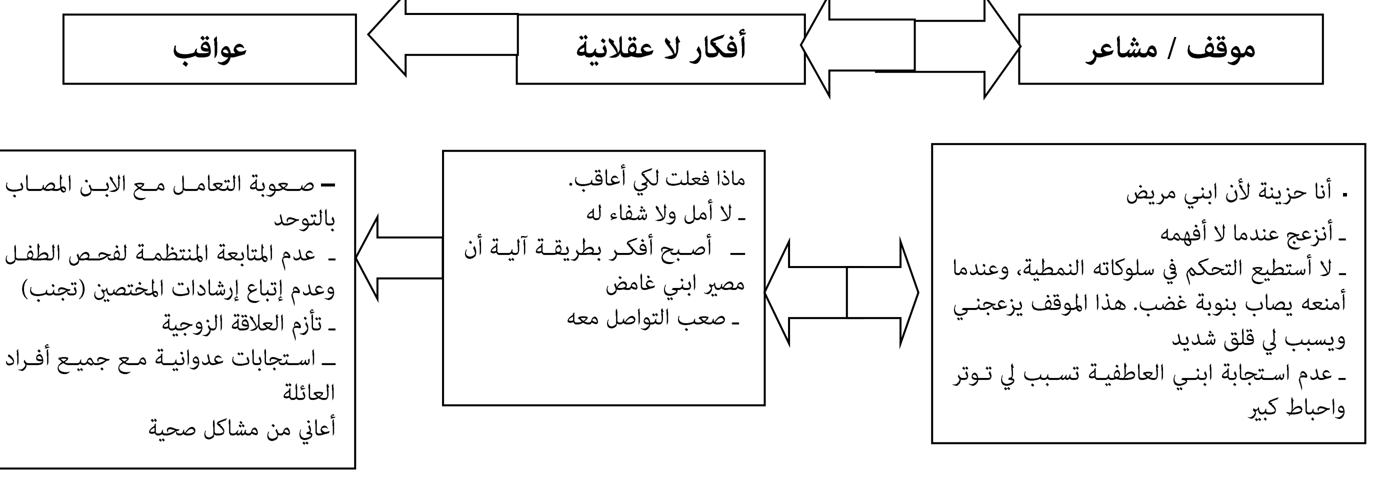
ويعتبر نموذج (EPC) بأننا في غالب الأحيان نقوم بترجمة ما يحدث لنا(E) وهذا حسب المعتقدات والمسلمات اللاعقلانية (P)، مما يؤدي إلى عواقب (C) انفعالية وسلوكية وجسدية مشوهة. فالقلق والغضب ومشاعر الإحباط ليس لديها عواقب جسدية فقط بل عقلية. والشكل الموالي يوضح لنا نموذج (EPC):



شكل 1 . كيفية حد... نموذج (EPC)

تكون استجابة الأوليا... فق لاستراتيجيا... بالتالي تساعد آ... في تسيير الضغط النفسي. وقد تكون غير فعالة وبالتالي تزيد من شدة الضغوط وتثبطهم عن التكفل الجيد والفعال بأولادهم.

ومن خلال المخطط الموالي سوف نحاول أن نبين استجابة أحد الأمهات للضغط الناتج عن إصابة أحد الأبناء باضطراب التوحد.



شكل 2 :مخطط يبين استجابة أحد الأمهات للضغط الناتج عن إصابة أحد الأبناء باضطراب التوحد:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) الذي عرضنا فيه مخطط لاستجابة أحد الأمهات للضغط الناتج عن إصابة أحد الأبناء باضطراب التوحد، والمتمثلة في الشعور بالحزن والانزعاج والقلق والإحباط الناتج عن عدم تحكمها في سلوكيات ابنها النمطية، ونوبات الغضب. وتسبق هذه المشاعر الأفكار اللاعقلانية والمتمثلة في أنها معاقبة، ولا أمل في شفاء ابنها، بالإضافة إلى صعوبة تواصلها مع ابنها. وبالتالي فالعواقب تتمثل فيما يلي: صعوبة تعاملها مع ابنها المصاب بالتوحد، عدم المتابعة المنتظمة لفحص الطفل وعدم إتباع إرشادات المختصين (تجنب)، تأزم العلاقة الزوجية، استجابات عدوانية مع جميع أفراد العائلة، ومعاناتها من مشاكل صحية.

4 . استراتيجيات المواجهة:ترى جاكلين رونو (Jacqueline Renaud, 1990) بأن المواجهة هي المرحلة الأساسية لاستراتيجية إدارة الضغوط وفعلا منذ المرحلة السابقة لاستراتيجية إدارة الضغط والمتمثلة في التحليل المعرفي، يبدأ الشخص بالمواجهة، بحيث عندما يقول: " أنا أعاني ضغطا، لابد أن يعمل شيئا " ، يكون قد واجه الموقف الضاغط. (Jacqueline Renaud, 1990, p. 195). إذن استراتيجيات مواجهة المواقف الضاغطة تشتمل على الجانب المعرفي والسلوكي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين ألا وهما المواجهة المركزة على حل المشكل والمواجهة المركزة على الانفعال.

حسب لازاروس وفولكمان (Lazarus & Folkman,1984) إن أسلوب التعامل أو المواجهة المركزة على حل المشكل تكون موّجهة نحو النشاط من أجل تغيير العلاقة ما بين الشخص والموقف الذي يعيشه وهذا عن طريق النشاطات التي تنجح أم لا ، وهذه الحالة بمجرد أن يحاول الشخص أن يفعل شيئا ما هو مهم.(Chabrol.H & Callahan.C, 2004,p.111)

يرى كل من جرازياني بيرلوجي وهوتكيت مارك وآخرون(Graziani.P , Marc Hautekèete.M & al, 2001)، بأن المواجهة المركزة على حل المشكل:" تتمثل في استراتيجيات أو أساليب البحث عن الحلول، فالشخص يضاعف مجهوداته، ويقوم بإنشاء خطة نشاط من أجل إيجاد الحلول. فالشخص يخرج من المواجهة أقوي، ويكشف ما هو أهم في الحياة". Graziani.P , Hautekèete.M & al, 2001 , p . 96)

حسب لازاروس وفولكمان(Lazarus & Folkman, 1984) إن أسلوب المواجهة المركز على الانفعال يحتوي على أساليب معرفية لا تغير الوضعية بل موقف الشخص اتجاهها.(Henri Chabrol & Ctacey Callahan, 2004, p.111)

سوف نتناول بعض الاستراتيجيات التي لها دور مهم في تسيير ضغوطات أولياء الأطفال المتوحدين ومن ثم التكفل الأحسن بأبنائهم. ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات:

4 . 1 . **استراتيجية إعادة البناء المعرفي:**تعمل أساليب إعادة البناء المعرفي على أساس أن أفكار الشخص تتحكم في حياته. فغالبا ما تميل إلى إقامة حوار داخلي دائم مع النفس وغالبا ما يكون محملا بأفكار وصور ومعتقدات سلبية دون وعينا بحوث ذلك. ولذا ففي هذه الطرق العلاجية، يكتشف الفرد طبيعة "حديث النفس" لديه، ومن ثم يقوم بالعمل على تغييره واستبداله بآخر إيجابي. (كريستين هيرون، 2002، ص. 20)

إن استراتيجية إعادة البناء المعرفي ترتكز على إعادة النظر في المشكلة والتعلم من الأخطاء السابقة والعمل على تغيير طريقة التفكير وتفسير الأحداث ،و الهدف من هذه الاستراتيجية هو تغيير الأفكار الخاطئة لدى الفرد وإعادة البناء المعرفي وهو عملية تعلم داخلية تشمل إعادة تنظيم المجال الإدراكي وإعادة تنظيم الأفكار المرتبطة بالموضوع المشار إليه .(العريفة 2008،)

ونحاول كأخصائيين نفسانيين من خلال هذا الأسلوب بتطوير الصياغة المعرفية لمشكلة أو مشاكل الأولياء، وذلك بمساعدتهم على التمييز بين مختلف الانفعالات، والربط بين الأفكار السلبية والانفعالات والسلوكيات. وللوصول في نهاية المطاف إلى الوعي بالأفكار السلبية واللاعقلانية واستبدالها بأفكار أكثر عقلانية. وذلك من خلال حثهم على عدم التركيز حول الأفكار السلبية، وعدم انساب بصفة منتظمة مسؤولية كل ما يحدث من مشاكل حولهم إلى نفسهم مع تسجيل الأفكار الآلية وتحديد شدتها مع تسجيل أي اقتراح لأفكار أكثر عقلانية.

و فيما يلي سوف نقدم مثال يبين عملية إعادة البناء المعرفي لدى أحد أمهات الأطفال المصابين بالتوحد.

موقف / مشاعر	أفكار آلية	الأفكار أكثر عقلنة
وصف الحدث والأفكار التي تتبعه وتسبب مشاعر قاسية. 1 ـ أنا حزينة لأن ابني مريض (8) 2ـ أنزعج عندما لا أفهمه. (8) 3ـ لا أستطيع التحكم في سلوكاته النمطية، وعندما أمنعه يصاب بنوبة غضب. هذا الموقف يزعجني ويسبب لي قلق شديد. (8) 4 ـ عدم استجابة ابني العاطفية تسبب لي توتر واحباط كبير. (8)	**تسجيل الأفكار الآلية التي تسبق أو تأتي بعد المشاعر.** 1ـ ـ ماذا فعلت لكي أعاقب. 2 ـ لا أمل ولا شفاء له 3ـ أصبح أفكر بطريقة آلية أن مصير ابني غامض 4 ـ صعب التواصل معه	**تسجيل الأفكار المعاكسة للأفكار الآلية أي الأفكار التي يراها أكثر عقلنة.** 1 ـ مرض ابني ليس معناه عقاب من الله. 2 ـ صعوبة التواصل معه، عدم فهمي له ليس معناه أنه لا أمل ولا شفاء له 3 ـ عندما لا أستطيع التحكم في سلوكاته النمطية ليس معناه أن مصيره غامض. 4 ـ ربما هناك طريقة لا اعرفها للتواصل.
مشاعر التوتر والغضب شدة انفعاله من (0 إلى 8) هي 8	درجة اعتقاده لهذه الأفكار من (0 إلى 8) هي 8	درجة اعتقاده للأفكار المناقضة للأفكار الآلية من (0 إلى 8) هي 1
		إعادة تقييم العميل لأفكارها الآلية بعد الاختبار المناقض (0 إلى 8) هي 5

شكل 3 : عملية إعادة البناء المعرفي لدى أحد أمهات الأطفال المصابين بالتوحد

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) بعد ما كانت درجة اعتقاد الأم بالأفكار الآلية والسلبية تقدر بي (8/8) انخفضت إلى (8/5) وهذا بعد إعادة تقييمها لأفكارها الآلية بعد الاختبار المناقض، علما أنه بعد عرضنا لها للأفكار المناقضة للأفكار الآلية قدرت درجة اعتقادها من (0 إلى 8) بـ 1. وبالتالي نلاحظ أن الأفكار الإيجابية ارتفعت بعد الاختبار المناقض للأفكار السلبية.

4 . 2 . **استراتيجية تعليم الآباء المهارات الضرورية:** إن الآباء يلعبون دورا هاما في (National Research Council, 2001) حسب توفير بيئة داعمة للطفل، كما أنهم عنصر هام يجب أن يشارك في عملية تعليم الطفل ويحتاج الآباء إلى تعلم أساليب تعليم المهارات التكيفية وضبط السلوك المشكل لدى أطفالهم.هذه الإجراءات تزيد من فرص تعليم الأطفال

وتحسين نوعية حياة الأسرة، و تخفف من الضغوط النفسية وتمكن الآباء من مواصلة جهودهم في رعاية أطفالهم. ولقد صمم كل من الباحثين كوجل وشريبمان (koegel et schreibman, 1995) برنامجا لتعليم الآباء يشتمل على التواصل الشخصي، و ركز على تعليم الآباء منهجين مختلفين هما تدريب على اللغة الإستقبالية والتعبيرية وخفض السلوكيات غير المناسبة لدى الأطفال المتوحدين. (عن ابراهيم عبد الله فرج الزريقات، 2004، ص. 348)

4 . 3 ـ **الدعم الاجتماعي للأسرة** :وهي استراتيجية مهمة وفعالة تساعد الأفراد على تحقيق التكيف مع الإعاقة، و يهدف هذا الدعم إلى التقليل من الضغط النفسي وتقوية وظيفة الأسرة على التكيف.

يشير (إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، 2004) إلى أن الدعم الاجتماعي للأسرة يهدف إلى تأسيس شبكة من الأفراد والمجموعات تتشارك في علاقتها مع الأسر. الدور الرئيسي لهذه المجموعات والأفراد هو تزويد الأسر بدعم انفعالي ونفسي وعملي، والمشاركة في المصادر والمعلومات المناسبة. لقد أشارت البحوث والدراسات أن درجة الدعم الاجتماعي الشخصي ترتبط سلبا بمقدار الضغط النفسي الذي يعاني منه الآباء والأمهات مع أطفالهم المتوحدين. (إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، 2004، ص. 349).و في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تجربتنا كأخصائية نفسانية وباحثة في إطار جمعية سند الأطفال وأولياء الأطفال التوحديين إلى مدى أهمية السند الاجتماعي من خلال دعم الأخصائيين لهم ماديا عن طريق التكفل النفسي الطبي الاجتماعي بالأطفال التوحديين والتشخيص والتدريب على مختلف المهارات لهدف تنمية التوافق النفسي الاجتماعي. ونفسيا من خلال تقديم للأولياء المعلومات الضرورية لتسيير ضغوط إعاقة الطفل. إضافة إلى ذلك احتكاك أولياء الأطفال التوحديين فيما بينهم وتبادلهم التجارب الإيجابية يعتبر سند كبير لهم وكل هذا بطبيعة الحال يتم في إطار توجيهات متعددة التخصصات.

استنتاج:

من خلال عرضنا لنموذج حول استجابة إحدى الأمهات للضغط النفسي الناتج عن إصابة أحد أبنائها بالتوحد، لاحظنا مدى سيطرة الأفكار اللاعقلانية في مخططها المعرفي. وبالتالي كان من الضروري في المرحلة الأولي تدريب الأم على استراتيجية إعادة البناء المعرفي لتعديل الأفكار السلبية واللاعقلانية.

في المرحلة الثانية تمثل تدريب الأم على المهارات الضرورية والتكيفية (التدريب على اللغة الإستقبالية والتعبيرية وخفض السلوكات غير المناسبة لدى الطفل التوحدي) لضبط السلوك المشكل لدى الطفل التوحدي، وهذا ما أكده الكثير من الباحثين مثل كوجيل وشريبمان(koegel et schreibman, 1995).

تجدر الإشارة إلى أن الإرشاد النفسي للأم والمتمثل في التركيز على أهمية الدعم الاجتماعي من خلال حثها على تأسيس شبكة مع الأسر تتشارك فيما بينها من الناحية الانفعالية والتجريبية (تجربة الأسر في التعامل مع مرض الطفل التوحدي) كان له دور كبير في حسن تسيير الضغوط النفسية لدى الأم وتنمية التوافق النفسي الاجتماعي لدى الطفل التوحدي.

إن تدريب الأولياء على مهارات التعامل الفعالة وتقدير إيجابي لمصادر الضغط يساعدهم على التكيف جيدا معها. وهذا ما أكدته الكثير من البحوث والدراسات كما أشار أليه (البراهيم عبد الله فرج الزريقات، 2004).

خاتمة:

إن الضغوط التي يواجهها أولياء أطفال التوحد ناجمة عن عدم تقبلهم لمرض أحد ابناهم، وهذه من بين الأسباب التي تجعلهم غير متأقلمين ومندمجين في البرامج العلاجية لأطفالهم، والتي تعتبر ذو أهمية كبيرة في تطور الحالة البيولوجية والنفسية والاجتماعية للطفل التوحدي.

و عليه حاولنا في هذا المقال عرض نموذج لتدريب أحد أمهات الأطفال المصابين بالتوحد على استراتيجيات المواجهة الضرورية والفعالة في مثل هذا الموقف لتسيير الضغط النفسي.

وقد تجلى لنا ذلك من خلال الإرشاد النفسي والتدريب على بعض الاستراتيجيات المعرفية مثل إعادة البناء المعرفي والسند الاجتماعي. أما الاستراتيجيات السلوكية مثل تدريب الأم على المهارات الضرورية والتكيفية اللغة الاستقبالية والتعبيرية وخفض السلوكيات غير المناسبة لدى الطفل التوحدي لضبط السلوك المشكل لديه.

قائمة المراجع:

1 . إبراهيم عبد الله فرج الزريقات (2004): **التوحد، الخصائص والعلاج**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

2 ـ السيد سعد الخميسي (2011): **الضغوط الأسرية كما يدركها أباء وأمهات الأطفال والمراهقين التوحديين**، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 76، الجزء الأول، ماي.

3ـ سلامة عبد العظيم حسين وطه عبد العظيم حسين (2006): **استراتيجيات إدارة الضغوط التربوية والنفسية**، الطبعة الأولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4 . هيرون كريستين (2005): **العلاج بالاسترخاء (الدليل العلمي)**، قسم الترجمة لدار النشر والتوزيع، مصر.

5 أنور الحمادي (2014): خلاصة الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس للاضطرابات العقلية (5 – DSM)، الدار العربية للعلوم ناشرون.

6 - Cottraux Jean (2001) **: Les thérapies Cognitives . Comment agir sur nos pensées**, RETZ / VUEF. Paris.

7– Chabrol Henri & Callahan Stacey (2004) : **Mécanismes de défense et coping**, Dunod, Paris.

8 - Graziani Pierluigi & Hautekeete Marc & al (2001): **Stress, anxiété et trouble de l'adaptation**, Masson, Paris.

9 -Renaud. J (1990) : **Guide Anti – Stress** , édition Marabout, Belgique.

العلاقات القرابية بين سندان الثقافة المحافظة ومطرقة الثقافة الوافدة
دراسة ميدانية بحي 300 مسكن جماعي ببوسعادة

أ.عسلي سعد
جامعة الأغواط

ملخص:هدفت الورقة البحثية هذه إلى معرفة طبيعة العلاقات القرابية للأسرة الجزائرية في ظل الثقافة الوافدة والتغيرات التي مسَّت المجتمع في جميع مجالاته، وكذا العوامل المؤثرة عليها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة مكونة من 60 رب أسرة بحي 300 مسكن جماعي ببوسعادة، كما تم استخدام أداة الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات الميدانية، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات القرابية تراجعت عما كانت عليه في الأسر الممتدة التي كانت تخضع للثقافة المحافظة المستمدة من الثقافة الدينية للمجتمع الجزائري، وخلصت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية:العلاقات القرابية – الثقافة المحافظة – الثقافة الوافدة.

Abstract :

The purpose of this study is to know the nature of kinship ties in the Algerian family under the impact of incoming culture and the changes that have affected the society. To achieve this goal, a sample of 60 families from the 300 housing units (town of Boussaâda) was chosen. Using the questionnaire as a data collection tool, the study found that kinship ties become negatively altered compared to those in extended families whose culture is conservative and inspired by the religious culture of Algerian society. Finaly, the study proposed a number of recommendations.

key_words Kinship ties - Conservative culture - Expatriate culture.

مقدمة :عرف المجتمع الجزائري تغيرات عِدَّة مسَّت الكثير من جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مماَ ولَّد الكثير من الظواهر الاجتماعية التي لم تكن موجودة من قبل.

وبما أن الأسرة تعتبر الصورة المصغرة للمجتمع من حولها فقد مسَّها هذا التغيير، سواء في بنيتها أو وظائفها أو نمط العلاقات المرتبطة بها .وهذا ما دفع بالباحثين إلى دراسة هذه التغيرات ومدى تأثيرها على المجتمع ككل .وانطلاقا من ذلك فإننا نحاول في هذا البحث أن نسلط الضوء على طبيعة العلاقات القرابية للأسرة الجزائرية من حيث تغير شكلها ووظيفتها وما هي أهم العوامل التي أثرت فيها.

وقد شمل البحث ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :الإطار المنهجي للبحث

1- مشكلة البحث :تركت التغيرات الاجتماعية التي مسَّت المجتمع الجزائري بصماتها الواضحة على الأسرة بوصفها النموذج المصغر للمجتمع، هذا التغير الذي أثر في شكل الأسرة ونمط بنائها وكذا العلاقات القرابية المرتبطة بها، ونحاول في هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الأتية:

1-1- ما طبيعة العلاقات القرابية للأسرة في حي 300 مسكن ببوسعادة؟ .

1-2- هل طرأت عليها تغيرات، أم بقيت كما هي تقليدية؟ .

2 - أسباب اختيار البحث : لقد تم اختيار الموضوع لسببين رئيسيين هما :

2-1- كثرة حالات التفكك الأسري في المجتمع.

2-2- سيطرة النزعة الفردية على الحياة الجماعية داخل المجتمع.

3- أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في:

3-1- يعتبر هذا البحث إضافة نظرية وميدانية للبحوث التي تناولت التغيرات الاجتماعية التي مسَّت المجتمع العربي عموما، خاصة بعد الهزات السياسية والاقتصادية التي عرفتها معظم الأنظمة السياسية وما تبع ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية ولَّدت العديد من الظواهر الاجتماعية التي لم تتناغم مع المنظومة الفكرية للثقافة العربية المحافظة.

3-2- إن الأسرة تعتبر اللبنة الأساسية للمجتمع، وهي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسئولة عن عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية، وبالتالي فإنها أكثر تأثرا بالتغيرات الاجتماعية الحاصلة والتي تعيق أداءها لوظيفتها الاجتماعية.

3-3- توجيه نظر الباحثين الدارسين وكذا الفاعلين الاجتماعيين إلى خطورة التغيرات الاجتماعية على مستوى الأسرة، والتي قد تؤدي إلى نتائج كارثية تؤثر في وظيفة التربية للأجيال القادمة، مما يتصادم مع ثقافة المجتمع وربما ولَّد أنماطا سلوكية خطيرة كالفردانية والانفصالية، ناهيك عن التفكك الاجتماعي الذي بدأت بوادره تطهر في المجتمعات العربية ذات البناء الاجتماعي المتماسك.

4- أهداف البحث : تتمثل أهداف البحث في:

4-1- معرفة طبيعة العلاقات القرابية للأسرة في الوسط الحضري.

4-2- معرفة طبيعة التغيرات التي مست النسق القرابي للأسرة في الوسط الحضري.

4-3- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على العلاقات القرابية للأسرة في الوسط الحضري.

5- تحديد المفاهيم" :

5-1- القرابة : القرابة هي "علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية أو المصطنعة، ولا يعني اصطلاح القرابة علاقات الأسرة والزواج فقط وإنما يعني أيضا المصاهرة."**(محمد الحسن،1999: 508)**

5-2- الثقافة : يعرفها مالك بن نبي بأنها ":مجموعة من الصفات الخلقية، والقِيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي وُلِد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته ." **(احمد السيد،1997: 89)**

كما تُعرف على أنها" :مجموع من العناصر، له علاقة بطرائق التفكير والشعور والسلوك، وهذه الطرائق صيغت في قواعد واضحة نوعا ما والتي – كون جمع من الأشخاص قد اكتسبها وتعلمها وشارك فيها – تستخدم بصورة موضوعية ورمزية في آن واحد من أجل تكوين هؤلاء الأشخاص في جماعة خاصة ومميزة." **(مالك بن نبي،1979: 83)**

5-3- الثقافة الأصلية : مجموعة السمات المادية والاجتماعية والروحية التي يتميز بها أبناء المجتمع الكبير والتي تجعلهم والتي تجعلهم يختلفون عن أبناء الأقليات العرقية والإثنولوجية والقومية الذين يعيشون في نفس المجتمع. **(علي العبيدي،2012)**

5-4- الثقافة الفرعية : هي أسلوب الحياة وطريقة العيش والتفكير لأقلية قومية أو عرقية أو دينية أو إثنولوجية تعيش وسط مجتمع كبير. **(محمد الحسن،1999)**

5-5- الثقافة التقليدية : يقصد بها كل مكونات الثقافة الشعبية(عادات، تقاليد، تراث، موسيقى، ممارسات وطقوس شعبية، اللغة الأم، مظاهر الحنين إلى الماضي والمرجعيات التاريخية.)

5-6- الثقافة الوافدة : هي المفاهيم الفكرية العلمية والسلوكية التي ينقلها أفراد من خارج المجتمع إلى ثقافة مجتمع آخر فيؤثرون في ثقافته وتكوينه، ويمكن تسميتها ثقافة العولمة أي الثقافة التي جاءت بها العولمة أو تدعو لها.

6- فرضية البحث :حدثت تغيرات في العلاقات القرابية بحي 300 مسكن جماعي ببوسعادة.

المبحث الثاني : العمق النظري للبحث

1- مفهوم القرابة

1-1- التعريف الاشتقاقي : نجد في لسان العرب لابن منظور " القرابة والقربى الدنو في النسب، والقربى في الرحم وهي في الأصل مصدر، وأقارب الرجل و أقربوه عشيرته الأدنون، والتقرب، التدني إلى شيء، والتوصل إلى إنسان بقربة أو بحق." **(محمد الحسن،1999: 214)**

1-2- التعريف الاصطلاحي - :تعرف القرابة من الناحية البيولوجية على أنها " انتماء شخصين أو أكثر إلى جد واحد واعتقادهم أن لهم جدا واحدا انحدروا منه."**(ابن منظور،1994: 665-666)**

- وهناك التعريف السوسيو -انثروبولوجي للقرابة على أنها "علاقة اجتماعية تقوم على أساس رابطة الزواج أو رابطة الدم أو المصاهرة."**(نخبة من الأستاذة، د.ت: 466)**

أما التعريف الإجرائي للقرابة فيعني :العلاقات الاجتماعية القائمة بين مجموعة أفراد ينحدرون من جد واحد وهو الجد الأعلى للأسرة أو القبيلة، بالإضافة إلى علاقات المصاهرة.

1-3- العلاقات القرابية : هي علاقات تفاعلية تقوم على التفاعل المباشر بين الأفراد(علاقات وجه لوجه) ويفتخر الأقارب بانتمائهم، ويلتزمون تجاه بعضهم بعضا بواجبات اقتصادية واجتماعية وتمتد هذه العلاقات لتشمل أبعادا تتجاوز الجانب الاجتماعي إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية، فنسق القرابة ينطوي على الحياة بكل أبعادها مما يُعقِّد وظيفة القرابة.

2- أنواع القرابة

2-1- القرابة الدموية : قرابة الدم هي التي تكون بين الأشخاص الذين ينتسبون إلى نفس السلف، سواء أكان هذا السلف ذكرا أو أنثى، وفي القرابة الدموية نميز بين القرابة الأولية والقرابة الثانوية " فالقرابة الأولية هي العلاقة التي تربط الوالدين بالأبناء أو تلك التي تربط بين الأم والأب والأخ، بينما القرابة الثانوية هي تلك العلاقة الدموية التي تشخص من خلال الجد المشترك، فالمنحدرون من سلف أو جد مشترك هم أعضاء الجماعات الدموية، فانتماء الفرد لأبويه يُخَوِّلُه أن يكون عضوا في جماعتين دمويتين ."**(عبده محجوب، د.ت: 105)**

2-2- القرابة الاجتماعية : إلى جانب العلاقات القرابية الحقيقية الدموية توجد العلاقات القرابية الاجتماعية غير الحقيقية، إذ يميز علماء الأنثروبولوجيا بين العلاقات النشوئية التكوينية، والعلاقات القرابية التي هي من وضع المجتمع بحكم النظم الثقافية القرابية، والتي تبنى عليها التزامات مماثلة لتلك التي تبنى على روابط الدم في بعض المجتمعات .فقد يحتل إنسان ما منزلة الأب لشخص آخر يطلق عليه كلمة أب دون أن يكون أبا حقيقيا ودون أن يكون له حق في الاتصال بالأم، وإنما المسألة تتعلق بالتقاليد والآداب العامة كما يحدث حتى الآن في بعض القرى المصرية، حيث يطلق الإنسان لفظ" أبويا فلان "على من هم في سن الأعمام أو غيرهم"**(السمالوطي،1981: 131)**

2-3- القرابة عن طريق المصاهرة : وهي العلاقات الناتجة عن الزواج، والقرابة في هذه الحالة تقوم على المصاهرة، والأقارب هم الأصهار.

2-4- القرابة المصطنعة : هي" ذلك النوع من العلاقات التي يخلع عليها المجتمع طبيعة العلاقات القرابية الحقيقية، ويترتب عليها كافة حقوقها وواجباتها، ويطلق عليها أيضا اسم القرابة الافتراضية أو الطقوسية "**(شكري،1996: 60)** ومن أبرز النماذج عن هذا النوع من العلاقات القرابية، ما يعرف بنظام التبني.

3- العلاقات القرابية التقليدية

3-1- المؤشرات الدالة على واقع العلاقات القرابية التقليدية:

3-1-1- طبيعة السكن : الأسرة التقليدية(الممتدة)عادة ما تتكون من رب الأسرة(الزوج)وزوجته أو زوجاته وأولاده الذكور وأسرهم إذا كانوا قد تزوجوا، وبناته ما دمْن غير متزوجات أو أرامل، وقد تشمل كذلك أشقاء الزوج وزوجاتهم وأولادهم، هؤلاء يعيشون جميعهم في مسكن واحد، وهذا ما تتطلبه طبيعة الحياة والأعمال والحِرف التي تزاولها الأسرة التقليدية.

3-1-2- التنشئة الاجتماعية" : هي تحويل الكائن البيولوجي(الطفل الوليد)إلى شخص اجتماعي عبر جماعات اجتماعية متنوعة في نوعها لكنها مترابطة في وظائفها أي محاولة إكساب الطفل الوليد معايير ومعتقدات وسلوكيات الجماعة التي ينتمي إليها."**(عمر خليل،2004)** وتعرف أيضا على أنها "العملية التي يتم من خلالها غرس الأفكار والمعارف في ذهن الأبناء منذ المراحل العمرية المختلفة في البيئتين الاجتماعية والطبيعية والتي تشتمل على الأوامر والنواهي والتحليلات والتحريمات التي تأخذ شكل مفاهيم ومصطلحات، بهدف تشكيل شخصية الفرد ومساعدته على التكيف في المجتمع"**(علي العبيدي،2012: 218)**

والأسرة التقليدية هي إحدى هذه الجماعات التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية فقد كانت تقوم بهذه الوظيفة من خلال عناية الأم بالطفل منذ مولده. **(وصفي، سعد،1983)** ويشارك الأقارب وكبار السن كالجد والجدة والعم والعمة الذين يعيشون مع الأسرة التقليدية أو قريبا منها في تنشئة الطفل وتدريبه، فهم يقومون بتلقين الطفل قِيم ومعتقدات وسلوكيات المجتمع التقليدي، **(محمد الحسن،1996)** أي أن الطابع المميز للأسرة التقليدية هي اشتراك الأقارب في تنشئة الأطفال وعدم اقتصارها على الزوجين، بل أحيانا يكون تعلق الأبناء بأقاربهم الجد والجدة والعم والعمة أكثر من تعلقهم بوالديهم، وهذا يحدث بسبب السكن المشترك أو المتقارب.

3-1-3- نمط الزواج : يسيطر على المجتمع التقليدي نمط الزواج الداخلي الذي يعني زواج الأقارب أي يختار الفرد شريكة حياته من جماعته النسبية أو الإثنية أو الطائفية، وبذات الوقت لا تقبل جماعة الفرد أن تُزوِّج شبابها من نساء غريبات، أو تزوج بناتها لغرباء**(عمر خليل،2004)** ومعظم الزيجات التي تقع في المجتمع التقليدي تتم بين أقارب الأب خاصة بين بنات وأبناء الأعمام لكون هذا النمط يحفظ وحدة الجماعة ويُمتِّن الصلات القرابية، ويعزز وحدة الأسرة وترابطها وتوثيق العلاقات فيما بينها، ويحافظ على ممتلكاتها والثروة ضمن الأسرة مع تخفيض قيمة المهر، والإبقاء على البنت قريبة من أهلها والتقليل من احتمالات الطلاق، وهذا النوع أكثر نجاحا واستقرارا نظرا للخبرات المشتركة بين الفتى والفتاة، بالإضافة إلى معرفتهم بأدق التفاصيل الحياتية لكل منهم، مما يؤدي إلى الانسجام والمحبة.

3-1-4- تقديم المساعدات : الأسرة التقليدية في المجتمع التقليدي مسئولة عن أداء عدة وظائف وواجبات لأفرادها ومنتسبيها كجمع الإعانات المالية وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين والدفاع عن أعضائها ضد المظالم التي قد يتعرضون لها مع حل جميع مشاكل وأزمات الأسرة التي يعجز الفرد الواحد عن حلها والقضاء عليها، وما يدل على قوة وتماسك العلاقات القرابية بين أفراد الأسرة التقليدية وأقاربها هذه المؤشرات التي ذكرناها كالسكن المشترك والمساهمة في تنشئة الأطفال والزواج الداخلي وتقديم المساعدات. **(عمر خيري،1994)**

4- العلاقات القرابية الحديثة

4-1- المؤشرات الدالة على واقع العلاقات القرابية الحديثة

4-1-1- طبيعة السكن : ساهم كل من التحضر والتصنيع عند دخولهما على المجتمع في تغيير وإضعاف العلاقات التي تربط الأسرة بأقاربها واتخاذها شكلا مغايرا لما كانت عليه في الأسرة التقليدية، ومن هذه التغيرات التي طرأت على العلاقات القرابية هو قيام أبناء الأسرة المتزوجين بالسكن في بيوت مستقلة عن بيوتهم الأصلية وهنا انخفض عدد الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين فقط وصَغُر بذلك حجم الأسرة من الممتدة إلى النووية التي تضم الزوج والزوجة وأولادهم غير المتزوجين. **(الخولي،1974)**

4-1-2- التنشئة الاجتماعية : نتيجة لسكن الأسرة المستقل عن أقاربها وبعدها جغرافيا عن الأسرة الأصلية جعل مسئولية التنشئة الاجتماعية مقتصرة في السنوات الأولى لميلاد الطفل على الأب والأم دون مشاركة الأقارب في تنشئة أطفالها، بالإضافة إلى ذلك أصبح الطفل يتلقى المفاهيم من قنوات أخرى، كوسائل الإعلام والشارع الذي يزخر بالمشاهد المأساوية كالفقر

والانحراف والجريمة وغيرها من السلوكيات السيئة؛ وتشارك المؤسسات الاجتماعية الأخرى كدور الحضانة والجمعيات في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل .

4-1-3- نمط الزواج : أخذ الزواج الداخلي ينحصر شيئا فشيئا ليحل محله الزواج الخارجي أي من خارج الوحدة القرابية، حيث أصبح بإمكان الشاب أن يختار شريكة حياته، والشابة تختار شريك حياتها، وهذا راجع لعوامل عدة منها :

- **التغير الثقافي والاجتماعي** : ويقصد به الانفتاح على العالم الخارجي الذي حرر الأفراد تدريجيا من سلطان العادات والتقاليد، حيث لعبت الثقافة الوافدة دورا مهما في فتح فضاءات أخرى للتعارف بين الجنسين قبل الزواج، فتعلم المرأة وخروجها للعمل وانتشار ظاهرة الاختلاط سواء في المؤسسات التعليمية، أو المؤسسات المهنية، وتبادل الآراء، وظهور حركات تحرر المرأة وبرامج تنظيم الأسرة، وكذا وسائل التكنولوجيا الحديثة وما أفرزته في تحقيق الاتصال بالآخرين عن الوسائل الاتصالية التي كان لها تأثير في تغيير عقليات الشباب نحو الزواج وخروجهم عن المعايير والأسس التي كانت تحكم المجتمع التقليدي الذي يتميز بثقافة محافظة مستمدة من الثقافة الدينية للمجتمع.

- **التغير الاقتصادي** : العامل الاقتصادي له تأثير كبير على الزواج ويبرر ذلك من خلال غلاء المعيشة مقابل الدخل المحدود للفرد، مع تعدد لوازم الأسرة وارتفاع تكاليف الزواج، فتعلم البنت وتطلعها لحياة عصرية صعَّب من تحقيق الزواج وِفق المتطلبات الجديدة، مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج وتزايد نسبة العزوبة وكذا نسبة العنوسة.

- **التغير التكنولوجي** : العامل التكنولوجي ساهم في تغير الزواج بشكل غير مباشر يظهر من خلال مستوى التحضر ودرجة التصنيع ونمو المدن، وبشكل مباشر يظهر من خلال الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه المختلفة، وكذلك الاكتشافات العلمية في مجال الطب والدواء، فالتقدم التكنولوجي له تأثيرات متعددة على الأسرة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة من حيث البناء والوظائف وهذا ساهم في انتشار الأسرة النووية.

وما يلاحظ أن المجتمعات العربية الإسلامية لا تزال تعاني من صراع بين الإطار الثقافي التقليدي(المحافظ) والإطار الثقافي الحديث(الوافد) ذي المنشأ الأوروبي والتوجه الغربي والذي دخل إلى المجتمعات التقليدية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة التي لعبت وما زالت تلعب دورا أساسيا في نقل الثقافات بين المجتمعات.

4-1-4- تقديم المساعدات: لم تعد الأسرة النواة معتمدة على الأسرة الأصلية بطلب المساعدة المالية التي كانت متبادلة بين الأسرة وأقاربها، بالإضافة إلى انشغال أفراد الأسرة النواة بأعمالهم وعدم توفر الوقت الكافي لزيارة أقاربهم،**(الخولي،1974)** هذه المتغيرات منحت الأسرة النواة استقلالها وحررتها من القيود الاجتماعية التي فرضها المجتمع التقليدي مما جعلها تنطوي على نفسها وتحصر اهتمامها وعنايتها ورعايتها بأفرادها الأمر الذي قوَّى من علاقات الأسرة الداخلية وأضعف من علاقاتها مع أقاربها .ويمكن أن نلخص تأثير الثقافة الوافدة(ثقافة العولمة)على دور الأسرة فقد تراجع وشهد هذا العصر تفككا في بنيتها، ولعل ما يشير إلى هذا التفكك فقدان الأسرة لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة، بسبب مصادر جديدة لإنتاج القِيم وتوزيعها، فضلا عن تخلي المرأة عن وظيفتها الأساسية في رعاية الناشئة، وإظهار طاقتها في الإنتاج المادي على حساب صناعة الإنسان، كل ذلك أدى إلى غياب البيئة الصالحة التي تنشأ فيها القِيم وتنمو فيها الأخلاق الإنسانية من جهة؛ واختفاء العديد من العادات والتقاليد، فالتواصل وصلة الرحم وزيارات الأقارب تبدَّلت، وأصبحت في حدود ضيقة جدا بفعل الانشغال بالربح المادي وسيادة النزعة المادية والنفعية والمصلحة.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية

1- منهجية البحث

1-1- المنهج : هو عبارة عن" مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه"، **(زرواتي،2008: 176)** وبناء على المشكلة البحثية والفرضيات المطلوب إثباتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي قصد وصف العلاقات القرابية وتفسير

طبيعتها والتغير الذي طرأ عليها، لأن الدراسات الوصفية توفر لنا بيانات أساسية حول الظاهرة المدروسة نتطلع من خلالها إلى تعميم نتائج تلك البيانات.

1-2- مصادر جمع المادة العلمية:

- **مصادر جمع المادة العلمية النظرية:** تم تجميع المعلومات النظرية من المصادر ذات الصلة بالموضوع .
- **مصادر جمع المادة العلمية الميدانية** : تم تجميع المعلومات الميدانية عن طريق استعمال الاستمارة باعتبارها أداة أساسية في الدراسة من جهة، وباعتبارها وسيلة علمية تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث من جهة أخرى.

1-3- الوسائل الإحصائية :تم الاعتماد على النسبة المئوية والوسط الحسابي.

1-4- العينة وكيفية اختيارها : تتضمن عينة البحث 60 رب أسرة ما نسبته 20% من مجتمع الدراسة، وتم اعتماد عينة عشوائية بحيث يكون لكل أسرة الحظ نفسه لتكون ضمن عينة البحث على أساس تكافؤ الفرص لجميع وحدات مجتمع البحث وتم ذلك بواسطة القرعة.

1-5- مجالات البحث

- **المجال البشري:** شمل عينة من سكان حي 300 مسكن ببوسعادة.
- **المجال المكاني :** حي 300 مسكن اجتماعي، بُني سنة1992 م يقع في الجهة الجنوبية لمدينة بوسعادة التي تعتبر أكبر دائرة في ولاية المسيلة.
- **المجال الزماني :** امتدت فترة البحث من 2016/8/2 إلى 2016/9/17.

2- تحليل الجداول وتفسير النتائج

2-1- البيانات الأولية للمبحوثين:

جدول رقم(1) يوضح أعمار المبحوثين

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
25-35	16	26.67	2496/60 = 41.6 2496 مجموع أعمار المبحوثين
36-45	31	51.66	
46-55	10	16.66	
56-65	3	5.01	
المجموع	60	100%	

تبين نتائج الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين 36 و 45 سنة، حيث بلغت نسبتهم51.66% ، في حين بلغ المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين 41.6 سنة، ويتضح من البيانات أن غالبية أفراد العين من الشباب حيث بلغت نسبتهم 78.33%، وهذا بدوره يجعل من السهل الاستجابة والتكيف مع أية تغيرات اجتماعية تحدث في المجتمع على العكس من كبار السن.

جدول رقم(2) يوضح الخلفية الاجتماعية للمبحوثين

الخلفية الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
ريفي	7	11.66
حضري	53	88.34
المجموع	60	100%

تبين البيانات المتحصل في الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة خلفيتهم الثقافية حضرية، حيث بلغت النسبة88.34% ، وهذا يعني وجود أرض خصبة في مجتمع البحث لتقبل المستجدات والتغيرات الحاصلة على الجانبين المادي والمعنوي للحياة الاجتماعية، والذي يدعم ذلك أن غالبية أفراد العينة هم من الشباب الذين يتميزون بحماسهم ورغبتهم في التغير.

2-2- العلاقات القرابية

جدول رقم(3) يوضح صلة القرابة بين الزوجين

صلة القرابة	التكرارات	النسبة المئوية
غرباء	46	76.66
أقارب	14	23.34
المجموع	60	100%

تبين النتائج المدونة في الجدول أعلاه أن ما نسبته 76.66% من المبحوثين متزوجين من غريبات لا تربطهم روابط قرابية، وكانوا أحرارا في اختيار شريك حياتهم، وهذه النسبة تثبت تأثير الثقافة الوافدة على نمط الزواج الذي كان سائدا في المجتمع التقليدي(الزواج الداخلي.)

جدول رقم(4) يوضح من يقيم مع الأسرة

من يقيم مع الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
من أهل الزوج	2	3.33
من أهل الزوجة	-	-
لا يقيم أحد	58	96.67
المجموع	60	100%

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 96.67% من أفراد العينة لا يقيم معهم أحد، هذا يبين أن غالبية الأسر مستقلة في سكنها عن أسرتها التوجيهية أي أنها أسرة نواة، والسبب كما يقول بعضهم يعود إلى ضيق السكن من جهة وإلى التخوف من حدوث مشاكل أسرية ورغبة الابن المتزوج للاستقلال والاعتماد على نفسه من جهة أخرى، هذه المشاكل قد تلعب دورا مهما في جعل العلاقات الاجتماعية تضيق دائرتها وبالتالي أوجدت واقعا يسمح بنمو الفردية والاستقلالية وتلاشي العلاقات القرابية، بالإضافة إلى عدم مشاركة الأقارب في التنشئة الاجتماعية للأطفال، لتتولى مؤسسات اجتماعية أخرى هذه المهمة أو تقتصر على الزوج والزوجة فقط.

جدول رقم(5) يوضح مناسبات الزيارة بين الأسرة والأقارب

زيارات الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
بدون مناسبة	9	15
المناسبات السعيدة	16	26.66
المناسبات الحزينة	29	50.01
لا نزورهم	5	8.33
المجموع	60	100%

تثبت البيانات المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن الزيارات بين الأقارب تكاد تكون في المناسبات فقط وبالذات المناسبات الحزينة، حيث بلغت النسبة50.01% ، ويعللون ذلك بأن السكن الجماعي لم يراع حجم الأسرة الجزائرية، مما لا يسمح باستقبال الزوار بشكل دائم، بالإضافة إلى ضغط الحياة اليومية الذي لا يعطي مساحة كافية من الوقت لزيارة الأقارب، وهذا ما تؤكده النتائج حيث بلغت النسبة76.67% وهي نسبة كبيرة جدا تدل على أن زيارة الأقارب أصبحت تقتصر على المناسبات فقط وهذا يدل على ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأسرة وأقاربها، وهناك نسبة بسيطة ممن لا يزورون أقاربهم بلغت 8.33%ويعود ذلك حسبهم إلى وجود مشاكل بين الأسرة وأقاربها.

جدول رقم(6) يوضح مساعدات الأسرة للأقارب

مساعدة الأسرة للأقارب	التكرارات	النسبة المئوية
دائما	11	18.33
عند الضرورة	21	35
أبدا	28	46.67
المجموع	60	100%

توضح البيانات المدونة في الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة الذين لم يقدموا مساعدات لأقاربهم ولم يحصلوا على مساعدات من أقاربهم بلغت 46.67% وهذا يدل على استغناء الأسرة اقتصاديا واعتمادها على نفسها وحصر مصروفها لخدمة

أعضائها فقط دون الأقارب إلا في الحالات الضرورية أين بلغت النسبة 35% في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يقدمون المساعدات لأقاربهم بشكل دائم 18.33% وهي نسبة ضعيفة تبين ضعف التكافل الأسري الذي تتميز به الأسر الممتدة.

جدول رقم(7) يوضح استعمال وسائل الاتصال الحديثة لتهنئة الأقارب

طريقة التهنئة	التكرارات	النسبة المئوية
أستعمل وسائل الاتصال الحديثة	37	61.66
أحضر بنفسي	23	38.34
المجموع	60	100%

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 61.66% من المبحوثين تؤكد على استعمال وسائل الاتصال الحديثة لتقديم التهاني لأقاربهم، لأنها حسب رأيهم توفر الكثير من الجهد والوقت وقللت التعب إلا أنها أوجدت نوعا من التباعد بين الأقارب، فأصبح اللقاء يتم على صفحات التواصل الاجتماعي أكثر من تواجده على أرض الواقع، وتلاشت تبعا لذلك الكثير من المشاعر والأحاسيس التي كان جو اللقاء يوفرها للأقارب؛ أما نسبة 38.34% من المبحوثين فتؤكد على أنها تحضر بنفسها لتقديم التهاني لأقاربهم ويرجعون ذلك إلى حرصهم على ربط أسرهم بالنسق القرابي، لأن المناسبات فرصة لتمتين علاقاتهم القرابية، وهذا يؤكد تأثير استخدام وسائل الاتصال الحديثة(إحدى وسائل الثقافة الوافدة)على العلاقات القرابية.

جدول رقم(8) يوضح استعمال وسائل الاتصال الحديثة لتعزية الأقارب

طريقة التعزية	التكرارات	النسبة المئوية
أستعمل وسائل الاتصال الحديثة	8	13.33
أحضر بنفسي	52	86.67
المجموع	60	100%

تؤكد نتائج الجدول أعلاه أن نسبة 86.67% من المبحوثين يحرصون على الحضور الشخصي في مراسيم جنازة أقاربهم، ويساهمون فيها ماديا ومعنويا، ويقولون بإمكان الواحد أن يتأخر أو لا يحضر في المناسبات السعيدة، ولكن تعزية الأقارب لا يمكن أن نتأخر عليها إلا للضرورة القاهرة .

في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يستعملون وسائل الاتصال الحديثة لتعزية أقاربهم13.33 % وهي نسبة ضئيلة ويرجعون ذلك إلى قلة الوقت لديهم وظروف العمل التي لا تسمح في بعض الأحيان.

3- نتائج البحث وتوصياته

3-1- نتائج البحث المتعلقة بالبيانات العامة للمبحوثين

- غالبية أفراد العينة من الشباب وهذا بدوره يجعل من السهل الاستجابة والتكيف مع أي تغيرات اجتماعية تحدث في المجتمع على العكس من كبار السن، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة 38.6 سنة.

- غالبية أفراد العينة خلفيتهم الاجتماعية حضرية 88.34% مما يدل على وجود أرض خصبة لتقبل المستجدات والتغيرات الحاصلة على الجانبين المادي والمعنوي للحياة الاجتماعية.

3-2- نتائج البحث المتعلقة بالعلاقات القرابية للمبحوثين

- اتجاه أغلب أسر العينة المبحوثة نحو نمط الزواج الخارجي أي الزواج من خارج الوحدة القرابية حيث بلغت نسبتهم 76.66%

- غالبية ألأسر المبحوثة نووية لا يقيم معهم أحد من أقاربهم، حيث بلغت نسبة الأسر المستقلة عن أسرها الممتدة 96.67% من أفراد العينة المبحوثة، وبالتالي تقتصر عملية التنشئة الاجتماعية على الزوجين فقط.

- زيارة الأقارب أصبحت تقتصر على المناسبات فقط وهذا ما تؤكده النتائج حيث بلغت النسبة 76.67% مما يعطينا مؤشرا على ضعف العلاقات القرابية بين الأسر وأقاربها.

- أغلبية الأسر أصبحت تعتمد على نفسها لتحمل أعباء الحياة، وهذا ما يؤكد عدم تبادل المساعدات بين الأسر وأقاربها.
- أغلب المبحوثين يؤكدون حضور المناسبات الحزينة لأنها تعتبر في نظرهم الفرصة الوحيدة التي بقيت تجمع الأقارب وهذا ما تؤكده النسبة. 86.67%

3-3- التوصيات

- نشر مبادئ الدين الإسلامي خاصة ما يتعلق منها بالجانب الاجتماعي فيما يخص الأسرة وعلاقاتها الداخلية مع أقاربها(صلة الرحم.)
- التأكيد على التمسك بالقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري(الثقافة المحافظة) في الممارسات والنشاطات اليومية.
- إبراز دور الأسرة في المجتمع باعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع وبصلاحها يصلح المجتمع والعكس.
- توعية الأسرة من خلال وسائل الإعلام والندوات والجمعيات بأهمية عملية التنشئة الاجتماعية، ودورها في غرس قِيم التكافل والتضامن الاجتماعي.
- على وسائل الإعلام أن تبين من خلال الندوات العلمية والثقافية مخاطر التغريب والثقافة الوافدة على المجتمع .

خاتمة

إن العلاقات القرابية اليوم تتميز بتحولات ملموسة على مستوى الأسرة والعائلة والشبكة القرابية ككل، وهي تُعد نظاما اجتماعيا له تأثيراته وتأثراته بمختلف المتغيرات التي يعرفها المجتمع ولا سيما الحضري منه، والذي تتباين نسبة وجود العلاقات القرابية فيه حسب تأثير عوامل التغير الاجتماعي، وعملية التحديث، والإطار التاريخي الثقافي بالمدينة.

ويظهر تأثير الثقافة الوافدة في اختفاء العديد من العادات والتقاليد، فالتواصل الاجتماعي وصلة الرحم وزيارات الأقارب وتقديم المساعدات لهم تغيرت وأصبحت في حدود ضيقة جدا بفعل الانشغال بالربح المادي والتنافس في مضمار الماديات، وزيادة هموم الحياة وضغوطاتها، وزيادة النزعة المادية والنفعية والمصلحة.

الهوامش والمراجـع

1. ابن منظور(1994) __لسان العرب__، بيروت، دار صادر.
2. إحسان محمد الحسن(1996) __دور التغير البنائي في تحديد المعالم الاجتماعية للأسرة العربية__، مصر، مجلة شئون عربية، العدد 86 .
3. إحسان محمد الحسن (1999) __موسوعة علم الاجتماع__،(ط1)، بيروت، الدار العربية للموسوعات.
4. حارث علي العبيدي(2012) __دراسات سوسيو انثروبولوجية__،(ط1)، عمان، دار غيداء.
5. رشيد زرواتي(2008) __تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية__، (ط3)،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
6. عاطف وصفي و جميل سعد(1983) __العائلة العربية دراسات في المجتمع العربي__، الإمارات العربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
7. علياء شكري(1996) __الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة__، مصر، دار المعرفة الجامعية.
8. سميرة أحمد السيد(1997) __مصطلحات علم الاجتماع__، السعودية، مكتبة الشقراء.
9. سناء الخولي(1994) __الأسرة في عالم متغير__، مصر، الهيئة العامة للكتاب.
10. مالك بن نبي(1979) __شروط النهضة__، دمشق، دار الفكر.
11. مجد الدين عمر خيري(1994) __الأسرة والأقارب__، (ط2)،عمان، منشورات الجامعة الأردنية.
12. محمد عبده محجوب(د.ت) __طرق البحث الأنثروبولوجي__، مصر، دار المعرفة الجامعية.
13. معن عمر خليل(2004) __التنشئة الاجتماعية__، عمان، دار الشروق.
14. معن عمر خليل(2004) __علم اجتماع الأسرة__، عمان، دار الشروق.
15. نبيل السمالوطي(1981) __الدين والبناء العائلي__، المملكة العربية السعودية، دار الشروق.
16. نخبة من الأساتذة(د.ت) __المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية__، مصر، دار المعرفة الجامعية.

ملحق الاستمارة

أولاً: بيانات شخصية

1- العمر: 25-35 36-45 46-55 56-65

2- ما خلفيتك الاجتماعية(الثقافية)؟ ريفي حضري

ثانيًا: العلاقات القرابية

3- ما صلة القرابة بينك وبين زوجتك؟ غرباء أقارب

4- من يقيم معك؟ من أهل الزوج من أهل الزوجة لا يقيم أحد

5- ما هي المناسبات التي تزور فيها أقاربك؟

بدون مناسبة المناسبات السعيدة المناسبات الحزينة لا تزورهم

6- هل تقدم مساعدات لأقاربك؟

دائما عند الضرورة أبدا

7- كيف تُهَنِّئ أقاربك؟

أستعمل وسائل الاتصال الحديثة أحضر بنفسي

8- كيف تُعزّي أقاربك؟

أستعمل وسائل الاتصال الحديثة أحضر بنفسي

السياحة ومتطلبات تنميتها بالجزائر

د. بوشويشة رقية

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

الملخص: سارعت الجزائر على غرار باقي الدول إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الجزائري، وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر لآفاق سنة 2025.وفي ظل هذه المتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة، إلى أي مدى يمكن أن تجعل الجزائر من القطاع السياحي بديلا استراتيجيا عن الثروة النفطية الناضبة لتحقيق تنمية مستدامة؟

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة

abstract: Algeria has been hurried, like the other countries, to launch a new tourism policy aimed at developing and promoting the Algerian tourism product, and its integration into the world tourism market under conditions of sustainable tourism development, and this through Master Plan for Tourism Development (MPTD 2025) which constitutes the strategic framework of reference for the tourism policy in Algeria to the horizon of 2025.
In light of these world changes and contemporary challenges, to what extent can Algeria consider the tourism sector as a strategic alternative to exhaustible petroleum resources to achieve sustainable development?.

Keywords: tourism, sustainable development, sustainable tourism development.

مقدمة: رغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أنها أصبحت بعدا هاما في استراتيجية التنمية، فلا يكفي أن تقاس التنمية ببند الناتج المحلي الإجمالي كما كان الحال إلى وقت قريب، ولكن لا بد أن يضاف لها وصف آخر وهو أن تكون متفقة مع مقتضيات الاستدامة.

والتنمية المستدامة تقتضي أن يكون النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة وليس على حسابها، وبتعبير آخر لا يجوز أن يؤدي النمو في الوقت الحاضر إلى الإضرار بمصالح الأجيال المقبلة.

وقد كان الدافع إلى ظهور ذلك المفهوم التنموي المتطور، ما نتج عن أنظمة الإنتاج ونماذج الاستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالموارد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، وما استقر في أدبيات الاقتصاد من أن إهمال البيئة والاعتداء عليها ينجم عنه تكاليف باهظة على الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

ويستمد مكون السياحة المستدامة أهميته داخل نسيج التنمية المستدامة من واقع أن لهذه الأخيرة أبعادا داخلية وخارجية. وتقع السياحة في قلب الأبعاد الخارجية وأحد أهم مكوناتها الجوهرية بل يمكن اعتبارها محور الارتكاز لهذه التنمية المستدامة، فهناك قناعة تامة في استحالة وجود تنمية مستدامة تغفل فيها الشق السياحي، فهي تعمد إلى إيجاد توازن بين السياح من جهة، والموارد السياحية من جهة أخرى، أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل، ذلك هو جوهر التنمية المستدامة على وجه العموم.

وبالرغم من أن السياحة أصبحت من أكثر الصناعات نموًا في العالم، ومن أهم القطاعات في التجارة الدولية لعديد من الدول، لكن فيما يخص الجزائر التي تتمتع بالكثير من المقومات السياحية (سياحة الشاطئ، والحمامات المعدنية، والسياحة الغابية، الاستطلاعية، السياحة الصحراوية، الجبلية والأثرية، الثقافية والطبيعية) التي تمكنها من منافسة العديد من البلدان، فإن قطاع السياحة لا زال يواجه العديد من الصعوبات التي تمنعه حتى الآن من مواكبة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الأخرى والوصول بالتالي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع إمكانياته الحقيقية، هذا وقد تبنت الجزائر

مؤخرا استراتيجية تنمية السياحة حتى عام 2025 لتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي.

فالإشكال المطروح: ما المقصود بالتنمية السياحية المستدامة وما واقعها في الجزائر؟

أولا: مفهوم التنمية المستدامة: لطالما ربط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي، بل حتى أنها في مفهومها الضيق كانت تتماثل إلى حد كبير بمفهوم النمو الاقتصادي[1]. ومع صدور تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد مفهوم التنمية مقتصرا فقط على النمو الاقتصادي، بل تعداه للتأكيد على ضرورة تحسين ظروف ونوعية الحياة المادية والمعنوية والحريات السياسية وباقي الجوانب ذات العلاقة بالحياة الإنسانية. وهكذا برزت نقلة إضافية في التعريف بمفهوم التنمية، بإضافة البعد الزمني لها من منطلق وجوب توفر العدالة في استفادة الأجيال القادمة من عوائد التنمية.

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت اسم تقرير(Brandt land) الذي عرفتها بأنها: " تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة"[2] ، فهي:" مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل" [3]. فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة[4].

ويعد تقرير (Brandt land) أساس عمل مؤتمر ريوديجانيرو (البرازيل) أفريل سنة 1992، والذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على " جدول أعمال القرن 21" الذي أسس من الناحية النظرية لمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

كما تم تبني 27 قرارا كان على رأسها أن الإنسان هو محور التنمية، وقد تم استحداث تعاريف مختلفة كلها تؤدي إلى نفس المعنى والهدف مثل[5]:

- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار والمؤشرات على البيئة وتحاول أن تقلل من تدميرها؛
- **التنمية المستدامة:** هي مجموعة من الوسائل والطرق لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى.

وبعد مرور 10 سنوات، انعقد مؤتمر جوهانسبورغ (2002) الذي واصل بحوثه في المجال نفسه وذكر أن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الالتزام باعتماد السياسات التالية[6]:

- تعديل أنماط الاستهلاك المبذرة للموارد الناضبة والغير قابلة للتجدد؛
- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية والحد من النمو الاقتصادي الأعرج؛
- عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها؛
- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية الحاضرة.

---

[1]- أسامة عبد الرحمن:" تنمية التخلف وإدارة التنمية، الطبعة الأولى"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997 ، ص15.

[2] - Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable, éd:ESF, 3ème éd, Paris 2005, p.21.

[3] - Gélinier, O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, (2005), Ibid, p.19.

[4]- عبير النعيمات :" التنمية المستدامة"، على الموقع https://www.ammonnews.net/arabicDemo/article.php

[5]- كليب سعد كليب:"دور الماء في استراتيجيات التنمية المستدامة"، مجلة الحقيقة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر نوفمبر 2006، ص 9.

[6]. أولحيسان إسناد دلال، "محاربة الفساد وتفعيل الاتصال الناجع، آليات تجسيد الحكم الراشد نحو تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني حول:" سبل تطبيق الحكم الرشيد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية"، كلية الاقتصاد، جامعة سكيكدة الجزائر، 2- 3 ديسمبر 2

وانطلاقا من هذه السياسات فإن التنمية المستدامة تقوم على المبادئ التالية[1]:

- **مبدأ التضامن:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتعبئة وتعاون كل الأطراف من مواطنين، مؤسسات، جماعات محلية، خبراء، وغيرهم. وكذلك على مستوى المؤسسة الواحدة، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتضافر جهود كل أفرادها من إدارة، إطارات وعمال بسطاء في جميع المستويات.
- **مبدأ المشاركة:** بما أن التلوث غير مقيد بحدود جغرافية، فإن التنمية المستدامة تتطلب البحث في الحلول وتطبيقاتها على مستوى عالمي وليس محلي. ولقد صادقت الدول والمنظمات غير الحكومية المشاركة في قمة ريو ديجانيرو على ما يسمى بـ" جدول أعمال القرن" والذي من توصياته أن يتشارك جميع الأفراد على مستوى الجماعات المحلية في مراحل إعداد وتبني مخططات العمل.
- **مبدأ الوقاية:** يجب أن تكون الحلول التي يتبناها برنامج التنمية المستدامة تسمح بحماية البيئة، تحسين مستوى الحياة وتطبيق طرق إنتاج دائمة. إن المشاريع التي تكون فيها المخاطر كثيرة جدا في واحدة من الجوانب الثلاثة التي تم تقديمها يجب دراستها من جديد، تطويرها أو إهمالها. وذلك دون الوقوف كعائق أمام التطورات العلمية والتكنولوجية لأنه من الصعب إيجاد طريقة لتقييم الخطر الناتج عن الآثار السلبية التي يحدثها منتوج مبتكر أو طريقة جديدة للإنتاج.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة. فهذا المفهوم ذو ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

- بعد التنمية الاقتصادية؛
- بعد الحفاظ على البيئة والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية؛
- بعد التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين حياة البشر.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي[2]:

- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)؛
- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل والثروة)؛
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها)؛
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع)؛
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية...الخ).

وبالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محور آخر أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسّساتي.

فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق إستراتيجيات ومخططات التنمية المستدامة، لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات.

وعلى الرغم من أن للمؤسسات دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن وجود آليات قانونية فعالة كجزء من الجهاز الرقابي أمر ضروري لاستدامة التنمية، فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. وهذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه

[1] – كمال درويش، محمد الحماحمي :"رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ"، مركز الكتاب للنشر، مصر، 1997 ، ص249

[2] . مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد على الدباغ :مبادئ السفر والسياحة"، مؤسسة النشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص41

التنمية ومؤهلة بكوادرها وإطاراتها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. بالإضافة إلى أنه يمثل تطبيق جملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد[1].

فالتنمية المستدامة إذن مفهوم واسع يشمل كل ميادين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدف بالخصوص إلى تحقيق حياة الرفاهية لأجيال الحاضر وضمان الحياة الكريمة للأجيال القادمة مع حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني.

ثانيا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

1- تعاريف عامة حول السياحة والسائح:

1-1- تعريف السياحة: لقد تعددت تعاريف السياحة وذلك وفقا لآراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكونتها وجوانبها ووفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة الدولية وعليه يمكن تحديد أهم التعاريف:

✓ **تعريف جوير فرولر GUYER FREULLER (1905)** [2]: "السياحة ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة."

✓ **تعريف هوزكر HUNZIKER وكرافت KRAFT(1943)** [3]: " السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا"

✓ **تعريف المنظمة العالمية للسياحة (OMT)[4]:**

"اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح"

1-2- **تعريف السائح:** تتعدد التعريفات حول السائح ومن بينها نذكر ما يلي:

✓ **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما1963):**وصل إلى تعريف شامل للزائر بأنه: "أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها".

وهذا التعريف شمل فئتين من الزائرين هما :السائحين ومسافري الرحلات السريعة.

-**السائحون (Touristes)** : وهم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

- **مسافري الرحلات السريعة (Excursionnistes):** وهم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورنها.

✓ **تعريف يفاس تينارد (YVES TINARD)[5]:** "السائح هو كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 4 أشهر، وذلك للأسباب التالية :أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج للمهمات والاجتماعات."

2- أهمية السياحة: لقد أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

2-1- **الأهمية الاقتصادية:** يمكن إبرا ز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

✓ **خلق مناصب عمل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة

---

1. عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد : "التخطيط السياحي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 1999 ، ص23

2 - يسرى دعيبس:"صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1 ، مصر، 2003 ، ص ص، 162- 163.

3 .Jean Michel HOERNER: Géographie de l'industrie touristique, ellipses, Edition Marketing S.A, 1997, P40.

4 - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف :"تنظيم وإدارة المنشات السياحية والفندقية".الطبعة2 ،المكتب العربي الحديث،مصر،1999 ص17

5. آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد :"إدارة المنشآت السياحية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2002 ، ص32

على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10مرات قطاع البناء، فمثلا فندق ب 50 غرفة يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10 عمال موسمين و 10عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها منصب العمل غير المباشرة، فمثلا فإن السياحة في فرنسا توظف 800.000 منصب عمل مباشر عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية.[1]

✓ **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية** :تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي[2]:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.[3]

✓ **تحسين ميزان المدفوعات** :السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[4].

2-2- الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية:

✓ **من الناحية الاجتماعية:**

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

✓ **من الناحية الثقافية:**

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين شعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي(تداول العلوم والمعارف).
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم[5].

✓ **من الناحية السياسية:**

- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.
- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.[6]

3- التنمية السياحية:

[1] - يسرى دعيبس :"العلاقات الاجتماعية للسائح"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993 ،ص120

[2] - هالة الرفاعي":التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر،1998، ص223

[3] - أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف :"تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية"، الطبعة2 ،المكتب العربي الحديث،مصر، 1999 ، ص67

[4] - جليلة حسن حسنين:" التنمية السياحية "، الدار الجامعية مصر، 2006 ، ص9 .

[5] - فؤاد عبد المنعم البكري:" التنمية السياحية في مصر والوطن العربي"، عالم الكتب مصر، 2004 ، ص4

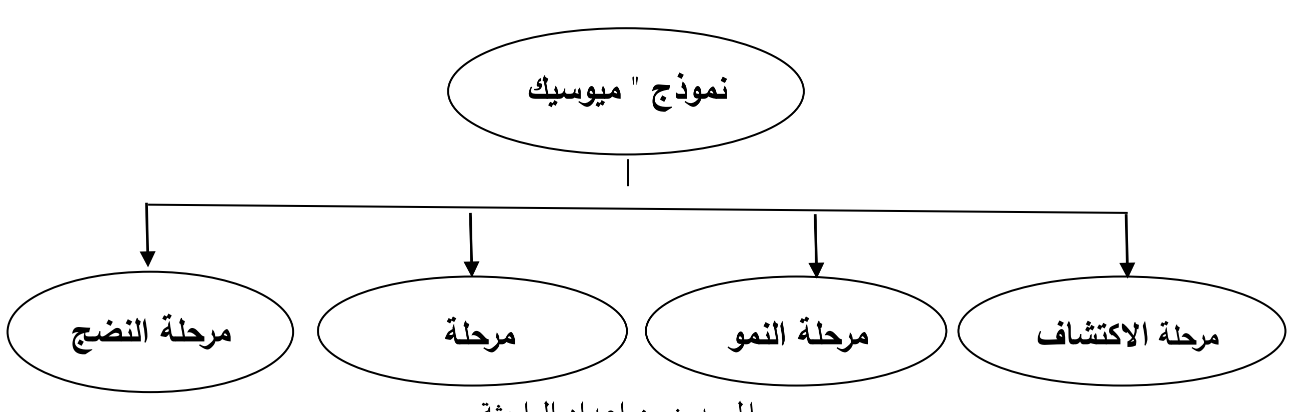
[6]-عبد الباسط وفا:"التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة"، مجلة حلوان،العدد 12 جوان2005 ،ص 13

3-1-مفهوم التنمية السياحية: هناك عدة مفاهيم للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية. " فالتنمية السياحية هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين" [(1)]، وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا مع قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج السلبية.

3-2-مراحل التنمية السياحية: لقد تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين وتطرقوا إلى المراحل التي تمر بها التنمية السياحية وقدموا في ذلك نماذج مختلفة لتحليل الظاهرة[(2)].

نموذج " ميوسيك " الذي قسم مراحل التنمية السياحية الى أربعة مراحل وهي:

الشكل رقم 01: نموذج ميوسيك في تقسيم التنمية السياحية



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال هذا الشكل يبين لنا ميوسيك أن التنمية السياحية تمر بأربعة مراحل، تبدأ بالاكتشاف حيث يتم فيها لإبراز القدرات السياحية للمقصد السياحي، تليها مرحلة النمو أين يتم فيها تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي، ثم مرحلة الانطلاق أين تتدخل الدولة وتقوم بالتخطيط والتوسيع السياحي، وتنتهي بمرحلة النضج أين تظهر المنطقة المراد إبرازها على الخريطة السياحية وفيها يتكامل النشاط السياحي من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات.

ويؤخذ على هذا النموذج توقفه عند مرحلة النضج السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو، وبالتالي احتمال دخول المنطقة في مرحلة التدهور والانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة، لذا جاء **نموذج "بيتلر"** سنة 1980 وقد حدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية السياحية وهي:

- الاكتشاف – المشاركة – التطور – النضج - الثبات أو الركود - التجديد أو التدهور.

يتشابه نموذج " بيتلر" مع دورة حياة المنتوج، فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف المنطقة السياحية الجديدة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة، تبدأ مرحلة المشاركة فتظهر مجموعة من الخدمات والتسهيلات، ثم تبدأ مرحلة الانطلاق، حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التطور والنمو، وإذا ما استمر النمو مع مبدأ تحقيق التوازن، تصل المنطقة إلى مرحلة النضج وتلي هذه المرحلة مرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسياح بل يتوقف النمو عند حد معين من السائحين، وفي هذه المرحلة إن لم تظهر في المنطقة تنمية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة، فإنها تتجه نحو الانحدار والتدهور، لذلك فإن الإدارة السليمة للنشاط

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري:" التنمية السياحية في مصر والوطن العربي" ، عالم الكتب مصر ، 2004 ، ص4 .

[2]- عبد الباسط وفا:" التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة"،مجلة حلوان،العدد 12 جوان 2005 ص133

السياحي في كافة مراحل التنمية تتمثل في تجنيب المنطقة الوصول إلى مرحلة الانحدار، ونقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة المتواصلة (التنمية المستدامة).

4- مفهوم التنمية السياحية المستدامة: السياحة المستدامة هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطرقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي[1]. ووفقا لمنظور منظمة السياحة العالمية " الذي يشجع معا رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية، والتنوع البيولوجي، والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية"[2].

ومن التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة، واعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة معنى ذلك أن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سياحي معين فهي ليست منتجا سياحيا، وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية تقوم على محاور استراتيجية يمكن حصرها في أربعة محاور[3]: كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 02: المحاور الاستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة

المصدر:عبد الباسط وفا:" التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة"، ص 134

يوضح الشكل أن التنمية السياحية تقوم على أربعة محاور رئيسية: الأول هو الحيز الزمني حيث يوضح المدة الزمنية التي سندرسها، ثم المحور المكاني الذي يبرز المناطق السياحية المراد الترويج لها، كذلك المعاملات وهي أهم محور يعتمد عليه في جذب السياح، بالإضافة إلى المحور القيم الذي يبين العادات والتقاليد والسلوكيات سواء بالنسبة للجهة المستقبلة أو للسواح أنفسهم.

ثالثا: متطلبات التنمية السياحية في الجزائر: تعتمد التنمية السياحية ابتداء على الاستثمار السياحي، حيث يقصد بهذا الاستثمار" : توفير رؤوس الأموال وتوجهها إلى إقامة مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والمطاعم والمتنزهات والأماكن السياحية والمزارات الدينية وشركات النقل السياحي ...وغيرها، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض وشركات التسويق والترويج والإعلام وغيرها، أو في جانبي الطلب والعرض كما في شركات ووكالات

---

[1] - محيا زيتون:" السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر"، دار الشروق مصر ، 2002 ، ص24

[2] - مصطفي احمد السيد:" تقييم علاقة الطاقة الاستيعابية بإرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية" دون دار نشر 2003،ص110

[3] -أسامة عبد الرحمن:" تنمية التخلف وإدارة التنمية، الطبعة الأولى"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997 ، ص15.

السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين، ولا تقتصر رؤوس الأموال على رؤوس الأموال الوطنية، وإنما ينضم إليها رأس المال الأجنبي من خارج الدولة، ويرتبط ذلك بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنية الأساسية والتشريعات الميسرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة، كما يعد توفير دراسات الجدوى للمشاريع السياحية عنصرا أساسيا في حفز وجذب الاستثمار إليها"[1].

ولتحقيق الأهداف العامة للتنمية السياحية في الجزائر يجب على وزارة السياحة والديوان الوطني للسياحة وكذا المديريات الولائية للسياحة زيادة على كل من له صلة مباشرة أو غير مباشرة في القطاع السياحي ويعمل على تحقيق التنمية السياحية الشاملة في الجزائر، أن تعمل من خلال استراتيجية محددة ترتكز على المحاور والأسس التالية[2]:

المتطلب الأول :تغيير دور القطاع العام السياحي وتكثيف دور القطاع الخاص

ويتحقق هذا المحور من خلال صياغة دور جديد للقطاع العام يتحول فيه من المالك والمشغل إلى ممارسة دور المخطط والمشجع والميسر، وتعتمد هذه الصياغة لدور القطاع العام على:

1- تقديم وسائل متطورة لتكامل وتنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص.

2- تحديد أولويات الاستثمار التى تحتاجها عمليات تنفيذ التنمية السياحية.

3- تقديم المساعدة الفنية للمستثمرين من القطاع الخاص .

4- تقييم المقترحات الخاصة بالتنمية السياحية في إطار المخططات العامة للمناطق السياحية.

المتطلب الثاني:تطوير الإطار القانوني والمؤسسي : وتتم هذه العملية عن طريق:

1- مراجعة وتبسيط التشريعات والخطوات الخاصة بعمليات الاستثمار وتخصيص الأراضي والتعاقدات والتصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي.

2- وضع المعايير البيئية والفنية اللازمة للخدمات الأساسية مثل الإمداد بالمياه ومعالجة الصرف الصحي.

3- تحديث التشريعات الخاصة والعمليات المرتبطة بالتشغيل داخل المناطق السياحية شاملة الجوانب الإدارية والاقتصادية والفنية والبيئية.

المتطلب الثالث:إمداد مناطق التنمية بالبنية الأساسية: يعد أهم أهداف التنمية السياحية عدم تحميل ميزانية الدولة بأي أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية، ومن هذا المنطلق يجب أن تعمل السلطات السياحية في الجزائر بصفة مستمرة على إيجاد صيغة عملية لتطبيق مفهوم المركز السياحي حيث تقوم الشركة الأم بتوفير مرافق البنية الأساسية للمشروع التنموي على مستوى المركز السياحي وإثبات الجدوى الإقتصادية لهذا النمط من المشروعات.

المتطلب الرابع :الحفاظ على البيئة : تهدف استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر إلى تحقيق تنمية متواصلة والتي ترتكز على التخطيط البيئي، وتتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل رأسمال التنمية السياحية، وتتضمن هذه الاستراتيجية الإجراءات التالية:

- إعداد مخططات استعمالات الأراضي للمناطق ذات الأولوية تتيح تطبيق الأنماط المختلفة للتنمية السياحية.
- إعداد برامج للمتابعة وتقييم الآثار البيئية.

[1] - Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable, éd:ESF, 3ème éd, Paris 2005, p.21.
[2] -Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, (2005), Ibid, p.19.

المتطلب الخامس: تحديد أولويات التنمية الشاملة: أي تحديد المناطق ذات الأولوية استنادا إلى الاعتبارات المتعلقة بالخصائص الطبيعية والمحددات الحالية وإمكانيات التنمية المتواصلة، ولقد تم إعداد تخطيط المناطق ذات الأولوية وذلك لتحقيق:

1- إعطاء رؤية للتنمية السياحية المستقبلية ترتكز على تحليل سوق السياحة العالمي والعرض والطلب وفرص الاستثمار.

2- صياغة مدخل عقلاني للتنمية يرتكز على اختيار المناطق ذات الأولوية والمواقع ذات الطبيعة الخاصة.

3- تحديد أولويات التنفيذ شاملة الإجراءات التنظيمية

4- إعداد مخطط لمناطق ذات الأولوية يرتكز على احتياجات الاستثمار في البنية الأساسية لدعم الاستثمارات الخاصة في المناطق ذات الأولوية.

رابعا: معوقات التنمية السياحية في الجزائر:تتباين المقومات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم، وفي الجزائر اكتنفت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي أدت إلى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية رغم ما تحتويه الجزائر من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة فإن صناعة السياحة لم تلق الاهتمام المطلوب، فهناك عدد من المعوقات والتحديات التي ما تزال تواجه التنمية السياحية ينبغي مواجهتها وأهمها(1)

1- **غياب الاستراتيجية:** أي الافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وأفاق تطورها يمكن أن تؤشر المطلوب على المستوى الوطني الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري وعدم وضوح الرؤية السياحية.

2- **ثانوية التنمية السياحية في خطة التنمية الشاملة** أي ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع الأغلفة المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني استراتيجية واضحة المعالم للسياحة(2).

3- **غياب قاعدة بيانات سياحية:** أي الافتقار الواضح في البيانات والمعلومات ،حيث غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي يؤدي إلى عدم معرفة الحقائق المترتبة بالمعومات السياحية وبالتالي بالاستثمارات.

4- **تخلف البنية التحتية السياحية:** تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو القصور في المرافق الأساسية والخدمات كالطرق ، الكهرباء، الاتصالات والصرف الصحي، وكذا ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصول الطرق إلى كل مواقع الجذب السياحي.

5-**انتشار اللاوعي السياحي:** تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين(3).

خامسا: الخاتمة : إن الهدف العام للسياسات الحكومية في السياحة هو زيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ومن الأهداف الخاصة: زيادة المساهمة في ميزان المدفوعات، المساهمة في التنمية الإقليمية بشكل متوازن، توفير فرص العمل،

1- المنظمة العربية للسياحةhttp://www.arab-tourismorg.org/index.php/fourth-strategy/tourism-investment

2- الهيئة العامة للتنمية السياحية مصر ، بتصرف الباحثhttp://www.tda.gov.eg/AboutTDA/TDAStrategy.aspx

3 . بلغرسة عبد اللطيف:" المتطلبات الاقتصادية لتحقيق تنمية سياحية ناجحة - حالة الجزائر-"،مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار الجزائر وجهة الغد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار عنابة.

إعادة توزيع الدخل بين الأفراد، المساهمة في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وفي معظم الحالات، فإن الاستثمار في قطاع السياحة والسفر يعتمد على نفس المبادئ التجارية كما هو الحال في باقي القطاعات الاقتصادية.

لدى يجب على الدولة مساعدة المستثمرين على الاستثمار بالقطاع السياحي الجزائري وذلك من خلال:

1- **تخفيض تكلفة الاستثمار:** ويتضمن هذا العمل على خفض التكاليف الاستثمارية للمشروعات السياحية عن طريق منح دعم لرأس المال، ومنح قروض بأسعار فائدة مميزة والسماح بإعفاءات ضريبية على مستلزمات الإنشاء وكذلك على بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين بأسعار أقل عن الأسعار السائدة في السوق.

2- **تخفيض تكاليف التشغيل:** ويمكن تحقيق هذا عن طريق الإعفاءات الضريبية والشبه الضريبية والإعفاءات الجمركية على الأجهزة المستوردة لخدمة القطاع السياحي ودعم برنامج تدريب العاملين.

3- **ضمانات الاستثمار:** والهدف من هذه الضمانات تأمين حقوق المستثمرين وخاصة الأجانب منهم وذلك عن طريق:

- ضمان حق استرداد رأس المال والأرباح ويعني هذا بالنسبة للأجانب ضمان حقهم في إعادة تصدير رؤوس أموالهم وحقهم في تحويل أرباحهم إلى الخارج.
- ضمان القروض في بعض الأحوال.
- تشجيع المستثمر الأجنبي إعادة استثمار أرباحه في مشروعات سياحية أخرى داخل البلد المضيف.

4- **الدعم المالي**: والذي هو عبارة عن مبالغ مالية تمنحها الدولة للقائمين بتنفيذ المشاريع السياحية مع عدم مطالبتهم بردها.والميزة الأساسية لهذا النوع من المساعدات هي تخفيض تكاليف الاستثمار وعادة ما يقدم الدعم في شكل إعفاءات من سداد القروض أو أقساطها، مما يؤثر مباشرة على تكلفة المشروع. وإدارة عمليات الدعم المالي تعتبر بسيطة بشكل عام ولكنها يجب أن تواجه الأمور الآتية وتحسمها:

- تقرير مقدار الدعم لمشروع سياحي معين.
- التأكد من أن الدعم استخدم في نفس الغرض الممنوح من أجله.
- التأكد من أن تنفيذ المشروع السياحي سوف يتم في الوقت المحدد له مسبقا.

ويعتبر الدعم المالي ذو أهمية كبيرة في مواجهة مشكلات السيولة النقدية التي يحتاجها المشروع السياحي في المراحل الأولى من تنفيذ، كما أن الدعم يسهم في تنفيذ المشروعات السياحية التي ترى الدولة أن لها أهمية خاصة (مثل خلق فرص للعمل عن طريق دعم مشروعات سياحية معينة).

5- **القروض المميزة:** تتمثل في القروض التي تقدمها الحكومة للمستثمرين في المشروعات السياحية بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق.

وتتضمن إدارة عمليات القروض المميزة من الجانب الحكومي:

أ- دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع المقترح.

ب - متابعة سداد الأقساط والفوائد.

ج - التأكد من أن القرض استخدم في الغرض الذي منح من أجله.

د- التأكد من أن التنفيذ المشروع سوف يتم في الوقت المحدد له.

6- **ضمانات القروض:** تقوم الحكومات أو الهيئات المتخصصة التابعة بضمان القروض التي تمنحها البنوك التجارية لتنمية المشروعات السياحية ويعتبر المشروع السياحي مؤهلا للحصول على قرض مضمون بعد إتمام الخطوات الآتية:

أ- تقييم كفاءة المشروع في إطار الشروط الموضوعة من قبل البنك التجاري مع مانح القرض.

ب- تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، أو بعبارة أخرى تقييم المخاطر التي يستلزمها الضمان ويلتزم البنك التجاري بتقديم القرض مقابل التزام الحكومة أو الهيئات الأخرى المتخصصة بالضمان في حالة توقف المشروع عن السداد.

7- دعم عمليات الفوائد المنخفضة: يتمثل الدعم هنا في التزام الحكومة بسداد الفرق بين السعر الفائدة المنخفضة على القرض الذي يحصل عليه المشروع السياحي وسعر الفائدة الجاري الذي تفرضه البنوك التجارية ويتيح هذا النظام تمويل عدد أكبر من المشروعات السياحية مما يسمح به نظام القروض المميزة. وتزداد أهمية عمليات الفوائد المنخفضة في السنوات الأولى من العمليات الاستثمارية حيث لا يحصل المشروع على إيرادا في هذه السنوات.

8- الأساليب المالية لدعم الاستثمار السياحي: يقتصر هذا النوع من المساعدات على المشروعات السياحية التي بدأت في نشاطها الفعلي وتمكنت من تحقيق أرباح فعلية. وهناك أشكال عديدة للمساعدات المالية تختلف باختلاف البلدان ومنها مثلا السماح للمشروع السياحي بعمل احتياطات الاستهلاك الرأسمالي من أرباحه المحققة قبل تحميلها الضرائب مما يخفض من مقدار ضرائب الأرباح.

9- تحسين الخدمات السياحية، وذلك بالاهتمام بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي والتأهيلي، في مراكز خاصة وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة.

والاهتمام أيضا باللغات العالمية بالنسبة للمرشدين سيما اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العولمة بلا منازع.

10- توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات، المنتديات وإنشاء الدوريات المتخصصة، الكتب، المنشورات، الأفلام، الجرائد، التلفزيون، الراديو، لإمكانية التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وإيصاله إلى الطالبين (السياح) عبر هذه القنوات التسويقية داخل الوطن وخارجه.

11- توفير الظروف الأمنية للسياح، وحمايتهم من مختلف أشكال الاعتداءات التي قد يتعرضون لها، كالسرقة، الاغتصاب، وسوء المعاملة والتي تؤثر سلبا على التوافد الأجنبي على البلاد، وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية ليس على القطاع السياحي فحسب وإنما على سمعة الجزائر.

وعلى الرغم من تعدد المزايا السابقة إلا أنها ليست كافية لجذب المستثمرين إذ أن النشاط السياحي يتعرض أحيانا للانكماش لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية ومن ثم فإن مخاطر الاستثمار في قطاع السياحية عادة ما تكون أعلى من مخاطر الاستثمار في كثير من القطاعات الأخرى. ولذلك لابد من التأكد على المساعدات التي تقدمها الحكومات لأجل التنمية السياحية وتوفير بيئة اقتصادية وقانونية مناسبة لطمأنة المستثمرين وجذبهم.

المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- أسامة عبد الرحمن(1997):" تنمية التخلف وإدارة التنمية"، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

2. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف**(1999) :**"تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية"،الطبعة2 ، مصر، المكتب العربي الحديث،

3. آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد(2002) :"إدارة المنشآت السياحية"، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع

4- جليلة حسن حسنين**(2006)**:" التنمية السياحية "، مصر، الدار الجامعية

5. عبير النعيمات :" التنمية المستدامة"، على الموقع https://www.ammonnews.net/arabicDemo/article.php

6. عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد(1999) : "التخطيط السياحي"، ط1، الأردن ،دار صفاء للنشر والتوزيع،

7. عبد الباسط وفا: "التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة"، مجلة حلوان ، العدد 12 جوان 2005

8ـ عبد الباسط وفا:" التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة"، مجلة حلوان،العدد 12 جوان 2005

9- فؤاد عبد المنعم البكري(2004):" التنمية السياحية في مصر والوطن العربي" ، مصر ، عالم الكتب

10ـ كليب سعد كليب:"دور الماء في استراتيجيات التنمية المستدامة"، مجلة الحقيقة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر نوفمبر 2006.

11ـ كمال درويش، محمد الحماحمي (1997)"رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ"، مصر،مركز الكتاب للنشر،

12- مثنى طه الحوري(2001)، إسماعيل محمد على الدباغ :مبادئ السفر والسياحة"،الأردن، مؤسسة النشر والتوزيع

13ـ محيا زيتون(**2002**):" السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر"،مصر، دار الشروق

14- مصطفي احمد السيد(2003):" تقييم علاقة الطاقة الاستيعابية بإرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية" دون دار نشر

15ـ هالة الرفاعي(1998)":التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي"، مصر،الملتقى المصري للإبداع والتنمية

16ـ يسرى دعيبس:(2003)"صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق"، ط1 ، مصر ،الملتقى المصري للإبداع والتنمية

17ـ يسرى دعيبس :(1993)"العلاقات الاجتماعية للسائح"، مصر،الملتقى المصري للإبداع والتنمية

المراجع بالفرنسية:

1-Jean Michel HOERNER: Géographie de l'industrie touristique, ellipses, Edition Marketing S.A, 1997, P40.

2–Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, (2005)،Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable, éd:ESF, 3ème éd, Paris

3 - Gélinier, O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, (2005), Ibid

4 - Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, Développement durable: Pour une entreprise compétitive et responsable, éd:ESF, 3ème éd, Paris 2005

5 -**Gélinier., O, Simon., F-X., Billard., J-P, Muler., J-L, (2005), Ibid**,.

الهيئات والمنظمات والملتقيات:

1- المنظمة العربية للسياحةhttp://www.arab-tourismorg.org/index.php/fourth-strategy/tourism-investment

2- الهيئة العامة للتنمية السياحية مصر، بتصرف الباحثhttp://www.tda.gov.eg/AboutTDA/TDAStrategy.aspx

3ـ أولحيسان إسناد دلال، "محاربة الفساد وتفعيل الاتصال الناجع، آليات تجسيد الحكم الراشد نحو تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني حول:" سبل تطبيق الحكم الرشيد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية"، كلية الاقتصاد، جامعة سكيكدة الجزائر، 2- 3 ديسمبر 2007

4ـ بلغرسة عبد اللطيف:" المتطلبات الاقتصادية لتحقيق تنمية سياحية ناجحة - حالة الجزائر-".مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار الجزائر وجهة الغد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار عنابة.

التسويق السياحي في الجزائر عبر مواقع التواصل الاجتماعي

د. نايلي إلهام
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-

ملخص: يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق الجزائر سياحيا، ولتحقيق أهداف البحث فقد تم توزيع مستخدمي هذه المواقع.

توصلت نتائج البحث إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورا هاما في التسويق بصفة عامة وفي التسويق السياحي للجزائر بصفة خاصة. كما أن هناك مزايا وفوائد لاستخدام هذه المواقع في التسويق السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى وجود معيقات وصعوبات تحد من الاستخدام الفعال لهذه المواقع في هذا النوع من التسويق. كما ضم البحث مجموعة من التوصيات هدفها زيادة فاعلية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق وتنشيط السياحة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التسويق السياحي، الشبكات الاجتماعية.

Abstract

This research aims to clarify the importance of using social networking sites in the tourism marketing of Algeria, and to achieve the research objectives were distributed 377 questionnaires to users of these sites. The results have concluded that social networking sites play an important role in tourism marketing to Algeria. There are also advantages and benefits of the use of these sites in tourism marketing in Algeria, and there are obstacles and difficulties limit the effective use of these sites in this type of marketing.

The research reached a number of recommendations aimed to increase use of social networking sites on marketing and promoting tourism in Algeria.

Key words: Tourism, tourism marketing, social networking sites.

مقدمة: تعد السياحة ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان و تحركاته منذ زمن بعيد ، إما سعيا وراء البحث عن مناطق جديدة في بيئات جغرافية أفضل تتوفر فيها سبل الحياة، أو لتبادل المعارف و التجارب مع مجموعات بشرية أخرى ، أو لإقامة علاقات تجارية و سياسية مع الآخرين ، ثم تحولت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته و احتياجاته و شؤون حياته اليومية إلى ظاهرة اجتماعية و ثقافية هدفها المتعة و الراحة و الثقافة و الاستجمام، و قد تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث و تطورت إلى صناعة مركبة من الصناعات الهامة التي تعتمد عليها كثير من الدول في تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي فالسياحة حالياً هي صناعة تجارية وقطاع اقتصادي واعد ومتفاوت الأهمية من بلد لآخر وهذا تبعاً لحجم الموارد السياحية التي تتوفر بها والإمكانيات المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية المسخرة لتأهيل الدول وجعلها مقاصد سياحية.

تلعب المقومات السياحية التي يتوفر عليها أي بلد في تطوير القطاع السياحي، وينطلق النشاط السياحي عبر تسويق السياحة من خلال إبراز المقومات السياحية التي تتمتع بها الدولة السياحية، ولهذا تطلب الأمر ضرورة البحث عن الوسائل المناسبة لتسويقها بغية الاستفادة منها، حيث يعد التسويق الأداة الرئيسية في تطوير السياحة من خلال تقديم المنتج السياحي بأنواعه الجذابة إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. فالتسويق السياحي إذا يهدف إلى توصيل الصورة السياحية لبلد ما باستخدام كل ما هو متاح من وسائل، ويعد محددا أساسيا لنمو السياحة من خلال المساعدة على إيجاد وجذب السياح وتحريك دوافعهم السياحية. وفي سياق آخر فقد ساهمت ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في تطوير الأعمال التسويقية للمؤسسات المختلفة، حيث أدى التطور السريع والمتلاحق الذي فرضته العولمة الاقتصادية وما واكبها من ظهور شبكة الإنترنت وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة معدلات انتقال رؤوس الأموال إلى حدوث ثورة عارمة في مجال الأعمال وقد فرضت تلك التطورات التكنولوجية على مؤسسات الأعمال ضرورة دمج العمليات الإلكترونية في

جميع أعمالها، ومنها التسويق حتى تستطيع مجاراة تلك التطورات. وقد اهتم رجال التسويق بتنشيط وإعداد شبكات معلومات متقدمة للاعتماد عليها في عمليات التسويق الفعال وتحولت منشآت الأعمال إلى التركيز على الجوانب الفنية المرتبطة بالشبكة حتى يتم استخدامها تسويقياً على أفضل وجه مما يفيد العملية السياحية.

وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللبنة الأساسية لصناعة السياحة، ولم تعد خيارا بالنسبة للقائمين على القطاع، بل حتمية تفرضها الأوضاع الاقتصادية الراهنة لتطوير وتنمية القطاع السياحي، وبظهور مواقع التواصل الاجتماعي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار التسويق السياحي عبر هذه المواقع منافسا للتسويق السياحي التقليدي، بل هو مكمل وضروري من أجل تطوير صناعة السياحة. حيث تساعد مواقع التواصل الاجتماعي المؤسسات السياحية على ترويج منتجاتها عبر شبكة الإنترنت، باختيارها مواقع وصفحات الإنترنت الأفضل لوضع الإعلانات، والتي تشهد تواصلاً جماهيرياً عالمياً، وباللغات المختلفة ومن أهم مواقع التواصل الاجتماعي: Facebook، Twitter، Youtube ....

1. **مشكلة البحث:** في ظل تزايد الإقبال العالمي على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ظهرت حاجة ملحة لتسخير تلك المواقع كأداة تسويقية تستفيد منها القطاعات والمؤسسات، ولعل قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تعتمد على آراء المستهلكين ونقل تجاربهم بغية اختيار المقاصد السياحية لرحلاتهم، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان ضرورة دمج مواقع التواصل الاجتماعي في استراتيجية التسويق في المؤسسات السياحية.

أما في الجزائر فإن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، الأمر الذي يجعلنا نثير تساؤلنا الجوهري والمتمثل في: **ما مدى مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق الجزائر سياحيا؟**

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي تبرز لنا عدة تساؤلات تتمثل في:

- ما هو الواقع الفعلي لمدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق الجزائر سياحيا؟
- ما هي الجهات التي يجب أن تُسند إليها مسؤولية التسويق السياحي عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ماهي الفوائد المتوقعة من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي؟ وماهي العراقيل التي تحد من ذلك؟

2. **أهداف البحث:** تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة ماهية مواقع التواصل الاجتماعي ومزايا استخدامها؛
- دراسة الواقع الفعلي لمدى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي في الجزائر؛
- إبراز مزايا استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي في الجزائر؛
- دراسة وتحليل معيقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للتسويق السياحي في الجزائر.

3. **فرضيات البحث:** يقوم البحث على اختبار الفرضيات التالية:

- ضعف استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر من قبل القطاع العام؛
- هناك مزايا وفوائد لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للتسويق السياحي في الجزائر؛
- توجد عدة معوقات لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للتسويق السياحي في الجزائر.

4. **أهمية البحث:** يعد البحث من البحوث القليلة التي تعرضت لأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر خاصة في ظل ندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع. أما الأهمية العملية للبحث فتتمثل في الوقوف على الوضع الحالي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر، خاصة وأنها تعد من الدول المغاربية التي تمتلك إمكانيات سياحية متنوعة، تؤهلها للاستحواذ على مكانة معتبرة في الساحة الإقليمية والدولية، وكل

هذه الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية يمكنها المساهمة في جلب السياح إذا ما استغلت بطرق علمية ووفرت لها وسائل تسويقية فعالة، ولذا تعد مواقع التواصل الاجتماعي أهم هذه الوسائل..

منهج البحث: وبهدف الإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهجا مناسبا أو ملائما لمثل هذه المواضيع، بحيث يعتمد على وصف ظاهرة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتسويق الجزائر سياحيا، من خلال الوصف والتفسير، التحليل، التركيب، كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة عند التركيز على استخدام موقع Facebook كأهم مواقع التواصل الاجتماعي استخداما في التسويق السياحي للجزائر.

هيكل البحث- وللإجابة على الاشكالية المطروحة، حاولنا تقسيم البحث إلى أربعة أقسام:

أولا: شبكات التواصل الاجتماعي، مفاهيم عامة

ثانيا: مواقع التواصل الاجتماعي وصناعة السياحة

ثالثا: التسويق السياحي عبر مواقع التواصل الاجتماعي

رابعا: الجانب التطبيقي من البحث

أولا: شبكات التواصل الاجتماعي، مفاهيم عامة: إن أهمية الإنترنت تكمن في قدرتها على تغيير مفاهيم الاتصال وتوزيع المعرفة، وقد ازدادت تلك الأهمية مع ظهور وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي التي استطاعت أن تغير بشكل كبير طريقة تواصل الناس وتفاعلهم، وطريقة تسويق المنتجات وبيعها، وطريقة تواصل الحكومات مع مواطنيهم، وطريقة أداء المؤسسات لأعمالهم .كما أنها غيرت مفهوم العمل التطوعي والكيفية التي يمارس بها الناشطون السياسيون والاجتماعيون والحقوقيون أنشطتهم .

1. **مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:** الشبكات الاجتماعية مصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الإنترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (web 2.0) حيث تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقاً لاهتماماتهم أو انتماءاتهم، بحيث يتم ذلك عن طريق خدمات التواصل المباشر كإرسال الرسائل أو المشاركة في الملفات الشخصية للآخرين والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض .

تُعرف شبكة التواصل الاجتماعي على أنها "استخدام شبكة الأنترنت وتكنولوجيا الهواتف المحمولة، لتحويل عملية الاتصال إلى حوار تفاعلي".[1]كما تعرف عملية التواصل الاجتماعي بأنها"" مشاركة اتصالية عبر الأنترنت حيث يتم تداول الصور والفيديوهات والأخبار والمقالات والمدونات الصوتية للجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة".[2]

ومما سبق نستنتج أن شبكة التواصل الاجتماعي هي شبكات تقدم خدمات الكترونية اجتماعية، من خلال عملية الحوار التفاعلي عبر شبكة الأنترنت أو الهواتف المحمولة...وتتيح للأفراد والجماعات تبادل الأفكار والصور والقيام بمحادثات فورية... وقد أنشئت الشبكات الاجتماعية بهدف التواصل الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات ذات الاهتمامات المتجانسة على مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية أو الويب، بهدف تبادل المعرفة والمعلومات سواء بالصوت والصورة والفيديو والنص بما في ذلك ملفات السيرة الشخصية، أو النشر والتدوين على الصفحات الخاصة .هذا إلى جانب تقديم مجموعة من الخدمات للمشتركين مثل إمكانية المحادثة الفورية وتبادل الرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني .كما أنها منبر لترويج أفكار معينة سواءً أكانت اجتماعية أو سياسية، أو للدعوة الفكرية والدينية، ومجال لنشر الإنجازات الفنية والأدبية والعلمية والتدوينات المصغرة .ولا شك في أن تلك الشبكات الاجتماعية قد أحدثت تغيّرا جذريا في وسيلة الاتصال والتعارف والمشاركة بين الأشخاص

---

[1] : http://en.wikipedia.org/wiki/Social_media

[2] : Evans, Dave., (2012): "Social Media Marketing: An Hour A day", second edition, John Wiley & Sons, Inc., Indiana.U.SA. P: 38. available on line: http://books.google.com.eg/books

والمجتمعات؛ بما في ذلك الأشخاص المتفرقين في مواقعهم وأماكن معيشتهم سواء أكانوا من أهل بلد واحد، أو ممن جمعت بينهم مواقع الدراسة أو العمل في الماضي أو الحاضر .[1]

وتتيح الشبكات الاجتماعية التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقاً لاهتماماتهم أو انتماءاتهم، بحيث يتم ذلك عن طريق خدمات التواصل المباشر كإرسال الرسائل أو المشاركة في الملفات الشخصية للآخرين والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. وتتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات الاجتماعية فبعضها عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين صداقات حول العالم، وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصر في مجال معين مثل شبكات المحترفين وشبكات المصورين وشبكات الإعلاميين.

2. **دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:** يعد الدافع الأساسي للتواصل الاجتماعي بين الأفراد المشاركة والتفاعل، غير أن استعمال شبكات التواصل الاجتماعي أدى إلى تزايد إقبال الأفراد على استعمال الأنترنت، بالإضافة للوقت الذي يقضيه هؤلاء الأفراد على الأنترنت حيث هناك ما يزيد عن 3.67 مليار متعامل فعال على الأنترنت، إذ تستحوذ قارة أسيا على أكبر نسبة من المتعاملين بنسبة 50.2 % ثم قارة أوروبا بنسبة 16.7%، أما قارة إفريقيا فتستحوذ على نسبة 9.3% من متعاملي الأنترنت في العالم. كما ساهم الاستخدام الواسع للمواقع الاجتماعية في انتشار ثقافة المشاركة واستحواذها على سلوك الأفراد، وكل تطور في وسائل التواصل الاجتماعي تصبح المشاركة بفضلها يوما بعد يوم أسرع وأرخص وأسهل.[2] ومن الدوافع السابقة فإن الأفراد يصنفون حسب الدور الذي يقومون به، إلى **المشاهدين**، وهم الذين يتصفحون المعلومات لتحقيق الإفادة أو البحث عن معلومة محددة، و**المرفقين** الذين يقومون بإرفاق وإرسال المحتوى للآخرين عبر الموقع. أما **المعلقون** فهم الذين يشاهدون المعلومات ويقومون بوضع تعليقات عليها وهم الأكثر تفاعلاً مع الآخرين، و**المزودون** الذين يقومون بإنشاء المحتوى الأصلي الذي يتم مشاهدته وإرفاقه للآخرين والتعليق عليه.[3]

3. **أنواع مواقع التواصل الاجتماعي:**يوجد حالياً على الإنترنت أكثر من 400 موقع شبكات اجتماعية، وتتمثل أهم تلك الشبكات الاجتماعية في المدونات والمنتديات إضافة إلى مواقع عديدة مثل الويكي(wiki)، فيسبوك (Facebook)، تويتر(Twitter) ، إصافة إلى تلك التطبيقات التي قدمتها بعض المؤسسات الكبرى لدعم الفكر الاجتماعي في التفكير والمشاركة مع مستخدمي مواقعها مثل جوجل (Google) وياهو (Yahoo)، ومواقع خدمات وتخزين الصور وإعادة عرضها وإرسالها مثل فليكر(Flickr) ونشر مقاطع الفيديو بين المستخدمين مثل(YouTube). وفيما يلي نوضح باختصار أهم مواقع التواصل الاجتماعي استعمالا:

❖ **1.3 الفيسبوك**[4](Facebook): هو أحد شبكات التواصل الاجتماعي الأشهر والأكثر استخداماً وتأثيراً على مستوى العالم. موقع فيسبوك تم إنشائه عام 2004 من طرف مارك زوكربرغ(Mark Zuckerberg) عندما كان طالبا في تخصص الإعلام الآلي بجامعة هارفارد، وعمره لم يتجاوز العشرين عاما، وذلك في غرفته بجامعة هارفارد، وقد كان الموقع في البداية متاحاً فقط لطلاب جامعة هارفارد ثم فتح لطلبة الجامعات الأخرى، وبعدها لطلبة الثانوية ولعدد محدود من المؤسسات، ثم أخيراً تم فتحه لأي شخص يرغب في فتح حساب به ابتداء من سبتمبر 2006 .[5] Facebook هو منصة مصممة من أجل أن يتشارك ويتواصل الأشخاص من خلالها، لذلك هي خصوصية وشخصية، و من أجل استخدام الموقع يقوم المستخدمون بالتسجيل

---

[1]: **المعرفة وشبكات التواصل الاجتماعي**، سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 39، 2012، ص4

[2] :Li, Charlene. (2010): "**Open leadership: How Social Technology Can Transform The Way You Lead**", Jossey-bass, San Francisco, U.S.A. available on line at: http://books.google.com.eg/books ,pp 5-6

[3] : ibid

[4] : أما تسمية Facebookفمرجعها ينسب إلى اسم الدليل الذي تسُلمِّه بعض الجامعات الأمريكية لطلابها الجدد وفيه أسماء وصور زملائهم القدامى ومعلومات مختصرة عنهم حتى لا يشعر الطلاب الجدد بالاغتراب.

[5] : https://www.facebook.com

فيه، وبإنشاء ملف شخصي، ثم إضافة مستخدمين آخرين كأصدقاء، وتبادل الرسائل والانضمام إلى مجموعات أو صفحات تلاقي الاستحسان لديهم وتشكل مصدر اهتمام معين عندهم .

❖ **تويتر(Twitter):** هو موقع شبكات اجتماعية يقدم خدمة تدوين مصغّر تمكن المستخدمين من إرسال وقراءة " تغريدات" وهي رسائل نصية تتألف بحد أقصى من 140 حرفا .يمكن للمستخدمين المسجلين قراءة وكتابة التغريدات، بينما يتمكن المستخدمون غير المسجلون من قراءتها فقط. تم إنشاؤه في مارس 2006 من طرف الأمريكي جاك دورسي(Jack Dorsey)، ثم تم إطلاقه في شهر جويلية من نفس العام .وقد أشتهر Twitter بشكل سريع عالمياً حتى وصلت عدد تغريداته يوميا 200 مليون تغريدة، ويصفه البعض بأنه موقع رسائل الأنترنت النصية القصيرة.[1]

❖ **يوتيوب**YouTube : موقع على الإنترنت متخصص بمشاركة الفيديو، مملوك من قبل غوغل، وهو يسمح للمستخدمين بتحميل ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو .وهو يستخدم تقنيةAdobe Flash لعرض مقاطع الأفلام، والتلفزيون، والموسيقى، الفيديو، وأشرطة الفيديو التعليمية وما شابه .ويستخدم الموقع أساسا من قبل الأفراد ولكن أيضا من جانب الشركات والمؤسسات الإعلامية مثل هيئة الإذاعة البريطانية. أنشئ هذا الموقع في فيفري 2005 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف ثلاثة موظفين في شركة باي بال المتخصصة بتحويل المال عبر الأنترنت والبريد الإلكتروني، ليتم فيما بعد شراؤه من طرف شركة (Google).[2]

❖ **لينكد إن** Linked in :هو عبارة عن شبكة تواصل مهنية، حيث يمكنك إنشاء ملف تعريف مفصل عن نفسك والتواصل مع الأشخاص والجماعات التي لديها اهتمامات مماثلة .وقد أصبح هذا الموقع على نحو متزايد مكانا للباحثين عن عمل وأولئك الذين يبحثون عن أشخاص لتوظيفهم .إذا أراد أحد ما أن يعرف المزيد عن مسارك المهني، يمكنه الاطلاع على ملفك على Linked in . أنشئت هذه الشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2002، وقد تم تصنيف مستخدمي هذه الشبكة في 170 قطاع موزعين على أكثر من 200 بلد.[3]

❖ **غوغل+ Google plus:** هي شبكة اجتماعية تم إنشاؤها بواسطة شركة Google، وقد تم تصميمه ليكون امتدادا اجتماعيا لغوغل، وقد حظي الموقع بنمو خلال فترة قصيرة لم تعرفه أي من الشبكات الاجتماعية الأخرى .وتتنافس هذه الخدمة معFacebook ، وقد تم إطلاقها في سبتمبر 2011 لأي شخص من سن 18 فما فوق للتسجيل بدون الحاجة لأي دعوة من أي شخص آخر. + Googleنشأ من خلال طرح خدمات جديدة مثل: الدوائرCircles ، مكالمات الفيديو Hangouts، الاهتمامات Sparks والمحادثات الجماعية Huddles والمنتديات والصفحات وغيرها الكثير مع دمج بعض خدمات Google.[4]

❖ **انستاغرام**Instagram : شبكة اجتماعية وتطبيق مجاني لتبادل الصور، أطلق في أكتوبر 2010، فهو وسيلة سريعة ومجانية لمشاركة حياتك مع الأصدقاء والعائلة من خلال الصور أو الفيديو، وقد ازدادت شعبية هذا البرنامج مع الشباب . فتقوم أولا بالتسجيل في هذا البرنامج، ثم تلتقط صورة أو فيديو، وتستخدم فلتر لتحويل مظهر أي منهما، ومن ثم تضيفهما إلى Instagram وحتى يمكنك مشاطرتهما علىFacebook ، Twiteer. كما أن لدى هذا التطبيق ميزة تسمى"Instagram Direct "تتيح للمستخدمين إرسال الصور ومقاطع الفيديو مباشرة إلى صديق معين أو مجموعة من الأصدقاء بدلا من أن تكون معروضة للجميع. ومن خلال الجدول أدناه نوضح أهم مواقع التواصل الاجتماعي في العالم وعدد مشتركيها حسب إحصائيات 2016.

جدول رقم1: عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الفعالين حول العالم في سبتمبر 2016 (الأرقام بالمليون)

[1] : https://**twitter**.com

[2] : https://**www.youtube**.com

[3] : https://www.linkedin.com

[4] : https://plus.google.com

المواقع الاجتماعية	عدد المستخدمين
Facebook	1,712
WhatsApp	1 ,000
Facebook Messenger	1,000
QQ	899
WeChat	806
QZone	652
Tumblr	555
Instagram	500
Twitter	313
Baidu Tieba	300
Skype	300
Sina Weibo	282
Viber	249
Line	218
Snapchat	200
yy	122
Linked in	100
Vkontakte	100
Pinterest	100
BBM	100
telegram	100

Source : Statista.com as of Septembre 2016 available on line at : https://www.statista.com/statistics/272014/global-social-networks-ranked-by-number-of-users/

شهد العالم الرقمي تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي حيث بلغ عدد مستخدميها في سنة 2016 ما مقداره 2.5 مليار شخص حول العالم، وقد تزامن ذلك مع الانتشار الكبير للهواتف الذكية ، والجدول أعلاه يوضح أكثر مواقع التواصل الاجتماعي شعبية في أنحاء العالم اعتبارا من سبتمبر 2016 ، ويبقى موقع Facebook يحتل الصدارة ب 1.71 مليار مستخدم فعَّال، وتحتل قارة آسيا المرتبة الأولى من حيث عدد المستخدمين بنسبة 33.3% ، وتبلغ نسبة المستخدمين في الشرق الأوسط 4.5% .[1] كما وصل مجموع المستخدمين في Twitter إلى أكثر من 313 مليون مستخدم، 60% من المستخدمين يستخدمونه بواسطة أجهزتهم المحمولة، كما أن متوسط عدد التغريدات اليومية يصل 400 مليون تغريدة يوميا.

ظهرت الشبكات الاجتماعية على شبكة الإنترنت مع ظهور الجيل الثاني للويب (web 2.0)، والتي تسمح لأي فرد أن يكون له ملف شخصي في موقع Facebook أو التغريدات التي يستطيع أن يرسلها عبر Twitter أو الصور التي يمكن إضافتها على Instagram .... وغيرها من الخدمات التي تستطيع مواقع التواصل الاجتماعي توفيرها لمستخدميها.[2]

ثانيا: مواقع التواصل الاجتماعي وصناعة السياحة: تمثل وسائل التواصل الاجتماعي تحدياً هائلاً بالنسبة لمؤسسات الأعمال، فلم تعد أساليب التواصل التقليدية تلبي احتياجات الزبون الذي يريد أن يتواصل مع المؤسسة باستمرار والذي يريد أن يتحدث إلى المؤسسة ويسمع منها مباشرة. وخاصة في صناعة السياحة أين أصبح الزبائن يتفاعلون باستمرار مع بعضهم خلال مراحل رحلاتهم المختلفة، قبل الانطلاق(Pre-trip) ، أثناء الرحلة(During-trip) وبعد العودة من الرحلة(Post-trip) ،

---

[1] : Internet world stats(2016**), Facebook users in the world**. available on line at : http://www.internetworldstats.com/stats.htm

[2]:Obar. Jonathan A, Wildman. Steve(2015), **Social media definition and the gouvernance challenge : An introduction to the special issue, telecommunications policy ,39(9)**,[working paper prepared for the gouvernance of Social media**]**, available on line at : https://papers.ssrn.com/sol3/Papers, p7

والإحصائيات تشير إلى أن مواقع وأدوات التواصل الاجتماعي أصبحت مكون رئيسي ضمن مكونات المزيج الترويجي للمقاصد السياحية، حيث أن أكثر من 50% من المسافرين الأوروبيين يتأثرون بآراء أصدقائهم وعائلاتهم عند التخطيط لرحلاتهم.[1]

1. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في صناعة السياحة

يمكن القول إن تطبيقات التواصل الاجتماعي أثرت بشكل كبير على الآليات والمناهج المتبعة في إدارة الأعمال التسويقية للمقصد من جهة، وعلى السائح وقراراته من جهة أخرى. فمن حيث تأثيرها على السائح فقد ساهمت في:[2]

- مساعدة المسافر في البحث واكتشاف معلومات عن المقصد السياحي وتقييمها باستخدام بطرق جديدة؛
- تحويل الزبون من مجرد مستهلك سلبي إلى منتج ومستهلك إيجابي للمنتجات السياحية؛
- توجيه المسافر للقنوات الآمنة لشراء وحجز منتجات الرحلة؛
- تبادل المعلومات المتعلقة بالرحلات والبرامج السياحية السابقة ونشرها على أوسع نطاق.

كما أن المؤسسات السياحية غيرت وأعادت صياغة وتعريف نماذج أعمالها، حتى تتمكن من تلبية احتياجات وتوقعات هذا النمط الجديد من المسافرين، من خلال:[3]

- عرض جذاب ومتطور للمعلومات والخدمات؛
- إعادة صياغة منظومة الأعمال التقليدية (الداخلية والخارجية)؛
- اعتبار الزبون صاحب مصلحة ومساهم في المؤسسة بعد أن كان مجرد مستهدف؛
- الاقتناع بأن المسافرين ومن خلال تفاعلهم مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي يساهمون في الترويج للمقصد السياحي؛
- التغذية المرتدة من المسافرين بعد الرحلة تساعد على تحسين الرحلات المستقبلية وهو ما نعكس على تحسين وتطوير المنتجات الجديدة؛
- البحث عن موردي الخدمات بكفاءة والتواصل مع الزبائن الحاليين، والوصول إلى الزبائن المرتقبين؛
- اعتبار المسافرين شركاء في تصميم وتسويق وإنتاج التجربة السياحية.

2. مزايا استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في مجال السياحة:

يمكن اختصار أهم المزايا الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في صناعة السياحة في النقاط التالية:[4]

- مواقع التواصل الاجتماعي لديها القدرة للوصول إلى أكبر عدد من الزبائن القائمين أو المحتملين؛
- تسمح مواقع التواصل الاجتماعي للمؤسسة السياحية أو الفندق بإقامة علاقة شخصية بينها وبين زبائنها وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينهم؛
- يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المؤسسات والهيئات في منطقة الشرق الأوسط على نطاق واسع وعلى نحو متزايد وسريع خاصة Facebook وLinked in و Twiteer التي تعد أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدمها

---

[1] : Minzzi, Roberta(2015), **Social media marketing in tourisme and hospitality**, Springer(ebook), . available on line at : https://books.google.com/books, pp 15-16

[2] : Segala, Marianna (2012): "**Social media in Travel and Tourism: Theory, Practice, and Cases**", Ashgate Publishing Limited, U.K. available on line: http://books.google.com.eg/books, p25.

[3]: Berthon, P., R., Pitt, L., F., Plangger, K., and Shapiro, D. (2011): "Marketing meets Web 2.0, social media, and creative consumers: Implications for international marketing strategy**",** ***Business Horizons***, 55, 261—271, Available online at www.sciencedirect.com ,p110

[4] : GHADA MOHAMED WAFIK A. BAKR and ISLAM ELSAYED HUSSEIN ALI(2013) , The Role of Social Networking Sites in Promoting Egypt as an International Tourist Destination**, South Asian Journal of Tourism and Heritage (SAJTH), January 2013, Vol. 6, No. 1, pp 174-175**, Available online at : www.**sajth**.com

خدمة العملاء وأقسام التسويق في المؤسسات في المنطقة بشكل عام والسياحة بشكل خاص، وعلى الرغم من ذلك، فمن الضروري أن تخطط كل مؤسسة من المؤسسات للاستفادة من هذه الوسائل؛

- تستطيع المؤسسات السياحية أو الفنادق زيادة إيراداتها من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المبتكرة في التسويق والترويج لأن معظم هذه الوسائل مجانية الاستخدام؛

3. أهم مواقع التواصل الاجتماعي في المجال السياحي

تعتبر الأدوات التعاونية لتخطيط الرحلة(Collaborative Trip Planning Tools) من التقنيات التي تسمح بمشاركة الزبائن في صنع القرارات المتعلقة بالرحلة، حيث تتيح للزبون المشاركة في تصميم وتنسيق وجدولة برنامج الرحلة، ويوجد العديد من المواقع التي تتيح تلك الخدمة، والتي من أشهرها من حيث عدد المسجلين والانتشار ما يلي[1] :

❖ **مخطط رحلات ياهو:(Yahoo! Trip Planner)** : أطلق هذا الموقع في ماي2006، وبحلول ديسمبر 2006 تضمن الموقع أكثر من 600 ألف برنامج رحلة حول العالم .ويقوم المستخدم بتدوين مخطط للرحلة التي يتوقعها، كما يقدم هذا الموقع خدمات توصيف المقاصد السياحية ومقترحات لبرامج الرحلات، وخدمة عرض الأسعار، وخدمات الحجز والدفع الإلكتروني.[2]

❖ **ترافل موس (Travelmuse):** يقوم فريق إدارة الموقع بتدوين برنامج رحلة افتراضي ثم يترك المجال للمستخدمين المسجلين بالموقع التعديل في البرنامج حسب رغباتهم واحتياجاتهم، بعدها يقوم فريق الإدارة بعمل مسح للتعديلات الجادة ثم إعادة عرضها من جديد للزبائن لإبداء ملاحظاتهم الأخيرة، وعليه فإن هذا الموقع يسمح بمشاركة المسافرين في التخطيط لرحلتهم ، فهدف الموقع ببساطة هو تقديم وجهات أو المقاصد السياحية والموضوعات والأنشطة لمساعدة المسافر في استكشاف الفنادق والمعالم السياحية والمطاعم، وأكثر من ذلك..[3]

❖ **دبللر(Dopllr)** : يسمح هذا الموقع للمستخدم بتحديد الصفات التي يريد توفرها في رفقاء الرحلة من حيث اللغة والجنسية والديانة والسن والوظيفة ونمط الرحلة.... بعدها تقوم إدارة الموقع بتجميع قواعد البيانات وإعادة إرسالها إلى كافة المقاصد السياحية المسجلة في الموقع التي تنطبق عليها اختيارات المستخدم .ومن ثم يقوم المقصد بالاتصال بالزبائن وعرض البرامج السياحية المقترحة واستمرار التواصل معهم حتى تنفيذ الرحلة. وبالتالي فإن هذا الموقع القائم على تجميع قواعد بيانات ضخمة من الزبائن المسجلين يسمح لهم بتخطيط رحلاتهم.[4]

❖ **تريبت(Tript):** يقدم الموقع مقترحات لمقصد واحد يتضمن كافة تفاصيل وعناصر الرحلة التي يرغبها الزبون؛ حيث يتطلب من المستخدم ارسال بريد الكتروني للموقع يتضمن خط سير الرحلة التي يرغب فيها، ثم يعاود الموقع تقديم البرامج المقترحة التي تلبى حاجات الزبون، وأحيانا يرسل الموقع تصور افتراضي للرحلة عبر ملف فيديو ليطلع الزبون على الرحلة ويتعايش معها في العالم الافتراضي قبل تنفيذها فعليا.[5]

❖ **نايل جايد(Nile guide)** : يمكن هذا الموقع المسافرين من اكتشاف ما يبحثون عنه في عطلتهم، فهو يتضمن نوعين من المستخدمين وهما(المقاصد السياحية العالمية، الجمهور) حيث يقوم مسؤولو المقصد بتدشين البيانات الخاصة بهم، ويتم تفاعل الموقع مع إدارة المقصد والجمهور(المسافرين) من خلال عرض أفضل المقاصد السياحية العالمية (مزودة بالمعلومات والصور والفيديوهات)، ثم يقترح أفضل عشرة أماكن لكل خدمة في المقصد (أفضل 10 فنادق، أفضل 10 مطاعم، ...) ، ثم

---

[1]: محمد محمد فراج عبد السميع(2012)، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي**، دراسة مقدمة في مسابقة وزارة السياحة لعام 2012، قطاع التخطيط والبحوث والتدريب، وزارة السياحة، متاح على الموقع: ص ص12-13

[2] : https://www.travel.yahoo.com

[3] : http://www.travelmuse.com

[4] : http://www.dopplr.com/

[5]: http://www.tripit.com

يترك للزبائن المجال لتقييم تلك المقترحات، ووضع تصور لبرنامج الرحلة الذي يرغب في شرائه، بعدها يعيد الموقع إرسال تلك المقترحات إلى المقاصد السياحية المعنية لإمكانية تسويق تلك البرامج والتواصل مع الزبائن.[1]

تختلف المواقع والصفحات والشبكات الاجتماعية المنتشرة عبر العالم، فبعضها يخدم دول محددة والبعض الآخر يخدم مجموعات ذات اهتمامات مشتركة، حيث يزيد عدد مواقع التواصل الاجتماعي في العالم عن 1200 موقع العديد منها يتم التواصل من خلاله عن طريق اشتراك سنوي حتى يتحكم في طبيعة المجموعات المتواصلة، وسنحاول من خلال الجدول أدناه توضيح بعض المواقع التي تنشط في مجال السياحة.

جدول رقم2: بعض مواقع التواصل الاجتماعي الناشطة في مجال السياحة والسفر في العالم

الموقع	صفات المستخدمين	عدد المسجلين	التسجيل
WAYN	السفر وأسلوب الحياة	10,000,000	مفتوحة أمام الشعب من سن 18 وأكبر
TravBuddy.com	السفر	1,588,000	مفتوحة أمام الشعب من سن 18 وأكبر
couchsurfing	شبكة في جميع أنحاء العالم لإجراء اتصالات بين المسافرين والمجتمعات المحلية التي يزورونها.	1,118,447	مفتوح
aSmallWorld	مجموعة الأغنياء الأوروبيين الذين يسافرون لغرض المتعة والنخبة الاجتماعية	270,000	بالدعوة فقط
explorer	شبكة السفر الاجتماعي		مفتوح
Travellerspoint	السفر		مفتوح
Passportstamp	السفر		مفتوح

Source : http://ar.wikipedia.org

يختلف التسجيل في هذه المواقع فمنها المفتوحة للجميع ومنها بالدعوة فقط، كما أن عدد المسجلين فيها محدد كموقع aSmallWorld ومنها غير المحدد كموقع Travellerspoint.

ثالثا: التسويق السياحي عبر مواقع الشبكات الاجتماعية: ويعتبر التسويق عبر شبكات التواصل الاجتماعي من الاستخدامات الرائجة للتقنية الجديدة في مجال الأعمال، ولقد وجدت المؤسسات أن مواقع الشبكات الاجتماعية مثل Facebook، Twiteer، سبلا متاحة لعرض صورة للمنتجات، فبإمكان تلك المؤسسات اجتذاب الداخلين على الشبكات الاجتماعية إلى مواقعهم الخاصة مع تشجيع زوار المواقع من مستهلكين وزبائن للتعريف بمنتجاتها.

1. **مفهوم التسويق عبر مواقع الشبكات الاجتماعية:** عرف التسويق عبر المواقع أو الشبكات الاجتماعية بأنه استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات والويكي وأي أدوات مشاركة أخرى على الإنترنت بهدف التسويق أو البيع أو العلاقات العامة أو خدمة الزبائن، هذه الأدوات تتيح للزبائن إمكانية التفاعل مع المؤسسات التجارية بدلا من أن يكونوا مجرد هدف لوسائل أحادية الاتجاه من تلك المؤسسات، كما أنها تتيح للمؤسسات إمكانية فتح قنوات اتصال مع هؤلاء الزبائن والتواصل معهم بشكل تحاوري.[2]

2. **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في مجال التسويق السياحي:** يمكننا حصر استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في مجال التسويق في خمسة استخدامات: الترويج للعلامة التجارية للسلع والخدمات، إدارة انطباع الزبائن، البحث عن عاملين أكفاء في قطاع الأعمال وتوظيفهم، التعرف على التقنيات الحديثة والمنافسة القائمة الحصول على معلومات رائدة بقصد حصر آفاق متاحة[3]. وقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي أحد المكونات الأساسية للتسويق، إذ

---

[1] : http://www.nileguide.com/

[2] : سعود صالح كاتب، **الاعلام الجديد وقضايا المجتمع :التحديات والفرص**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي، المنعقد بجاكارتا، إندونيسيا من 13-15 ديسمبر 2011، ص 23

[3] : **المعرفة وشبكات التواصل الاجتماعي**، سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 39، 2012، ص ص 69-70

توسعت هذه الشبكات باتجاه الأعمال التجارية من خلال إقامة علاقات مع الزبائن، وإتاحة الفرصة لهم لإبداء آرائهم في التعديلات والتطورات التي تدخل على المنتج. بظهور مواقع التواصل الاجتماعي على الأنترنت أصبح تسويق الخدمات السياحية يعتمد على العامل البشري ذاته، عبر تداول وتبادل المعلومات حول المنتج السياحي على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد بدأ العصر الجديد الذي يعتمد على المستهلكين أنفسهم ومساهمتهم في ترويج المنتجات السياحية، من خلال تبادل الأدوات والرسائل الإلكترونية المختلفة، فهذه الطريقة تعتمد في بعض مواقع الإنترنت على فكرة أن المستهلك الذي جرب منتجاً سياحيا وشعر بالرضا، أو عدم الرضا عنه، فإنه يخبر أفرادا آخرين، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو إرسال الرابط الخاص بالمنتج و ما إلى ذلك.

إن التسويق الإلكتروني لقطاعات السياحة والسفر والطيران لهو من الأهمية بمكان إذ أن كل الإحصائيات العالمية تؤكد أن 74% من المسافرين حول العالم يستخدمون الإنترنت لاختيار وجهة سفرهم التالية، فمثلا في كندا حوالي 52% من الكنديين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي للتخطيط لرحلاتهم.[1] كما أن التسويق السياحي عبر وسائل التواصل الاجتماعي أصبح يستحوذ على حيز كبير لهذه الصناعة. ومن ثم يمكن القول أن مواقع التواصل الاجتماعي تساعد المؤسسات على ترويج منتجاتها عبر شبكة الإنترنت، باختيارها مواقع وصفحات الأنترنت الأفضل لوضع الإعلانات، والتي تشهد تواصلاً جماهيرياً عالمياً، وبلغات المختلفة.

إن التسويق السياحي عبر مواقع التواصل الاجتماعي يعتبر بمثابة المفتاح الرئيس الذي يحقق أهداف أي مؤسسة، حيث يشمل تحديداً دقيقاً لاحتياجات الأسواق المستهدفة، إضافة إلى ضمان التفاعل الإيجابي مع متطلبات الراغبين في مواجهة المنافسين، و من خلال وسائل التواصل مثلFacebook، Twitter ... يمكن للجميع التعرف على معظم مواقع السياحة العالمية من خلال متابعة الصور الإلكترونية ومقاطع الفيديو، وتبادل المعلومات والمناقشات مع الأصدقاء والتعرف على عادات وتقاليد البلد المستهدف للسياحة، وبالتالي يمكننا من خلال هذه الوسائل السفر إلى البلدان التي نريدها افتراضياً ونخطط بشكل دقيق مسار الرحلة ونحجز في الأماكن التي نفضلها، وذلك عبر استعراض الخدمات السياحية المقدمة في الفنادق والمنتجعات والمطاعم ومواقع الزيارة.

3. **مزايا استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي:** لقد نبهت منظمة السياحة العالمية الحكومات والهيئات والمؤسسات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع السياحة والفندقة، وخاصة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي لما لها من أهمية وفوائد في التسويق السياحي، وتتمثل هذه المزايا في[2]:

❖ اعتماد الخدمات السياحة بمختلف أنواعها بشكل كبير على تداول المعلومات السياحية، المتصفة بالتباين، وبالتالي يصعب قياس جودتها إلا بعد التجربة، ولذلك تعد مواقع التواصل الاجتماعي الوسط المناسب لها، فهي تقلل من حدة هذا التباين عن طريق الزيارة التخيلية/الافتراضية للخدمة السياحية بحيث تمكن الزائر من التعرف على المعالم والمناطق السياحية بكل سهولة ويسر، من خلال صورة تفاعلية مرئية تخيلية للموقع والاطلاع على البيانات والمعلومات التفصيلية للمناطق السياحية المراد زيارتها، وأيضا تمكن السائح من تخطيط ووضع برنامج لرحلته واختيار المناطق التي يرغب في زيارتها، وترتيب مواعيد زيارته لها حتى يتسنى له مشاهدة أكبر عدد ممكن من المعالم السياحية، وتخصيص ميزانية تقريبية لنفقاته.

---

[1] : Manuela Teixeira(2009), L'émergence de réseaux sociaux sur le Web comme nouveaux outils de marketing , **Thèse présentée à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre du programme de maîtrise en communication pour l'obtention du diplôme de maîtrise ès arts (M.A.)**, Département de communication, Faculté des arts, Université d'Ottawa, p39, Available online at : www.michelleblanc.com/images/reseaux-sociaux-marketing.pdf

[2]: بتصرف الباحثة اعتمادا على بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي(2009-2010)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، **مجلة الباحث**، العدد7، ص 280

❖ يؤدي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الخدمة السياحية، حيث تساهم من جهة في رفع الترويج السياحي، ومن جهة أخرى تعمل التكنولوجيا على تدنية التكاليف، خصوصا تلك المتعلقة بالاتصال (الاتصال المباشر بالوسطاء والسواح) وتلك المتعلقة بالتوزيع فطالب الخدمة هو من يسعى لاقتفائها، مما يقلص تكاليف طباعة المطبوعات والدوريات السياحية، بالإضافة إلى خفض حجم العمالة الزائد ورفع قدرات العاملين وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي والإنترنت والتطبيقات والبرامج المختلفة.

❖ التوسع في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي قد يؤدي إلى ظهور احتياجات كامنة لم تكن موجود من قبل، مما يدفع بالعاملين بالقطاع السياحي بتطوير منتجات جديدة ومتنوعة تلبي هذه الاحتياجات الكامنة، وأيضا هذا التوسع يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة، وتوسيع قاعدة الزبائن، والرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة السياحية وتلميع علامتها التجارية، ويضفي عليها حالة من المصداقية وجودة الخدمة، مما ينعكس إيجابا على دخل القطاع السياحي إجمالا .

❖ أن المواقع الاجتماعية تعتبر أيضاً فكرة عملية جداً في عملية التسويق للمشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتوفر لديها عادة ميزانية للتسويق، أما في حالة المشاريع الكبرى فتمثل هذه المواقع إضافة متميّزة إلى منظومة التسويق، كونها مشاريع ترصد ميزانيات ضخمة لهذا الغرض ولكنها لا تعتمد بشكل أساسي على شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الفوائد العديدة الأخرى التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي، ومن أهمها إيجاد مقر لتداول الأعمال من دون تكلفة إضافية، وانتشار اسم المؤسسة وفكرتها حول العالم وليس محلياً فقط، وإمكانية استقبال الملاحظات والمقترحات على مدار الساعة، كما أنها وسيلة فعالة لجذب فئة لها أهميتها القصوى، ألا وهي فئة الشباب.

4. معيقات نجاح التسويق السياحي عبر وسائل التواصل الاجتماعي

يوجد العديد من المعيقات التي قد تقاوم نجاح استراتيجية التسويق السياحي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها:[1]

❖ عدم قدرة فريق التسويق (وخاصة مديرو صفحات الموقع) على الإنصات إلى الزبائن والتواصل المستمر معهم، وإغفال العديد من الاستفسارات وعدم الرد على التعليقات المتعلقة بالمنتج؛

❖ الاعتقاد أن مهمة التسويق السياحي عبر مواقع التواصل الاجتماعي قاصرة على قسم التسويق فقط، بل يجب أن يصبح كل الموظفين بالمؤسسة مندوبي تسويق لها عبر صفحاتهم الخاصة؛

❖ افتقار بعض الموظفين لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

❖ عدم التحديد الدقيق لنوع وعدد الأدوات والوسائل المستخدمة للتسويق والتفاعل مع الزبائن عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛

❖ التركيز على عدد محدود من مواقع التواصل الاجتماعي دون غيرها مثلFacebook ، Twitter، Youtube، مع العلم أن هناك عدد كبير من الدول لديها مواقع للتواصل الاجتماعي أكثر انتشارا من تلك المواقع؛

❖ بعض مديري المؤسسات الكبرى حول العالم ما زالوا ينظرون إلى شبكات التواصل الاجتماعي على أنها وسيلة غير فاعلة في التسويق، لذلك فهم لا يخصصون المبالغ المناسبة للإنفاق عليها.

رابعا: الجانب التطبيقي من البحث: لقد وسعت تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات من نطاق الخيارات والحلول التكنولوجية للتسويق والرفع من فرص الوصول إلى الأسواق الموجهة للسياح، ومن خلال الترويج بالوسائط الإلكترونية لاسيما الفيديو إلى جانب خدمات أخرى كالمحادثة الفورية والرسائل الخاصة الإلكترونية، فالأنترنيت مصدر رئيسي يؤثر على اختيار الأشخاص لوجهاتهم السياحية لقضاء عطلة مميزة، حيث يحتل موقع Facebook الصدارة في الترويج السياحي وبعدها موقع YouTube وGoogle ليليها Twitter.

[1]: محمد محمد فراج عبد السميع(2012)، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي**، مرجع سابق، ص ص19

1. **إحصائيات حول استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر:** تحتل الصين الصدارة من حيث عدد مستخدمي شبكة الأنترنت في العالم بحوالي 721.4 مليون مستخدم، في حين تحتل مصر المرتبة 22 عالميا-الأولى عربيا-بأكثر من 30مليون مستخدم، أما الجزائر فتحتل المرتبة 48 عالميا بأكثر من 7 ملايين مستخدم.[1] أما بالنسبة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي Facebook مثلا فإن الهند تحتل المرتبة الأولى عالميا ب 195,16 مليون مستخدم،[2] في حين تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا من حيث استخدام Facebook بأكثر من 10.73 مليون مستخدم، أما الجزائر فتستحوذ على المرتبة الخامسة عربيا بأكثر من 3,45 مليون مستخدم،[3] وهو ما يمثل نسبة 31 % من العدد الإجمالي للسكان.[4] وإذا ما دققنا في الشرائح الاجتماعية المستعملة لهذا النوع من مواقع التواصل الاجتماعي نجد أن الرجال يستخدمونFacebook بنسبة 64 % مقابل 36% من النساء، أما فيما يخص الفئات العمرية فنجد أن فئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و24 سنة هم أول الفئات نشاطا على الشبكة بنسبة تناهز 42 % تليها الفئة العمرية ما بين25 و34 سنة بنسبة 27%.[5]

ومن خلال الإحصائيات السابقة، فإن مواقع التواصل الاجتماعي تعد عنصرا هاما في التسويق السياحي للجزائر على اعتبار أنها تخلق جو من التفاعلية فهي تسمح لمستخدمي الأنترنيت أن يكون عنصرا وإيجابيا وذلك بالمشاركة في تقديم المعلومات ونشر فيديوهات وصور عبرFacebook ومواقع أخرى. ولكن تبقى أحسن وسيلة تواصل اجتماعي للترويج السياحي هي موقع YouTube لأن هذا الموقع متعدد الوسائط من خلال الصورة والفيديو والنص إلى جانب أنه تم تسجيل عدد كبير من متصفحي مواقع YouTube، كما أن نصف السواح يتأثرون خلال تحديد مقصدهم السياحي بالفيديوهات الموضوعة في مواقع YouTube التي تروج لبعض المواقع السياحية.[6]

ومن خلال استخدام الشبكة العنكبوتية للترويج السياحي للوجهات السياحية بالجزائر يمكن لأي شخص في العالم الاطلاع عليها بصفة أوتوماتيكية، ولكن يجب أولا التركيز على السائح الجزائري لتطوير السياحة لأنه لا يمكن أن يحب غيرنا المقاصد السياحية بالجزائر إن لم يكن الجزائري يحب هذه المقاصد.[7]

كما أن الوقت قد حان لإعطاء السياحة مكانتها الحقيقية في الاقتصاد الوطني والترويج للوجهة السياحية ليست مقتصرة على الجهات المعنية بل هي مهمة الكل بمن فيهم المواطن الذي يجب أن يتحلى بهذه الثقافة والجزائر لا تزال بعيدة نوعا ما عن استعمال الإنترنيت في الترويج السياحي. ويعد موقع Facebook الأكثر استعمالا من قبل الجزائريين الذين يتبادلون من خلاله مختلف الآراء والأفكار ويشاركون في نشر صور وفيديوهات لمواقع سياحية بالجزائر والتي يتصفحها غيرهم من مستعملي الإنترنيت من دول أخرى في العالم.

2. **واقع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق الجزائر سياحيا:** في أول تقرير من نوعه حول" وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، كشفت قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب بدبي، أن مواقع Facebook و WhatsAppهي أكثر المواقع الاجتماعية شعبية واستعمالا في المنطقة العربية، في حين تأتي في المرتبة الثانية كل من مواقع Twitter وInstagram، مع تسجيل نسب متفاوتة في استخدام أنماط مواقع التواصل الاجتماعي من دولة لأخرى، وتحتل الأردن

---

[1] : **Internet Users by Country (2016),** Available online at : www.InternetLiveStats.com)
[2] **: facebook Users by Country (2016)**, Available online at https://www.statista.com/statistics/268136/top-15-countries-based-on-number-of-facebook-users/
[3] : **Number of Facebook users in the Middle East and North Africa as of June 2012 (in millions)** , Available online at : https://www.statista.com/statistics/238565/number-of-facebook-users-in-mena-region/
[4]:www. Medianet.tn
[5] : ibid
[6]: ألان جان" وهو خبير في التطوير السياحي لدى برنامج ديفيكوDiveco وذلك أثناء أشغال اليوم الدراسي حول استعمال شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت للترويج للمقصد السياحي بالجزائر، **جريدة السياحي** ، يوم 26 ماي 2014 متاحة على الموقع : www.assayahi.com
[7]: حسين عمبيس، مدير الاتصال والتعاون بوزارة السياحة والصناعة التقليدية، أثناء أشغال اليوم الدراسي حول استعمال شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت للترويج للمقصد السياحي بالجزائر، **جريدة السياحي**، يوم 26 ماي 2014 متاحة على الموقع : www.assayahi.com

الصدارة من حيث نسبة استخدام موقع Facebook في العالم العربي بنسبة 63%.[1] يعتبر Facebook و Whatsappالأكثر استخداماً، إذ تبادلا المركز الأول على صعيد نسبة عدد المستخدمين في الدول العربية. وكانت نسبة مستخدمي Facebook 87%، ونسبة استخدام WhatsApp84%، يليهما YouTube بنسبة 39%، ثم Instagram وأخيراًLinkedin.[2]

أما عن نمط الاستخدام، فإن الغالبية العظمى من مستخدميFacebook ، التي بلغت 89% يستخدمونه بشكل يومي. وكانت معدلات الاستخدام الأعلى في فلسطين والعراق (99%)، بينما نسبة الاستخدام الأقل في البحرين والسعودية. ويستخدمه الجزائريين بنسبة 93% بشكل يومي، علماً أن معظمهم يستخدمون تطبيق Facebook على الهواتف الذكية بنسبة 83% مقارنة بالذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم بنسبة 11%.[3]

وفيما يتعلق بالتحقق من واقع استخدام موقع Facebook للتسويق السياحي بالجزائر، فإن الباحثة قامت بإجراء مسح للصفحات المعنية بالأنشطة السياحية في الجزائر (موضحة في الملحق رقم 1)، بعدها تم تصنيف هذه الصفحات طبقاً للجهة المؤسسة للصفحة إلى ثلاث أنواع وهي: صفحات خاصة بالقطاع الحكومي، صفحات خاصة بالقطاع الخاص[4] وصفحات الأفراد. بعد الاطلاع على هذه الصفحات قمنا بإعداد قائمة تتضمن مجموعة من العناصر التي يجب أن تتضمنها الصفحات النموذجية، وتتعلق البيانات المستخرجة من هذه الصفحات باسم الصفحة، مؤسسها، تاريخ إنشائها، عدد الأعضاء بها، متوسط إبداء الإعجاب بالموضوعات، الموضوعات التي يناقشها الأعضاء، عدد الصور المعروضة، عدد الفيديوهات، خرائط سياحية، تحديد أهداف الصفحة، اللغة المستخدمة في الصفحة.

وبعد تحليل البيانات المستخرجة من الصفحات المدروسة (موضحة في الملحق رقم 1)، استخرجنا العديد من النتائج التي نوضحها فيما يلي:

1. يعد الأفراد و المؤسسات الخاصة أول من استخدم مواقع التواصل الاجتماعي حيث أُنشئت صفحة "السياحة في بلادي الجزائر" في عام 2011، في حين أُنشئت صفحة الديوان الوطني الجزائري للسياحة-Office national de tourisme Algerien) (ONAT- في 2014 ، كما أن الصفحة الرسمية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية أنشئت في 21 ماي 2016.
2. يزيد عدد الأعضاء في صفحات المؤسسات الخاصة وصفحات الأفراد عنه في الصفحات الحكومية، فقد بلغ مثلا عدد الأعضاء في صفحة "الديوان الوطني للسياحة" 7023 عضو، في حين بلغ عددهم في صفحة "اكتشف الجزائر" أكثر من 106981 عضو، كما أن متوسط إبداء الإعجاب بالموضوعات المقترحة يزيد في صفحات المؤسسات الخاصة وصفحات الأفراد ويتراوح تقريبا ما بين 20-100 إعجاب، عنه في صفحات القطاع الحكومي بحوالي 5-12 إعجاب؛
3. أغلب المواضيع التي يعالجها الأفراد في جميع الصفحات، تتعلق بالسياحة في جميع المدن الجزائرية عبر فصول السنة الأربعة وعادات وتقاليد كل منطقة، المهرجانات الشعبية والفلكلور والأكلات الشعبية التقليدية، وأغلب الصفحات تستخدم فيها اللغة العربية وبعضها باللغة الفرنسية وقليلة هي الصفحات التي تستخدم اللغة الإنجليزية كصفحة Discover Algeria و Tourism in Algeria؛
4. تستحوذ صفحات المؤسسات الخاصة وصفحات الأفراد على أكبر عدد من الصور والفيديوهات المرفقة، فقد بلغ عدد الصور المرفقة مثلا في صفحة "اكتشف الجزائر" أكثر من 30105 صورة وأكثر من 102 فيديو مصور، في حين بلغ عدد

[1] : Social Media in the Arab World' 2015 – report , Available online at : https://www.wpp.com/.../~/**media**/.../**arabsocialmediareport-2015**

[2] : Arab Social Media Report (2015) , the Arab Social Media Influencers Summit in Dubai , Prepared by TNS, U.A.E., p27

[3] : Ibid

[4]: يبلغ عدد الوكالات السياحية في الجزائر أكثر من 1100 وكالة معتمدة عددها في تزايد مستمر غير أنه بالموازاة مع ذلك يقابلها غلق كبير مناه بالنظر لعدم قدرتها على المنافسة في سوق يثقلها بالتكاليف والضرائب، ومعظمها تملك صفحات على موقع Facebook

الصور في "صفحة الديوان الوطني الجزائري للسياحة "أكثر من 600 صورة و5 فيديوهات. وتعرض الصور بشكل منظم من حيث المناطق السياحية والمدن والفنادق والمهرجانات الشعبية والوطنية...

5. تنفرد بعض صفحات المؤسسات الخاصة وصفحات الأفراد باستخدام الخرائط الجغرافية لتوضيح المناطق السياحية كصفحة "اكتشف الجزائر" مثلا.

6. أغلب الصفحات المشار إليها حددت أهداف ورسالة للصفحة تم تدوينها في واجهة الصفحة، حيث معظمها تهدف لتشجيع السياحة بالجزائر من خلال إبراز الجانب السياحي للمناطق السياحية من معالم سياحية وعادات وتقاليد وألبسة ومأكولات...، الحفاظ على التراث المحلي للمناطق السياحية الجزائرية المختلفة وتكريس جهود ترقية السياحة بهذه المناطق. كما تضمنت غالبية الصفحات قواعد لمشاركة الأعضاء، وتم توضيح عناوين للمراسلة سواء البريد العادي أو الإلكتروني، كما دونت جميعها أرقام للاتصال بالهاتف أو روابط للموقع الإلكتروني الرسمي لمؤسس الصفحة.

واستنادا لما سبق –وطبقاً للعينة المتاحة-يمكننا القول بأن هناك تزايد مستمر لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر ولكن من جانب الأفراد والمؤسسات الخاصة التي تعمل على تأسيس صفحات لتنشيط السياحة بالجزائر بمجهودات فردية، بالإضافة إلى أن هناك تقصير كبير من طرف السلطات العمومية ومؤسساتها في التسويق للجزائر سياحيا من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى**.

3. التسويق السياحي باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر (تحليل الاستبيان)

1.3**مجتمع البحث:**بهدف تحقيق أهداف البحث، قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على عينة مختارة من مجتمع يضم مشتركي مواقع التواصل الاجتماعي، ونظرا لكبر حجم هذا المجتمع خصوصا مع الإحصائيات الموضحة سابقا[1] والذي يفوق 3,45 مليون مستخدم، فقد قمنا باختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع بلغ عددها 383 مشترك مركزين على الأفراد المشتركين في صفحات Facebook التي تهتم بالسياحة في الجزائر، وبهدف الحصول على أكبر قدر من الاستبيانات فقد تم توزيع 500 استبيان. بعد استرجاع الاستبيانات ومراجعتها، تبين أن 377 استبيان صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة 75.4 %. بعدها قمنا بترميز البيانات وبإدخالها للبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية **(SPSS 20)** بهدف باستخراج النتائج الإحصائية الخاصة بالمقاييس والمتغيرات.

يتكون الاستبيان من ثلاث محاور أساسية، يتعلق المحور الأول منه بالبيانات الشخصية لعينة البحث، في حين يهتم المحور الثاني بخصائص استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أما المحور الثالث فيبحث في مزايا ومعوقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر.[2] تم التأكد من اتساق وثبات مقاييس البحث بطريقة ألفا كرونباخ وقد تم حساب معامل الثبات للمقاييس باستخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ **(Cronbach ‘s Coefficient Alphaà)**، وقد تراوحت قيمه بين0.798 و 0.874 وهي درجة مقبولة وموثوقة لأغراض البحث العلمي في مجال البحث كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%. وتدل على أن المقاييس تتصف بالاتساق الداخلي.

2.3**وصف خصائص عينة البحث:** تضمن الاستبيان أربعة أسئلة حول البيانات الشخصية لعينة البحث، وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة، والجدول رقم 3 يوضح نتائج التحليل الخاصة بأفراد عينة البحث.

---

[1]: انظر للفقرة إحصائيات حول استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر

[2]: اعتمادا على محمد محمد فراج عبد السميع(2012)، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي**، دراسة مقدمة في مسابقة وزارة السياحة لعام 2012، قطاع التخطيط والبحوث والتدريب، وزارة السياحة، مرجع سابق، و
GHADA MOHAMED WAFIK A. BAKR and ISLAM ELSAYED HUSSEIN ALI(2013) , The Role of Social Networking Sites in Promoting Egypt as an International Tourist Destination**, opcit.**

جدول رقم3: يوضح خصائص زبائن عينة البحث

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	197	%52.3
	أنثى	180	%47.7
السن	أقل من 20 سنة	61	%16.2
	من 20 سنة إلى 39 سنة	212	%56.2
	من 40 سنة إلى 59 سنة	73	%19.4
	60 سنة فأكبر	31	%8.2
المستوى التعليمي	ابتدائي أو أقل	06	%1.6
	متوسط	85	%22.5
	ثانوي	67	%17.8
	جامعي	219	%58.1
المهنة	موظف بالقطاع العام	93	%24.7
	موظف بالقطاع الخاص	49	%13
	مهنة حرة	77	%20.4
	طالب	116	%30.8
	أخرى	42	%11.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS

من الجدول أعلاه يلاحظ أن ما نسبته 52.3% من العينة المدروسة هم ذكور في حين يمثل الإناث نسبة 47.7% ويبقى عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، أما من حيث السن فنجد أن الفئة العمرية من 20-39 هي الأكبر بنسبة 56.2% وهي فئة متوسط العمر وتليها فئة 40-59 بنسبة 19.4% في حين أن ما نسبته16.2% تمثلها فئة أقل من 20 سنة. أما بالنسبة للمستوى التعليمي فنجد أن أكبر نسبة هي لذوي المستوى الجامعي بنسبة 58.1% ثم بعدها نسبتي 22.5% و 17.8% لذوي المستوى المتوسط والثانوي على التوالي، في حين بلغت نسبة ذوي مستوى ابتدائي أو أقل 1.6%. أغلب أفراد عينة البحث من الطلبة مشكلين ما نسبته 30.8%، كما بلغت نسبة الموظفين من القطاع العام 24.7%، كما بلغت نسبة أصحاب المهن الحرة 20.4% منهم الأطباء، الصيادلة، التجار، أصحاب مؤسسات استيراد وتصدير... في حين شكل موظفي القطاع الخاص ما نسبته 13% من عينة البحث. وقد قدرت نسبة الأفراد من فئة أخرى حوالي 11.1% ويدخل ضمن هذه الفئة كل من الأفراد العاطلين عن العمل والمتقاعدين.

3.3 تحليل أسئلة المحور الثاني من الاستبيان (خصائص استخدام مواقع التواصل الاجتماعي)

لقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتحليل أسئلة المحور الثاني من الاستبيان، حيث تضمن هذا المحور ثلاثة أسئلة حول خصائص استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهي: أهم مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة، الوقت الذي يمضيه الفرد في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في اليوم، الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. والجدول أدناه يوضح نتائج التحليل الخاصة بأفراد عينة البحث.

جدول رقم4: تحليل أسئلة المحور الثاني من الاستبيان

المتغير	التكرار	النسبة
1. **أهم مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة**		
Facebook	313	%83
YouTube	37	%9.8
WhatsApp	22	%5.8
Twitter	5	%1.3
2. **معدل تصفح شبكات التواصل الاجتماعي في اليوم**		
أقل من ساعة	36	%9.5
من ساعة إلى خمس ساعات	141	%37.4
حسب الظروف	115	%30.5

أكثر من خمس ساعات	85	%22.5
3.	**الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي**	
التواصل مع الآخرين	248	%65.8
الدعم والمحافظة على الصداقة	52	%13.8
جمع المعلومات	38	%10.1
التسلية	39	%10.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS

من الجدول أعلاه يلاحظ استحواذ موقع Facebook على أكبر نسبة من المستخدمين بحوالي 83% في حين احتل موقع Twitter على المرتبة الأخيرة بنسبة1.3%، وعليه فإن موقع Facebook يعد من أهم مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة في الجزائر. كما يلاحظ أن 37.4% من أفراد العينة يتصفحون حساباتهم على شبكات التواصل الاجتماعي من ساعة إلى خمس ساعات في اليوم، كما أن هناك 22.5% من المستجوبين يتصفحون حساباتهم بمعدل يفوق خمس ساعات يوميا، في حين أكد 115 فرد من أفراد العينة أنهم يطلعون على حساباتهم عبر المواقع الاجتماعية حسب ظروف عملهم وأوقات فراغهم.... أما عن الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فإن 65.8% من عينة البحث يسعون وراء التواصل مع الآخرين، في حين ما نسبته 13.8%من المستجوبين هدفهم المحافظة على الصداقة وتدعيمها، كما أن 39 مستجوب يستخدم الشبكات الاجتماعية بغرض التسلية، في حين البعض الآخر يستخدمها لجمع المعلومات.

4.3 تحليل أسئلة المحور الثالث للاستبيان (مزايا ومعوقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر): تضمن المحور الثالث من الاستبيان مزايا ومعوقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر. وسنحاول الوقوف على أهم الفوائد والمزايا التي تنجم من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 5: التعرف على آراء المستجوبين تجاه المزايا الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر

العبارة		سهولة نشر المعلومات عن الأماكن السياحية	سرعة انتشار المعلومات عن الأماكن السياحية بين الأفراد	الحصول على تغذية مرتدة سريعة من السياح	المساهمة في التنبؤ بخصائص الطلب المتوقع	المساهمة في تطوير المنتجات الحالية
التكرار	**معارض**	23	27	65	72	70
	محايد	61	22	79	107	98
	موافق	293	328	233	198	209
النسبة المئوية	**معارض**	%6.1	%7.2	%17.2	%19.1	%18.6
	محايد	%16.2	%5.8	%21	%28.4	%26
	موافق	%77.7	%87	%61.8	%52.5	%55.4
المتوسط الحسابي		2.72	2.80	2.45	2.33	2.37
الانحراف المعياري		0.571	0.552	0.770	0.779	0.778

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS

من الجول أعلاه يلاحظ أن أغلب المبحوثين وبنسب تفوق 50% يوافقون على أن جميع العبارات تعد مزايا يمكن أن تنجم عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر، اذ تحتل عبارة(سرعة انتشار المعلومات عن الأماكن السياحية بين الأفراد) المرتبة الأولى بنسبة موافقة بلغت 87% من المستجوبين، وبمتوسط حسابي قدره 2.80، وانحراف معياري بلغ0.552، في حين نسبة عدم التأكد(الحياد) التي بلغت 28.4% بالنسبة لعبارة(المساهمة في التنبؤ بخصائص الطلب المتوقع) لا تجعلنا نسلم ب52.5% الذين وافقوا على نفس المتغير كميزة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر.

واستنادا لما سبق، نستنتج أن هناك مزايا وفوائد لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للتسويق السياحي في الجزائر، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية.** وخصصنا في هذا المحور أيضا عبارات حول الصعوبات التي تعيق من الاستخدام الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم 6: التعرف على آراء المستجوبين تجاه الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الاستخدام الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر

العبارة		عدم قناعة بعض المسؤولين بأهمية تلك الأدوات في التسويق السياحي بالجزائر	قلة الموارد البشرية المؤهلة	الأعباء الإدارية والمالية الكبيرة اللازمة للتطبيق	صعوبة التحديد الدقيق للسوق المستهدف
التكرار	معارض	82	159	105	125
	محايد	129	101	127	133
	موافق	166	117	145	119
النسبة المئوية	معارض	%21.8	%42.2	%27.9	%33.2
	محايد	%34.2	%26.8	%33.7	%35.3
	موافق	%44	%31	%38.5	%31.6
المتوسط الحسابي		2.22	1.89	2.11	1.98
الانحراف المعياري		0.781	0.849	0.808	0.805

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب الموافقة تفوق 30 % بالنسبة لكل العبارات، وهي نسب أقل من المتوسط ما يؤكد على عدم موافقة المبحوثين على هذه العبارات الأمر الذي يجعل هذه العبارات تعد فعلا على أنها من أهم معيقات التسويق السياحي للجزائر باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، كما لا يستهان بنسب عدم التأكد (الحياد) التي تتراوح ما بين 26% و35%، وكذا نسب المعارضين التي تراوحت ما بين 21% و42% وهي نسب معتبرة تدل فعلا على أن أغلب المستجوبين يعتبرون فعلا هذه العبارات من الصعوبات التي تعيق التسويق السياحي في الجزائر باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فمثلا 42.2% من أفراد العينة يعارضون فكرة قلة الموارد البشرية المؤهلة كصعوبة لهذا النوع من التسويق، حيث تزخر الجزائر بالكفاءات المؤهلة لتبني هذا المشروع. وهذا ما يؤكد على **صحة الفرضية الثالثة** التي تشير إلى وجود معيقات لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للتسويق السياحي في الجزائر.

الخاتمة: أصبح التسويق للمقصد السياحي باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت ضرورة قصوى تفرضها التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات الإعلام، ولهذا يجب تسخير الإنترنيت للتعريف بالمقصد السياحي الجزائري وأن استعماله ضرورة في مجال التطوير السياحي؛ خاصة وأن الجزائر تتمتع بمقاصد سياحية متنوعة من مواقع طبيعية وأثرية وثقافية، ولهذا يجب التسويق لهذه المواقع السياحية من خلال معطى جديد في عالم الاتصال وهو مواقع التواصل الاجتماعي وكذا تكنولوجيات الاتصال الحديثة. غير أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر غير مستغل بشكل جيد على الرغم من اعتقاد المسؤولين بأهمية السياحة في الفترة الراهنة؛ خاصة مع انخفاض إيرادات البترول في ظل انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن إعادة مكانة السياحة في الاقتصاد الوطني عن طريق وضع استراتيجية تسويقية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لتوفير فرصة للتطوير وتحسين هذا القطاع. ولهذا نصيغ جملة من الاقتراحات في هذا الشأن:

1. زاد الوعي مؤخرا حول ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني خارج مجال الموارد النفطية ومن السبل المتنوعة التي يجب على الجزائر انتهاجها هو إعداد أو إعادة بناء القطاع السياحي لكي يكون قطاعا بديلا يراهن عليه في عمليات التنمية؛
2. يعد موقع Facebook وسيلة هامة بالنظر إلى ما يتم نشره عبر هذه الصفحات من صور وفيديوهات ونصوص للتعرف على مختلف البلدان والوجهات السياحية في العالم، لذا يقترح البحث بأن تقوم الجهات المسؤولة (وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة) استغلال هذا الموقع لتنشيط السياحية بالجزائر؛

3. يجب تنسيق كافة القطاعات المعنية بالنشاط السياحي في الجزائر كالفنادق ومؤسسات النقل وشركات السياحة والوكالات السياحية وتوجيهها لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي من منظور متكامل؛
4. أن تتضمن مواقع التواصل الاجتماعي القيام بالمهام التسويقية على موضوعات مستقلة لعرض برامج الرحلات وعروض الأسعار للتواصل مع الزبائن ومناقشتهم في الجداول الزمنية للرحلات والأسعار المعلنة؛
5. توضيح سبل الاستفادة من الوسائل والآليات التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي في مجال توعية أكبر عدد من مستخدميها بالميزات التنافسية للمنتج السياحي الجزائري؛
6. إن المؤسسات السياحة على اختلاف أحجامها، يمكن أن تمنحها مواقع التواصل الاجتماعي فرص متقاربة لإظهار خدماتها ومنتجاتها السياحية بصورة تنافسية؛
7. أن ترقية قطاع السياحة في الجزائر يحتاج إلى تفعيل أكثر من أجل إقناع المواطن بالمردود الذي يعود من هذا القطاع إذا نحن أحسنا نوعية الخدمات، التي لا تحتاج إلى نصوص قانونية أو مراسيم بقدر ما تحتاج إلى ثقافة ووعي، إن المواطن له دور فعال في ترقية السياحة باهتمامه بنظافة المحيط، وعدم تخريب المرافق التي تنجزها الدولة لتكون في خدمته، وأن يساهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق الجزائر سياحيا؛
8. تسويق الجزائر سياحيا عبر مواقع التواصل الاجتماعي ينجح فقط حين تتطابق الصورة الزاهية للجزائر عبر هذه المواقع، مع الواقع، وحين يكون هناك قيمة مضافة حقيقية للسياحة على أرض الواقع. وهذا الأمر كفيل بجذب آلاف السياح بطريقة لا تقوى عليها هذه المواقع الاجتماعية، وحين نصل إلى تلك المرحلة يكون التسويق السياحي للجزائر عبر مواقع التواصل الاجتماعي رديف ومساند ومعزز للسياحة.

****

استبيان حول التسويق السياحي في الجزائر عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الأخ الكريم، الأخت الكريمة: تحية واحترام وبعد؛

أضع بين أيديكم استبيان هو جزء من دراسة أقوم بها بعنوان:" **التسويق السياحي في الجزائر عبر مواقع التواصل الاجتماعي**"

لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان، وإن لدقة اجابتكم على فقرات الاستبيان الأثر الكبير في مصداقية الدراسة ونجاحها، شاكرين حسن تعاونكم، ومقدرين دعمكم المتواصل في تشجيع البحث العلمي، مؤكدين لكم حرصنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها، وأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

المحور الأول: البيانات الشخصية للمجيب عن الاستبيان

يرجى وضع علامة(×) على الإجابة التي تراها مناسبة:

1. **الجنس:** ذكر أنثى
2. **السن:** ل من 20 سنة من 20 سنة - 39 سنة
   -59 سنة 60 سنة فأكبر
3. **المستوى التعليمي:** ابتدائي أو أقل متوسط
   ثانوي جامعي
4. **المهنة:** موظف بالقطاع العام موظف بالقطاع الخاص
   مهنة حرة طالب أخرى

المحور الثاني: خصائص استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

يرجى وضع علامة(×) على الإجابة التي تراها مناسبة:

5. **ماهي أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي تتصفحها باستمرار؟** (يمكن اختيار أكثر من خانة)
   Facebook YouTube WhatsApp Twitter
6. **ما هو معدل تصفحك لشبكات التواصل الاجتماعي في اليوم؟**
   أقل من ساعة من ساعة إلى خمس ساعات
   أكثر من خمس ساعات حسب الظروف
7. **ما هو هدفك من المشاركة واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟**
   التواصل مع الآخرين الدعم والمحافظة على الصداقة
   جمع المعلومات التسلية

المحور الثالث: مزايا ومعوقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر

يرجى وضع علامة(×) على الإجابة التي تراها مناسبة:

1. **المزايا الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر**

	المزايا الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر	معارض	محايد	موافق
8	سهولة نشر المعلومات عن الأماكن السياحية			
9	سرعة انتشار المعلومات عن الأماكن السياحية بين الأفراد			
10	الحصول على تغذية مرتدة سريعة من السياح			
11	المساهمة في التنبؤ بخصائص الطلب المتوقع			
12	المساهمة في تطوير المنتجات الحالية			

2. **الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الاستخدام الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر**

	الصعوبات التي تحول دون الاستخدام الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي في التسويق السياحي للجزائر	معارض	محايد	موافق
13	عدم قناعة بعض المسؤولين بأهمية تلك الأدوات في التسويق السياحي بالجزائر			
14	قلة الموارد البشرية المؤهلة			
15	الأعباء الإدارية والمالية الكبيرة اللازمة للتطبيق			
16	صعوبة التحديد الدقيق للسوق المستهدف			

النقد والمنهج: من السؤال إلى المساءلة

د.منير مهادي

جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2.

الملخّص:يروم هذا البحث مناوشة قضية جوهرية، وإن بدت في الظاهر بسيطة أو مكرورة في الدراسات النقدية المعاصرة، ولكنّها، في الحقيقة، قضية إشكالية، كونها طرحت وما تزال تطرح أمام الدارسين تساؤلات عديدة، من مثل: ما طبيعة كل من النقد والمنهج؟ وما حقيقة العلاقة التي تربط بين كل منهما؟ هل هي علاقة التكامل والتداخل كما توصف؟ أم أنّها تنبني على التصادم والتنافر؟ أم أنّ السؤال حول هذه العلاقة يدخل في باب الترف المعرفي لا أكثر؟، ولعلّ ما يؤطّر عملية البحث في مثل هذه القضايا هو البحث في ذلك التحوّل الذي عرفه كل من النقد والمنهج، من التأسيس للسؤال إلى مساءلة التأسيس؛ أي من سؤال النص/الإبداع/المبدع إلى مساءلة النقد والمنهج في حدّ ذاتهما، وذلك في نوع من المراجعة والنقد الذاتيين لمسار معرفي حافل بالإنجازات والتساؤلات.

لهذا حاول البحث الاستفادة من مقتربين اثنين؛ الأول منهما "تاريخي" تتبّع السؤال وطبيعته في النقد والمنهج، وثانيهما "نقد للنقد" تمّ عبره مساءلة السؤال ومراجعة إجاباته، وهو ما سمح بالوصول إلى جملة من النتائج، لعلّ أهمّها: أنّ السؤال هو محور كل محاولة علمية معرفية وسطوته أكبر بكثير من سطوة الإجابة، أضف إلى ذلك، أنّ النقد خطاب ثقافي أكثر منه خطاب حول الإبداع/الأدب أو خطاب في المنهج، وأنّ المساءلة فتحت آفاق التفكير النقدي وأخرجته من دائرتي السذاجة الذوقية من جهة، والمنهجية الصارمة من جهة أخرى.

Summary: This research tries to discuss a fundamental issue, although it appeared in a simple or repeated apparent in contemporary critical studies, but, in fact, this issue, being raised and still raises many questions in front of critics, such as: What is the nature of both the criticism and the method? What is the relationship between both of them? Is it a relationship of complementarity and overlap as described? Or is it built on collisions and disharmony?.

So the search process in such cases is to look at the transformation that has defined each of the criticism and the method, from foundation to question the accountability of Incorporation; any question text / Creativity / creator to the accountability of criticism and method in themselves.

The key words : Criticism, Method, Question, Text, Discourse.

تمهيد: في البدء كان السؤال

تتحدّد قيمة السؤال في كونه كذلك، فلولاه لما كانت هناك أجوبة ولا تأسّست معرفة ولا تشكّلت علوم، فهو سرّ كل فكر وكل حرية، حيث تبدأ المعرفة حين يُطرح السؤال ولا تتوقّف المعرفة بإعطاء إجابة عنه، بل إنّها تولد مع ميلاد كل سؤال مسؤول، فيه وعي بقيمة وجوده وأثره في الحياة الإنسانية، فلولاه لما تغيّرت الأشياء ولا دبّت الحياة في الحياة. قد تبدو قيمة السؤال أكبر من قيمة الإجابة؟ ولكنّ الأمر ليس كما يظهر، غير أنّ السؤال سبب لوجود الإجابة والأخيرة يتمّ عبرها معرفة نجاعة وفاعلية السؤال. فقد يكون السؤال -حقا- أكبر من أن يجاب عنه أو أن يُقيّد في إجابة واحدة، مثلما هو حال سؤال الوجود وسؤال الإنسانية؛ حياتها ومآلها، ولكنّ الإجابة حاضرة دائما، فهي حاضرة بالقوة، فكل سؤال ينطوي بالضرورة على إجابة ما، أو حاضرة بالفعل، كما هو حال الإجابات المقدّمة من قبل الفلاسفة والمفكرين، أو كحال الكتب السماوية التي كانت، في جانب منها، إجابات إلهية عن الأسئلة البشرية.

تظهر قيمة الأسئلة، إذن، فيما تولّده من أجوبة، وتنجلي قيمة هذه الأخيرة وأثرها حينما تبعث أسئلة جديدة من رماد الأسئلة الأولى في سيرورة متواصلة، تدفع بالفكر البشري ليخطّ مسار تشكّله بنفسه ويضع نقاط افتراقه عمّن سبقه. لقد تخلق الإنسان في رحاب السؤال، وهو عبر كينونته وليد مفارقة يصنعها السؤال والإجابة: المعرفة والجهل، وحدة الوجود

وتعدد الموجودات، المغالطات والعدم... في" البدء كان السؤال، ومنه انبثقت أم المشاكل، كل الحلول المحصّل عليها تعود إلى السؤال الأول، أي إلى حروف السؤال، حين نندهش لا نملك إلا طرح السؤال."[1]

جميعنا نريد الإجابة عن الأسئلة التي تواجهنا وتنتهك حرمة سكوننا، ولكن دائما ما تتمنّع الإجابة لتحيل على السؤال من جديد، وهي إذ تفعل ذلك تُسهم في بقاء شروط تبلور المعرفة، وتدفع بنا للبحث والتنقيب عمّا يُسلّينا، ويُغوينا، يبعث الأمل في نفوسنا ويعبث براحتنا التي لطالما ركنّا إليها، إنّها -أي الإجابة- تفعل ما تفعله بوحي من السؤال، في إلحاحاته المتواصلة على تجديد الإجابة وتجديد مصادرها، ليحيا الكائن البشري حياة المعرفة في معرفة الحياة.

هكذا يكون السؤال[2] أساس المعرفة وصيرورتها، به تستخرج وعلى أساسه تُفك قيود الكُمون فيها، وإن كان لكل جواب سؤاله بالضرورة فليس هناك في المقابل لكل سؤال جوابه، على أنّ طرح السؤال في حدّ ذاته يعدّ جوابا بمعنى ما، أو هو على الأقل أوّل الطريق نحو تحقيقه. تتداخل المعارف مع بعضها البعض وتتخارج بطريقة عجيبة، فهي مستقلة بذاتها في الرؤية والمنهج والإجراءات والمصطلحات وموضوع الدراسة، غير أنّها تستقي من المعارف الأخرى ما تحتاجه لبلورة هذه العناصر، فتنتقل المصطلحات والمفاهيم وبعض الإجراءات وربما الرؤى لتتفاعل مع مكوّنات الحقل المعرفي الذي ارتحلت إليه، ما يؤدي إلى صناعة مصطلحية ومنهجية جديدة داخله، وبذلك تتشكّل المعرفة في غير ما مطابَقَةٍ لوجودها الأول، ومغايرة للمعارف الأخرى، وهذا الذي ذُكِر، هو صورة من صور تكوّن المعارف ليس إلّا، لأنّ المعرفة في تكوينها وبناء نظامها وشروطها معقّدة ولا يمكن، بحال من الأحوال، إرجاعها إلى هذا الشكل/السبب أو ذاك.

وتَشَكُّلُ المعرفة النقدية -في عمومه- لا يخرج عن هذا الإطار، وإن كان في بدايات تخلّقه لم يعُدْ أن يكون مجرّد آراء سطحية، ساذجة متعلقة بالشخصية أكثر من تعلقها بالرؤية أو بالمنهج النقدي. وسؤال النقد عندما يُطرح في ساحة المعرفة، يستدعي معه سؤالًا آخر وهو سؤال المنهج، بعدّهما سؤالين يكمّل أحدهما الآخر، فالنقد بحاجة إلى منهج حتى تكون أحكامه ومحاورته للنصوص والظواهر مبنية وفق نظام ومبادئ تبرّرها وتضفي عليها نوعا من القبول، كما يحتاج المنهج أيضا لأن ينتظم في حقل معرفي معيّن حتى يمارس فعاليته ويختبر كفايته الإجرائية. وههنا تكمن إشكالية هذه المقالة: ما هي الأسئلة التي قدّمها كل من النقد والمنهج؟ وهل هناك اختلاف بينها؟ وفيمَ تكمن الهزّة المعرفية التي عرفها حقل النقد عموما؟ خاصة في مرحلة المساءلة التي مرّ بها.

1-سؤال النقد: يطرح سؤال النقد إشكالية الماهية والوجود بالنسبة لذاته، وهو عبر سيرورته وصيرورته يصوغ في كل مرة هذه الماهية وهذا الوجود، الأمر الذي جعل للنقد إرثا تاريخيا كبيرا، أكبر من أن يحاط به، لهذا ليست الغاية هنا تتبع هذا التاريخ، وإنّما الهدف هو التعرف على النقد في شكله الاصطلاحي ومعرفة الأسئلة التي كانت سببًا في تحقيق وجوده.لنتّفق، بداية، في أنّ السؤال/سؤال النقد يتحدّد على الصعيد الذاتي "بصفته نمطًا من التفوق الذي تمارسه الذات ضمن ممارستها القصدية"[3]؛ إنّه تفوّق على الجهل، وعلى محدودية المعرفة التي تملكها الذات، ولكنّه بهذا الشكل يكون حبيس هذه الذات ورهين نزواتها، مما يجعل ذلك التفوّق تفوّقا مؤقتا، نسبيا، وربما زائفا، غير أنّه محطة ضرورية لبدء السؤال في صورته الأحسن والأكمل، صورة السؤال العلمي الذي يتبلور متى ارتبط بصفات الشمول والتجريد وربما الارتباط بالواقع.لقد ظل السؤال في الممارسة الفلسفية والنقدية متعلقًا بالذات، فوسمته هذه الذات بأيديولوجيتها، "ولم يغادر

---

[1]- من مقدمة المترجمين "عز الدين الخطابي وإدريس كثير" لكتاب: ميشال مايير، نحو قراءة جديدة لتاريخ الفلسفة من الميتافيزيقا إلى علم السؤال، منشورات عالم التربية، المغرب، ط1، 2006، ص5.

[2]- لمزيد من التفصيل حول مفهوم "السؤال" نحيل على موسوعة الفلسفة ".Routledge Encyclopedia of Philosophy ,p 7107

[3]- عبد الجليل بن محمد الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، المديرية الجهوية لوزارة الثقافة، مراكش، ط1، 2009، ص34.

حقل التصريحات العمومية والتساؤلات العامة المحكومة بالمنطق الفلسفي، الذي ظل منطق قضايا[1]، كما أنّه لم يتجاوز حدود المنطق الأرسطي التي اعتبرها عمانويل كانط Kant (1724-1804م) حدودا نهائية"[2].

إنّ من الإيحاءات التي تعلّقت بمفردة "النقد"، في أصلها الإغريقي، ما "تتصل بنشاط 'الفصل' و'الحكم على الشيء' و'اتخاذ القرار'. وفي استخداماتها القديمة الكلاسيكية فإنّ مفردة 'نقد' انتظمت ثلاثة فضاءات محددة، فقد استخدِمت في إقامة 'العدالة'، واستخدمها أرسطو ليحيل إلى القرار القضائي الذي يبتّ في أمر خصومة ما، ثم تطور مفهوم طبي للمفردة، وتعني...اللحظة الحرجة ولحظة التحوّل في مرحلة المرض (critical). أما في العصر الهيليني فقد اكتسبت المفردة معنى دراسة النصوص الأدبية"[3]، أي دراسة لغة النصوص القديمة من منظور لغوي فيزيولوجي.

تبدو مفردة "النقد"، في دلالاتها المتنوّعة، متداخلة إلى حدّ التطابق، فمثلا ليس بين الفصل، والحكم على الشيء، واتخاذ القرار، والعدالة اختلاف إلا في حدود ضيّقة، يصنعها مجال التداول للكلمة، فجميعها تحمل معنى إصدار حكم ما بصدد شيء ما، أمّا المعنيان الآخران المعنى الطبي (لخطة التحول في المرض، ودراسة النصوص القديمة) فهما المعنيان اللذان ظلّا حاضرين وبقوة في الفترة بين العصر الكلاسيكي وعصر النهضة، إذ "احتفظ المجال الطبي حتى القرن السابع عشر بما يمكن أن نترجمه إلى العربية بـ"أزمة" (crisis)، أما ما يمكن أن ينقل إلى العربية بـ(التمييز النحوي)(criticus-grammatics) فاستمر على حال مفهوم المفردة في العصور الكلاسيكية وبقي يحيل على نشاط النحاة. ولهذا ظلت كلمة (ناقد) في عصر النهضة تعني النحوي أو بدقّة أكبر "دارس النصوص الأدبية القديمة"...وظل هذا النقد معنيا بتحقيق النصوص وإعادة بناء وتصحيح ما تلف منها"[4].

هكذا، وبهذا المعنى، تتكوّن لفظة "نقد" بين الأزمة في المرض وتحقيق النصوص القديمة، التي تعكس أزمة هي الأخرى، فيما يتعلق بتلف تلك النصوص ومحاولة الناقد/الدارس إعادة تصحيحه -أي التلف- وبناء النص من جديد، ونجد رجال الدين المسيحيين يستخدمون هذه اللفظة في المحاجّة التي تجمعهم بخصومهم مما يلقي بظلال معنى الأزمة هنا أيضا، ولكنّهم -أي رجال الدين- بعد أن أصبحت لفظة "نقد" عاملا لكشف الحقيقة، وإجراءً له قوانينه الخاصة به، يكشف الحقيقة دون حاجة إلى وقائع ما ورائية، وأصبح النقد هو نفسه المشروعية التي تفضي إلى الحقيقة، هاجم رجال الدّين "النقد" واعتبروه عدوًّا جديدا، وهم أنفسهم من قالوا من قبل بأن الحقيقة ثابتة، وإن النقد هو من يكشفها[5]. ومع "بايل" الذي نشر عام 1697م كتابه "معجم تاريخ النقد" صار النقد يعني "الفاصل المانع بين العقل والمكاشفة المتعالية"، ويندرج فكر كل من كانط وهابرماس ضمن هذا المفهوم، والذي أصبح جزءًا أساسيا في ذهنية حقبة" التنوير Enlightenment"، حيث إنّ التحوّل من النقد، باعتباره منهجية، إلى النقد بوصفه مبدأ، أدّى إلى تجاوزه لذلك الانحسار في دراسة النصوص الأدبية القديمة، وإذا كان رجال الدين يعتبرون أنّ للنقد إيحاءً سلبيا، وأنّ الحقيقة وجود سابق على النقد، فإنّ بايل في "جمهورية الرسائل "Republic of letter " يوافق على الأمر الأول، لكنّه يرى أنّ الحقيقة ليست سابقة، وإنّما هي "إفراز للنقد ذاته"، ومع ما قدّمه كانط وهيغل صار لهذه المفردة أهمية تأمّلية انعكاسية تقتضي انعكاس التحليل على نفسه ونقد ذاته[6].

---

[1]- القضية هي موضوع يتّفق حوله غالبية الناس ولكن يشترط فيه عدم تعارضه مع الرأي العام، وهو يُبحث لغاية التأييد أو التفنيد. وهي في المنطق الحديث ما يتم إقراره حين تستخدم جملة(إشارية أو تقريرية) لقول شيء صادق أو باطل، أو بأنّه "ما يعبّر عنه" بمثل هذه الجملة. ينظر تد هوندرتش، دليل أكسفورد للفلسفة، تر نجيب الحصادي، ج2، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية الليبية، دط، دت، ص744.

[2]- عبد الجليل بن محمد الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، ص32.

[3]- ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2000، ص201.

[4]- ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ص201.

[5]- المرجع نفسه، ص202.

[6]- ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ص202.

أما النقد عند العرب فهو تمييز الجيد من الرديء بالمطلق، وله معانٍ لغوية كثيرة فهو "خلاف النسيئة وتمييز الدراهم وغيرها كالتنقاد والانتقاد والتنقّد، وإعطاء النقد والنقد بالأصبع في الجوز، وأن يضرب الطائر بمنقاده أي بمنقاره في الفخ، والوازن من الدراهم واختلاس النظر نحو الشيء...وأنقد الشجر أورق..."[1]، ولكنّه نما وتطوّر، بمرور الزمن، حتى صار يُعنى بالجمال الفني والجودة داخل نصوص الشعر خاصة، كما شاع النقد المقارن؛ سواء بين النصوص الإبداعية أو بين المبدعين، بالإضافة إلى النقد الفلسفي؛ الذي استقى جلّ أفكاره من الفلسفة اليونانية، وتحديدا من الأثر الأرسطي؛ ممثّلا في كتابه" فن الشعر".

إنّ مصطلح "النقد"[2]، كما أفضى إليه التتبّع الجينيالوجي عند الغرب، يشير إلى مختلف التحوّلات الحاصلة في بنيته ووظيفته، هذا ما يعكس بأنّ "النقد"، باعتباره مصطلحا أو منهجية أو مبدأ، لا يستقر إلى حال، وإنّما هو دائم التحوّر والتبدل، وهو ما نراه واضحا وبارزا في التطورات الكبيرة التي نجدها في حقل النقد الأدبي اليوم، فقد تعددت المناهج وإجراءاتها تندّ عن الحصر والتتبّع، وهو ما أفضى -في المحصّلة- إلى الحديث عن النظرية "النقدية والأدبية" كونها المفهوم الذي يتأسّس عليه النقد والأدب، وهذا لأنّ "النظرية Theory " هي "حقيقة" علمية أو جملة "حقائق انتهى إليها البحث ضمن حقل معرفي محدد اتّكاءً على منهج اختير بوعي أو بدونه"[3].

بناء على ما تمّ ذكره، نتبيّن صعوبة إيجاد تصنيف واحد وموحّد للنقد من طرف الدارسين، كما نتبيّن صعوبة الحديث عن نموذج واحد أيضا للنقد الأدبي نشترك فيه جميعنا، ونمارسه باعتباره كيانا معرفيا أو علميا أو أدبيا مستقلا بذاته ضمن الكيانات المعرفية والعلمية المتنوعة، إلاّ أنّ هذا الرأي لا ينفي عن النقد الأدبي حضوره في ساحة الثقافة، وامتلاكه لمناهج ومفاهيم تُشكّل بناءه، وتدفع بالنقاد لممارسته والدفاع عن حقه في الوجود.

لهذا ألفينا ناقدا مثل "إدوارد سعيد"Edward Said" يصنّف النقد في أربع ممارسات وهي أولها: هو النقد العملي الذي نجده في مراجعة الكتب وفي الصحف الأدبية، وثانيها هو تاريخ الأدب الأكاديمي...وثالثها هو التقويم والتأويل من منظور أدبي...ورابعها هو النظرية الأدبية التي هي بمثابة مضمار جديد...[4]

لقد تعدّدت صور النقد وأشكاله، خاصة في الفترة الحديثة، ويمكن لنا تقسيمه إلى قسمين كبيرين :النقد المرجعي Referential criticism، وهو كل نقد نظر إلى الأدب في علاقته بـ "المرجع Reference"، مثلما فعلت المناهج المعروفة "بالسياقية contextual" مثل المنهج الاجتماعي والنفسي والتاريخي؛ وهي مناهج نقدت النصوص الأدبية من زاوية قدرتها على التعبير عن الظروف الاجتماعية أو الحالة النفسية للمؤلف، أو عكسها للتاريخ وشخصياته مما وسم هذا النقد بسمة النقد الخارجي، كونه لا يهتم إلاّ بما هو خارج النص.

أما القسم الثاني، فيمكن تسميته ب"النقد اللامرجعي non- referential أو الداخلي internal"؛ وهو كل نقد قارب الأدب من داخله، عبر أشكاله ومضامينه التي ينبني عليها، ويعرف مثل هذا النقد أيضا بـ "النقد النصّي criticism Textual" لأنه يهتم بالنص وينطلق منه ولا يهمّه الظروف الخارجية مهما كانت؛ نفسية أم اجتماعية أم تاريخية، وهذا ما نجده مع الشكلانية والبنيوية والتفكيك وغيرها. ولنؤكّد في هذا المقام أنّ هذين النوعين من النقد ليسا إلاّ مجرد قسمين من بين عدد كبير من التصنيفات التي يمكن أن تطال النقد ومناهجه.

---

[1]- القاموس المحيط، ج1، فصل النون باب الدال.

[2]- لمزيد من التفصيل في مفهوم "النقد" يرجى العودة إلى كتاب سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني وسوشبريس الدار البيضاء، ط1، 1985، ص ص 216، 217

[3]- عبد الجليل الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، ص65.

[4]-ادوارد سعيد، العالم والنص والناقد، تر عبد الكريم محفوض، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص5.

هذا، وقد شهدت "نظرية الأدب Literary theory" تحوّلات ثلاثة: الأولى لما كانت الفلسفة -فلسفة أرسطو- وهي تجريدية عقلانية هي الموجه لها، فانبنت على فكرة "المحاكاة Immitation"، وتجسّدت في أرقى أشكالها مع الكلاسيكية classicism، والثانية عندما كان التاريخ هو الموجّه وهو مركز الثقل، حيث أخذت الرومنسية Romanticism تفرض وجودها من خلال حديثها عن الفرد وعلاقته بالمجتمع وعن عمليات التطور التاريخي وعن الزمن وإشكالاته، أما الثالثة فهي عندما أصبحت اللغة Language هي المسيطرة داخل حقل الثقافة ككل، على اعتبار أنّها مركز العملية الإبداعية والنقدية، فهي بيت الوجود كما يقول هايدجر[1].

وكما هو معلوم، فإنّ المذهبية الأدبية سيطرت قبل القرن العشرين، وأثّر ارتباطها بالمفاهيم الأيديولوجية الكلية تأثيرا كبيرا في مسار الأدب، ومنه في مسار النقد ومصطلحاته، لأنّ كلاً من الكلاسيكية والرومنسية والواقعية وغيرها من المذاهب الأدبية حاولت أن تُسائل الأدب عن ماهيته، وعن طبيعة علاقاته بالإنسان والمجتمع والوجود، فكان أن اعتنقها الأدباء والنقاد اعتناقا بسبب الطابع الأيديولوجي والشمولي الذي تتّصف به؛ لكونها لم تكن معزولة عن النشاطات الإنسانية الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية.

ولكن، ابتداءً من الفترة الحديثة "تراجعت فكرة المذهبية في الأدب والنقد، وحلّت محلها فكرة المنهجية، هذا التراجع اقترن بتراجع الأيديولوجيا والمنظومات الكلية الشاملة التي تزعم درجة عليا من اليقين والحقيقة، وتزايد الطابع النقدي والارتباط الأوثق بالجوانب العلمية بما فيها من قابلية العلم دائما لتعديل حكم القيمة خضوعا لحكم الواقع."[2]

لقد بدأ سؤال النقد يولّي وجهه شطر المنهج والنسق في التفكير، بعد أن خضع ردحا من الزمن لربقة المذاهب الأدبية المختلفة، ممّا جعل منظوراته خاضعة لمبادئ عامة عن الأدب والإنسان وحتى عن نفسه، لكنّه اليوم صار أكثر ارتباطا بالجانب العلمي؛ حيث يعدّ المنهج والضبط والتدقيق في الأحكام أهم ما يميّزه.

2- **سؤال المنهج:** سؤال النقد وسؤال المنهج، كلاهما سؤال، وهذا الأخير لا يعنيه أن يكون صادقا أو كاذبا، ولا أن يكون خاطئا أو صائبا، كما يرى عبد الجليل الأزدي، بل إنّ الشأن في الأسئلة هو "امتلاك المعنى أو انخلاعه عنها"[3] ، فمع الأول -أي امتلاك المعنى- توجد الإجابة ومع الثاني -أي انخلاع المعنى- تغيب الإجابة، ولا شك أن يستقر بعد ذلك عند الباحثين أنّ طرح السؤال ليس من باب الترف المعرفي بقدر ما هو مواجهة للشيء/النص/الظاهرة/ الوجود المبهم وما يطرح من إشكالات، تستدعي السؤال الممتلك للمعنى، حتى وإن كان هذا الأخير قائما في صيغة التساؤل.

يتمرأى "المنهج Method" داخل اللغة العربية في ثلاثة معاني، وهي:

1-الانبهار وتواتر النفس 2-والبلى والقدم 3-والطريق البيّن الواضح والمستقيم[4]، وأشهر الثلاثة وأكثرها تداولا آخرها، أي: الطريق البيّن الواضح، غير أنّ هذه المعاني للفظة المنهج لا تتطابق والاستعمال الحديث لها عند الغرب ولا عندنا إلا في المعنى الأخير، الذي سيصبح مدار فهم هذا المصطلح، هذا وتأخذ اللفظة في المعاجم الفرنكفونية والأنجلوساكسونية -كما يرى أحد الباحثين- معانٍ متقاربة لغةً واشتقاقًا " فهي من الإغريقية méta أي: نحو و odos أي الطريق، وتدلّ بكيفية عامة على الطريق أو السبيل أو الإجراءات التقنية المستعملة لإنجاز عمل محدد أو المتّبعة للحصول على شيء أو موضوع...وهو المعنى نفسه الذي وظّف لتحديد مفهوم المصطلح ودلالته النظرية منذ بداية الوعي بإشكاليته في الأزمنة الحديثة"[5].

---

[1]- صلاح فضل، في النقد الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دط،2007، ص ص9، 10.

[2]- المرجع نفسه، ص12.

[3]- عبد الجليل الأزدي، أسئلة في النقد العربي الحديث، ص42.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، مادة "نهج".

[5]- ذكره عبد الجليل الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، ص58.

إنّ سؤال المنهج سؤالٌ عن الطريق الذي يتبعه الباحث في مسار بحثه، ومادام لكل طريق إشاراته ومعالمه، فإنّ للمنهج إجراءاته الخاصة التي يوظفها عند الاقتراب من الظواهر والنصوص، وهو ما يجعل منه اقترابا تحكمه القوانين والمبادئ، لا الأهواء والنزوات، ويجعل من أحكامه أو نتائجه تتصف بالمقبولية. لهذا كله اتّجه الباحثون، في مختلف المعارف، صوب "المنهج" اكتشافا وتأسيسا واستعمالا، وكان "رينيه ديكارت Descartes" من أوائل الذين أفاضوا في نقاش سؤال المنهج في كتابه: "خطاب في المنهج".

يعرّف "ديكارت" المنهج بقوله: إنّه مجموعة من "القواعد اليقينية والبسيطة التي تضمن لمن يُراعيها بدقة ألاّ يفترض أبدا الصدق فيما هو كاذب، وأن يصل إلى علم صحيح بكل ما يمكن العلم به، وذلك بفضل ازدياد مطّرد في ذلك العلم دون القيام بمجهودات لا جدوى منها"[1].

وقد كان "ديكارت" يرى في "المنهج الرياضي" المنهج الشامل والوحيد للتفكير في جميع الموضوعات، لكنّ هذه الفكرة - فكرة إخضاع الموضوعات جميعها لمنهج واحد- جُوبهت برفض شديد، رغم ما قدّمه المنهج الرياضي في ميدان العلم، وطالب الباحثون بضرورة تنويع المناهج بسبب تنوّع العلوم والموضوعات، وكان من بين هؤلاء الذين طالبوا بذلك "غاستون باشلار Bachelard (1884-1962)".

ويتعلّق الفهم الاصطلاحي للمنهج بأحد تيارين:

"الأول: ارتباطه بالمنطق، وهذا الارتباط جعله يدل على الوسائل والإجراءات العقلية طبقًا للحدود المنطقية التي تؤدي إلى نتائج معينة {وهو المنهج العقلي}، الثاني: ارتباطه في عصر النهضة بحركة التيار العلمي."[2] وهذا يحتكم إلى العقل وإلى الواقع ومعطياته وقوانينه، والتمازج بين هذين المنهجين أخرج: المنهج التجريبي « Emperical Method »

وإذا رام الباحث الحديث عن "المنهج النقدي Critical Method "، فإنّه يجد، هذا الأخير، لا يخرج عن المعنى الاصطلاحي السابق الذكر، إلاّ في طبيعة التعلّق، فهو له معنيان؛ عام وخاص: "أما العام: فيرتبط بطبيعة الفكر النقدي ذاته في العلوم الإنسانية بأكملها، وهذه الطبيعة الفكرية النقدية أسسها ديكارت على أساس أنّها لا تقبل أيّ مسلّمات قبل عرضها على العقل...أما الخاص: فهو الذي يتعلق بالدراسة الأدبية، وبطرق معالجة القضايا الأدبية والنظر في مظاهر الإبداع الأدبي بأشكاله وتحليلها، وهو بهذا المفهوم يتحرك طبقا لمنظومة خاصة به تتألف من مستويات مختلفة لعل من أهمها: مستوى النظرية الأدبية."[3]

إنّ هذه الطبيعة النقدية في "المنهج"[4]، هي التي جعلته يرفض قبول النصوص والظواهر على علاّتها، كما هي، بل تراه يختبر صحتها وسلامتها قبل أن يبني عليها أحكاما ونتائج. ومادام كل منهج مرتبطا بموضوع معيّن، فإنّ المنهج النقدي في الميدان الأدبي ارتبط بالأدب منذ بدايات تشكّله، لدرجة لا يمكن معها معرفة تاريخ الجدل النقدي حول الأدب لصعوبة أو استحالة ربط ميلاد الأخير بزمن خاص. وإن كان وعي الدارسين بالمنهج وإشكاليته حديث العهد، فإنّ المنهج النقدي في الأدب أحدث منه: "إذ هو لا يرجع إلى أبعد من قرن من الزمان ...والسبب في ذلك...أنّ التعامل مع الآداب، كان إلى مطلع القرن التاسع عشر بالبلاد الأوربية تعاملا بلاغيًّا بالمفهوم الذي عرفه القدماء وقدماء العرب وقدماء الغربيين للبلاغة في مصنّفاتهم."[5]

لا ينفي هذا الكلام بأيّ حال، عن البلاغة قيمتها ودورها في دراسة النص الأدبي ومحاولتها اكتشاف الخصائص اللغوية والأدبية التي تميّز المتخيّل الأدبي عن باقي أنواع الكلام، إلا أنّ ما حصل هو أنّ البلاغة تصلّبت في مجموعة قواعد وقيود،

---

[1]- محمد وقيدي، ما هي الإبستيمولوجيا، المغرب، دط،1987، ص116.

[2]- صلاح فضل، في النقد الأدبي، ص7.

[3]- المرجع نفسه، ص8.

[4]- لمزيد من التفصيل حول مفهوم "المنهج" يمكن الرجوع إلى كتاب سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص ص 223، 224.

[5]- حسين الواد، في مناهج الدراسات الأدبية، سراس للنشر، تونس، دط، 1985، ص38.

فُرضت على المبدع فرضًا وأرهقت كاهله، حتى صار التزامه بتلك القواعد هو ميزان نجاح المبدع ونصه من عدمه، ما جعلها (أي البلاغة) تتّصف بالآلية في الاستعمال والمعيارية الفجة أثناء التقييم، وهو ما أضعف أثرها في النص الأدبي، فتقوقعت داخل دائرة الشرح والتلخيص عربيا، وثار عليها الدارسون في القرن 19م غربيا.

ومع ما حدث من ثورات صناعية وعلمية واقتصادية وأدبية في العصر الحديث، بدأت ملامح منهج النقد الأدبي تظهر، وحدث تجاوز للدراسة البلاغية المعيارية، وكان للجدل الذي حصل بين مختلف الفلسفات والمذاهب حول الأدب ووظيفته، وظهور حركات أدبية متنوعة ثائرة على الأدب القديم: كالسوريالية والرمزية...أثرهما في إذكاء جذوة النقد وتأسيس صرحه، وكان هذا هو السياق الثقافي والتاريخي العام الذي تخلّقت فيه مختلف مناهج النقد الأدبي يقول محمود طرشونة:" بظهور الفلسفة الوضعية في القرن التاسع عشر بفرنسا وانتشار أفكار أوقست كونت (August Comte) حول أهمية الظواهر التاريخية في نشأة المجتمعات وتطورها وضرورة العدول عن البحث في جوهر الكائنات والاقتصار على ملاحظة ظواهرها، ظهرت أولى محاولات منهجية النقد الأدبي...وأهم مفهوم لهذا المنهج هو بالطبع نظرية الانعكاس، وهي تقتضي الانطلاق من حياة الكاتب والظروف الاجتماعية والتاريخية التي حفّت بإنتاجه..."[1]، وهو ما عرف باسم "المنهج التقليدي" وكان من رواده: "سانت بوف Sainte Beuve" (1804-1869)، "هيبوليت تين H.Tain" (1828-1893) و"غوستاف لانسون G.Lanson" (1857-1934م) وغيرهم من النقاد.

3- مساءلة السؤال: تندرج مساءلة السؤال ضمن ما يعرف بـ"نقد النقد Criticism of The Criticism " ؛ بما هو إعادة مراجعة لمقولات النقد/ السؤال الأول وتجاوزها، ضمن سياقات المعرفة وفق مبدأ التراكم والقطيعة، حيث تتمّ مساءلة السؤال عن حدوده ونتائجه داخل حقل المعرفة الذي انوجد فيه، وهو ما يسمح بطرح السؤال بصيغة أخرى تختلف عن الصيغة الأولى، أو يُسمح لأسئلة أخرى بالمشاركة في بناء المعنى داخل التساؤل عبر الأجوبة المقدّمة والحلول المقترحة.

وإذ ذاك تقتضي المساءلة "تحيين Actualisation " السؤال ضمن أُطر الممارسة الجديدة حتى تتكثّف الإجابة حلًا، أو من خلال الممارسة لأسئلة جديدة تجعل منها لا تقف عند حدّ، أو تكون في شكل تناوب بين السؤال والإجابة ثمّ المساءلة فالسؤال فالإجابة، وهكذا إلى ما لا نهاية من القراءة/الفهم/السؤال/المساءلة.

يتحدّد السؤال كما يرى "عبد الجليل الأزدي" باعتباره "ممارسة إنسانية تاريخية تنطلق من الماضي في اتجاه المستقبل عبر الحاضر، وارتباطًا بهذه الأبعاد الزمنية يتوكّأ السؤال على اشتغال الذاكرة والإدراك والوعي والمخيّلة اشتغالًا متكافلًا ومتكاملًا. ترتبط الذاكرة بالماضي ويلامس الإدراك والوعي الحاضر، وتستشرف المخيّلة المستقبل..."[2]

أساس السؤال، إذن، هو الحاضر والوعي به، وإنّما العودة إلى الماضي والاتجاه صوب المستقبل إن هما إلاّ محاولة لفهم هذا الحاضر من خلال فهم الماضي واستشراف أسئلة/أجوبة المستقبل. إنّ انطلاق السؤال من الماضي نحو المستقبل عبر الحاضر دليل على تأصّل السؤال في الفكر البشري، ودليل وعيٍ إنسانيٍّ بخطورته وبأهميّته في إدراك الواقعين المادي والمجرد.

يندرج هذا الفهم، ضمن الفهم" الظاهراتي Phenomenology "لاشتغال السؤال، والذي يعتبر طرح الأسئلة "وحدة زمنية تعود إلى الماضي القريب [حفظًا له Rotention] وتمتد نحو المستقبل القريب كذلك[للاطلاع عليه Protention] لتؤلف منهما انسياب الحاضر الحيّ في الوعي الخاص بالمتسائل"[3] حسب ما يرى إدموند هوسرل E.Husserl(1859-1938).

هذا، ويقتضي كل علم أن يكون له موضوع دراسة ورؤية عامة تحيط به وبمنظوراته، وتغذّي المنهج وتوجّهه باعتباره مكوّنا ثالثًا مُهمًّا في تشكيل بناء هذا العلم وصرحه، دون التغاضي عن المصطلحات التي هي بمثابة مفاتيح لمن يروم فهم

---

[1]- محمود طرشونة، إشكالية المنهج في النقد الأدبي، دار المعارف، تونس،ط1، 2000، ص8.

[2]- عبد الجليل الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، ص44.

[3]- إدموند هوسرل، ظاهراتية وعي الزمن الداخلي، نقلا عن الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، ص45.

هذا العلم أو على الأقل التعرّف عليه، وبالنسبة للنقد -حتى وإن لم يكن علمًا محضًا- فإنّه يقتضي هذه العناصر حتى يتحقّق وجودًا ويستقل معرفة. إنّ لكل موجود حضورا ووجودا يُمايز به سائر الموجودات، فأن يكون هو، عليه أن يمتلك الاسم/التسمية التي تبعث به من إمكان الوجود إلى فعل الوجود عبر مبرّراته الابستيمولوجية والأنطولوجية، ويعمل التدافع بين عناصر تشكيله على بلورة دواله ومدلولاته المعرفية ثم يكون التدافع الثاني بين هذا الوجود ووجود ثان ليحدث معه التلاقح، وهو ما يؤدي في المحصلة إلى ميلاد شكل معرفي جديد. ولكنّ الحاصل في النقد هو صعوبة تصنيفه ضمن العلوم والمعارف، وهذا بسبب عدم وضوح موضوعه وتداخله مع مواضيع أخرى، كما أنّ النقد، ابستيمولوجيا، خليط بين كمّ كبير من المعارف والفلسفات؛ وهذه الأخيرة كثيرا ما يتمّ التغافل عنها عند التعامل مع النقد، لهذا كلّه فإنّ النقد "ليس له وجود أنطولوجي خاص به، بل هو عالة على علوم أخرى، فهو إمّا أن ينتسب إليها ويستعين بها وإمّا أنّه ينتقي منها كما يشاء، والحاصل من ذلك كله أنّ الصفة النظرية هذه تجعله تابعًا لنظريات كبرى اجتماعية ولسانية ونفسية وتاريخية وبلاغية...الـخ "[1]

وينطبق هذا التوصيف على النقد المعاصر مطابقة تامّة، لكونه، بالفعل، وليد مزيج معرفي متنوّع ومتضادٍ أحيانا، وهذا ما يجعل من الحديث عن النقد -حسب هذا الطرح- حديثًا هامشيًّا، زائدا، كونه يُناوش موضوعا أو مجالا معرفيا غائم الوجود، ضبابيّه، لكنّه -حسب ما نرى- يدخل في باب المراجعة النقدية الضرورية في أيّ حقل معرفي يروم المحافظة على وجوده واستمراريته، ومنه سيكون على النقد أن يجيب عن هذه التساؤلات المتعلّقة بماهيته قبل أن نسائله عن مناهجه وإجراءاته. إنّ مساءلة المنهج بصفته أحد مكوّنات خطاب النقد -حسب أحد الباحثين- :" لا تقتضي بالضرورة الانضواء تحت لواء مفهوم معيّن للنقد مهما كان دقيقا وشاملا، بقدر حاجتها إلى أدوات النقد المناهجي والابستيمولوجي."[2] يحتاج النقد، إذن، إلى "نقد النقد" كما احتاجت "الحداثة لما بعد الحداثة"، باعتبارها مواصلة للسؤال ومواصلة للإجابة، سيرًا في الدروب الصعبة لعالم المعرفة من منطلق الجهل أو بالأحرى من منطلق المعرفة بالجهل والجهل بالمعرفة، فيكون "نقد النقد" ابستيمولوجيا عملية تُراجع المنجز في "النقد" وتحرّر مناهجه من ربقة النسق الإجرائي الصارم، لتفتح أمامه ممكنات ظلّت حبيسة اللاممكن.

هكذا -وفي إطار علاقة النص بالمنهج- تفرض طبيعة النصوص الأدبية على المناهج تكثيف جهودها، وتنويع أدواتها عند التعامل معها، حتى تتمكّن من تحقيق بعض الاستكشاف والاكتشاف، وهي تتغلغل بين طبقاتها اللغوية والدلالية، وهذه الطبيعة اللغوية والخيالية والجمالية والفردية والجماعية والواقعية في النصوص هي التي أخرجت لنا هذه المناهج المختلفة من فنية ونفسية، واجتماعية ولسانية وبنيوية...ظلّت تتحوّر وتتبدّل في كل لحظة من لحظات سيرورتها التاريخية، مع كل نص جديد يصنع مفارقة صارخة مع النصوص السابقة، وهو ما أغنى الساحة الأدبية والنقدية بأنواع مختلفة من النصوص الإبداعية، وبمناهج متعددة، متقاربة ومتباعدة إلى حدّ التناقض.

وهو ما يسمح بالحديث عن علاقة تلازُم كبيرة بين هذين الطرفين، تجعل من وجود منهج بلا نص ضربا من الاستحالة، كما تجعل من وجود نص بلا منهج وجودًا ناقصا ومشوّها، لأنّ الأدب أو المتخيّل الأدبي سابق على النقد في وجوده؛ والأسبقية هنا ليست داخلة في إطار المفاضلة القيمية بينهما، وإنّما تدخل في باب التأكيد على أنّ هذا المتخيّل ليس رهينًا للنقد، بقدر ما هو مرتبط بالذات المبدعة وهي تمارس فعل الحضور في الوجود الأمبريقي عبر الوجود الفنّي الأدبي.

أمّا فيما يتعلّق بسؤالي النقد والمنهج عند العرب في العصر الحديث، فقد أجمع كثير من الدارسين عندنا من أمثال سيّد بحراوي، عبد الله إبراهيم، أحمد بوحسن، عبد الجليل الأزدي... على أنّ طه حسين (1889-1973م) هو أوّل من جسّد بداية الوعي العربي الحديث بأزمة المنهج في كتابه "تجديد ذكرى أبي العلاء" (1914م) ثمّ مع ما خلّفه من كتب أخرى أو من

[1]- محمد الدغمومي، المفاهيم النقدية، ندوة المفاهيم تكوّنها وسيرورتها، ص108.

[2]- عبد الجليل الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث. ص ص54، 55.

دراسات وأطاريح أُقيمت حولها، توصيفًا لحالة الارتباط بالغرب التي بدأ بها مسار نقدنا وثقافتنا الحديثين، وظلّا عليها لعقود متتالية. وصورة المنهج النقدي العربي الحديث موزّعة بين ثلاثة توجّهات:

الأوّل: يطالب باقتفاء أثر المنهج النقدي الغربي مثلما يدعو إلى ذلك صراحة طه حسين في كتابه: "في الأدب الجاهلي" (1926)، و"مستقبل الثقافة في مصر" (1938م)، ومحمد مندور في كتابه: "في الميزان الجديد" حيث يقول بضرورة "نقل الثقافة الغربية إن كنّا نريد نهضة حقيقية"[1] وكأنّ النهضة لا تكون حقيقية حتى تكون غربية المصدر.

الثاني: يرفض المنهج الغربي، ويحاول التمسّك بالتراث النقدي العربي والاحتماء به، حيث ظل عدد من النقاد مَن يتمسك بآليات القراءة النقدية القديمة، أمثال محمود صادق الرافعي و أحمد حسن الزيات "اللذين اتّجها نحو التقليد البلاغي العربي وحاربا المؤثرات الأجنبية ، لكنّ هذا النقد بدا ناقصا عند تناوله لهذه الأنواع الجديدة ، ولم يستطع هذا التقليد تطوير حداثة"[2].

والثالث: يريد أن يلفّق أو يوفّق بين التراث العربي والغربي في محاولة لأخذ ما يفيد -حسب رأيهم- من الفضاءين المعرفيين، مثلما فعل بعض النقاد، من أمثال: محمد شكري عياد وعبد العزيز حمودة.....

بالرغم من هذا، فقد وُجدت بعض المحاولات، في الفترة المعاصرة، حاولت أن تتمثل المناهج النقدية المختلفة داخل حقولها الابستيمولوجية الحاضنة لها، مراعية الاختلافات المشكّلة لبنية كل ثقافة وكل نقد -قدر استطاعتها- مثلما نلمح بوادر ذلك مع جهود: محمد مفتاح، عبد الله الغذامي، عبد الله إبراهيم، محمد أركون، عابد الجابري... وهذا -برأيي- دليل صحّة داخل حقل الثقافة العربية المعاصرة التي ما فتئت تمارس نقد النقد على المتداول في ساحتها، ممّا أفسح المجال لمشاريع نقدية وفكرية عربية ناقشت الإشكال المعرفي/المنهجي الذي يعانيه العرب في عصرهم هذا، محاولين استكناه أسباب ذلك ونتائجه، وتقصّي سبل الخروج من هذا المعترك الصعب بأقل الخسائر ما أمكن.

ومن بين أسباب أزمة الوعي بالمنهج النقدي عند العرب اليوم، هو أنّ "بعض الدراسات المنهجية العربية قرأت مناهج النقد الأدبي العربي الحديث ضمن إطار عام عنوانه المقارنة."[3]؛ مقارنة هذه المناهج النقدية عند العرب بما عند الغرب من مناهج، واعتبار الأخيرة نماذج لاكتمال المنهج واستوائه في مقاربة النص الأدبي، وكأنّها لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، مع نسيان أو تغافل بعضهم من أنّها مجرد طرائق في التحليل قد تصيب وقد تخطئ، وقد يعفي عليها الزمن فتصبح مجرد ذكرى ترتّب في رفّ تاريخ المعرفة البشرية.

قد نقبل -بتحفّظ- مقولة " كونية Universal " المعرفة الإنسانية، ولكن ما لا يُقبل هو القول بكونية المعرفة الغربية أو أيّ معرفة أخرى مهما كان المجال الجغرافي أو الزمني المتحدث عنه، حتى وإن كان فضاءنا وزماننا. إنّ الكونية في المعرفة تعني اشتراك بني البشر في معرفتهم وفي استعمالهم لها، لكن لن تكون هذه المعرفة وهذا الاستعمال متطابقين، لأنّ الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية تختلف، كما أنّ الفهوم تفترق من بيئة لأخرى ومن جيل لآخر، فلا سبيل إلى توحيد المعرفة البشرية، واختصارها في نموذج واحد يُتّبع، لأنّ الأصل في الأشياء الاختلاف والتنوّع، وليس المطابقة والمشابهة. هذا، ويرى "سعيد يقطين" أنّ تعاملنا مع الإبدالات النقدية في الفترة الحديثة كان سلبيًّا، يقوم على الإلغاء، فكل مرحلة نقدية تُلغي سابقتها دون مراجعة أو تقييم، وهو ما "جعل معرفتنا الأدبية والنقدية لا تقوم على أساس التحوّل الطبيعي (من، إلى) ولكن القفز الفوقي (إلى، إلى) وهناك بون شاسع بين الفعلين"[4]، بسبب أنّ التحوّل الطبيعي (من، إلى) يكون داخليا يرتهن

[1]- محمد مندور، في الميزان الجديد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،1944، ص87.

[2] -محمد ولد بوعليبة، النقد الغربي والنقد العربي نصوص متقاطعة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط2002.1، ص ص 55،54.

[3]- عبد الجليل الأزدي، أسئلة المنهج في النقد العربي الحديث، ص80.

[4]- سعيد يقطين، النقد الأدبي العربي، مسارات وآفاق، ضمن سعيد يقطين وفيصل دراج، آفاق نقد عربي معاصر، دار الفكر، بيروت، ط1. 2003، ص30.

للشروط النصيّة والاجتماعية والتاريخية، في حين أنّ القفز الفوقي يتمّ في منأى عن هذه الشروط والتفاعل فيه يكون خارجيًّا.

وحسب "يقطين"، أيضا، إنّه إذا "كانت المعرفة النظرية التي نستند إليها في عملنا النقدي تأتينا عن طريق التلقي، فهي في الغرب وليدة عملية إنتاج...وإذا كان المسار النقدي العربي يطبعه الانقطاع، فهو في الغرب نتاج تحوّل..."[1]، ولكن هل معنى هذا أنّ الانتماء الجغرافي/ الثقافي كفيل وحده بأن ينقلنا من حال التلقي إلى حال الإنتاج؟ وهل كل ناقد، باحث، فيلسوف...بانتمائه إلى ذلك الفضاء الغربي سيكون منتجا للمعرفة بالضرورة لا متلقّيا لها؟ وهل الغرب "واحد"؟ حتى يتحدث ناقد -مثل يقطين- بهذا الاستسهال في النظرة العامة الموحّدة للغرب؟ ولماذا ،إذن، برغم انتمائنا للعرب المسلمين جغرافيا وثقافيا لم نستطع بعث وتطوير نقدنا العربي القديم مثلا، بل كنّا مجرد متلقّين سلبيين للتراث العربي الإسلامي بمختلف تمظهراته؟. ودليل الكلام، ها هنا، هو عجزنا عن إكمال مسار ذلك النقد/التراث، عجزا كليا أو شبه كلّي، فلم تُطوّر نظرية ولا ممارسة نقدية عربية ولا علم من العلوم، كل شيء مقدّس من هذا التراث وتدنيسه هو المساس به، مراجعةً ونقدًا، تطويرًا وتجاوزًا، والشعر العربي أبسط مثال على هذا، هكذا يظن كثير من الباحثين والعوام.

ليس هذا الكلام من باب التعميم الفجّ والاتهام الباطل، بل هو توصيف لما هو كائن داخل حقل الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة، فمنذ اتصال العربي بالغربي وتعرّفه على ثقافته وحضارته وهو تائه بين منجزاتها لا يعرف إليها سبيلا، إلاّ أن يعتنقها اعتناقا أو يزورّ عنها ازورارا أو أنّه يحاول اختيار خلطة عجيبة ليصنع بها نموذجا مشوّها عن نموذج الغرب أو حتى عن نموذج التراث العربي الإسلامي القديم، في تلفيقية واضحة، لا تخرج به من دائرة الاستلاب والتخلّف.

لقد أمكن لأوربا "أن تعيش اليوم عصر النقد الأدبي الذي يواكب التحوّلات الاجتماعية والثقافية والسياسية، على أنّ الأمر لا يبدو كذلك بالنسبة للعالم العربي الذي لا يزال تائها في خضم ظروف سلبية تحتّم على المثقف إعادة النظر في كل مستلزمات الحياة الثقافية"[2]. لقد استطاع الناقد، في الغرب، أن يفتكّ لنفسه مكانا داخل حقول الثقافة المتنوّعة، وصار لكلمته أثر في تشكيل الرأي والوعي الثقافيين عموما، واقتراح البدائل المختلفة التي تساهم في دفع عجلة التقدّم والتطوّر ببلاده، أما نحن -العرب والمسلمين- فلازلنا نناقش أو نتسامر بالحديث عن جدوى الأدب والنقد في حياتنا الثقافية والسياسية؟ وهل الكلام على الكلام (شعرا، رواية، قضايا نقدية وفكرية...) فيه ما يساعد على إصلاح بعض ما أصابه العطب أو العطل في عقولنا وأمور حياتنا أم لا؟.

يبدو أنّ الغربي قد تجاوز هذا السؤال -جدوى الحديث عن النقد والأدب- إلى محاولة استثمار الفن والخطاب الذي يقوم فوقه، لأجل فهم الإنسان والوجود، استقلالا واشتراكا، وهذا بغية استشراف المستقبل وفتح آفاق جديدة، متجدّدة أمام هذه الذات/الكينونة. لهذا كلّه فإنّ البون بيننا واسع جدا، وحتى نلحق بالركب علينا أن نفيد من تجارب الآخرين، وأن ننتبه إلى قيمة الأدب ونقده، وأن ننتبه لقيمة النقد في مفهومه الكلي العام، باعتباره طريقة منظّمة لمقاربة الظواهر مهما كان شكلها، دون أن يكون، بالضرورة، لحاقنا بالركب من باب مطابقتنا لخطوات الآخرين مطابقة تامة، وإنّما اللحاق بالركب بالنسبة لنا تحريك للعقول ودفع بالسؤال العربي المسلم إلى الوجود، ليخطّ مسار حضارتنا إلى جانب مسار الحضارة ككلّ.

في البدء كان النقد، ثم ما لبث أن تماهى مع المعارف الأخرى، فأصبح نقدًا بلبوس جديد تُشارك فيه مختلف العلوم بإجراءاتها ومناهجها، ومختلف النظريات برؤاها، وهو ما جعل من الحديث عن هوية نقدية أصيلة ووحيدة ضربًا من التوهّم، خاصة عند الحديث عن النقد الأدبي المعاصر، بسبب كثرة العلوم والنظريات والفلسفات. وإذا كان حال النقد في الغرب على هذه الشاكلة، فحال النقد العربي أكثر تأزّمًا؛ كون هذا النقد المتداول في الأساس نقدًا غربيا وليس عربيا،

[1]- المرجع نفسه، ص32.

[2]- ذكره: عبد العالي بوطيب، إشكالية المنهج في الخطاب النقدي العربي الحديث مجلة عالم الفكر، مجلد23، عدد1،2، الكويت، 1994، ص462.

بالإضافة إلى ما تفعله الترجمة "الخائنة" من فتنة بين النقاد ، المترجمين منهم تحديدا، فكل واحد يدّعي صحّة ما ترجم، في خلاف مع ما ترجم الناقد الآخر، دون أيّ تكافل أو تحاور بينهم، وعندما يكون حال النقد بهذه الصورة فكيف عساه يكون حال مناهجه يا ترى؟

لأجل هذا كلّه يمكن القول مع "محمد الدغومي" إنّ مكان النقد لا يوجد في العلم ولا في الأدب بل "يوجد في الثقافة باعتباره خطابا معرفيا ثقافيا حواريا يُنجز ما تطلب الثقافة منه"[1]، وإن كان ما يُنجزه ليس آليا حتى لا يتقهقر النقد ليصبح إيديولوجيا قديمة في حلّة جديدة. إنّه نوع من النقد الذي يسلّم بضرورة السؤال وضرورة الإجابة، ويبحث في الظاهر المكشوف والخفي المستور، ويُراكم أسئلة الحاضر في ارتباطها بأسئلة الماضي والمستقبل لأجل ميلاد إجابة الآن/الحاضر في تعالقها مع إجابات ماضية ولاحقة.

خاتمة:لقد كان سؤالا النقد والمنهج محطة هامة في سياق البناء المعرفي لمنظومة الفكر النقدي على المستويين العربي والغربي، وككل معرفة فقد كان لزاما أن تخضع للمساءلة والمراجعة حتى يستمر هذا البناء ويستقر، لذلك لم تكن المساءلة ارتدادا سلبيا على ما تمّ، بقدر ما كانت تثمينا للأفكار والمناهج والآليات النقدية المقترحة، ويمكننا في هذا المقام إيجاز جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالآتي:

- إنّ السؤال هو جوهر العملية المعرفية، وبه وعبره فقط يمكن البدء في بناء المعرفة/النقد/المنهج....
- ليس النقد مجرّد فضاء معرفي، بل هو تفكير بالسؤال في عالم النص/الكون/الوجود، ومحاولة لتأويله تأويلا يخدم الفاعليْن معا: الناص والنص.
- لو لم يتعرّض كل من النقد والمنهج للمساءلة على المستويين الابستيمولوجي والإجرائي لما أمكنهما من إحداث نقلة مصطلحية ولا إوالية، بل ظلاّ يُراوحا مكانهما إلى حين تفعيل عملية "نقد النقد".
- ما زال، للأسف الشديد، هذان السؤالان على المستوى العربي يقدّمان رِجْلاً ويؤخّران أخرى، على الرغم من جهود بعض النقاد العرب المعاصرين.
- يبقى لنا في الأخير أن نؤكد على ضرورة الانشغال بتجديد سؤال النقد والمنهج على مستوى خطاباتنا النقدية، إذا ما رمنا تحقيق نقلة نوعية في فهم وطرح إشكالية النقد والمنهج.

[1]- محمد الدموغي، المفاهيم النقدية، ضمن ندوة المفاهيم تكوّنها وسيرورتها، ص111.

تجليات النزعة الثورية الملتزمة في مسرحية الجثة المطوقة لكاتب ياسين

أ. أميرة شنوف-أ.د.اسماعيل بن صفية
جامعة باجي مختار–عنابة

الملخص: يهدف البحث إلى تلمس النّزعة الثورية الملتزمة في المسرحية الجزائرية المكتوبة باللّغة الفرنسية من خلال مسرحية الجثة المطوقة لكاتب ياسين إضافة إلى البحث عن القيمة الفنية والتاريخية لنص كتب في ظروف حرجة من تاريخ الجزائر وذلك بالإجابة على جملة من التساؤلات المؤطرة للإشكالية التالية : كيف تناول المسرح الجزائري موضوع الثورة ؟ ما مدى انعكاس ثورة التحرير الكبرى في مسرح كاتب ياسين ؟ ما هي تجليات النزعة الثورية في مسرحية الجثة المطوّقة ؟ إلى أي حد نجح كاتب ياسين في الكشف عن بشاعة الاستعمار وإيصال صوت الثورة إلى أبعد مدى في الثقافة العالمية ؟ وكيف طوّع كاتب ياسين اللّغة الفرنسية في خطابه المسرحي للتعبير عن نزعته الثورية؟

الكلمات المفتاحية: النزعة الثورية، كاتب ياسين، المسرح الجزائري، اللغة الفرنسية.

Abstract :
The research aims to touch the tendency revolutionary committed in the Algerian drama written in French through theatrical body Ringed writer Yassin, in addition to the search for artistic value and historical text written in the critical conditions of the history of Algeria and by answering a number of questions framed the following problem: How do you eat theater the subject of the Algerian revolution? To what extent a reflection of the major liberation revolution Kateb Yacine in the theater? What are the manifestations of the revolutionary trend in the play Ringed corpse? To what extent Kateb Yacine succeeded in revealing the ugliness of colonialism and the delivery of the voice of the revolution to the fullest extent in the global culture? How tamed Kateb Yacine French playwright in his speech to express his tendency revolutionary?

Key words : the revolutionary trend, Kateb Yacine, Algerian theater, the French language.

تمهيد: أعطى الإيمان بالثورة دفعا كبيرا للعاملين بالمسرح إلى التأليف والكتابة في موضوعات صورت هموم ونضال الشعب الجزائري، فكانت الثورة المحور الأساس الذي التف حوله عدد من الكتاب في مرحلة نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات ممن عايشوا الثورة وكتبوا عنها واتخذوا من لغة المستعمر أداة للتعبير، حيث سايرت أعمالهم المسرحية الظروف والمراحل الحرجة التي مرت بها البلاد فطوّعوا فنّهم وحوّلوه إلى سلاح له أهمية كبيرة إلى جانب سلاح القتال، ذلك أن المسرح في حقيقته مرآة عاكسة لهموم المجتمعات إذ أنه ينطلق من يوميات المواطن الجزائري.

وقد ساعدت تلك الظروف التي عاشتها الجزائر في مرحلة حرجة من مراحل تاريخها على ظهور مسرح ثوري واكب الثورة والتحم بها وعبر عنها وآمن بأن الكفاح المسلح طريقا للتحرير والثقة الكاملة في الانتصار مهما كانت التضحية.

وعلى هذا الأساس عبّر المسرح الجزائري مهما كانت لغته عن مجريات الثورة الجزائرية وتفاعل مع أحداثها حيث تعامل مع الواقع الاجتماعي والسياسي والثوري بوصفه ميدانا حرا تغيب فيه الشروط التي تعيق حرية المبدع فحاول بذلك هذا النوع من المسرح أن يبحث عن الأفق المفتوح في سياق تطوره التاريخي والجمالي فدعى إلى الثورة بشكل جرئ ومباشر.

- **في مفهوم الثورة وعلاقتها بالمسرح** : الثورة في مفهومها العام "هي التغيير، تغير المجتمع من سلوكات إلى سلوكات أخرى جديدة، فالمسرح في كل اتجاهاته ثوري همّه التغيير ويسعى دوما إلى الثورة على الأوضاع والمفاهيم والتقاليد والأعراف البالية نحو أفكار وأساليب ومبادئ مشرقة "(1) ونظرا لشيوع هذا المصطلح وكثرة استعماله مع تفتح الوعي القومي وظهور حركات التحرر ضد الاستعمار أصبح يحمل عدة معان ومدلولات مختلفة " فأطلق اسم الثورة على نضال العرب للتحرّر من أسر الإمبراطورية العثمانية ثم أطلق ثانية على معارك النّضال ضد الانتدابات الأوروبية من فرنسية وبريطانية وإيطالية " (2) وبالتالي فإن تعدد هذه المدلولات لمفهوم الثورة من شأنها أن تؤدي إلى اعتقادات فكرية غير صائبة ذلك أننا لو حصرنا مفهوم الثورة في ميدان الفن والأدب فهي تعني " التمرد الناجح المقنع على الواقع الراهن والسائد، الثورة تعني

التجدد والحركة ضد الثبات وتعني التعلق بالمطلق النقي من شوائب التنازلات " (3) فهناك من الكتاب من عايش الثورة وكتب عنها وتفاعل مع حوادثها ومواقفها وآخرون ظلت الثورة هاجسهم المركزي الذي يستلهمون منه نبض القلب الذي ألهب مشاعرهم، فالثورة من هذا المنظور تلتقي مع مفهوم الإصلاح والمقاومة الوطنية على حد تعبير الشيخ صالح يحي الذّي يرى أن " الإصلاح يعني رفض شيء والإبقاء على شيء آخر أما الثورة فهي الرفض التام وبأسلوب آخر، فالإصلاح ترقيع وترميم لهيكل متصدع قائم، بينما الثورة هدم من الأساس لإعادة البناء من جديد لذلك يلاحظ في جميع الثورات أنها تبتدئ إصلاحا، ثم تنقلب ثورة عندما لا يحقق الإصلاح الهدف المنشود " (4) ومهما يكن فإن الأشكال الفنية التي عبرت عن روح الثورة الجزائرية قد امتزجت بالظروف السياسية التي مرّ بها المجتمع الجزائري، من خلال ما جسّدته من صور للنّضال والمقاومة الوطنية، ذلك أنّ الثورة الجزائرية بكل تفاصيلها سجلت حضورها على مشهد الحياة فكان المسرح الجزائري في علاقة تفاعل مع حركية الثورة التي تتبنّى التحريض والتوجيه نحو الهدف المنشود بالتغيير عبر خطاب سياسي يتنوع بتنوع الرؤى الفكرية للكاتب الذي يسعى بمسرحه الى خلق الثورة وتسلحه بعمق الصراع وقوة الخطاب، وهو ما يؤكد على أن مصطلح الثورة " يحمل معنى الرفض منطلقا والحدة أسلوبا والتغيير الجذري والشمولي هدفا، فالنظرة الثورية هي التي ترمي إلى رفض الأوضاع من أساسها وإلى مقاومة المستعمر وتحقيق الاستقلال"(5) في حين نجد " مرتاض عبد الملك " يعرف الثورة على أنّها " قيام شعب بحركة سياسية او عسكرية، أو هما معا من أجل تغيير وضع راهن سيء وإبداله بوضع جديد أفضل منه " (6) فقد تمكنت الثورة التحريرية من خلق قطيعة نهائية مع المستعمر عن طريق المواجهة والصراع ومنذ أن حلّ هذا الوضع التحرري بدأ المسرح الجزائري بالنزوع نحو تناول الموضوعات " التي تحث على الجهاد والتّحرر الوطني وعكست شروط النضال التي يجب أن يتحلى بها الملتزم بقضية وطنه .و اتجه المسرح إلى الواقع الثوري يصوره تصويرا فنيا ويعتبر سلاحا من الأسلحة التي استعملها الأدباء لتعبئة الشّعب ولإيقاظ الرأي العام " (7) فالمسرحي الجزائري التحم وتفاعل مع الثورة في صورة جهادية مستمرة ذلك أنه " لكي يثور أحد على العالم لابد له من أن يظل يواجهه " (8) ومع ذلك فقد أسهمت الثورة الجزائرية في شحذ قرائح المبدعين والمسرحيين، ودفعتهم إلى التفاعل مع أحداثها والتعبير عن تطلعاتها واستشراف آفاقها فكان المسرح الجزائري مرآة عاكسة راصدة لها، ويمكن أن نرصد صور إسهامه ونشاطاته فيها من خلال ملامح المسرح الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية.

-المسرح الجزائري الناطق بالفرنسية والثورة التحريرية: تعتبر مرحلة بداية الخمسينيات مرحلة تحول تمثلت في بروز عدد من الكاتب الذّين اتخذوا من لغة المستعمر آداة للتعبير، حيث أن حتمية العمل السياسي تقرّب الكاتب من عمق المأساة الوطنية وتمنح إبداعه صورة بانورامية شاملة عن واقع الحياة اليومية للثورة التي كتبت خطوطها باللهب، سيما وإن طوع الكاتب المسرحي لغته الفرنسية لكتابة مسرحيات جزائرية الروح في مضمونها وثورية النزعة في شكلها، حيث أنه وبغض النظر عن اللغة التي كتبت أو قدمت بها يبقى مضمونها جزائريا بمعناه الحقيقي، فلا يكون شكلا أو لغة وإنما روحا تملأ المسرحية وتلون عواطفها ثم إن المضمون الحقيقي للمسرحية الجزائرية هو الذي يعبر عن مشكلات الإنسان الجزائري وهمومه، وحول البعد الثوري للمسرح الجزائري يؤكد "مخلوف بوكروح" على الدور الذي أدّاه المسرح في الجزائر فيقول : " ارتبط المسرح الجزائري على صعيد المضمون بالنّضالات التي خاضها الإنسان الجزائري من أجل إثبات هويته الثقافية وشخصيته الوطنية، فهو مسرح ملتزم يترجم المطالب الوطنية، وهو مسرح شعبي بتوجهه إلى الأغلبية الساحقة من السكان من خلال الجولات التي كانت تقوم بها الفرق الجزائرية، وبمحتواه وموضوعاته المستقاة من الحياة اليومية وهو مسرح وطني بموقفه من الأحداث التي كانت تعيشها الجزائر من خلال الانتقادات الموجهة إلى السلطات الفرنسية، وإن كانت تتم بصورة غير مباشرة " (9)

وضمن المسعى نفسه جاءت المسرحية الجزائرية باللغة الفرنسية حيث عالجت هي الأخرى " مواضيع كفاحية وإن اختلفت فيها أساليب الكتابة وأساليب العرض عن أختها المعروضة بالعربية إنها مسرحية تقف في مصاف المسرحيات العالمية من حيث مستواها الفني والعالي وقيمتها الاستاتيكية الرفيعة "**(10)**

و من الكتاب الذين خلدوا الثورة التحريرية في نصوص مسرحية نوعين : كتاب عايشوا الثورة وكتبوا عنها وآخرون ظل هاجسها المرجع الذي استمدوا منه إبداعاتهم وقد كان كاتب ياسين في طليعة هؤلاء الكتاب الذين خلدوا الثورة إضافة إلى مصطفى الأشرف آسيا جبار، نور الدين عبة، هنري أكريا، حسين بوزاهر، محمد بوديا، الهادي فليسي، فكانت النصوص في مجملها دعوة للثورة على المستعمر، حيث لجأ أغلبهم للتاريخ الجزائري القديم كإطار لرسم شخصياتهم الثورية، ويعتبر كاتب ياسين من الأوائل الذين مهّدوا هذا الطريق فعكست مسرحيته الجثة المطوقة معاناة الشعب الجزائري من قهر الاستعمار الفرنسي وصورت الصراع بين الأجيال ومسؤولية السلف في مستقبل الخلف. وقد علقت سعاد محمد خضر عن مسرحية الجثة المطوقة بقولها : " إنها تصور لنا مأساة البطل لخضر الذي يدور ليس فقط داخل حلقة الضغط الاستعماري بل الذي يدور داخل نطاق مأساته الذاتية، حيث يحاول أن يشيد بمعالم الأجداد وأن يعود لنفسه ولماضيه ويعيد لوطنه صفاته ووحدته الممزقة خلف قناع المستعمر، وفي غمرة هذا الصراع مع ظروفه يتوصل إلى أن الانتفاضة الثورية هي وحدها التي تنقذه من دائرة الموت البطيء التي يدور فيها " **(11)**. فكانت الثورة الهاجس الأول للكتابة الإبداعية لدى كاتب ياسين وتمجيدا ملحميا وإيحاء رامزا وقويا على مقاومة الاستعمار.

- **انعكاس صورة حرب التحرير في نصوص كاتب ياسين المسرحية:** يلحظ المتمعن في نصوص كاتب ياسين التي ألفها خلال الفترة الاستعمارية أن القاسم المشترك بين تلك النصوص نزعتها الثورية ومبدأ الالتزام الذي آمن به وجسده وانشغل به على الدوام، فجميعها تستمد أدق الجزئيات من واقع الثورة منذ انطلاقتها الأولى ومن حوادث 08 ماي 1945 حيث يذكر الرجل أن عينيه قد تفتحتا على ذلك النهار الدموي كما تفتحت أذناه على طلقات رصاص العدو والجثث تتراكم فوق بعضها البعض، فكان لهذه الأحداث الأثر الكبير على إبداعاته الفنية وخصوصا تلك التي كتبها باللغة الفرنسية والتي سخرها في مقاومة المستعمر والتعبير عن مأساة الوطن الذي شوّهه الدخلاء الأغراب، مأساة شعب ضحى بأفضل أبنائه وهي إلى جانب هذا تأكيد فلسفي على حتمية نضال كل الشعوب من أجل التحرير" **(12)** فهذه المسرحيات تظهر الالتزام الثوري لكاتب ياسين الذي انشغل على الدوام بأفكار المقاومة والتحرير وهو ما يميز مسرحه عن الأعمال المسرحية الأخرى هو ذلك الاهتمام الشديد بجزئيات الواقع الثوري وإيلاء الأولوية دائما للحرية والثورة " فالحرية والثورة هما القيمتان الأساسيتان في حياة الأديب " **(13)**

و نكتشف هاتان القيمتان في كل مراحل كتاباته المحرضة على الثورة والممجدة للحرية والتحرر في رباعيته التي تحمل عنوان "طوق الاضطهاد 1954-1959" والتي تضم "الجثة المطوقة ومسحوق الذكاء والأجداد يزدادون ضراوة وقصيدة الختم ذات بناء معقد "**(14)** وقد سارت أعمال الكاتب في هذا المحور منذ أول مسرحية له نحو إذكاء الروح الوطنية في وجه الاستعمار الغربي حيث لم يخاطب كاتب ياسين في جل أعماله إلا الطبقات المحرومة من عامة الشعب ولم ينتصر في كتاباته إلا للمستضعفين الذين أنهكتهم السياسات الاستعمارية، فلم يحد يوما في مسرحه عن معنى النضال والمقاومة ولم يكتب إلا بإيديولوجية مضادة لإيديولوجيات العنصرية والاحتلال ويعتبر كاتب ياسين " أن مسألة المعرفة الأيديولوجية خطوة هامة تؤرخ لوجوده الأدبي وتقرن ميلاده الفني والفكري بما حدث في الجزائر، انطلاقا من العودة إلى تاريخ المقاومة والنّضال " **(15)**.

دخل كاتب ياسين المعترك الفني من باب صدمة 08 ماي 1945 التي ولدت في نفسيته تشابكا حضاريا لابد أن ينتهي ويزول وما أصدق الرؤى الفنية المستوحاة من الواقع المعيش، ويقول أحد النقاد : " إنّ الشكل الجمالي هو شكل الوعي الذي

سوف يلتقط على النّحو الأكثر حسية، الاتجاهات الجوهرية للمحتوى ويحققها في شيء هو الأثر الفني والأغنى والأكثر تضمنا للدلالة من أي شيء آخر... وهذا لأنّه يلتقط الواقع بوصفه أساسا للفن" **(16)**

و قد كانت مسرحيات كاتب ياسين عارضة للأفكار الثورية والإيديولوجية ذات الصلة الوثيقة بتطور الواقع، فأظهرت وعيه بمأساة بلاده ومأساة شعبه " كما أظهرت وعيه السياسي وأول هذه المسرحيات هي مسرحية الجثة المطوقة التي " بين ديسمبر 1954 وبناير 1955" **(17)**jean mari domenach" من طرفEsprit " نشرت أول مرة في مجلة

و الجثة المطوقة نموذج واضح لتلك العلاقة الوطيدة بين الشكل الفني والنزعة الثورية المصبوبة في قالب الخطابات الملتزمة فهي بذلك تأخذ شكل الثورة والتحرر وكلاهما شكل من أشكال المسرح الثوري في الجزائر.

- تجليات الالتزام والنزعة الثورية في مسرحية الجثة المطوقة:

-- لمحة عن مسرحية الجثة المطوقة: تجسد مسرحية الجثة المطوقة لفترة حرجة من تاريخ الجزائر المناضلة وهي أحداث 08 ماي 1945 وقد عنون ياسين مسرحيته بالجثة المطوقة رامزا بذلك إلى الجزائر المضروبة في أعماقها، إلى الأم الثكلى التي تحتضن أبنائها القتلى المخضبين بالدماء، لكي تبعث بذلك للموت معنى آخر وهو الخلود الأبدي والاستقرار اللامنتهي، لأنّ خلف كلّ شهيد تنبعث صرخة طفل جديد سينعم بالحرية.

إن القارئ لهذه المسرحية يشعر لا محال بقدرتها على تشخيص المأساة الوطنية وذلك من خلال الصراع الذي تتخبط فيه الشخصيات وحركاتها في فضاء الحبكة المسرحية، وتصوّر هذه المسرحية انحرافات المستعمرين وفضح مجمل الأساليب التي استعملوها وآثارها المأساوية على الشّعب الجزائري " فكانت تمجيدا ملحميا رامزا للثورة، وإيحاء قويا على مقاومة الاستعمار من خلال بنائها الرامز للثورة هي الحل الجذري والحقيقي لكل أشكال الظلم والقهر الاستعماري "**(18)**

" هذه المسرحية التي انتهى من كتابتها عشية انطلاق الثورة التحريرية لهي الدليل الناصع على وجدان كاتب ياسين المتقد والمحموم فقد بدأها باللوحة المؤلمة التي خلفتها فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية، واختار لها أقدم الأحياء وأعتقها في الجزائر وهو شارع القصبة الذي كان أشبه بالمختبر العسكري الذي تخرجت منه أعظم عينات الثوار الجزائريين مسرحا لتلك الأحداث الدامية التي انتهت بمشهد الجثث المتناثرة على واجهة الجدار، حيث يصطدم الجمهور ومنذ الوهلة الأولى بذلك المشهد المؤلم الذي يصور فيه انتهاء المعركة التي دارت بين المجاهدين والمستعمرين وليس هناك من حركة سوى بعض المحاولات الفاشلة للتغلب على الموت،الكل يصارع من أجل الحياة ومن بين الجرحى الناجين تظهر شخصية " البطل" لخضر ليروي لنا بأسلوبه الشعري أحداث هذه المجزرة التي حلت بالشارع وهو يسترجع ذكريات ماضيه، ماضي أجداده وأرضه ويتكلم باسم الشهداء الجرحى، الشعب المخدوع حيث نجد هذا الحوار ينم عن مستوى الوعي السياسي للشخصية التي رسمها ياسين في نصه، حيث انطلق من ذاته لأن شخصية "لخضر" هي نفسه الثائرة المتمردة على قيم الظلم والاستسلام .

لخضر: " هنا شارع المخربين، هو شارع الجزائر أو قسنطينة أو سطيف أو قالمة، بل إنّه لتونس أو الدار البيضاء هناك شارع نجمتي .... هي الشريان الوحيد الذي لأجله أريد الحياة " **(19)** .

و من هنا تراهن مسرحية الجثة المطوقة على الموقف الذي تواجهه الشخصيات بما تحمله من مدلولات وأبعاد رمزية والإيمان بأنّ الثورة هي الحل الجذري للقضاء على كافة أشكال الظلم والقهر الاستعماري.

--- النزوع الثوري في الجثة المطوقة لكاتب ياسين: تعد مسرحية الجثة المطوقة لكاتب ياسين أضخم نص كتب باللغة الفرنسية،و تعتبر عملا عالميا مشحونا يخاطب الثورة ويدافع عن الشعوب المضطهدة في العالم، فهي تستمد قوتها من خلال واقعية الأحداث التي كان كاتب ياسين أحد شهودها، فهي عبارة عن تعبير واقعي لما مر به الشعب الجزائري المضطهد من غبن وسيطرة وعبودية وعذاب، أي مآسي تاريخية أثناء الثورة تبقى في ذاكرته

ونلحظ ذلك من خلال أسلوب ياسين في بناء شخصياته الدرامية، ذات الفلسفة الرمزية الحاملة لأفكاره الموضوعية المستنبطة من الفترة الاستعمارية التي عاشها آنذاك ويؤرخ كاتب ياسين بكتابة هذا النص التراجيدي لفترة عصيبة من تاريخ الجزائر المحتلة وهي الفترة التي تزامنت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الثورة التحريرية الكبرى، حيث عبر فيها بكل مرارة عن مأساة تلك الأحداث التي اختارها المنطلق الرئيسي لأحداث هذا العمل الغني بالإيحاءات الرمزية التي أضفت على الموضوع قيما فكرية وجمالية كانت في مستوى مضمون الخطاب الثوري الذي توجه به كاتب ياسين عبر شخصياته الفنية إلى شرائح الشعب الجزائري بمختلف مستوياته الثقافية، حتى يزرع الأمل
و التفاؤل عن طريق التمرّد والثورة التي تعتبر خطوة أساسية في تقرير المصير وإثبات الذات الجزائرية عن طريق ما يسمى بالمسرح الثوري(-) من خلال فضحه بواسطة شخصياته المسرحية لسياسة التمويه لفرنسا وكشف شعاراتها الزائفة، فجاءت مسرحيته صورة حية لما عاشه الكاتب في واقعه الجزائري المضطرب فشكلت بذلك ملحمة تاريخية للثورة الجزائرية ومحاكاة حقيقية صادقة عاشها الشعب الجزائري المجاهد منه والشهيد، وصورة واضحة لمعاناته ولما تحمله من خيانة وتآمر ذلك أن مبادئ حزب الشعب أثرت كثيرا في حياة كاتب ياسين مما جعله يزداد إصرارا وتعنتا في المواجهة والتمرد والتحريض، لذلك يمكن وصف مسرحه بالسياسي التحريضي وهو " المسرح الذي يطرح الحالة المراد توصيلها، ليتخذ المشاهد موقفا فكريا ومبدئيا في تلك الحالة لابد لكاتب المسرح السياسي من التأني والبحث في جذور المشاكل التي يعرضها لإثارة الرغبة في التغير"**(20)**.
و الملاحظ أن كاتب ياسين في هذه المسرحية هو " الثائر على الاستعمار والاستعباد والاستبداد والموقن بحتمية انتصار الثورة إذا كان أصحابها واعين بانتصارها،إنه يتحرك وفق وعيه الأدبي والتاريخي على أساس يجمع فيه بين البعد التاريخي والبعد الاجتماعي الإيديولوجي من منظور وطني. " **(21)**.
بدأت أحداث المسرحية بمأساة تسبب فيها الاستعمار الفرنسي العدو الغاشم للجزائر وهي حوادث 08 ماي 1945 وبما أنه عاش الحادثة وكان مشاركا فيها فقد وظّف تلك التجربة الشخصية في هذا العمل الدرامي فأضفى شخصية الأخضر الذي هو في الحقيقة كاتب ياسين نفسه حيث أسقط شخصيته على شخصية "لخضر" بأسلوب فلسفي رامز وبناء لشخصيته الدرامية التي عملت على تعرية النوايا الخبيثة للمستعمر، حيث يعكس هذا العمل ما عايشه الكاتب في واقعه الملغوم وما شخصية "لخضر" بطل المسرحية إلا أناه التي تاهت بين جثث الضحايا، وحين كتب هذا العمل أراد التخلص من الصور الفظيعة للمجزرة الرهيبة التي كانت عالقة بذهنه وبقيت متشبثة بحبال فكره الإبداعي فراح يستنطق الماضي الذي طغى وجوده على مجرى الأحداث، مما أعطاها نكهة جمالية متميزة وبعدا أسطوريا ذو دلالات سياسية قوية لا تخرج عن نطاق الدعوة للثورة والالتحاق بصفوفها والتآزر تحت شعار" ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة" وبالتالي افتكاك الحق المشروع في الحرية الذي لن يتجسد إلا بالالتزام بالمواقف والأماكن وهو ما عبر عنه مرارا وتكرارا في هتافات الجوقة:
الجوقة: " يا أبناء حزب الشعب لا تغادروا معاقلكم " **(22)**
حيث يشف هذا عن تلميح إلى مثال الانتماء الحقيقي لكل ما يمت بصلة لأصالة هذا الوطن الغالي وهو ما يفسر انتقاءه لحي القصبة ليكون شاهدا على تلك الأحداث لما يحمله من دلالات تاريخية وثورية ترمز إلى " موضوع المقاومة من خلال الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، وتصور جثة البطل الذي يرمز إلى جيل كامل من الشباب مقيد بمجموعة من التقاليد الاجتماعية في صورة صراع بين الأجيال وصراع مع الاستعمار" **(23)** حيث جاء أول حوار على لسان لخضر البطل الرمز المصاب برصاص الاحتلال الفرنسي بين أكوام الجثث المتعفنة التي فتك بها العدو أمام مرأى العالم، فيتحدث بهذيان عن بشاعة الإجرام ويمرر خطابا ضمنيا يؤكد فيه أن ما حدث في الجزائر هو نفسه ما يحدث في دول الجوار بحكم أحادية الاستعمار، وهي دعوة إلى التوحد ضد الاحتلال بطريقة غير مباشرة.

لخضر: هنا شارع المخربين، هو شارع الجزائر أو قسنطينة أو سطيف أو لقالمة، بل إنه لتونس أو الدار البيضاء هناك شارع نجمتي... هي الشريان الوحيد الذي لأجله أريد الحياة" **(24)**

حيث عزف الكاتب على أوتار مختلفة في حواراته الدرامية لشحنها أكثر بتعاليم الثورة والوعي وتبرز في اللوحة الثانية من المشهد الذي تظهر فيه نجمة وهي شخصية رمز بها إلى الوطن، إنها فتاة من أب اغتصب والدتها الفرنسية بعد أن قتل رفيقه في مغارة فعاشت حياتها بين أمها الفرنسية وأبيها الجزائري وامرأة عاقر جزائرية تبنتها وزوج جزائري خامل تمقته، وفي هذا المشهد تخرج نجمة مسرعة من غرفتها التّي مكثت بها طويلا وبينما هي تسير تصرخ وتنوح مقطعة ثوبها ووشاحها لحق بها حسن وأعادها فقعدت على مقعد خشبي وقدم لها مصطفى فنجانا من القهوة ويدور حديث بين ثلاثة شخصيات هي : الطاهر وهو زوج أم لخضر وحسن ومصطفى صديقي لخضر منذ أيام الطفولة، ويبدو من هذا الحوار مقت الطاهر للأصدقاء الثلاثة ولنجمة أيضا فهو واحد من الخونة الذين يعملون لصالح العدو الفرنسي وها هو يستخف بنجمة قائلا :"

الطاهر: " قهوتك لا تزال ساخنة إلى أين كنت ذاهبة، إلى والديك...؟ (مستهزئا) لا تترك نجمة عائلتها من أجل مجنون مثل لخضر" **(25)**

ثم يرد عليه مصطفى هو الآخر بلهجة حادة :

مصطفى:" دعها تشرب قهوتها تعلم جيدا أن لا عائلة لها" **(26)**

ثم يتوجه بالحديث إلى نجمة:

مصطفى: " علينا بالصبر والانتظار، أنت تعرفين لخضر أكثر منا " **(27)**

أي أشد عنادا وصلابة رأي فيتظاهر الطاهر بالود اتجاهه لأنه ابنه الذي رباه وهنا يتدخل حسن موبخا إياه

حسن: " إنه ابن أمه، وأحدد هذا لأجلك أنت، لماذا تستحضر عقمك هنا وعجزك، إنك مجرد عجوز خائن عميل " **(28)**

ويكشف لنا الحوار الدائر بين حسن ولخضر حقيقة شخصية " الطاهر" فهي شخصية خائنة وعميلة في خدمة العدو، جبانة وتعيسة.

و في المشهد الموالي وبعد أن بقي الجميع ينتظرون الجديد في الساحة حيث تظهر نجمة وهي تسأل كل من يلاقيها عن لخضر وأثناء البحث عنه تلمحه جريحا بين الجثث يهذي بكلمات غير مسموعة، فتهرول إليه وعلى لهف الشوق لرؤيته سالما من مخالب الموت وما إن تحادثه وتحاول اصطحابه حتى يعاود إطلاق النار، يقطع هذا المشهد ولخضر غارقا في هذيانه ليسترسل في حديث طويل عن حنينه لأبيه الراحل وأمه ويقوده هذا إلى تذكر الماضي المجيد للأجداد الأوفياء وروح القبيلة الحرة التي تمتد جذوره إليها.

فيستفحل هذه الأنفة في دمه وتجري في عروقه للدفاع عن أرضه لآخر بشر فيها ضد التواجد الاستعماري قائلا : **لخضر:** " ليس الموت إلا لعبة صنعتها أيادي الجبابرة الفرنسيين...هنا شارع نجمة، نجمتي هي الشريان الوحيد الذي لأجله أريد أن أرجع الروح " **(29)** ثم تنفجر متفجرات كانت تملك المكان فيضيع لخضر مرة أخرى عن نجمة.

و في لوحة أخرى يظهر لخضر في بيت الفتاة الفرنسية - الممّرضة- " مارغريت" التي ترمز إلى الفرنسيين الذين يناصرون كفاح الجزائريين "**(30)** وهي تحاول إسعاف لخضر والحد من نزيفه، وتبدي تعاطفها مع لخضر وإعجابها بحسه الوطني على نحو ما يشف عن ذلك الحوار الدائر بين مارغريت ولخضر:

"**مارغريت :** كنت قد هُجِمْتَ

لخضر: من الصعب أن أقول لك (مشككا فيها لأنها تنتمي إلى العدو)

مارغريت : كنت وحدي أمام المقود...رأيتك تتحرك، كبحت فرامل سيارتي قرب جثتك وسمعت بعض الكلمات غير مفهومة ولكنها كانت فرنسية.

لخضر : كان هناك العديد من الجرحى، إنك تسببين الخوف

مارغريت : أنت عربي، أنت غريب؟... الآخرين لا يمكنني التقرب منهم هذا عجيب أجسادهم متسخة، أنت لست مثلهم، تمدد على سريري " **(31).**

و عقب تلك الأحداث آثر "لخضر" الذهاب عند أصدقائه بدل النوم عند مارغريت فتركته هذه الأخيرة وخرجت فتدخل عليه نجمة بعدئذ لتخبره بأن أصدقائه في انتظاره ويجب أن يذهب معها، وفي تلك الأثناء يدخل كل من حسن ومصطفى بعد أن اكتشفا مكان "لخضر، ثم تدخل مارغريت على الجميع وبعد أن عرفوها بأنها من أنقذت "لخضر" يدور الحوار بينهم عن جرائم الاستعمار في حق الشعب الجزائري المضطهد، وطبيعة السياسة المتخذة ضدهم وفي تلك الأثناء تخبرهم مارغريت بأن أبيها في الطابق العلوي بمكتبه وهو ضابط في الجيش الفرنسي وربما يكون قد سمع الحديث الذي دار بينهم، فينبهر الجميع ولما تحسس الضابط أنه ثمة أمر يحدث في بيته ضرب باب الغرفة بحذائه العسكري ودخل عليهم ولم يجد " حسن" مخرجا من هذا المأزق سوى قتل الضابط والهروب بسرعة قبل أن ينكشف أمرهم، فتذهب نجمة مع حسن وحملت مارغريت لخضر أما مصطفى فبقي يجر جثة الوالد، ودار حوار نجمة مع حسن حول مارغريت وأبوها وعدم اكتراثها للحادثة التي وقعت أمام عينيها والمتمثلة في قتل والدها .

ينتقل بنا ياسين إلى اللوحة الموالية في مكان آخر " حيث كان الطاهر يلعب الورق ويشرب كؤوس الخمر ويسهر مع رفاقه إلى وقت متأخر من الليل في المقهى التي كانت تجمع الفلاحين لتبادل الأخبار اليومية وما يقوم به المستعمر ضدّهم " **(32)**

و عليه فإن مسرحية الجثة المطوقة تعد خطاب الالتزام لحمل الثورة إلى أقصى حدودها ومزيج بين الهذيان والخيانة، هي كذلك صورة المرأة التي تحب وتكره في نفس الوقت، هي عمل مزدحم بالرموز والإحالات والإشارات الفنية مما يجعلها تحمل في شكلها توجها إيديولوجيا للمتلقين وتقول مسرحية الجثة المطوقة:

" إن طريق الخلاص الوحيد هو الكفاح من أجل تخليص الجزائر...طريق الثورة المستمرة المتواصلة- هكذا- في عناد وإصرار" **(33)**

ما نلاحظه على هذه المسرحية من الرموز المتكررة بحدة هي صورة نجمة الزوجة التي تركها زوجها استجابة لنداء الوطن،هي تفسير آخر للجزائر التي تحضن أبنائها، مجاهدين كانوا أم خونة مثل شخصية "الطاهر" زوج أم لخضر التي تعمد توظيفها كاتب ياسين لإعطاء موضوعية أكثر للطرح في صورة خطابية بليغة يوضح الكاتب فكرة أن لا قريب للجزائر أثناء محنتها إلا من تمسكوا بخط الدفاع عنها وعن مقدساتها، حيث يقول

مصطفى : " دعها تشرب قهوتها، ليس لديها أي قريب (يلتفت نحو نجمة) ليقول لها بكل بساطة، يجب أن تنتظري أنت تعرفين لخضر أكثر منا "**(34).**

وهي دلالة على أن لخضر لن يفرط في نجمة مهما حصل وبما أنّ نجمة هي رمز للوطن فإنّ لخضر هو الآخر رمز لكل مجاهد حر يدافع بأعز ما يملك لننعم نحن بطعم الحرية والاستقرار.

و ينتقل بنا ياسين في مشهد آخر أكثر شعبية تمثل في تقاليد المقهى الجزائري أين يتجمع الأهالي ويناقشون جديد الوضع الاستعماري في بلورة واعية للقضية الوطنية، حيث يظهر المحامي يتصفح الجريدة وإذ بها تحمل مستجدات عن أخبار رئيس الحزب الشعبي الجزائري فيصيح قائلا:

" **المحامي**: لقد حكموا على رئيس الحزب الشيوعي بعشرين سنة مع الأعمال الشاقة.

مصطفى: حكموا عليه تبعا للقانون؟

المحامي: القانون والمعمرين، لقد نفذوا الحكم بكل سهولة

لخضر:....دون معارضة أو دفاع؟

المحامي: ... سيموت في السجن

فلاح: أليس هناك امل؟

مصطفى: عاجلا أم آجلا سنعدم جميعا أيها الأستاذ

المحامي: ... مادام القانون سار فإننا مهددون جميعا "(35)

و هنا يطرد " الطاهر" من المقهى من طرف لخضر لأنّه يشك في وطنيته ولن يبدأ الاجتماع إلا بعد مغادرته، هذا الأخير يكون متواجدا يقتنص أخبار الأهالي على عادته لأسياده الفرنسيين، وما إن ينصرف حتى يبدأ الاجتماع بافتتاح من لخضر ورفيقه للتخطيط لعملية فدائية هجوما على مركز العدو حيث يصرّح مصطفى في لهجة ثورية حادة:

مصطفى: " زنزانتهم ليست لنا، لا تكون أبدا لعزل مساجيننا، يجب أن نجهر بالخطاب حتى لا نتفاجأ أثناء التوقيف...نخترق سجونهم ولا يتأتى لنا ذلك إلا عن طريق رسم خطة للتحرير الشامل، والتي تضم أيضا جردا دقيقا لأعداء الإنسانية، لصوص الحق المشترك الذين يقفون عائقا أمامنا في طريقنا إلى الحرية "(36)

و ما يكاد مصطفى أن يكمل خطابه الإيديولوجي التحريضي حتى تحاصر الشرطة الفرنسية المقهى وتعتقل الثلاثة بعد أن أخبرهم " الطاهر الخائن" بذلك، فهو لا يتأخر أبدا عن إظهار حقده الدفين وكرهه للخضر ربيبه، لأنه لا يطيق رؤيته أو سماع صوته، فذلك يذكره بعقمه ولعل الكاتب أراد أن ينقل شيئا لقارئه عندما طبع شخصية " الطاهر" بصفة العقم دلالة على سمات الخبث والغدر التي يحملها هؤلاء الخونة لأبناء وطنهم، وهنا يظهر أثر الخطاب الاديولوجي الفرنسي إبان الاحتلال في نفوس بعض العملاء الذين وظفتهم فرنسا لردع ثورة التحرير ممن خانوا الأسلاف وضيعوا ذلك العهد التليد المليء بالبطولات وسلموا أمرهم لأبناء النزعة الصليبية وذلك ما تضمنه خطاب مصطفى إلى لخضر:

مصطفى: " نحن ولدنا بهذا الشارع وليس من حق الشرطة الفرنسية أن تخرجنا من ديارنا حتى لو كنا جثثا هامدة سيأتي يومك أيها الشيخ البائس لتُحمَل في عربة الموتى بلا رحمة، أنتم الآباء المتأخرين الذين خدعتم الأسلاف...لم يكن للثورة معنى في عيونكم، لقد شاركتم في الشناعة، ولكن ستكونون آخر الضالين الغالطين " (37)

نتساءل كيف لأمثاله خدمة الأرض التي رعتهم ورعت آباءهم وأجدادهم ؟ مادام الحقد أعمى بصائرهم في الدفاع عن تربتهم، والعمل لحساب الأعداء الذين استطاعوا أن يطوعوهم كما يريدون وعندما تنتهي صلاحيتهم يرمون بهم كالكلاب، فكيف سيأمنون من خان وطنه وشعبه على مصالحهم ؟ وعلى الرغم من دلالة الاسم " الطاهر" فإننا نلاحظ تناقضا بين دلالة هذا الاسم والصفة المسندة إليه في النص .

ليأتي المشهد الموالي أين يظهر فيه الأصدقاء الثلاثة بالزنزانة وقبل أن يزج بلخضر إلى الحبس الانفرادي يجتمع ثلاثتهم ليهيموا في ذكريات الطفولة، وفي هذا المشهد يؤكد "ياسين"على قمة النضج السياسي والثوري الذي امتاز به شبابنا الثائر- إبان الاستعمار- منذ نعومة أظافره .

يقول لخضر: "منذ الطفولة وعيت على معنى الاضطهاد والحاجة" (38)

و يختتم المشهد بدخول الضابطين السجن لأخذ "لخضر" إلى الحبس الانفرادي حيث يعذب بأبشع الطرق لاستنطاقه ولكن دون جدوى وحين يُيْأس منه ويفقد وعيه من شدة التعذيب الجسدي يضطر البوليس الفرنسي لرميه خارج السجن، فلم تعد له حاجة به لأنه فقد عقله، وهنا يلتقي بمارغريت الباريسية الممرضة التي أسعفت جروحه أول مرة يأخذها من ذراعها محدثا إياها في لهجة شاعرية حزينة قائلا لها:

لخضر : " لقد تأخرت، تأخرت كثيرا على كشف معقل الضحايا لا أستطيع أن أحبها أبدا، لكني سأندم عليها "(39)

كان يقصد من وراء ذلك نجمة الحبيبة والعشيقة البعيدة المنال والقريبة من روحه، متربعة على عرش قلبه، فنجمة في نظر كاتب ياسين " لم تكن سوى الجزائر المغتصبة الرهينة السجينة التي سكنت كيانه حتى أصيب بالجنون وكان هذا الجنون هو المستعمر الذي حرمه من العيش في أحضان "نجمة" التي حركت جميع أعماله ولم يطمع أن يجتمع بها يوما"(40) و في هذا يكتسي الخطاب المسرحي عند كاتب ياسين- طابعه المزدوج- تماما كما في روايته نجمة- حيث تتعدى نجمة صورة المرأة الفاتنة التي يعشقها كل من يراها إلى صورة الوطن الجريح الذي يحتاج إلى لم شمل أبنائه من حوله يدا

واحدة للوقوف في وجه العدو في ثورة عارمة نحو طريق الحرية والاستقلال. و تتتابع الأحداث في خطها التسلسلي لأن تعاود نجمة الظهور من جديد لكن هذه المرة في وجه آخر فهي تتنكر لـ " لخضر" وتبعد مارغريت عنه بدافع غيرتها قائلة لها:
نجمة: "إنه مجنون، لا أريد أن أراه "**(41)**
و تذهبان لسبيلهما وفي هذه الأثناء يدخل " الطاهر" يتمايل من شدة سكره ولما يلحظ " لخضر" يتمتم بين شفتيه قائلا:"
الطاهر : يا للسّماء؟ أخلو سبيل الأفعى "**(42)**
ثم يقترب شيئا فشيئا يدخل في حوار عنيف مع لخضر ويشتد نقاشهما وتتعالى الأصوات وكان مع " الطاهر" خنجر يخفيه تحت معطفه، فسحبه وطعن به "لخضر"، كانت طعنة قاتلة، لكن يمسك "لخضر بشجرة البرتقال حتى لا يسقط على الأرض، يصمد بكل قوته لمواجهة الموت، حينها يأتي مصطفى وحسن ويحاولان مساعدته لكنه يأبى وفي هذه الأثناء يقول " لخضر" كلاما رمزيا وتارة يدخل في منطق الهذيان والهلوسة لأنه كان يحتضر لكن في وعي بوجوده الحر، ثم تدخل امرأة غريبة الملامح بلباس المجنونين ذو اللون الأزرق تنادي باسم مصطفى يبدو أنه ابنها أرادت أن تقتص أخبار موته من حياته قائلة: " أنا الأرملة المجنونة... في الأربعينيات من عمرها "**(43)**
كانت في حقيقة الأمر تلك المرأة هي أم ياسين الحقيقية التي وصفها بالوردة السوداء، إنها " الأم التي نعتها دائما في " من فرط غيابها الدائم الذي خلف لديه شعورا بالغربة وتدفق شوقه لحنانها و"rose noire كتاباته بالوردة السوداء حضنها الدافئ الذي لم يعد يعيه ولا يحس به"**(44)** و كم حز في نفسه خبر جنونها إثر اعتقاله في أحداث 08 ماي 1945 فكاتب ياسين من خلال عمله الثوري هنا يؤرخ أيضا لسيرته الذاتية باعتباره واحدا من أبناء هذا الشعب المغوار الذي واجه المحنة الاستعمارية بكل بسالة.يبقى "لخضر" يكابد الموت لآخر نفس من حياته إلى أن يسقط في نهاية الأمر شهيدا تحت شجرة البرتقال، الرمز الخالد الذي وظفه الكاتب لبقاء الجزائر صامدة دوما مهما فعله الطغاة بها .
يظهر في المشهد الأخير الطفل علي حاملا خنجر أبيه يتسلق شجرة البرتقال وتحاول أمه نجمة أن تنزله وتنزع منه الخنجر فيأبى ذلك قائلا لها: **علي:** "إنه سكين أبي، وبالتالي فهو سكيني" **(45)**
و قد حمل هذا الحوار الدائر بين هذه الشخصيات " دلالة على توريث النضال للأجيال ليسيروا على نهج آبائهم وأجدادهم في النيل من المستعمر والتفاني في الحفاظ على أمانة الوطن " **(46).**
و هو ما يدل على رمزية نص كاتب ياسين دائما في تمرير خطاباته الاديولوجية والثورية، فالمقلاع هو رمز لبندقية المجاهد الثائر من أجل الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية، وبذلك تكون مسرحية الجثة المطوقة رمز الثورة والثوار جنح فيها الكاتب إلى رفض لغة المستعمر التغريبية من خلال طرح اديولوجي يفسر بشكل واضح نزعته الثورية وبلغة ملتزمة تمثلت في لغة الشعب الواعي والراقي في تفكيره ذلك أن " إنتاجه المسرحي صورة مثالية لمأساة الإنسان المعاصر وهي المأساة التي تراهن بها الفن المسرحي ليتصل بالعالم ويدعوه للانسجام مع هذا العالم الفسيح "**(47)**
ويبقى كاتب ياسين من خلال هذه المسرحية ومن خلال اللغة الفرنسية التي كتبها بها " اسما راسخا في مسيرة المسرح الجزائري ولعله المبدع الوحيد الذي عبر عن معاناة الشعوب بتصور إنساني " **(48)** كما عبرت مسرحيته تماما عن القضية الوطنية أحسن تعبير ومثلتها تمثيلا حيا في المحافل الدولية فاضحة سياسة فرنسا على أرض الجزائر الطاهرة دماؤها.تنتهي إلى أن مسرحية الجثة المطوقة هي محاكاة لأحداث تاريخية وقعت أثناء الاعتداء الفرنسي على الجزائر ليبرز لنا الكاتب من خلالها أنه مهما كان ثمن الحرية غاليا فلا يمكن التفريط في الوطن الأم، الجزائر، فهو يصور الروح الوطنية والثورية آنذاك عن طريق عمله المسرحي الذي يتماشى وطبيعة وقيم المسرح الثوري الذي يحمل أفكارا اديولوجية تهدف إلى تنوير الرأي العام والدعاية إلى العصيان
والكفاح ضد العنصرية والاحتلال وما الرّموز التي وظفها كاتب ياسين في هذا العمل إلا تجسيدا منه لصورة العظمة لدى الشهيد من أجل الاستمرار والتحدي للآخر حيث أنه شكّل في كلّ ذلك صورة درامية بأسلوب فلسفي رمزي، فمن خلال

الحوار الأخير نفهم بأنّ المسرحية تحمل فكرة الانتقام من الخونة والمستعمرين، والخائن والغادر هنا هو " الطاهر" الذي طعن لخضر لإرضاء فرنسا الاستعمار الغاشم، إذ هناك روح المقاومة لدى الشعب وهذا ما ركز عليه ياسين المقاومة والانتقام وجعل بعد ذلك انتقامه في مسرحية **" الأجداد يزدادون ضراوة"** وفي ذلك رمز لوجود بديل وطني أكبر لاستمرار حركة المقاومة التي أسسها الأجداد، وهنا تتجلى الرّوح الثورية لكاتب ياسين الذي يعدّ من الأدباء الثوار الذين خلفوا بفنّهم رصيدا حافلا بالثورة والبطولة، إنه ينهي مسرحيته الجثة المطوقة بخطاب السّاسة الكبار

والمحنّكين في ميدان الثورة والتخطيط ينهي مسرحيته برسالة لا غبار عليها تنذر بالاستمرار المتعاقب الذي تؤمن به أجيال الجزائر.

و بناء عليه فقد أثبت "كاتب ياسين" من خلال " الجثّة المطوّقة" نزعته الثورية التي تدعو إلى قدرة المقاومة السياسية بالمسرح والتي عبّر عن مجرياتها وقضيتها خلال الثورة، ومع أن كتاباته كانت باللّغة الفرنسية إلا أن تخمينه كان باللّغة العربية كونه من نتاج الخيال الذي حمّله بروح الثّورة،و هو ما أضفى على مسرحه قوة وعظمة وخلودا.

الهوامش:

(1) : صالح لمباركية : المسرح في الجزائر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط2، 2007، قسنطينة، الجزائر ص162.

(2): رياض عصمت : المسرح العربي بين الحلم والعلم، إصدارات دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، د.ط 2003، ص91.

(3): المرجع نفسه: ص93.

(4): الشيخ صالح يحي: شعر الثورة عند مفدي زكرياء، دراسة فنية تحليلية، مطبعة البعث، ط1، قسنطينة، الجزائر 1987 ص 56.

(5) : المرجع نفسه : ص55. ص56

(6) : مرتاض عبد الملك : دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر ص24.

(7): بركات درار أنيسة : أدب النضال في الجزائر من سنة 1945 حتى الاستقلال، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984 ص199.

(8): روبرت بروستاين : المسرح الثوري " دراسات في الدراما الحديثة من ابسن الى جان جنيه " ترجمة الشلاوي عبد الحليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص 18.

(9): مخلوف بوكروح : البعد الثوري للمسرح الجزائري، مجلة المصادر،ع08، ماي2003، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص120.

(10): سعاد محمد خضر: الأدب الجزائري المعاصر، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت،1967،ص59. ص 60

(11): المرجع نفسه : ص61.

(12): أحسن تليلاني : الثورة الجزائرية والمسرح الجزائري - دراسة تاريخية فنية - وزارة الثقافة،2007، ص102.

(13): الزاوي ليلى: النص الروائي عند كاتب ياسين، رسالة ماجستير، مخطوط، معهد اللغة العربية وآدابها،جامعة وهران،1996 /1997، ص66 .

(14): تمارا ألكسندروفانا بوتيتسيفا : ألف عام وعام على المسرح العربي، ترجمة توفيق المؤذن، دار الفارابي،ط2، بيروت، 1990، ص299.

(15) : سعاد محمد خضر: الأدب الجزائري المعاصر، ص61.

(16): لوفافر هنري: في علم الجمال،ترجمة محمد عيتاني، دار المعجم العربي، بيروت، لبنان، دون طبعة، دون تاريخ،ص 98.

(17). A :Benzine/D le cop (yacine)/ Alger republicain/Aladib/Alger1997/p74 :

(18): أحسن تليلاني : الثورة الجزائرية والمسرح الجزائري،ص140.

(-): **المسرح الثوري:** هو ذلك المسرح الذي بطله التغيير حقا في الشكل والمضمون معا، ولكنه يطالبه باتزان وبصورة طبيعية وليس بعشوائية. راجع: رياض عصمت : المسرح العربي بين الحلم والعلم،ص109.

(19): أحمد العشري : المسرح التحريضي، مجلة عالم الفكر، ع1، 1987، ص103.

(20). Kateb Yacine : le cadavre encerclé .Editions du seuil . Paris.1959.p16 :

(21): ادريس قرقوة : تجربة كاتب ياسين المسرحية، مجلة عمان الثقافية،ع105، 2004، ص21.

(22). Kateb Yacine :le cadavre encerclé :op.cit :p/67:

(23): حفناوي بعلي : الثورة الجزائرية في المسرح العربي- الجزائر- أنموذجا- منشورات محافظة المهرجان الوطني للمسرح المحترف وزارة الثقافة، د.ط، الجزائر، 2008، ص178.

(24) : Kateb Yacine:le cadavre encerclé:op.cit:p/16.

(25) :Ibid :p/21

(26) : Ibid:p/21.

(27) :Ibid:p/21.

(28) :Ibid:p/21.

(29) :Ibid:p/18.

(30):أحسن تليلاني : الثورة الجزائرية والمسرح الجزائري، ص140.

(31) :Kateb Yacine :le cadavre encerclé :op.cit :p.p/34-35.

(32) :Ibid :p/36.

(33): سعاد محمد خضر: الأدب الجزائري المعاصر، ص193.

(34) :Kateb Yacine :le cadavre encerclé :op.cit :p/19.

(35) : Ibid :p.p/42-43.

(36) : Ibid :p/ 47.

(37) :Ibid :p/21.

(38) : Ibid :p/48.

(39) : Ibid :p/54.

(40): جميلة مصطفى الزقاي: الهندسة الدرامية للجثة المطوقة لكاتب ياسين، مجلة الخشبة الفصلية، عدد 1 ماي 2013، على الموقع الالكتروني: www.al.khachaba.com

(41) :Kateb Yacine : le cadavre encerclé ,p:/56

(42) : Ibid : p/56.

(43) : Ibid : p / 62.

(44): Omar Mokhtar Chaalal: Kateb Yacine , L home libre ,Editions Casbah- Alger.2003.p / 05.

(45): Kateb Yacine : le cadavre encerclé,p/67.

(46): جميلة مصطفى الزقاي: الهندسة الدرامية للجثة المطوقة لكاتب ياسين على الموقع الالكتروني: www.al.khachaba.com

(47): كاتب ياسين: الجثة المطوقة، ترجمة ملكة أبيض العيسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، د.ت بيروت، لبنان،ص20.

(48): بوعلام رمضاني : شهادة المسرح الجزائري - ذكريات وانطباعات- مجلة الثقافة، وزارة الثقافة،ع17سبتمبر 2008، ص88.

الكاوس، نظرية الفوضى في رواية "جريمة في قطار الشرق" لأغاثا كريستي

أ.حليمة بولحية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار، عنابة

الملخص: تعد نظرية الفوضى théorie du chaos، أخر المستجدات العلمية، أسست للعشوائية واللامتوقع، تزامنا مع عالم صعب فهمه وصعب العيش فيه باستقراريه خالدة، لذا اعتبرت النظرية ملاذ العديد من المجالات كالفن، العمارة، السياسة، المسرح، الأدب... الخ، إذ وجدت فيها ما كانت تبحث عنه وهو غائبا عن ناظرها، حيث لم يعد النظام والخطية يعبران عن ما تنويه وتهدف إليه، والأدب في نوعيه الشعري والنثري، (الأجنبي و العربي)، قد تبنى رواده النظرية، ومن بينهم "أغاثا كريستي" في روايتها " جريمة في قطار الشرق"، فكيف انعكس تأثير النظرية على الرواية؟ وهل طبقت معظم خصائصها أو جزءا منها؟ وكيف تم ذلك؟

الكلمات المفتاحية: نظرية الفوضى، الرواية، جريمة في قطار الشرق، التأثير.

Abstract:The theory of Chaos is considered as one of the newest theories in nowadays.
This theories established random and unexpected current; in concurrence with a world “hard to understand it”, very hard to live and very hard to settle down.
So this theory was considered as the sanctuary for many fields like art, architecture, policy, theater, literature…ect. Because they found in it what was, absent from its gander.
Where the system and linear expresses the intentions and goals and literature in its two types; poetics and prose, foreigner and Arabic adopted this theory by its pioneers like Agatha Kristy in her novel ‘‘a crime in the train of east ‘‘
So, how the theory effected this novel? Does this novel apply all the characteristics of this theory or just some of theme and how it was applied?

مقدمة: تآلفت العلوم والمعارف في الآونة الأخيرة بشكل مثير، تبادلت فيه الخبرات والمنجزات من أجل التغيير والتنويع وتطوير وتطويع الحياة الجديدة، أين عجز القديم عن تلبية كفايتها الظاهرة والباطنة، ومثل هذا الإنجاز نجده بين الفيزياء والأدب حيث تم الاستقطاب العلمي للأدب ، وتم التأثر الأدبي بآخر مستحدث فيزيائي وهو نظرية الفوضى théorie du chaos، التي تعد ثالث نظرية "بعد النسبية وميكانيكا الكم" (جليك، الفوضى صناعة علم جديد:276) غيرت نظرتنا للكون وأحدثت حرجا وتهافتا علميا، وبالتالي أصبحت هذه النظرية مفتاحا جديدا للمعرفة سارعت إلى تبنها شتى المجالات. فكيف يمكن أن يكون ذلك؟ وما معنى هذه النظرية؟ وما الذي تهدف إليه؟ وأي ترجمة تليق بالكاوس؟ وما هي المصطلحات المتداولة؟ وكيف نشأت؟ وهل تأثرت بها أغاثا كريستي؟ أم أن الصدفة جمعت بين الخصائص العلمية والأدبية؟

تعريف الـ chaos: ورد في قاموس " لاروس الكبير" أن الكاوس يحمل أربعة معان ممثلة في كون:

1-الفوضى العامة لعناصر المادة موجودة قبل تشكيل الكون.

2-ينقلب كل شيء رأسا على عقب، وتعطي صورة لبقايا الدمار والخراب والفوضى: الفوضى هي انهيار المباني.

3-حالة الفوضى العامة: تتشكل الفوضى في الاقتصاد الضعيف من خلال الإجراءات المفاجأة.

4-كتل الفوضى، مجموعات من كتل كبيرة (البلور عامة أو الحجر الرملي) التي تكدس على سطح التربة (grand usuel Larousse: 1354).

جاء أيضا في قاموس " أكسفورد " أن "الكاوس هو حالة من الفوضى الشاملة وانعدام في النظام سواء كان السياسي، الاقتصادي، الوطني، فالفوضى عميقة كالثلوج التي تسبب فوضى عارمة على الطرقات" (AS Hornby، oxford advanced learner:23).

من التعريفين ندرك أن الكاوس كمصطلح لوحده بغض النظر عن النظرية يحمل معنى الفوضى وتوجد خاصة فيما وراء الطبيعة، العمران، الاقتصاد، الطبيعة، السياسة، لهذا سنفضل الالتزام بالفوضى كمصطلح يدل على معناها للتقرب من تعريف النظرية في المعجم العربي، مع العلم أن "chaos" عربت إلى مفردات عديدة بالإضافة إلى الفوضى والعماء نجد (الاضطراب، الشواش، الكيوسية....) وعليه سيكون تعريفنا للفوضى من الناحية اللغوية العربية كما يلي:

الفوضى في اللغة: نعرض هنا لمعاني الفوضى في كتب اللغة والأدب، ثم بعد ذلك نلخص ما جاء في معانيها.

"يقال: صار الناس فوضى أي متفرقين، وقوم فوضى أي متساوون لا رئيس لهم، ونَعامٌ فوضى أي مختلط بعضه ببعض؛ لعدم وجود مسؤول محدد عنه (ابن منظور، لسان العرب:236).

"وقولهم: باتوا فوضى، أي مختلطين، ومعناه أن كلّ فوضّ أمره إلى الآخر، قال:

طعامهم فوضى فضا في رحالهم ولا يحسنون السر إلا تناديا" (الرازي، معجم مقاييس اللغة:334)

بمعنى لا يستأثر أحد بشيء دون غيره وهذا من الصفات الحميدة.

"والمال (فَوْضَى) بينهم أي مختلط؛ من أراد منهم شيئا أخذه، وكانت خيبر فوضى أي مشتركة بين الصحابة غير مقسومة. وهذا يبين مدى تسامح الصحابة فيما بينهم"(الفيومي، المصباح المنير:184).

إذن، وردت معاني الفوضى في كتب اللغة والأدب على النحو السلبي والإيجابي:

* المعنى السلبي: فقد جاء في السياسة؛ حيث اعتقاد الناس أنهم متساوون في الآراء والرؤى يفضي إلى التناقض، التفرق، التشرذم الفساد، العجز عن جمع الكافة، وحُسن تنظيمهم بما يُفضي إلى اندثار الأمة.

* أما المعنى الإيجابي: فقد جاء في المعاملة الاجتماعية؛ حيث التسامح، الاستفادة من أموال الإخوان فيما بينهم، بما يدل على المحبة والأخوة. وهذه نادرة لأنها جاءت في فترة معينة ومحددة ثم زالت.

لكن على الأغلب، كان استعمال العرب لكلمة فوضى دلالة على عدم التنظيم، وكل الآثار السلبية والسيئة الناتجة عن غياب النظام والتنظيم. وهذا عكس ما ورد في المجال الفيزيائي، الذي احتضن المصطلح من ناحية إيجابية تساعد على فهم وتوضيح ما لم تستطع النظريات السابقة توضيحه، إذ عرف (الكاوس) في "القاموس الفيزيائي" "انه نظام يصف تطور بعض الأنظمة الديناميكية، يتميز بالحساسية المفرطة للظروف الأولية، والفرق بين حالة النظامين يوجد في البداية في الحالات الأكثر قربا، على سبيل المثال المسافة بين جسمين متلاحقين في بداية مساراتهما يكونا أكثر تشابها ثم تتطور مع مرور الوقت" (Taillet, dictionnaire de physique :2). ومن المفهوم المعجمي الفيزيائي للمصطلح ورد في قاموس"أكسفورد"مفهوم (نظرية الفوضى Chaos Theory) على أنها "دراسة مجموعة من الأمور المترابطة، والتي تكون حساسة جدا بحيث أن تغييرات صغيرة في الشروط تؤثر عليها كثيرا"(AS Hornby, oxford advanced learner:284).

المفهوم الاصطلاحي لنظرية الفوضى: لمعرفة المفهوم الأصلي لهذه النظرية يجب أن يكون مأخوذا من أصلها الذي عرفت فيه، وهو المجال الفيزيائي إذ يقول "Vicent Valle" إنها: "دراسة نوعية للسلوكيات غير منتظمة وغير مستقرة في أنظمه حتمية لا خطية وديناميكية" (Valle, Chaose complexity and deterrence: 2).

يستلزم هذا التعريف العلمي التطرق بالشرح لمفرداته المستعصية على المجال الأدبي ومحاولة التقرب إلى معانيها وإيضاحها، والبداية نشير فيها إلى أن النظرية "تهتم بالقسم غير المنتظم في الطبيعة والظواهر التي لا تستقر على حال محددة، ولا تتغير بطريقة دورية، أي الظواهر التي تبدو لنا عشوائية" (بلكا، الوجود بين السببية والنظام:310)، مما يساعدنا إلى التوصل لشرح المفهوم الذي يكون كالاتي:

نظرية الفوضى هي محاولة دراسة سلوك الأنظمة الخفية والمضمرة في عشوائية الظواهر الطبيعية، بحيث تكون هذه الأنظمة:

ديناميكية Dynamique (تتغير مع مرور الوقت)

غير منتظمة وغير مستقرة Instabilité et Irrégulier (لا تكرر نفسها)

حتمية Déterminisme (يمكن التنبؤ انطلاقا من الشروط الأولية)

غير خطية Non-linéaire (ما ينتج عن النظام لا يتناسب مع البداية أي الشروط أو الظروف الأولية)

يذهب بنا مصطلحا (الحتمية، وغير الخطية) إلى التساؤل: كيف يتم البحث عن النظام داخل المعنى المضاد لهما (التنبؤ انطلاقا من الشروط الأولية، وعدم إمكانية ذلك) وهما يجتمعان داخله؟ كيف استطاع العلماء أن يجمعوا بين القوانين العلمية القديمة التي تقول بالتنبؤ الحتمي الذي يتميز بالشمولية والتعميم مما يمكنها من التفسير الشامل للظواهر، باعتبار الظاهرة مطردة، منتظمة، حتمية، خاضعة للقانون العلمي، وبين القوانين العلمية التي تقول باللادورية Apériodique واللاخطية Non-linéaire في الظواهر، أي ليس بالضرورة أن تحيلنا المقدمات إلى النهايات، وهي هنا تلغي التنبؤ والتوقع وتسقط مبدأ الحتمية ؟

يمكن أن نرجع ذلك إلى إدخال مبدأ الصدفة لدوره الفعال في اكتشاف لا انتظامية الظواهر وتحولاتها العرضية، إذ تعبر عن "اللاتاكد التحديدي للحالات الابتدائية، بحيث تكون فروقات القياسات والمعطيات الطبيعية هي المحددة للصدفة وبالتالي للكاوس (إذ) ينتج عن مفاهيم الصدفة واللاتأكد واللامتوقع إسقاط مبدأ الحتمية، وإبراز للطبيعة المعقدة للظاهرة، فأي تغيير طفيف جدا يقع في الحالات الابتدائية للمادة يؤدي إلى اضطرابات دراماتيكية في الحالة النهائية" (بوعزة، هيرمينوطيقا المحكي:47).

ومعنى هذا الكلام أن: عند دراسة أي ظاهرة نراها عشوائية غير منتظمة وغير مستقرة، ننطلق من الظروف الأولى التي كونتها للبحث عن النظام الخفي الذي قادها إلى تلك النهاية، وهذه العودة ودراستها لا تستطيع أن تنبؤنا بما سيحدث مستقبلا أو تجعلنا نتوقع ما يحدث عند استعمالها، لأنه بمجرد دخول شيء جديد أو ظرف طارئ غير متوقع، يؤدي مباشرة إلى تغير في النتائج.

خصائص ومميزات النظرية:أقر مجمع العلماء أن الفوضى مفهوم يقع بين النظام المطرد والعشوائية التامة، وبين الحتمية وعدم القابلية التامة للتنبؤ، مما جعلها "العنوان الرئيسي التي تندرج تحتها مختلف العلوم التي تدرس النظم غير الخطية، غير دورية أو معقدة، والمعروفة بالدينامية والانفتاح، لذا يمكن أن تأخذ تحولات لا نهائية، لكن لا يمكنها أن تستعيد حالتها الأصلية" (بلكا، الوجود بين السببية والنظام:25) وبما أن النظرية تستقطب مصطلحات خاصة بها شرحناها من قبل، فإنها تختص بصفات تميزها لتحليل النظام ووصفه، مع العلم أن النظام Ordre هو الخصوصية والحدود الذاتية التي تميز ظاهرة طبيعية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو جسم...، عن العالم الخارجي، وبفقدانها لا يبقى نظاما، مثل علاقة صداقة بين مجموع من الأفراد، فان هذه العلاقة لا تعتبر نظاما أو ذات خصوصية مميزة فهي أقل منه، ولكن إن تطورت إلى تكوين مؤسسة أو جمعية ما بينهم، فإنها تتحول إلى نظام يضع لنفسه حدودا واضحة تتمثل في القوانين الخاصة بالجمعية تفصل الأفراد المنتمين لها عن غير المنتمين، فهذه الحدود التي تحيط بالنظام هي التي تنظم العلاقة مع الخارج، والنظام بالضرورة في تحول وتطور مستمر، ولا يستقر على حال، وذلك راجع إلى ضغط العوامل الداخلية والخارجية. ومن ثمة فان كل نظام دينامي نسميه فوضوي إذا تميز بـــ :

1- الحساسية للشروط الأولية: Sensibilité aux conditions initiales:يقصد بها: أن انطلاقة البداية تكون ذات أهمية شديدة، حيث يمثل التغير الطفيف فيها بداية لاتجاه وحجم المتغيرات المتوقعة، أي يؤدي الاختلاف البسيط في البداية إلى اختلاف هام في النتائج، وهذا يسمى بـ "غير خطي non-linéaire" أو "تأثير الفراشة Effet Papillon" "عدم التناسب بين السبب والنتيجة" ((Partrick, théorie du chaos et structure narrative: 3).

2- حتمية الأنظمة الديناميكية: Déterminisme des systèmes dynamiques:

يقصد بها: "بالمعنى المجرد هي أن يكون للحوادث نظام معقول تترتب فيه العناصر على صورة يكون كل منها متعلقا بغيره، حتى إذا عرف ارتباط كل عنصر بغيره من العناصر أمكن التنبؤ به، أو إحداثه، أو رفعه.. إذا تحققت الشروط نفسها في زمانيين أو مكانيين مختلفين، حدثت الظواهر نفسها مجددا في زمان ومكان جديدي"(بلكا، الوجود بين السببية والنظام:25). هذا يعني أن الأسباب نفسها لظواهر معينة على مدار الزمن واختلاف المكان تؤدي مباشرة إلى النتائج نفسها، لكن يمكن أن يوجد في بعض النماذج خطأً صغيرا في شروطها الأولية، فتصبح "غير مستقرة Instabilité" مما تؤدي إلى نتائج مغايرة وتصبح القدرة على التنبؤ على المدى الطويل "مستحيلة Imprévisibilité". أما عدم القدرة على التنبؤ فإنها تعني أن: النظام على درجة عالية من "التعقيد Complexité" - وفي هذا ارتباط بالميزة الأولى- وهنا تدخل "الصدفة Hasard " في الحتمية، لأن "التعقيد لا يشمل فقط كميات من الوحدات والتفاعلات التي تتحدى إمكانياتنا الحسابية، بل يشتمل أيضا على عدد من اللايقينيات و اللاتحديدات والظواهر الصدفوية بمعنى ما، إن للتعقيد دائما صلة بالصدفة" (موران، الفكر والمستقبل مدخل إلى الفكر المركب:20)، وهذا هو صميم وقلب الظواهر الفوضوية.

3- **الجواذب الغريبة:** Stranges Attracteur :يقصد بها "مجموعة نقاط تستقطب المسارات في نظام دينامي، لكنه لا يخضع للأوصاف البسيطة مثل النقطة، (...) ويتمتع ببعد انعكاسي لا محدود (أي أن الشكل يعكس نفسه داخل نفسه إلى ما لا نهاية) وهي الفاعلية التي من خلالها يتسنى للنسق أن يحتل الفضاء المتاح له (...) سلوكه لا يمكن التنبؤ به، فهو لا يكرر سلوكا واحدا مرتين (...) سلوكه يتسم بالتشابه وليس بالتماثل، وقد سمي بالجاذب الغريب لان له نمطا واحدا" (الرويلي، دليل الناقد الأدبي: 296). للتوضيح أكثر نستعرض قول "جيمس كليك": "الجاذب الغريب يمثل حالة الهيولية، يظل متغيرا بلا نهاية بحيث لا يتقاطع مع نفسه أبدا (لا تتكرر حالة من حالاته)، فالمسارات تتقارب وتتباعد بلا انقطاع، ولكن لا تتشتت نقاطها عشوائيا، بل تظل في حيز محدد" (جليك، الهيولية تصنع علما جديدا: 246). وكمثال عنها نورد، سباق سيارتين ينطلقان في نفس الاتجاه ومن مكان واحد على شكل متواز، وكلما ابتعدا نراهما في تقارب وتنافر، ولكن لن يرجعا إلى الحالة المتوازية التي بدءا بها أول الانطلاق. وان كان الطريق المحدد هو النظام الذي يسيران عليه للوصول إلى النهاية ، فانه بالإمكان أن يتعرض لعائق ما لا يسمح للسيارتين بالإكمال كإسقاط شجرة عليه أو حفر حفره عميقة أو أي شيء من قبيل العوائق المانعة وهذا ما يسمى بالتعقيد، فان السيارتان لا تقفان عند هذا الحد وإنما يبحثان عن حل آخر كاتخاذ مسارا مختلفا وقد يكون هذا المسار الجديد صالح أو غير صالح وهذا يسمى بالجاذب الغريب ، ومن هنا يعتمد السائق على نفسه وعلى مهاراته وعلى شجاعته لبلوغ النهاية وقد يتخذ طرقا متفرعة عديدة أيضا وهذا ما يسمى "بالتشعب Bifurcation"، الذي يدفع إلى نظام جديد عن طريق "التنظيم الذاتي Self-régulation" الذي يأتي بشكل تلقائي دون التفكر فيه أو توقعه، كرد فعل عن أو كحل للاضطرابات الأولية أو المشاكل التي حدثت. لهذا يعتبر التشعب عادة مصدر إبداع وتجدد.

4-**الاشكال الكسرية:** fractale: يمكن تعريفها بأنها "أشكال هندسية للبنية المعقدة، مجزئة وغير منتظمة، وهي بمثابة نماذج لوصف الظاهرة الفوضوية" (Louvet, le fractales, la théorie du chaos et nombre d'or : 2). أي أنها تمثل وحدات من كل نظام، ويمكن تحليل أي وحدة من خلال علاقتها بسمات النظام ككل. فأهم مميزاتها هي التشابه الذاتي. أو كما يقول "جيمس كليك": "فراكتال شكل هندسي يتكون من تكرار نسق معين على مستويات أقل، واقل إلى ملايين المرات، فيبدو للعين المجردة عشوائيا، وهو يتميز بأنه كسري الأبعاد،... دائمة التغير ولا تتقاطع مع نفسها" (كليك، الهيولية تصنع عالما جديدا:345).ولعل خير مثال على منحى فراكتالي طبيعي هو أمعاء الإنسان، حيث تظل التلافيف هائمة تمتد دون أن تتقاطع، لكنها تشغل حيزا محدودا لاستغلال المساحة على أفضل ما يكون لتحقيق هدفها السيكولوجي، مما يتطلب أن تكون مركبة من أشكال غير مستوية كسرية تحافظ على شكلها مهما بلغت درجة التكبير أو التصغير.

المصطلحات المتداولة:عرفنا من قبل أن نظرية الفوضى هي النظرية التي تهتم بدراسة المنظومات اللاخطيّة الحركيّة المعقّدة، بحيث تكون هذه الحركية متغيرة تغيرا ثابتا ولا تتكرر، مما لا تتيح القدرة على التنبؤ على المدى البعيد. وكمثال آخر للتوضيح في محطة البنزين تتوافد السيارات من كل نوع، لهذا لا يمكن توقع نوع السيارة القادمة، فالوفود ثابت على مر الزمن ولكن النوع واللون يختلفان. وبما أن ماهية النظرية بسيطة فإنها معروفة ومتداولة انطلاقا من وسطها الأصل، وبلغتها الموضوعة بها "du chaos théorie" إلا أنها لاقت عديدا من الترجمات في الأوساط العربية، غير أن المصطلح المتداول بكثرة هو نظرية الفوضى، لذا سنحاول في إيجاز التطرق إلى المصطلحات الشائعة في كل الأوساط التي تبنت النظرية تقريبا:

1-**الفوضى البناءة:** chaos Constructif

2-**الفوضى الخلاقة:** chaos créatif ← السياسة

3-**التدمير البناء:** destruction de la construction

4-**نظرية العماء:** théorie de la cécité ← الفن بما فيه الأدب

5-**نظرية الكايوس:** théorie du chaos:

هي القراءة المباشرة للكلمة، أي أنها معربة، وقد استعملت كترجمة للعربية لتنطق كما هي نظرية الكايوس، تفاديا لإدخال مصطلحات عربية ربما لا تعبر عن النظرية والمقصود منها.

6-**نظرية الشواش:** théorie de brouillage:

تعود إلى التشويش والاضطراب في النماذج محل الدراسة، أي أن الكلمة مأخوذة من تعريف النظرية التي تبحث عن النظام المتخفي وراء حالات الفوضى والعشوائية الظاهرة. فالشواش مصطلح "لا أصل له في العربية وانه من كلام المولدين، واصله التهويش وهو التخليط، فالتشويش أو الشوش إلى الكتلة أو إلى القوة"(علوش، نظرية العماء الأدبي وبلاغة التشويش النقدي:76).

7-**الهيولي**: Cytoplasm: (hyle): لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة، وفي الاصطلاح هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض في ذلك الجسم من الاتصال والانفصال (...) ويقال هيولي لكل شيء من شانه أن يقبل كلاما ما وأمرا ليس فيه[i]. يقر المعنى المعجمي أن المقصود بالهيولي هو (المادة)، (الجسم)، (أصل المادة)، وان كانت المادة مرادفة للروح في الفلسفة الأفلاطونية، فان المراد منها المادة اللامتشكلة، اللاتكون، وهو المعنى الذي جاء في " تفسير سفر التكوين" "وكانت الأرض خربة وخالية" (الموسوعة الكنسية لتفسير العهد القديم: 22). فالأرض تنتمي للمادة وهو ما يسمى بالهيولي أي المادة الأولية اللامتشكلة التي سبقت الشكل الحالي للكون، أما (خربة وخالية) فـ "بالعبرية قفر وتشويش (...) فهي تعني أن الغموض وعدم التكامل يحيط بالأرض، وهي غير منظورة لان الإنسان لم يخلق بعد، وليس معناها أن كائنا أحدث تشويشا فيها ولكن عدم التكامل ولا الحياة فيها لأن الله لم يخلق العالم بعد بشكله المعروف والذي خلقه من أجل حياة الإنسان" (علوش، نظرية العماء وعولمة الأدب:23).

نلحظ من التنوع المصطلحي للمفردات العربية أن الـ (chaos) حظي بترجمات متعددة شغلت مجالات مختلفة، وان كانت في مجملها تكتفي بالمدلول ذاته الذي تحمله الكلمة الأجنبية، وهو وجود نظام خفي يسير الفوضى العارمة الظاهرة.

نشأة النظرية: الأصل والجذور: إن منطق النظرية ودورها الفيزيائي، هو أن تبدأ في دراستها من الظاهرة، من الحركة– الفوضى، لتفهم جوهر بنيتها الحقيقية، حتى تكتشف نظامها الذي لا يخضع إلى حدٍّ كبير لمقاييسنا الذاتية المبدئية. من هذا المنطلق بالذات، بدأت النظرية تعلن ظهورها والذي جاء كردة فعل علمي عن النظرية النيوتينية، التي تهمش الأمور الصغيرة لاعتقاد نيوتن ومن جاء بعده أن: أصغر شائبة في نظام ضخم تختفي من دون توليد أي عواقب، كما أن الشائبة الطفيفة في جزء واحد من آلية تجميع طويلة لا تحدث أي فرق كبير في النتائج النهائية. أي أنها كانت تهمل التغيرات الطفيفة التي تبرز بروزا غير متوقع، وهذا ما رفضه "هنري بوانكريه "Henri Poincaré" (1854-1912) عام 1890، بعد

توصله إلى خلاصات صادمة ومخالفة لقوانين نيوتن النظامية حول الحركة والجاذبية، إذ اعتبر أن "القوانين النيوتينية لا تقدم حلولا لإشكالية حركة الأجسام الثلاثة، (الأرض والقمر والشمس)، وأن الكون لا يخضع إلى منظور قابل للتحديد، كما أن الاختلافات الصغيرة في ظروف النسق المبدئية تفضي في المحصلة إلى اختلافات هائلة" (الرويلي، دليل الناقد الأدبي: 292).أراد " بوانكاريه " إثبات للفكر العلمي أن محصلة التعقيد والمداخلة بين العناصر الكونية هي المصادفة، لكن محاولته هذه لاقت أذانا صماء و لم يهتم بها إلا بعد ثمانين عاما على يد "أدوارد لورينز Edward Lorenz" الذي أعاد إحياء معادلات "بوانكاريه" الرياضية بعد تسليطه الضوء على ما لاحظه العالم الرياضي من قبل؛ أي اكتشافه فجأة أن التغيير الحاصل في نظام معين ليس بالضرورة أن يكون سببه قد حدث في الوقت الحالي، فمن المحتمل أن تكون بذور دماره موجودة تنمو ببطء مخفية في المعادلات الرياضية منذ البداية، وهذا ما سماه بـ "تأثير الفراشة". تعود حكاية هذا الاكتشاف إلى أحد أيام فصل الشتاء من عام 1961 حين انكب "لوريتز" على دراسة الطقس وتقلباته، وبالتّحديد كيفيّة صعود وهبوط تيّارات الهواء عند تسخينها من قبل الشّمس، معتمدا على كمبيوتره البدائي، الذي تضمّن برنامجا رّياضيا يضم معادلات تتحكّم بتدفّق التّيّارات الجوّيّة، في حين أنّ قوانين البرنامج كانت تعمل بطريقة حتميّة. مما جعله يلاحظ أن:

1-التقلبات والتغيرات التي تصاحب الطقس تكرر نفسها، وتظهر فيها فجأة أنماطا مألوفة، كارتفاع الحرارة وسقوطها، تأرجح الرياح بين الشمال والجنوب.

2-وأن هذه التكرارات لا تأتي على الشكل نفسه كليا، لأن البرنامج يصل دائما إلى نتائج طبيعية دورية، أي يوجد نمط ولكن مع اضطراب، إنه نظام اللانظام، فمثلا وجد "لوريتز" أن درجة حرارة الجو في نقطة ما تتغير بشكل دوري بمعنى أن قيمتها تتكرر بشكل ما على مدار الزمن مما أثار حفيظته فمنطقيا لا يخضع الجو لأي تكرار أو "دورية" في تغيره انطلاقا من المشاهدات الحسية. لذا اصطنع طريقة مختصرة تمثلت في إدخاله المعطيات عن الأوضاع الأولية إلى الجهاز؛ حيث ادخل الرقم الذي حصل عليه من قياسات ورقة النتائج الإلكترونية المطبوعة ليلة البارحة، وترك البرنامج يتابع عمله ظنا منه أن الرسوم البيانية ستكرر نفسها وستكون النتيجة واحدة بما أن البرنامج لم يتغير، وبعد مضي ساعة واحدة من عمل البرنامج الإلكتروني، عاد "لوريتز" ليراجع النتائج لكنه لاحظ شيئاً فاجأه، كان النسق الموجي قد تغير بشكل كامل بدلاً من أن يأخذ مجراه الذي كان قد اتخذه ليلة أمس... (التكرار اختفى كليا). بعدها اكتشف "لورينتز" ما الذي حدث حقاً، كان الحاسوب قد خزّن الأرقام ضمن ست خانات كسرية في ذاكرته، وأخرج النتائج مؤلفة من ثلاث خانات كسرية، حيث أن الرقم كان في النسق الأصلي يساوي 506127 ، والحاسب أخرج في النتيجة الأرقام الثلاثة الأولى فقط 506 **29**. ففهم "لوريتز" أن الأرقام التي نهملها ولا نعتبرها ذات قيمة هي الفوضى بعينها، لأن الفواصل الكسرية في الحسابات الكبيرة لها أهمية كبيرة، وقد ينتج عنها أخطاء حسابية هائلة على المدى البعيد.

قدم "لوريتز" حوصلة لدراسته سنة 1962يصف فيها ما اكتشفه. وذلك في محاضرة ألقاها أمام جمهور غفير في مؤتمر الجمعية الأمريكية لتطوير العلوم، وقد ضمّنها مشكلة عدم قابلية التنبؤ بحالة الطقس، ناقش فيها كافة أنواع المعادلات التي كانت سبب هذا الشكـــل مـــن السلوك الغريب، عنونها بـ "التنبؤ، خفقان أجنحة الفراشة في البرازيل يمكن أن يفجر زوبعة في تكساس" (Rimouski, élément sur la théorie du chaos :16-17). أما عن نشره للدراسة فلم يجد إلا "مجلة واحدة كان بإمكانه نشر عمله فيها هي مجلة خاصة بالأرصاد الجوية، لأنه كان عالماً بالأرصاد الجوية، وليس رياضياً أو فيزيائياً. لكن اكتشافات "لورينتز" لم يتم الاعتراف بها إلا بعد مضيّ سنوات كثيرة عليها، أي حين تمّ اكتشافها من قبل علماء آخرين. حينها نال مقاله سنة 1963 شهرة كبيرة" (Ghys , l' attracteur de Lorenz, paradigme du chaos :23).

وبمجيء منتصف الثمانينات من القرن العشرين تزايد أتباع نظرية الفوضى، وظهرت مراكز ومؤسسات تدعمهم، ليصبح الكايوس أسلوب عمل، ومنهجا علميا، له تقنياته الخاصة في عالم الكمبيوتر.

أثر النظرية في الرواية:عرفت "أغاثا كريستيAgatha Christie " (1890-1976) برواياتها البوليسية المعقدة، تعقيدا يستهوي القارئ، ويثير فضوله، رغبة في كشف ملابسات القضية، لذا يمكن أن نرد رواياتها في سيرها السردي مشابهة لنظرية العماء، وعلى أساسها نقوم بتحليل رواياتها (جريمة في قطار الشرق) كنموذج مختار. فقد جرت أحداث الجريمة في دائرة مغلقة (القطار)، تتصف بالاشتباك، الغموض، الإبهام، التداخل، الفوضى التي تثيرها كثرة الدلائل، فيقع المحقق في التشويش كلما ظن أنه وصل إلى القاتل، إلا أن القضية تزداد غموضا، ويعود بالتحقيق إلى الصفر. حيث توجد اثنا عشر شخصية متواجدة على القطار أي المسافرين من جنسيات متعددة إضافة إلى الضحية، كلهم مذنبين وبريئين في ذات الوقت "هكذا نرى أن النموذج على بساطته إلا انه يعطي فكرة عميقة عن سلوك النظم الحية، حيث يبين كيف تتطور هذه النظم، من أي بدايات وتحت تأثير تأثيرات مختلفة داخلية وخارجية، فإنها تصل إلى حالة تنظيم ذاتي خارجي على حافة الشواشي، حيث يحدث تغيير كبير في النظام ككل تحت تأثير مؤثر خارجي ضعيف" (جريبين، البساطة العميقة، الانتظام في الشواشي والتعقيد: 111).

ولتبسيط هذا القول نقوم بتحليل المسار السردي للرواية ونتعرف على تمثيلها للنظرية: وقعت جريمة قتل في القطار السريع، وأخذ التحقيق مجراه، لأن محققا كان صدفة على متنه، فاكتشف دلائل كثيرة ومتشعبة مما أدى إلى كثرة الاحتمالات أيضا؛ إذ كلما فسر شيئا انطلاقا من دليل معين وظن انه بدا يتوصل إلى الحقيقة، يجد نفسه قد أخذ مجرى آخر يغير اتجاه تفكيره، وبعد محاولات الاستجواب يقوم بتنظيم أفكاره (التنظيم الذاتي) وإعادة توجيهها من جديد، لتأخذ مسارا منظما جديدا، لكن بعد استجواب آخر جديد تحدث فوضى وتشويش من نوع آخر في أفكاره، يتكرر الأمر نفسه كل مرة مع اختلاف في تفاصيله، فالكل مشتبه به والكل بريء، إنها معضلة كبيرة ومتاهة أكبر حيرت المسؤول عن القضية وأدخلته في دوامة من الفوضى.اكتشف المحقق في استجوابه أن الركاب من جنسيات مختلفة وأعمار متفاوتة، وأماكن مختلفة، فلا يمكن أن تكون هناك صلة بينهم، لكنه بعد تمعن لاحظ أنها تشترك وتتقاطع في بعض الأعمال التي قامت بها في القطار، لتعود إلى التشعب والاختلاف مرة أخرى، فمثلا يحدث لقاء بين شخصيتين سواء على معرفة ببعضهما أم لا، كما هو ظاهر، لمدة محدودة وفي حديث معين، يكون مصدر الاتفاق والاجتماع بينهما، وبعد مرور زمن معين، يفرقهما النوم وينفصلا ليأخذ كل واحد مجراه الذي يريده.

توصل أيضا من خلال استجوابه إلى مفاجئة غير متوقعة، وهي أن المسافر "هاردمار" الذي ظنه مندوب مبيعات هو في الحقيقة متحري (جاذب غريب)، مما غير المسار الذي بدأ يرسمه من جديد، ليصل إلى الحقيقة حين أفاد بمعلومة زادت الأمر تعقيدا، وهي أن المقتول استعان به ليحميه من قاتله الذي وصفه بأنه (رجل صغير اسمر ذو صوت نسائي)، مما اقلب كل الموازين لأنها صفات لا تتوفر في المسافرين الموجودين، وما زاد الأمر حدة وتوترا وقلقا، حين أفادته خادمة الأميرة بمعلوماتها عن مسؤول في القطار اصطدم بها، واعتذر منها وذهب مسرعا يحمل نفس المواصفات السابقة، ولكنه اختفى فجأة ولم يعد موجدا على القطار "لا يمكن للمستحيل أن يحدث وذلك يجب أن يكون المستحيل ممكنا رغم كل المظاهر" (كريستي، جريمة في قطار الشرق: 198) فكل الشخصيات للوهلة الأولى تبدو صادقة في تصريحاتها، لكن بعد التمحيص والتمعن اكتشف أن كل من في القطار يكذب "نظرت إليها على أنها فسيفساء متكاملة لعب كل شخص فيها دوره المحدد، وقد رتبت بحيث انه اذا وقعت الشبهة على أي شخص منهم، فإن إفادة واحد أو اكثر ستبرئه وتعقد المسألة" (كريستي، جريمة في قطار الشرق: 313). حتى أن الرجل الذي اكتشف منه أنه محققا تبين في الأخير أنه ليس كذلك، بل خطط لهذه الكذبة من أجل الأخذ بالقضية إلى مجرى آخر يبعد المحقق الحقيقي "بوارو" من فك رموزها واكتشاف حلا للجريمة. هذه الإعاقة من قبله تسمى ب (الجاذب الغريب).

في الأخير قدم "بوارو" (المحقق) احتمالين لحل القضية؛ أما إدانة إنسانا واحدا، وإما إدانة الجميع، مع أن الجميع يعرف أن الثاني هو الصحيح؛ فهم اثنا عشر شخصا أصدقاء وخدام عائلة ارمسترونغ الأوفياء، شكلوا من أنفسهم لجنة محلفين

وقتلوا المجرم الذي تسبب في قتل عائلة بكاملها، بعد اختطافه وقتله لفتاة صغيرة أحبوها جميعا، لذا فضلوا الاحتمال الأول وأعلنوا أنها الحقيقة، مع أنها ليست كذلك، فالحقيقة مهما بدت واضحة لأناس ستبقى غامضة ومعقدة لآخرين.

تقاطع الرواية مع النظرية العلمية: يتقاطعان في النقاط الآتية:

- ✓ الغموض والتشعب ودخول إفادات جديدة تغير المجرى الخطي للتحقيق.
- ✓ اهتمام المحقق وتدقيقه في كل كلمة يقولها المتهم مهما كانت تافهة عن نفسه وعن غيره، فالتفاصيل الصغيرة التافهة هي التي تؤدي إلى اكتشاف أمور كبيرة وحقائق عظمى.
- ✓ اعتماد أسلوب الأسئلة وتنظيم أجوبة المتهمين والعد والتخمين في الاحتمالات، ووضع مخطط والتحليل، كأنه عمل رياضي أو فيزيائي.
- ✓ اجتماع شخصيات من جنسيات مختلفة ليس محض صدفة، وتلك التعقيدات في القضية لم تكن فوضى، إنما كانت منظمة بدقة وإحكام من قبل هؤلاء الناس.
- ✓ اعتماد التنظيم الذاتي بعد دخول طارئ يغير مجرى الخطة، وجد في ثلاثة مواضع في الرواية:

1-تم التخطيط للجريمة بدقة من دون أن يتأذى أحد، أو يكتشف أمرهم، لكن وجود المحقق على القطار لم يكن متوقعا، لذا اضطروا إلى إلباسها بغموض أكبر.

2-عندما اكتشف المحقق اسم "آرمسترونغ" على الورقة المحروقة أحدث خللا في سير الخطة، ولعلاج الأمر قام "ماكوين" بإعلان النبأ للبقية، واتخذ إجراءات لتعديل جواز سفر زوجته حتى لا تتورط، لأنها من عائلة الضحية المغدور بها سابقا.

3-كلما وضع المحقق مخططا يقترب به من معرفة المجرم، تفاجئه أخبار جديدة غير متوقعة، فيضطر إلى تنظيم أفكاره من جديد وفقا لمقتضيات الطارئ.

خاتمة: نستطيع القول بعد التحليل المبسط للرواية أن الكاتبة تمتلك حسا تخيليا عميقا؛ إذ جمعت الخيال والعقل في حس تعقيدي كبير، أبهرت به القارئ وأدخلته دوامة تزاحم فيها مع الفوضى واللامنطق والتشويق، أرغمته على التدقيق في تفاصيل الرواية والمساهمة في حل القضية، مع وقوعه في خيبة أمال كبيرة كل مرة، معترفا بينه وبين نفسه بصغر تفكيره وعجز عقله على حل التعقيد، لكنه يظل منهمكا في الرواية رغبة في معرفة الحقيقة، ليتضح له في الأخير ما لم يحسب له حسابا، وما لم يتنبأ به أصلا. لذا نقول إن "أغاثا كريستي" حققت جزءا كبيرا من مميزات النظرية، لكن لا نعرف إن كان بعد اطلاع على البدايات الأولى التأسيسية لها، أم كان محض صدفة أيضا. أو ما نسميه بالتلاقي العلمي الأدبي عن طريق التخاطر من دون اطلاع على المنجزات لكلا الحقلين، فالمصادفة والضرورة ليسا ضدين لا يمكن الجمع بينهما، وإنما يمثل كل منهما ضرورة لمعالجة القدر أو التعجيل به أو تحقيقه.

المصادر والمراجع بالعربية:

1-ابن منظور (2005) لسان العرب (ط4)، مادة فوض، مج 11، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر.

2-بلكا إلياس(2009) الوجود بين السببية والنظام، دراسة في الأساس الشرعي الفلسفي للاستشراف المستقبل (ط1)، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

3-بوعزة محمد (2007) هيرمينوطيقا المحكي، النسق والكاوس في الرواية العربية، (ط1) بيروت، الانتشار العربي.

4-جريبين جون(2013) البساطة العميقة، الانتظام في الشواشي والتعقيد، تر: صبحي رجب عطا الله (دط)، مصر، الهيئة المصرية للكتاب.

5-جليك جيمس (2000) الهيولية تصنع علما جديدا، تر: علي يوسف علي، (دط)، مصر، المشروع القومي للترجمة.

6-جليك جيمس، الفوضى صناعة علم جديد، عرض وتحليل: محمد عامر، عالم الفكر، م 20، ع 1.

7-الرازي احمد بن زكريا (2008) معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه: ابراهيم شمس الدين، (دط)، مج2، بيروت، دار الكتب العلمية.

8-الرويلي ميجان، الغامدي سعد (2007) دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من سبعين تيارا أو مصطلحا نقديا معاصرا، (ط5)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

9-الفييومي احمد بن محمد بن علي (1987) المصباح المنير، كتاب الفاء، معجم عربي عربي، (دط)، بيروت، مكتبة لبنان.

10-كريستي أغاثا (د ت) جريمة في قطار الشرق، (ط1) ، الأجيال للترجمة والنشر.

المراجع بالأجنبية

1-AS Hornby (2005) oxford advanced learner, chief editor: Sally wehmeier, dictionary 7th édition, world, bestseller, university ,pressed,

2-Ghys Etienne (juin 2010) l'attracteur de Lorenz, paradigme du chaos, séminaire le chaos 115, France, Lyon,

3-grand usuel Larousse, dictionnaire encyclopédique a, cinoche

4- Louvet Jean – Pierre (2003) le fractales, la théorie du chaos et nombre d'or, printed with joliprint, future- science,

5- Rimouski Gé gap de, Etchecopar Philippe :élément sur la théorie du chaos

6-Taillet Richard, Villani Loïc (2008) Pascal Vebver : dictionnaire de physique, groupe de Boeck

7_ Valle Vicent (2000) Chaose complexity and deterrence ,nactional, war, college , core, course, 5605

جمالية نسق المجاورة في الشّعر الجزائري المعاصر، نماذج من شعر التّسعينيات.

أ.جمال سفاري

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصّوف، ميلة.

الملخّص:تعدّ الصّورة الشّعرية من أهم وسائل التّعبير الإبداعي الأدبي، التي يلجأ الشّاعر إلى توظيفها في تشكيل قصيدته، والتّعبير عن رؤاه تجاه ما يصادف من واقعه، وواقع أمّته. لذلك تعدّدت الدّراسات التي تناولت حضور مختلف أنساق الصّورة الفنّيّة في إبداع الشّعراء في مختلف الأعصر، والأمصار.

ويركّزُ هذا البحث على دراسة جمالية التّخييل الشّعري باستخدام أحد أنساق الصّورة الشّعرية، ممثّلا في "**نسق المجاورة**" كما تجلّى في نماذج من شعر التّسعينيات في الجزائر، وذلك لما تبدّى للباحث من أثره الكبير في خلق جمالية فنّية متأتّية من الانزياح عن اللّغة الرّتيبة، العادية.

ولا تخلو محاولتنا للوقوف على جمالية هذا النّسق التّصويري بنمطيه: الكنائي، والمجازي، من السّعي للكشف عن بعض المضمون الشّعري الذي طرقه الشّاعر الجزائري في تلك الفترة العصيبة، والمرتبطِ بهذا النّسق التّخييلي؛ لاستكناه بعض العلاقة التي يربطها الشّاعر المبدع بين وسائله التّعبيرية (الفنية)، وبين واقعه الاجتماعي والنّفسي.

الكلمات المفاتيح: نسق المجاورة، الشّعر الجزائري المعاصر، فترة التّسعينيات، جمالية.

Abstract:The poetic image is one of the most important means of literary creative expression, the poet resorted to the employee in the formation of his poem, and the expression of his views on what is within its reality, the reality of his nation. That is why there were many studies on the presence of various systems of the artistic image in the creativity of poets at different times and regions.

This research focuses on the study of the aesthetic imagination, using one of the poetic image systems; which represented by the "**system of contiguity**"; which is manifested in the forms of poems nineties in Algeria. Where it appears to the researcher a great impact in creating an artistic aesthetic derived from deviation from the monotonous language, (normal).

Our attempt to determine the aesthetics of this imaginary system of two types: the metonymy system, and the system of metaphor, is not without its quest to discover some of the poetic content; that covered by the Algerian poet in this difficult period; and associated with this imaginary system. In addition, understand a part of the relationship that links the poet creative with his expressive methods (artistic), and his social and psychological reality.

Keywords: contiguity system, Algerian Contemporary Poetry, the period of the nineties, aesthetic.

مقدّمة: من أجمل ما عُرّف به الشّعر، هو أنّه انحراف عن استعمال اللّغة العادية، وأنّه تعبير غير عادي عن عالم عادّي، لذلك عرّف بعض النّقاد اللّغةَ الشّعريةَ بأنّها: "**تركيب لغوي لتصوير معنى عقلي، وعاطفي متخيّل لعلاقة بين شيئين يمكن تصويرهما بأساليب عدّة، إمّا عن طريق المشابهة، أو التّجسيد، أو التّشخيص، أو التّجريد، أو الترسّل**"[(1)]. وواضحٌ من هذا الكلام الاتّصال الوثيق بين الجانب الجمالي في الشّعر، وجانب التّصوير، والتّخييل فيه؛ لذلك اهتمّ شعراؤنا بهذا الجانب، اهتماما بالغا، فنوّعوا تشكيل صورهم معتمدين على عناصرها المختلفة: من كناية، ومجاز، وتشبيه، واستعارة. وارتكزوا في ذلك على آليات مختلفة، منها: التّشخيص، والتّجسيد، والتّجريد؛ أو ما يعرف بتبادل مجالات الإدراك بين الماديات، والمعنويات، والمعقولات؛ كما اعتمدوا، كذلك، تراسل الحواس، أين غاير الشّاعر بين أدوار الحواس، وبدّل عمل المحسوسات ما بين المشمومات، والملموسات، والمبصرات، والمسموعات؛ كما بنى صورته من خلال مزج المتناقضات، والمفارقة التّصويرية. وهو ما يوحي بتنوّع أنساق الصّورة الشّعرية، بحسب اعتبار العلاقة التي تربط بين أطراف تلك

---

(1) -صالح أبو أصبع، **الحركة الشّعرية في فلسطين المحتلة**، المؤسسة العربية للدّراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط:1، 1979م، ص:31.

الصّورة نفسها؛ ويركّز المقال الذي نحن بصدده على بيان جمالية التّصوير في الشّعر الجزائري المعاصر، باستعمال نوع من تلك الأنساق التّصويرية، وهو نسق المجاورة.

I. **نسق المجاورة:** تحدّث جاكبسون عن وظيفتين أساسيتين من وظائف إنتاج الدّلالات اللّغوية، فبيّن في مقالته (مظهران للّغة، ونمطان من الحبسة) أنّ الإنسان مزوّد بملكتين: "**...ملكة الاختيار والتّعويض، التي تفرز العلاقات الاستعارية القائمة على أساس المشابهة similarité؛ وملكة التّأليف والرّبط، التي تنتج العلاقات الكنائية القائمة على أساس المجاورة contiguïté، وأنّ اختلال إحدى الملكتين يؤدّي حتما إلى اختلال إحدى وظيفتي اللّغة (الاستعارة أو الكناية).**"[1]

ويمكن فهم **نسق المجاورة** على أنّه: نظام دلالي قائم على علاقة التّجاور التي تجمع بين مستويين دلالين؛ الأوّل منهما هو المستوى الدّلالي الحقيقي للتّعبير اللّغوي، وأمّا المستوى الثّاني؛ فهو المستوى الدّلالي الذي يتحوّل إليه الذّهن عن طريق عملية الرّبط والتّأليف بين المستويين الحقيقي والتّخييلي، ويتخلّق انطلاقا من المستوى الدّلالي الأوّل عن طريق المجاورة، وبتأثير السّياق الذي يسهم في ذلك التّحوّل الدّلالي، وفي تهيئة الجوّ العام لذلك.

ويتجسّد نسق المجاورة فيما يعرف بلاغيا بالكناية، والمجاز المرسل؛ حيث أنّهما يشكّلان انتقالين للاسم والمعنى، عبر تجاور المعاني، "**...وقوام هذين الانتقالين أن يعيّنا الجزء على أنّه الكل، والمحتوَى على أنه المحتوِي، والأداة على أنّها الفعل. ... والعكس صحيح...**"[2]؛ ويفهم منه أن نسق بنية المجاورة هو نسقٌ عام، يضمّ نسقين فرعيين هما: النّسق الكنائي، ونسق المجاز المرسل [3]؛ وهو ما نسعى لبيانه فيما يلي من فقرات:

1. النّسق الكنائي: تعرف الكناية، بيانيا، بأنّها:"**...كلّ لفظة دلّت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز**"[4]، وترتبط لفظة (كناية) دلاليا بالخفاء، والسّتر، وأجري هذا الحكم في الألفاظ التي يُسترُ فيها المجاز بالحقيقة، فيتجاور فيها السّاتر، والمستور؛ لأنّها تكون دالة عليهما معا؛ وذلك ما يتّفق مع مفهوم عبد القاهر الجرجاني لها، إذ يقول فيها: "**...هي أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللّفظ الموضوع له في اللّغة، ولكن يجيء إلى معنى تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه ويجعله دليلًا عليه**"[5]؛ وقوله: "**هو تاليه وردفه في الوجود**"، هو ما عبر عنه نقاد متأخرون؛ باللازم والملزوم؛ اللّذان يتتابعان، فَهُما، إذن، تالٍ وردفٌ له، يجمعهما تركيب كنائي يكون "**...في مواجهة إنتاج صياغيّ، له إنتاج دلاليّ موازٍ له تماماً بحكم المواضعة، لكن يتمّ تجاوزه بالنّظر في المستوى العميق لحركة الذّهن التي تمتلك قدرة الرّبط بين اللّوازم والملزومات، فإذا لم يتحقق هذا التّجاوز، فإن المنتج الصّياغي يظلّ في دائرة الحقيقة**"[6].

ومن أمثلة هذا النّسق نورد قول الشّاعر، نور الدّين درويش، حين يوجّه شكرا ساخرا لمن يدّعون صداقته، في قصيدة عنوانها: "**وحدي أواصل**":

أيها الأصدقاء الأعزاء شكرا

فقد خنتم النّبض

بعتم دمي في الخفاء إلى صاحب القبعة

---

[1] -نقلا عن: محمد كنوني، **اللّغة الشّعرية، دراسة في شعر حميد سعيد**، ص: 297.

[2] -سامي عوض، هند عكرمة، **الوظيفة الدّلالية في ضوء مناهج اللسانيات**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية-، سوريا، مج:28، ع:1، 2006م، ص: 166.

[3] -ينظر الشّكل التّوضيحي الأوّل في ملحق البحث؛ الذي يمثّل لنسق المجاورة في المدوّنة.

[4] -ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ج:2، ص: 182.

[5] -عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص: 66.

[6] -محمد عبد المطّلب، **البلاغة العربية قراءة أخرى**، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، مصر، ط:2، 2007م، ص:187.

آه، كم مرة تذهبون

وكم مرة ترجعون [1]

انطلاقا من سياق النّص المتمثّل، تحديدا، في عنوانه، يتهيّأ ذهن المتلقّي للتّحوّل من معنى أوّل (حقيقي) إلى معنى ثاني (إيحائي)؛ فقوله في العنوان: (**وحدي أواصل**) ينفتح على كناية أراد منها الشّاعر الإيحاء بالغربة التي يعانيها، ومكابدته مشقّة الطّريق بلا معين، ثمّ تتجدّد بنية المجاورة الدّلالية في أبيات المقطوعة، في قوله: (**خنتم النّبض... بعتم دمي في الخفاء**)، وفي قوله: (**صاحب القبّعة**)، ثم في قوله: (**كم مرّة تذهبون...وكم مرّة ترجعون**)؛ ففي القول الأول والثّالث، كنايات عن صفة خيانة وغدر الأصحاب، ونفاقهم بتلوّنهم من حال إلى حال، وأمّا القول الثّاني، فهو كناية عن موصوف، قصد منه الشّاعر تخلّي الأصحاب عنه، والوشاية به عند مصالح الأجهزة الأمنية، وهو ما آلمه، فلم يجد حياله إلاّ السّخرية... وجمالية التّعبير في المقطع السّابق لا تنبع من المباشرة التي نظفر بها من المعنى الأوّل (الحرفي)، بل من المعنى الثّاني، المجاور له، المستتر خلفه، والذي يكون نتيجة إمعان الذّهن في تركيبه، لاستنباط دلالاته.

ومن نماذج هذا النّسق، كذلك، قول الشّاعر إبراهيم صدّيقي، يكنّي فيه عن تقدّمه في السّن، أو عن صفة المهرمة، وضياع سنوات عمره، في قصيدته (**الممرّات**)، التي جاء فيها:

يا دار ميّة ضاعت في المدى سفني

وضاع لي أمل فيه وغاياتُ

قد قامت السّاعة الكبرى

بأوردتي

وما ارتعاش يدي

إلاّ العلاماتُ [2]

يقوم النّسق الكنائي المتجسّد في البيت الأوّل (**ضاعت في المدى سفني**) على ربط علاقة مجاورة بين دلالة ضياع السّفن (حقيقةً)، وبين ضياع العمر (إيحاء). غير أنّ النّسق يؤجّل الإفصاح عن دلالته الإيحائية المقصودة بدقّة، إلاّ بعد ردفه بالأبيات الموالية، التي تبيّن علامات العجز فيه، كارتعاش اليد، مثلا.

كما استشعر الشّاعر، نور الدّين درويش، قلّة حيلته، ويأسه العاطفيّ، فعبّر عن ذلك من خلال صورة كنائية، حملها قوله:

ماذا لديّ سوى البكاء

ماذا سوى الشّهقات يتبعها الزّفير

الآن يمكنني الرّقاد

ألقيتِ بي في حفرة ورميتِ من فوقي الرّماد [3]

نقف في المقطع السّابق على صورة فنية عمادها الكناية في السّطرين الأوليين منه، والأخير؛ حيث تدرّج الشّاعر في تصوير حاله، من حال اليأس، التي توحي بها كثرة البكاء، وتوالي حشرجات الشّهيق متبوعا بالزّفير؛ إلى حالة الموت العاطفي تماما، الذي صوّره بحالة الإقبار، والدّفن.

ونحسب أنّ الصّورة قد أخفقت نسبيا في استمالة المتلقّي، وتحسيسه بالأسى على حالة الشّاعر المتحدَّث عنها؛ وذلك من جهة نمطيتها، بداية، حيث كثيرا ما يستخدم البكاء، والزّفير، والشّهيق، لتصوير الانتكاسات النّفسية، من يأس، وقنوط... إضافة إلى أنّ قوله في السّطر الثّالث (**الآن يمكنني الرّقود**)، يكسرُ الاسترسال في تصوّر ذلك الأسى، والمعاناة، فجأةً -إذا

---

[1] -نورالدين درويش: **مسافات**، ص: 24.

[2] -إبراهيم صدّيقي، **الممرّات**، ص:25.

[3] -نور الدّين درويش، **مسافات**، ص:78.

أخذنا بمعناه الظّاهر-حينما يعلن الشّاعر إمكانية خلوده إلى النّوم بعد الذي كان من معاناة؛ ولا ينعم بالنّوم إلاّ هنيءُ البالِ مرتاحُهُ، وليس المهموم، المغموم... كما تتراخى في الأذهان صورة التّبلّدِ العاطفي، وموت الإحساس، المكنّى عنها بـ"**الدّفن**"، لمّا يجعل الشّاعر من حبيبته تحثّ عليه الرّماد المعروف بخفته، بدل التّراب الأثقل وزنا، والأدعى إلى نسيان حبّه العاثر نهائيا.

وفي نموذج آخر، يكابد الشّاعر، رابح حمدي، لوعة الحبّ، والصّبابة، ويتساءل عمّن بإمكانه أن يهب قلبَه مفتاح السّعادة، فيقول:

أكابد لوعة نرجسة العمر

في عمه التّيه

من يهب المتوجّس خوفا من اللّيل

مفتاح بهجته ..

ليعانق أغصان غيمته .. [1]

يجلي قول الشّاعر (**من يهب المتوجّس خوفا من اللّيل مفتاح بهجته...)**، صورة كنائية تجاور فيها ظاهر قوله الموحي بالخوف من اللّيل، مع باطن القول المفضي إلى الخوف ممّا تخفيه له الأيّام من جراء لهثه وراء امرأة تسعده، وتهبه مفتاح سعادته. فنسق الكناية المتحقّق من العناصر اللّغوية المنضوية في قوله:(**المتوجّس خوفا من اللّيل)**، يجمع بين دالّين عن صفة، أوّلهما حقيقي، والآخر غير ذلك[2].

وعلى نفس المنوال السّابق يسير نسق الكناية في الشّعر الجزائري المعاصر؛ أين يسعى الشّاعر إلى إضفاء قيمة فنّية لتعبيره، انطلاقا من هذا النّسق البياني الذي يركّز منه على إعطاء إشارات رامزة بجانب الدّلالة الإشارية السّطحية، وذلك ما يُبعِدُ التّركيب عن المباشرة الممجوجة.

ونجد مثالا آخر عن الكناية عن صفة، في قول الشّاعر محمد بن رقطان، الآتي:

باق على العهد رغم الحزن والكمد	**ورغم كلّ الّذي أحياه من نكــد**
باق على العهد فاشهد أنّني رجــلٌ	**من الألى رقدوا في الحرّ والــبــرد**
باق على العهد لم أكفر كما كفروا	**رغم الجراح التي تقتات من كبدي**
باق على العهد مهما اربدّ حاضرنا	**وساء حالي وحال الأهل والولــد** [3]

تتنازع الشّاعر موجات الهمّ والنّكد، وبروح من الإصرار يُعلن تمسّكه بالعروبة والإسلام، ويُظهر نبرة تحدّي لكلّ المرجفين في البلاد، الذين يحاولون فصل الأمّة عن ذلكما المقوّمين الشّخصيين الرّئيسين لها؛ وصوّر إصراره واستعداده التّضحيةَ بأنفس ما يملك بصورة كنائية حملها قوله: (...**رجــلٌ من الألى رقدوا في الحرّ والــبــرد)** وقوله: **(باقٍ على العهد لم أكفر كما كفروا)**؛ ففي القول الأوّل يكنّي الشّاعر عن صفةٍ تُميِّزُهُ، هي: شدّته، وقوّة تحمّله المتاعب، وتمرّسه، وتجربته الواسعة التي اكتسبها في الحياة، فلا يهمّه، إذا، على أيّ جنبٍ تُلْقي به الأيّام؛ أمّا القول الثّاني ففيه يصوّر ثباته على مبادئه التي آمن بها، فلم يحد عنها، ولم يبدّل، رغم ما يلاقيه من مشقّة ذلك. كما تمتَحُ الصّورتين السّابقتين جماليةً، من جمالية نصوص قرآنية تصف عباد الله المجاهدين، الصّابرين، الباقين على عهدهم مع الله سبحانه وتعالى، الماثلة في قول الحقّ جلّ وعلى:﴿ **مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا** ﴾[4].

---

[1] -رابح حمدي، **مدائح السّنديان**، ص ص: 63، 64.

[2] -ينظر الشّكل التّوضيحي الثّاني في ملحق البحث؛ الذي يمثّل للانزياح الدّلالي في النّسق الكنائي وفق علاقة المجاورة.

[3] -محمد بن رقطان، **أغنية للوطن في زمن الفجيعة**، ص:16.

[4] -سورة الأحزاب، الآية: 23.

ومن نماذج نسق الصّورة الكنائية، كذلك، قول الشّاعر إبراهيم صدّيقي، في قصيدته (**تداعيات فارس**):

فها أنت مصلوب على كلّ آهــة   وها أنت مكسور الجناح سحيقه
إلى أين يا هذا جوادك متعـــب   وعن سيره كلّ الوعور تعـيـقــهُ
إلى أين؟ هذي الأرض تبلع ماءها   وحلقك يا ظمآن قد جفّ ريقه [1]

لقد كنّى الشّاعر عن تعبه، وعدم قدرته على مقارعة الظّلم وتبديله، بقوله: (**جوادك متعب**)، وهي كناية عن نسبة، نسبَ من خلالها التّعب إلى الجواد الذي كَلَّ المسير بسبب وعورة الطّريق؛ كما كنّى عن قلّة الزّاد، وكثرة المعيقات بقوله: (**وحلقك يا ظمآن قد جفّ ريقه**)، وتظافرت الصّورتان لتوحيا بعجز الشّاعر، ويأسه في الإصلاح والتّغيير. والصّورتان السّابقتان مبنيّتان على أساس وجودِ صورةٍ منظورةٍ مباشرةٍ (دال)، مثّلها قوله: (**جوادك متعب**)، وقوله: (**وحلقك يا ظمآن قد جفّ ريقه**): وصورةٍ متخيّلةٍ مرتبطةٍ معها (مدلول)، يمكن اعتبار أنّها: التّعب، والكلل، والملل، واليأس، بالإضافة إلى قلّة الزّاد وضعف الاستعداد لإصلاح وضع البلاد. وقد بُنيتْ الصّورتان (المنظورة، والمتخيّلة) بطريقة منسجمة لا تمنع من صحّة تصوّر الاثنين معا، علما أنّ الصّورة الأولى تكون قريبة يتصوّرها الجميع، وأمّا الصّورة الثّانية فبعيدة مقصودة، لا يتصوّرها إلاّ صاحب الذّوق الرّفيع، المتمكّن من أساليب اللّغة وطرق تعبيرها، فترسُخ الصّورة عنده أكثر، ويتفاعل معها ذهنيا، وشعوريا.

ويمكن ملاحظة أنّه كثيرا ما استعان الشّاعر الجزائريّ بالصّور الفنية المتوافرة في الموروث الأدبيّ العربي، جاعلاً منها صوراً كنائية ذات قيمة جمالية متساوقة مع قصائده ومقطوعاته، متوجّها بها إلى مخاطبة الوجدان والعواطف، لا الإدراك والتّفكير، وهادفا إلى الإيحاء بالحقائق والإحساسات، لا شرح المسائل وتقريبها إلى الأذهان؛ ومن ذلك قول الشّاعر، مشري بن خليفة، التّالي:

يتزل الغيم أغنيات للعصافير،
يتدحرج الحزن من الألف إلى الياء،
"فتبيضُّ وجوه ،،
وتسودّ وجوه ،، [2]

فقد استفاد الشّاعر من الصّورة الكنائية المألوفة التي تضمّنها قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾[3]؛ فعزّز بها الدّلالات التي يريد الإفصاح عنها، بلجوئه إلى اقتباسها من نصوص سابقة، وتوظيفها مباشرة في نصّه، فبياض الوجه كناية عن سعادة صاحبه، وسواده دليلُ تعاسته، وحزنه؛ وهي معاني مقتبسة، سهّلت له بلوغ مراده، وتبليغ رسالته، لألفة المتلقّي بدلالاتها السّطحية والعميقة؛ ومعرفته بتجاور معانيها الأول، بمعانيها الثّواني.

2. نسق المجاز: المجاز لغة هو: "**ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللّغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع، إذا تخطّاه إليه. فالمجاز إذًا اسم للمكان الذي يجاز فيه، كالمعاج، والمزار، وأشباههم**"[4]، وتسلّل المعنى اللّغوي إلى المعنى الاصطلاحي لمفهوم المجاز، فقيل أنّه: "**اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التّخاطب لعلاقةٍ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي**"[5]، والعلاقة: هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وهي

---

(1) -إبراهيم صدّيقي، **المرآت**، ص:32.
(2) -مشري بن خليفة، **سين**، ص:31.
(3) -سورة آل عمران، الآية: 106.
(4) -ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ج:1، ص: 74.
(5) -أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ص: 251.

الفيصل بين كون المجاز استعارة، أو مجازا مرسلا؛ فاذا كانت العلاقة المشابهة، فالمجاز: استعارة؛ وإلا، فهو: مجاز مرسل؛ وأما القرينة، فقد تكون لفظية، وقد تكون حالية.

فالمجاز المرسل، إذا، هو أحد أنواع المجاز اللّغوي، وهو: "**اللّفظ المستعمل في غير المعنى الذي وضع له، لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوعة له**"[1]، فهو، إذا، خارج من باب التّشبيه، لقول الخطيب القزويني: "**هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه، وما وضع له، ملابسةٌ غير التّشبيه**"[2]، وسمّي هذا النّوع مرسلاً؛ لإرساله وإطلاقه عن التّقييد بعلاقة مخصوصة، بل رُدِّدَ بين علاقات، بخلاف المجاز الاستعاري، فإنه بعلاقة واحدة وهي المشابهة. وعليه يكون التّفريق بين نسق الاستعارة، ونسق المجاز المرسل، من خلال العلاقة التي تربط بين عناصر البنية الدّلالية للصّورة المبتدعة؛ فيكون نسق الصّورة المجازية، نظاما يقوم على علاقة مجاورة بين معنيين لعنصر لغوي ما (أو لمجموعة عناصر لغوية) [3]؛ حيث أنّ المعنى الأوّل حقيقي، لا ينصرف الذّهن إليه، فهو مرفوض بقرينة تمنع الالتفات إليه، ومعنى ثاني متخيّل، يشكّل غاية المتكلّم، التي يريد أن يلفت إليها المتلقّي، وفيه تكمن جمالية التّعبير.

وبالنّظر إلى البنية التّركيبية للمجاز المرسل، يمكن تفريع النّسق الذي يقوم عليه إلى قسمين:

أ- إذا قام النّسق على علاقة مجاورةٍ بين معنيين لعنصر لغويّ واحد؛ أي بين معنيين للفظة مفردة واحدة، كان النّسق لمجاز مرسل مفرد.

ب- وإن قام النّسق على علاقة مجاورةٍ بين معنيين لمجموعة من العناصر اللّغويّة؛ أي بين معنيين لتركيب لغوي متكامل، كان النّسق لمجاز مرسل مركّب [4].

أ– **نسق المجاز المفرد:** من أمثلة نسق المجاز المرسل المفرد في الشّعر الجزائري المعاصر، فترة التّسعينيات، نذكر قول الشّاعر إبراهيم صدّيقي، في قصيدته (**أرصفة الحلم**):

أيا صاحب السّجن فسّرْ

أميمة ما راودتني

ولكنّها قدّت القلب

والشّاهد المقلة السّاهرة

وقيل افترقنا

أيستطيع أيّار أن يقنع الورد أنّ الشّذا

لحظة عابرة؟ [5]

لقد صوّر الشّاعر مقلةَ عينهِ ساهرةً، وشاهدة على معاناته، فتضمّن قوله: (**والشّاهد المقلة السّاهرة**) انزياحا عن المعنى الحقيقي المراد من إطلاقه كلمة (المقلة)، لأنّ السّهر يكون للإنسان كافة، وليس لمقلته فقط، كما أنّ الشّهادة لا تقوم بها مقلة العين منفردة، بل الإنسان بعينه، وعقله، وكلّ جوارحه؛ فقد أطلق الجزء من جسمه، وأراد به الكلّ، ولذلك فالعلاقة بين مقلة العين وجسم الإنسان ليست المشابهة، ولكنّها مجاورةٌ قائمة على الجمع بين الجزء والكلّ الذي يحتويه؛

---

(1) -ينظر المرجع السابق، الصّفحة نفسها.

(2) -القزويني، **الايضاح في علوم البلاغة، المعاني، والبيان، والبديع**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص:277.

(3) -ينقسم المجاز المرسل بحسب بنيته التركيبية إلى قسمين: المجاز المرسل المفرد، والمجاز المرسل المركبَ، أمّا المجاز المرسل المفرد، فهو: "**الكلمة المستعملة قصداً في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير (المشابهة) مع قرينة دالّة على عدم إرادة المعنى الوضعي**.". وأمّا المجاز المرسل المركّب، فهو: "**الكلام المستعمل في غير المعنى الذي وضع له، لعلاقة غير المشابهة: مع قرينة مانعة من إرادة معناه الوضعي**"... نقلا عن: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ص ص:252، 274.

(4) -ينظر الشّكل التّوضيحي الثّالث في ملحق البحث؛ الذي يمثّل لنسق المجاز المرسل في المدوّنة.

(5) -إبراهيم صدّيقي، **الممرّات**، ص:18.

وبين مدلول واسع هو (الإنسان)؛ ودال ضيّق وهو (مقلة العين)؛ بحيث يستطيع الذّهن الانتقال من المعنى المباشر إلى المعنى المتخيّل بمساعدة القرينة اللّفظية (السّاهرة)، التي تمنع من إرادة المعنى السّطحي المذكور في الجملة. ويمكن القول أنّ نسق المجاز (المرسل) في هذه المقطوعة قائم على ثلاث محدّدات، هي:

1- الإسناد القائم بين عناصر دلالية، المتمثّلة في: المدلول الأوّل الحقيقي، وهو: (مقلة العين)، وبين المدلول الثّاني المجازي، المتمثّل في الإنسان (روحا وجسدا).

2- قرينة لفظية مصاحبة تثبت بنية التّحول، وعدم إرادة المدلول المباشر (الأوّل)، وهي لفظة (ساهرة).

3- وجود علاقة مجاورة بين المدلولين، مستندة على القرب الفعلي المتحقّق بين مقلة العين، وجسم الإنسان ككل.

ومن النّماذج التي نمثّل بها لهذا النّسق، كذلك، قول الشّاعر، مشري بن خليفة:

تلك آيات الوطن،

المسيّج بالأساطير.

وهذي يدي، بيضاء سلسبيل.

وأيديهم موت .. جنون.

تبّت يدهم ..

تبّت يدا الجرح السّليل.[1]

يندب الشّاعر وطنا ضيّعته عصابات متآمرة، مفسدة، ولم يجد لنفسه عليهم سبيلا إلاّ أن يدعو عليهم بالتّباب لأيديهم، فقال:**(تبّت يدهم)**؛ متناصا مع قول اللّه تعالى:﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وتبّ**﴾[2]؛ ومعنى دعواه: أنْ قطعٌ وهلاكٌ وخسرانٌ لأيديهم؛ فأسند الفعلَ إلى اليدَيْنِ مجازاً؛ لأنَّ أكثرَ الأفعالِ تُزاوَلُ بهما، وإنْ كانَ المرادُ جملةَ المدْعُوِّ عليه؛ وتظهر جمالية التّركيب الإسنادي الموظّف من طرف الشّاعر، في مهارته المجاورةَ بين المعنى الأصليّ والمعنى المجازيّ، بجعلنا نتصوّرها من طريقين؛ أمّا الأولى، فكان اعتماده فيها على علاقة الجزئية، بإطلاقه الجزء (اليد)، وإرادته الكلّ (الإنسان)؛ وأمّا الاحتمال الثّاني، فكان باعتبار علاقة السّببية، حيث أطلق السّبب (اليد)، وأراد المسبّب، أو النّتيجة وهو: العمل السّيّئ.

ومن نفس نسق التّصوير (المجازي)، نجد قول الشّاعر، يوسف وغليسي:

لأنّ "المدينة" ارتدّت –اليوم-بعد وفاة

النّبيّ وأولئك الفاتحين![3]

لقد انزاح الشّاعر عن الحقيقة لمّا جعل المدينة ترتد، وأسند الفعل ارتدّ إلى غير فاعله الحقيقي، الذي هو أهل المدينة، أو ساكنها؛ وليست هي، ببنيانها، وأشجارها، وحيواناتها. حيث قام نسق التّركيب المجازي على الجمع بين عنصرين (مدلولين)، ناتجان عن استعمال كلمةٍ دالة على حقيقة المحل (المدينة)، بدلا عن كلمة أخرى تدلّ على حقيقة الحالّ (سكّان المدينة)، واعتمد في عملية الاستبدال، هذه، على مجاورة المدلولين واقعا، وفكرا. وأدّى هذا المجاز تكثيفا في العبارة، ومبالغة في الحكم بالرّدّة على كل سكان المدينة.

ب– نسق المجاز المركّب:إذا كانت النّماذج السّابقة تبيّن جريان الصّورة في نسق المجاز المرسل المفرد، من حيث تداعي المعاني من خلال اللّفظة المفردة، فإنّ الصّورة في نسق المجاز المرسل المركّب، تتجلّى من خلال تركيب متكامل (بدل اللّفظة الواحدة)؛ وفي هذا النّوع من النّسق المجازي يُنظر إلى علاقة المجاورة بين المعاني التي يستجمعها الكلام (ظاهرا، وباطنا)،

---

[1] -مشري بن خليفة، **سين**، ص:26.

[2] -سورة المسد، الآية:1.

[3] -يوسف وغليسي، **أوجاع صفصافة في مواسم الإعصار**، ص ص: 77، 78.

بسبب خروجه عن الغرض البلاغي الذي جاء فيه حقيقة إلى غرض آخر، يُلمح بقرينة لفظية، أو حالية، دون مشابهة بين المعاني. ومن أمثلة القول وفق هذا النّسق نذكر قول الشّاعرة، زهرة بلعاليا:

نحن قومٌ

نشحد الحبّ طويلا

فإذا متنا جياع القلب صرنا ..

قصّة حبّ ..

شهيره !![1]

تستلهم الشّاعرة من جمالية (وحكمة) معاني المثل الشّعبيّ، القائل: **(كي كان حَي مُشتاق لِتَمْرَة، وكي مات علقوا له العرجون)** [2]، وهي تروي قصّة حبّها، الذي تلهو به يد الزّمن فتفنيه في غفلٍ منها، ومن حبيبها. والقول السّابق بين معنيين: الأوّل، روايةٌ ظاهرها الإخبار عن حال حبّها في الحياة، وبعد المماة، والآخر مجازيٌّ، هو حسرةٌ ممزوجةٌ بحزنٍ مُبطّنٍ عن سوء تقديرنا للأمور، وعدم استفادتنا من أوقات سعادتنا. وقد قام نسق الصّورة في هذا التّركيب على مجاورة المعنيين، بحيث تتأجّل لذّة النّص، إلاّ أن ينزاح الذّهن عن المعنى الأوّل، إلى المعنى الثّاني (المجازي).

ومن أمثلة المجاز المركّب، كذلك، قول الشّاعر، ناصر لوحشي، في قصيدته (فجر النّدى):

أيان مرساك؟ يا فجر النّدى ومتى   نلقاك، نكشف سرّ اللّيل والسّمر؟

متى يعاودنا ذاك الحنين، ومـــن   يردّ لحني محمولا على وتـــري؟

متى متى تختفي تلك "المتى" تعب   ويطلع السّانح الميمون كالقمـر؟![3]

تتوالى أسئلة الشّاعر التي يُحدِّثُ فيها "فجر النّدى"، الذي يرمز للغد الزّاهر المأمول؛ ولكنّه يسائل معنويا لا يُتوقّع ردّه، أو استجابته؛ فأخرج، بذلك، الإنشاء من معانيه الحقيقية الرّامية إلى الاستفسار عن شيء ما، إلى أغراض أخرى، وهي إرادة الإخبار عن الحزن الذي يتملّكه جرّاء استبطائه ظهور (النّور)، وطول انتظاره استقامة الأمور، ومواتاة حظّه له.

ففي الأبيات مجاز مرسل مركب من استعمال الاستفهام في معنى الإخبار عن الحزن، وسوء الحال، والعلاقة فيه الملزومية؛ إذ إن الاستفهام عن مثل هذا يستلزم الحزن، والتّحسر لفقد الأمل. فتجاور المعنيان: السّؤال عن وقت ظهور الفجر، الرّامز للحرية، والانعتاق من قهر التّسلّط، مع إبداء الحسرة، والحزن على طول الانتظار دون أيّ إشارةٍ على قرب الفرج. والقرينة حالية.

ومن مثل هذا النّسق، كذلك، يُذكَرُ قول الشّاعرة، زهرة بلعاليا:

وأنا مثلك .. أعجب

كيف يغري .. الموت نبضا بالغناء

أتغنّي الجثّة أيضا ..

وتطرب؟؟[4]

---

(1) -زهرة بلعاليا، **ساحل وزهرة**، ص: 82.

(2) -مثل شعبيّ جزائري، يطلق على الاتيان بالشّيء بعد فوات أوانه؛ ومعناه؛ أنّه: **"لمّا كان المحتاجُ حيا، عاش متطلّعا لتمرة، فلمّا مات، وفات أوان الاستفادة من الأكل عامة، أُكرم بعرجون كاملٍ من التّمر."**

(3) -ناصر لوحيشي، **فجر النّدى**، ص ص: 33، 34.

(4) -زهرة بلعاليا، **ساحل وزهرة**، ص ص: 75، 76.

لقد تجوّز الإنشاء في قول الشّاعرة (**أتغنّي الجثّة أيضا، وتطرب؟**)، من معنى الاستفهام، الرّامي إلى الاستفسار عن إمكانية أن تتغنّى الجثّة وأن تطرب، إلى معنى إنشائي آخر، وهو نفي تلك الإمكانية، وانكار عودة الحياة إلى الأموات، لِتُغنّي، وتطرب؛ وكان للقرينة الحالية دورٌ في قبول المعنى المجازي دون المعنى الحقيقي، الظّاهر.

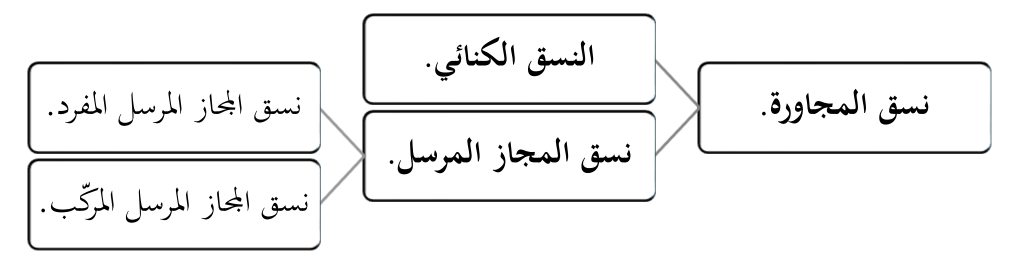
وممّا سبق يمكن الانتهاء إلى أنّ المجاز بأنساقه المختلفة قد شكّل ملمحا تصويريا بارزا في الشّعر الجزائري المعاصر، وذلك برغم التّعمية والإغراق في الإغراب الذي يطلبه شعراؤنا المعاصرون، حيث يصعب تحديد مداليل واضحة، ومحسومة، للكلام، لأنّه ينفتح على أكثر من قراءة، وأكثر من معنى؛ ما يجعل من الصّعوبة بمكان تحديد المعنى المتجوّز إليه في كلام الشّاعر.وبصفة أعمّ يمكن القول أنّ نسق المجاورة بنوعيه: الكنائي، والمجازي، قد أدّى دورا فعّالا في الكشف عن المعاني، وتصويرها بأدق وأوفى تعبير، وتجلت القيمة التّعبيرية لهذا النّسق في جمعه بين ثنائية دلالية: حقيقية، وأخرى متخيّلة؛ ومجاورته بينهما؛ وتغليبه للمعاني الدّلالية الخفيّة، على الحركة المادية الواقعية للنص؛ أي توجيه النّظرَ إلى الغرض والغاية الفنّية، من خلال النّصّ الصّريح.

كما أنّ نسق المجاورة-على قلّة توظيفه في الشّعر الجزائري في فترة التّسعينيات-قد أسهم في الكشف عن جانب من جوانب الحياة الاجتماعية التي سادت في تلك الفترة، بعمق انفعالي دال على اهتمام الشّاعر الجزائري بما تموج به السّاحة الوطنية من أحداث. وامتاز هذا النّسق التّصويريّ بتنوّع المضامين التي يعرضها، وبتعبيره عن عميق المعاني النّفسية، والصّور الحسّية التي أراد الشّعراء إيصالها للمتلقّي كما يجدها هو في قرارة نفسه.

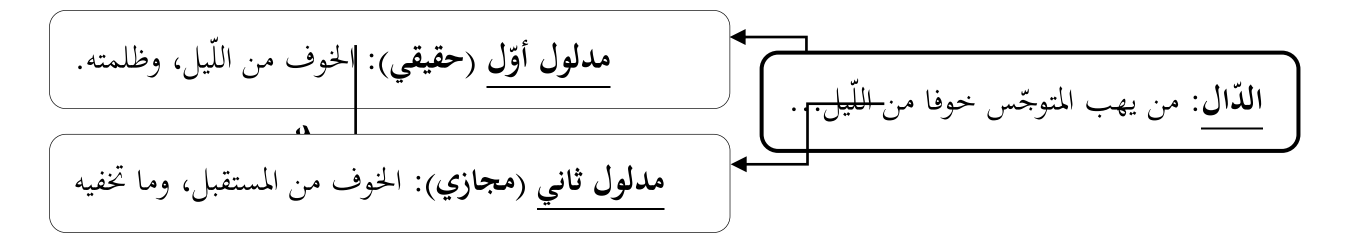
كما ضمنت الصّياغات التّعبيرية التي استخدمت هذا النّمط التّصويري (نسق المجاورة) أثرا مميّزا في المتلقي، من حيث جنوحها إلى تكثيف الدّلالة، والمبالغة في الوصف والتّصوير؛ باجتناب المباشرة والتّصريح. فسارت الصّورة الشّعرية وفق هذا النّسق في منهجية خاصّة، تتناسب وشخصية الشّاعر، في ظروفها وأحوالها، وقدراتها الفنية، حيث تمتح من الرّاهن المعيش، ومن التّراث، ومن النّصوص المقدّسة، فتنوعت مستويات أدائها، واختلفت صورها، تبعًا لأهمية الغرض والمعنى الذي تأتي بصدد التّعبير عنه في السّياق.

ملحق البحث.

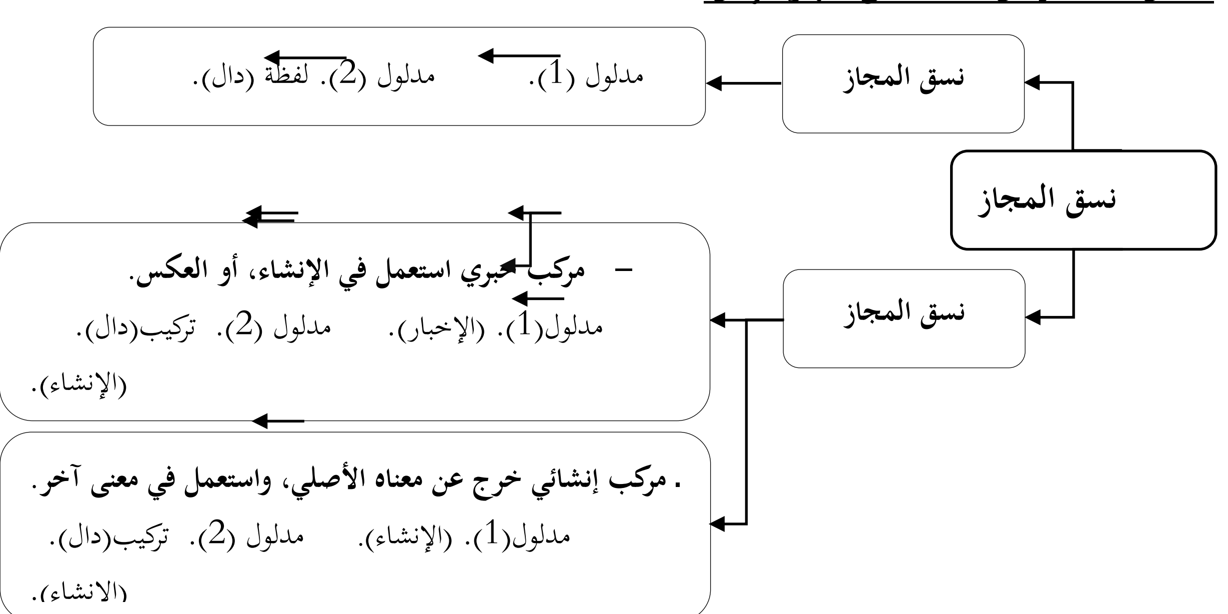
– **الشّكل الأوّل: يمثّل لنسق المجاورة في الشّعر الجزائري المعاصر.**



– **الشّكل الثّاني: يمثّل للانزياح الدّلالي في النّسق الكنائي، وفق علاقة المجاورة.**



– **الشّكل الثّالث: يمثّل أنماط نسق المجاز المرسل.**



قائمة المصادر والمراجع.

– القرآن الكريم برواية حفص.

1. إبراهيم صدّيقي، **الممرّات**، اتّحاد الكتّاب الجزائريين، دار هومه، الجزائر، ط:1، ديسمبر 2001م.

2. ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدّين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، **المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر**، ج:1، وج:2، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1995م.

3. أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

4. الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، قرأه، وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر/ دار المدني، جدّة السّعودية، ط:3، 1413هـ/1992م.

5. رابح حمدي، **مدائح السّنديان**، منشورات اتّحاد الكتّاب الجزائريين، الجزائر، ط:1، ديسمبر2001م.

6. زهرة بلعاليا، **ساحل وزهرة**، منشورات اتّحاد الكتّاب الجزائريين، د ط، د ت.

7. سامي عوض، هند عكرمة، **الوظيفة الدّلالية في ضوء مناهج اللسانيات**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية-، سوريا، مج:28، ع:1، 2006م.

8. صالح أبو أصبع، **الحركة الشّعرية في فلسطين المحتلة**، المؤسسة العربية للدّراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط:1، 1979م.

9. القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعدالدين بن عمر القزويني، **الايضاح في علوم البلاغة، المعاني، والبيان، والبديع**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

10. محمد بن رقطان، **أغنية للوطن في زمن الفجيعة**، منشورات اتّحاد الكتّاب الجزائريين، د ط، 2004م.

11. محمد عبد المطّلب، **البلاغة العربية قراءة أخرى**، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، مصر، ط:2، 2007م.

12. محمد كنوني، اللّغة الشّعرية، **دراسة في شعر حميد سعيد**، دار دجلة للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط:1، 2013م.

13. مشري بن خليفة، **سين**، منشورات اتّحاد الكتّاب الجزائريين، دار هومه، الجزائر، ط:1، 2002م.

14. ناصر لوحيشي، **فجر النّدى**، منشورات أرتيستيك، القبة، الجزائر، ط:1، 2007م.

15. نور الدين درويش، **مسافات**، إصدارات رابطة إبداع الثّقافية، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د ط، 2002م.

16. يوسف وغليسي، **أوجاع صفصافة في مواسم الإعصار**، دار إبداع، الجزائر، ط:1، 1995م.

الوعي الصحي والبيئي والمشاركة الاجتماعية في مواجهة التلوث الصناعي بالبيئة الحضرية

د.رداف لقمان
جامعة عمار ثليجي –الأغواط-

الملخص: يعتبر الوعي الصحي والبيئي والمشاركة الاجتماعية من المواضيع ذات الأهمية البالغة لدى العلماء والباحثين في مختلف المجالات العلمية والاجتماعية، وهذا باعتبار نشر الوعي الصحي والبيئي بالإضافة إلى فعالية المشاركة الاجتماعية يؤدي إلى المحافظة على البيئة بصفة عامة والبيئة الحضرية بصفة خاصة إلى جانب التقليل من ظاهرة التلوث الصناعي باعتباره من أخطر الملوثات التي تضر بالصحة العامة للسكان.

Abstract:The health and environmental awareness and the social participation are considered as one of the most important topics to the scientists and researchers in various scientific and social fields ,and this because of the dissemination of the health and environmental awareness in addition to the effectiveness of the social participation that lead to protect the environment in general and the urban environment as well, and minimize the phenomenon of the industrial pollution which is one of the most dangerous industrial pollutions that are very harmful to public health of the population.

مقدمة: تعتبر مشكلة التلوث الصناعي من أهم المشكلات البيئية التي نالت اهتمام الباحثين والمختصين في مجالات مختلفة، نظرا لكونها تحمل أبعادا اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة، بحيث تشكل الصناعة المصدر الرئيسي لكافة أنواع التلوث، وتمثل البيئة الحضرية مرتعا خصبا لهذه الملوثات خاصة مع النمو الحضري السريع للمدينة و الاتجاه نحو التصنيع والتكنولوجيا الحديثة.

وإذا كانت مشكلة التلوث الصناعي هي بمثابة الضريبة التي تدفعها المجتمعات مقابل التقدم العلمي والتكنولوجي، فإننا نجدها أيضا الضريبة التي تدفعها البشرية مقابل تخلفها وسوء تعاملها مع الموارد الطبيعية وتقنيات العصر.

إن تفاقم مشكلات التلوث بالنفايات الصناعية بمختلف أنواعها حتم على المجتمعات ضرورة الاهتمام بالوعي الصحي والبيئي، ونالت المشاركة الاجتماعية اهتماما ملحوظا بوصفها مكونا رئيسيا من مكونات التنمية، فالوعي الصحي والبيئي إلى جانب المشاركة الاجتماعية يعتبران مؤشران لطريقة الحياة في المجتمع، ويعكسان درجة تحضره. وماوصل إليه تقسيم العمل من نتائج. حيث تتعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد بحكم عمله ومكانته الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الوعي الصحي والبيئي والمشاركة الاجتماعية شرطان متلازمان في مكافحة التلوث الصناعي ومختلف النفايات الناتجة عنه.

أولا الوعي الصحي:مفهوم الوعي الصحي: يعرف الوعي الصحي على أنه توعية الأفراد من أجل تغيير سلوكاتهم وعاداتهم اتجاه البيئة التي يعيشون فيها خاصة في حالة انتشار الأمراض، وكذلك غرس العادات والتقاليد الاجتماعية التي من شأنها تدعيم الجانب الصحي وتطوره مثل التغذية الصحية، ممارسة الرياضة، المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.[1].يركز هذا التعريف على التربية الصحية باعتبارها الأداة والوسيلة لتنمية الوعي الصحي، والذي هو هدف حيوي لكل أمة تصبوا إلى التقدم والتطور، ذلك أن المجتمعات القوية في بنيانها الغزيرة في إنتاجها لا تقوم على أفراد معتلين صحيا وتنتشر بينهم الأوبئة وتقتلهم الأمراض. فالتربية الصحية هي عملية تربوية يتحقق عن طريقها رفع الوعي الصحي عن طريق تزويد الفرد بالخبرات والمعلومات التي تؤثر في ميوله وسلوكه ومعرفته من حيث صحته وصحة المجتمع.[2]

---

[1]- عماد عبد الحق وآخرون: مستوى الوعي الصحي لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية): مجلد 26 (4)، 2012، ، كلية التربية الرياضية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، دائرة التربية الرياضية، جامعة القدس،أوديس،فلسطين،ص940.

[2]- حاتم يوسف أبو زايدة: فعالية برنامج الوسائط المتعددة لتنمية المفاهيم والوعي الصحي في العلوم لدى طلبة الصف السادس الأساسي، رسالة ماجستير، إشراف محمد سليمان أبو شقير، قسم المناهج وتكنولوجيا التعليم، كلية التربية، الجامعة الاسلامية،غزة، 2006، ص35.

كما نقصد بالوعي الصحي: " ترجمة المعارف والمعلومات، والخبرات الصحية إلى أنماط سلوكية لدى الأفراد ". [1]
يتضح من خلال هذا التعريف أن الوعي الصحي يشمل مجالات متعددة تغطي جميع الحاجات المعرفية والسلوكية الصحية، من هذه المجالات الصحة البيئية وأهم الملوثات الصحة الشخصية وكيفية محافظة المجتمع على صحته، الصحة النفسية، الأمراض المعدية وغير المعدية وطرق انتقالها.[2]
ويعرف أيضا الوعي الصحي بأنه: " قدرة الفرد على ترجمة المعلومات الصحية إلى سلوكيات صحية سليمة في المواقف الحياتية التي يتعرض لها، والتي من خلالها يستطيع المحافظة على صحته في حدود الإمكانات المتاحة. " [3]
يتبين أن الوعي الصحي يتضمن المفاهيم العقلية والروحية والاجتماعية المرتبطة بحياة الإنسان وليس الإصابة بالمرض فقط، فقد تعدى ذلك ليصبح أكثر شمولا، وأن يشمل كل العوامل ذات الصلة بحياة الأفراد جسميا وعاطفيا وانفعاليا واجتماعيا.[4]وبناء على كل ما تقدم فإنه يمكن القول أن الوعي الصحي يشترك في مجموعة من الخصائص وهي:

- توعية الأفراد من أجل تغيير سلوكاتهم وعاداتهم اتجاه البيئة التي يعيشون فيها.
- ترسيخ وتطوير العادات والتقاليد الاجتماعية الإيجابية التي تتماشى مع ثقافة العصر والتي من شأنها تدعيم الوعي الصحي.
- ترجمة المعارف والمعلومات والخبرات الصحية إلى أنماط سلوكية لدى الأفراد حتى نستطيع من خلالها المحافظة على البيئة والصحة العامة.
- تنمية الوعي الصحي في مختلف المجالات الصحية كانت أم بيئية من خلال التربية الصحية التي تزود الفرد بالخبرات والمعلومات التي تؤثر في ميوله وسلوكه ومعرفته من حيث صحته وصحة المجتمع.

وفي ضوء هذه الخصائص وما تطرقنا إليه من تعريفات مختلفة ننتهي إلى تعريف إجرائي مفاده كما يلي:
الوعي الصحي هو توعية أفراد المجتمع الحضري من أجل تغيير سلوكاتهم وعاداتهم اتجاه البيئة التي يعيشون فيها وذلك بترجمة المعارف والمعلومات، والخبرات الصحية إلى أنماط سلوكية من خلال التربية الصحية وتنمية الوعي الصحي بالأضرار و الآثار التي يسببها التلوث الصناعي للبيئة الحضرية والصحة العامة للمجتمع.

2- **الوعي البيئي: مفهوم الوعي البيئي:** يعرف الوعي البيئي بأنه: إدراك الفرد لدوره في مواجهة المشكلات البيئية وضرورة حسن استغلال الموارد الطبيعية واقتراح أنجع الأساليب لمواجهة هذه المشكلات.[5]

يركز هذا التعريف على إكساب الأفراد بمختلف فئاتهم وشرائحهم تنمية الشعور بالمسؤولية اتجاه بيئتهم وإكسابهم الوعي اللازم ليكونوا قادرين على وضع الحلول للمشكلات البيئية والحد من التلوث خاصة منه التلوث الصناعي الذي أثر تأثيرا سلبيا على النظام البيئي والبيئة الحضرية التي يعيش فيها الإنسان والذي يعتبر الملوث الأساسي والأول لهذه البيئة من خلال التطور والتقدم الصناعي الذي أحدثته الثورة الصناعية والتكنولوجية على حد سواء.
كذلك يعرف الوعي البيئي: " الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها."[6]

---

[1]- ، سوزان دريد أحمد زنكنة : الوعي الصحي ومصادره لدى طلبة كلية التربية ،مجلة ديالي،العدد41، كلية التربية/ ابن الهيثم- جامعة بغداد، 2009.
[2]- حاتم يوسف أبو زايدة: مرجع سبق ذكره، ص5.
[3]- فاطمة حسنين. الوعي البيئي في الوطن العربي،دار الأرقم، ط1، بيروت، لبنان، 1990، ص20.
[4]- حاتم يوسف أبو زايدة: مرجع سبق ذكره، ص35.
[5]- محمد السيد أرناؤوط: التلوث البيئي وأثره على صحة الانسان، مكتبة الدار العربية، القاهرة، 1997، ص268.
[6]- رشاد أحمد عبد اللطيف: البيئة والانسان (منظور- اجتماعي) دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،مصر، 2007، ص99.

من خلال هذا التعريف نجد أن الوعي البيئي لا يقتضي فقط المعرفة والشعور بمختلف المشكلات البيئية وأنواع الملوثات الناتجة عن الصناعة وإنما يقتضي أيضا معرفة أسباب حدوثها والآثار التي تخلفها على البيئة والمجتمع والوسائل المناسبة لمواجهتها بغرض القضاء عليها، أو التقليل من أثارها. وذلك بتضافر كل فئات المجتمع من خلال المشاركة الاجتماعية وإحداث برامج وقوانين فعالة لمكافحة هذه الظاهرة.

وقد ذهب البعض إلى تعريف الوعي البيئي على أنه: الوعي الوقائي الذي يمنع حدوث الخلل أو المشكلة، والوعي العلاجي الذي يواجه به الفرد المشكلات الفعلية عن سوء الاستخدام، وذلك من خلال الحكومة بأجهزتها، والمجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته، والأفراد الذين يشكلون حماية البيئة الفعلية في حالة توافر المعرفة والإدراك والفهم الصحيح لدورهم تجاه البيئة... ذلك الوعي الذي يصل بالأفراد إلى مرحلة اكتساب السلوكيات والعادات والقيم التي تساعد على التعامل الإيجابي المستمر والاستخدام الصحي السليم للبيئة الحضرية.[1]

كما يعرف الوعي البيئي أيضا بأنه: "ذلك المفهوم الذي يهتم بتزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية والاتجاهات والمهارات والأحاسيس،بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم في إطار تحملهم المسؤولية البيئية التي تضمن الحفاظ على البيئة وحمايتها حاضرا ومستقبلا.[2]

يبدو أن هذا التعريف أنه يشير إلى مفهوم مرتبط ارتباطا أساسيا بالبيئة وهي التنمية المستدامة التي تعمل من خلال اكتساب الأفراد والمجتمع المعارف والاتجاهات والمهارات والأحاسيس إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أي التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل استخدام الاقتصاد والطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدامي.[3]

وبناء على كل ما تقدم يمكن القول أن الوعي البيئي يشترك في مجموعة من الخصائص وهي كالتالي:

- إدراك أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة.
- الإحساس والمعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها.
- يؤدي الوعي البيئي إلى تضافر كل فئات المجتمع من خلال المشاركة الاجتماعية و إحداث برامج وقوانين فعالة لمواجهة مشكلات تلوث البيئة.
- اكتساب سلوكات وعادات وقيم تساعد على التعامل الإيجابي المستمر والاستخدام الصحي السليم للبيئة الحضرية.
- تزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية والاتجاهات والمهارات والأحاسيس التي تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم في إطار تحملهم المسؤولية البيئية.
- يؤدي الوعي البيئي الموجه بالطرق العلمية والأخلاقية السليمة إلى حماية البيئة الحضرية ومكوناتها حاضرا ومستقبلا.
- يرتبط مفهوم الوعي البيئي ارتباطا أساسيا بمفهوم التنمية المستدامة التي تعمل من خلال اكتساب الأفراد والمجتمع المهارات والاتجاهات والأحاسيس إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية خدماتها.

---

[1]- جمال الدين السيد علي صالح: الإعلام البيئي(بين النظرية والتطبيق)، مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية،2003،ص92.

[2]- محب كامل الرفاعي،ماهر إسماعيل صبري محمد: التربية البيئية من أجل بيئة أفضل، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر، 2004،،ص304.

[3]- خالد مصطفى جاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر، 2007، ص20،21.

في ضوء هذه الخصائص وفي ضوء التعريفات السابقة نستطيع أن نصل إلى تعريف إجرائي للوعي البيئي بأنه: إدراك أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة الحضرية من التلوث الصناعي ومعرفة أسبابه وأثاره ووسائل مواجهته،وذلك من خلال اكتساب وتزويد الأفراد بالمعارف البيئية والاتجاهات والمهارات والأحاسيس التي تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم في إطار تحملهم المسئولية، وهذا من أجل تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية خدماتها.

3- **مكونات الوعي الصحي والبيئي**:يتكون الوعي الصحي والبيئي من ثلاث مكونات أساسية، بحيث تشكل مع بعضها البعض استراتيجية متكاملة، الهدف منها الرقي بالسلوك الإنساني في التعامل مع المنظومة البيئية وحمايتها بما يحقق تنمية بيئية مستدامة وسنتناول هذه المفاهيم على النحو التالي:

أ- **التربية البيئية:** اعتبر مؤتمر تبليسي التربية البيئية بأنها: "عملية إجرائية دائمة لإيقاظ الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد والجماعات. وإكسابهم معارف وقيم ثم مهارات وخبرات وإرادة، مما يسمح لهم بالتصرف فرديا وجماعيا لحل المشاكل الحالية والمستقبلية للبيئة".[1]أما برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة فقد عرف التربية البيئية على أنها: "العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات، وكذا تحمل المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة، ومن ناحية أخرى العمل على منع ظهور مشكلات جديدة."[2]وتعتبر التربية البيئية التي تسعى إلى تنمية الاتجاهات السلوكية والمهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المتداخلة بين المجتمع وبيئته أهم مرتكزات بناء الوعي الصحي والبيئي السليم، والتي لها شق نظامي على مستوى المدارس، المعاهد العليا والجامعات، وشق غير نظامي الذي يتمثل في الأسرة، المسجد، الأندية، وسائل الإعلام وكلها تؤدي إلى اكتساب مهارات وتغيير سلوكيات الأفراد وتوجيهها نحو المسار البيئي الصحيح.[3]

كما يتوجب على المجتمع أن يدرك أنه الكائن الوحيد الذي يتمتع بقدرة عالية في التأثير على المنظومة البيئية وأنه جزء منها، وعلى أثر تفاعلاته مع البيئة تتوقف إلى حد كبير صحته وصحة البيئة التي يعيش فيها.[4]

ب- **التعليم البيئي:** هو ذلك النظام الذي يهدف إلى تطوير القدرات والمهارات البيئية للأفراد المهتمين بالبيئة وقضاياها، والذي من خلاله يحصلون على المعرفة العلمية البيئية.[5] التي تتضمن الوعي إلى السعي وراء بحث المشكلات البيئية وتتبعها، واقتراح اختيارات متعددة، ومحاولة اخضاعها للتجريب والاختبار.[6]

ويهدف التعليم البيئي إلى خلق الإطارات الاقتصادية والفنية والسياسية والعلمية القادرة على التعامل مع مشكلات تلوث البيئة الحضرية من خلال أساليب علمية، وهي كأي منهج تعليمي له سياسته الخاصة من حيث اعداد المستويات المختلفة، ووضع البرامج والمناهج من أجل تعديل سلوك المجتمع نحو الاستخدام الرشيد للبيئة.[7]

---

[1] - Union européenne : projet de renforcement des capacités nationales en matiere d’éducation et de sensibilisation a l’environnement dans les domaines de biodiversité, des changements climatiques et de la lutte contre la désertification, 2007, P 12 .

[2]- طارق محمد: مشاكل بيئية وأسرية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008،ص115.

[3]- خالد مصطفى جاسم: مرجع سبق ذكره، ص82.

[4]- عصام توفيق قمر: الأنشطة المدرسية والوعي البيئي، الأطر النظرية- الأدوار الوظيفية- دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص105

[5]- كيحل فتيحة: الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي، دراسة في استخدامات مواقع التواصل الإجتماعي موقع الفايسبوك- نموذجا- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، فرع الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، إشراف أحمد عيساوي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم الاعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011،2012، ص89.

[6]- عبد الرحمن محمد السعدني، أماني مصطفى البساط: التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية" دراسة تحليلية نقدية" من كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الثاني عشر" حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة "، الإسكندرية، الفترة من 14-16 مايو 2006، ص103.

[7]- كيحل فتيحة: مرجع سبق ذكره، ص 89.

ج- الإعلام البيئي: تكمن أهميته في قدرته على توجيه الرأي العام والسلوك الإنساني في المجتمع، فالإعلام يوجه كافة أوجه النشاط التي يفترض فيها تزويد الأفراد بكافة الحقائق و الأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا الصحية والبيئية،[1]حيث يتحمل الإعلام البيئي بكل أنواعه المقروء والمرئي والمسموع مسؤولية اجتماعية كبيرة في بناء الثقافة البيئية السليمة وتنميتها وتحديثها لما للإعلام من قدرات كبيرة ومتنوعة في نقل وتوصيل المعلومة البيئية إلى جميع فئات وشرائح المجتمع.[2]ويترتب على الجهود الإعلامية تأثير فعلي في عقلية الجمهور ومستويات تفكيره، كما يتأثر الرأي العام بالجهود الإعلامية حيث تسعى هذه الجهود إلى تنوير الرأي العامة وتثقيفه، ويعني هذا أن الاتصال ليس مجرد عملية تبادل للأخبار والمعلومات ولكنه عملية تنطوي على مجموعة متنوعة من الوظائف كالتربية والنهوض الثقافي والترفيه والتنشئة الاجتماعية وخلق الدوافع والنقاش والحوار.[3]

ومن ثمة تعتبر تنمية وتطوير الإعلام البيئي وتوسيع دائرته ضرورة حتمية للقضاء على الأمية البيئية، ونشر الثقافة البيئية الرشيدة والشاملة، بما يسهم بالسير نحو اتجاه التنمية المستدامة.[4]

4- **أهداف الوعي الصحي والبيئي:** يهدف الوعي الصحي والبيئي في مجال التلوث البيئي بصفة عامة والتلوث الصناعي بصفة خاصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

- تعزيز السلوك الإيجابي لدى الأفراد في التعامل مع عناصر البيئة الحية وغير الحية والتي تشكل بدورها النظام البيئي.
- تزويد الفرد بالفرص الكافية لإكسابه المهارة والمعرفة والالتزام لتحسين البيئة والمحافظة عليها من التلوث لضمان تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.[5]
- تيسير المعرفة الصحية والبيئية، وكشف الحقائق المتصلة بهما.
- تكوين معرفة صحية وبيئية لدى فئات مختلفة من المجتمع تساعدهم على فهم مشكلات تلوث البيئة الحضرية ليكون لهم نصيب من المساهمة في المحافظة على المحيط البيئي.
- الحث على المشاركة في الحد من مشكلات التلوث والنفايات الصناعية والوقاية منها.
- توليد الحماس اتجاه إيجاد الحلول المناسبة، من خلال غرس القيم البيئية الهادفة لصيانة الصحة العامة والبيئة التي نعيش فيها.[6] وتوفير معرفة صحية وبيئية أكثر عمقا لمتخذي القرارات.
- إيجاد نوع من الوئام والتكامل بين الفكر البيئي والفكر الاجتماعي والاقتصادي كمفهوم استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.[7]

ثانيا المشاركة الاجتماعية: -مفهوم المشاركة الاجتماعية: تعرف المشاركة الاجتماعية بأنها :" دخول السكان في الهيئات واللجان المسئولة عن إعداد ومتابعة وتنفيد الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة، بحيث يكون اشتراكا فعليا مما يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية."[8]

---

[1]- إحسان حفظي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص291.

[2]- خالد مصطفى جاسم:مرجع سبق ذكره، ص82.

[3]- إحسان حفظي: مرجع سبق ذكره،ص 291،292.

[4]- خالد مصطفى جاسم: مرجع سبق ذكره، ص82.

[5]- عادل مشعان ربيع: التوعية البيئية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، الاردن، 2009، ص62.

[6]- إياد شوقي البنا: مستوى الوعي بمخاطر التلوث البيئي لدى معلمي المرحلة الأساسية في قطاع غزة، رسالة ماجيستير في المناهج وطرق التدريس، إشراف صلاح أحمد الناقة، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية، غزة،2011، ص24.

[7]- خالد مصطفى جاسم: مرجع سبق ذكره، ص 81.

[8]- موسى يوسف خميس: مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص113،114.

يركز هذا التعريف على إشراك السكان في عملية المشاركة وإحساسهم بالمسئولية اتجاه البيئة ومشكلة التلوث بالنفايات، وذلك من خلال المساهمة الفعلية في البرامج والخطط التنموية التي تجعل الفرد أكثر فعالية اتجاه البيئة الحضرية والمحافظة عليها من التلوث الذي بات يهدد صحة السكان والمحيط الذي يعيشون فيه.
كما تقوم عملية المشاركة حديثا على أربعة مبادئ أساسية هي :[1]

– لا تكون المشاركة أفقية فقط أي بين أفراد من طبيعة واحدة،وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

– اتخاد القرارات من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع،وإنما لا بد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق.

– يجب أن يعكس التخطيط احتياجات المجتمع بصفة عامة، ومشكلات البيئة بصفة خاصة باعتبار هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من المجتمع.

– يجب أن تتضمن المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاد القرار، بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة.
كما تعرف الأمم المتحدة المشاركة الاجتماعية بأنها: "مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية."[2] ويشير هذا التعريف إلى أهمية الدور الذي تلعبه مشاركة الأهالي في التنمية باعتبارهم أقدر أفراد المجتمع على تحديد المشروعات التي يحتاجها المجتمع الحضري وقدرتهم في ترتيب الأولويات لهذه الحاجات والمشروعات وفقا لأهميتها لهم، على أن يتم ذلك من خلال منظمات المجتمع الحضري سواء في اتخاذ القرارات عن طريق التعرف على احتياجاتهم الفعلية وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم.[3]ويرى تعريف آخر أن المشاركة الاجتماعية هي: "ذلك الجهد التطوعي الذي يبذله الفرد مختارا لتأدية عمل معين بالنفع على غيره من الأفراد سواء أكان هذا الجهد تبرعا بالمال أو الوقت أو الجهد إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية وبالتضامن مع أبناء مجتمعه."[4] ويشير هذا التعريف إلى الجهد الذي يبدله الفرد من خلال مشاركته في حماية البيئة وقد تكون هذه المشاركة نظامية مخططة مثل مشاركة المواطنين في أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة ويمكن قياسها عن طريق العضوية فيها والمشاركة في أنشطتها كالمشاركة بالرأي والمال والجهد.
كما يمكن أن تكون المشاركة غير نظامية، وهي مشاركة تتم بين الأفراد وهي غير منظمة وغير محددة ببرنامج معين بل تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع.[5]
وتعرف المشاركة الاجتماعية أيضا بأنها: " مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية في إطار من القيم والمبادئ التي تقوم عليها منظمات وجماعات لها دورها الأساسي ومسؤوليتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.[6]

---

[1]- محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر،ص1999، ص 146،147.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في اطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005، ص180.

[3]- المرجع السابق: ص 180، 181.

[4]- محمد السيد عامر:المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، (تقديم علي ليلى)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2002،ص 72.

[5]- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007، ص25.

[6]- محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سبق ذكره،ص 181.

ومعنى ذلك أن تنمية المجتمع تقوم على دعامتين: الأولى هي المشاركة من قبل الأفراد والجماعات والقيادات في تحسين ظروف الحياة من خلال المحافظة على البيئة، والأخرى تتمثل في التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يدعم التجديد من ناحية أخرى. أي أنه ليس هناك مجالا للشك في أهمية العنصر البشري في التنمية والاهتمام بالجوانب الصحية عملية أساسية للتنمية ومن ضمن الأهداف الأولى لها.[1] ورغم اختلاف هذه التعريفات إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص والتي بدورها تشكل محور المشاركة الاجتماعية وهي:

- إشراك السكان في عملية المشاركة الاجتماعية من خلال إدماجهم في الهيئات واللجان المسئولة عن إعداد ومتابعة وتنفيذ الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة.
- تعمل المشاركة الاجتماعية للسكان على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية.
- المساهمة الفعلية في البرامج والخطط التنموية التي تجعل الفرد أكثر فعالية اتجاه البيئة الحضرية ومشكلات التلوث الصناعي.
- يجب أن تتضمن المشاركة الاجتماعية عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاد القرار.
- قد تكون المشاركة نظامية مخططة مثل مشاركة المواطنين في أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة، كما يمكن أن تكون غير نظامية تتم بين أفراد المجتمع من خلال نمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة وذلك باعتبار هذا النوع من المشاركة لا يخضع لبرنامج معين.
- المشاركة الاجتماعية هي مبدأ أساسي لعمليات التنمية الحضرية.
- المشاركة الاجتماعية هي حق لجميع فئات المجتمع، ولا تقتصر على فئة أو طبقة محددة.

في ضوء هذه الخصائص وفي ضوء التعريفات السابقة نصل إلى تعريف إجرائي خاص بالمشاركة الاجتماعية وهو كالتالي: المشاركة الاجتماعية هي العملية التي من خلالها يقوم السكان بدور هام وفعال في تنمية مجتمعهم من خلال المساهمة بالمال والرأي والجهد في مكافحة أثار التلوث الصناعي، والتعاون مع باقي المنظمات التطوعية لتعزيز الشعور بالمسؤولية بصفة إرادية واختيارية وبدون أي ضغوط أو إجبار على القيام بها.

-**أهمية المشاركة الاجتماعية:** يمكن تناول أهمية المشاركة الاجتماعية في حماية البيئة على النحو التالي:

- تعمل المشاركة الاجتماعية على التخفيف من حدة المشاعر السلبية خاصة بين أفراد المجتمع لأنها تنطلق من احتياجاتهم، والعمل على إتمامها وتعبر عن إرادتهم في تغيير أحوالهم الصحية والبيئية السيئة من خلال جهودهم الخاصة ومساندة الجهات المسئولة بالمجتمع.[2]
- توفر للمخططين تفهما أفضل للقيم والمعارف والخبرات المحلية خاصة ما يتصل منها بحماية البيئة ومواجهة مشكلات التلوث الصناعي.
- توجيه مشروعات التنمية وحماية البيئة حتى تواجه الاحتياجات الحقيقية وذات الأولوية و الأهمية للسكان.
- تنظيم الرقابة الاجتماعية على جهود حماية البيئة وتنميتها في مجتمعاتهم سواء أكانت أهلية أو حكومية.[3]

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- بحوث العمل وتشخيص المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2005، ص 133،134.

[2]- رشاد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية،الاسكندرية،2002،ص244.

[3]- محمد السيد عامر: مرجع سبق ذكره،ص211 ،212.

– من خلال المشاركة الاجتماعية تزداد خبرات المشاركين، كما أنها تؤدي إلى غرس الاتجاه لحل المشكلات وتفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها، وإيجاد الموارد التي تساعد على إنجاز تلك الحلول وكل هذا يساعد على إحداث تغييرات في قيم واتجاهات ومعارف السكان المشاركين في مشروعات تنمية المجتمع الحضري.

كما أن توسيع نطاق المشاركة قد يؤدي إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، كما أن الإجراءات المتخذة تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يتفاعل معه المشاركون.[1]

– تعد المشاركة الاجتماعية إحدى القيم المحورية للتنمية، باعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع الحضري، حيث يتم من خلالها التعرف على المشكلات البيئية وكيفية حلها، كما أنها استراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم و المعايير التي يضعها هذا التنظيم.[2]

– عن طريق المشاركة الاجتماعية يمكن توفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي علاوة على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة.

– تزيد عمليات المشاركة الاجتماعية من الوعي الصحي والبيئي لدى السكان، إذ أن هذه المشاركة تتيح لهم فرص الاستثمار عن المشروعات المختلفة التي يشاركون فيها بالجهد والمال، كما تتيح لهم القيام بدور الرقابة والضبط على مشروعات الحكومة.[3]

– تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة،[4] فأصبحت المشاركة من القضايا المحورية في العمل التنموي لما تتضمنه من أهمية التعبئة البشرية، وتقبل التجديدات، واستيعابها، ودعمها وتتزايد أهمية المشاركة في المجتمع الحضري لما ينطوي عليه من تعقيد وتنوع في الاهتمامات، وتداخل في المصالح، وتصارع في الأفكار، وتتداخل المشاركة، مع جميع الجوانب في إطار التنمية الحضرية، والاهتمام بقضايا البيئة، فهي بذلك تعد إحدى المقومات الأساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات المحلية.[5]

1- **دوافع المشاركة الاجتماعية في حماية البيئة الحضرية:**هناك مجموعة من الدوافع تدفع السكان للمشاركة الاجتماعية في حماية البيئة الحضرية من التلوث الصناعي وهي كالتالي:

– العمل من أجل الصالح العام وحب العمل مع الآخرين.[6]

– الرغبة في حل مشكلات المجتمع مثل تلوث البيئة الحضرية بالنفايات الصناعية من خلال المساهمة في التخلص من هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطر على السكان ومحيطهم الاجتماعي.

– الحصول على مكانة وتقدير واحترام من جانب سكان المجتمع.[7]

وهناك من يقترح بعض المبادئ أو الأسس لاستشارة المشاركة على النحو التالي:

– كلما زاد إحساس الأفراد بهدف التغيير، وبالانتماء القوي للمجتمع كلما حدث توقع لمشاركة أكثر.

1- محمود محمد محمود،أحمد عبد الفتاح ناجي: مرجع سبق ذكره،ص23.

2- محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سبق ذكره،ص 183.

3- عبد الرحيم تمام ابو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر، 2003، ص235،233.

4- منال طلعت محمود:ةالتنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2001، ص265.

5- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص346.

6- عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق،1984،ص 149،150.

7- رشاد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية،مرجع سبق ذكره، ص248.

- كلما كانت جماعة العمل أكثر جاذبية للأعضاء كلما تقبل أعضاؤه التغيير المقترح وعملوا على تحقيقه.

- كلما حصل الأعضاء على معلومات أفضل عن الحاجة إلى التغيير كلما أدى ذلك إلى مشاركة أكثر وزيادة تحمس الأعضاء بشرط انتشار هذه المعلومات بين الأعضاء.

- كلما نبع الاحتياج إلى التغيير من داخل الجماعة وكان مرتبطا باحتياجاتهم كلما زاد ادراك الجماعة لضرورة التغيير المقترح وعملوا على تحقيقه.[1]

2- **أهداف المشاركة الاجتماعية:** تهدف المشاركة الاجتماعية من خلال المحافظة على البيئة الحضرية والصحة العامة للسكان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- تهدف المشاركة الاجتماعية للسكان إلى تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم أنها الحل المناسب لمشاكلهم البيئية.

- تهدف المشاركة إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية البيئية وزيادة فاعليتها.[2]

- الحرص على المال العام حيث أنه إذا شارك السكان بالمال والجهد في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث حرصوا على حسن استخدامها حرصهم على أموالهم.[3]

- من خلال المشاركة تزداد الممارسة الديمقراطية ويتعود الأفراد على إبداء الرأي بدون خوف أو تردد بما يعود على التنمية بصفة عامة والتنمية البيئية بصفة خاصة بعائد فعال يتحقق من خلاله الأهداف التي تسعى إليها.

- تؤدي المشاركة الاجتماعية إلى قيام السكان بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في جهودها لمقابلة احتياجاتهم .[4]

- تعتبر المشاركة مطلبا اقتصاديا تنمويا يهدف أساسا إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات خاصة من حيث مداها الزمني اللازم للمردودية.[5]

- مشاركة السكان في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل اشباعها يكون له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها إذا كانت في المراحل الأولى أو عدم تكرار الخطأ إذا ما وقع في بعض الأحيان.

- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية والتي لا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات ولكن عن طريق المشاركة حيث يقرر السكان والمجتمع بأنفسهم ماهية التغيير واتجاهاته ووسائل إحداثه.[6]

- **معوقات المشاركة الاجتماعية:** تتمثل أهم معوقات المشاركة الاجتماعية في مجال حماية البيئة الحضرية من التلوث فيما يلي:-عدم تجانس سكان المجتمع الحضري، والشعور بالعجز في المواقف الاجتماعية الخاصة بالبيئة ومشكلات التلوث خاصة ما يتعلق بالنفايات الصناعية، بالإضافة إلى إحساس السكان بالعزلة والاغتراب وذلك بعدم فهم القيادات المحلية

---

[1]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره،ص 340.

[2]- منال طلعت محمود: مرجع سبق ذكره، ص247.

[3]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره،ص 336.

[4]- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: مرجع سبق ذكره،ص 24.

[5]- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط2، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2000،ص 231.

[6]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره،ص 336،337.

لدورها بالمجتمع الحضري، ونقص وجود القيادات المؤثرة في المجتمع، مع انعدام وجود قنوات اتصال فعالة بين السكان والمنظمات الموجودة فيه، وإلى عجز المنظمات عن تحقيق أهدافها.[1]

– ضيق الوقت لدى المشاركين والخوف من تعارض وقت عملهم الشخصي مع وقت المشاركة الطوعية.

– عدم الاعتراف بدور المرأة في المشاركة، مما ينتج عنه تعطيل الطاقات التي يمكن أن نستفيد منها، وقد يرجع ذلك إلى القيم السائدة في المجتمع.[2]

– الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع الحضري والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترة طويلة مما يجعل السكان يشككون في إمكانية التغيير.

– تأثير بعض العوامل الاجتماعية على المشاركة فارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة درجة المشاركة، كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع الحضري يساعد على توفير الاستعدادات لديهم للتبرع بالجهد والمال والوقت في الأعمال التطوعية والخيرية بالمجتمع.

– تأثير الفوائد التي تعود على المشاركين في حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط مشاركة الأفراد والجماعات في التنمية بمدى وضوح الفوائد التي يحصلون عليها.[3]

تعود كثير من التنظيمات المحلية أن تتلقى الخطط والقرارات من المستويات العليا، مما يجعلها غير قادرة على إشراك السكان إشراكا حقيقيا، وحينما تضم هذه التنظيمات قلة من المواطنين العاديين بجانب الخبراء المتخصصين، فإن المواطن العادي يشعر بأنه ضمن أقلية ليس لديها الكفاءة للاشتراك في هذه التنظيمات.[4]

خاتمة: إن التلوث الصناعي وماينتج عنه من أثار صحية وبيئية لا يمكن الحد منه أو التقليل من أثاره إلا إدا تضافرت الجهود في مكافحته،وذلك من خلال نشر الوعي الصحي والبيئي وتفعيل دور المشاركة الاجتماعية سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي. لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المجتمع الحضري بيئيا وصحيا.

إن غياب المشاركة والوعي يؤديان إلى ضعف القيم المجتمعية الايجابية والتي لا يمكن الاستغناء عنهما من أجل إنجاح أية استراتيجية للتنمية.كما أن مشكلة التلوث الصناعي تخص كل المجتمعات دون استثناء باعتبار التلوث أصبح ظاهرة عالمية بكل أبعادها، وملوثاته تنتقل عبر الهواء والماء والتربة وتمس أغلب الدول، خاصة في ضوء النظام العالمي الجديد وتجليات العولمة وما يفرضه النظام الرأسمالي من مزيد من الصناعات و التكنولوجية المعاصرة.

قائمة المراجع:

1- عماد عبد الحق وآخرون: مستوى الوعي الصحي لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية): مجلد 26 (4)، 2012، ، كلية التربية الرياضية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، دائرة التربية الرياضية، جامعة القدس،أوديس، فلسطين.

2- حاتم يوسف أبو زايدة: فعالية برنامج الوسائط المتعددة لتنمية المفاهيم والوعي الصحي في العلوم لدى طلبة الصف السادس الأساسي، رسالة ماجستير، إشراف محمد سليمان أبو شقير، قسم المناهج وتكنولوجيا التعليم، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

3- سوزان دريد أحمد زنكنة : الوعي الصحي ومصادره لدى طلبة كلية التربية ،مجلة ديالي،العدد41، كلية التربية/ جامعة بغداد، 2009.

4- فاطمة حسنين. الوعي البيئي في الوطن العربي،دار الأرقم، ط1، بيروت، لبنان، 1990.

[1]- محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص193.

[2]- محمد سيد فهمي : مرجع سبق ذكره،ص 149، 150.

[3]- محمد عبد الفتاح محمد:مرجع سبق ذكره، ص195.

[4]-محمد سيد فهمي: مرجع سبق ذكره،ص 150.

5- محمد السيد أرناؤوط: التلوث البيئي وأثره على صحة الانسان، مكتبة الدار العربية، القاهرة، 1997.

5- رشاد أحمد عبد اللطيف: البيئة والانسان (منظور- اجتماعي) دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

6- جمال الدين السيد علي صالح: الإعلام البيئي(بين النظرية والتطبيق)، مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية،2003.

7- محب كامل الرفاعي، ماهر إسماعيل صبري محمد: التربية البيئية من أجل بيئة أفضل، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2004

8- خالد مصطفى جاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

9- Union européenne : projet de renforcement des capacités nationales en matière d'éducation et de sensibilisation a l'environnement dans les domaines de biodiversité, des changements climatiques et de la lutte contre la désertification, 2007.

10- طارق محمد: مشاكل بيئية وأسرية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.

11- عصام توفيق قمر: الأنشطة المدرسية والوعي البيئي، الأطر النظرية- الأدوار الوظيفية- التجارب الدولية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.

12- كيحل فتيحة: الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي، دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي موقع الفايسبوك- نموذجا- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، فرع الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، إشراف أحمد عيساوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2012،2011.

13- عبد الرحمن محمد السعدني، أماني مصطفى البساط: التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية" دراسة تحليلية نقدية" من كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الثاني عشر" حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة "، الإسكندرية، الفترة من 14-16 مايو 2006.

14- إحسان حفظي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

15- عادل مشعان ربيع: التوعية البيئية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، الاردن، 2009.

16- إياد شوقي البنا: مستوى الوعي بمخاطر التلوث البيئي لدى معلمي المرحلة الأساسية في قطاع غزة، رسالة ماجيستير في المناهج وطرق التدريس، إشراف صلاح أحمد الناقة، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، الجامعة الاسلامية، غزة،2011.

17- موسى يوسف خميس: مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 19994.

18- محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر،1999.

19- محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في اطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005.

20- محمد السيد عامر: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2002.

21- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007.

21- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- بحوث العمل وتشخيص المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

22- رشاد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية،الاسكندرية،2002.

23- عبد الرحيم تمام ابو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

24- منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2001.

25- عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق،1984.

26- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط2، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2000.

دور الحماية المدنية لحقوق الملكية الصناعية بدعوى المنافسة غير المشروعة
في التشريع الجزائري

أ. بلمرداسي رفيقة
قسم الحقوق
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص: يهدف هذا المقال لتحديد دور دعوى المنافسة غير المشروعة في توفير الحماية المدنية لحقوق الملكية الصناعية، باعتبار هذه الدعوى إحدى أدوات الحماية القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لهذه الحقوق بالإضافة لدعوى التقليد والدعوى المدنية بالتبعية، فمن المعلوم أن حقوق الملكية الصناعية تلعب دور هاما في مجال المنافسة التجارية وذلك ماله بالغ الأثر على التطور الاقتصادي لأي مجتمع وهو ما يفرض ضرورة وضع نظام قانوني مستقل مرن ومتكامل.
إن دعوى المنافسة غير المشروعة تلعب دورين أساسيين، أولهما دور علاجي يستهدف جبر الضرر الناتج عن القيام بأفعال تتنافى مع قواعد النزاهة والأمانة المعمول بهما في الميدانين التجاري والصناعي وثانيهما دور وقائي إذ تستهدف في هذه الحالة وقف أعمال المنافسة غير المشروعة وذلك لتفادي الضرر المحتمل وهو ما يعد خروجا عن القواعد العامة، فيصبغ هذه الدعوى بنوع من الخصوصية مقارنة مع دعوى المسؤولية التقصيرية.

كلمات مفتاحية : المنافسة غير المشروعة، حقوق الملكية الصناعية، الحق في المنافسة، مشروعية الضرر التنافسي، الدور العلاجي، الدور الوقائي ، خصوصية العلاقة السببية.

Abstract:
This article aims to identify the role of a lawsuit of unfair competition in the provision of civil protection of industrial property rights, as this case one of the legal protection tools developed by the Algerian legislature for these rights in addition to the lawsuit tradition and civil action accordingly.
It is understood that the industrial property rights play an important role in the field of business competition and so deep his money impact on the economic development of any society, which imposes the need to establish an independent legal system and integrated.
The lawsuit unfair competition play two essential roles: first, a therapeutic role aimed at repairing the harm caused refrain from acts incompatible with the rules
industrial and secondly, a preventive role as targeting suit unfair competition in this case to stop acts of unfair competition and in order to avoid potential harm which is a departure from the general rules This suit Faisbg kind of privacy compared with the tort suit.

مقدمة: في كلمة لوشوفاليه بوفلاز في تقديمه لمشروع قانون براءات الاختراع أمام المجلس التأسيسي الفرنسي في ديسمبر 1970 قال أن التفكير هو الملكية الحقيقية للإنسان وهذه الملكية تبدو بعيدة عن كل اعتداء فهي شخصية ، مستقلة وسابقة لكل المعاملات، إلا أن التعبير عن الفكرة يفقدها صبغتها الشخصية والمستقلة فتكون معرضة لكل الاعتداءات ،لأنها تصبح مشتركة بين كل الناس، فلا يمكن أن يمنع الشخص غيره من استغلال أفكاره وبذلك تصبح الملكية قابلة للحماية سواء أكانت أدبية أو فنية أو ملكية صناعية[1] ، فحقوق الملكية الصناعية إذن حقوق جديرة بتوفير الحماية القانونية ضد كل أنواع الاعتداءات نظرا لدورها المؤثر في إطار عملية المنافسة الاقتصادية، فهي شق غاية في الأهمية من حقوق الملكية الفكرية يتضمن مجموعة الحقوق الرامية لحماية المبتكرات ذات الصفة الصناعية أو العلامات المميزة ذات الهدف الصناعي أو التجاري والمحددة قانونا وبشكل حصري[2] إنها حقوق تحمي ثمرة فكرة ابتكاريه وليدة العقل تتجاوز

[1] عبد المنعم الحفناوي: حماية الملكية الصناعية في القانون التونسي، دورة دراسية بمقر المعهد الأعلى للقضاء،جمهورية تونس، 2003/11/20، ص3 ، متاح على الموقع الإلكتروني: www.fsjegj.mu.tn تم التصفح يوم 2016/12/27 على الساعة19:19.
[2] نعيم مغبغب: براءة الاختراع ، الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان،2003، ص17.

الفن الصناعي القائم [1]إذ تتفرع إلى فرعين أساسين الأول هو الحقوق التي ترد على الابتكارات الجديدة والثاني هو الحقوق التي ترد على شارات مميزة[2]و سواء تعلق الأمر بالفرع الأول أو الثاني فإن الحق الصناعي قد ظهر نتيجة التطور الحديث ولم يكن معروفا لدى الفقه التقليدي إذ ظهرت فكرة مفادها سلطة الشخص على شيء غير مادي هو ثمرة فكره أو خياله أو نشاطه ، فيثبت لصاحب الحق الفكري أبوة هذا الخلق ونسبته إليه وحده [3] إنها رابطة قوية تربط الشخص بمنتوجه الفكري تشبه إلى حد كبير رابطة البنوة ، فهي جزء لا يتجزأ من شخصيته[4].

إن الطبيعة القانونية المميزة لحقوق الملكية الصناعية هي التي جعلت الفقه يستقر على إفراد طائفة مستقلة من الحقوق منفصلة عن التقسيم التقليدي للحقوق المالية، وهذه الطبيعة المميزة لهذه الطائفة هي التي أصبغت دورها بالتميز في عملية المنافسة فجعلتها تشكل إحدى المفاصل الأكثر ديناميكية في القانون التجاري، كما أن عولمة الاقتصاد ساعدت في تطوير وتسريع التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الصناعية[5].

هذا وتلعب حقوق الملكية الصناعية دورا جوهريا في مجال المنافسة المشروعة، إذ أن تطور الصناعة والخدمات والإنتاج وتكاثر العمليات التجارية من شأنه أن يقدم ما هو أكثر نفعا للزبائن، عن طريق المنافسة ، فيعتمد التجار على حقوق الملكية الصناعية كأدوات لاستجلاب الزبائن فالمنافسة عمل مشروع وأمر مرغوب به، فسعي المتنافسين للتفوق يدفعهم ويحفزهم على الابتكار والإبداع وتقديم الأفضل، إن تقدم أي نشاط مرتبط بها[6] ، لكن المنافسة كي تكون مشروعة قانونا ، يجب ألا تنحرف عن الجادة ، فإذا لجأ التجار والمنتجون لطرق غير مشروعة تتنافى مع النزاهة والشرف وأصول التعامل التجاري كأن يقوم التاجر المنافس مثلا بنشر معلومات مخالفة لحقيقة الرسم والنموذج الصناعي مما يؤدي إلى إنقاص القيمة التجارية له، أو استعمال وسائل تؤدي إلى إحداث اضطراب داخلي في المشروع المنافس كإذاعة أسراره الصناعية أو الادعاءات الكاذبة كالإعلانات أو نشر المقالات في الصحف أو وضع بيانات غير صحيحة عن الحق الصناعي ، يجيز القانون حينئذ لمن أصابه الضرر الرجوع على المنافس غير الشريف بالتعويض عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة[7] كما أن إساءة عناصر السوق استخدام القدرات المتاحة لها على نحو يجافي العرف والعادات المعمول بها في الميدان التجاري ، يؤدي إلى انهيار التنافس كهدف اقتصادي مشروع ويكون ذلك بوسائل متعددة تضر بالسير الحسن للسوق[8]فحرية المنافسة كغيرها من الحريات ، لا يمكن أن تكون مطلقة وإلا عمت الفوضى، ذلك أن التطبيق الحسن أو السيئ للمبدأ هو الذي ينتج المنافسة غير المشروعة من عدمها، فالنشاط الاقتصادي لابد أن يكون محل مراقبة لتفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج في وضعية مخالفة [9].

إن الابتكار والمنافسة المشروعة قرينان لا ينفصمان لتحقيق التقدم الاقتصادي لأي مجتمع، ولا ريب وأن من عوامل الازدهار والنمو الاقتصادي للدولة وجود نظام قانوني قوي ومتكامل يكفل حماية للمبتكرين على اختراعاتهم وحماية

---

[1] نوري حمد خاطر: شرح قواعد الملكية الفكرية ، الملكية الصناعية، الطبعة الأولى، جامعة الإمارات المتحدة ،دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 15، كذلك عمر أحمد علي، الملكية الصناعية، مطبعة الحلمية، مصر، 1993،ص 28.

[2]عبد الرحيم عنتر عبد الرحمان:حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي ، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2009، ص 9.

[3] فاضلي إدريس: المدخل إلى الملكية الفكرية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007 ، ص 20.

[4]صلاح الدين مرسي: الحماية القانونية لحق المؤلف في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر،2006 ،ص62.

[5]نعيم مغبغب، المرجع السابق،ص16.

[6] جوزيف نخلة سماحة: المزاحمة غير المشروعة ، الطبعة الأولى، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1991، ص 176.

[7]حسن محمد حمد بدوي: حرية المنافسة التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2015 ،ص12.

[8]مصطفى منير: جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية، بدون طبعة، المصرية للكتاب، 1992، ص24.

[9] IVES SERRA , concurrence déloyale ,encyclopédie ,Dalloz ,2001,p6.et voir aussi cahier d'actualité ,répertoire de droit commerciale, I.2 ,29 année, avril2001,p3.

المشروعات المتنافسة من خطر السطو على عنصر من عناصر الملكية الصناعية، إذ أن هذه الفكرة أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول الكبرى والنامية بصفة عامة خاصة في عصرنا الحديث الذي يرتكز إلى حد بعيد على الإبداع والابتكار لذلك فالقطاعات الاقتصادية والصناعية خاصة تتعرض إلى مخاطر جسيمة في سبيل تطويرها للابتكار[1]،بالإضافة إلى أن المجال التجاري والصناعي يعرف وبصفة متجددة صورا عديدة للمنافسة غير المشروعة بسبب التطور التكنولوجي الهائل الذي ألقى بضلاله على كل الميادين بما فيها الميدانين التجاري والصناعي.

إن الحق بغض النظر عن طبيعته محمي ضد كل اعتداء بموجب دعوى قد تكون جزائية أو مدنية فالدعوى وسيلة حمايته، إلا أن الدور الفعال الذي تلعبه حقوق الملكية الصناعية في عملية المنافسة يقتضي ضرورة تعزيز هذه الحماية بدعوى ذات طابع خاص وذات مبررات مختلفة هي دعوى المنافسة غير المشروعة.

فما هو دور دعوى المنافسة غير المشروعة في توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الصناعية، وفيم تكمن أهمية هذه الحماية بوجود دعوى جزائية زجرية هي دعوى التقليد، ودعوى لا تختلف عن دعوى المنافسة غير المشروعة من الناحية الموضوعية هي الدعوى المدنية بالتبعية؟.

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تقتضي دراسة نقطتين أساسيتين هما: الدور العلاجي لدعوى المنافسة غير المشروعة (مطلب أول)، ثم سنتناول الدور الوقائي لدعوى المنافسة غير المشروعة(مطلب ثان).

المطلب الأول: الدور العلاجي لدعوى المنافسة غير المشروعة: إن حرية التجارة والمنافسة صنوان لا ينفصمان، لذا وبحق إن الضرر الناشئ عن المنافسة يعتبر ضررا مشروعا، فالمنافسة التجارية من بين الحالات التي يجيز فيها القانون إلحاق الضرر بالغير، طالما كانت التجارة مشروعة والمنافسة شريفة تقوم على العمل والذكاء والنجاح والالتزام بأصول التعامل في الميدان التجاري والصناعي وإلا عدت المنافسة غير مشروعة[2] إن الاتجاه الغالب فقها وقضاء وما هو معمول به وفقا للقانون الجزائري هو تأسيس دعوى المنافسة غير المشروعة على قواعد دعوى المسؤولية التقصيرية[3]، إذ يبدو للوهلة الأولى أنها لا تعدو أن تكون دعوى مدنية هدفها جبر الضرر الذي لحق بالتاجر نتيجة الانحراف عن السلوك المتعارف عليه في الميدان التجاري والصناعي، والذي يتخذ صورا متعددة.

فما هو دور دعوى المنافسة غير المشروعة بوجود الدعوى المدنية بالتبعية أي في حالة اقتران الخطأ الجزائي بالمدني؟،

لذا سنتناول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال فرعين.

الفرع الأول: العلاقة بين دعوى المنافسة غير المشروعة ودعوى التقليد والدعوى المدنية بالتبعية

الفرع الثاني: الدور التكميلي أو البديل لدعوى المنافسة غير المشروعة

الفرع الأول: العلاقة بين دعوى المنافسة غير المشروعة ودعوى التقليد والدعوى المدنية بالتبعية

إن المشرع الجزائري قد وضع في يد صاحب الحق الصناعي مجموعة من الدعاوي هي دعوى التقليد، الدعوى المدنية بالتبعية، دعوى المنافسة غير المشروعة ليوفر الحماية القانونية اللازمة له.

إن حقوق الملكية الصناعية كغيرها من الحقوق يمكن الاعتداء عليها من قبل الغير، الذي يقع على عاتقه التزام بعدم التعدي وإلا يتعرض للمساءلة الجزائية أو المدنية حسب طبيعة الفعل المرتكب، إن الاختلاف بين بين دعوى التقليد ودعوى المنافسة غير المشروعة.

---

[1] جلال وفاء محمدين: الحماية القانونية للملكية الصناعية، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية،مصر،2000،ص9-10.

[2] Salomie Rauquie, la comparaison de la lute contre la contrefaçon en France, Angleterre, master 2, université Paris 2, institut de droit comparé, 2015, p2

[3] أنظر نص المادة 124 من القانون المدني الجزائري الصادر بموجب الأمر 75-58 المؤرخ في 26سبتمبر1975 المعدل والمتمم.

إن التقليد هو ظاهرة اقتصادية أصبحت تشكل تهديدا لاقتصاد الدول بسبب المخاطر الناجمة عنها، وعليه فقد سعت الدول إلى إصدار قوانين لتجريم هذه الظاهرة[1] إذ تخطت ظاهرة الإتجار في السلع المقلدة الحدود الجغرافية للدول وأحدثت آثارا سلبية على التجارة الدولية فأعاقت ازدهارها وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثرا بهذه الجريمة[2] إن جريمة التقليد ذات تأثير سلبي كبير على المجال الاقتصادي ففي تقرير ل UNIFAB تم إعداده في 2010 كشف أن 27 % من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية تنفق أكثر من مليون أورو سنويا لتوفير الحماية لمؤسساتها ضد التقليد[3]، وهو ما يدل دلالة واضحة على التأثير الكبير له على النشاط الاقتصادي ، مما أدى إلى ضرورة تجريمه. إن دعوى التقليد ، هي وسيلة الحماية الجنائية لحقوق الملكية الصناعية، ضد كل اعتداء يمس بالحقوق الاستئثارية لصاحبها، فهي جنحة، يعاقب عليها مرتكبها، إذا توافرت أركانها الثلاثة : الشرعي، المادي والمعنوي، فالقانون إذن يمنح كل شخص حق اللجوء للقضاء لكن بشروط قانونية معينة ،كما يحق لكل شخص أصابه ضرر أن يرفع دعوى مدنية بحتة هدفها جبره، ترفع بتوافر أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية وهي تختلف عن دعوى التقليد ، فهذه الأخيرة جنائية ولرفعها يتعين توافر شروط وعناصر الحق الصناعي "شروط شكلية وموضوعية" من جهة ،كما يتعين توافر أركان جريمة تقليد لحق من حقوق الملكية الصناعية كما هو محدد قانونا[4] فيحق لمن كان ضحية لجريمة أن يطالب صاحبها بالتعويض أمام القضاء الجنائي تبعا للدعوى الجنائية أو بموجب دعوى مدنية أصلية أمام القضاء المدني وفي كلتا الحالتين لابد من توافر شروط الإدانة[5]كما أن دعوى المنافسة غير المشروعة تستهدف بحسب الأصل تعويض الضرر الذي أصاب التاجر بسبب فعل يتنافى وقواعد النزاهة والأمانة المعمول بهما في الميدانين التجاري والصناعي، إلا أنه وبالرغم من اختلاف دعوى التقليد عن دعوى المنافسة غير المشروعة إلا أنهما تشتركان في قيامهما على مبدأ أخلاقي هو مبدأ النزاهة[6]إلا أن الفرق بين الدعويين ثابت قضاء وهو ما أكده في العديد من أحكامه إذ أكدت محكمة النقض الفرنسية هذا الاختلاف واعتبرت أن دعوى المنافسة غير المشروعة ودعوى التقليد تختلفان من حيث الأهداف إذ تقمع دعوى المنافسة غير المشروعة كل فعل غير نزيه، بهدف حماية كل شخص لا يتمتع بالحماية بموجب حق خاص من حقوق الملكية الصناعية، أما دعوى التقليد فهي تعاقب الاعتداء على أي حق من حقوق الملكية الصناعية المشمولة بالحماية لاستيفائها الشروط الموضوعية والشكلية المحددة قانونا، ففي قرار صادر سنة 2007 لم تتوان محكمة النقض الفرنسية على تأكيد الفرق بين الدعويين إذ أقرت أن دعوى المنافسة غير المشروعة يمكن أن ترفع من طرف أي شخص ولو كان لم يتمتع بالحماية بموجب حق خاص، حتى ولو كانت نفس الأفعال التي يمكن أن تكون أساسا لرفع دعوى التقليد[7]فالعلاقة تكاملية إذن وعليه يمكننا القول أن دعوى المنافسة غير المشروعة تتميز بنظام قانوني مستقل عن دعوى التقليد وعن الدعوى المدنية بالتبعية وجوهر هذه الاستقلالية هو عدم ارتباط دعوى المنافسة

---

[1] دور الشرطة في مجال مكافحة التقليد، تقرير عن وزارة الداخلية، الجزائر، فيفري 2010 متاح على الموقع الإلكتروني: www.micommerce.gov.dz ، تم التصفح يوم 2016/06/14 على الساعة12:00.

[2] براك ناصر نون: تقليد العلامة التجارية وأضرارها وسبل حمايتها، الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية متاح على الموقع: www.moci.kw تم التصفح يوم 2016/12/31 على الساعة 1:54.

[3] Oumoul Khairy Ndao, le droit comparé de la contrefaçon et de la concurrence déloyale, thèse en doctorat, université de TOULOUSE, 14/12/2015,p 17.

[4] عبد الله الخرشوم: الحق في التعويض الناشئ،عن التعدي على العلامة التجارية كوجه من أوجه الحماية المدنية متاح على الموقع الالكتروني : www.arablawinfo.com ، تم التصفح بتاريخ 20017/02/11

[5] حمد فريد العريني ، جلال وفاء محمدين: القانون التجاري ، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 26.

[6] Oumoul Kairyh Ndao , opcit , p17.

[7] Dorothée Franjus-GuiGues, Nature et protection des indications géographiques, thèse en doctorat en droit privé, Aix-Marseille université, 12-05-2012,p54.

غير المشروعة بدعوى التقليد إذ يقوم المتضرر برفع دعوى المنافسة غير المشروعة متى توافرت شروطها من خطأ وضرر وعلاقة سببية.

و لا يمكن لهذه الاستقلالية أن تتضح إلا إذا ألقينا الضوء على علاقة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالتبعية بدعوى التقليد إذ لابد لنا أن نتناول جزئية مدى ارتباط القاضي المدني بالحكم الجزائي ، فإذا كان الفعل الضار يعتبر جريمة جنائية، فالقاعدة أن القاضي المدني يرتبط بالحكم الجنائي ، بالرغم من عدم وجود وحدة في الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين المدنية والجزائية ، فسبب الدعوى الجزائية هو حق المجتمع الذي اعتدي عليه، في حين أن سبب الدعوى المدنية هو حق المضرور الذي انتهك[1]، فالأصل أن كل فعل ضار يرتب المسؤولية الجزائية يرتب في الوقت نفسه المسؤولية المدنية أما العكس فهو غير صحيح، فإذا أثبت القاضي الجزائي أن المتهم مسئول فلا يجوز للقاضي المدني نفي المسؤولية عن المدعى عليه بحجة أنه كان في حالة دفاع شرعي مثلا[2] وسبب هذه القاعدة ما للحكم الجزائي من حجية مطلقة في مواجهة الغير من ناحية ومن ناحية أخرى يأبى النظام العام أن تتناقض الحكم المدني مع الحكم الجزائي لما في ذلك من فقد للثقة في العدالة[3]، هذا ولا يتقيد القاضي المدني إلا بما فصل فيه القاضي الجنائي من وقائع كان الفصل فيها ضروريا، فمن المعلوم أن المحكمة المختصة بنظر الدعوى في المسؤولية المدنية هي المحكمة المدنية، أما إذا كان الضرر الواقع قد حصل بفعل يشكل جريمة يعاقب عليها قانونا ورفعت أمام المحكمة الجنائية وفي نفس الوقت رفعت دعوى مدنية أمام القسم المدني مطالبة بالتعويض فعلى القاضي المدني أن يؤجل البت في الدعوى المدنية لحين اتضاح مصير الدعوى الجنائية[4].

لكن التقيد يكون بالوقائع الثابتة، بموجب الحكم الجزائي وليس بالتكييف القانوني لهذه الوقائع، ذلك أن التكييف يعتمد على القانون الذي طبقه القاضي والذي يختلف باختلاف موضوع الدعوى[5].

فالقاضي المدني إذن يخضع لبعض المبادئ الناتجة عن علوية القضاء الجزائي على القضاء المدني يمكن إجمالها في القواعد التالية:

أولا: قاعدة حضر الرجوع في طريقة اختيار التقاضي التي نص عليها المشرع الجزائري في المادة 5 من قانون الإجراءات الجزائية.

ثانيا: مبدأ الجزائي يوقف المدني.

ثالثا: تقييد القاضي بأحكام القضاء الجزائي[6].

إن علاقة التبعية بين الدعوى المدنية والدعوى الجزائية في حالة ارتكاب جرم التقليد ليس لها أي تأثير على دعوى المنافسة غير المشروعة التي يحكمها نظام قانوني مستقل تماما عن دعوى وهو ما يمنح إمكانية رفع دعوى المنافسة غير المشروعة قبل أو بالتوازي مع دعوى التقليد.

الفرع الثاني: الدور التكميلي أو البديل لدعوى المنافسة غير المشروعة

---

[1] انظر نص المادة الثانية من قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بموجب الأمر66-155 المؤرخ في 8 يونيو1966 الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ، أنظر في تفصيل ذلك أنور طلبة، الوسيط في القانون المدني، الجزء الأول، دار الكتب القانونية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 340.

[2] توفيق حسن فرج: النظرية العامة للالتزام، بدون طبعة، دار الثقافة، عمان،2002 ، ص 65.

[3] أنور طلبة، الوسيط في القانون المدني، الجزء الأول، دار الكتب القانونية،القاهرة بدون دار نشر، ص 348.

[4] أنظر نص المادة 4 من قانون الإجراءات الجزائية وفي تفصيل ذلك ياسين محمد جبوري ، الوجيز في شرح القانون المدني الأردني، مصادر الالتزام دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008،ص 12.

[5] العربي بلحاج : مصادر الالتزام،بدون طبعة، دار الثقافة،عمان، 2002، ص 246.

[6] كحلون علي: النظرية العامة في الالتزامات، مصادر الالتزام، بدون طبعة، مجمع الأطرش للكتاب المتخصص،تونس،2015، ص738.

إن دعوى المنافسة غير المشروعة دعوى مدنية تؤسس على قواعد المسؤولية التقصيرية، فالهدف المرجو من رفعها هو الحصول على تعويض جبرا للضرر الذي أصاب التاجر، فما هو المقصود بالضرر في دعوى المنافسة غير المشروعة؟ إن التركيز على ركن الضرر بصفة أساسية سببه أن طبيعة الضرر هي التي على أساسها يتحدد دور دعوى المنافسة غير المشروعة هل دور علاجي أو وقائي؟ وفيم يتجسد الدور العلاجي ذو البعد التكميلي أو البديل لدعوى المنافسة غير المشروعة ؟

إن نظرية دعوى المنافسة غير المشروعة ، تجد مصدرها في مبدأ حرية المنافسة، وذلك أن لكل الحرية أن ينافس الآخر على احتكار زبائنه فهو مبدأ مرتبط بمشروعية الضرر التنافسي مادام قد اكتسب هؤلاء الزبائن عن طريق تصرفات نزيهة ، فقد تبنى القضاء الطابع المشروع للضرر وذلك من باب احترام الأعراف النزيهة[1].

إن الضرر هو مساس بحق من حقوق الإنسان سواء تلك المتعلقة بسلامة جسده أو ممتلكاته، بحيث ينقص منها أو يتلفها أو يحول دون استعمال مالكها لها[2]، والضرر الذي ينتج عن أفعال المنافسة غير المشروعة هو بالدرجة الأولى ضرر مادي يتمثل في خسارة العملاء[3]و الذي يعبر عنه غالبا في مجال المنافسة غير المشروعة برقم الأعمال le chiffre d'affaires، والذي يعرف بأنه :" مجموعة من الفواتير المنجزة من طرف مؤسسة في ممارسة نشطها التجاري " [4]، كما يمكن أن يكون ضررا أدبيا يمس سمعة وشرف التاجر المنافس،إلا أنه في المجال التجاري بالذات لا يمكن أن نتصور الضرر الأدبي المجرد من أي ضرر مادي ،ذلك أن سمعة التاجر واعتباره تعد من العناصر الهامة في عمله كونه يعتمد على الثقة والائتمان مما يعني أن الضرر في حالة المنافسة غير المشروعة غالبا ما يكون ضرر ماديا أو على الأقل مقترنا بضرر معنوي، يناله في سمعته واعتباره المالي.

إن الضرر ركن هام في دعوى المسؤولية التقصيرية بحيث بدونه لا تتحقق المسؤولية فهو الذي يبرر الحكم بالتعويض وليس الخطأ، هذا ويشترط لتحقيق الضرر توافر الشروط التالية:

1- المساس بحق أو مصلحة مالية للمضرور.
2- أن يكون الضرر محققا.
3- ألا يكون سبق تعويضه.
4- أن يكون الضرر شخصيا

فالضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون محققا، وليس احتماليا وهو الذي لا يعرف إذا كان سيقع في المستقبل أولا، فليس محلا للتعويض، والضرر المحقق قد يكون حالا أي وقع فعلا كموت المصاب وقد يكون مستقبلا ،فالضرر المستقبلي قد يستطاع تقديره فورا، وقد لا يستطاع ذلك ،فيكون القاضي أمام خيارين بين الحكم بتعويض مؤقت أو بتأجيل الحكم بتعويض مؤقت أو بتأجيل الحكم بالتعويض حتى هذا الوقت ،و لان الضرر المحقق هو الذي وقع فعلا فهو الضرر الحال، بمعنى أن لا يكون افتراضيا أو احتماليا[5]،و عليه فالضرر في دعوى المنافسة غير المشروعة غالبا ما يتمثل في تحول العملاء أو خطر تحولهم مستقبلا، ويستوي في ذلك أن يتحولوا إلى متجر من قام بفعل المنافسة أو إلى غيره من التجار، كأن يقوم

---

[1] Linda arcelin -Lecuyer , droit de la concurrence, presses universitaires de Rennes 2013 ,p10, sur le site :**www.pure-édition.fr** consulté le 10/10/2017.

[2] حسن محمد بدوي، المرجع السابق، ص12.

[3] أحمد سالم سليم البياضة: المنافسة غير المشروعة والحماية القانونية للمتضرر منها في التشريعات الأردنية، ص54، متاح على الموقع : **www.arablawinfo.com**.تم التصفح يوم2017/02/11.

[4]Oumoul Kairyh Ndao , opcit , p72.

[5] توفيق حسن فرج ، مرجع سابق، ص 385 و أنور طلبة، المرجع السابق، ص 333.

تاجر بأعمال من شأنها إحداث خلط في ذهن الجمهور أو اضطراب عام في السوق مما يترتب عليه تحول العملاء عن المتجر المتضرر دون أن يتوجه هؤلاء إلى متجره أو أي متجر آخر كنتيجة لفقد ثقتهم بذلك المنتج والتحول إلى غيره من المنتجات[1]،فهو إذن ضرر مادي إذ لحق بالذمة المالية للمنافس المضرور ، هذا ويجمع الفقه العربي ،الفرنسي والأمريكي أن العملاء هم المحل وهو العنصر الأكثر تضررا في المنافسة غير المشروعة ، إذ بانصرافهم عن المتجر أو فقدانهم هذا الأخير أو فقدان القدرة على زيادتهم، بسبب عمل من أعمال المنافسة غير المشروعة يتحقق الضرر للمتجر، فالعملاء هم حاملو القيمة الاقتصادية التي يسعى إليها التاجر والتي يطلق عليها الربح ، ويعرف العملاء بأنهم الأشخاص الذين اعتادوا التعامل مع التاجر لشراء منتجاته التي يعرضها أو يتلقى خدماته التي يقدمها[2] وعليه إن توافر عنصر الضرر شرط أساسي للجزاء المدني المتمثل في التعويض ، ويقع عبء الإثبات على المضرور إذ أن وقوع الضرر يعتبر واقعة مادية يجوز إثباتها بكل الطرق[3]، ففي حالة الفقد المحقق للعملاء أو خطر تحولهم مستقبلا، تلعب المنافسة غير المشروعة دور دعوى المسؤولية التقصيرية التي تستهدف أساسا جبر الضرر الناجم عن فعل من أفعال المنافسة غير المشروعة وهو هذا هو جوهر الدور العلاجي لدعوى المنافسة غير المشروعة.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن دعوى المنافسة غير المشروعة ذات نظام قانوني مستقل عن الدعوى الجزائية "التقليد" ،و بالتالي فهي لا ترتبط بها ،وجودا وعدما كما في الدعوى المدنية بالتبعية وبالتالي يمكن للمتضرر اللجوء للقضاء ورفع دعوى المنافسة غير المشروعة لجبر الضرر الذي أصابه حتى ولو لم يتم الفصل بعد في الدعوى الجزائية ، بل ويمكن رفع دعوى المنافسة غير المشروعة إذا لم تكتمل أركان فعل التقليد.

لقد أصبحت دعوى المنافسة غير المشروعة في العديد من الدول تلعب في إطار دورها العلاجي، دورا بديلا لدعوى التقليد وذلك لأسباب اقتصادية وإجرائية في الوقت نفسه[4]، فالهدف من هذه الدعوى هو توفير حماية قانونية تكميلية للحماية القانونية المقررة لحقوق الملكية الصناعية ،إذ تشكل الملجأ الوحيد بالنسبة للمعارف والتقنيات والمعلومات غير المحمية بموجب حق خاص[5]،كما أن دعوى المنافسة غير المشروعة تتميز بالطابع الفرعي"subsidiaire" وذلك بالنسبة للحقوق الملكية الصناعية المحمية بموجب قوانين خاصة إذ يمكن للضحية أن يستعين بدعوى المنافسة غير المشروعة بالإضافة لدعوى التقليد بشرط إثبات فعلين منفصلين ومختلفين،فدعوى التقليد تحمي حق الملكية لحق معنوي أما دعوى المنافسة غير المشروعة فتبرر نظريا بحماية مبدأ حرية التجارة والصناعة وذلك بسبب نقص في الربح [6]، فصاحب الحق الصناعي الذي أصابه ضرر له أن يطالب بالتعويض جبرا لما أصابه من ضرر وله في ذلك إتباع طريق الدعوى المدنية بالتبعية إذا توافرت شروطها أو دعوى المنافسة غير المشروعة علما أنه لا فرق بينها وبين دعوى المنافسة غير المشروعة من الناحية الموضوعية ، وإن كان هناك فرق من الناحية الإجرائية، فالدعوى المدنية بالتبعية تخضع لقانون الإجراءات الجزائية بينما دعوى المنافسة غير المشروعة تخضع لقانون الإجراءات المدنية والإدارية[7].

---

[1] عزيز العكيلي: القانون التجاري دون طبعة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، دونسنة نشر، ص 270

[2] رنا سليمان العجوة: الحماية المدنية لعناصر المحل التجاري المعنوية من المنافسة غير المشروعة في القانون الأردني، مقارنة مع الاتفاقيات الأردنية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الدراسات القانونية العليا ، عمان،الأردن،2007، ص370.

[3] عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1998، ص 855.

[4] Romain gola, noms de domaine et droit des marques et la régulation d’internet, thèse de doctorat, faculté de droit d’Aix-Marseille 2 ,p 211.

[5] Comprendre la propriété industrielle sur le site : **www.wipo.int**,p17

[6] Oumoul Kairyh Ndao , opcit , p73.

[7] علي يونس : المحل التجاري ، بدون طبعة، دار الفكر العربي،القاهرة، بدون سنة طبع، ص129.

المطلب الثاني : الدور الوقائي لدعوى المنافسة غير المشروعة: إن الهدف من دعوى المنافسة غي المشروعة ليس فقط جبر الضرر الناتج عن أفعال المنافسة غير المشروعة وإنما قد ترفع أيضا بهدف وقف هذه الأفعال وذلك في حالة ما يطلق عليه الضرر الاحتمالي، فما هو الدور الوقائي الذي تلعبه دعوى المنافسة غير المشروعة؟

الفرع الأول: مفهوم الضرر الاحتمالي : إن فعل المنافسة غير المشروعة يعد في حد ذاته اعتداء على حرية التجارة، فهو يسبب اضطرابا في السوق وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالمطالبة بتوقيفه "cessation " وجبره"réparation"إذا سبب ضررا ، إذن فالمتنافسون في المجالين التجاري والصناعي وبواسطة القاضي يحافظون على النظام في السوق،وهو ما يطلق عليه التنظيم الذاتي للسوق "autodiscipline" ويتجسد ذلك بصورة أوضح في حالة توقيف أفعال المنافسة غير المشروعة[1]،إذ تسمح هذه الدعوى بتصحيح الممارسات التجارية التي تخلق اضطرابا للمتعاملين الاقتصاديين بصفة فردية أو جماعية مما يؤثر على السوق ككل وذلك دون تدخل من السلطة العامة، فبالرغم من تأسيسها على قواعد المسؤولية التقصيرية إلا أنها قد تحررت منها بصفة كبيرة فالطابع غير النزيه في حد ذاته يعد ضررا للسوق،إذ يعتبر الضرر على هذا النحو مفترضا، فحرية التجارة التي تؤسس عليها هذه الدعوى محمية بصورة وقائية "préventive "[2].

إن القاعدة العامة في دعوى المنافسة غير المشروعة هو تعويض الضرر الحال المحقق أي الذي وقع فعلا أو سيقع فعلا مستقبلا، إن الضرر المحتمل هو ضرر لم يقع بعد، ولا يوجد ما يؤكد أنه سيقع في المستقبل ، بل قد يقع وقد لا يقع والقاعدة العامة أن هذا النوع من الضرر لا يمكن أن يكون محلا للتعويض، إذ أنه ضرر افتراضي ولا تبنى الأحكام على الافتراض ، كما أنه لا يكفي لقيام المسؤولية طالما أنه لم يتحقق فعلا ، فلا يكفي التهديد بوقوع الضرر، فجيران المحلات الخطرة لا يمكنهم المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحقهم نتيجة انفجارات محتملة ، فالضرر في مثل هذه الحالة هو ضرر احتمالي وغير محقق الوقوع ، ومن ثمة فإن التعويض عنه لا يستحق قانونا إلا إذا وقع فعلا[3].

هذا ويجب التمييز بين الضرر المحتمل والضرر المستقبل،فهذا الأخير محقق الوقوع لذلك يجب التعويض عنه، أما الضرر المحتمل فهو غير محقق الوقوع قد يقع وقد لا يقع لذلك لا يصح التعويض عنه ولكن يجب الانتظار إلى أن يقع ومثال ذلك أن يرتكب شخص عملا يؤدي كون الضرر إلى إتلاف مزروعات جاره ويخشى معه أن تصبح الأرض غير صالحة للزراعة لعدة سنوات ففي هذه الحالة يكون الضرر المحقق الذي يجب التعويض عنه هو التلف الذي أصاب المزروعات، أما عدم صلاحية الأرض للزراعة فهو ضرر محتمل لا يجب التعويض إلا إذا وقع فعلا[4] إن الضرر الاحتمالي هو ضرر لم يقع ولا يوجد ما يؤكد أنه سيقع، فهو ضرر يحتمل وقوعه ووهميا وافتراضيا[5]،فلا يكون التعويض عنه واجبا ولا تتحقق معه لا ينطبق على حالة تفويت فرصة والمقصود بها هو حرمان الشخص فرصة كان يحتمل أن تعود عليه بالكسب عدم وقوعه، وتتفاوت درجة احتمال وقوعه من عدمها قوة وضعفا فتصل من الضعف والوهن حدا يعتبر ، فموضوع الفرصة وإن كان محتملا فإن تفويتها غير محقق لذا ينبغي التعويض عنها[6] كما لو تصدعت جدران المنزل المجاور لمصنع بسبب ما أجري فيه من أعمال وصار المنزل في حالة تهدده بالسقوط المحقق، ويمكن للقاضي تقدير التعويض طبقا لما يتوافر لديه من عناصر

---

[1] Oumoul Kairyh Ndao , opcit , p72.

[2] Ibid. p 70.

[3] العربي بلحاج، مرجع سابق، ص162.

[4] عبد العزيز اللصامصة: المسؤولية المدنية،بدون طبعة،الدار العلمية الدولية،عمان،2002 ،ص72.

[5] توفيق حسن فرج، المرجع السابق،ص 304.

[6] العربي بلحاج، المرجع السابق ، ص 161.

أما إذا لم يستطع تقدير الضرر المستقبل فور حدوث سببه فإنه يمكن الحكم بالتعويض المؤقت مع حفظ الحقوق للمضرور في استكمال التعويض على ما سبقت الإشارة إليه في حالة تطور الضرر[1].

و الضرر المحقق قد يتوقع حدوثه في المستقبل دون تكليف المدعي بإثبات الضرر وتأمر المحكمة باتخاذ اللازمة لمنع وقوع الضرر في المستقبل[2]و ذلك من خلال اتخاذ إجراءات كفيلة بمنع وقوعه مستقبلا جراء وجود علامة تجارية مشابهة أو مطابقة لعلامته التجارية وهذا ينطبق على باقي حقوق الملكية الصناعية ، فالمحاكم لم تعد تتشدد في إثبات الضرر الفعلي ، بل يستخلص وقوعه من توافر وقائع معينة كانخفاض رقم أعمال المحل والذي من شأنه إلحاق الضرر بالمحل التجاري وحقوق الملكية الصناعية ، وقد أصبح بالإمكان الحكم بالتعويض دون معرفة مقدار الضرر الفعلي إذ يكون تقديره جزافيا[3]، إن حدوث خلط أو لبس بين محل أو منتجات تاجرين متنافسين بسبب فعل من أفعال المنافسة غير المشروعة يشكل حالة ضرر محتمل الوقوع يمكن عندها للمحكمة أن تتخذ إجراءات تمنع وقوع الضرر كأن تأمر بغلق المحل أو مصادرة السلع التي تؤدي إلى تضليل الجمهور أو تأمر بشطب العلامة التجارية أو تعديلها أو تعديل الاسم التجاري الذي من شأنه إحداث لبس فهذه الإجراءات في مجملها تهدف إلى منع وقوع الضرر مستقبلا، إن الضرر الاحتمالي لا يمكن التعويض عنه إلا إذا وقع فعلا وعليه فإن عدم الاعتداد به إنما يكون قاصرا على عدم المطالبة بالتعويض وليس عدم اتخاذ إجراءات تستهدف وقف إعمال المنافسة غير المشروعة مستقبلا وعليه لا يشترط في هذه الحالة إثبات الضرر لأنه لم يقع بعد، وإنما إثبات الضرر الاحتمالي الذي يستخلص من الأساليب والأعمال التي تلحق ضرر لصاحب الحق الصناعي، وهو ما يتماشى مع الرأي الراجح فقها وهو التمييز بين الضرر اللازم للحكم بالتعويض ، والضرر اللازم للحكم بإجراءات منع وقوع الضرر[4].

الفرع الثاني : وقف أفعال المنافسة غير المشروعة: إن القضاء الفرنسي في مجال المنافسة غير المشروعة أدخل معايير تعد إلى حد بعيد قواعد آمرة فعدم المشروعية تعني مخالفة الأعراف النزيهة والشريفة في التجارة، فالجزاء الوحيد لمخالفة الأعراف يوجد في دعوى المنافسة غير المشروعة، إن النزاهة في المنافسة تحكم من خلال معايير اجتماعية نابعة من الوسط المهني، فلابد للنظام القانوني الذي يحكمها أن يؤسس على مفاهيم مرنة لمواجهة كل التطورات الاقتصادية،فدعوى المنافسة غير المشروعة تعد وبحق نموذجا اقتصاديا مرنا يضبط السوق دون تدخل السلطة العامة[5] وواقع الأمر أنه رغم تأسيس دعوى المنافسة غير المشروعة على قواعد المسؤولية التقصيرية إلا أن ثمة خيطا رفيعا يفصل بينهما، وهو الهدف من الدعوى ،فدعوى المسؤولية التقصيرية دعوى مدنية تستهدف الحصول على تعويض، أما دعوى المنافسة غير المشروعة فهي لا تستهدف تعويض الضرر فقط وإنما تستهدف أيضا حماية حقوق الملكية الصناعية من وقوع ضرر محتمل وهو ما يجعلها ذات دور وقائي[6]

أما عن إثبات مقدار الضرر من جانب المضرور فإن القضاء لا يتشدد في ذلك نتيجة صعوبة هذا الإثبات إذ أن إثبات مقدار الضرر أمر مستحيل ، ذلك أن الضرر في دعوى المنافسة غير المشروعة مرتبط بالعملاء، وهو أمر يكون من المستحيل إثبات مقداره، لأن ليس هناك ما يقطع أن العملاء كانوا سيستمرون في التعامل مع المشروع المعتدى عليه، لو لم تقع

---

[1] ياسين محمد الجبوري ، المرجع السابق، ص557.

[2] رنا سليمان العجوة، مرجع سابق، ص216.

[3] علي يونس، مرجع سابق، ص 148.

[4] عبد الله الخرشوم، مرجع سابق،ص191 وعبد الرزاق السنهوري،مرجع سابق، ص1067.

[5] Oumoul Ndao ,opcit ,p 75.

[6] حسين يوسف غنايم: حماية العلامة التجارية، متاح على الموقع الإلكتروني:**www.dar.bibalex.org**،تم التصفح يوم 2016/12/31 على الساعة 18:41، ص33.

أفعال المنافسة غير المشروعة لذا يتم تقدير الضرر جزافيا[1]،.و عليه فإن القضاء أصبح يعتبر مجرد وقوع فعل المنافسة غير المشروعة يشكل قرينة على وقوع الضرر دون الحاجة لإثباته وفي حالة الضرر الاحتمالي يعني في حالة عدم وجود ضرر فعندها القاضي يأمر بالكف عن أعمال المنافسة ومنع الضرر المستقبل من خلال الحكم بمبلغ نقدي عن كل يوم تأخير وفقا لنظام الغرامة التهديدية الذي أوجده القضاء باعتباره وسيلة فعالة لوقف هذه الأفعال[2]، كما أن دعوى المنافسة غير المشروعة مثل دعوى المسؤولية التقصيرية تشترط رابطة السببية بين الخطأ والضرر فلابد من توافر علاقة سببية بين أفعال المنافسة غير المشروعة والضرر الذي أصاب المدعي، فالسببية ركن مستقل عن ركني الخطأ والضرر.

و يمكن القول أن علاقة السببية تعني أن الضرر ناشئ عن الخطأ وهي تعاصر في الزمان بين الخطأ والضرر،و يتجسد هذا الارتباط بحيث يمكن القول بأنه لولا الخطأ لما وقع الضرر[3].

إلا أن هذه القاعدة تعرف استثناء سببه الخصوصية التي تتميز بها دعوى المنافسة غير المشروعة والتي تدفعنا للخروج عن القواعد العامة ، فتصطبغ العلاقة السببية بهذه الخصوصية، فلا مجال إذن للحديث عن الرابطة السببية في دعوى المنافسة غير المشروعة في الحالات التي يكون الغرض منها ليس المطالبة بالتعويض ، بل ضرر محتمل أي في حالة رفع دعوى وقف أعمال المنافسة غير المشروعة[4]، فكيف لنا أن نثبت ارتباطا بين أمرين أحدهما غير موجود وغير معروف ، بل محتمل الوقوع[5]،إذ تعد العلاقة السببية في هذه الحالة مفترضة présumé[6]

خاتمة: تعتبر حقوق الملكية الصناعية من أهم أدوات المنافسة الفعالة ويشكل الاعتداء عليها اعتداء على المنافسة وبالتالي عرقلة للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، إن أهمية حقوق الملكية الصناعية والدور البالغ الأهمية الذي تلعبه في مجال المنافسة يفرض ضرورة توفير نظام قانوني يكفل الحماية التامة لهذه الحقوق من كل صور الاعتداء، لذلك وضع المشرع الجزائري نظاما قانونيا متكاملا يحاول من خلاله توفير هذه الحماية القانونية وذلك عن طريق مجموعة من الدعاوي هي دعوى التقليد، الدعوى المدنية بالتبعية ودعوى المنافسة غير المشروعة ولكل دورها وشروطها وإجراءات مباشرتها إلا أن دعوى المنافسة غير المشروعة تمثل نظاما قانونيا مستقلا ومختلف عن كل من الدعوى الجزائية"دعوى التقليد" والدعوى المدنية بالتبعية فتلعب هذه الدعوى بذلك دورا مستقلا عن الدور الذي تلعبه الدعاوي الأخرى.ويتجسد ذلك في :

- ✓ **الدور العلاجي:** فهي دعوى مدنية تستهدف بحسب المبدأ الحصول غلى تعويض جبرا للضرر الناتج عن فعل المنافسة غير المشروعة وهذا ما تشترك فيه مع الدعوى المدنية بالتبعية، إذ لا فرق بين الدعويين من الناحية الموضوعية، إلا أن هناك فرقا من ناحية إجراءات التقاضي، فالدعوى المدنية بالتبعية تخضع لقواعد قانون الإجراءات الجزائية،في حين أن دعوى المنافسة غير المشروعة تخضع لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما تلعب دعوى المنافسة غير المشروعة، في إطار دورها العلاجي الذي جوهره الحصول على تعويض جبرا للضرر دورا بديلا لدعوى التقليد لأسباب اقتصادية وإجرائية في الوقت نفسه، إذ يمكن أن نستعيض بهذه الدعوى عن دعوى التقليد في حالة عدم اكتمال أركان هذه الأخيرة خاصة الركن المادي ،كما تلعب دعوى المنافسة غير المشروعة في إطار دورها العلاجي أيضا دورا تكميليا في العديد من

---

[1] أحمد سالم سليم البياضة، مرجع سابق،ص55.

[2] انظر نص المادة 174 من القانون المدني الجزائري.

[3] عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق،ص 827.

[4] رنا سليمان العجوة، مرجع سابق،ص 222.

[5] يونس عرب المرجع السابق، ص 15، وايضا محمد محبوبي : حماية حقوق الملكية الصناعية من المنافسة غير المشروعة متاح على الموقع الالكتروني: **droit-contentieux.blogspot.com** تم التصفح يوم 31-12-2016، على الساعة59: 18، ص7.

[6] Oumoul Ndao ,opcit ,p 70.

الدول والأنظمة القانونية المقارنة،إذ تعتبر وسيلة التصدي لأفعال المنافسة غير المشروعة وتوفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الصناعية التي لم تستوف شروطها بعد ونعني بذلك المعلومات والتقنيات الصناعية والتجارية وكل حق في الميدان الصناعي الذي لم يحض بعد بالحماية القانونية ،بموجب قانون خاص على غرار الاختراعات، الرسوم والنماذج الصناعية وغيرها وهو ما يدفعنا لدراسة إمكانية تعديل النصوص القانونية الحالية نحو تجسيد هذه الإمكانية.

✓ **الدور الوقائي**: فتتميز دعوى المنافسة غير المشروعة بالخصوصية مقارنة مع الدعوى المدنية، ووجه هذه الخصوصية هو إمكانية الأخذ بعين الاعتبار الضرر المحتمل وهو ما يعد خروجا عن القواعد العامة لدعوى المسؤولية التقصيرية، وذلك ما يجعلها ذات دور وقائي يستهدف من خلال رفعها ليس المطالبة بالتعويض وإنما وقف أعمال المنافسة غير المشروعة.

إن دعوى المنافسة غير المشروعة دعوى ذات بعد أخلاقي لأنها تقوم على حماية مبدأ النزاهة، فهي أداة هامة لحماية التطور الاقتصادي في أية دولة وتتجسد هذه الأهمية من خلال الأدوار المتعددة التي تلعبها والخصوصية التي تميزها عن الدعوى المدنية بالرغم من تأسيسها على نفس القواعد فهي وبحق نظام قانوني خاص، مستقل ومرن ولذلك لابد أن يفرد لها المشرع الجزائري نصوص قانونية خاصة بها لكي تنجح في لعب الدور المرجو منها ولم لا إمكانية تعديل النصوص القانونية الحالية لحماية حقوق الملكية الصناعية غير المسجلة على غرار الأنظمة القانونية المقارنة.

دور المنظمات الدولية في حماية البيئة والتنمية المستدامة.

د. زهرة بوسراج
كلية الحقوق جامعة باجي مختار –عنابة-

ملخص: تهدف الدراسة إلى بحث دور المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية في مجال حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة. حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية تكتسي أهمية بالغة، فالواقع أن هذه الحماية تتطلب إجراء الكثير من الدراسات والأبحاث والتجارب التي تتكلف كثير من النفقات وربما يصعب على دولة بمفردها القيام بها. كذلك فإن الخبرة العلمية والفنية والتقنية اللازمة لتحقيق مثل هذه الحماية لا تتوافر لكثير من الدول وخاصة الدول النامية، لذا يمكن من خلال التعاون الدولي إتاحة الفرصة لتبادل خلاصة المعلومات والتجارب بين الدول، أو القيام بدراسات وأبحاث مشتركة. كما تساعد المنظمات الدولية على تسوية النزاعات البيئية بيد الدول بدلا من تطبيق قواعد المسؤولية الدولية التي تأخذ وقتا وتتطلب مصاريف كثيرة.

Abstract : The study aims to examine the role of global and regional international organizations in the field of environmental protection and upgrading of sustainable development. The protection of the environment in international organizations is of paramount importance. In fact, this protection requires a great deal of research and testing, which costs a lot of money and can be difficult to Their own State. In addition, the expertise and technology and the technology needed to achieve such scientific protection are not available to many countries, particularly developing countries. So we can, thanks to international cooperation and the opportunity to share a summary of information and experiences between countries, or to carry out joint studies and research. International organizations also help to resolve environmental conflicts Instead of applying the rules of international responsibility that is time-consuming and costly.

في أواخر الستينات وفي خلال السبعينات ومع تصاعد موجات حماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها وصيانة مواردها الطبيعية اتجهت معظم المنظمات إلى الاهتمام ببعض جوانب حماية البيئة من خلال الأنشطة التي تقوم بها، بل اهتم بعضها بكافة جوانب البيئة ، وذلك على الرغم من أن معظم المواثيق المنشئة لهذه المنظمات لا تتضمن أي نصوص خاصة باختصاصها بمعالجة مثل هذه الأمور[1]. حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية تكتسي أهمية بالغة، فالواقع أن هذه الحماية تتطلب إجراء الكثير من الدراسات والأبحاث والتجارب التي تتكلف كثير من النفقات وربما يصعب على دولة بمفردها القيام بها. كذلك فإن الخبرة العلمية والفنية والتقنية اللازمة لتحقيق مثل هذه الحماية لا تتوافر لكثير من الدول وخاصة الدول النامية، لذا يمكن من خلال التعاون الدولي إتاحة الفرصة لتبادل خلاصة المعلومات والتجارب بين الدول، أو القيام بدراسات وأبحاث مشتركة[2]. كما أن التعاون من خلال المنظمات الدولية يساعد على رسم استراتيجية واضحة المعالم لحماية البيئة أو بعض عناصرها، وتفادي الازدواج والتضارب بين الدراسات والأبحاث، ويسمح بالتشاور بصفة دائمة بين الدول حتى لا تؤثر الإجراءات البيئية في دولة ما على بيئة الدول الأخرى، أو على اقتصادها القومي.

تؤدي المنظمات الدولية دورا هاما في وضع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعنى بحماية البيئة بصفة عامة أو بعنصر محدد من عناصرها، وتحديد قواعد ومستويات ومعايير لجودة العناصر الطبيعية وبيان الحدود المسموح بها للتلوث وغيرها.

---

[1]- أنشئت معظم المنظمات الدولية في وقت لم تكن فيه موضوعات حماية البيئة تحظى بالاهتمام على المستويين الرسمي والشعبي، لهذا جاءت معظم مواثيق هذه المنظمات تخلوا من أي نصوص تتضمن حماية البيئة كهدف من الأهداف التي تعمل المنظمات الدولية على تحقيقها، باستثناء نصوص عامة ومبهمة تتعلق بتحسين ظروف الحياة وتحقيق الرفاهية والنهوض بالمستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي .

[2]- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 74.

من المناسب الإشارة إلى بعض المنظمات الدولية التي اهتمت بشؤون البيئة رغم غياب النصوص الصريحة في مواثيقها المنشئة التي تخولها الاختصاص بمثل هذه الأمور. وللإلمام بالموضوع، يتناول المبحث أهم الإنجازات والأدوار الوظيفية التي قامت بها المنظمات الدولية العالمية (المطلب الأول)، والمنظمات الدولية الإقليمية (المطلب الثاني) في الحد من تدهور البيئة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: البيئة والتنمية المستدامة في إطار منظمة الأمم المتحدة.

لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أي نص صريح يخول المنظمة الاهتمام بشؤون البيئة. فكما هو معلوم أن الميثاق تمت صياغة نصوصه في عام 1945 ولم يكن مفهوم البيئة قد تبلور بالشكل الذي انتهى إليه الآن، كما أن حماية البيئة لم تكن من بين الموضوعات المطروحة أو الملحة في العلاقات الدولية حينئذ.

مع تزايد الاهتمام الدولي بحماية البيئة، بل وظهور مؤشرات ودلالات تؤكد حتمية وضرورة هذا الاهتمام نظرا لوحدة البيئة، وانتقال الأضرار البيئية من دولة إلى أخرى، وظهور تقنيات ومواد تهدد الوسط الطبيعي بالتدهور والدمار، تمكنت الأمم المتحدة -استنادا إلى نصوص واردة في الميثاق ذات طابع عام- من إدخال البيئة وصيانة الوسط الطبيعي ضمن اهتماماتها المتعددة[1]. لقد أصبح من صميم إخصاص منظمة الأمم المتحدة بذل أقصى الجهود في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وما يتصل بها ويتفرع عنها، فقد تم إنشاء العديد من الأجهزة للبحث عن حلول لمشكلات البيئة الدولية وربطها بمسارات التنمية المستدامة[2].

إدارة البيئة في إطار منظمة الأمم المتحدة لا يقتصر على جهاز معين بذاته، وإنما تتداخل تلك المهمة بين الأجهزة الرئيسية والوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة واللجان الإقليمية التي أنشأتها الأمم المتحدة في سبيل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

تهتم هذه الدراسة بوصف المؤسسات البيئية الأكثر أهمية في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في إطار نظام الحوكمة البيئية العالمية، من خلال التعرف على دور برامج الأمم المتحدة المتعلقة للبيئة والتنمية في ترقية التنمية المستدامة (الفرع الأول)، وكذا مظاهر اهتمام الوكالات الدولية المتخصصة بالبيئة والتنمية المستدامة (الفرع الثاني)، وأخيرا ممارسات المؤسسات المالية الدولية للتنمية المستدامة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: دور برامج الأمم المتحدة المتعلقة للبيئة والتنمية في ترقية التنمية المستدامة.

على مستوى البرامج التي أنشأت المنظمة خصيصا للاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة نجد:

1-برنامج الأمم المتحدة للبيئة: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية 2997 في 15 ديسمبر 1972، وذلك خلال مؤتمر استوكهولم 1972، تقضي بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي بدأ نشاطه منذ عام 1973، مقره في جيجيني جنوب نيروبي بكينيا، ويعد الهيئة الوحيدة لمنظمة الأمم المتحدة التي يقع مقرها في دولة نامية[3].

يعمل البرنامج على مساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة على مراعاة الاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية، من منظور أن العلاقة بين البيئة والتنمية تبدو أهميتها وشموليتها من نواح ثلاث: أن الاتجاه نحو التنمية دون أخذ بعين الاعتبار للظروف البيئية هو أمر ينم عن قصر نظر ولن يعقبه نجاح فعال طويل المدى، وإن المشاكل البيئية تخص الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وأخيرا إن أي تصرف لمعالجة مشكلة معينة في منطقة من العالم يحدث انعكاساته على الفور في مناطق أخرى.

---

[1]- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 77.

[2] - Alex TRISOGLIO, Kerry Tem KATE, « The UN and sustainable development : the next 50 Years », Ecodecision, N 15, Winter 1995, pp 18- 19.

[3] - Maria Ivanova, « Can the Anchor Hold ? Rethinking the U nited Nations Environment Programme for the 21st Centuruy", Yale Center for Environmental Law and Policy, Yale Publication Series, report 7, 2005, p. 30.

ينقسم البرنامج إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أحدها يتعلق بالتقييم البيئي والذي يتناول نظام الرصد العالمي والنظام الدولي الشامل للمعلومات والموارد، والثاني خاص ببرنامج رصد الأرض الذي يوفر التحذيرات المبكرة بشأن الأخطار البيئية، أما الثالث فيشمل التربية والتدريب البيئي والقوانين البيئية الدولية[1].

من بين المهام الرئيسية التي أوكلتها الجمعية العامة إلى مجلس إدارة البرنامج هي أن تبقى حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض لضمان الاهتمام المناسب من جانب الحكومات للمشاكل البيئية ذات الأهمية الدولية، وبناء على ذلك، وبالإضافة إلى إعداد تقرير شامل عن حالة البيئة مرة كل خمس سنوات، قررت الجمعية العامة أن يقدم مجلس الإدارة تقريرا سنويا عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليتمكن من أن يحيل إلى الجمعية ما قد يراه ضروريا، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التنسيق والعلاقة بين السياسات والبرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة والسياسات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وعموما يمكن تقسيم مجالات عمل البرنامج إلى خمس مجموعات وغالبا ما تكون مترابطة، كما يلي[2]:

-المؤسسات البشرية.

-الصحة البشرية والبيئية.

-أنظمة أيكولوجية الأرض والمحيطات.

-البيئة والتنمية.

-الكوارث الطبيعية.

ولإمكانية قيام البرنامج بدوره في حماية البيئة والتحفيز على التنمية المستدامة، عمل على التعاون مع الحكومات والأجهزة الأممية الأخرى والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني بالمفهوم الواسع.

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نقيض البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس هيئة تمويل ولا ينفذ عادة مشروعات متصلة بالتنمية على مستوى البلدان، فميزانيته لا تمثل سوى جزءا من 30 من ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنها انكمشت بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة.

2-برنامج الأمم المتحدة للتنمية: يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جهاز مختص بالمساعدة المتعددة الأطراف والتعاون في مجال التنمية، وفيما يتعلق بالبيئة فإن جميع أعماله تقوم على مبدأ أنه لا وجود لحماية حقيقية للبيئة دون تنمية مستدامة. من هذا المنطلق، قام بوضع برنامج للتنمية المستدامة سنة 1990، يعرف باسم "شبكة التنمية المستدامة" بهدف إعلام أصحاب القرار بالاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، واشتراك الأجهزة الحكومية ومعاهد البحث والمنظمات غير الحكومية على كافة المستويات الدولية والجمعوية والوطنية والإقليمية والمحلية.

يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الإسراع في تغيير اقتصاديات التنمية باتخاذ سبل أكثر استدامة، ويركز عمله في هذا المجال على أربع أولويات:

-تعزيز القدرات المحلية الوطنية من أجل إدارة أفضل للبيئة بتوفير الماء للشرب والطاقة النظيفة،

-توفير الموارد المالية والمساعدة على الاقتصاد النظيف من أجل تنمية مستدامة،

-إدماج المسائل البيئية في إعداد برامج التنمية،

-معالجة التهديدات المتزايدة بسبب التغيرات المناخية.

3-المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية: يعتبر هذا المركز جهاز أممي تم إنشاءه في 2 أكتوبر 1978، بموجب القرار 162/32 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقره بيروبي (كينيا). وهو يعد مركز عالمي لتبادل المعلومات بشأن

---

[1]-راتب السعود، الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 259.

[2] - Maria Ivanova, op. cit, p 31.

المستوطنات البشرية والنهوض بالتعاون في مجال المستوطنات البشرية والتنمية مع اللجنة العلمية العالمية والمنظمات غير الحكومية.وقد أعد هذا المركز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك العالمي في أوت 1990 برنامج المدن المستديمة، والمسمى كذلك ببرنامج العمران المستديم، بغية منح السلطات البلدية صلاحيات أوسع في مجال تخطيط وإدارة البيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية الناتجة عن توسع المدن الذي يمس باستدامة النمو والتنمية.

4-الدائرة الخاصة بالشؤون البيئية: نظرا للتطورات في ميدان القانون الدولي للبيئة، شكلت محكمة العدل الدولية في 19 جويلية 1993 دائرة خاصة بشؤون البيئة مكونة من 7 أعضاء من أجل النظر في القضايا البيئية استنادا إلى الصلاحية المشار إليها في المادة 26 فقرة (1) من نظام المحكمة الأساسي.

في الوقت الذي تشكلت فيه الغرفة، كان لدى المحكمة قضيتان بيئيتان، الأولى قضية أراضي الفوسفات بين أستراليا ودولة نورو أين قامت أستراليا بتدمير ثلث مساحة هذه الدولة المجهرية، التي سببها التدهور الشديد للتربة الذي حدث أثناء حكم أستراليا جزيرة نورو[1]، طلبت نورو أن تقوم أستراليا بدفع تعويض من أجل إصلاح الأراضي التي كانت قد أصيبت بتدهور شديد من خلال تعدين الفوسفات الذي سبق حصول نورو على استقلالها في 1968.

في حكمها الصادر في 26 حزيران 1992، أعلنت المحكمة اختصاصها بالنظر في القضية رغم أن الأضرار البيئية قد وقعت في فترة تقرب من 70 عاما قبل عام 1968، لكن وقبل أن تنظر المحكمة في جوهر النزاع، تمت تسويته من قبل الأطراف المتنازعة حيث اتفقت الدولتين على أن تقوم أستراليا بصرف تعويض عن الخسائر البيئوية التي تعرضت لها نورو، ورفعت القضية من جدول أعمال المحكمة.

أما القضية الثانية فتتمثل في مشروع كبكي كوفو، حيث اتفقت كل من هنغاريا وجمهورية سلوفاكيا في 7 نيسان 1993، على عرض نزاعهما حول هذا المشروع أمام محكمة العدل الدولية، ويشمل المشروع إنشاء سد على نهر الدانوب تم البدء فيه بموجب اتفاقية موقعة بين الطرفين عام 1977، وظهر فيها بعد أن هذا المشروع يترتب عليه عواقب بيئية.

5-لجنة التنمية المستدامة: تعتبر لجنة التنمية المستدامة من النتائج الملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية من أجل إقامة شراكة عالمية جديدة بين الشمال والجنوب بشأن التنمية المستدامة، وقد تم إنشاءها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 191/74 بتاريخ 2 ديسمبر 1992، وهي جهاز ثانوي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يشرف على جميع الأنشطة ذات الصلة بالتكامل بين الأهداف البيئية والانتمائية داخل منظومة الأمم المتحدة.

كلفت اللجنة بمراقبة الجهود المزمع تحقيقها في تطبيق جدول أعمال القرن 21، ودمج الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق معالجة وتحليل القرارات المقدمة لها من طرف أجهزة وهيئات وبرامج ومؤسسات أممية تهتم بالبيئة والتنمية.

زيادة على ذلك، تتولى اللجنة معالجة المعلومات المحصل عليها من قبل الحكومات في شكل اتصالات دورية أو تقارير وطنية حول الأعمال المباشر بها في تطبيق جدول أعمال القرن 21، والمشاكل التي تواجهها فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمسائل الأخرى المتعلقة بالبيئة والتنمية. كما تعالج اللجنة المعلومات المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية المتخصصة والأوساط العلمية والقطاع الخاص المتعلقة بالتطبيق الشامل لجدول أعمال 21.

تتكون اللجنة من 53 عضوا، يتم انتخابهم من طرف المجلس الذي يصادق على قراراتها، خصص 13 مقعدا لدول أوربا الغربية و6 مقاعد لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، 6 لدول أوربا الشرقية، 11 لدول آسيا، و13 مقعدا لدول إفريقيا.

الفرع الثاني: مظاهر اهتمام الوكالات الدولية المتخصصة بالبيئة والتنمية المستدامة:تعتبر الوكالات الأممية المتخصصة إحدى أهم المنظمات الدولية التي اهتمت بالبيئة، وتختلف البرامج والأنشطة البيئية لهذه الوكالات من وكالة

---

[1]- غسان الجندي، القانون الدولي لحماية البيئة، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2004، ص 57.

لأخرى.أصبحت تشارك غالبية المنظمات التابعة للأمم المتحدة بالفعل في اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي في مجال البيئة والتنمية المستدامة في نطاق اختصاص كل منظمة، للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة من الأنشطة البشرية في مجالات متعددة.

1-منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: تبنت المنظمة استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها، وتهدف هذه الاستراتيجية أيضا إلى ضمان مشاركة الشعوب والمؤسسات الريفية في عملية اتخاذ القرار، ومباشرة العمل بالممارسات الفلاحية التي تحترم البيئة، وضمان المحافظة على الموارد النباتية الجينية عن طريق المشاركة في مجموعات عمل للمحافظة على النظم الإيكولوجية بالتعاون مع اليونسكو وبرامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة بمساعدة منظمات أخرى كمركز البحث للمجموعة الاستشارية في البحث الفلاحي الدولي والمجلس الدولي للموارد النباتية الجينية ومنظمة الصحة العالمية[1]. وعلى صعيد هيكل المنظمة، فقد أنشأت الفروع والأقسام التالية[2]:

-مجموعة العمل الخاصة بالموارد الطبيعية والبيئة الإنسانية.

-اللجنة الاستشارية للأبحاث المتعلقة بموارد البيئة.

2-منظمة الصحة العالمية:اهتمت منظمة الصحة العالمية بالمواضيع المتعلقة بالبيئة التي يمكن أن تؤثر على صحة الإنسان كتغير المناخ، واستنفاذ طبقة الأوزون، وقد عملت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية على تنفيذ برنامج دولي يتعلق بأمن المواد الكيماوية لمواجهة الأخطار التي تواجه صحة الأجيال الحاضرة والقادمة ونوعية البيئة على أسس علمية.

3-منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: تساهم هذه المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إصدار توصيات تشكل خطوطا توجيهية بالنسبة للدول التي تسعى لحماية بيئتها والوصول إلى تنمية دائمة.

كما قامت المنظمة بنشر برنامج دولي للتعليم البيئي، يجري تنفيذه بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وقد ساهم هذا البرنامج في توجيه الكثير من الأنشطة البيئية وبرامج التعليم والتدريب البيئي. ولليونسكو برامج أخرى متعددة مثل البرنامج الدولي الخاص بترشيد استخدام المياه العذبة، والبرنامج الخاص بالكوارث الطبيعية[3].

كما ساهمت المنظمة بشكل كبير في تحضيرات مؤتمر ريو لعام 1992 من خلال تقريرها عام 1989، المتعلق بالجهود "في اتجاه أهداف التنمية المستدامة والمعقولة أيكولوجيا"، والذي يتضمن توصيات للمجلس التنفيذي للمنظمة فيما يتعلق بإسهاماتها الخاصة في مفهوم التنمية المستدامة.

وقد أنشأت اليونسكو عدة لجان وأقسام للاهتمام بشؤون البيئة أهمها:

-اللجنة الحكومية للمحيطات.

-المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان الوسط المحيط.

-قسم علوم البيئة والأبحاث المتعلقة بالموارد الطبيعية[4].

---

[1]-محمد فايز بوشدوب، الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2013، ، ص 121.

[2]- ياسر إسماعيل حسن محمد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة: دراسة حالة لدور الاتحاد الأوروبي في الفترة من 1992- 2002، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 196.

[3]-الحسين آيت الحاج، الحماية القانونية للبيئة: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام المغاربي، 1996- 1997، ص 67.

[4]-ياسر إسماعيل حسن محمد، رسالة سابقة، ص 196.

4-منظمة العمل الدولية: بدأ اهتمام مجلس إدارة المنظمة بالبيئة والتنمية في دورته المنعقدة في فيفري – مارس 1988، أي منذ عرض تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" والمنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها.

وعلى الصعيد العالمي، ساندت المنظمة وشاركت في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوفيق بين الأنشطة البيئية والأنشطة الإنمائية المستديمة. بالإضافة إلى ذلك، وضع مكتب العمل الدولي من بين أولويات عمله، منذ سنة 1990 المسائل المتعلقة بالبيئة والتكنولوجيا، وأكد مدير المكتب على ضرورة معالجة المنظمة لموضوع التنمية المستدامة كسياسة عامة يتعين اتباعها في كافة مشاريع منظمة العمل الدولية. تمثل الأجهزة الفرعية في المنظمة المختصة بالمسائل البيئة في:

-اللجنة الصناعية.

-اللجنة البحرية المشتركة.

-هيئات الخبراء الدائمة الخاصة بالأمان والصحة لمختلف الصناعات.

-المركز الدولي للمعلومات عن الصحة والأمان المهني[1].

5-المنظمة البحرية الدولية: تعد هذه المنظمة، التي تأسست سنة 1985 واختصت بالتلوث البحري الناتج عن ناقلات النفط، بمثابة السكرتارية التنفيذية لمعظم الاتفاقيات الدولية لمنع تلوث البيئة البحرية، أي أن نشاطها ينحصر في جزئه الأكبر في مجال حماية البيئة البحرية، وحل مشاكل التلوث البحري. كما تسعى إلى تبني المعايير العملية بشأن السلامة البحرية وحل مشاكل التلوث البحري من السفن، وبيان الجوانب القانونية بشأنها، ولهذا الغرض تم إنشاء "لجنة البيئة البحرية" عام 1973 لتسهيل مهام المنظمة، ووضع الاتفاقيات موضع التنفيذ[2].

يتفرع عن لجنة الحماية البحرية اللجان التالية:

-اللجنة الفرعية للتلوث البحري.

-اللجنة الفرعية الخاصة بأمن الملاحة.

-اللجنة الفرعية لنقل المنتجات الخطرة.

6-المنظمة العالمية للتجارة: لا يمكن إنكار الأهمية التي أولتها اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة لحماية البيئة، إلا أن ديباجتها نصت على أن يتم ذلك بطريقة تتسق والاحتياجات التنموية لجميع الدول على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بها. وبذلك فإن اهتمام المنظمة بالبيئة لم يأت بشكل مطلق، وإنما تم ربطه بالبعد التنموي للتجارة.

كان قرار مراكش الوزاري حول التجارة والبيئة صريحا فيما يتعلق بصلاحيات المنظمة العالمية للتجارة في مجال التجارة والبيئة، حيث نص في فقرته التمهيدية الرابعة على أن السعي لتنسيق السياسات في مجال التجارة والبيئة يجب ألا يتجاوز صلاحيات النظام التجاري متعدد الأطراف، ثم اتجهت الفقرة لتوضيح ماهي صلاحيات هذا النظام والتي قصرتها على السياسات التجارية وجوانب التجارة المتعلقة بالسياسات البيئية[3].

ويهدف إعلان الدوحة الوزاري إلى تعزيز الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة، إذ تعطي الفقرة 31 (1) من الاعلان الوزاري تعليمات للمشاركين للتفاوض بشأن "العلاقة بين ما هو قائم من قواعد منظمة التجارة العالمية والموجبات المحددة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتنحصر المفاوضات في بحث إمكانية تطبيق هذه القواعد بين الأطراف في الاتفاقيات البيئية موضوع البحث، ولا تمس المفاوضات بحقوق أي عضو في منظمة التجارة العالمية والذي ليس طرفا في الاتفاق البيئي".

---

[1]- ياسر إسماعيل حسن محمد، رسالة سابقة، ص 196.

[2]-عبد الرحمن المحدثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 120.

[3]- صلاح الدين بوجلال، حماية البيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة، جامعة سطيف 2، ص 3.

كما يشير الإعلان في الفقرة 31 (2) إلى أن المفاوضات تقوم على "إجراءات تبادل المعلومات المنتظم بين أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية، ومعايير منح صفة المراقب"، وهذا ما ينعكس إيجابيا على الفقرة 31 (1) من خلال الحد من احتمال حدوث خلافات بين قواعد المنظمة وأحكام الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف[1].

على الصعيد المؤسساتي، أنشئ داخل المنظمة لجنة التجارة والبيئة تهدف إلى "تحديد العلاقات بين الأحكام التجارية والإجراءات البيئية بطريقة تسمح بترقية التمية المستدامة وإعطاء توصيات ملائمة لتحديد، إذا اقتضى الأمر الأحكام التجارية بين مختلف الأطراف ومراعاة طابعها المفتوح، العادل وغير المتميز.

ومن مهام اللجنة أيضا توضيح أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف بشأن الشفافية للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات البيئية ذات الأثر التجاري الفعال وأيضا العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري متعدد الأطراف وتلك المتضمنة في الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، وتختص اللجنة بتحديد أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية وعلى الأخص الدول الأقل نموا منها والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة قيود التجارة وتشوهاتها وصادرات السلع المحظورة الاستهلاك محليا.

الفرع الثالث: ممارسات المؤسسات المالية الدولية للتنمية المستدامة.

تلعب هذه المؤسسات دورا فعالا في مجال تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما من خلال المساعدات التي تمنحها للمشاريع الإنمائية، وإسهامها في الاستثمارات التي يمكن أن تؤثر على البيئة، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تستجيب لإلحاح الإجماع الدولي على التنمية المستدامة، وتتجه نحو الوقاية من هذه الآثار والتخفيض منها، بحيث أصبحت لا تساهم ماليا إلا في المشاريع الإنمائية التي تحترم البيئة، وهذا ما يعرف بالشرط البيئي.

1-البنك العالمي: منذ صدور تقرير برانتلاند سنة 1987، تم الاضطلاع بجهد كبير في محاولة تحديد الآثار العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، الذي كان الموضوع الرئيسي لتقرير البنك العالمي عن التنمية في العالم سنة 1992، كما تم إنشاء منصب نائب رئيس البنك لشؤون التنمية المستدامة بيئيا، وأصبح البنك يعقد كل عام مؤتمر سنوي للتنمية المستدامة بيئيا[2].

2-مرفق البيئة العالمي: يعتبر هذا المرفق جزءا من نظام الحوكمة البيئية العالمية، حيث يمثل أكبر مرفق يقدم التمويل من أجل تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وقد تم تأسيسه عام 1991 لمساعدة الدول النامية والدول الانتقالية على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، حيث يعتبر الآلية المالية لتنفيذ أربع اتفاقيات دولية هي:

-اتفاقية التنوع البيولوجي.

-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

-اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

يتلقى المرفق التمويل في 4 دورات سنوية من طرف 32 مانحا ، حيث تعتبر الدول الصناعية من أكبر المانحين باعتبارها مطالبة في إطار الاتفاقيات الأربع السابقة الذكر بتقديم المساعدة للدول النامية[3]. ويتمثل أكبر المانحين في الو م أ (20.86 ٪)، واليابان (17.63 ٪) وألمانيا (11 ٪)، والمملكة المتحدة (6.92 ٪)، وكذا فرنسا (6.81 ٪)، هذا إضافة إلى مانحين من الدول النامية مثل الصين، الهند، المكسيك، نيجيريا، باكستان، جمهورية جنوب افريقيا وتركيا.

---

[1]- محمد فايز بوشدوب، رسالة سابقة، ص 266.

[2]-إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق، التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 4، ديسمبر 1996، ص 3.

[3] - Jake Werksman, « Consolidating Global Environmental Governance : New Lessons from the GEF ? Analytical Paper, Global Environment Governance Dialogue on October 23- 25, 2003, Yale University, p 5.

اتفق ما يزيد عن 80 دولة مجتمعة في جنيف من 14 إلى 16 مارس 1994، على تحويل مرفق البيئة العالمي إلى آلية مالية دائمة تقدم المنح والأموال بشروط ميسرة إلى البلدان النامية لفائدة البرامج التي تستهدف حماية البيئة العالمية، ويشترك في إدارته برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك العالمي.

يعتبر المرفق أهم مؤسسة تم إنشائها لتمويل التنمية المستدامة، لذلك فمن الأهمية بمكان التشجيع على تمويل المرفق من مصادر مختلفة سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص، لضمان دعم واستمراريته وتحقيق التنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار المنظمات الدولية الإقليمية: على الرغم من أهمية وضرورة المنظمات العالمية في حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة إلا أنها لا تستطيع أن تلم بجميع المشاكل الخاصة والتي تتعلق بكل إقليم على حدى، حيث أن كل إقليم يتميز بخصائص من الممكن ألا تتوافر في أقاليم أخرى، ومن هنا كان من الضروري أن تلعب المنظمات الدولية الإقليمية دور نشط في ميدان حماية البيئة والتنمية المستدامة.

تعد المنظمات الإقليمية وسيلة للتقارب والتعاون بين الشعوب والدول المتجاورة جغرافيا والتي تجمعها مصالح مشتركة، أو اللغة أو الدين. وتسهم هذه المنظمات في تطوير القانون الدولي للبيئة، وهذا يعني أنها تؤدي بشكل أو بآخر دورا بارزا في حماية البيئة، والحد من تلوثها[2]. تم تناول من خلال هذا المطلب أدوار هذه المنظمات في مجال حماية البيئة.

الفرع الأول: المنظمات الأوروبية: قطعت المنظمات الأوروبية شوطا كبيرا في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال المجلس الأوروبي، الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

1-المجلس الأوروبي: من أهم إنجازاته المتعلقة بالتنمية المستدامة:

-الملتقى المنظم ببلارم (إيطاليا) ما بين 4 و15 جوان 1992 حول "استراتيجيات سياحة مستديمة ذات نوعية لإيجاد الحلول الممكنة لتحقيق التوازن بين تطوير السياحة ومقتضيات حماية التراث المعماري والطبيعي.

-المؤتمر المنعقد في نيقوسيا وليماسول بقبرص ما بين 20 و22 سبتمبر 1995: تطرق إلى التنمية المستدامة كاستراتيجية أساسية لمواجهة المشاكل الديمغرافية، الهجرة والبيئة.

-تم تنظيم ملتقيين بأثينا (اليونان) ما بين 25- 27 أفريل 1996 بشأن "استراتيجيات التنمية المستدامة للدول الأوروبية المتوسطية"[3].

-أثناء المؤتمر الأوروبي الرابع لوزراء البيئة "بيئة لأوروبا" المنعقد بأروس (الدانمارك) ما بين 23 و25 جوان 1998، كلف كل من المجلس الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمتابعة الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، إضافة للعديد من المؤتمرات الأخرى في هذا المجال. أما على صعيد اللجان، فقد أنشأ المجلس العديد منها:

-اللجنة الأوروبية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية.
-لجنة الخبراء الفرعية بشأن تلوث الهواء.
-لجنة التخطيط الشامل للإقليم والسلطات المحلية.
-لجنة الآثار والمواقع.
-اللجنة الاقتصادية التي تختص بالجوانب الاقتصادية لسياسات حماية البيئة.

كذلك أنشأ المجلس المؤتمرات التالية التي تختص بالشؤون البيئية:

-المؤتمر الأوروبي للمحافظة على الطبيعة.

-المؤتمر الأوروبي للسلطات المحلية والإقليمية.

---

[1]- محمد فايز بوشدوب، رسالة ماجستير سابقة، ص 129.

[2]- محمود جاسم نجم الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 32.

[3]- Maguelonne DEJEANT-PONS, “Les activités du conseil de l’europe en matière de protection de la diversité biologique et paysagère, concernant en particulier les espaces cotiers et marins de la mer méditérannée et de la mer noir », R.G.D.I.P, N 4, 1999, p 934.

-المؤتمر الأوروبي للوزراء المسؤولين عن تخطيط الإقليم.

-المؤتمر الوزاري عن البيئة[1].

2-الإتحاد الأوروبي: بتاريخ 1 فيفري 1993، أقر مجلس الاتحاد بأن التنمية المستدامة تتطلب تعديلات عميقة في أنماط النمو والإنتاج والاستهلاك الحالية، وبأن هذه التغييرات تتطلب توزيع المسؤوليات على المستوى العالمي، الجمعوي، الإقليمي، الوطني، المحلي وحتى الفردي، وهذا ما ورد في قرار المجلس وممثلي حكومات الدول الأعضاء المجتمعين بالمجلس، بتاريخ 17 ماي 1993 بشأن برنامج عمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

3-البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير: أنشئ في 29 ماي 1990 من طرف 40 حكومة، وتم تبنيه في 15 مارس 1991، غير أن ما يميز هذا البنك عن غيره من المؤسسات هو اعتبار البيئة عنصر مركزي للسياسة التي يتوجب اتباعها، وبهذا الصدد تقضي المادة 2 من النظام الأساسي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بأن أحد أهداف البنك هو دمج المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في صميم عمله.

الفرع الثاني: الاتحاد الإفريقي. بدأ الاهتمام بقضايا البيئة منذ عهد منظمة الوحدة الإفريقية، وكان من أهم إنجازاتها في مجال التنمية المستدامة تعهد باماكو بشأن البيئة والتنمية المستدامة، وقد أعرب من خلاله وزراء البيئة للدول الأعضاء في المنظمة، المجتمعين بباماكو (مالي) ما بين 28 و30 جانفي 1991، عن انشغالهم حيال تدهور الوضع الاقتصادي المالي الاجتماعي والبيئي للقارة الإفريقية.

استجابة لدعوة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تم التأكيد على استراتيجية إفريقية في ميدان البيئة على المدى الطويل لضمان التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: اتحاد المغرب العربي: يتجلى اهتمام الاتحاد بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال "الإعلان المغاربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة" المنبثق عن الدورة الخامسة لمجلس رئاسة الاتحاد المنعقد بنواقشط (موريتانيا) في 11 نوفمبر 1992. كما تشكل الأعمال المباشر بها من طرف دول اتحاد المغرب العربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة إسهام في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي.

الفرع الرابع: جامعة الدول العربية: مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة هو الآلية العربية الإقليمية المعتمدة من الدول العربية للتنسيق والتعاون في كافة مجالات البيئة والتنمية. أنشئ بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 4738 بتاريخ 1987/09/22.يولي المجلس اهتماما ملحوظا لتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية المهتمة بقضايا البيئة. وقد حرص على التحضير العربي الجيد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعقد اجتماع تحضيري وزاري عربي لهذا الخصوص في سبتمبر 1991، صدر عنه البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الذي يرسم الخطوط العريضة للعمل العربي المشترك لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتم تعزيز البيان في ماي 1991 بوثيقة محاور وبرنامج العمل العربي للتنمية المستدامة والتي تتسق برامجها مع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. يعتبر إعلان أبو ظبي بشأن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي الذي أقره المجلس في دورته الاستثنائية الأولى التي عقدت في أبو ظبي في فبراير 2001 خطوة هامة في الإعداد بتحديده الملامح الأساسية لاستراتيجية العمل البيئي العربي في القرن الحادي والعشرين[2]. كما يحرص المجلس دائما ومن خلال آلياته على تأكيد حق الدول العربية وسيادتها على مواردها الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والقادمة، ويتصدى لمحاولات بعض الدول، استغلال الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. كذلك يولي المجلس أهمية خاصة لموضوع التجارة والبيئة وتطوير كفاءة المنتج العربي طبقا للمواصفات العالمية. لقد أوجد المجلس آليات كفيلة بتحقيق مشاركة كافة الأطراف المعنية وأهمها لجان التسيير التي

---

[1]- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 110.

[2]-ياسر إسماعيل حسن محمد، رسالة سابقة، ص ص 187-190.

تشرف على تنفيذ برامج المجلس واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي التي أنشئت عام 1993 بمبادرة من المجلس لتفعيل التنسيق والتعاون بين المنظمات العربية والإقليمية والدولية من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[1]. وقد أنشئ المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وأوكلت له مهمة متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته، ودراسة التقارير المقدمة من الأمانة الفنية والجهات الأخرى، فضلا عن تقديم تقرير دوري عن نشاطاته إلى المجلس.

اعتمد مجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة في دورته المنعقدة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال شهر كانون الأول 2005 إعلان القاهرة الخاص بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات والاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بالموارد والنفايات الخطرة، ولقد وضع الإعلان عدة مبادئ وأهداف، تعهد من خلالها المجلس بالعمل على تحقيقها[2]. كما عقد المجلس اجتماعا في القاهرة في 2007/11/13 أقر من خلاله مجموعة من الخطوات عن طريق حماية البيئة العربية والحد من تلوثها. وعقد في 2008 المؤتمر والمعرض العربي الدولي الأول للتشريع البيئي في مدينة الرياض بالسعودية، وقد صدر في ختام المؤتمر إعلان الرياض الذي يدعو إلى إنشاء دوائر قضائية بالمحاكم للفصل في قضايا البيئة، ونيابات متخصصة، بحيث تكون الأحكام الصادرة منها واجبة التنفيذ، كما دعا إعلان الرياض إلى دعم أجهزة شؤون البيئة والخبراء والأجهزة الإدارية لمواجهة متطلبات تنفيذ المهام الموكلة إليه، فضلا عن توفير الدعم السياسي والتأكيد التام لبرامج البيئة الوطنية والإقليمية والإنفاذ الحاسم لتشريعات البيئة كافة ووضع صياغة منطقية ومتكاملة للتشريعات البيئية، وضرورة أن تكون هذه التشريعات ضامنة لحماية البيئة الوطنية والإقليمية من التلوث[3].

الفرع الخامس: اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية: أكدت ديباجة الاتفاق الموقع في 11- 17 ديسمبر 1992، المنشئ لمنطقة التبادل الحر بين كندا والو م أ والمكسيك، عن إرادة الحكومات الثلاث في النهوض بالتنمية المستدامة وتدعيم القواعد المتعلقة بحماية البيئة، وبهذا الصدد تم عقد اتفاق خاص للتعاون في مجال البيئة في 13 سبتمبر 1993، الذي يتضمن قواعد مفصلة تلزم الدول المتعاقدة بتطبيق القواعد والقوانين المتعلقة بالبيئة، وإعداد ونشر تقارير دورية عن حالة البيئة، وتقييم الأثر البيئي للأنشطة الإنمائية، كما أنشأ هذا الاتفاق لجنة للتعاون البيئي.

يتضح مما سبق أن المنظمات الدولية عالمية كانت أو إقليمية تعد مكانا ملائما لمعالجة شؤون البيئة.

الخاتمة: إن التعاون الدولي لصيانة البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية أصبح أمرا ضروريا لا غنى عنه، ووسيلة فعالة لمنع تدهور البيئة وفسادها. قد تستطيع كل دولة اتخاذ بعض الإجراءات وسن بعض التشريعات، وحظر بعض التصرفات لحماية البيئة الطبيعية داخل حدودها ومع ذلك تبقى هناك حقيقة هامة تؤكدها الدراسات والأبحاث وتبرزها الكوارث البيئية التي يروع العالم بها من وقت لآخر وهي أن الصيانة الفعالة للبيئة والحماية الأكيدة لها لا تتأتى إلا من خلال التعاون الدولي وتضافر جهود الشعوب والحكومات، وأن الإجراءات الانفرادية أو الوطنية لا تكفي وحدها لمكافحة التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يتضح مما سبق أن المنظمات الدولية عالمية كانت أم إقليمية قد اهتمت اهتماما كبيرا بحماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، الحية وغير الحية، ولم ينحصر اهتمامها على جانب دون آخر من جوانب هذا الموضوع المتعددة، بل شمل كافة عناصره سواء كانت فنية أو تنظيمية أو قانونية.

ويمكن القول أن اهتمام هذه المنظمات بهذا الموضوع قد شهد تطورا كبيرا، وفي خلال فترة زمنية قصيرة، لم تشهده غيرها من الموضوعات التي تهتم بها العلاقات الدولية، أو تدخل في دائرة اهتمام الإنسان، يشهد بذلك عدد المؤتمرات

---

[1]- نفس الرسالة، ص 190.

[2]- محمود جاسم نجم الراشدي، مرجع سابق، ص 33.

[3]-نفس المرجع.

الدولية التي عقدت لهذا الغرض، وعدد المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بهدف حماية البيئة وحفظ مواردها وثرواتها الطبيعية، وكذلك الكم الكبير من القرارات والتوصيات والمعايير والمستويات التي صدرت عن المنظمات بالمؤتمرات الدولية.

رغم أهمية دور المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة، فإنه من الممكن هنا صياغة بعض الملاحظات:

-إن الهيكل المؤسساتي الأممي المختص بالمجال البيئي يشكو من الضعف والتشرذم المؤسسي والافتقار إلى نهج شمولي في معالجة القضايا البيئية والتنمية المستدامة.

-لا يوجد في الوقت الحالي إطار للتخطيط الاستراتيجي مفرد يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

-معظم القرارات الصادرة عن أعمال المنظمات الدولية تأخذ شكل توصيات غير ملزمة قد تأخذ بها الدول وقد لا تأخذ بها.

- أسفر الاهتمام المتزايد بمشاكل البيئة وتعدد الدراسات والبحوث وكذلك تعدد اللجان والأقسام التي يسند إليها دراسة ومعالجة هذه المشاكل إلى ظهور ظاهرة ازدواج وتكرار الأنشطة والدراسات التي تقوم بها المنظمات الدولية، ويظهر هذا الازدواج بصورة واضحة فيما يتعلق بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمصادر التلوث. ومما لا شك فيه أن الازدواج أو التكرار يؤدي إلى ضياع الوقت وخسارة الأموال التي تسرف على هذه الدراسات.

-الدول التي تتمتع بعضوية أكثر من منظمة دولية قد تجد أنه من الصعب عليها قبول أو تطبيق ما انتهت إليه كل منظمة على حدة، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت القرارات الصادرة من كل منظمة واجبة النفاذ أو ملزمة لها.

لتلافي المشكلات السابقة ذكرها خلصنا في نهاية هذا البحث إلى بعض التوصيات:

-ضرورة التنسيق بين المنظمة العالمية ومختلف المنظمات الإقليمية من خلال الأمناء العامون فيما يتعلق بتبادل المعلومات والدراسات والنتائج المستخلصة في مجال حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة.

-ضرورة تفعيل أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في مجال التعاون بين مختلف المنظمات الدولية فيما يتعلق بحماية البيئة.

أثر جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا العملاء:

دراسة استطلاعية لآراء عينة من عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بمدينة الطارف

د. أبوبكر الشريف خوالد-أ.خولة مريني

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا عملاء المصارف التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تأسست هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على أداة الاستبيان في جمع البيانات الأولية عن عينة من عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الوكالة رقم 811 الطارف)، وقد جاءت نتائج الدراسة مؤكدة للفرضية الرئيسية القائلة: "أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف المبحوث على تحقيق رضا العملاء ".

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمة – المصارف– رضا العملاء – الجزائر –بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract : This study aimed to show the impactof banking services improving the customers satisfaction of Algerian commercial banks, For this reason the study adopted the descriptive analytical method using the questionnaire tool to collect the primary data from a sample that consists of some customers of the Bank of Agriculture and Rural development “BADR811 El-Taref”, The results of the field study confirmed the principal hypothesis of the research indicated that: “there is a positive effect of banking services quality in the customers satisfaction of the Bank of Agriculture and Rural development (BADR)”.

Key Words: Service Quality – Banks – CustomersSatisfaction – Algeria-Bank of Agriculture and Rural development.

المقدمة: في خضم التطورات التي شهدها قطاع الخدمات عموما والقطاع المصرفي خصوصا، فقد أدت تلك التطورات إلى تشابه وتماثل الخدمات التي تقدمها مختلف المؤسسات المصرفية، ما أدى إلى تقليل مجالات المنافسة بين المصارف فيما يخص الخدمات المقدمة، وهذا ما دفع المصارف إلى تبني مفهوم الجودة في خدماتها كاستراتيجية للمنافسة لتستطيع من خلالها التميز عن باقي المنافسين، حيث تسمح لهم بالاحتفاظ بالعملاء الحاليين وتحقيق رضاهم وفقا لتوقعاتهم وجذب عملاء جدد، وتأسيسا على ما سبق ذكره تأتي هذه الدراسة في محاولة لتوضيح أثر جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا عملاء المصارف التجارية الجزائرية بالتطبيق على أحد أعرق المصارف التجارية الجزائرية العمومية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

أولا: إشكالية الدراسة: شهدت السنوات الأخيرة تزايد أهمية الصناعات الخدمية ومنها المصارف نظرا لتزايد أعداد العاملين بها والعملاء الذين تخدمهم، بالإضافة لدورها في تنمية القطاعات الاقتصادية للدول، وتزامنا مع تزايد الاهتمام بالصناعات الخدمية تزايد إدراك ووعى الباحثين والممارسين في صناعة الخدمات (ومنها المصارف) بأهمية الجودة، ودورها في تحسين الإنتاجية، والحصة السوقية، والعائد على الاستثمار، والتميز في السوق، ورضا العميل، ونظرا للتغيرات المستمرة في بيئة النشاط المصرفي وتزايد حدة المنافسة في السوق المصرفية، وبالرغم من هذه التطورات التي مست القطاع المصرفي لا تزال الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف تتصف بالتشابه والنمطية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة بالغة لدى العميل للتمييز واختيار الأفضل للتعامل معه، وهذا ما دفع بالمصارف لاعتماد أساليب واستراتيجيات لكسب الزبائن وخاصة ولائهم من خلال العمل على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة، فالجودة تعد أحد أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها المصارف من أجل كسب رضا العميل وضمان بقائه، لذلك تعتبر الخدمات المصرفية من الخدمات التي تعتمد على الجودة العالية في تقديمها وشيئا أساسيا للبقاء في بيئة المنافسة، لذلك تسعى المصارف جاهدة لاعتماد استراتيجيات تعمل

على تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية لكسب رضا العملاء الحاليين وجلب عملاء جدد بحيث يضمن هذا للمصرف مكانة عالية ومرموقة في السوق المصرفية.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا عملاء المصارف التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحةوالتنمية الريفية (BADR 811) بالطارف ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: بغية الإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)في تحقيق رضا العملاء.وسيتم التحقق من الفرضية الرئيسية للدراسة عبر التحقق من الفرضيات الفرعية الثلاثة التالية:

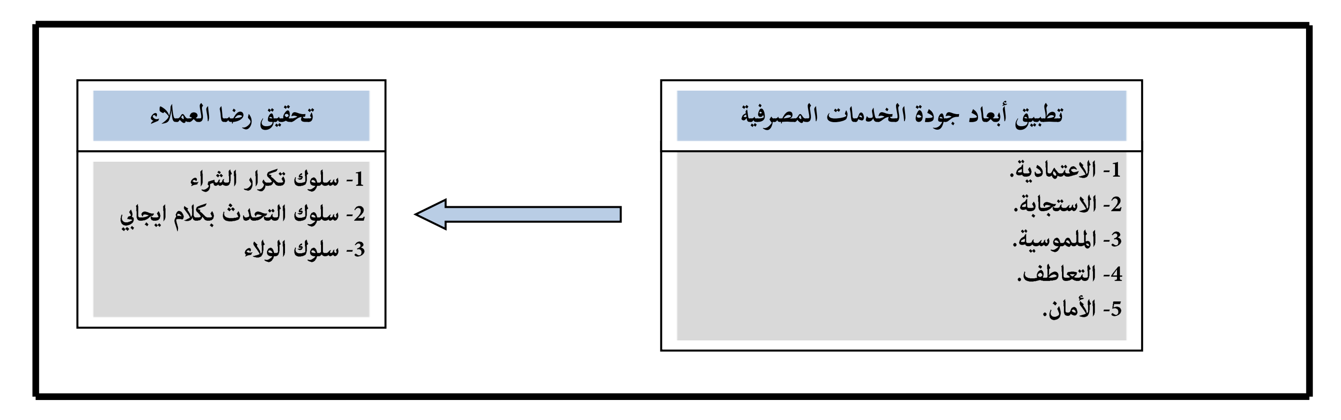
الفرضية الفرعية الأولى: أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك تكرار الشراء.

الفرضية الفرعية الثانية: أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك التحدث بكلام إيجابي.

الفرضية الفرعية الثالثة: أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك الولاء.

ثالثا: نموذج الدراسة:بغية تسهيل عملية الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من مختلف فرضياتها وضع الباحثان نموذجا فرضيا لدراستهما وفقا لما يبينه الشكل (01) أدناه:

الشكل (01): نموذج الدراسة



<u>**المصدر:**</u> من إعداد الباحثين.

رابعا: أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من التعبير عن مستوى جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها المصرف محل الدراسة للعملاء ومدى توافق هذه الخدمات مع رغباتهم وحاجياتهم، وتوضيح مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا العملاء.كما يستمد هذا البحث أهميته من كونه بحثا قائما على دراسة نظرية وميدانية جادة تهدف إلى الوصول إلى نتائج وتوصيات مهمة تستهدف قطاعا حيويا في الجزائر وهو القطاع المصرفي.

خامسا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- التعرف على جودة الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف من وجهة نظر المستفيدين منها.
- إظهار مدى تبني المصارف الجزائرية العمومية لمفهوم الجودة المصرفية.
- قياس مستوى رضا العملاء عن جودة الخدمات المصرفية في المصرف المبحوث.

-لفت أنظار الباحثين والمتخصصين لأهمية موضوع الجودة في المصارف بغية التعمق وإجراء المزيد من الدراسات فيه خصوصا في الجزائر.

المحور الأول: الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الجودة في المصارف التجارية عموما، أما فيما يخص العلاقة بين جودة الخدمات المصرفية ورضا العملاء فقد تمكن الباحثان من العثور على بضعة دراسات عربية وأجنبية تناولت هذا الموضوع أو أحد جزئياته والتي يمكن عرض أبرزها وأحدثها فيما يلي:

أولا: الدراسات العربية

1- دراسة (معلا، 1994): هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في الأردن، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحث باستطلاع آراء عينة عشوائية معتبرة مكونة من عملاء (19) مصرفا تجاريا عاملا في الأردن حيث قدر حجم العينة بـ (1000) عميل في حين تم استرجاع (627) استبيانا، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها أن تقييم عملاء المصارف الأردنية المبحوثة لمستوى الأداء الفعلي للخدمات المصرفية كان ضعيفا حيث كانت مستويات الجودة المتوقعة أعلى من مستويات الجودة الفعلية.

2- دراسة (دادي عدون ومعراج، 2005): هدفت هذه الدراسة أساسا إلى بيان مدى إدراك عملاء المصارف التجارية الجزائرية لجودة الخدمات المقدمة لهم، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان بتصميم استبيان قاما بتوزيعه على عينة عشوائية مكونة من (120) عميلا من (15) وكالة مصرفية عاملة بمنطقة غرداية، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى جملة من النتائج أبرزها أن تقييم عملاء المصارف المبحوثة لمستوى الجودة الفعلية كان منخفضا في حين كانت مستويات الجودة المتوقعة عالية.

3- دراسة (أبو زنيد والشريف، 2008): هدفت هذه الدراسة عموما إلى توضيح مدى رضا العملاء عن جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في الضفة الغربية – فلسطين، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بتصميم استبيان قاما بتوزيعه على عينة واسعة جدا من عملاء المصارف التجارية العاملة بالضفة الغربية بلغ تعدادهم (1032) عميلا تابعين لـ (13) مصرفا تجاريا، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها وجود رضا كبير من طرف العملاء عن جودة الخدمات التي تقدمها المصارف المبحوثة حيث أن (98.30%) من العملاء يرون أن الخدمات المقدمة مقبولة لديهم.

4- دراسة (أوسو وبطرس، 2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في مدينة دهوك العراقية من وجهة نظر العملاء، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان باستطلاع آراء عينة عشوائية مكونة من (300) عميل تابعين لمصرفي الرشيد والرافدين بمركز مدينة دهوك، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها التقييم الإيجابي لمستوى جودة الخدمات المصرفية الفعلية والمتوقعة، فضلا عن وجود تباين في الأهمية النسبية التي يوليها العملاء عند تقييمهم لجودة الخدمات المصرفية.

5- دراسة (جبلي، 2009): هدفت هذه الدراسة أساسا إلى قياس جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك البركة الجزائري، ولتحقيق الهدف السابق الذكر التجأت الباحثة إلى تصميم أداة استبيان قامت بتوزيعها على عينة قصدية مكونة من (200) عميل من عملاء بنك البركة الجزائري العامل بمدينة قسنطينة (فرع رقم 406) فيما تم اعتماد (121) استبيانا، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج أن مستوى جودة الخدمات المتوقعة والمدركة (الفعلية) لعملاء المصرف المبحوث كان إيجابيا، كما دلت النتائج أيضا على وجود علاقة ارتباط قوية بين جودة الخدمات ورضا عملاء المصرف المبحوث.

6- دراسة (درويش والدميري، 2010): هدفت هذه الدراسة عموما إلى تقويم جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العربية العاملة في محافظة القدس من وجهة نظر عملاء هذه المصارف وإلى قياس الجودة الكلية لهذه الخدمات، وبالتالي فقد اتجه الباحثان إلى توزيع استبيان قاما بتطويره على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (400) عميل من عملاء

المصارف التجارية العربية العاملة بمحافظة القدس فيما تم اعتماد (347) استبيانا، وبعد عملية التحليل الإحصائي دلت النتائج على وجود انطباع إيجابي عن الجودة الكلية للخدمات المقدمة بنسبة (81.30%)، كما دلت النتائج أيضا على وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين مختلف أبعاد جودة الخدمات ومستوى الجودة الكلية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Avkiran,1994): هدف الباحث من خلال دراسته هذه إلى تطوير نموذج/ أداة لقياس جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحث بتصميم أداة استبيان مشكلة من عدة أبعاد لقياس جودة الخدمات قام بتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (691) عميلا من عملاء المصارف التجارية الأسترالية، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج وجود أربعة أبعاد أساسية لجودة الخدمات المصرفية وهي: سلوك الموظفين، المصداقية، الاتصال، سهولة الوصول إلى الخدمة.

2- دراسة (Bahia and Nantal, 2000): هدفت هذه الدراسة عموما إلى التعرف على اتجاهات عملاء المصارف التجارية الكندية نحو جودة خدماتها، ولتحقيق الهدف السابق الذكر اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي عبر تصميم أداة استبيان تم توزيعها عبر البريد على عينة عشوائية مكونة من (360) عميلا من عملاء المصارف التجارية الكندية فيما تم اعتماد (115) استبيانا، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها وجود ضعف في إدراك العملاء لجودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الكندية المبحوثة.

3- دراسة (Al-Tamimi and Jabnoun, 2003): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد جودة الخدمات المطبقة في المصارف التجارية الإماراتية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان بتصميم استبيان شمل ثلاثة أبعاد أساسية لقياس جودة الخدمات في المصارف المبحوثة وهي: المهارات الإنسانية، المهارات الملموسة، والتعاطف، وقد تم توزيع هذا الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من (800) عميل من عملاء المصارف التجارية العاملة بدولة الإمارات، في حين تم اعتماد (462) استبيانا، وقد أظهرت النتائج في الأخير أن الأبعاد الثلاثة معمول بها في المصارف الإماراتية المبحوثة إلا أن البعد المتعلق بالمهارات الإنسانية كان أكثر دلالة من الأبعاد الأخرى.

4- دراسة (Tahir and Abu Bakar, 2007): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الماليزية بالإضافة إلى قياس مستوى رضا العملاء عنها، ولتحقيق الهدف السابق ذكره صمم الباحثان استبيانا وفق نموذج جودة الخدمة (SERVQUAL) قاما بتوزيعه على عينة مكونة من (300) من عملاء المصارف التجارية الماليزية، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج أن مستوى جودة الخدمات الفعلية المقدمة كان أقل من مستوى جودة الخدمات المتوقعة مما انعس على رضا العملاء حيث كان الرضا المسجل ضعيفا.

5- دراسة (Jean et al, 2012) : هدفت هذه الدراسة أساسا إلى بيان مستوى توقعات العملاء عن جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الهندية الخاصة العاملة بمحافظة مورادآباد، ولتحقيق الهدف السابق الذكر صمم الباحثون استبيانا يقيس مدى تبني الأبعاد الخمسة لجودة الخدمات وهي: الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف، والملموسية من طرف المصارف التجارية الهندية المبحوثة، حيث تم توزيع الاستبيانات على عينة عشوائية مكونة من (100) عميل، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج توافر الأبعاد الخمسة لجودة الخدمات في المصارف المبحوثة إلا أن بعدي الاعتمادية والاستجابة كان لهما الأثر الأكبر.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: مفهوم جودة الخدمات المصرفية وأبعادها

1- مفهوم جودة الخدمات المصرفية: إن تشابه الخدمات المصرفية وبلوغها مرحلة النضج جعل المنافسة بين المصارف لا تركز على أنواع الخدمات المقدمة فقط بل على جودتها، وأصبح العملاء يختارون التعامل مع المصارف ليس لمجرد المزايا الترويجية فقط وإنما لما تتصف به من قيم رمزية يبحث عنها العميل وتشكل جودة أفضل بالنسبة له.

ويرجع مفهوم الجودة عموما للكلمة اللاتينية (Qualitas) التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة الصلابة، وقديما كانت تعني الدقة والإتقان، وبمرور الزمن تطور مفهومها وأخذ أبعادا جديدة. **(دراركة والشبلي، 2002، 15)**

وقد عرفت المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO)الجودة على أنها: "مجموعة الخصائص المتعلقة بالمنتج أو بالنظام أو بالعملية الإنتاجية، والتي تلبي رغبات العملاء والأطراف الأخرى الخاصة".(Norme International ISO9000, 2000, 12)

والجودة بشكل عام تعبر عن: "إنتاج المؤسسة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة، حيث تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وتحقيق الرضا والسعادة لديهم".**(حرب، 2000، 180)**

أما فيما يخص مفهوم جودة الخدمات فقد تعددت التعريفات التي قدمها المتخصصون في التسويق وإدارة الأعمال لها، ونستعرض فيما يلي أبرز التعريفات المقدمة:

- عرف**(Gronroos, 1984, 37)** جودة الخدمة على أنها: "نتيجة عملية مقارنة العميل للخدمة التي توقعها والخدمة المقدمة له".

-أما كل من **(Parasuraman et al, 1985, 42)**فقد عرفوا جودة الخدمة باختصار على أنها: "الفرق بين توقعات العملاء للخدمة وإدراكاتهم للأداء الفعلي لها".

- أما **(الصرن، 1998، 14)**فقد عرف جودة الخدمات على أنها: " السرعة في الأداء وتقديم الخدمة، وخلو العمليات من الأخطاء، وانخفاض سعر الخدمةبالإضافةإلىالأمان".

- في حين عرف كل من**(Lovelock and Wright, 2002, 87)** جودة الخدمة على أنها: " تقييم إدراكي طويل المدى يقوم به العميل لعملية تقديم الخدمة من قبل المؤسسة الخدمية".

ومن خلال مختلف التعريفات السابقة الذكر تمكن الباحثان من صياغة تعريفهما الخاص لمفهوم جودة الخدمات

البعد	المفهوم
1- المصداقية (Credibility)	المعتمدية (كون الشيء جدير بالثقة والاعتماد)، إمكانية التصديق، أمانة واستقامة المزود.
2- الأمن (Security)	الخلو من الخطر (مخاطرة أو شك)
3- سهولة الوصول للشيء (Access)	إمكانية الوصول إليه وسهولة الاتصال
4- الاتصالات (Communications)	الاستماع إلى العملاء، والمحافظة على إخبارهم باللغة التي يستطيعون فهمها
5- فهم ومعرفة العملاء (Understanding the custmor)	وضع الجهود لمعرفة العملاء والتعرف الدقيق على احتياجاتهم
6- الملموسية (Tangibility)	إظهار التسهيلات المادية، المعدات، الأشخاص، وسائل الاتصالات، ...، وغيرها
7- الاعتمادية (Reliability)	القدرة على إنجاز الوعود للخدمة باعتمادية وعلى نحو دقيق وصحيح
8- الاستجابة (Responsiveness)	استجابة الإدارة لمساعدة العملاء وتزويدهم فورا بالخدمة
9- الكفاءة (Competence)	امتلاك المهارات والمعرفة المطلوبة
10- الدماثة، المجاملة (Courtesy)	لطف (كياسة)، الاحترام، مراعاة المشاعر، والصداقة، والودية لموظفي الاتصال المباشر

المصرفية حيث يعرفانها بأنها: "تقديم المنتجات والخدمات المصرفية بالالتزام التام بالمواصفات التي صممت على أساسها دون أية انحرافات، وبذلك يتمكن المصرف من تقديم خدمات فعلية ذات نوعية عالية تلبي حاجات ورغبات العملاء وتتفوق على توقعاتهم".ويعد الباحثان التعريف الذي قاما بصياغته لجودة الخدمات المصرفية تعريفا شاملا كونه يأخذ

بعين الاعتبار موقف الإدارة أو المصرف (الموقف الخارجي) والمتمثل في الالتزام بالمواصفات الموضوعة للخدمة، وموقف العميل (الموقف الخارجي) والمتمثل في ضرورة إشباع حاجاته ورغباته والتفوق على توقعاته.

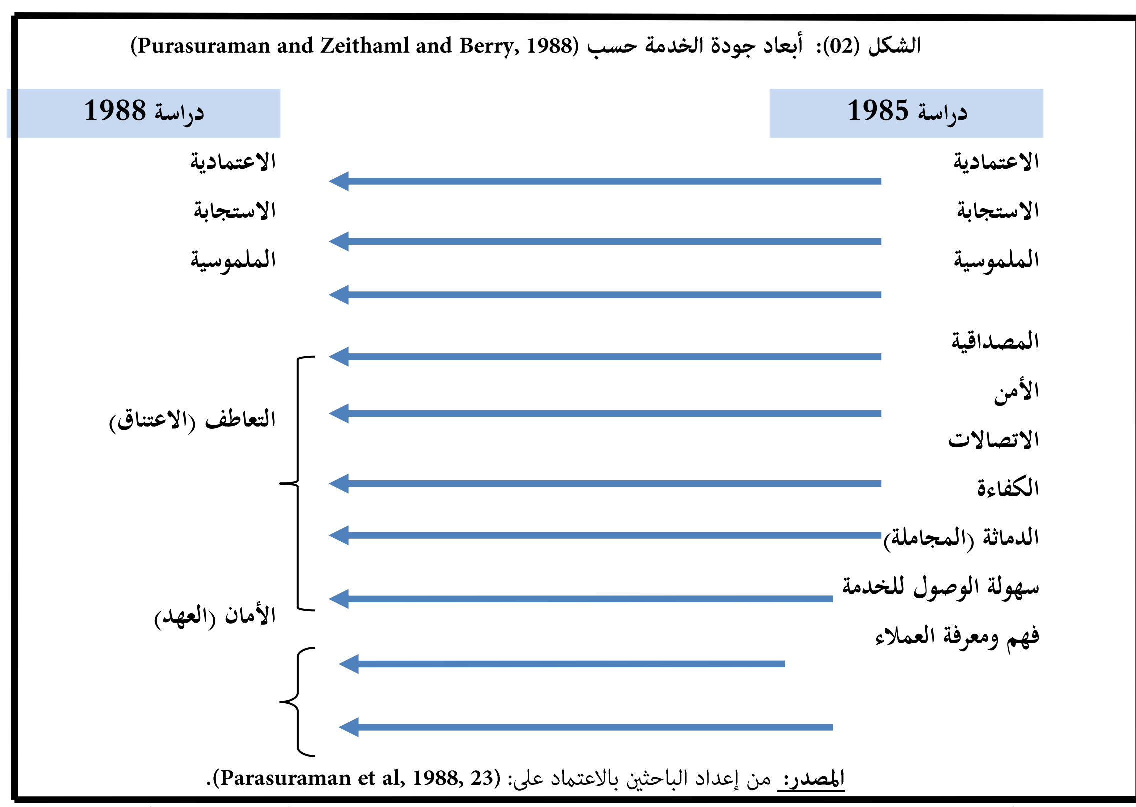
2- **أبعاد جودة الخدمات المصرفية:** لقد تعرضت معظم الكتابات التي تناولت موضوع جودة الخدمة إلى الأبعاد التي يبني على أساسها العملاء توقعاتهم وبالتالي حكمهم على جودة الخدمات المقدمة إليهم، إلا أنها لم تتفق فيما بينها حول ماهية تلك الأبعاد أو العناصر الأساسية التي يتكون منها كل بعد. وعموما فإن أشهر نموذج لأبعاد جودة الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية هو النموذج الذي اقترحه كل من **(Purasuraman et al, 1985)** والذي يتشكل من عشرة أبعاد أساسية يمكن توضيحها في الجدول (01) أدناه:

الجدول (01): أبعاد جودة الخدمات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **(العجارمة، 2005، ، 332)**

وقد قام نفس الباحثين السابقين **(Purasuraman and Zeithaml and Berry)** بدراسة جديدة سنة **(1988)**، حيث قاموا بدمج مختلف الأبعاد العشرة لجودة الخدمة السابقة الذكر ضمن خمسة أبعاد رئيسية، وذلك وفقا لما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02): أبعاد جودة الخدمة حسب (Purasuraman and Zeithaml and Berry, 1988)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Parasuraman et al, 1988, 23).

ويعد نموذج أبعاد جودة الخدمة الذي عدله (Parasuraman et al, 1988) من أشهر نماذج أبعاد جودة الخدمة على الإطلاق كما حظي هذا النموذج باتفاق جل الباحثين في ميدان التسويق عموما والتسويق الخدمي خصوصا، وهو ما تم تبنيه في هذه الدراسة.

ثانيا: ماهية رضا عملاء المصارف التجارية وسلوكاتهم

1- **ماهية رضا عملاء المصارف التجارية:** يعد رضا العملاء من المفاهيم التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون إدارة التسويق وذلك لإدراك العديد من المؤسسات أنسبب تميزها اليوم لن يقوم إلا على أساس احترام العميل

والعمل على إرضاء وتلبية حاجاته، ولقد اختلفت الآراء في إعطاء تعريف لرضا العميل عموما وتعددت ومن بين أبرز التعريفات المقدمة نذكر:

- عرف(**Kotler, 2006, P 172**)رضا العميل بأنه: "انطباع ايجابي أو سلبي مدرك من طرف العملاء الذي ينتج عنه مقارنة الأداء الفعلي للخدمة أو السلعة مع توقعاتهم"، من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن رضا العملاء هو شعور ينتاب العميل عند تجربته لسلعة أو خدمة معينة.

- أما كل من(**Cronin and Taylor, 1994, 126**)فقد عرفا رضا العميل باختصار شديد على أنه: "حكم مؤقت ينشأ عن تفاعل محدد للخدمة".

- في حين عرف (**الصحن، 2002، 71**) باختصار رضا العملاء على أنه: "مستوى من إحساس الفرد الناتج عن المقارنة بين الأداء المدرك وتوقعاته".أما فيما يخص رضا العميل المصرفي فيمكن تبني التعريف الذي قدمه (**Spreng et al, 1996, 03**) كتعريف شامل حيث عرفوه بأنه: " ظاهرة يمكن إدراكها والتعبير عنها من قبل العملاء و إيصالها إلى المصرف برسالة مكتوبة أو غير مكتوبة هذا السلوك و المتمثل في الرضا الناتج عن تقديم المصرف لخدمات ذات جودة كافية، وأن التفاعل بين المصرف والعملاء وقياس رضاهم سيكون بمثابة النتيجة النهائية لقياس مدى كفاءة المصرف في الحصول على رضا العملاء وكسب ولائهم".هذا التعريف المقدم لرضا عملاء المصارف يشير إلى ثلاثة نقاط مهمة جدا وهي:

- ارتباط رضا العملاء المصرفيين بمدى جودة الخدمة المصرفية المقدمة.
- إمكانية قياس رضا العملاء المصرفيين.
- تعدي مفهوم الرضا إلى مفهوم آخر مهم وهو ولاء العملاء المصرفيين.

2- السلوكات الناتجة عن رضا العملاء المصرفيين: إن سلوك الرضا يظهر دائما خلال مرحلة ما بعد تلقي الخدمة أو شراء الخدمة وخلال هذه المرحلة يقوم العميل باتخاذ مجموعة من الإجراءات أو القرارات أو السلوكات التي تعبر عن رضاه وتشمل هذه السلوكات ما يلي:

2-1- سلوك تكرار الشراء: إن سلوك تكرار الشراء يعد من أبرز السلوكات التي يتأكد بها المصرف من رضا العملاء عن خدماته المقدمة لهم، ويختلف هذا السلوك عن سلوك الولاء بالرغم من أن البعض يعرف سلوك الولاء بأنه تكرار اقتناء الخدمة، لكن هناك فرق بينهما والمتمثل في أن سلوك الولاء هو الالتزام بشراء نفس الخدمة في كل مرحلة من مراحل شراء واقتناء الخدمة. (**Ohana, 2001, 19**)

2-2- سلوك التحدث بكلام إيجابي: يعد سلوك التحدث بكلام إيجابي من أهم السلوكات الإيجابية الناجمة عن الرضا إذ يقوم العميل بتخزين الشعور والانطباع الإيجابي الناتج عن تجربته الاستهلاكية في ذاكرته لينقلها إلى الأفراد من حوله، ليشكل هذا النوع من الاتصال وسيلة إعلامية مجانية وذات فعالية كبيرة في جذب عملاء جدد للمصرف (**Kotler et Dubois, 2004, 62**)، كونه يؤدي إلى:

- إعطاء مصداقية للمعلومات الإيجابية التي يتحصل عليها.
- يشكل خبرة العميل الراضي من العوامل التي تؤثر في بناء اعتقادات الآخرين.
- توجيه سلوكات الآخرين في اتجاه المنتج أو العلامة.

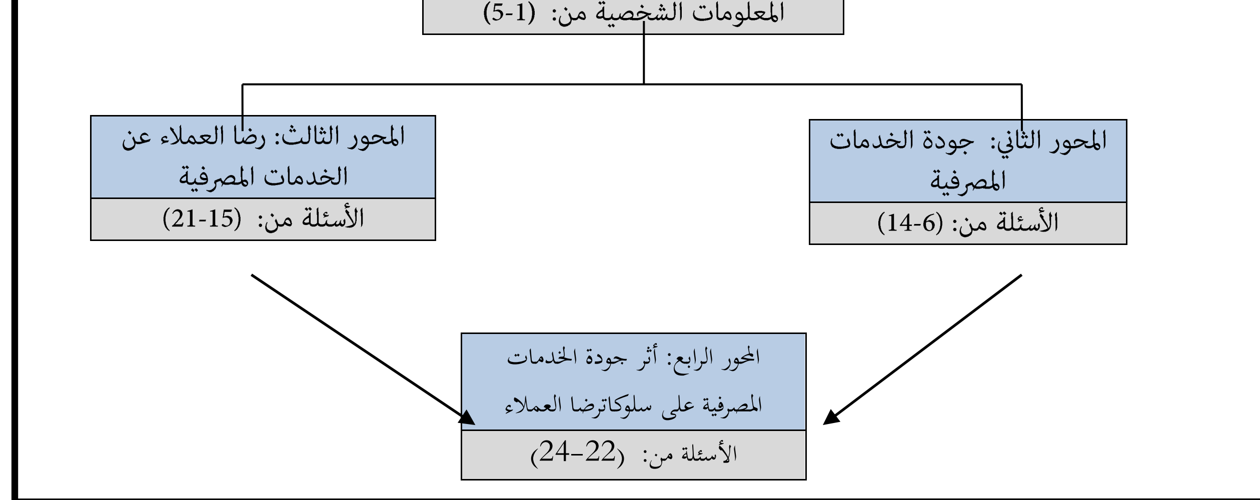
2-3- سلوك الولاء: أصبح أسلوب الولاء موضوعا هاما لدى جميع المصارف لما له من أهمية كبيرة في استمرارية المصارف ونجاحها وبقائها، و يعتبر هذا السلوك أحد السلوكات المترتبة عن رضا العملاء عن الخدمات المصرفية المقدمة، وهو يتميز أنه التزام عميق بتكرار الشراء أو إعادة التعامل على الدوام مع الخدمات المقدمة، ويعد الولاء سلوكا بالغ الأهمية بالنسبة للمصرف حيث تعد عملية الاحتفاظ بالعميل من القضايا الصعبة جدا بسبب التغيرات الخاصة بسيكولوجية وسلوك العميل نفسه ويستعمل هذا السلوك لتفضيل خدمات المصرف دون سواها. (**كشيدة، 2003، 62**)

المحور الثالث: منهجية الدراسة

أولا: منهج ومصادر الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، من خلال الوصف النظري للموضوع وللمفاهيم المتعلقة بجودة الخدمات المصرفية ورضا العملاء، وذلك من خلال الاعتماد على: الكتب، المقالات، المذكرات، ...، وغيرها، التي سبق وتناولت هذا البحث أو أحد أبعاده، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الاستبيان بهدف التعرف على رأي وتقييم عينة من عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لجودة الخدمات المصرفية التي يقدمها وأثر ذلك في تحقيق رضاهم.

ثانيا: أداة الدراسة: تم قياس متغيرات الدراسة بناء على الاستبيان الموضح في الشكل أدناه:

الشكل (03): شرح نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

وبناء على الشكل السابق يتضح أن أداة النموذج قد احتوت على (24) سؤالا وأربعة أجزاء أساسية وذلك كما يلي:

الجزء الأول: شمل البيانات الشخصية الخاصة بالأفراد المبحوثين (العملاء) [الفقرات 1-5] وقد اشتملت على البيانات المتعلقة بـ (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة الحالية، أقدمية التعامل مع المصرف).

الجزء الثاني: شمل هذا الجزء مختلف الفقرات الخاصة بقياس أبعاد جودة الخدمات المصرفية الخمسة والمقدرة بـ (09) فقرات والموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (02): مقاييس أبعاد جودة الخدمات المصرفية

البعد	عدد الفقرات	حدود ومقاييس الفقرات
أبعاد جودة الخدمات المصرفية	09	(6 -14)

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجزء الثالث: شمل هذا الجزء مختلف الفقرات الخاصة بقياس رضا عملاء المصرف والمقدرة بـ (07) فقرات والموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (03): مقاييس رضا العملاء المصرفيين

البعد	عدد الفقرات	حدود ومقاييس الفقرات
رضا العملاء المصرفيين	07	(15-21)

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجزء الرابع: شمل هذا الجزء مختلف الفقرات الخاصة بقياس أثر جودة الخدمات المصرفية على سلوكاترضا العملاء أي الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، والمقدرة بـ (03) فقرات وذلك وفقا لما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول (04): مقاييس أثر جودة الخدمات المصرفية على سلوكات رضا العملاء

البعد	عدد الفقرات	حدود ومقاييس الفقرات
أثر جودة الخدمات المصرفية على سلوكات رضا العملاء	03	(29 - 32)

المصدر: من إعداد الباحثين.

وللتحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبيان) فقد تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الاختصاص بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باجي مختار عنابة - الجزائر، لمعرفة آرائهم عن مدى وضوح وترابط فقرات الاستبيان ومقدار ملائمتها لقياس متغيرات الدراسة وشمولية أبعادها، وعلى ضوء اقتراحاتهم تم تعديل الاستبيان و الأخذ إجمالا بجل توجيهاتهم شكلا وجوهرا.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة الاستبيان:

فما يخص الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيانات فقد تم الاعتماد على المؤشرات الإحصائية التالية:

- التكرارات.
- النسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية.
- الوزن المئوي.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (LikertScale) لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الدراسات الإدارية والاجتماعية، حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدمها على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة، حيث يختار المبحوث واحد منها على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول (05): درجة مقياس ليكرت الخماسي (LikertScale)

الاستجابة	لا أتفق تماما	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين.

أي بمدى استجابة من(5 - 1)، و بذلك يكون الوسط الحسابي الفرضي في هذه الدراسة هو (3) والذي تم التوصل إليه من خلال المعادلة التالية: الوسط الحسابي الفرضي = مجموع الأوزان / عددها أي $\frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$

ولقد حدد الباحثان مدى تبني أبعاد ومتغيرات الدراسة بتخصيص مستويات أساسية وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

طول الفئة = القيمة العليا – القيمة الدنيا/ عدد المستويات ، أي: (5-1)/5=.0.8

وعليه تكون الدرجات كما يلي:

-الدرجة الضعيفة جدا (1-1.80).

- الدرجة الضعيفة (1.80- 2.60).

-الدرجة المتوسطة(2.60-3.40).

- الدرجة القوية (3.40- 4.20).

- الدرجة القوية جدا (4.20-5).

ولاختبار الفرضيات فقد قمنا باحتساب الوسط الحسابي والوزن المئوي ودرجة الموافقة لكل فرضية على حدا ومقارنته بالوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، وتكون النتيجة قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي المرجح أعلى منالوسط الحسابي الفرضي، وإذا كانت النتيجة العكس فيتم رفض الفرضية.

رابعا: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع هذه الدراسة من عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وفيما يلي نقدم نبذة موجزة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعن الوكالة رقم (811) بالطارف:

- تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في (1982/03/13) بمقتضى المرسوم رقم (206/82) تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA)**(KPMG, 2012, 14)**، ويهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي الجزائري وذلك عبر تقديم مختلف صيغ القروض الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، تمويل أنشطة الصناعات الغذائية، تربية المواشي والمائيات وقطاع الصيد البحري، كما يقوم (BADR) بتلقي الودائع وتقديم مختلف القروض باعتباره مصرفا تجاريا.ومع نهاية سنة (2013) قدر رأس مال المصرف بـ (33) مليار دج، كما يوظف ما يزيد عن (7000) موظف، في حين تحسب له شبكة توزيع واسعة جدا تضم (39) مديرية جهوية و(300) وكالة مصرفية موزعة عبر كامل التراب الوطني.(**www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr, consulté le 02/06/2014.**)- أما فيما يخص وكالة (BADR811) محل التربص فهي وكالة تجارية عاملة بمدينة الطارف تأسست سنة (1985)، حيث كان مقرها سابقا في مدينة القالة، ومع ظهور الولاية تم نقل مقر بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى الطارف، وهي في الواقع مديرية جهوية، لكن لعدة ظروف تبقى هي وجميع وكالات الولاية تابعة للمديرية الجهوية الموجودة في ولاية عنابة، وما يميز هذه الوكالة أن مجمل القروض الموجهة للقطاع الفلاحي والصيد البحري تمثل (80%). أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة العينة الملائمة (ConvinienceSample)، حيث قام الباحثين بتوزيع الاستبيان على أكبر عدد ممكن من العملاء الذين لديهم حسابات مصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوكالة رقم (811)، حيث تم توزيع (40) استبيانا، وقد قام الباحثان باسترداد (38) استبيانا، كما اتضح وجود (06) استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وذلك وفقا لما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (06): الاستبيانات المعتمدة في الدراسة الميدانية

الاستبيانات	العدد	%
الاستبيانات الموزعة	40	100
الاستبيانات غير المسترجعة	02	5
الاستبيانات غير الصالحة للتحليل الإحصائي	06	15
الاستبيانات المعتمدة في الدراسة الميدانية	32	80

المصدر: من إعداد الباحثين.

خامسا: حدود الدراسة:فيما يخص حدود الدراسة فقد تمثلت في:

1- **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 15 مارس 2016 الى غاية 04 ماي 2016.

2- **الحدود المكانية:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة (811) ولاية الطارف، الجزائر.

3- **الحدود البشرية:** عينة ملائمة مكونة من (32) عميلا لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR812).

4- **الحدود الموضوعية:** جودة الخدمات المصرفية وأثرها على رضا العملاء.

المحور الرابع: الإطار الميداني للدراسة

أولا: وصف البيانات الديمغرافية والشخصية لعينة الدراسة

1- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس:** يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (07): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	%
ذكر	17	53.12
أنثى	15	46.87
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

وتأسيسا على الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة هم من فئة الذكور حيث بلغ عددهم (17) فردا بنسبة (53.12%)، في حين بلغ عدد الإناث (15) فردا وبنسبة (46.87%).

2- توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية: تم تقسيم أفراد العينة حسب الفئة العمرية إلى أربع فئات وذلك كما يلي:

الجدول(08): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	%
من 20 إلى 30 سنة	9	28.12
من 31إلى 40 سنة	6	18.75
من 41 إلى 50 سنة	7	21.87
أكثر من 50 سنة	10	31.25
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول (08) أن أعلى نسبة من أفراد العينة هي من الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) حيث بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة مئوية بلغت(31.25 %)، تليها الفئة العمرية من (20 إلى 30 سنة)والبالغ عددهم (9) أفراد بنسبة مئوية بلغت(28.12%)، ثم تليها الفئة العمرية من (41إلى50 سنة) حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة مئوية بلغت (21.87%)، وأخيرا تأتي الفئة العمرية ما بين (31 إلى 40 سنة) والبالغ عددهم (6) أفراد وذلك بنسبة مئوية قدرها(18.75%)، وبذلك تتفوق الفئة الأولى لكونها تعد الأكثر اندماجا في عالم الشغل.

3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي: تم توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي كما يلي:

الجدول(09): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	%
أقل من الثانوي	7	21.87
ثانوي	12	37.5
جامعي	11	34.37
دراسات عليا	2	6.25
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول (09) أن أكبر نسبة من أفراد العينة ذات المستوى التعليمي الثانوي إذ بلغ عددهم (12) فردا وبنسبة(37.5%)، تليها الفئة ذات المستوى التعليمي الجامعي حيث بلغ عددهم (11) فردا وذلك بنسبة (34.37%)، إضافة إلى (21.87%) من ذوي المستوى التعليمي الأقل من الثانوي ويبلغ عددهم (7) أفراد، وأخيرا بلغ عدد الأفراد من ذوي مستوى الدراسات العليا فردين وبنسبة (6.25%)، وهذا ما يدل على التطور العلمي لأفراد المجتمع.

4- توزيع أفراد العينة حسب المهنة: يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

الجدول(10): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرارات	%
موظف في القطاع العمومي	9	28.12
موظف في القطاع الخاص	7	21.87
متقاعد	6	18.75
مهن حرة	4	12.50
طالب	5	15.62

بطال	1	3.12
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن فئة موظفي القطاع العمومي يأتون في المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (9) أفراد وذلك بنسبة (28.12%)، ثم يليهم موظفو القطاع الخاص حيث بلغ عددهم (7) أفراد وذلك بنسبة(21.87%)، ثم تليهم كل من فئتي المتقاعدين والطلاب حيث بلغ عددهم على التوالي (6) و(5) أفراد وبنسب مئوية بلغت(18.75%) و(15.62%)، وتأتي بعدهم فئة المهن الحرة حيث بلغ عددهم (4) أفراد وبنسبة تقدر بـ (12.4%)، وتأتي في المرتبة الأخيرة فئة البطالين (العاطلين عن العمل) حيث بلغ عددهم فردا واحدا وبنسبة (3.12%)، وهذا يفسر تنوع العملاء الذي يتعامل المصرف معهم مع تركيزه على الموظفين في القطاع العمومي بطبيعة ملكيته.

5-توزيع أفراد العينة حسب أقدمية التعامل مع المصرف: يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية:

الجدول(11): توزيع أفراد العينة حسب أقدمية التعامل مع المصرف

سنوات التعامل مع البنك	التكرارات	%
أقل من سنة	5	15.62
ما بين سنة و5 سنوات	8	25
ما بين 5 و10 سنوات	9	28.12
أكثر من 10 سنوات	10	31.25
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن غالبية عملاء المصرف فاقت مدة تعاملهم معه (10 سنوات) بنسبة قدرها (31.25%) وبلغ عددهم (10)أفراد، تليها نسبة المتعاملين ما بين (5 إلى 10 سنوات) حيث بلغ عددهم (9) أفراد بنسبة (28.12%)، وتأتي في المرتبة الموالية نسبة المتعاملين ما بين (سنة و5 سنوات) بنسبة (25%) وبلغ عددهم (8) أفراد، وفي المرتبة الأخيرة المتعاملين الأقل من سنة وذلك بنسبة (15.62%) وبلغ عددهم (5) أفراد، وهذا ما يفسر وجود نوع من الولاء لعدد كبير من المبحوثين للمصرف.

ثانيا: تحليل نتائج أبعادجودة الخدمات المصرفية في (BADR 811)

الجدول (12): وصف أبعاد جودة الخدمات المصرفية في (BADR 811)

الرقم	5	4	3	2	1	الإجابات	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق%	درجة القبول
6	8	9	4	7	4	32	3.31	66.5	متوسطة
7	7	9	3	5	8	32	3.06	61.2	متوسطة
8	6	12	5	7	2	32	3.40	68	قوية
9	14	10	4	3	1	32	4.03	80.6	قوية
10	8	9	5	9	1	32	3.43	68.6	قوية
11	10	12	5	3	2	32	3.78	75.6	قوية
12	8	12	5	5	2	32	3.59	71.8	قوية
13	2	4	6	10	11	32	2.21	44.2	ضعيفة
14	7	8	10	4	3	32	3.37	74.6	قوية
المجموع	70	85	47	53	34	288	3.46	67.90	قوية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تأسيسا على الجدول أعلاه يتضح مايلي:

1- فيما يتعلق بالفقرة رقم (6) والمتعلقة بأن المصرف ذو موقع ملائم يسهل الوصول إليه بسرعة، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.31) وهو أعلى

من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(66.5%) وهي نسبة غير عالية ولكنها مقبولة وذلك بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يدل على أن موقع المصرف ملائم نوعا ما للعملاء.

2- فيما يخص الفقرة رقم (7) والمتعلقة بأن المصرف تتوفر لديه المعدات والتجهيزات الحديثة والأدوات اللازمة للعمل، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.06) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(61.2%) وهي نسبة غير عالية ولكنها مقبولة وذلك بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يدل على أن للمصرف المبحوث معدات وتجهيزات حديثة والأدوات اللازمة للعمل.

3- فيما يتعلق بالفقرة رقم (8) والمتعلقة بأن المصرف يقوم بتقديم الخدمات في الوقت المحدد والمتفق عليه، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.40) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق (68%) وهي نسبة عالية نوعا ما وهذا بدرجة قبول قوية، وذلك ما يدل على أن المصرف يقدم خدماته في الوقت المحدد والمتفق عليه.

4- أما بالنسبة للفقرة رقم (9) والمتعلقة بأن المصرف يقدم كشوفات حسابات واضحة ودقيقة، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (4.03) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(80.6%) وهي نسبة عالية جدا وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على دقة ووضوح الكشوفات المقدمة من طرف المصرف المبحوث.

5- فيما يتعلق بالفقرة رقم (10) والمتعلقة بأن العاملين في المصرف لديهم الاستعداد الدائم لمساعدة العملاء، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث، حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.43) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(68.6%) وهي نسبة عالية نوعا ما وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على أن عمال المصرف لديهم الاستعداد الدائم لمساعدة العملاء.

6- فيما يتعلق بالفقرة رقم (11) والمتعلقة بأن المصرف يقوم بالرد الفوري على استفسارات العملاء، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.78) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق (75.6%) وهي نسبة عالية وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على أن عمال المصرف يعملون جاهدا على الرد على استفسارات وشكاوي العملاء.

7- فيما يتعلق بالفقرة رقم (12) والمتعلقة بأن المعاملات في المصرف تتم بدرجة من السرية والأمان، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.59) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(71.8%) وهي نسبة عالية وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على أن المصرف يعمل جاهدا على المحافظة على سرية وأمان معاملاته مع عملائه.

8- فيما يتعلق بالفقرة رقم (13) الخاصة بملائمة ساعات العمل لكل عميل، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة غير معمول بها نوعا ما لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (2.21) وهو أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(44.2%) وهي نسبة متدنية وذلك بدرجة قبول ضعيفة، وهذا ما يدل على عدم ملائمة ساعات العمل لكل عميل.

9- فيما يتعلق بالفقرة رقم (14) والمتعلقة باهتمام موظفي المصرف بالعملاء اهتماما شخصيا، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.73) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(74.6%) وهي نسبة عالية وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على الاهتمام الذي يوليه عمال المصرف بالعملاء.

10- فيمايتعلق بجميع الفقرات المشكلة لأبعاد جودة الخدمات المصرفية فقد بلغ الوسط الحسابي المرجح لها (3.46) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، وذلك بنسبة اتفاق قدرها (67.90%) وبدرجة قبول قوية، وهذا يعني أن مختلف أبعاد جودة الخدمات المصرفية معمول بها لدى المصرف المبحوث.

ثالثا: تحليل نتائج رضا العملاء في (BADR 811)

الجدول (13): وصف رضا العملاء في (BADR 811)

الرقم	5	4	3	2	1	الإجابات	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق %	درجة القبول
15	7	9	6	5	5	32	3.25	65	متوسطة
16	4	3	10	8	7	32	2.65	53	متوسطة
17	6	7	8	6	5	32	3.09	61.8	متوسطة
18	8	9	4	5	6	32	3.25	65	متوسطة
19	11	10	4	3	4	32	3.65	73	قوية
20	10	9	5	6	3	32	3.59	71.8	قوية
21	9	8	6	5	4	32	3.40	68	قوية
المجموع	45	55	43	38	34	224	3.26	67.94	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تأسيسا على الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

1- فيما يتعلق بالفقرة رقم (15) والمتعلقة بأن المصرف يقدم حزمة من الخدمات الواسعة التي ترضي العملاء وتلبي حاجياتهم، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها نوعا ما لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.25) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(65%) وهي نسبة حسنة وذلك بدرجة قبول متوسطة، وذلك ما يدل على وجود تنوع في الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

2- فيما يتعلق بالفقرة رقم (16) والمتعلقة بأن الخدمات أفضل من توقعات العميل، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة غير معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (2.65) وهو أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(53%) وهي نسبة غير عالية وذلك بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يدل على عدم تفوق الخدمات التي يقدمها هذا المصرف على الخدمات التي في ذهن العميل.

3- فيما يتعلق بالفقرة رقم (17) والمتعلقة بأن العملاء يحظون باستقبال جيد من طرف موظفي المصرف، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.09) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(61.8%) وهي نسبة عالية نوعا وذلك بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يدل على وجود استقبال جيد من طرف العمال لعملاء المصرف.

4- فيما يتعلق بالفقرة رقم (18) الخاصة بأن عمال المصرف يسعون لإيجاد الحلول بشتى الطرق عند تعرض العميل لمشاكل مصرفية، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.25) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(65%) وذلك بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يدل على أن العمال يسعون لإيجاد الطرق والحلول المناسبة للمشاكل المصرفية التي يقع فيها العميل.

5- فيما يتعلق بالفقرة رقم (19) الخاصة بشعور العملاء بالراحة عند تعاملهم مع المصرف، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.65) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(73%) وهي نسبة عالية وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على أن العملاء يشعرون بالراحة عند تعاملهم مع هذا المصرف.

6- فيما يتعلق بالفقرة رقم (20)الخاصة برضا العملاء عن المصرف وعن خدماته ومنتجاته، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.59) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(71.8%) وهي نسبة عالية وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على أن أغلبية العمال راضون عن المصرف وعن مختلف خدماته ومنتجاته.

7- فيما يتعلق بالفقرة رقم (21) الخاصة بولاء العملاء للمصرف ومنتجاته وخدماته، فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هذه العبارة معمول بها لدى المصرف المبحوث حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.40) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق(68%) وهي نسبة جيدة وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يدل على ولاء العملاء للمصرف ولمنتجاته وخدماته.

8- فيمايتعلق بجميع الفقرات المشكلة لبعد رضا العملاء فقد بلغ الوسط الحسابي المرجح لها (3.26) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، وذلك بنسبة اتفاق قدرها (67.94%) وبدرجة قبول قوية، وهذا يعني أن مختلف أبعاد رضا العملاء معمول بها لدى المصرف المبحوث.

رابعا: اختبار الفرضيات

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية القائلة: "أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء"، سيتم أولا اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة المكونة لها وذلك كما يلي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الجدول (14): اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الثانية	5	4	3	2	1	الإجابات	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق%	درجة القبول
أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك تكرار الشراء.	7	11	5	7	2	32	3.34	68.6	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تأسيسا على الجدول أعلاه يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.34) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق (68.6%) وهي نسبة جيدة وذلك بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة: "أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك تكرار الشراء".

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الجدول (15): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الرابعة	5	4	3	2	1	الإجابات	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق%	درجة القبول
أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك التحدث بكلام ايجابي.	4	5	8	11	4	32	2.81	56.2	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تأسيسا على الجدول أعلاه يتضح لنا رفض الفرضية الفرعية الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (2.81) وهو أقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق (56.6%) وهي نسبة متوسطة وذلك بدرجة قبول متوسطة أيضا، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة القائلة: "أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك التحدث بكلام ايجابي".

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الجدول (16): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية السادسة	5	4	3	2	1	الإجابات	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق%	درجة القبول
أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك الولاء.	11	8	6	5	2	32	3.65	73	قوية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تأسيسا على الجدول أعلاه يتضح لنا قبول الفرضية الفرعية الثالثة حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح (3.65) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق (73%) وهي نسبة عالية، وذلك بدرجة قبول قوية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة القائلة: " أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء من خلال سلوك الولاء".

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

الجدول (17): اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضيات	5	4	3	2	1	الإجابات	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق%	النتيجة
الفرضية الفرعية الأولى	7	11	5	7	2	32	3.34	68.6	قبول
الفرضية الفرعية الثانية	4	5	8	11	4	32	2.81	56.2	رفض
الفرضية الفرعية الثالثة	11	8	6	5	2	32	3.65	73	قبول
الفرضية الرئيسية	45	46	40	44	17	192	3.26=3/19.7	65.20	قبول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

وتأسيسا على الجدول أعلاه يتضح لنا قبول الفرضية الرئيسية حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح (3.26) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، كما بلغت نسبة الاتفاق (65.20%) وهي نسبة عالية نوعا ما بدرجة قبول متوسطة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية القائلة: "أثرت جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تحقيق رضا العملاء".

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة: من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثان فقد توصلا إلى عدة نتائج أبرزها:

1- نتائج مستمدة من تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول جودة الخدمات المصرفية

- المصرف المبحوث يقع في موقع ملائم يسهل الوصول إليه.
- يتوفر المصرف المبحوث على الأدوات اللازمة للعمل والأجهزة الحديثة.
- يقدم المصرف المبحوث خدماته في الوقت المتفق عليه.
- يعتمد المصرف المبحوث كشوفات واضحة ودقيقة.
- لدى العاملين بالمصرف المبحوث استعداد دائم لمساعدة العملاء.
- تتم المعاملات بين المصرف المبحوث والعملاء بكل أمان وسرية.
- يهتم الموظفون بالعملاء اهتماما شخصيا.
- عدم ملائمة ساعات عمل المصرف لكل عميل.

2- نتائج مستمدة من تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا العملاء

- يقدم المصرف المبحوث مجموعة من الخدمات المتنوعة التي ترضي العميل وتلبي حاجياته.
- لا تزال الخدمات المقدمة من طرف المصرف المبحوث أقل من توقعات العميل.

- يحظى العملاء باستقبال جيد من طرف الموظفين.
- يسعى موظفو المصرف المبحوث لإيجاد حلول ملائمة لمشاكل العملاء.
- يشعر العملاء بالراحة عند تعاملهم مع المصرف المبحوث.
- رضا العملاء عن المصرف المبحوث وعن منتجاته وخدماته.
- ولاء العملاء للمصرف المبحوث ولمنتجاته وخدماته.

3- نتائج مستمدة من تحليل اختبار فرضيات الدراسة

- أثرت جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا عملاء المصرف المبحوث من خلال سلوك تكرار الشراء.
- لم يتضح وجود أثر لجودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا عملاء المصرف المبحوث من خلال سلوك التحدث بكلام إيجابي.
- أثرت جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا عملاء المصرف المبحوث من خلال سلوك الولاء.

وكنتيجة نهائية تخدم موضوع الدراسة وتجيب عن إشكاليتها الرئيسية فإن جودة الخدمات المصرفية تؤثر بشكل إيجابي في تحقيق رضا عملاء المصرف المبحوث ومختلف المصارف التجارية.

لكن نشير في الأخير إلى أنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وجل المصارف التجارية الجزائرية العمومية تبقى تعاني من كثير من المشاكل فيما يتعلق بجودة خدماتها المصرفية التي لا يمكن مقارنتها بجودة الخدمات التي تقدمها المصارف العالمية وحتى المصارف الأجنبية العاملة في الجزائر التي أصبحت تنافسها في عقر دارها.

ثانيا: توصيات الدراسة: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وجل المصارف الجزائرية في تحسين أدائها نحو الأفضل وتحسين مستوى جودة خدماتها مما يضمن بقائها واستمرارها وكسبها لولاء ورضا عملائها، ومن أبرزها نذكر:

- صياغة برامج تهدف إلى التحسين المستمر لجودة الخدمات المصرفية.
- ضرورة تركيز المصارف على أبعاد جودة الخدمات المصرفية، والتي لديها دور كبير في التأثير على رضا العملاء وكسب رضاهم وضمان بقائهم واحتمال انضمام عملاء جدد مرتقبين.
- الاهتمام بتبني المصارف لاستراتيجيات جديدة وهادفة لتطوير خدماتها ومنتجاتها، مع دمج العامل التكنولوجي والعمل على تطويره من أجل تسريع المعاملات وتسهيلها.
- الاهتمام الكبير بالعنصر البشري من خلال إعداد دورات تكوينية وتأهيلية لجميع الموظفين، خاصة لعمال الشبابيك لتعاملهم الدائم واحتكاكهم المباشر بالعملاء.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

- أبو زنيد سمير أحمد والشريف شادي ربحي، (2008): جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية ومدى رضا العملاء عنها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 05.
- الصحن محمد فريد، (2002): قراءات في إدارة التسويق، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الصرن رعد حسن، (1998): طريقة مديرة لدراسة جودة الخدمات في القطاع المصرفي: دراسة مقارنة بين المصارف السورية والأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- العجارمة تيسير، (2005): التسويق المصرفي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أوسو خيري علي وبطرس لؤي لطيف، (2008): تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبائن: دراسة استطلاعية لآراء عينة من زبائن مصارف مدينة دهوك، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 89، العدد 03.

- جبلي هدى، (2009): قياس جودة الخدمة المصرفية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- حرب بيان هاني، (2000): مدخل إلى إدارة الأعمال، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
-دراركة مأمون والشبلي طارق، (2002): الجودة في المنظمات الحديثة، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- درويش مروان والدميري ابتسام، (2010): تقويم جودة خدمات المصارف العربية العاملة في محافظة القدس من وجهة نظر العملاء، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 18.
- ناصر دادي عدون ومعراج هواري، (2005): مدى إدراك زبائن المصارف التجارية العاملة بالجزائر لجودة الخدمات المصرفية المقدمة: دراسة ميدانية على زبائن المصارف التجارية بمنطقة غرداية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 02.
- كشيدة حبيبة، (2003): استراتيجية رضا العميل، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- معلا ناجي، (1994): قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية الأردنية، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية

- AvkiranNecmi Kemal, (1994): Developing an instrument to measure customer service quality in branch banking, International Journal of Bank Marketing, Vol.12, No.06.
- Bahia Kamilia, Nantel Jacques, (2000): A reliable and valid measurement scale for the perceived service quality of banks, International Journal of Bank Marketing, Vol.18, No.02.
- Cronin Joseph and Taylor Steven, (1994): Servperf versus Servqual: reconciling performance based and perceptions minus expectations measurement of service quality, Journal of Marketing, Vol.58, No.01.
- Grönroos Christian, (1984): A service quality model and its marketing implications, European Journal of Marketing, Vol.18, No.04.
- JabnounNaceur, Al-Tamimi A Hassan, (2003): Measuring perceived service quality at UAE commercial banks, International Journal of Quality and Reliability Management, Vol.20, No.04.
- Jean Vibhor, Gupta Sonia, Jain Smrita, (2012): Customer perception on service quality in banking sector: With special reference to Indian private banks in Moradabad region, International Journal of Research in Finance and Marketing, Vol.02, No.02.
- Kotler Philip et Dubois Bernard, (2004): Marketing management,11éme Ed, Publi Union, Paris, France.
- Kotler Philip, Keller Kevin Lane, Dubois Bernard, etManceauDelphine, (2006): Marketing management, 12 éme Ed, Pearson Education, Paris, France.
- KPMG, (2012): Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, KPM Algérie SPA, Alger.
- Lovelock Christopher and Wright Lauren, (2002): Principles of service marketing and management, 2nd Ed, Prentice-Hill, New York, U.S.A.
- NormeInternationale ISO 9000, (2000): Systèmes de management de la qualité : principesessentiels et vocabulaire, ISO Copyright Office, Genève, Suisse.
- Ohana Paul, (2001): Le total Customer management, Edition d'Organisation, Paris, France.
- Parasuraman A, Zeithaml Valarie A, and Berry Leonard L, (1985): Servqual: A conceptual model of service quality and its implications for future research, Journal of Marketing, Vol.49, No.04.
- Parasuraman A, Zeithaml Valarie A, and Berry Leonard L, (1988): A multiple item scale for measuring consumer perceptions of service quality, Journal of Retailing, Vol.64, No.01.
- Spreng Richard, Mackenzie Scott B, and Olshavsky Richard W, (1996): A re-examination of the determinants of customer satisfaction, Journal of Marketing, Vol.60, No.03.
- Tahir IzahMohd, Abu BakarMazlina Nor, (2007): Service quality gap between customers satisfaction of commercial banks of Malaysia, International Review od Business Research Papers, Vol.03, No.04.
-www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr, consulté le 02/06/2014.

واقع المنظومة المصرفية الجزائرية والحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة

أ. بلعورة هجيرة – د. بن رجم محمد خميسي

جامعة مساعديه محمد شريف سوق أهراس

ملخص: تعد العلاقة بين العميل والمصرف أكثر تعقيدا، فالثقة هنا تكون بعيدة كل البعد إذ لم تبرهن وتدعم بأساليب تقطع الشك باليقين الجزئي، وهذا لا يتجسد إلا عند تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة منها الشفافية والإفصاح، فنحن من خلال دراستنا نحاول إعطاء تشخيص وضع البنوك التجارية الجزائرية وإبراز الحاجة إلى تطبيق الحوكمة وتقديم الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا السياق وخاصة دور بنك الجزائر في تطبيقها وفي الأخير قدمنا جملة من النتائج مختتمين الدراسة بالمقترحات التي توصلنا لها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصارف، الأزمات المصرفية، المصارف، الشفافية، الفساد المالي، بنك المركزي.

Abstract :

The relationship between the client and the bank is more complicated, Confidence Here are a far cry it did not demonstrate and support in ways that go a doubt partial certainty, and this does not materialize, but when you apply the principles of private governance, including transparency and disclosure, we are through our study we are trying to give a diagnosis of the banks Algerian business and highlight the need to apply the governance and provision of efforts by the government in this context, especially the role of the Bank of Algeria in their application, and we introduced in the last set of results Mokhttmin study the proposals that we have.

Key words: corporate governance of banks, banking crises, banks, transparency, financial corruption, the central bank.

مقدمة: نظرا للتطورات الحالية التي تشهدها الساحة المالية العالمية والمتمثلة في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ظهرت مخاطر تهدد استقرار وسلامة الجهاز المصرفي وزادت وتنوعت بشكل غير مسبق، لذا فمن الضرورة البحث عن أحدث الأساليب في إدارة المصارف وإدارة مخاطرها وذلك للتخفيض من آثارها السلبية على البنوك ومنه الاقتصاد، ومن بين هذه الأساليب نجد ما يعرف بحوكمة البنوك أو بأسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة التي تعد من الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص، وبما أن الجهاز المصرفي يترأسه البنك المركزي فان نجاح الحوكمة في المصارف فقط لا يرتبط بوضع القواعد الرقابية لكن لابد من تطبيقها بشكل سليم، وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير علي البنك المركزي، من جهة وعلى المصارف المعنية من جهة أخرى ولقد تعاظم الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خاصة منها الجزائر ففي الوقت الذي تتحول فيه الأنظمة المصرفية للدولة المتقدمة إلى مستويات متطورة من الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية وتسعى إلى تكييف بيئتها المصرفية بما يتوافق في مقررات لجنة بازل الجديدة، أصبح من الضرورة إدراك بنك الجزائر باعتباره سلطة الإشراف والرقابة على إعمال المصارف لأهمية جعل قواعد العمل المصرفي متناسبة مع ما هو مطروح عالميا.

أولا :المشكلة الرئيسية: يمكن بعد هذا المدخل الشامل الذي يلخص مضمون البحث أن تحدد الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل الآتي:

ما مدى حاجة البنوك التجارية الجزائرية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة وما هي إسهامات بنك الجزائر في مجال تطبيقها؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية: وينشق عن هذا السؤال عدّة أسئلة فرعية وهي:

- فيما تتمثل حوكمة المصارف وما هو إطارها العام؟
- ما هو واقع الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري؟
- ما دور بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة داخل الجهاز المصرفي؟

ثالثا :الفرضيات: بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة يستلزم وضع فرضيات محددة منها:

- تعتبر الحوكمة أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة داخل المصارف.

- تلعب المصارف التي تطبق مبادئ حوكمة جيدة دورا هاما في تعزيز الثقة في الاقتصاد الجزائري، كما تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في إرساء نظام حوكمة جيد داخل القطاع المصرفي.

- تتوفر الجزائر على متطلبات تطبيق الحوكمة في المصارف ولكن لا تزال ترقى إلى المستوى المطلوب.

رابعا: أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- إبراز أهمية حوكمة المصارف وكيفية الاستفادة منها في المصارف.

- تحليل واقع بنك الجزائر في فرض سلطته الرقابية والإشرافية على أعمال المصارف ومدى استقلاليته.

- معرفة الخطوات أو البرامج التي اعتمدتها الجزائر في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي.

خامسا: أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من خلال مسعاها حيث أنها تسعى إلى تقديم إسهامات الحوكمة في إدارة المخاطر على مستوى المصارف هذا من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أهميته في جدته وتجدده كونه يمس قطاع حساس ويعد ركيزة الاقتصاد ألا وهو القطاع المصرفي ويعنى بمصطلح حديث النشأة والتطبيق " الحوكمة " خاصة في مجال المصارف.

سادسا: منهج الدراسة: تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة الإشكالية، وتأكيد أو نفي الفرضيات القائمة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع المدروس، والمنهج التحليلي لمعالجة المعطيات والبيانات الرقمية الواردة فيه .

سادسا: هيكل الدراسة: للإلمام بجوانب الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول : أساسيات حول الحوكمة المصرفية.

المحور الثاني: واقع البنوك الجزائرية ودور الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.

المحور الثالث: جهود السلطات الجزائرية في مجال تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي .

المحور الرابع : دور بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة.

المحور الأول : أساسيات حول الحوكمة المصرفية: لا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي وإجراءاته الرقابية المصرفية ووسائل الرقابة والضبط والسيطرة الداخلية، بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية للأصول المصرفية والمالية وحقوق المودعين وسلام وتدعيم مركزها المالي من جهة على البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى،

حيث خلال هذا المحور سنتطرق إلى ماهيته في ما يلي:

أولا: التأصيل النظري للحوكمة المصرفية: اكتست الحوكمة في البنوك مكانة بارزة على ضوء أهمية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وتعرضها بشكل كبير للصعوبات والمخاطر المحتملة، والحاجة إلى حماية مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوى العلاقة فبرزت الحوكمة المصرفية باعتبارها حجر الأساس لتنمية مصرفية شاملة، وقد حازت هذه المسألة على قدر كبير من الاهتمام وكفاية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات المالية والاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي والدول ومن خلال هذا العنصر سنتطرق إلى ما يلي:

01: مفهوم الحوكمة المصرفية: لدينا عدة تعريفات نذكر منها:

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها: " الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفق للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين ".[1]

وتعني الحوكمة في الجهاز المصرفي والمالي: " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد بالإطار التنظيمي، وسلطات الهيئة الرقابية كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والمشتركة ".[2]

وهناك مجموعة من العوامل اللازم توافرها لممارسة الحوكمة الجيدة في المصارف :[3]

-إصدار البنك المركزي لقواعد رقابية خاصة بحوكمة المصارف تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الأطراف ذات العلاقة.

-يجب أن تكون لدى مجالس إدارات البنك القناعة الكافية بأهمية هذه القواعد والضوابط فيما يساعد على تنفيذها.

-توفر استراتيجية واضحة يمكن على أساسها قياس مدى نجاح البنك ومدى مساهمة الأفراد والإدارة في هذا النجاح.

-التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتنوع خبراتهم وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة.

-ضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل مصرف.

-ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

-توافر نظام معلومات فعال.

-ضمان توافق نظام الحوافز مع نظم البنك.

-خطط وسياسات وآليات لتقييم أداء المصرف والعاملين به.

تختلف حوكمة المصارف عن حوكمة الشركات وذلك لأن المصارف تتمتع بخصائص منفردة وهي:[4]

-إن المصارف بشكل عام غير شفافة نسبة إلى باقي المؤسسات المالية، والتي هي ذات كثافة عالية من المشاكل.

-إن المصارف معرضة إلى قوانين وقواعد صارمة.

-إن السلطة المالية للمصارف تجعل الحوكمة تختلف عن الأنواع الأخرى في المنظمات.

02: محددات حوكمة المصارف: حتى تتمكن المصارف من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تتضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المصرفية وتشمل هذه المحددات على مجموعتين:[5]

أ: المحددات الخارجية: تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل ما يلي:

-القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

-كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.

---

[1]: محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس: " **الأزمات المالية .قديما وحديثا أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة**،، دار إثراء، عمان، 2010، ص192.

[2]: ناصري وهيبة: " **دور حوكمة البنوك في استقرار سوق المال** "كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة،2008 -2009، ص 01، على الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157496 تمت زيارته بتاريخ: 03-01-2017

[3]: أسيا قاسمي: " **أثر العولمة المالية على تطور الخدمات المصرفية وتحسن القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** ". أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص 201.

[4]: المرجع نفسه.

[5]: شريقي عمر: "**دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"، الملتقى العلمي الدولي حول : " **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** ". . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، ص09.

-درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

-كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابة في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعون، المحاسبون، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

ب: المحددات الداخلية: وتشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع السلطات داخل البنك بين 3 أطراف رئيسية فيه وهي الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

03 :أهمية وأهداف حوكمة المصارف: تلعب حوكمة المصارف دورا مركزيا في الترويج لثقافة حوكمة المؤسسات، انطلاقا من أهمية هذه الأخيرة اعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل القطاعات الاقتصادية، فإذا ما قام مدراء المصارف بتطبيق آليات الحوكمة السليمة فسيكون هناك احتمال أكبر لتخصيص الموارد المالية على القطاعات المستفيدة بطريقة أكثر كفاءة وتطبيق حوكمة مؤسسات فعالة على المنشآت التي يملكونها.

أ: أهمية حوكمة المصارف: إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوى المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة، وتندرج هذه الأهمية في النقاط التالية: [1]

-إن المصارف بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية إلى الصدمات المالية بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية.

-تلعب المصارف دورا مهما في الاقتصاد من خلال ممارسة وظيفة منح القروض، والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية وتقديم الخدمات المالية اللازمة لعدد كبير من الزبائن.

-تمارس المصارف دورا رقابيا على زبائنها من الشركات المقترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلاتها الائتمانية من المخاطر المالية، والإفلاس في الشركات المقترضة ولاشك أن هذا الدور لا يمكن أن تلعبه المصارف بصورة مناسبة ما لم تتمتع بحاكميه جيدة.

-خضوع الصناعة المصرفية لمجموعة من التحولات الاقتصادية الكبرى كالاندماج المالي والتكنولوجيا المصرفية مما يؤدي إلى ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والمؤسسات الغير مصرفية.

-ينفرد النظام المصرفي وبخاصة في الاقتصاديات النامية بخصائص تجعله مهيمنا على الأنظمة المالية، فهو بذلك محرك حيوي ومهم جدا لنمو الاقتصادي.

وعليه فان حوكمة المصارف تنطلق من أنها توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المصرف وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، ومنه تمكن البنك باستغلال موارده بأحسن طريقة، ومن منطلق أهمية الحوكمة في المصرف فأنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية: [2]

- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المصارف.

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة للاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، كما هناك مجموعة من الأهداف تتمثل في: [3]

-تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.

---

[1]: حاكم محسن الربيعي وحماد عبد المحسن ا رضي: " **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة** "، دار اليازوري، الأردن 2011، ص 46-50.

[2]: إبراهيم إسحاق نسمان،" **دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص ص 20-22

[3]: شريقي عمر، المرجع السابق ، ص06

-تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.

-العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصرف.

-تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل المصرف.

-الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمصرف.

-تحقيق الحماية لأموال المودعين.

ثانيا: دوافع ظهور الحوكمة والعناصر الأساسية لدعم تطبيقها السليم داخل الجهاز المصرفي:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى ما يلي:

01: دوافع ظهور الحوكمة: ظهرت الحاجة إلى الحوكمة بسبب عدد من الأسباب والدوافع تتمثل في: [1]

-توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشأة بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمها.

-مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية.

-مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المنشأة لتحقيق الأهداف العامة للمدى الطويل.

-تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.

-تشجيع المنشآت على الاستخدام الأمثل لمواردها بأكفأ السبل الممكنة.

-توفير إطار يساعد على تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية.

02: العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي: هناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي نستعرضها في ما يلي: [2]

- وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية حيث يصعب إدارة الأنشطة المصرفية بدون تواجد أهداف إستراتيجية أو مبادئ للإدارة يمكن الاسترشاد بها، ويجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة لذلك يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا.

- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط لهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية.

- ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا .

- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليين والخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها.

- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة.

- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة.

[1]: هواري معراج، حديدي آدم: " **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية** "، الملتقى الوطني حول: " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي2012 ، ص ص02-03.

[2]: عبادي رندة: " **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية** "، مذكرة ماستر، تخصص بنوك، غير منشورة، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، 2014-2015، ص 51-53، بتصرف.

- دور السلطات الرقابية حيث يجب أن تكون السلطات الرقابية على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء المؤسسة، ويجب أن تتوقع قيام البنوك بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة، كما يجب أن تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من أن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي، كذلك يجب أن تكون السلطات الرقابية يقظة لأي إشارات إنذار مبكر بالنسبة للتدهور في إدارة أنشطة البنك حيث يجب عليها مراعاة إصدار توجيهات إلى البنوك بشأن التطبيق السليم للحوكمة، ومن الضروري قيام السلطات الرقابية بالتأكد من أن البنوك تقوم بإدارة أعمالها بالأسلوب الذي لا يضر بمصالح المودعين.

مما سبق يتضح أن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام المصرف بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة.

ثالثا: مبادئ تطبيق الحوكمة في المصارف ومزايا تطبيقها وسبلها في معالجة المخاطر:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى ما يلي:

01: مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي: أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة1999 ، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان: " تعزيز اتحاد الحوكمة لأجل تنظيم البنوك " يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل هذه المبادئ في: [1]

- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك ،" وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة "، كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان إدارة مخاطر الائتمان السوق السيولة التشغيل السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسئولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف واستراتيجية البنك.

- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة: " ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية " أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة .

- **المبدأ الثالث:** على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

---

[1]: بن رجم محمد خميسي، بلعورة هجيرة: " **الإلتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي لتجنب الأزمات المالية** "، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقة المتجددة وتمويل المناطق النائية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 175-178.

- **المبدأ الخامس:** من المهم أن يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية " ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية " باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، ويجب أن تقر الإدارة العليا بالبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الآجل الطويل، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.

- **المبدأ السادس: يجب على** مجلس الإدارة أن يضع سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجل الطويل ، وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

-**المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق " ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت "، وفى التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر، أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة ، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية.

- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

02: مزايا الحوكمة في البنوك: تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها "سوق ما بين المصارف"، وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله مما يعزز الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ونذكر منها: [1]

أ: الحوكمة المؤسسية نظام لتوجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف من خلال:[2]

-تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي خطاء عمديه.

-محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف.

ب: تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين كفاءة عمل المصرف وأدائه.

ت: تحقيق الاستفادة القصوى والفاعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية. كما أن للحوكمة مزايا أخرى منها :

-تسير الحصول على الأموال اللازمة لتكلفة أقل.

-الحد من الفساد وتأثيراته السلبية.

---

[1]: أمال عياري، أبوبكر خوالد، **"تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر"**، الملتقى الوطني حول : **" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 07.

[2]: بادن عبد القادر:" **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007-2008، ص11

-رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية للدولة، يؤدي تطبيق المصارف للحوكمة إلى نتائج ايجابية متعدد أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال من الفساد ،[1] " كما أن التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة "ويؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطرة عند تعاملها مع المصارف والإقلال من التعثر.

03: سبل معالجة الحوكمة للمخاطر المصرفية: لكي تتمكن المصارف من تجنب مخاطر الإفلاس وبالتالي مخاطر السيولة، عليها أن تتبع نظام حوكمة رشيد وذلك على اعتبار أن الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلال إدارة وتنظيم ومراقبة المؤسسات لضمان حسن سير القطاع المصرفي باعتبار الحوكمة تشكل عنصرا أساسيا في سير العمل بشكل سليم وأمان المصرف، وتجنب المخاطر أي تقوم بالعمل على التوفيق بين استحقاقات القروض واستحقاقات الودائع، لاسيما إذا علمنا بأن المصرف يحتفظ بسيولة عالية أو موارد مالية معطلة أو غير مستثمرة ولا تجلب أي عوائد، وبالنتيجة فإنها لا تساهم في تنمية وتنشيط وتطوير القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية المختلفة، لذلك يمكن الحكم على كفاية إدارة المصرف وفقا لتحديد كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها خلال أي فترة زمنية، إن تحقيق ربحية المصرف من خلال تشغيل موجوداته بكفاءة عالية، إما السيولة فتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل وفي قدرة المصرف في الحصول على التمويل قصير وطويل الأجل، فالسيولة الضرورية لوفاء المصرف بالتزاماته وتفادي مشكلات مخاطر الإفلاس والتصفية، فان زيادتها على الحاجة قد تؤدي إلى تدني الإرباح من جراء احتفاظ المصرف بموارد مالية معطلة أو غير مستثمرة وبالتالي فان الحوكمة تعتبر نظام يدير كيان المؤسسات وكيفية السيطرة عليها بمعنى آخر يعني الترويج والالتزام بمبدأ الشفافية والمسؤولية من خلال معلومات كافية وبيانات ملائمة عن جميع الأنشطة والإجراءات والسياسات الإستراتيجية دون تعرض مصالح المؤسسة الإستراتيجية للخطر.[2]

المحور الثاني: واقع البنوك الجزائرية ودور الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري: تقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين، العنصر الأول يتمثل في مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية وبالأخص الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي، أما العنصر الثاني فيتمثل في القدرة على تخصيص هذه الموارد وفق أفضل الصيغ الممكنة.[3] ولذلك سيتم التعرض إلى هذين العنصرين في النظام المصرفي الجزائري بشيء من التفصيل كالتالي:

أولا: واقع سياسة تعبئة الموارد في البنوك الجزائرية : لا تزال المصارف الجزائرية تلعب الدور الرئيسي في عملية تمويل الاقتصاد الوطني بمختلف متعامليه، خصوصا وأن السوق المالي في الجزائر لا يزال بعيدا تماما عن تحقيق الأهداف المسطرة عند إنشائه، وهذه الوضعية تفرض على المصارف أن تؤمن على مصادر تمويلها وأن تحرص بالمقابل على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، فمن جانب المعطيات والأرقام المسجلة يوضح الجدول أدناه مستوى الودائع المجمعة على مستوى المصارف الجزائرية والتي شهدت خلال السنوات(2008-2014) معدلات متزايدة في النمو

الجدول رقم 01: هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2008-2014):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع الجارية	2946,9	2502,9	2879,7	3495,8	3356,8	3637,5	4434,8
لدى البنوك العامة	2705,1	2241,9	2569,5	3095,8	2823,6	2942,2	3712,1
لدى البنوك الخاصة	241,8	261	310,2	400	533,2	595,3	722,7
الودائع لأجل	1991	2228,9	2524,3	2787,5	3331,5	3691,7	4083,7
البنوك العمومية	1870,3	2079	2333,5	2552,3	3051,5	3380,4	3793,6

[1]: مطاوع السعيد السيد مطاوع: " **دور المراجعة في حوكمة الشركات**"، مصر،2009 ، ص06 .

[2]: عبادي رندة، المرجع السابق، ص 46.

[3]: الطاهر لطرش: " **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2005 ، ص 175.

البنوك الخاصة	120,7	149,9	190,8	235,2	280	311,3	290,1

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائري للسنة 2010 بالاستعانة بـ: أطروحة دكتوراه لـ: " أسيا قاسمي، مرجع سابق، ص98 " ومقال لـ: " صيد ماجد ورقايقية فاطمة الزهراء: **متطلبات الرقابة الإشرافية لبازل 3 وإجراءات تحقيقها في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 50، جانفي 2017، ص 274 ".

حيث يمكننا رصد مجمل التغيرات الحادثة في الحقبة الزمنية 2008_2012 للودائع لإثراء على المعلومات الأنفة في الجدول أعلاه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: نسبة الودائع في البنوك العمومية والخاصة 2008-2012

المصدر: أسيا قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص99.

من خلال الشكل والجدول يتضح سيطرة البنوك العمومية ويرجع سيطرة هذه البنوك حسب وجهة نظرنا إلى ضعف ثقة المتعاملين الاقتصاديين بالقطاع الخاص، وهذا ما يبرهن عن غموض وحجب للمعلومة أو كون أنها لا تمتلك سياسة جذب المدخرات ، أو راجع إلى تراكم النتائج السالبة تجعل العون ينفر، وإذا ما نظرنا إلى إحصائيات السنوات الأخيرة نجد أن نسبة هيمنتها تتحسن، حيث زيادة الحصة في سوق الموارد12,9٪ سنة 2012 مقابل 10,9٪ في عام 2011، وكان هذا نتيجة تراجع الدولة عن قرار منح المؤسسات العمومية من إيداع مواردها المالية في البنوك الخاصة وبذلك فقد بدأت هذه الأخيرة تعرف انتعاشا ولو بوتيرة ضعيفة، وعلى رغم تحقيق هذه المؤشرات الإيجابية إلا أن واقع سياسة تعبئة الموارد بالمصارف الجزائرية يشير إلى وجود عدة نقائص ومشاكل تحد من فعالية هذه السياسة.

كما تعود ضعف استقطاب المدخرات أيضا البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية والتجارية وفي تلقي دفتر الشيكات، ضعف كبير في الهياكل والوكالات البنكية خارج المدن الكبرى، محدودية دخل الفرد الجزائري والتي تجعله بعيدا عن تعبئة الادخار، بالإضافة إلى أن تفضيل الفرد الجزائري للبنوك العمومية لإيداع أمواله ليس مرده نجاح السياسة المصرفية في تعبئة الموارد، بل هو نتاج للضمان والأمان الذي يمثله القطاع العام، وهذه الوضعية ليست بالضرورة دائمة.[1]

ثانيا -واقع سياسة منح القروض في البنوك الجزائرية:

قد شهدت القروض نفس الوضعية تقريبا إذ تزايد معدل الإقراض خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: هيكل القروض بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008-2013

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد	5230,7	6172,2	6535,4	7452,3	8574,8	10312,2
حسب القطاع						

[1]: Lemdeldel hammia : " **L'introduction du marketing dans les banques Algériennes** " , Edition ECOFAM, Alger, 1997,p 69.

القطاع العمومي	1201,9	1485,1	1460,6	1741,6	2040,2	2434
القطاع الخاص	1413,3	1600,6	1806,7	1984,2	2247	2721,9
المجموع	2615,2	3085,7	3267,3	3725,8	4287,2	5155,9
حسب مدة الإستحقاق						
قروض قصيرة الأجل	1189,4	1320,5	1311	1363	1361,6	1423,4
قروض متوسطة الأجل	910	904	831	847	978,1	1227,9
قروض طويلة الأجل	516,1	862	1126,1	1515,6	1947,9	2505
مجموع	2615,5	3086,5	3268,1	3726,5	4287,6	5156,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بـ: تقرير بنك الجزائر 2008، pdf، ص 244-245 وتقريره لسنة 2013، pdf، ص 224-225.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نجد أن إجمالي منح القروض للخواص في تزايد واغلب القروض في المدى القصير دلالة على أنها ليست موجهة للاستثمار بل لتمويل الدورة التشغيلية، فحسب وجهة نظرنا يعد دليل على تخوف المصارف التجارية من خسائر من جهة تعد نقطة ايجابية كونها تعتمد أسلوب تجنب المخاطر لكن يعد دلالة على ضعف سياستها في منح القروض وضعف خبرتها في اكتشاف المخاطر مبكرا مما يجعلها متخوفة، لكن مع التطور الحالي تعد هذه الطريقة غير مناسبة في التعامل مع المخاطر فهي تضيع فرصة استثمارات فعال وتكبح عجلة الدورة الاقتصادية.

إذ نجد أن البنوك الجزائرية في علاقتها مع المؤسسات العمومية لم تكن تراع في منحها للائتمان لا حسن أداء المؤسسات ولا كفاءة المشروعات الممولة، بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل ضمان استمرارية هذه الأخيرة، الأمر الذي خلق للبنوك عدة صعوبات واختلالات في حساباتها ومازلت إلى اليوم تعاني منها بسبب استمرارية نفس السياسة ولو كانت بأقل حدة، حيث تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية بلغ 1274 مليار دج، إن البنوك بشروطها الحالية المفروضة على ملفات القروض خاصة ما تعلق منها بالضمانات، لا تساعد على إنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية، إذ يشتكى المستثمرون من ضخامة الضمانات التي تطلبها البنوك التي تضعها في رأيهم لتبرير قرار منح القروض من جهة واستجابة لمبدأ الحيطة والحذر من جهة أخرى .[1]

ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار.[2]

استمرار امتصاص المؤسسات العمومية للأموال من البنوك كنتيجة للمرحلة الانتقالية التي لا يزال الاقتصاد الوطني يمر بها، فشل المؤسسات العمومية في الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة من البنوك، وبالتالي ضياع جزء كبير منها دون تحقيق المردودية المنتظرة، وحاجة البنوك المستمرة لتدخل الحكومة لتطهير محافظها المثقلة بالديون المتعثرة الناتجة سواء عن سوء التسيير أو الفساد أو غياب النجاعة الاقتصادية، غياب فرص استثمارية حقيقية وفعالة قادرة على خلق الثروة سواء للبنوك أو المتعاملين الاقتصاديين المقترضين للأموال، مباشرة برامج اقتصادية كبرى لإنعاش الاقتصاد الوطني على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي أو برنامج دعم النمو، الذي يعتمد بشكل رئيسي على تمويل البنوك، وكثير من هذه المشاريع ليس لها مردودية مالية ملموسة وأخرى لها مردودية على المدى البعيد، والتأثيرات السلبية لظاهرة العولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات لجنة بازل على الأقل في إطارها الأول، الأمر الذي يجعل البنوك بالإضافة إلى مواجهة صعوبات ومشاكل المهنة المصرفية المعتادة في وضعية تفرض عليها ضمان تحقيق هذا المعدل قبل أو عند الشروع في عملية التمويل المصرفي(إدارة المخاطر)، إن اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإقراض قد أصبح مجال تحكمه منذ صدور قانون النقد والقرض90-10 مجموعة من التعليمات والتنظيمات والأوامر ,تلت القانون قواعد احترازية أو ما يسمى بقواعد الحذر التي أصبحت تكتسي طابع عالمي وبالتحديد ما يتماشى مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو ما نتج عنه ضغوط جديدة

---

[1]: عبد القادر مطاي: " **الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006 ، ص118 .

[2]: كتوش عاشور ، طرشي محمد: " **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مداخلة مقدمة لملتقى: " **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** "، جامعة شلف، يومي17 - 18 أفريل 2006، ص10.

على سياسة التمويل بالبنوك الجزائرية بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي تعاني منها البنوك نتيجة الظروف الداخلية والخارجية التي تميز النشاط المصرفي المحلي، و التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة للتجارة الخارجية: يلاحظ على البنوك خاصة البنوك العمومية تركيزها على التمويل قصير الأجل بالرغم من أن قانون النقد والقرض فتح لها مجال شمولية تقديم القروض لمختلف الآجال،كما أن هذا التمويل يتوجه أساسا إلى التجارة الخارجية رغم أن القانون السابق فتح لها مجال الشمولية أيضا لتمويل مختلف القطاعات ولقد أدت هذه الوضعية إلى تهديد الاستثمار المنتج بالجزائر بصورة حقيقية على حساب إنتاج مستورد ذي قيمة مضافة متواضعة بالنسبة للاقتصاد وهو ما سبب صعوبات كبيرة بالنسبة للمستثمرين , بدليل أن ثلثي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية موجه أساسا للاستيراد بدل الاستثمار، ومن مجموع 1540 مليار دج قدمت على شكل قروض فان نسبة 60 إلى % 70 منها موجهة لعمليات التجارة الخارجية. [1] إن البنوك العمومية الجزائرية تتوفر على سيولة كبيرة غير موظفة حيث تتملص البنوك العمومية من تحمل مسؤوليتها في تمويل الاستثمارات رافضة المخاطرة أساسا ومفضلة اللجوء إلى أسهل الحلول المضمونة العواقب مثل استغلال الرساميل المتولدة عن التوظيفات على المدى القصير على حساب الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل، مما يكشف عن سوء تسيير للمخاطر في هذه البنوك، وإن معظم الديون هي لفائدة مؤسسات عمومية عاجزة أو مهددة بالإفلاس هذا ما أثقل محفظة البنوك بديون غير عاملة - مما يعني أن ملفات القروض لهذه المؤسسات لم تعالج بطريقة علمية وفق مبادئ الحيطة والحذر ,رغم أن القوانين المعمول بها منحت الاستقلالية للبنوك حسب إصلاحات1988 ، ثم تعززت أكثر من خلال قانون القرض والنقد ,وهذا مناف لأبسط قواعد التسيير الحديث للبنوك، تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تتماشى ومتطلبات التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي ,ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها ,فان البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية المقدرة ب 40 خدمة . [2]

ثالثا: دور الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري: مما سبق يتضح أن أهم المشاكل التي تعترض تمويل الاستثمارات تتركز في سوء تسيير منح القروض الراجع إلى سوء توزيعها بين القطاعين العام والخاص، والإجراءات البيروقراطية وطول مدة الرد عن طلبات القروض التي تعترض المستثمرين عند تقدمهم بملفات طلب القروض من البنوك ,وكذا موجة الإفلاس والاختلاس التي ميزت بعض البنوك، وهي مشاكل تنم في مجملها عن سوء تسيير وإدارة في البنوك الجزائرية، إن هذه الاختلالات التي يعاني منها النظام البنكي الجزائري تعني في نضرنا حقيقة واحدة وهي أن التأهيل الذي يتطلبه القطاع البنكي الجزائري- ليكون في مستوى تطلعات المستثمرين (الأجانب والمحللين) الباحثين على مصادر للتمويل -يجب أن يمس بالدرجة الأولى الجوانب التنظيمية والإدارية والرقابية وأخيرا البشرية، وبمعنى آخر ضرورة تبني قواعد للحوكمة في البنوك كأحد أهم الحلول لنهوض بهذا القطاع، [3] حيث يمكن أن يلعب تطبيق الحوكمة في البنوك دورا في:

01: دور الحوكمة في استقرار النظام المصرفي الجزائري: [4] بصدور قانون النقد والقرض فتح المحال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، ولعل من أهم البنوك التي ظهرت بعد صدور هذا القانون هي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة البنك المركزي وسوء التسيير الداخلي لهذه البنوك مما

---

[1]: سليمان ناصر: " **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات**" ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: " **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** "، جامعة شلف، يومي17 - 18 أفريل 2006، ص 593.

[2]: سليمان ناصر، المرجع السابق، ص 594.

[3]: عثماني ميرة: " **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال** "، مذكرة ماجستير تخصص علوم اقتصادية فرع مالية البنوك وتامين، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 130-131.

[4]: نفس المرجع السابق، ص131 -137، بتصرف .

أدى إلى أزمات هزت القطاع المصرفي الجزائري وأدت إلى إفلاس هذين البنكين وسحب الاعتماد منهما، مما خلف نتائج سلبية ظاهرة على الاقتصاد الوطني وانعكست بذلك على بيئة الأعمال في الجزائر وعلى ثقة المستثمرين

إن تحليل وضعية مؤشرات الاقتصاد الجزائري في الفترة التي سبقت إفلاس البنكين تبين أن أزمة البنكين ليست راجعة إلى عوامل خارجية عائدة إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية إنما هي راجعة إلى عوامل داخلية خاصة بالبنكين يمكن إجمالها فيما يلي:

* **العوامل الثقافية الاجتماعية والمؤسسية:**- أدى انفتاح القطاع المالي على الاستثمار مع عدم وجود معايير ومقاييس لدخول الخواص ومنحهم الاعتماد إلى جذب الخواص الذين ليس لديهم خبرة وتجربة المجال البنكي، بالإضافة إلى تميزهم بالتهور المصرفي غير المطلوب في العمل البنكي وعدم التزامهم واحترامهم لقواعد الحيطة والحذر والرقابة في اغلب الأحيان، هذين العاملين سمحا بنمو كبير وسريع للبنوك الخاصة بالإضافة إلى عدم قدرة السلطات العمومية على التكيف مع الانفتاح الحاصل في القطاع البنكي من خلال الدعم الذي توليه للبنوك العمومية من خلال تأهيلها وإعادة رسملتها وبالمقابل إهمالها للقطاع البنكي الخاص وتهميشه التام، ومن جهة أخرى التدخلات غير السليمة في القطاع المصرفي خاصة فيما تعلق بالمعاملة الخاصة التي أولتها لبنك الخليفة حيث حثت المؤسسات العمومية الاقتصادية على إيداع أموالها في هذا البنك.

***العوامل المتعلقة بسوء الحوكمة :** أشارت اللجنة المصرفية " **إحدى هيئات بنك الجزائر** " في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش أن من بين أهم أسباب الأزمة المالية التي واجهها البنكين (الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري) هو سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر وسوء تسيير المسؤولين لشؤون البنك في هذه الفترة .

فبالنسبة لبنك الخليفة فقد ظهرت سوء الحوكمة من خلال النقائص التالية:

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للمؤسسة.
- التأخير في تقديم التقارير لبنك الجزائر :عدم احترام مدة إرسال الوثائق والتقارير الدورية لبنك الجزائر كما نص عليه قانون النقد والقرض ,حيث أن بنك الخليفة لم ينشر أية حصيلة خلال السنوات الماضية في النشرة الرسمية.
- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين.
-غياب المتابعة والرقابة.

عدم احترام قواعد الحيطة والحذر : من بين التجاوزات التي حدثت في هذا المحال أن البنك قام في 2001/09/30 بمنح 23 زبون بشكل انفرادي التزامات مالية تفوق 25% من الأموال الصافية له، أما في 2001/12/31تحصل 24 زبون على قروض تفوق 25 %من الأموال الصافية ، وهذا ما يؤكد عدم احترامه لقواعد الحيطة والحذر وخاصة قاعدة عدم القدرة على الدفع.

- لم تلق البنوك الخاصة الاهتمام على مستوى هيئات الرقابة البنكية، فمعظم أعضاء هذه الهيئات لم تتجدد طيلة سنوات ومعظم رؤساء هذه الهيئات عبارة عن مدراء سابقين في البنوك العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون بالقطاع البنكي العمومي فقط وهذا راجع إلى نقص الخبرة الكافية في مجال التسيير وفقا لاقتصاد السوق، وكان الأجدر أن تتاح الفرصة للبنوك الخاصة من المشاركة في صنع القرار البنكي (أعضاء في هيئات الرقابة) وإعطائهم الفرصة لطرح انشغالاتهم ومشاكلهم من اجل تكوين نظام بنكي منسجم وأكثر صلابة وتسوده المنافسة المطلوبة من اجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. أما بالنسبة للبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وفي إطار الرقابة الشاملة التي قام بها البنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، فقد وجدت العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي ومن أهمها: -عدم احترام التسيير الجيد للمهنة خاصة ما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة.

-عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.
-غياب الاحتياطي الإجباري.
-تجاوزات لقوانين الصرف.

02: دور الحوكمة في تحضير البنوك العمومية للخوصصة: [1] لقد كانت هناك العديد من المساعي للخوصصة البنوك العمومية حيث أصبح هذا الإجراء ضرورة ملحة في القضاء على الاختلالات التي تعاني منها وتجاوز عجز الوساطة المصرفية والبيروقراطية وتثاقل الإجراءات من جهة، وتكوين بنوك قوية من خلال رفع كفاءة إدارتها وزيادة رأسمالها من جهة أخرى، وقد كان أول بنك معد للخوصصة هو القرض الشعبي الجزائري الذي تمثل حصته من السوق المصرفي الجزائري ما نسبته 15 بالمئة حيث حددت الحكومة نسبة خوصصة هذا البنك ب 51 % إلا أن هذه العملية تم تجميدها فيما بعد بسبب تداعيات الأزمة الدولية للقروض الرهنية، وقد أكد صندوق النقد الدولي من خلال المقترحات التي قدمها لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري وإعداد البنوك العمومية للخوصصة على ضرورة توفر الإدارة السليمة للبنوك العمومية وهذا ما يظهر من خلال المقترحات المتضمنة في الجدول الموالي حيث يلاحظ تركيزه على جملة من النقاط تعنى بتعزيز عملية الحوكمة في البنوك وتتمثل في:

-ضرورة تعزيز الرقابة على أداء مديري البنوك -ضرورة تعزيز مراقبة وشفافية الحسابات

-ضرورة تعزيز قواعد الحيطة والحذر.

جدول رقم:03 أهم الاقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي

السياسة المنتهجة	الخطوات المتبعة
خوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط	- الإسراع في بيع بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة , - إعطاء مهلة خمس سنوات للبنوك المتبقية للخوصصة، والتخلي عن العملية إذا لم تكن مجدية. - تعزيز الرقابة على أداء مديري البنوك. - تحرير تمويل المؤسسات العمومية العاجزة وهذا عن طريق إدراجها في الميزانية العامة - وهذا بالموازاة مع مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية.
تحسين محيط الأعمال للتقليل من التكاليف	- تعزيز المراقبة وشفافية الحسابات. - تعزيز قواعد الحيطة والحذر. - تحديث نظام الدفع. - تدريب القضاة على القضايا المالية والتجارية.
تكييف السيولة الناتجة عن قطاع المحروقات ودورات القروض في شكل يقلل من المخاطر	- مضاعفة طرح سندات الدين العام لتسير السيولة - الدفع المسبق للديون الخارجية واستبدالها بديون داخلية. - خلق هيئة قانونية لمراقبة السوق ما بين البنوك.

المصدر: عثماني ميرة: " **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال** "، مذكرة ماجستير تخصص علوم إقتصادية فرع مالية البنوك وتامين، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 138.

المحور الثالث: جهودات السلطات الجزائرية في مجال تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي:

يعد الاهتمام بموضوع الحوكمة في الجزائر حديث إلى حد بعيد فحتى وقت قريب كانت الجزائر تعتمد نموذج الاقتصاد الموجه ومنذ أن أعلنت الجزائر تبنيها الخيار الاستراتيجي بالتحول إلى اقتصاد السوق ظهرت الحاجة الملحة والمتنامية للمؤسسات في توحيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة، وذلك من خلال إعادة صياغة أنماط الحوكمة، أما بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري فان المشاكل التي يعاني منها وتداعيات أزمة البنوك ووصولا إلى سلسلة الاختلاسات الأخيرة التي طالت فروع بعض البنوك العمومية، وكذا التوصيات الأخيرة لصندوق النقد الدولي في مجال إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية جعلت السلطات المعنية تتحرك في اتجاه استصدار بعض القوانين والأوامر التي توحي بتبني بعض مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

أولا : سن قوانين معززة لتطبيق الحوكمة :

01: قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية: أصدر بنك الجزائر نظام رقم02-03 بتاريخ 2002/11/11 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية

[1]: نفس المرجع السابق، ص 137-138.

تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2 ، ووفقا للمادة الثالثة منه فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية: [1]

-نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.

-تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات.

-أنظمة تقييم المخاطر والنتائج.

-أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.

-نظام التوثيق والإعلام.

02: قوانين محاربة الفساد المالي والإداري : إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال إصدار الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية1996 ، والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وفي تاريخ 1996/06/09 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهي هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها، كما أسس وزير العدل بتاريخ2003/04/12 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال، ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية[2].

وبموجب ذلك أصدرت السلطات العمومية القانون05 - 01 المؤرخ في 06/ 02/ 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وبمقتضى المادة السابعة تجد البنوك نفسها ملزمة بالتأكد من هوية وعناوين زبائنها قبل فتح أي حساب أو دفتر أو حفظ سندات أو قيم أو إيصالات أو تأجير صندوق أو ربط علاقة عمل أخرى، مع إلزامها بتحيين المعلومات سنويا وعند كل تغيير لها، وتقع البنوك تحت طائلة الإجراءات التأديبية إذا ما ثبت وجود عجز أو قصور في إجراءاتها الداخلية الخاصة بالرقابة في مجال الإخطار بشبهة غسل الأموال، وعلى الهيئات الإشرافية السهر على أن تتوفر البنوك والمؤسسات المالية على برامج مناسبة للكشف عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منها. [3]

وتجسيدا لمتطلبات القانون أصدر بنك الجزائر النظام05 - 05المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب ومكافحتهما الذي ألزم البنوك بوضع برامج مكتوبة في الموضوع تتضمن: [4]

-الإجراءات.

-عمليات المراقبة.

-منهجية الرعاية اللازمة فيما يخص معرفة الزبائن.

-توفير تكوين مناسب لمستخدميها.

-نظام علاقات (مراسل وأخطار بالشبهة) مع خلية معالجة الاستعلام المالي.

---

[1]: أمال عياري، أبوبكر خوالد ، المرجع السابق، ص ص12-13.

[2]: أمال عياري، المرجع نفسه.

[3]: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2007، ص163.

[4]: المرجع نفسه.

وادمج هذا البرنامج ضمن نظام المراقبة الداخلية للبنوك، مع إعداد تقرير سنوي بخصوصه يرسل إلى اللجنة المصرفية، ويقوم بنك الجزائر بتقييم أجهزة الوقاية من تبييض الأموال على مستوى البنوك، حيث قام بذلك إلى غاية2007 ، على مستوى ثمانية بنوك " 03 عمومية، 04 بنوك أجنبية مقيمة، 01 بنك مختلط"، مع تنفيذه لدورات تدريبية لمفتشيه.

ثانيا: برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة: تنفيذ البرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادلت ضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية، وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية . [1]

وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي: [2]

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل2
- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر " مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة "

وضمن هذا الصدد، نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم وعصرنه النظام المالي الذي أقره الاتحاد الأوروبي(AFSMA)، من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ووضع مخطط مراقبة التسيير.

وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي:

- وضع عقود الكفاءة:حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة لسنوات السابقة.
- تحسين دور مجالس الإدارة وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.
- تحسين إدارة البنوك وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.
- تحسين ظروف الاستغلال البنكي من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل 2 وذلك من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية " نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء".

وفي مجال التدقيق والكشف البنكي، وبغية ضمان نزاهة النظام البنكي وسلامته، يشرف بنك الجزائر واللجنة البنكية بصرامة تنفيذ للتعليمة الصادرة عن مجلس النقد والقرض على التدقيق الدائم للبنوك والمؤسسات المالية لاسيما إجراءات تقييم الأخطار ورصدها وتسييرها والتحكم فيها، وإضافة إلى التدقيق على الوثائق الجاري على أساس تصريحات البنوك والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر والذي يشكل الخطوة الأولى لنظام الإنذار، يسارع بنك الجزائر في إرسال فرق ميدانية للتدقيق إلى البنوك والمؤسسات المالية بهدف ضمان التطوير المنظم للوساطة البنكية.

كما كشف محافظ بنك الجزائر عن اعتماد نظام مراقبة وتقييم خاص بالبنوك خلال السداسي الثاني من سنة 2009،ويتعلق بمراقبة الملاءة ونسبة السيولة والقدرة على التسديد، أي مدى احترام البنوك لقواعد الحيطة والحذر ونسب

---

[1]: شريقي عمر، المرجع السابق، ص 10

[2]: أمال عياري، أبوبكر خوالد، المرجع السابق، ص 16.

القروض المعتمدة مقارنة برأس المال، حيث يندرج هذا النظام الجديد في سياق تدعيم الرقابة على البنوك، بالإضافة إلى وضع نظام تنقيط للمؤسسات لتقييم مردوديتها وقدرتها على تسيير الموارد المالية المتاحة .[1]

وفي ماي 2009 أصدر بنك الجزائر نظاما يحدد فيه القواعد الجديدة في مجال الشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض منتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر .[2]

ثالثا: إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات:

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان2000 ، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 03/11/ 2009 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها على الاقتصاد الجزائري.[3]

المحور الرابع : دور بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة: من الضروري التأكد على أن ما يهم البنك المركزي في موضوع " الحوكمة " بوجه عام ضمان درجة عالية من الانضباط في القطاع المصرفي، ومن جهة أخرى انطلق بنك الجزائر في الثلاثي الرابع من سنة 2013 في أشغال تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل 2 وبازل 3. [4]

أو لا: إرساء الحوكمة من خلال تعزيز الرقابة المصرفية : يعتبر البنك المركزي من الفاعلين الخارجيين الذين يعول عليهم في إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك، باعتبار أنها أجهزة حكومية مركزية يناط بها المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين فيها وتوجيه النشاط المصرفي والتمويلي والنقدي في الاتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية، وتعتبر الرقابة المصرفية وسيلة لتحقيق هذا لأن الرقابة المصرفية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وصيانة الثَّقة الموضوعة من طرف السلطات العمومية في النظام المالي لتقليص خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين حيث تنبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة على من خلال قانونه الخاص وقانون البنوك " الممثلين في الجزائر في قانون النقد والقرض " وقانون تنظيم حركة رؤوس الأموال وغيرها من التعليمات والأنظمة والبلاغات، وأهم معالم الرقابة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك هي : الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية" التفتيش" ومن أبرز الآليات التي يستعملها بنك الجزائر في إطار حماية البنوك من الإفلاس أو الانهيار ومن ثمة حماية المودعين لدينا:

01: مجلس النقد والقرض : يساهم مجلس النقد والقرض في إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك من خلال المهام والصلاحيات المخولة له من طرف القانون ، والتي من ضمنها: [5]

- حماية زبائن البنوك، وإصدار المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي.
- إعداد الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنة الاستشارة والوساطة في المجال المصرفي.

[1]: أمال عياري، أبوبكر خوالد، المرجع السابق، ص 11.
[2]: عبادي رندة، المرجع السابق، ص 86.
[3]: أمال عياري، أبوبكر خوالد، المرجع السابق، ص 14.
[4]: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013، 131.
[5]: المادة 62 من الأمر 03-11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

02: اللجنة المصرفية: تساهم هي الأخرى في تمتين أسس تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك من خلال ما تكلف به، ومن ذلك: [1]

- مراقبة مدى احترام البنوك للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛ والمعاقبة على الإخلالات التي يتم معاينتها .
- فحص شروط الاستغلال للبنوك والسهر على نوعية وضعيتها المالية، والسهر على احترام قواعد سير المهنة.

03: مركزية المخاطر: أشار إليها القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض لسنة 1990، وبعد سنوات تم إصدار النظام 92-01 والمتضمن بتنظيم وسير مركزية المخاطر التي تتمثل في جمع ومركزة وتبليغ المخاطر المصرفية وعمليات قرض الإيجار التي تتوسط فيها مؤسسة الائتمان، [2] إلى مصالح البنك المركزي، وكذلك جمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض [3] وأهم ما جاء به:

- يجب على كل مؤسسة ائتمان إن تنضم إلى مركزية المخاطر . [4]
- على مؤسسات الائتمان التصريح بالقروض التي منحتها لزبائنها.
- لا يمكن لمؤسسة الائتمان أن تمنح لزبون جديد أي قرض خاضع للتصريح دون أن تستشير .مسبقا لمركزي المخاطر . [5]

وحتى يقوم البنك المركزي بهذه المهام والأدوار، يجب أن يتوفر فيه الحد الأدنى من الاستقلالية التي من مواصفاتها العامة مدى قدرته على التحضير الأولي لتنفيذ السياسات المستقبلية، وهو ما يقوم بهذا الدور عليه التركيز والأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية: [6]

- تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد برمجيات للمعالجة المحاسبية تأخذ بالحسبان المعايير الدولية.
- تحسين طريقة نشر القوائم المالية للبنوك.
- تطوير نظام الرقابة الداخلية الذي يسمح بتقييم النشاطات البنكية وتسيير المخاطر

هذا ويعتبر البنك المركزي أهم فاعل خارجي يعمل على ضبط عمليًا الحوكمة بالبنوك العاملة في ظلّ أدواته وأساليبه الرقابية والسلطات الكبيرة التي يتمتع بها مقارنة بالأطراف الأخرى.

ثانيا -إرساء الحوكمة من خلال دعم دور محافظي الحسابات:

01: التزامات دور محافظي الحسابات ڤي إطار قانون النقد والقرض :في إطار أنشطة رقابة بنك الجزائر، وأخذا في الاعتبار بأحكام الأمر " 03_11 " المتعلق بالنقد والقرض ولاسيما المادة 100 من الأمر المذكور سابقا، يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنوك الأجنبية أن يعين محافظين أثنين للحسابات على الأقل، كما تحدد المادة 101 من نفس الأمر السابق الذكر مضمون ودورية التقارير وأعمال المراقبة الناتجة عن المسؤوليات المنوطة بمحافظي حسابات البنك أو المؤسسة المالية، والملزمين بإرسال التقارير الآتية إلى محافظ بنك الجزائر: [7]

- نسخة من التقارير المرفوعة إلى الجمعية العامة للمساهمين و/أو إلى هياكل المؤسسة.

---

[1]: المادة 105 من الأمر 03- 11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد والقرض

[2]: المادة 02 من النظام رقم 01/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر.

[3]: المادة 98 من الأمر 03-11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

[4]: المادة 03، 04 من الأمر السابق.

[5]: المادة 08 من نفس الأمر.

[6]: بن جاوحدو رضا: "**إصلاح البنك المركزي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق**"، الملتقى الوطني الأول حول: " **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسات التسويقية** "، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 أفريل2004 ،ص 48.

[7]: حورية حمني: "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2006/2005، ص ص 109- 111.

- تقرير خاص حول المراقبة التي قام بها محافظي الحسابات، ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة أشهر ابتداء من تاريخ إقفال كل سنة مالية.

- نسخة من التقرير الخاص المقدم للجمعية العامة، حول منح المؤسسة لأية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104 منه.

- على محافظي الحسابات أن يرفعوا لمحافظ بنك الجزائر _ فورا _ تقريرا بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقا للأمر والنصوص التنظيمية وتعليمات وتوجيهات السلطات النقدية وسلطات الرقابة المصرفية.

02: تفعيل دور مراقب الحسابات في الجزائر: إن تدعيم الممارسات السليمة لمهنتي التدقيق والمحاسبة أمر هام لتطوير ممارسات مجالس الإدارة بالبنوك، وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة، حيث يلعب مراقب الحسابات دورا محوريا في تفعيل الحوكمة بالبنوك عبر فحصه الدقيق لحساباتها بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واحترامها للمعايير والقوانين المعمول بها ولمزيد من تفعيل دور مراقب الحسابات قامت الجزائر ببعض التعديلات على مهنة التدقيق التي كان ينظمها القانون رقم 91-08 المتعلق بالخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من خلال إصدار القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29/ 2010/06 والمعدل وفق القانون السابق، حيث قام بتكريس مبادئ الحوكمة من خلال مبدأ حماية حقوق المساهمين ومبدأ المعاملة المتكافئة أين نص القانون الجديد على إلزام محافظ الحسابات بإعلامهم والدفاع عنهم والتأكد من احترام مبدأ العدالة بين المساهمين، كذلك بالنسبة لمبدأ الشفافية والإفصاح من خلال التقارير العامة والخاصة التي يعدها محافظ الحسابات حول كل كبيرة وصغيرة داخل المؤسسة، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يتيح مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين من خلال تقديم شروط إبرام الاتفاقيات التي تكون فيها للقائمين بالدارة مصالح مباشرة أو غير مباشرة، وأخيرا نلمس أيضا دور أصحاب المصالح في هذا القانون، أين يأخذ محافظ الحسابات في الاعتبار حماية حقوق أصحاب المصالح من مودعين ومقترضين إضافة إلى حقوق المساهمين.[1]

ثالثا: أثر تطبيق الحوكمة على بنوك القطاع العام في الجزائر:[2] بعد التعرض إلى إرساء الحوكمة من خلال تعزيز الرقابة المصرفية في الجزائر وكذا من خلال دعم دور محافظي الحسابات، يجدر بنا الآن التطرق إلى آثار تطبيق الحوكمة في البنوك ذاتها، ذلك أنه وفي خضم الحديث عن الحوكمة وتأثيراتها على تحسين العمل المصرفي العالمي يطرح موضوع موقع بنوك القطاع العام في الجزائر خاصة ودرجة تأثرها بذلك، للنقاش والدراسة وهو ما تم تناوله من خلال هذا العنصر إجمالا خصوصا في ظل الإصلاحات التي طبقت منذ سنة 1990تاريخ صدور قانون النقد والقرض إلى غاية يومنا هذا والهادفة إجمالا إلى التكيف مع المعايير العالمية لتمكن المنظومة المصرفية العمومية في الجزائر من المشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة وصلبة وضمان مكانته في السوق المصرفي العالمي.وعليه فإن مراعاة شروط تطبيق الحوكمة وكذا الالتزام بشروط نجاح تطبيق الحوكمة في بنوك القطاع العام في الجزائر ذلك كله من شأنه أن يترتب عليه الأثار التالية:

- على اعتبار أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية واضحة فإن هذا يؤدي ويترتب عليه تحسين الأداء المصرفي والنجاح في تحقيق الأهداف في بنوك القطاع العام في الجزائر.

- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين إدارة البنوك العمومية في الجزائر وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة

---

[1]: عبد العالي محمدي: **" دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري"**، الملتقى الوطني حول: **" حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص ص 18-19.

[2]: عبادي رندة: **" متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية "**،المرجع السابق، ص 90.

- أكدت " OCDE "على أهمية وضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة لتحقيق الاستقرار المصرفي في بنوك القطاع العام في الجزائر، واعتبرت أن الإفصاح والشفافية هي العنصر الجوهري في الحوكمة ويساعد على انضباط السوق المصرفي الوطني.

- إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي العمومي في الجزائر يجب أن يمر عبر طريقين الأول يقوده البنك المركزي باعتباره المسؤول عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والثاني من خلال البنوك العمومية ذاتها لأن غياب الحوكمة تعني الفوضى والانهيار وتنامي ظاهرة الفضائح المالية، ووجود الحوكمة يعني غياب تلك الآثار السلبية كلها وعلى رأسها الفساد.

- تتوفر المنظومة المصرفية الجزائرية على مجموعة من العوامل الإيجابية المساعدة على نجاح عملية تكييف النشاط المصرفي العمومي في الجزائر مع متطلبات الحوكمة وإن كانت هناك آثار بسيطة لتطبيق الحوكمة ظهرت مثل مظاهر العصرنة في البنوك العمومية وكذا الوفرة المالية وكذا زيادة الانتشار الجغرافي.

- لازال تطبيق الحوكمة في الجزائر في مرحلته الأولية، إلا انه يجب أن تدعم هذه التجربة من طرف كل الأطراف المعنية من حكومة وبنك مركزي وبنوك ذاتها ومن طرف المجتمع ككل.

خـــــــاتمة: إن ما يعزز أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي كون البنوك من أهم مصادر التمويل للأفراد والشركات على حد السواء ناهيك عما للبنوك من دور بالغ الأهمية في الرقابة على أداء الشركات التي تقوم بتمويلها وبتالي إمكانية فرض مبادئ الحوكمة عليها، ولقد أثبتت التجارب والدراسات أن تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك يؤدي إلى أثار إيجابية كثيرة على مستوى القطاع المصرفي منها:

-الرفع من كفاءة القطاع المصرفي من حيث القدرة على استقطاب الودائع وتوجيه الموارد وفق أفضل الصيغ الممكنة
-وقاية النظام المصرفي من الأزمات المالية
-محاربة الفساد المالي والإداري في البنك

وهذا وكون أن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها ,الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسؤوليات الإدارة والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا،وبالتالي ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي بالإضافة إلى توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة، وهي الأمور التي تؤدي إلى تحسين كفاء البنك وذلك بزيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية الفساد، وضعف تسيير البنوك فيها أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، لكنها مازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية الجزائرية، وعليه تكون بنتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

نتائج الدراسة : مما سبق يمكن إبراز النتائج المتوصل إليها وهي:

- تتجسد الحوكمة في المصارف من خلال الإدارة العقلانية والرشيدة، الحيادية البعيدة عن المحسوبية والفساد الإداري في انتقاء ودراسة الملفات خلال منح الائتمان، حيث يتم قبول الطلبات وفقا لشروط الملاءة المالية وقيمت المشروع في الاقتصاد الوطني وما يضيفه كقيمة مضافة ومن هنا نثبت صحة الفرضية الأولى.

-إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يتوقف على كل من البنك المركزي باعتباره المسئول عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي والمصارف ذاتها.

- تعد المصارف المطبقة لمبادئ الحوكمة مصارف تتمتع بصحة مالية جيدة وذات مناعة قوية ضد المخاطر المالية فهي تقرض على متعامليها شروط منها الإفصاح السليم على القوائم المالية، وبهذا تحمي نفسها من خطر القروض المتعثرة هذا من جهة ومن جهة أخرى فبتطبيقها تزيد ثقة المتعامل الاقتصادي بالجهاز المصرفي وزيادة الاستثمار الأموال المكتنزة

المحجبة عن الدورة الاقتصادية، مما يرفع مستوى الإنتاجية وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ويقود هذا إلى تحقيق تنمية اقتصادية، ووهذا ما يبرهن صحة الفرضية الثانية في جزئها الأول .

-للبنك المركزي دور هام وكبير ينبغي أن يمارسه في سبل تعزيز الحوكمة بالبنوك من خلال إصدار اللوائح والقواعد المنظمة وفرض رقابة إشرافية على أعمال البنوك للتأكد من مدى الالتزام بما يتم إصداره ومن هنا يمكننا إثبات صحة الجزء الثاني من الفرضية الثانية.

-إن البيئة التنظيمية والمؤسسية الراهنة لا تشجع على قيام وتنفيذ مبادئ مثلى للحوكمة بالمصارف الجزائرية، لما يعتريها من نقص وغياب إدارة فعالة وحقيقية للمخاطر للمصارف وامتلاكها لمحفظة ذات حجم كبير من القروض غير العاملة، كما أن ضعف الشفافية والإفصاح وقصور أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف أدى إلى ظهور موجات كبيرة، ويعود ذلك إلى ظهور الأزمات في بعض البنوك الجزائرية كبنك الخليفة، ويعد تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

مقترحات الدراسة: بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح بعض المقترحات المتمثلة في الآتي:

-يجب مراعاة مبادئ الحوكمة من خلال المصارف التجارية الجزائرية وذلك خاصة على مستوى قبول ملفات طلب الائتمان، حيث لابد وضع شروط موحدة لقبولها، هذا من جهة ولابد من وضع رقابة بعدية على هذه العملية لما لها من أضرار لاحقا تتجسد في القروض المتعثرة .

- يجب أن تدعم التجربة تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة أين تصبح لها دور فعال في ضبط الأطر العملية والأنشطة حتى تتفادى الانحرافات وتجنب وقوع الأزمات المصرفية، وهذا ما نتمنى حدوثه خاصة بعد بروز رغبة التجسيد الفعلي لمبادئ الحوكمة من خلال تبني البرنامج الوطني في مجال الحكامة والحكم الراشد علاوة عن تشديد العقوبات المحاربة للفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي.

- ضرورة الاستمرار في عمل الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع الحوكمة لكافة قطاعات الاقتصادية لما لها من أهمية على مستوى البحث العلمي مع نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها بين أعضاء مجلس إدارة البنوك في الجزائر ووسائل الموظفين بما تتضمن سيادة ثقافة خاصة لمبادئ الحوكمة البنكية.

قائمة المراجع:

01: إبراهيم إسحاق نسمان،" **دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.

02: أسيا قاسمي: " **أثر العولمة المالية على تطور الخدمات المصرفية وتحسن القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

03: أمال عياري، أبوبكر خوالد، "**تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الوطني حول : "**حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرةْ يومي 06-07 ماي 2012 .

04: بادن عبد القادر:" **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007-2008.

05: بن جاوحدو رضا: "**إصلاح البنك المركزي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق**"، الملتقى الوطني الأول حول: " **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسات التسويقية** "، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 أفريل 2004 .

06: بن رجم محمد خميسي، بلعورة هجيرة: " **الإلتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي لتجنب الأزمات المالية** "، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقة المتجددة وتمويل المناطق النائية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 5، ديسمبر 2016.

07: بنك الجزائر، التقرير السنوي، لسنتي 2008، 2013 .

08:حاكم محسن الربيعي وحماد عبد المحسن ا رضي: " **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة** "، دار اليازوري، الأردن 2011.

09: حورية حمني: "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2006/2005.

10: سليمان ناصر: " **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات**" ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: " **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** "، جامعة شلف، يومي17 - 18 أفريل 2006.

11: شريقي عمر: "**دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"، الملتقى العلمي الدولي حول : " **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** "، .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009 .

12: الطاهر لطرش: " **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2005 .

13: عبادي رندة: " **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية** "، مذكرة ماستر، تخصص بنوك، غير منشورة، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، 2014-2015.

14: عبد العالي محمدي: " **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**"، الملتقى الوطني حول: " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي06-07 ماي 2012 .

15: عبد القادر مطاي: " **الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006 .

16: عثماني ميرة: " **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال** "، مذكرة ماجستير تخصص علوم اقتصادية فرع مالية البنوك وتامين، جامعة المسيلة، 2011-2012.

17: صيد ماجد ورقايقية فاطمة الزهراء: **متطلبات الرقابة الإشرافية لبازل 3 وإجراءات تحقيقها في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 50، جانفي 2017

18:كتوش عاشور ، طرشي محمد: " **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مداخلة مقدمة لملتقى: " **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، جامعة شلف، يومي17 - 18 أفريل 2006 .

19: المادة 02 من النظام رقم 01/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر.

20: المادة 105 و98 و62من الأمر 03- 11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد والقرض

21: محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس: " **الأزمات المالية .قديما وحديثا أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة**،، دار إثراء، عمان، 2010.

22:مطاوع السعيد السيد مطاوع: " **دور المراجعة في حوكمة الشركات**"، مصر، 2009 .

23: ناصري وهيبة: " **دور حوكمة البنوك في استقرار سوق المال** "كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008 - 2009، ص 01، على الموقع الالكتروني: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157496 تمت زيارته بتاريخ: 03-01-2017

24: هواري معراج، حديدي آدم: " **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية** "، الملتقى الوطني حول: " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012

:25 Lemdeldel hammia : " **L'introduction du marketing dans les banques Algériennes** " , Edition ECOFAM, Alger, 1997,p 69.

دور الاتصال التسويقي في حماية حقوق المستهلك الجزائري

– دراسة حالة مديرية التجارة لولاية باتنة–

أ. حليمة شافعي- أ. د. زكية مقري
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة-1-

الملخص: تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على قياس فعالية الاتصالات التسويقية الممارسة من طرف مديرية التجارة لولاية باتنة في مجال حماية حقوق المستهلك من الخداع والغش الممارس عليه في الأسواق باعتبار هذه الأخيرة هي الجهة الحكومية الرسمية المكلفة بحماية المستهلك، وضرورة قيامها بدور توعية المستهلكين وحمايتهم من كل أشكال الغش التسويقي.

الكلمات المفتاحية: حقوق المستهلك، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، العلاقات العامة.

Abstract :
Highlighted in this study to measure the effectiveness of marketing communications practice by the Trade Directorate of Batna in the protection of consumer rights of deception and cheating practices in markets as these are official government agency in charge of consumer protection, the need for consumer education role and protect them from all forms of cheating.

Keywords: consumer rights, personal selling, public relations, sales activation

مقدمة: تعتبر الاتصالات التسويقية واحدة من أهم الآليات التي تطبق على مستوى الدولة لتفعيل دور الهيئات المعنية بحماية المستهلك والتعريف بمهامها ومسؤولياتها وطرق التدخل لتحسين نوعية حياة المواطن في إطار التسويق العمومي من جهة، مما يتيح فتح قناة الاستماع للمواطن وأولياته من جهة ثانية. كما يجب الاعتناء بها على مستوى منظمات حماية المستهلك لتشكيل الجسر المفقود بينها وبين المستهلك الذي فقد الثقة في أدوار هذه الأخيرة. أما مستوى المؤسسات الاقتصادية والتجارية فيتوجب تصحيح دور وظيفة الاتصالات التسويقية والابتعاد على أدوات الاتصال غير المشروعة، وتأكيد سعيها لرعاية المستهلك والاستماع الى مشاكله. في ظل محيط تنافسي شرس، وانفجار سلعي وخدمي كبير ازدادت حدة نتيجة الغش والخداع التسويقي الممارسين عليه. لطالما هدفت الكثير من المؤسسات إلى البحث عن الربح السريع مستعملة أساليب عدة لتضليل معاناة المستهلكين، وإسقاط حقوقهم المشروعة. وقد أدى هذا إلى ظهور حركة حماية المستهلك والتي تمثل حركة منظمة من مجموعة من الأفراد والمؤسسات الحكومية تسعى إلى الاهتمام والدفاع عن مصالح المستهلكين، وتنمية مصادر القوة الخاصة بهم والمتعلقة بإجراء المعاملات مع البائعين.

إن الجزائر وكبقية أطراف المجتمع الدولي ليست بمنأى عن تأثيرات العولمة وتحديات الانفتاح الاقتصادي والتجاري. وعلى الرغم من اهتمامها بحماية المستهلك الجزائري، إذ سارعت إلى إنشاء الإدارات والمؤسسات المعنية بحماية المستهلك وسنت لذلك القوانين والتشريعات انطلاقا من قانون 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك ، والقانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش الذي جاء لسد العجز والنقص الذي كان في سابقه. وكانت هذه القوانين متماشية مع التطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية والتجارية التي تعيشها الجزائر، إضافة إلى التحديات المترتبة عن إبرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي ستساهم في انفتاح السوق الجزائرية على منتجات وخدمات كافة دول العالم، مما أضاف بعداً جديداً للتحديات المتعلقة بالأسواق المحلية وهو كيفية الرقابة على الأسواق والأسعار والسلع ضمانا لمنافسة العادلة وحماية لحقوق المستهلكين، وشرعت لذلك العديد من القوانين المتعلقة بضمان الممارسة التجارية العادلة وضمان الجودة والتقييس والعنونة. . . الخ، مما سيشكل ضمانا لحقوق المستهلك.

مشكلة الدراسة : من خلال الطرح السابق، وباستقراء الواقع ومع كل الجهود التي تبذلها كل من الدولة وجمعيات حماية المستهلك للحد من ظاهرة الخداع والغش التسويقي التي تفشت في أسواقنا والتي راح ضحيتها المستهلك الجزائري، إلا أن ذلك يبقى متواضعا أمام المد الهائل لانتشار السلع المغشوشة والمقلدة بصفة كبيرة في أسواقنا، حيث أرجع مختصون أسباب انتشار مثل هذه المواد، إلى غياب أدوار مصالح الرقابة وقمع الغش في ظل غياب ثقافة الاستهلاك لدى المواطن الجزائر، وهو ما يستغله بارونات الاستيراد التي تعمد في كل مرة إلى إغراق السوق بالسلع الرديئة من مختلف دول العالم، وخاصة الصين، مستغلين حدود الدخل المنخفضة لدى شريحة واسعة من المستهلكين، مبرزين بأن السوق الجزائرية أضحت ما يشبه سلة مهملات لمختلف السلع.

بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي: **ما هو دور الاتصالات التسويقية في حماية حقوق المستهلك الجزائري؟**

أهمية الدراسة وأسبابها: تستمد الدراسة أهميتها من مدى حساسية موضوع حماية المستهلك هذا الأخير الذي أصبح عرضة لمخاطر عدة جراء الغش والخداع المنتشر في عصرنا الحالي، وما أفرزته العولمة الاقتصادية من انفجار سلعي وخدمي وصعوبة التفريق بين ما هو جيد وما هو سيء، هذا ما أدى إلى هضم وتجاهل حقوق المستهلكين واستغلال ثقافتهم الاستهلاكية المتواضعة، مما تطلب توفير الحماية الدائمة له بتبني عدة آليات منها الاتصالات التسويقية، ويكون ذلك بتفعيلها بالشكل المطلوب للوصول لتوفير الحماية اللازمة للمستهلكين في الجزائر.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على الاتصالات التسويقية ودورها في حماية المستهلك.
- تسليط الضوء على كيفية تفعيل الاتصالات التسويقية في حماية المستهلك في الجزائر.
- التعرف على مفاهيم حماية المستهلك وأسباب الاهتمام بهذا الأخير.
- تسليط الضوء على مدى فاعلية الأدوات التي تستخدمها الهيئات المكلفة بحماية المستهلك لحمايته.

فرضيات الدراسة: يدرس البحث الفرضيتين التاليتين:

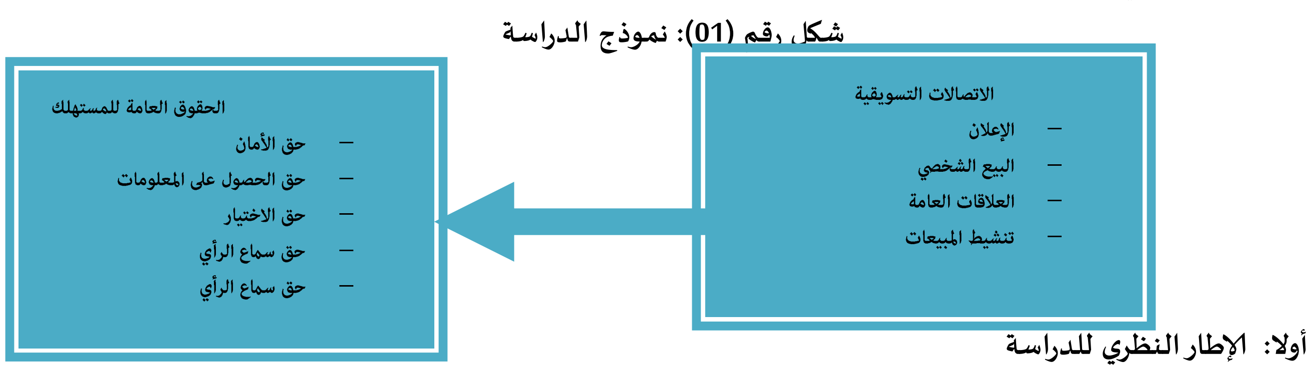
1- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0. 05 بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري.

2- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0. 05 بين الاتصالات التسويقية وحقوق المستهلك الجزائري.

أدوات جمع البيانات: تعد الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع البيانات من الجانب الميداني حيث جرى إعدادها بالرجوع الى أدبيات الموضوع من قبل الباحث، واستخدام الإحصاء الوصفي وذلك في وصف وتشخيص عينة الدراسة والخصائص الخاصة بالمستهلكين الذين يمثلون عينة الدراسة.

نموذج الدراسة: لمعالجة مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها تطلب بناء نموذج شمولي مقترح لتشخيص العلاقة بين الاتصالات التسويقية وحماية حقوق المستهلك:

شكل رقم (01): نموذج الدراسة



أولا: الإطار النظري للدراسة

1- إطار نظري حول الاتصالات التسويقية

1-1- تعريف الاتصالات التسويقية: إن كلمة اتصال(communication)مشتقة من الأصل اللاتيني (communis)بمعنى المشاركة وتكوين العلاقة أو بمعنى الشائع والمألوف[1]. وقد عرف ستانلي(Stanley)على أنه عبارة عن"عملية تبادل تفاعلي بين أطراف ذات لغة مشتركة، وليس عملا فرديا منعزلا، حيث تقاس فعالية الاتصال في ضوء قدرة عملية التبادل على إحداث حالات تفاعل، وتناغم وانسجام وفهم مشترك للرموز المتبادلة[2].

أما الاتصال التسويقي فهو عملية تنمية حوار حقيقي بين المؤسسة وعملائها وتكوين علاقات معهم قبل وخلال عملية البيع وكذلك خلال مراحل الاستهلاك وبعدها[3].

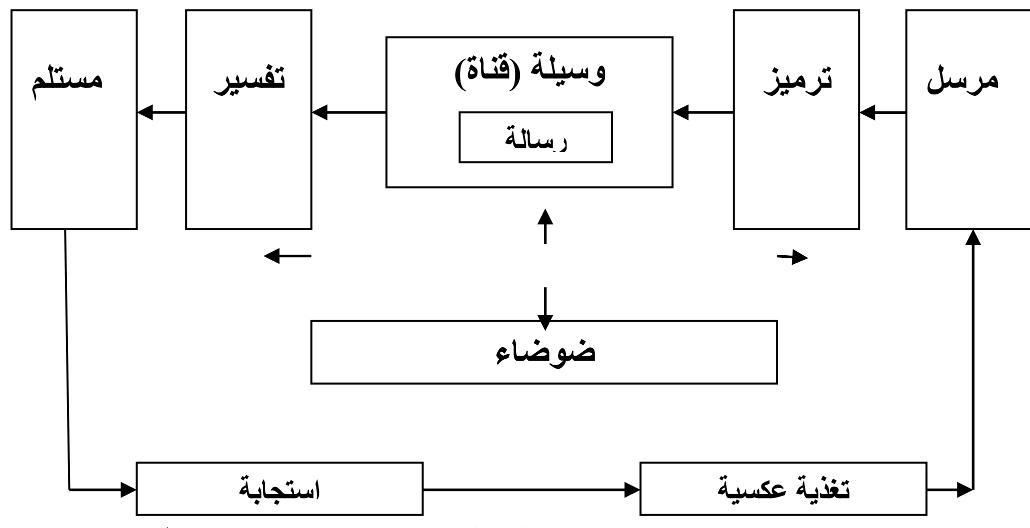
وعرفه"فريل وبرايد"على أنه تنسيق الجهود الترويجية والتسويقية الأخرى لضمان الحصول على الحد الأعلى من المعلومات وخلق التأثير والإقناع لدى جمهور المؤسسة[4].

كما عرفت الاتصالات التسويقية بشكل موسع على أنها: "العمليات الإدارية القائمة على حوار تفاعلي مع الجمهور المستهدف من خلال تنظيم وتطوير وتقييم سلسلة من الرسائل الموجهة نحو المجاميع المختلفة منهم باتجاه خلق مكانة للمنظمة في ذهنهم"[5].

وعليه يمكن القول أن الاتصالات التسويقية هي عملية تقديم المعلومات التي قد يحتاجها المستهلك عن منتجات المؤسسة، ويتم ذلك من خلال استخدام البرامج الترويجية المختلفة(الإعلان، البيع الشخصي، العلاقات العامة وتنشيط المبيعات).

2-1- نموذج عملية الاتصالات التسويقية:

شكل رقم (02): عناصر نظام الاتصالات التسويقية



المصدر: ثامر البكري، *الاتصالات التسويقية والترويج*، (عمان : دار حامد، 2005) ص. 68.

1- المرسل: يتمثل بالمسوق أو مجموعة الباعة أو الشركة أو أية مجموعة أخرى تكون هادفة إلى إيصال فكرة أو معلومة أو منتج أو خدمة معينة إلى جمهور مستهدف في السوق.

---

[1] مي العبد الله، *نظريات الاتصال* ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ط2، 2010)، ص . 23.

[2] حميد الطائي، بشير العلاق، *أساسيات الاتصال نماذج ومهارات* ، (عمان : دار اليازوري العلمية ، 2009)، ص. 19.

[3] Philip Kotler et Dubois Bernard, *Marketing Management*, (Paris : pearson éducation, 11 éme édition, 2004) , p. 603.

[4] نور الدين مبني، *الاتصال التسويقي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية*، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، 2009/2008)، ص. 29.

[5] ثامر البكري، *الاتصالات التسويقية والترويج* ، (عمان: دار الحامد، 2005)، ص. 66.

2- **الترميز:** لا يمكن للرسالة التي أن تفهم من الطرف الآخر أو يتم مناقلتها بشكل شفهي أو تحريري دون أن تحتوي على رموز معينة ومختارة بشكل متوافق مع الهدف من عملية الاتصال من جانب، ومحققة الفهم والاستيعاب الكاف من الجانب الآخر.

3- **الوسيلة:** لكي يتحقق الاتصال الفاعل مابين طرفي العملية التسويقية فإنه يتوجب استخدام قناة اتصال(وسيلة) لحملة الرسالة المطلوب إيصالها إلى الطرف الآخر.

4- **الرسالة:** هي جوهر عملية الاتصال لأنها تمثل المضمون أو المحتوى لعملية الاتصال التسويقي وهي تتكامل مع قناة الاتصال وتتوافق معها.

5- **التفسير:** وهي تعبير عن الرموز والعبارات والإشارات القابلة للفهم المشترك مابين الطرفين (المرسل والمستلم)وأن تتوافق تلك الرموز مع قدرة المستلم على تفسير تلك الرموز التي احتوتها الرسالة الصادرة من المرسل.

6- **المستلم:** هو المستهلك أو المجاميع التسويقية المستهدفة من عملية الاتصال والتي يرغب البائع أو المنظمة بإشراكهم في الأفكار أو الأعمال التي يريدها من وراء عملية الاتصال التسويقي المتحققة.

7- **الاستجابة:** وتمثل في حقيقتها قبول أو رفض الرسالة من قبل المستلم والتي يعبر عنها بفعل واضح[1].

8- **التغذية العكسية:** تعد التغذية العكسية والتي تسمى أيضا بالمعلومات المرتدة أو المرتجعة ركنا مهما في عملية الاتصال التسويقي لكونها توفر المعلومات التي يتم من خلالها تأشير مستوى التفاعل والفهم المتحقق من قبل المستلم للرسالة المرسلة إليه. وهي بنفس الوقت تمثل مقياس لمستوى الأداء التسويقي المتحقق في عملية الاتصال.

9- **الضوضاء:** طالما تمر الرسالة في قناة للاتصال ومهما كان شكلها فإنها ستتعرض إلى درجة معينة من التشويش أو التأثير السالب على المسار المطلوب من عملية الاتصال المستهدف.

1-3- **أهمية الاتصالات التسويقية:** يمكن تناول أهمية الاتصالات التسويقية على ثلاثة أصعدة(صعيد الاقتصاد القومي، وصعيد الشركات والمؤسسات، وصعيد الأفراد المستهلكين).

أ- **على صعيد الأفراد:** تنبع أهمية عناصر الاتصالات التسويقية من كونها مصدر معلومات يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، ففي مرحلة ظهور الرغبة من مراحل الشراء، يحتاج المستهلك إلى معلومات عن السلع والخدمات التي قد يحتاجها لإشباع رغبته وتحقيق القيمة له.

ب- **على صعيد الشركات:** فالشركات تستطيع من خلال ممارسة عناصر الاتصال التسويقي الوصول إلى عملائها، وتستطيع تنشيط الطلب على مخرجاتها، وتستطيع استخدام أدوات لمواجهة المنافسة والتفوق عليها في السوق.

ج-**على صعيد المجتمع الكلي(الاقتصاد الكلي):** فتعتبر عناصر الاتصال التسويقي من الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الربط بين المخرجات للاقتصاد والرغبات والحاجات للعملاء، كذلك تستطيع الدولة خلق الوعي لدى المواطنين حول الاستخدام الأمثل للموارد(الكهرباء، المياه، . . . الخ)، خاصة الإعلانات العامة، وتستطيع الدولة الترويج لمخرجات اقتصادها في الأسواق الخارجية وذلك لخلق الطلب عليها وبالتالي زيادة العوائد . . . أضف إلى ذلك أن ممارسة الاتصالات التسويقية تساهم بطريقة مباشرة في تحقيق الرفاه العام[2].

1-4- **أهداف الاتصالات التسويقية:** هناك أربعة أهداف رئيسية للاتصال التسويقي وهي:

أ- تعريف المستهلكين بالمنتج أو العلامة التجارية: وذلك لأن المنتجات التي لا يعرف أحد بوجودها مصيرها الفشل. وهنا ينبغي التأكيد على أن التعريف بالمنتج لا يقتصر على معرفة المنتج (أو العلامة التجارية)فقط ولكنه يمتد ليشمل المزايا التي

---

[1] ثامر البكري، مرجع سابق، ص. 72.

[2] ذياب جرار و وآخرون، *الاتصالات التسويقية*، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013)، ص. 39.

يقدمها المنتج وكيفية استخدامه والحصول عليه. ومثال على ذلك قيام شركات الإلكترونيات بتعريف المستهلك بكيفية استخدام المنتجات الجديدة عن طريق مواقعها الإلكترونية[1].

ب- الإقناع : يتم تصميم الترويج الإقناعي للتحفيز على الشراء والوصول إلى مرحلة التصرف. ويصبح الإقناع الهدف الرئيسي للترويج عندما يدخل المنتج مرحلة النمو داخل دورة حياته. ففي هذا الوقت يكون السوق المستهدف على معرفة بالمنتج، وبعض المعرفة عن قدرة هذا المنتج على مقابلة حاجاته ورغباته. وبالتالي تتحول المهمة الترويجية من مجرد إخبار وتعريف المستهلكين بالمنتج إلى إقناعهم بشراء العلامات الخاصة بالشركة وتفضيلها عن منتجات المنافسين.

ج- التذكير: يستخدم الترويج التذكيري للمحافظة على وجود المنتج واسم العلامات الخاصة بالشركة في أذهان الجماهير التي تتعامل معها. وينتشر هذا النوع من الترويج خلال مرحلة النضج داخل دورة حياة المنتج. وهو يفترض بأن السوق المستهدف قد تم إقناعه بالفعل بجودة وملائمة السلع والخدمات المقدمة له، وبالتالي نجده يركز ببساطة على مجرد تنشيط الذاكرة بفوائد ومنافع هذه السلع والخدمات[2].

د-حث المستهلكين على التصرف : والذي غالبا ما يتضمن الاستفسار عن المنتج او تجربته أو شرائه[3].

1-5- **عناصر مزيج الاتصالات التسويقية :** تستهدف سياسات الترويج بصفة عامة ورئيسة تحريك سلوك المستهلك لشراء السلعة أو طلب الخدمة أو الحصول على استجابة معينة منه، وإذا كان المزيج الترويجي يمثل بمكوناته أحد الأدوات الأساسية في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التسويقية فقد يكون ضربا من المغالاة أن ننظر إلى الترويج باعتباره العصا السحرية التي تحقق النجاح والتفوق في السوق، فالتكامل في استخدام الأدوات التسويقية، ومراعاة الاعتبارات الحاكمة لاستخدام كل عنصر من عناصر المزيج الترويجي (الاتصال التسويقي). كما تمثل عناصر المزيج الترويجي(الاتصال التسويقي)آليات أو وسائل الاتصال أو الربط بين أطراف العملية التسويقية أي بين المنظمة/رجل المنظمة والمستهلك وكذلك المجتمع أو البيئة.

أ- **الإعلان:** يعرف الإعلان على أنه كل الجهود الغير الشخصية المدفوعة الأجر والتي يقوم بها شخص طبيعي أو معنوي معلوم بغية تقديم منتجاته من سلع أو خدمات أو أفكار أو أشخاص أو منظمات أو أماكن إلى العملاء وإقناعهم بها[4]. كما يصل الاعلان كما هائلا من الجماهير من المشترين المنتشرين جغرافيا بكلفة بسيطة في كل مرة لظهور الإعلان وتمكن البائع من تكرار الرسالة عديدا من المرات. يقول أحد المسئولين عن الخدمات الإعلامية: «إذا أردت الوصول إلى الجماهير عليك باستخدام التلفاز. وإذا أردت اقتناص الجمهور سريعا من أجل الإعلان عن منتج جديد أو حملة جديدة أو فيلم سينمائي جديد، فإن شبكات التلفاز هي الأقوى وصولا للجمهور[5].

ب- **البيع الشخصي:** أسلوب اتصال شخصي مباشر(وجها لوجه)يتولاه أشخاص يمثلون الشركة. والبيع الشخصي يستهدف إبلاغ وإقناع وتذكير الأفراد أو المجموعات باتخاذ إجراء مناسب. ويمكن البيع المباشر من الحصول على تغذية عكسية فورية حيث يتم الاتصال بين مندوب مبيعات وعميل مرتقب في مكان محدد أو وفق صيغ متفق عليها مسبقا. إلا أن تكاليف البيع الشخصي عالية بالمقارنة مع عناصر الاتصال الأخرى. ويحتاج البيع الشخصي الى توفر مهارات إقناعية بيعية عالية[6].

---

[1] نادية أبو الوفا العارف و آخرون، ***التسويق في الألفية الثالثة***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص. 275.

[2] محمد عبد العظيم أبو النجا، ***إدارة التسويق-مدخل معاصر-***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص. 390.

[3] محمد عبد العظيم أبو النجا، أمنية مختار ياقوت ، ***التسويق في الالفية الثالثة*** ، مرجع سابق، ص. 276.

[4] عنبر إبراهيم شلاش، ***إدارة الترويج والاتصالات***، (عمان: دار الثقافة، 2011)، ص. 237.

[5] حميد الطائي، أحمد شاكر العسكري، ***الاتصالات التسويقية المتكاملة: مدخل استراتيجي***، (عمان: دار اليازوري، 2009)، ص. 40.

[6] بشير عباس العلاق، ***الاتصالات التسويقية الالكترونية: مدخل تحليلي/تطبيقي***، (عمان: مؤسسة الوراق، 2006)، ص. 23.

ج-تنشيط المبيعات: تعمل على تحفيز المستهلك ودفعه للشراء، والتي قد يكون من شأنها أيضا زيادة فعالية الموزعين الذين يتعاملون بالمنتجات التي تقدمها الشركة للأسواق. ويستخدم تنشيط المبيعات بصفة عامة كأداة يمكنها أن تعمل على تحفيز وزيادة الطلب في الأجل القصير. كما يلاحظ أن وسائل تنشيط المبيعات يمكن أن يتم توجيهها إلى المستهلك النهائي، أو إلى المشتري التجاري، أو إلى موظفي الشركة. وينطوي تنشيط المبيعات على بعض الوسائل مثل تقديم العينات المجانية، والجوائز، والمكافآت، والعروض التجارية، والكوبونات، والهدايا. وعادة ما تستخدم الحملات الترويجية العديد من تلك الأدوات التي ينطوي عليها نشاط تنشيط المبيعات[1].

د-العلاقات العامة: وتشير العلاقات العامة إلى الجهود التي تهدف إلى الاتصال مع الآخرين بهدف خلق اتجاهات إيجابية نحو المنظمة ومنتجاتها المختلفة. وعلى عكس الأدوات السابقة، فإن العلاقات العامة لا تتضمن رسالة بيعية محددة ولا يقتصر السوق المستهدف للعلاقات العامة على العملاء. فقد يشمل ذلك السوق المستهلكين أو حملة الأسهم أو بعض جماعات أصحاب المصالح. وهناك أشكال عديدة للعلاقات العامة ومنها نشر التقارير السنوية للشركة ورعاية بعض المناسبات أو المنظمات الخيرية[2].

2- إطار نظري حول حماية حقوق المستهلك

2-1- **تعريف حماية المستهلك:** عرفت حركة حماية المستهلك عدة تعريفات أبرزها:

- عرفها النجار على بكونها: "درجات الاهتمام التي يعطيها مديرو التسويق بالشركات المختلفة لمجموعات المستهلكين لإشباع حاجاتهم ورغباتهم باتخاذ القرار السليم الفعال من خلال برنامج متكامل ومتوازن لعناصر المزيج التسويقي بشكل مرن يتناسب مع اختلافات السوق وتوقيت التنفيذ"[3].
- يرى كوتلر وأرمسترونغ أن حماية المستهلك هي الجهود المنظمة والمستمرة لكل من المستهلكين والجهات الحكومية للدفاع عن حقوق المستهلكين ومصالحهم تجاه الشركات التي تقدم السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم. [4]
- يرى Laurence أن حماية المستهلك عبارة عن المجهودات التي تبذل لوضع المشتري على قدم المساواة مع البائع. [5]
- يقصد بحماية المستهلك بوجه عام حفظ حقوقه ضمان حصوله على تلك الحقوق قبل المهنيين في كافة المجالات سواء كانوا تجارا أو صناعا أو مقدمي خدمات أو شركات، وذلك في إطار التعامل التسويقي الذي تكون محله سلعة أو خدمة. [6]

2-2- **أسباب ظهور وتطور حركة حماية المستهلك:** مارست المجتمعات القديمة سياسة حماية المستهلك بإصدارها قوانين وتشريعات تخص الأغذية، وظهرت نقابات التجار في القرون الوسطى وظهر كذلك مفتشو الأغذية إذ راقبوا تجار البهار الذينيمزجون ثمر البهار مع الحبوب ولحاء الشجر. وكذا مارس بعض الخبازين الغش عن طريق سوء الوزن فظهر" قانون الخبز ."كما بين التشريع الإسلامي الأحكام العامة المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية لحماية المستهلك من خلال المبادئ المرتبطة برفع الضرر والمستمدة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم" لا ضرر و لا ضرار ."ومن الأحكام الخاصة في التشريع الإسلامي ما يأتي: [7]

- مسألة الغش: قوله صلى الله عليه وسلم" من غشنا فليس منا "

---

[1] محمد عبد العظيم أبو النجا، *إدارة التسويق*، مرجع سابق، ص. 377.

[2] نادية أبو الوفا العارف وآخرون، مرجع سابق، ص. 280.

[3] محمد حسن العامري، *الإعلان وحماية المستهلك*، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2007)، ص . 9.

[4] katler p. &Armstrong G, ***Marketing an LUt roduction***,(new York: 1980), p . 22.

[5] Laurence, D. F, ***consumer protection: problems and prospect*** (new York. 2nd; 1980)

[6] خالد ممدوح إبراهيم، *حماية المستهلك في المعاملات الالكترونية*، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص. 33.

[7] سامر المصطفى، *"دور جمعية حماية المستهلك في خلق الوعي لدى المستهلكين"*، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، م 29، ع2، (2013)، ص. 102.

- مسألة الكيل والميزان: قوله تعالى" ويل للمطففين الذين اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون. "صدق الله العظيم (سورة المطففين آية 1 إلى. 3)
- مسألة التعامل وتسهيل المعاملات التبادلية بين البائع والمشتري. "المؤمن سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى "ينهي الفكر الإسلامي عن الكسب الحرام مثل: الاحتكار والغش والاستغلال وغيره. بعد ذلك ظهرت حركة مفهوم حماية المستهلك حديثاً في العالم الغربي في مرحلة الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطورات الاقتصاد العالمي. وبشكل دقيق ظهرت حركة حماية المستهلك في السوق الأمريكي عام 1900 م وكان السبب الحقيقي هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة في أسواق اللحوم وكان الظهور الثاني للحركة في منتصف عام 1930 م(عقب الأزمة الاقتصادية العالمية) أزمة الكساد (التي أبرزت الضعف الكبير للمستهلكين حيال إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات، فضلاً عن محدودية قدراتهم الشرائية وزاد ذلك بعد الحرب العالمية الثانية في معاناة المستهلكين نظراً إلى صعوبة الحصول على السلع والخدمات. ثم ظهرت حركة حماية المستهلك بشكل واضح وقوي في بداية عام 1960 م وترافق بتطور كبير في مجال التعليم وتحسن في السلع والمواصفات وفي تلك المرحلة كان توجه الجمهور الأمريكي معادياً نوعاً ما للشركات الكبيرة، وكان الفضل لهذه الحركة والمناداة بحقوق المستهلك إلى الكاتب رالف نادر وآخرون الذين نادوا بضرورة حماية المستهلكين من غش الشركات الأمريكية وجشعها. وتتفق غالبية الآراء على أن عام 1962كان البداية الفعلية لنشأة الحركة الاستهلاكية التي توجت بالمبادئ التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جون كينيدي حول حقوق المستهلك والتي عرفت ب "قائمة حقوق المستهلك التي تشمل ما يأتي :

1- حق سلامة السلعة للمستهلك .
2- حق المعرفة بخصائص السلعة ومواصفاتها.
3- حق المستهلك في اختيار السلع.
4- حق سماع شكوى المستهلك .

بعدها قام الكونجرس الأمريكي بعملية البحث والتقصي في معظم القطاعات التجارية والصناعية الأمريكية وقدم العديد من مقترحات القوانين التي تهدف إلى حماية المستهلك، وبعدها أنشئت الجمعية التي تهتم بحقوق المستهلك وانتشرت هذه الحقوق في السوق الأوروبي والعالم بعدها.

2-3-حقوق المستهلك : أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985م ثمانية حقوق مشروعة للمستهلك وقد بادرت دول كثيرة على اتخاذها أساسا رسميا لسياستها وتشريعاتها الخاصة في حماية المستهلك، وتتمثل هذه الحقوق في:

1-حق الأمان: حماية المستهلك من المنتجات وعمليات الإنتاج والخدمات الخطرة على صحته وحياته.

2-حق المعرفة: تزويد المستهلك بالحقائق التي تساعده على قيامه بالاختيار السليم، وحمايته من الإعلانات المضللة، ومن بطاقات السلع التي تشمل معلومات غير صحيحة.[1]

3- الحق في الاختيار الحر لمنتجات تتوافر فيها شروط الجودة المطابقة للمواصفات: ويقصد بها الحق في أن يكون المستهلك قادرا على الاختيار في مجال المنتجات والخدمات المقدمة بأسعار تنافسية مع تأمين درجة الجودة الكافية وفقا للمواصفات القياسية ، وذلك حتى يمارس المستهلك حقه الجوهري في الاختيار الحر على أسس صحيحة وإرادة واعية بما هو مقدم عليه.[2]

---

[1] طارق الخير، ***حماية المستهلك ودورها في رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطن السوري***، مجلة جامعة دمشق، م17، العدد الأول، (2001)، ص. 100.

[2] خالد ممدوح ابراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

4- **حق سماع رأيه:** أي إعطاء المستهلك الحق في إبداء رأيه حول مدى إشباع المنتجات لحاجاته، وباعتبار المستهلك هو الحلقة الأساس في العملية الإنتاجية لذا يجب على المنظمات أن تسعى للحصول على رضا المستهلك وإقامة علاقات طويلة الأمد معه لكسب ولاءه، وذلك من خلال بذل الجهود الحثيثة في تطوير وابتكار المنتجات الحديثة وبما يلبي رغباته.

5- **حق إشباع احتياجاته الأساسية:** ويؤكد هذا الحق على ضرورة ضمان حصول المستهلك على حاجاته الأساسية التي تتمثل في: الغذاء، الرداء، المسكن، الصحة، الأمن، التعليم، الماء، الطاقة ، التوظيف، والخدمات الأساسية الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى هذا الحق تحت اسم حق الفرصة. أي حق الفرد في الحصول على حاجاته الأساسية والعمل والحياة الكريمة وبدون ضغوط أو تعذيب. [1]

6- **حق التعويض:** للمستهلك الحق في الحصول على تسوية عادلة لشكواه بما في ذلك تعويضه عن الأضرار التي لحقت به جراء استهلاك السلع الرديئة أو الخدمات غير الكافية[2]، هذا فضلا عن التعويض عن التضليل أو الإعلانات الكاذبة، وعموما فإن المؤسسات تلتزم بالعديد من النقاط الرئيسية منها حق طلب سحب المنتجات المعطوبة من السوق، معالجة المنتجات(الاستبدال، المعالجة، استعادة الثمن)، حق الحصول على منتج بديل حتى تتم معالجة العطب.

7- **حق التثقيف:** للمستهلك الحق في أن يكون مثقفا وعلى دراية تامة بكل ما يخصه ويكسبه معارف ومهارات، إذ أن عملية تثقيف المستهلك هي جزء من عملية بناء تطوري نحو مجتمع إنتاجي وغير استهلاكي، وينبغي أن تشمل برامج التثقيف الجوانب الهامة لحماية المستهلك منها الصحة والسلامة عن استهلاك السلع والخدمات، وضع ملصقات تعريفية على المنتجات، تقديم معلومات عن الأوزان والمقاييس وعن الأسعار والنوعية، وضع شروط الائتمان ومدى توافر الضروريات الأساسية. [3]

8- **حق التمتع ببيئة نظيفة وصحية :** تلوث البيئة عالميا كان نتيجة لمخالفات الإنتاج والإهمال الحاصل للسلع لما بعد الاستخدام كالعبوات والقناني الفارغة والورق والغازات المتصاعدة من المعامل وغيرها من الظواهر انعكست بنتيجتها على المياه والأرض والجو مما دعت المطالبة بوجود البيئة النظيفة كحق من حقوق الفرد لذا فقد أصبحت حماية البيئة واحدة من بين المجالات التي حددتها لجنة التطوير الاقتصادي C. E. D لأن تكون أساسا في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.[4]

2-4- **الأطراف الفاعلة في حماية المستهلك:** إن مسؤولية حماية المستهلك ليست قاصرة على الدولة بأجهزتها المختصة وحدها، بل تعتبر المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة والرقابة الذاتية التي تمارسها أعمالها هي الأساس في التخفيف من التدخل المباشر للدولة في هذا الشأن. ويتوقف نجاح جهود الحماية على تعاون المستهلك وسلوكه وما ينميه من عادات استهلاكية وما يتأثر به من بواعث شرائية. لذا فإن الحماية تتحقق من خلال تضافر جهود كل هذه الأطراف بشكل فعال في هذا المجال.

1- **دور جمعيات حماية المستهلك:** تعد جمعية حماية المستهلك إحدى الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية التي تقوم على فكرة المشاركة الشعبية، وضرورة إيجاد دور إيجابي للفرد يقوم به بنفسه من أجل حماية نفسه والآخرين ضد

---

[1] أحمد السيد كردي، ***إطار مقترح لحماية حقوق المستهلك من مخاطر التجارة الالكترونية***، مقالة منشورة في الانترنت، http: //kenanaonline. com/users/ahmedkordy/links/42083، 2015/05/17.

[2] صادق هاشم، ***تداعيات العولمة على حقوق المستهلك، مؤتمر إقليمي حول تنمية الصناعات الوطنية . . . . . وحماية المستهلك في ظل العولمة***، 14-16 سبتمبر 2002، صنعاء، اليمن 2002، ص. 3.

[3] حمود البختي، ***حماية المستهلك في ظل العولمة بين : تحرير التجارة –غياب الرقابة- الوعي الاستهلاكي***، الدورة التدريبية في آليات التفتيش التجاري وحماية المستهلك، 1-4 أفريل 2008، أبو ظبي الإمارات، ص. 8.

[4] ايمان ميدون، ***البعد الاخلاقي في التسويق***، (الجزائر: دار هومة، 2014)، ص. 207.

كل عمليات الغش التجارية والاحتكار والتدليس والابتزاز والمخادعة، أو كل ما يؤثر في النهاية على صحته وسلامته، وهي تلك الجمعيات التي تعمل على إعلام وتكوين المستهلكين وكذا حمايتهم ضد التصرفات التسويقية غير المسئولة.[1]

2- **دور الدولة في حماية المستهلك:** منذ أن تنامت الحركات التي تتكفل بمهمة حماية المستهلك والدفاع عن مصالحه زاد دور الحكومات في الدول المختلفة في لعب أدوار هامة تصب في تجسيد هذا الهدف ، وهذا انطلاقا من مسؤوليتها عن حماية مواطنيها في المجالات المختلفة. ويمكن تلخيص أهم هذه الأدوار في ضمان حقوق مواطنيها في الحصول على البيانات والمعلومات دون تضليل وضمان حقه في الاستماع إلى انشغالاته وانتقاداته. . . الخ؛ويتم التكفل بهذه القضايا وغيرها التي تصب في حماية المستهلك من خلال تفعيل عمل الأجهزة الحكومية التالية:

أ- **الأجهزة القانونية في الوزارات** : وهي ذات العلاقة بموضوع الحماية، والتي تتولى الإشراف على وضع وصياغة القرارات التي تكفل حماية المستهلك، وإجراءاتها الخاصة في حالة حدوث إخلال بهذه الحماية.

ب- **الأجهزة الإشراقية والرقابية** : وهي التي يتجسد دورها في عملية الإشراف والرقابة تجاه موضوع الإخلال بحماية المستهلك؛حيث يمتد مجال عملها إلى رقابة الممارسات التسويقية للمنتجين والبائعين والموزعين، بالإضافة إلى الاضطلاع بدور الإشراف على إجراء بحوث التسويق والمتضمنة لمجالات: السوق، المستهلكين، الأسعار، الترويج، والتوزيع.

كما يمتد الدور الرقابي لهذه الأجهزة إلى كل ما يرتبط بعملية التبادل مثل كفاية الضمانات الممنوحة للمستهلك، وجودة المنتجات المباعة، وصلاحيتها للاستعمال. . . . الخ.

ج-**الأجهزة القضائية**: ويتمثل دورها في مسألة الفصل في القضايا المتعلقة بحماية المستهلك، غير أن ما يلاحظ عند تقييم فعالية الأجهزة القضائية هو البطء في الفصل في مثل هذه القضايا، بالإضافة إلى عدم وجود محاكم خاصة بقضايا حماية المستهلك، فهي حاليا تعالج ضمن المخالفات التجارية.[2]

3- **دور التنظيمات الشعبية والسياسية والجمعيات المهنية الاستهلاكية:** باعتبار أن حماية المستهلك هي حركة اجتماعية جماهيرية وهي بذلك جزء أساسي من اهتمامات التنظيمات المهنية والسياسية، حيث أصبحت حماية المستهلك جزء من اهتمامات التنظيمات المهنية والسياسية، حيث أصبحت حماية المستهلك جزء من اهتمامات القيادات في الدول، وأصبحت جزء من برامج تلك التنظيمات. ولقد بادر عدد كبير من الجمعيات المهنية بتشجيع تعليم المستهلكين والموزعين وذلك بالقيام بالدراسات والبحوث في مجال حماية المستهلك ووضع المعايير الخاصة المختلفة، ووضع البرامج الأخلاقية، ووضع النظم الفعالة لدراسة ومواجهة شكاوي المستهلكين والمحاولة المستمرة لطلب إصدار تشريعات جديدة لحماية المستهلك.

4- **دور المؤسسات في حماية المستهلك:** اهتمت بعض المؤسسات بحماية المستهلك وهذا إما اقتناعا منها بأن المستهلك الراضي أفضل لها، في الأجل الطويل من المستهلك الساخط ، وأن خداع المستهلك وتضليله لا يمكن أن يستمر طويلا. أو نتيجة التشريعات التي أوجبت عليها ذلك. فأصبحت هذه المؤسسات تعمل على الاتصال بالمستهلكين لمعرفة احتياجاتهم وانتقاداتهم وشكاويهم مع الاهتمام بالرد عليها ومواجهتها بقرارات حاسمة، وإعطائهم المعلومات التي يحتاجون إليها عن السلع المعروضة وطرق استعمالها وأسعارها وكيفية إصلاحها، وذلك عن طريق الكتيبات والكتالوجات والبيانات الوصفية والإعلانات، وتطوير المنتجات بهدف زيادة سلامتها والتقليل من تأثيرها على التلوث مع تبسيط شروط الضمان وزيادة الجدية فيها والإعلان من حيث عدم التضليل والمبالغة. وقد خصصت بعض المؤسسات إدارات مستقلة لشؤون المستهلكين

---

[1] بلقاسم رابح، ***المؤسسة وحركة حماية المستهلك : تضارب مصلحة وحتمية تعايش –دراسة حالة مؤسسات قطاع المشروبات غير الكحولية بالجزائر العاصمة***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2014/2013)، ص. 137.

[2] الداوي الشيخ، ***تحليل آليات حماية المستهلك في ظل الخداع والغش التسويقي، حالة الجزائر***، (جامعة الجزائر)، ص. 10.

تابعة لرؤساء مجالس الإدارات، تختص هذه الإدارات بتلقي شكاوي وانتقادات واعتراضات المستهلكين والرد عليها، وأخذها في الحسبان وإجراء التعديلات الملائمة في البرنامج التسويقي طبقا لذلك. [1]

2-5- مجالات الإخلال بحماية المستهلك:

يوجد هناك عدد من المجالات التي يتم من خلالها الإخلال بفكرة حماية المستهلك، ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

1. **الإعلان:** ويتم ذلك من خلال انتهاج أساليب الخداع في الرسالة الإعلانية وذلك بهدف تضليل المستهلك، والعمل على إقناعه بشراء منتج ما، ويتم ذلك من خلال التركيز على مختلف أساليب الإغراء المكتوبة في الإعلان، وإثارة التصرفات الانفعالية غير الرشيدة التي تؤثر على أذواق المستهلكين؛
2. **الضمان:** وهو الحق الذي يضمن للمستهلك أداء المنتج ومستواه الذي يتناسب مع قيمته؛ومن ثمة فإن عدم منح هذا الضمان أو عدم استيفاءه للشروط الضرورية، مثل المدة الكافية للتأكد من عدم ظهور ووجود عيوب؛يعتبر أحد أوجه الإخلال بمبدأ حماية المستهلك، نظرا لأن مقدم المنتج في هذه الحالة، قد تنصل من مسؤوليته تجاه السلعة المباعة أو الخدمة المقدمة.
3. **التبيين:** ونقصد بذلك أن المستهلك يعاني كنتيجة لعدم معرفته أو جهله باستعمال المنتج المقدم له، أو نظرا لخلو هذا المنتج من البيانات الدالة عليه وعلى كيفية استخدامه له، أو بسبب عدم قدرة المستهلك على المعرفة والإلمام بكيفية الاستفادة من البيانات إن كانت موجودة، كما يضاف إلى ذلك مشكلة الثقة في دقة ما يكتب على غلاف المنتج من بيانات أو معلومات.
4. **السعر:** وهو مشكلة يعاني منها المستهلكون ذوي الدخل المحدود، وقد استغلت الكثير من المؤسسات قوتها في الأسواق، وفرضت أسعار لا تناسب القدرة الشرائية للمستهلك، وهو ما نلاحظه حاليا خاصة في معظم الدول العربية تحديدا، حيث هناك مغالاة كبيرة في رفع أسعار السلع والخدمات تذرعا بالأزمة المالية العالمية[2].
5. **التوزيع:** إن عدم توزيع المنتجات في أماكن وأوقات محددة، قد تعرض المستهلك لحالات الاحتكار وتخصيص الكثير من الجهد والوقت لاقتناء تلك المنتجات.
6. **التعبئة والتغليف:** قد تستخدم المنظمة موادها غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف، الأمر الذي يعرض المستهلك للكثير من الأضرار جراء تلك الممارسات[3].
7. **المقاييس والأوزان:** إذ أن عدم وجود الرقابة الكافية قد يعرض المستهلك للإخلال في جانب المقاييس والأوزان الخاصة بالمنتجات مثل النقص في الوزن أو الحجم والمكونات.
8. **النقل والتخزين:** عدم قيام المنظمات باستخدام الأساليب الأفضل في النقل والتخزين قد يعرض المستهلك إلى أضرار صحية، خاصة إذا ما كانت تلك المواد سريعة التلف مثل المواد الغذائية.

المحور الثالث: دراسة حالة مديرية التجارة لولاية باتنة

ترتكز المهام الرئيسية للمديرية الولائية للتجارة حول 3 محاور رئيسية:

شكل رقم(03): المهام الرئيسية لمديرية التجارة لولاية باتنة

---

[1] بلقاسم رابح، مرجع سابق، ص. 148.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، عطا الله محمد تيسير الشرعة، ***مفاهيم التسويق الحديث نموذج السلع المادية***، (عمان: دار صفاء، 2014)، ص. 134.

[3] أحمد السيد طه كردي، ***إطار مقترح لحماية حقوق المستهلك من مخاطر التجارة الالكترونية*** ، (جامعة بنها: 2011).



المصدر:http: //www. dcwbatna. dz/index. php/direction/module-variations

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 90 -514 المؤرخ في 11 ديسمبر 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-09 بتاريخ 2011/01/20 المنظم للمصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها و عملها. وقد تضمن هذا المرسوم ونص على سرد المهام المنوطة بالمديرية الولائية للتجارة والمتمثلة أساسا في:[1] تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميدان التجارة الخارجية و المنافسة و الجودة و حماية المستهلك و تنظيم النشاطات التجارية و المهن المقننة و الرقابة الاقتصادية و قمع الغش وبذلك فهي مكلفة ب :

*السهر على تطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية و الممارسات التجارية و المنافسة و التنظيم التجاري و حماية المستهلك و قمع الغش.

*المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام.

*اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة المهن المقننة .

*اقتراح كل التدابير التي تهدف إلى تحسين ظروف إنشاء و إقامة و ممارسة النشاطات التجارية و المهنية.

*المساهمة في تطوير و تنشيط كل منظمة أو جمعية التي يكون موضوعها ذات صلة بصلاحياتها.

*وضع حيز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير و ترقية الصادرات.

*اقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير الصادرات.

*تنسيق و تنشيط نشاطات الهياكل و الفضاءات الوسيطة ذات المهام المتصلة بترقية تبادلات التجارة الخارجية .

*وضع حيز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة.

*ضمان تنفيذ برنامج النشاط مابين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية.

*التكفل بمتابعة المنازعات المرتبطة بنشاطها.

و في إطار تنفيذ المهام المذكورة أعلاه ، يكلف المدير الولائي للتجارة بضمان التنسيق بين مختلف المؤسسات و الهيئات التابعة لقطاع التجارة وتمثيلها على المستوى المحلي . كما تتضمن المديرية الولائية للتجارة فرق تفتيش، يسيرها رؤساء فرق.

أولا : توصيف عينة الدراسة:اعتمدت الدراسة الحالية على عينة عشوائية بطريقة الاعتراض في أماكن تواجد المستهلكين في المحلات التجارية داخل مدينة باتنة، وكذا تم إعداد نموذج استمارة استبيان الكترونية وتم توزيعها عشوائيا على

[1] http: //www. dcwbatna. dz/index. php/direction/module-variations,09/07/2015.

مستهلكي ولاية باتنة على شبكات التواصل الاجتماعي، إذا قامت الباحثة بتوزيع 100 استمارة استبيان على المستهلكين يوصفها اغلب أفراد العينة. واستعيد 90 منها و10 استمارات لم تعد لأسباب تخرج عن إرادة الباحثة. وقد تم استعادة 120 استبيان الكتروني. ليبلغ عدد أفراد العينة التي حللت إحصائيا 210 مفردة من مختلف الأعمار والشهادات العلمية.

وسنقوم بتوصيف أفراد العينة وفقا لمجموعة معايير كما يأتي:

1. الجنس: **الجدول رقم(01): توزيع عينة البحث بحسب النوع**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	111	52,9	52,9	52,9
	انثى	99	47,1	47,1	100,0
	Total	210	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "spss20"

من الجدول السابق نلاحظ أن عينة البحث غلب عليها الطابع الذكوري، إذ بلغت نسبة الذكور52,9 %، في حين بلغت نسبة الاناث 47,1% من مجمل العينة التي بلغ عدد أفرادها 210 مفردة.

2. السن: **الجدول رقم(02): توزيع عينة المستهلكين بحسب السن**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	102	48,6	48,6	48,6
	من 26 إلى 36 سنة	54	25,7	25,7	74,3
	من 37 إلى 48 سنة	24	11,4	11,4	85,7
	أكثر من 48 سنة	30	14,3	14,3	100,0
	Total	210	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "spss20"

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المستهلكين الذين أعمارهم أقل من 25 سنة هي الاكثر، إذ بلغت نسبتهم 48,6%، ثم نسبة المستهلكين الذين تتراوح أعمارهم بين 26-36 سنة بنسبة 25,7%، في حين بلغت نسبة المستهلكين الذين تتراوح أعمارهم بين 37-48 سنة 11,4%، أما فئة المستهلكين الأكثر 48 سنة فقد بلغت نسبتهم 14,3%.

4. المستوى الدراسي: **جدول رقم (03): توزيع عينة المستهلكين بحسب المستوى الدراسي**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ابتدائي	14	6,7	6,7	6,7
	متوسط	21	10,0	10,0	16,7
	ثانوي	30	14,3	14,3	31,0
	جامعي	145	69,0	69,0	100,0
	Total	210	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات استخدام برنامج"spss20"

نلاحظ من خلال الجدول أن (145) من أفراد العينة يحملون شهادات جامعية قد بلغت نسبتهم 69%، تليها في المرتبة الثانية الافراد الذين هم ممن ذو مستوى ثانوي اذ بلغ عددهم(30)بنسبة 14,3%، ومن ثمة الافراد الذين هم ممن ذو مستوى متوسط اذ بلغ عددهم (21)بنسبة 10%، وأخيرا الافراد الذين هم ذو مستوى ابتدائي بلغ عددهم (14)أي ما نسبته 6,7%.

5. الدخل: **جدول رقم (04): الدخل لأفراد العينة**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا اعمل	128	61,0	61,0	61,0

دج 30000 من أقل	33	15,7	15,7	76,7
دج 60000 إلى 30000 من	41	19,5	19,5	96,2
دج 60000 من أكبر	8	3,8	3,8	100,0
Total	210	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "spss20"

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المستهلكين الذين لا يعملون هم الأكثر، إذ بلغت نسبتهم 61%، تلها فئة المستهلكين الذين يتراوح دخلهم بين 30000-60000 د. ج بنسبة 19,5%، ثم فئة المستهلكين الذين يقل دخلهم عن 30000 د. ج بما نسبته 15,7%، وأخيرا فئة المستهلكين ذوي الدخل الذي يفوق 60000 د. ج ما نسبته 3,8%.

ثانيا : الاعتمادية والموثوقية لمقياس البحث:قامت الباحثتان بتبيان مدى ثبات المقياس و صلاحيته أو الاستبيان الذي استخدمته في التحليل الإحصائي، الأمر الذي مكنها من الوقوف على مدى اعتمادية النتائج التي يمكن الوصول إليها لاحقا عبر تحليل الفرضيات لذا قامت الباحثة بعرض:

1-معامل الارتباط لـ Pearson : تم عرض قائمة الاتساق الداخلي التي تقيس مدى قدرة العبارات في قياس البعد الذي تقيسه بوضوح مصفوفة الارتباط بين كل بعد من أبعاد البحث والمحاور التي تقيسه.

الجدول رقم(05): معامل الارتباط لبيرسون

		الاتصالي التسويقي المزيج	للمستهلك العامة الحقوق
الاتصالي التسويقي المزيج	Corrélation de Pearson	1	,567**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	210	210
للمستهلك العامة الحقوق	Corrélation de Pearson	,567**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	210	210

**. La corrélation est significative au niveau 0. 01 (bilatéral) .

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "spss20"

بعد دراسة الجدول السابق نلاحظ أن العلاقة بين المحورين طردية وذات دلالة إحصائية متوسطة (أقل من أو تساوي 0. 1)ويلاحظ معامل الارتباط بيرسون بين المحورين(الأول: المزيج التسويقي الاتصالي) و(الثاني: الحقوق العامة للمستهلك) بلغ 0,567 وهو أكبر من 0,5 أي الارتباط بينهما متوسط(تكون قيمة الارتباط المتوسط من 0. 5-0. 69).

2-معامل Cronbach's Alpha: يستخدم معامل آلفا كرونباخ لقياس ثبات العبارات التي تقيس بعد ما وتتراوح قيمته مابين (0-1) وكما اقترب من 1 كان ذلك دليلا على صدق العبارات وموضوعيتها في قياس البعد الذي تمثله. لذا قامت الباحثة أيضا بالوقوف على مدى صلاحية الاستبيان وموضوعيته في التحليل الإحصائي بإجراء اختبار معامل آلفا كرونباخ وقد كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم(06): معامل آلفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,721	2

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "spss20"

من الجدول السابق يلاحظ أن مجمل عبارات البحث تتمتع بمصداقية مرضية وثبات مرضي، إذ ان قيمة آلفا كرونباخ هي 0,721 وهي معامل ثبات مقبول وقوي.

ثالثا: اختبار الفرضيات: اختبار الفرضية الاولى : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0. 05 بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري.

ولدراسة مدى جوهرية الاختلاف في العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري، قامت الباحثة بإجراء تحليل ANOVA لدراسة التباين، وقد كانت النتائج كما في الجدول رقم(07):

جدول رقم(07): تحليل التباين للعلاقة بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés مجموع المربعات	Ddl درجات الحرية	Moyenne des Carrés مربع الوسط الحسابي	F	Signification
الجنس	Inter-groupes	35,367	135	,262	1,143	,000
	Intra-groupes	16,962	74	,229		
	Total	52,329	209			
السن	Inter-groupes	164,895	135	1,221	1,136	,000
	Intra-groupes	79,562	74	1,075		
	Total	244,457	209			
المستوى الدراسي	Inter-groupes	121,317	135	,899	1,171	,000
	Intra-groupes	56,798	74	,768		
	Total	178,114	209			
الدخل	Inter-groupes	132,581	135	,982	1,636	,000
	Intra-groupes	44,414	74	,600		
	Total	176,995	209			

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "ISPSS20"

من الجدول السابق يلاحظ وجود اختلافات جوهرية بين الأفراد محل الدراسة، وذلك بحسب المتغيرات الديمغرافية فيما يتعلق بحماية حقوق المستهلك. وهي معنوية لأن قيم Sig في الجدول (0. 000) أصغر من (0. 05) ولذلك:

لا نقبل فرضية العدم القائلة : "لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0. 05 بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري. "ونقبل الفرضية البديلة : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0. 05 بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري. "

الفرضية الثانية: لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة أولا بإجراء اختبار الارتباط عبر استخدام معامل بيرسون بين كل من المتغيرين "الإعلان " كمتغير مستقل و"الحقوق العامة للمستهلك " كمتغير تابع. والجدول (08)يوضح ذلك:

الجدول(08): معامل الارتباط بيرسون بين المزيج التسويقي الاتصالي والحقوق العامة للمستهلك

		المزيج التسويقي الاتصالي	الحقوق العامة للمستهلك
المزيج التسويقي الاتصالي	Corrélation de Pearson	1	,567**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	210	210
الحقوق العامة للمستهلك	Corrélation de Pearson	,567**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	210	210

**. La corrélation est significative au niveau 0. 01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "ISPSS20"

نلاحظ من الجدول السابق أن الارتباط بين المزيج التسويقي الاتصالي الذي تقوم به مديرية التجارة لولاية باتنة والحقوق العامة للمستهلك ارتباط متوسط، إذ ان معامل الارتباط بيرسون قيمته متوسطة وموجبة وهي 0,56. ولتبيان جوهرية التأثير لمتغير المزيج التسويقي الاتصالي على الحقوق العامة للمستهلك. قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل الانحدار البسيط والنتائج كانت كما في الجدول(09):

جدول(09): تحليل الانحدار الخطي البسيط

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,567[a]	,321	,318	,450

a. Valeurs prédites : (constantes), المزيج التسويقي الاتصالي

R: عامل التفسير

R^2: عامل التصحيح

جدول(10): اختبار جودة نموذج الانحدار باستخدام F

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig .
1	Régression	19,917	1	19,917	98,455	,000[b]
	Résidu	42,078	208	,202		
	Total	61,994	209			

a. Variable dépendante : الحقوق العامة للمستهلك

b. Valeurs prédites : (constantes), المزيج التسويقي الاتصالي

المصدر: مخرجات استخدام برنامج"SPSS20"

جدول رقم(11): تأثير المزيج التسويقي الاتصالي في حماية حقوق المستهلك الجزائري

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig .
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,811	,151		11,999	,000
	المزيج التسويقي الاتصالي	,513	,052	,567	9,922	,000

a. Variable dépendante : الحقوق العامة للمستهلك

المصدر: مخرجات استخدام برنامج"SPSS20"

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المزيج التسويقي الاتصالي يؤثر في حماية حقوق المستهلك الجزائري. وعند دراسة جودة نموذج الانحدار باستخدام اختبار F نلاحظ ان قيمته المعنوية تساوي 0. 000 وهي أقل من 0. 05 ومن ثًم فالاختبار معنوي، كما أن R^2=0. 321 حيث يفسر متغير المزيج التسويقي الاتصالي 32% من تباين المتغير التابع(الحقوق العامة للمستهلك). ويمكن أيضا تشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط $y=ax+b$ إذ نجد من الجدول(11) أن الثابت وهو 1. 81 وقيمة معامل الانحدار (ميل خط الانحدار) الذي يتأثر بها المتغير التابع 0. 513. بمعنى أنه يمكن التنبأ بقيمة الحقوق العامة للمستهلك، بأنه يزداد بمقدار0. 51 في حال تغير قيمة الإعلان درجة واحدة، أي أن مزيج الاتصالات التسويقية تزداد بما يقابلها تزايد في ادراك المستهلكين لحقوقهم العامة نحو الاتجاه الموجب، كما نلاحظ أن R^2=0. 321 وهذا يدل على أن الارتباط متوسط بين المزيج التسويقي الاتصالي الذي تقوم به مديرية التجارة والحقوق العامة للمستهلك.

خلاصة الفرضية الثانية: نرفض الفرضية القائلة : " لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 0. 05 بين الاتصالات التسويقية وحقوق المستهلك الجزائري. " ونقبل الفرضية البديلة القائلة يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية بين الاتصالات التسويقية وحقوق المستهلك الجزائري. "

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج:

1- تم التوصل من خلال البحث بشكل رئيسي إلى وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث وحماية حقوق المستهلك الجزائري. كما تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عناصر المزيج التسويقي الاتصالي وحماية حقوق المستهلك بحيث تساهم الاتصالات التسويقية في زيادة وعي وإدراك المستهلكين بحقوقهم .

أيضا توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

2- قيام مدرية التجارة لولاية باتنة بدور ضعيف في تقديم برامج ترويجية هادفة لتوعية المستهلكين من خلال عقد نشاطات(ندوات، مؤتمرات، محاضرات، إعلانات الصحف والمجلات. . .).

3- تعد مهام مديرية التجارة لولاي باتنة غير واضحة للمستهلكين بشكل دائم. كما أنها لا تدافع عن حقوق المستهلكين بالشكل المناسب برأي المستهلكين.

4- صعوبة التواصل بين مديرية التجارة لولاية باتنة ومستهلكي الولاية مما أدى إلى جهلهم بمدى قدرة المديرية على حماية حقوقهم.

5- ضعف ثقة المستهلكين بدور مديرية التجارة لولاية باتنة في الدفاع عنهم في حالة الحاق الضرر بهم لعدم وجود تشجيع كاف من قبل هذه الأخيرة للمستهلكين في الإبلاغ عن ممارسات التسويقية غير الأخلاقية للتجار والمؤسسات.

6- ضعف إدراك المستهلكين بحقوقهم نتيجة إعلانات مديرية التجارة الغير كافية.

7- المنتجون يفرضون شروطهم على المستهلكين مستغلين في ذلك مستوى دخلهم المنخفض.

ثانيا **التوصيات:**

1- تحتاج مديرية التجارة لولاية باتنة إلى ضرورة العمل على توعية المستهلكين بمفهوم الخداع التسويقي وعرض ممارسات تسويقية خادعة لبعض المسوقين والتجار من خلال نشرها وتحليلها في وسائط الإعلام المختلفة(المسموعة والمرئية والمقروءة)بما يسهم في تشجيع المستهلكين على إرسال الاستفسارات عنها أو التعبير عن آرائهم بها أو نشر تجارب مروا بها في هذا المجال.

2- ضرورة قيام مديرية التجارة لولاية باتنة بتكثيف حملاتها الترويجية وعقد الندوات والمؤتمرات التي توضح للمستهلك وتساعده على إدراك حقوقه وواجباته، وكيفية حماية المستهلكين من الممارسات التسويقية الخادعة بالاعتماد على الجهات المسئولة(أجهزة حكومية، وحركات جمعوية. . .)عن هذه الممارسات غير الأخلاقية في السوق الجزائرية.

3- تحتاج مديرية التجارة إلى العمل على عقد برامج تدريبية مجانية لعينات من المستهلكين، لتدريبهم على التعرف على الممارسات التسويقية الخادعة، وتوعيتهم بالخداع التسويقي وكيفية تجنبه ونشرها في وسائل الإعلام.

4- ضرورة تكثيف الحملات الإعلانية التوعوية بمخاطر بعض المنتجات المعروضة في الأسواق المضرة بسلامة المستهلكين.

5- ضرورة مشاركة مديرية التجارة لولاية باتنة في الأعمال الخيرية ورعاية بعض التظاهرات الوطنية لزيادة ثقة واقتراب وتواصل المستهلكين بها أكثر.

6- ضرورة قيام مديرية التجارة الإجراءات المختلفة للحد من ظاهرة الغش التسويقي المنتشر في الأسواق نظرا لصلاحيتها الواسعة عن طريق المراقبة المستمرة للأسواق وقمع أشكال الغش وكذا زيادة تفعيل نشاط فرق التفتيش ومفتشية مراقبة الجودة وقمع الغش.

7- على مديرية التجارة لولاية باتنة زيادة اهتمامها بسماع آراء المستهلكين واقتراحاتهم وقبولها وأخذها في عين الاعتبار لتحسين وترقية مستوى الخدمة العمومية.

8- لا تتوقف الحماية على جهود الهيئات الحكومية فقط بل يجب على المستهلك أن يكون واعيا بضرورة حماية نفسه وذلك بالقيام بإجراءات بسيطة كالتأكد من صلاحية المنتجات قبل شرائها وقراءة بيانات المنتج وكيفية استعماله والمواد الداخلة في تركيبته بتمعن والعمل على تثقيف نفسه بكل ما يتعلق بطرق الاستهلاك العقلاني السليم.

الملحق رقم (01) نموذج الاستبيان الموزع على المستهلكين:

السلام عليكم ورحمة الله، يهدف هذا الاستبيان إلى قياس فعالية الاتصالات التسويقية التي تقوم بها مديرية التجارة لولاية باتنة لحماية حقوق المستهلك الجزائري، ولهذا نرجو منكم التكرم والإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بوضع العلامة (x) في المكان المناسب. مع التأكد مسبقا أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وشكرا مسبقا.

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

2- السن :
- أقل من 25 سنة ( )
- من 26 إلى 36 سنة ( )
- من 37 إلى 48 سنة ( )
- أكثر من 48 سنة ( )

3- المستوى الدراسي :
- ابتدائي ( )
- متوسط ( )
- ثانوي ( )
- جامعي ( )

4- الدخل :
- لا اعمل ( )
- أقل من 30000 ( )
- من 30000 إلى 60000 ( )
- أكبر من 60000 ( )

المحور الثاني : عناصر المزيج التسويقي الاتصالي(المزيج الترويجي)

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الاعـــــــــــــــــلان						
01	تحرص مديرية التجارة على إعلام المستهلكين وتحسيسهم بكيفية حماية أنفسهم من الغش والخداع الممارس عليهم في الأسواق					
02	الإعلانات التي تقوم بها مديرية التجارة واضحة ومقنعة					
03	ساهمت إعلانات مديرية التجارة في الصحف والمجلات والراديو في جلب اهتمامك					
04	ساهمت إعلانات مديرية التجارة في زيادة ثقتك بها					
05	أنت تستجيب لإعلانات موقع مديرية التجارة					
06	أنت راض عن إعلانات مديرية التجارة					
البيع الشخصي(كفاءة رجال البيع، ممثلي مديرية التجارة لولاية باتنة)						
07	أنت على معرفة ودراية بموقع مديرية التجارة لولاية باتنة					
08	سبق لك التعامل مع ممثلي مديرية التجارة لولاية باتنة					
09	تجد صعوبات في تواصلك مع ممثلي مديرية التجارة لولاية باتنة					
10	أثناء تعاملك مع ممثلي مديرية التجارة لولاية باتنة لمست فيهم ثقة عالية					
11	ممثلي مديرية التجارة على استعداد للدفاع عنك في حالة الحاق الضرر بك من طرف التجار					
تنشيط المبيعات(ترويج المبيعات)						
12	تسعى مديرية التجارة إلى تقديم خدماتها لجميع المواطنين في أي مكان وبأسرع وقت ممكن					
13	تنظم مديرية التجارة مسابقات لزيادة الوعي والثقافة الاستهلاكية					

	الرشيدة					
العلاقات العامة						
14	رعاية مديرية التجارة لبعض التظاهرات الوطنية تزيد من ثقافتك وإدراكك بحقوقك					
15	مشاركة مديرية التجارة في المعارض والصالونات تقودك إلى التقرب منها أكثر					
16	تدعيم مديرية التجارة لبعض الجمعيات والأعمال الخيرية تشجعك على الثقة بها أكثر					
المحور الثالث : الحقوق العامة للمستهلك حق الأمان						
17	توجد أنظمة و مقاييس دقيقة تضمن الأمان للمستهلك جراء استخدامه المنتجات والخدمات المتوفرة في الأسواق					
18	يجب عدم السماح للمؤسسات بالترويج للمنتجات الرديئة التي تلحق الأذى بالمستهلك					
19	مقاييس الجودة تنفذ و ترتب بشكل دقيق من قبل المؤسسات					
حق الحصول على المعلومات						
20	توجد ضرورة لتعريف المنتجات ومواصفاتها وكيفية استعمالها و المواد الداخلة في تركيبها					
21	توجد ضرورة توفير المعلومات الدقيقة عن كل ما يتعلق بالمنتجات الموجودة في السوق و بشكل مجاني					
22	يتم استخدام الترميز السلعي بشكل متقن و عملي في المنتجات					
23	تلعب الحكومة دوراً مهماً في تقديم المعلومات التي تهم المستهلكين					
24	تعكس الملصقات و البيانات المثبتة على المنتوج معايير الجودة في المنظمة					
حق الاختيار						
25	يتم توفير أفضل المنتجات للمستهلك وليس ما يرغب به المستهلك					
26	توجد هناك خيارات متاحة أمام المستهلكين من خلال نطاق توافر المنتجات في الأسواق كماً و نوعاً					
27	تتوفر الفرصة الكافية لاختيار ما يرغب المستهلك بشرائه					
28	يفرض المنتجين الشروط التي يريدونها على المستهلكين					
29	خيارات المستهلكين محدودة بسبب المنافسة غير المشروعة					
حق سماع الرأي						
30	تفسح المؤسسات المجال للمستهلكين لسماع أرائهم عن المنتجات					
31	تهتم المؤسسات بجوانب الإبداع و الابتكار فيما يخص الاقتراحات وقبولها بخصوص التطوير من المستهلكين					

المراجع

أولا المراجع العربية:

الكتب:

1.إياد عبد الفتاح النسور، عطا الله محمد تيسير الشرعة، ***مفاهيم التسويق الحديث نموذج السلع المادية***، (عمان: دار صفاء، 2014).

2.ايمان ميدون، ***البعد الاخلاقي في التسويق***، (الجزائر: دار هومة، 2014).

3.بشير عباس العلاق، ***الاتصالات التسويقية الإلكترونية: مدخل تحليلي/تطبيقي***، (عمان: مؤسسة الوراق، 2006).

4.ثامر البكري ، ***الاتصالات التسويقية والترويج*** ، (عمان : دار الحامد ، 2005).

5.حميد الطائي، أحمد شاكر العسكري، ***الاتصالات التسويقية المتكاملة: مدخل استراتيجي***، (عمان: دار اليازوري، 2009).

6.حميد الطائي، بشير العلاق ، ***أساسيات الاتصال نماذج ومهارات*** ، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2009).

7.خالد ممدوح إبراهيم، ***حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007).

8.ذياب جرار وآخرون، ***الاتصالات التسويقية***، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013).

9.عنبر إبراهيم شلاش، ***إدارة الترويج والاتصالات***، (عمان: دار الثقافة، 2011).

10.محمد حسن العامري، ***الإعلان وحماية المستهلك***، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2007).

11.محمد عبد العظيم أبو النجا، ***إدارة التسويق-مدخل معاصر-***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008).

12.مي العبد الله، *نظريات الاتصال* ، (بيروت : دار النهضة العربية، ط 2، 2010).

13.نادية أبو الوفا العارف و آخرون، *التسويق في الألفية الثالثة*، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008).

البحوث والدوريات:

1.بلقاسم رابح، ***المؤسسة وحركة حماية المستهلك : تضارب مصلحة وحتمية تعايش –دراسة حالة مؤسسات قطاع المشروبات غير الكحولية بالجزائر العاصمة***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013).

2.حمود البختي، ***حماية المستهلك في ظل العولمة بين : تحرير التجارة –غياب الرقابة- الوعي الاستهلاكي***، الدورة التدريبية في آليات التفتيش التجاري وحماية المستهلك، 4-1 أفريل 2008، أبو ظبي الإمارات.

3.سامر المصطفى، ***"دور جمعية حماية المستهلك في خلق الوعي لدى المستهلكين"***، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، م 29، ع2، (2013).

4.صادق هاشم، ***تداعيات العولمة على حقوق المستهلك، مؤتمر إقليمي حول تنمية الصناعات الوطنية . . . . . وحماية المستهلك في ظل العولمة***، 14-16 سبتمبر 2002، صنعاء، اليمن 2002.

5.طارق الخير، ***حماية المستهلك ودورها في رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطن السوري***، مجلة جامعة دمشق، م17، العدد الأول، (2001).

6.نور الدين مبني، ***الاتصال التسويقي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية*** ، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، 2008/2009).

ثانيا المراجع الأجنبية:

الكتب:

1. kotler p. &Armstrong G, ***Marketing an LUt roduction***,(new York: 1980).
2. Laurence, D. F ***consumer protection: problems and prospect*** (new York. 2nd; 1980)
3. Philip Kotler et Dubois Bernard, ***Marketing Management***, (Paris : pearson éducation, 11 éme édition, 2004).

المواقع الإلكترونية:

1.http: //www. dcwbatna. dz/index. php/direction/module-variations,09/07/2015.
2.http: //www. shatharat. net/vb/showthread. php?t=6084,17/05/2015.
3.http: //pcp. ps/atemplate. php?id=501,11/07/2015.

واقع سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية
دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة

د.محمد لمين علون-أ.عطية حليمة

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

الملخص: يرجع الإدراك لأهمية العنصر البشري إلي عدة عوامل من أهمها تطور الفكر التنظيمي والضغوطات المتزايدة الناتجة عن المنافسة الاقتصادية ونمو النقابات العمالية والقوانين والتشريعات الحكومية، فبعد أن كان هناك ما يعرف بتسيير المستخدمين والذي يتلخص دوره في تعيين وفصل الأفراد والاحتفاظ بسجلات الوقت والمراقبة ودفع الأجور، أصبح يوجد ما يعرف بتسيير الموارد البشرية والذي يعنى بدراسة السياسات المتعلقة باختيار وتعيين وتنمية ومعاملة الأفراد في جميع المستويات، وتنظيم القوى العاملة داخل المؤسسة مهما كان نوعها وزيادة ثقتها بعدالة الإدارة وخلق روح تعاونية بينها للوصول بالمؤسسة إلي أقصى طاقاتها الإنتاجية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية، من خلال التطرق الى الإطار النظري لسياسات تسيير الموارد البشرية، والإطار النظري والقانوني لهذه السياسات في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية، وكذا محاولة إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة العمومية وذلك من خلال دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، تسيير الموارد البشرية، الوظيفة العامة، المؤسسات العمومية.

Abstract: Realizing the importance of human element depends on several factors, such as development of organizational thought, growing pressures resulting from economic competition and the growth of labour unions and governmental laws and regulations. After there was what is known as the Labour management which was limited to hire and fire employee and keep records of attendance, monitoring and payroll. There has become what is known as human resources management which mean the study of policies relating to the selection, recruitment, development and the treatment of employee at all levels, and organizing the workforce inside the institution whatever its activity and increase its confidence in management justice and create a cooperative spirit between them to get the institution to the maximum productivity capacity.

Through this paper we aim to highlight the reality of human resources management policies in Algerian public institutions, by discussing the theoretical framework of human resources management's policies, and the conceptual and legal framework for these policies in Algerian public institutions and administrations, As well as attempting to projection the theoretical study on the reality of the public institution, through case study of Office of Promotion and management of real estate for state of Biskra.

KEYWORDS: Human Resource, Human Resource Management, Public Sector Jobs, Public Institutions.

مقدمة: يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر التي تعتمد عليها المؤسسات مهما كان نوعها في تنفيذ أنشطتها وبرامجها وتحقيق أهدافها، ولا يزال المسيرون يبحثون في كيفية جعل هذا العنصر الإنساني يقدم أفضل ما عنده لصالح المؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق الإنتاجية وتحقيق الربح وكذلك تقديم الخدمات بكفاءة، ونظرا لزيادة الوعى بأهمية المورد البشرى بالنسبة للمؤسسة أولى السياسيون عناية بالغة بالمعايير والأسس الواجب اتباعها من أجل اختيار أفضل واكفأ الموظفين لشغل المناصب التي تتناسب مع مؤهلاتهم، وهذا الاهتمام نلمسه على الصاعدين الدستوري والقانوني، اذ نجد أغلب الدول ومن بينها الجزائر نصت فى دساتيرها على أن الوظائف العمومية حق لكافة المواطنين تطبق على قدم المساواة، وهذا ما تم تجسيده على مستوى كل النصوص القانونية المتعلق بالوظيفة العمومية في الجزائر، والتي حرصت على ضمان هذا

الحق مع إعطاء الأولوية للموارد البشرية المؤهلة، وذلك يشكل حالة ضمنية لدور عملية التوظيف في انتقاء كفاءة وفاعلية المورد البشرى على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية الجزائرية.

مشكلة البحث: على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

" ما هو واقع سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية ؟ "

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بتسيير الموارد البشرية، وما هي أهم سياساتها؟
- ما هو الاطار القانوني لسياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية ؟
- ما واقع تطبيق سياسات تسيير الموارد البشرية في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI"؟

- **أهمية البحث:** يستمد هذا البحث أهميته في كونه يبرز مكانة تسيير الموارد البشرية في النهوض بالمؤسسات عموما والمؤسسات العمومية خصوصا، كما يوضح أيضا الدور الذي يلعبه المورد البشري في تحقيق التميز والنجاح. وإن اهتمام تلك النوع من المؤسسات بهذا المورد وإدارته وفق الأسس والأساليب العلمية والمنهجية يعتبر أمرا في غاية الأهمية إذا ما أرادت النمو والاستمرار والتقدم عن طريق زيادة كفاءة العاملين بها.

- **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:
- التعرف على الاطار النظري لسياسات تسيير الموارد البشرية.
- التعرف على الاطار النظري والقانوني لسياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية.
- التعرف على واقع تطبيق سياسات تسيير الموارد البشرية في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI".

- **منهج البحث:** اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي وذلك من أجل توضيح سياسات تسيير الموارد البشرية، والإطار النظري والقانوني لهذه السياسات في المؤسسات العمومية الجزائرية، وذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الكتب والمجلات والدراسات السابقة والمراسيم القانونية التي قمنا بالاطلاع عليها، **والاستعانة** بمنهج دراسة حالة لإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة العمومية الجزائرية وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI".

- محتويات الدراسة: تضمنت هذه الدراسة ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

المحور الأول: سياسات تسيير الموارد البشرية

المحور الثاني: سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية

المحور الثالث: واقع سياسات تسيير الموارد البشرية في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI".

المحور الأول: عموميات حول سياسات تسيير الموارد البشرية

أولا: مفهوم تسيير الموارد البشرية

قبل تحديد مفهوما لتسيير الموارد البشرية يجب التطرق للبعض المصطلحات المتعلقة بهذا المجال:

1- مفهوم العمل: يشير اصطلاح العمل إلى مجموعة الوظائف المترابطة فيما بينها والتي تؤدى بواسطة مجموعة من الواجبات والمسؤوليات، ويتضمن العمل وفق هذا المفهوم ما يلي:[1]

- مجموعة من الوظائف المترابطة. - مجموعة من الواجبات والمسؤوليات يعهد بها إلى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد.

[1] سعيد يسن عامر، **إدارة الأفراد**، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر، 2000، ص87.

2- مفهوم الوظيفة: الوظيفة هي عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يكلف بها شخص معين يمنح له قدر من السلطات التي تمكنه من القيام بتلك الواجبات والمسؤوليات[1]، ومعنى هذا أن الوظيفة هي جزء من العمل يعهد به إلى موظف معين تتوافر لديه شروط شغل هذه الوظيفة للقيام بواجباتها ومسؤولياتها في حدود سلطات هذه الوظيفة.

3- مفهوم المهنة: ليس كل عمل مهنة، فالمهنة لها مجموعة الأصول والشروط والضوابط والمعايير، حيث تتطلب المهنة الإعداد والتدريب الفني كما أنها تتطلب معارف ومهارات محددة، وتقوم على فلسفة معينة، ومن المهن المتعارف عليها التعليم والمحاسبة والهندسة والطب...الخ[2]

3- الموارد البشرية والقوى العاملة: **- الموارد البشرية:** يقصد بالموارد البشرية في بلد ما مجموع السكان القادرين على العمل المنتج، ويقصد بالعمل المنتج كل مجهود جسمي أو ذهني يؤدي أو يساهم في خلق سلعة أو تأدية خدمة معينة، وبالتالي فإن الموارد البشرية تتألف من مجموع السكان مطروحا منه غير القادرين على العمل المنتج، وعليه فان الموارد البشرية حسب هذا المفهوم تتألف من قسمين:[3]

- **القسم الأول**: يتكون من جميع القادرين على العمل المنتج، ولكنهم لا يعملون ولا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه، ويدخل في هذه الطائفة: ربات البيوت والطلبة المتفرغون للدراسة والمتقاعدون والأشخاص الذين هم بصدد أداء الخدمة العسكرية، ونزلاء السجون والمستشفيات وغيرها من المؤسسات المماثلة، ويطلق على هؤلاء عادة "الأفراد خارج القوى العاملة".

- **القسم الثاني**: وتسمى هذه الطائفة **بالقوى العاملة**: يقصد بالقوى العاملة، تلك الفئة من سكان ذلك البلد، القادرة على العمل والراغبة فيه، وغالبا ما تحدد السن الأدنى والأقصى للعمل لأغراض إحصائية "(فمثلا، تشمل القوى العاملة في بلد ما جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 60 سنة)"[4] وبالتالي فالقوى العاملة تعبر عن جميع الأفراد المتواجدين في سوق العمل، سواء أكانوا يعملون فعلا أم يبحثون عن عمل، وهي تشير إلى قطاعين من السكان:

- قطاع المشتغلين الذين يعملون لقاء أجر. - قطاع العاطلين عن العمل، القادرين والراغبين والمستعدين للعمل لكنهم لا يجدون عملا.

5- تعريف تسيير الموارد البشرية: يعرف " بأنه ذلك الجانب من التسيير الذي يهتم بالناس كأفراد أو مجموعات، وعلاقاتهم داخل التنظيم، وكذلك الطرق التي يستطيع بها الأفراد المساهمة في كفاءة التنظيم، وهي تشمل الوظائف التالية: تحليل التنظيم، تخطيط القوى العاملة، التدريب والتنمية الإدارية، العلاقات الصناعية، مكافأة وتعويض العاملين، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، ثم أخيرا المعلومات والسجلات الخاصة بالعاملين".[5]

وعليه فإن تسيير الموارد البشرية هي عبارة عن مجموعة البرامج والأنشطة المصممة لتعظيم كل من أهداف الموارد البشرية والمؤسسة على حد السواء، للوصول إلى تحقيق مستويات عالية من الأداء.

ثانيا: سياسات تسيير الموارد البشرية

I- سياسة الاستقدام (الحصول على الموارد البشرية): تسعى كل مؤسسة إلى الحصول على الموارد البشرية الملائمة لسد احتياجاتها من القوى العاملة، وقصد الوصول إلى هذا المبتغى، فيجب عليها القيام بما يلي:

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، طارق عبد الله الحسين العكيلي، **تخطيط الموارد البشرية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص23.

[2] أحمد صقر عاشور، **إدارة القوى العاملة، الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي**، دار النهضة العربية، لبنان، 1993، ص59.

[3] نصر الدين عشوي، **الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 4، جوان 2006، ص157.

[4] مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية " إدارة الأفراد"**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص32.

[5] صلاح الدين عبد الباقي، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص16.

1- تحليل وتوصيف الوظائف: يشير إلى دراسة وفهم وتحليل حقائق الأعمال ومحتويات الوظائف للتعرف على خصائصها ومتطلباتها، فهو يهدف إلى دراسة الوظائف من جميع الجوانب المكونة لها، حيث تدرس طبيعة المهام التي تتكون منها، والمسؤوليات المرتبطة بها وطبيعة العلاقات المهنية التي تربطها بالوظائف الأخرى في المؤسسة، وظروف العمل التي تؤدى في إطارها والمواصفات التي يجب أن تتوفر في شاغلها وغير ذلك[1]، ويعتبر الوصف نتيجة منطقية لتحليل الوظائف، ويكون في شكل مكتوب بعبارات صحيحة ودقيقة وواضحة لا تحتمل الغموض، ولا توجد صيغة نموذجية يمكن الاعتماد عليها في كتابة وصف الوظائف، حيث أن معظم بطاقات وصف الوظائف تضم مجموعة من العناصر كالتعريف بالوظيفة، واجبات ومسؤوليات الوظيفة، ظروف العمل، مواصفات شاغل الوظيفة...الخ.[2]

2- تخطيط الموارد البشرية: يشير تخطيط الموارد البشرية (التسيير التنبؤي للموارد البشرية) إلى تلك السياسات والإجراءات والعمليات التنبؤية التي تتأكد من خلالها المؤسسة أن لديها الأعداد والأنواع المناسبة من العاملين في الأماكن المناسبة وفي الوقت المناسب خلال فترة زمنية مستقبلية، وأن لديهم القدرة على القيام بكفاءة وبفعالية بتلك المهام التي تسمح للمؤسسة بتحقيق أهدافها.

* **مراحل تخطيط الموارد البشرية**: بعد تجميع كافة البيانات الضرورية لعملية تخطيط الموارد البشرية ومعالجتها، نمر إلى تحليل المطلوب من الموارد البشرية (الاحتياجات) والعرض منها (المتاح فعلا) خلال فترة زمنية مستقبلية من خلال:[3]

ا- التنبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية (الطلب): يشير تحليل الاحتياجات من الموارد البشرية إلى تحديد عدد الأفراد الذين تحتاجهم المؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية وبكفاءات ومؤهلات محددة، بمعنى تحديد المطلوب من العمالة من حيث الكم والنوع خلال فترة التنبؤ، وتتأثر احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية خلال فترة زمنية معينة بالأهداف والاستراتيجيات التي تتبناها المؤسسة خلال هذه الفترة.

ب- التنبؤ بالعرض الداخلي من الموارد البشرية (المتاح): إن التنبؤ بالعرض الداخلي من الموارد البشرية يحتاج إلى تحليل مفصل عن أعداد العاملين الذين يشغلون مختلف الفئات الوظيفية في المؤسسة ونوعية المهارات المحددة المتواجدة بها، وبعد ذلك يتم تعديل التحليل لكي يعكس التغيرات التي ستطرأ على هيكلة العمالة في المستقبل بسبب حالات التقاعد، الترقيات، النقل، الغياب، الإقالات، الاستقالات، الوفاة، حوادث العمل،...الخ.

ج- تحديد أساليب معالجة الانحرافات: بعد التوصل إلى تقديرات الطلب والعرض من العمالة خلال فترة معينة، يقوم القائمون بتخطيط الموارد البشرية بمقارنة النتائج للحصول على الانحرافات، والتي قد لا تخرج عن الحالات التالية:[4]

+ حالة التوازن (الكمي أو النوعي) للعمالة وهي الحالة المثالية.

+ حالة الفائض (الكمي أو النوعي): وهناك عدة أساليب يمكن للمؤسسة أن تتبعه ا لمعالجة حالة الفائض بحسب حالة سوق العمل.

3- التوظيف:" هي العملية المستمرة التي تقضي من المؤسسة تحديد احتياجاتها من القوى العاملة القادرة والراغبة والمتاحة للعمل، والبحث عن هذه العناصر وترغيبها للعمل في المؤسسة ثم اختيار افضل العناصر المتقدمين ليكونوا أعضاء

---

[1] عبد الفتاح بوخمخم، **إدارة الموارد البشرية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 29.

[2] جاري ديسلر، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال، عبد المحسن عبد المحسن جودة، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، السعودية، 2003، ص ص 126-130.

[3] Pierre Candau, **Audit social**, édition vuibert, Paris, 1985, p177.

[4] محمد سعيد سلطان، **إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 112،113.

لها وإعدادهم، للمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة، وحثهم وترغيبهم في العمل والاستمرار فيه لضمان توافر عناصر الولاء والتعاون وروح الجماعة."[1]

* **أنواع التوظيف (مصادر):** يمكن التمييز بين نوعين من مصادر توظيف العمالة، هما:

ا- التوظيف الداخلي: ويقصد به ترقية احد العمال في المؤسسة في الوظيفة الشاغرة، والتي تكون في العادة ذات مسؤوليات اعلى من مسؤولية الوظيفة الراهنة، كما يمكن ان تتم عملية التقل من قسم إلى اخر في حالة عدم إمكانية ترقية شخص من نفس القسم.[2]

ب- التوظيف الخارجي: قد يكون من الضروري بالنسبة للمؤسسة أن تلجا إلى أحد المصادر الخارجية للحصول على الأيدي العاملة المطلوبة خاصة إذا كان عدد المترشحين من الداخل محدودا نسبيا، واللجوء إلى مصادر خارجية للتوظيف أمر حيوي وفي غاية الأهمية، وهناك عدة طرق تلجأ إليها المؤسسة للانتفاع من المتاح في سوق العمل منها:[3]

- الإعلان في الصحف والمنشورات الوسائل السمعية والبصرية الإعلان في الأنترنيت. - الاتصال المباشر بالمدارس والمعاهد والجامعات.

- مكاتب أو وكالات التوظيف. - الطلبات الشخصية. - المؤسسات المنافسة.

4- الاختيار والتعيين: تعتبر عملية الاختيار تلك العملية التي تسمح بانتقاء الفرد المناسب من بين الأفراد المتقدمين لشغل، و هو الشخص الذي تتوفر فيه مقومات ومتطلبات شغل الوظيفة من غيره، ويتم الاختيار طبقا لمعاييره التي تطبقها المؤسسة.[4]

أما **التعين** فهو هدف الاختيار، ويعني وضع المورد البشري في الوظيفة التي يثبت ملاءمته لها بمقتضى عملية الاختيار، واستلام الموظف الجديد لعمله.[5]

5- التوجيه والإدماج: بعد اتخاذ قرار التعيين، يتم استقبال الفرد في المؤسسة، تتولى إدارة الموارد البشرية (أو ممثل عنها) عملية الاستقبال وتوجيه الفرد إلى رئيس القسم أو مدير الوحدة الإدارية التي سيعمل بها، ويزود هذا الأخير الموظف الجديد بمعلومات وافرة عن زملائه والوظيفة التي سيشغلها وعن طبيعة النشاطات التي سوف يقوم بها وعن ظروف بيئة العمل، ومن خلال حكمه على القيم والعادات التي تسود هذه المجموعة ولما لا المؤسسة ككل تتحدد إرادة الشخص في البقاء أم المغادرة. وبالتالي لزاما على المؤسسة أن توجه أفرادها الجدد وتعتني بهم وتوفر لهم كافة شروط الاندماج في المؤسسة، من خلال اعتماد برنامج خاص بالتوجيه والإدماج.[6]

II- سياسة تحفيز الموارد البشرية:

1- تقييم أداء: تقييم أداء الموارد البشرية إلى دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل، وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم في القيام بأعمالهم الحالية، وأيضا للحكم على إمكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل وتحمله لمسؤوليات أكبر أو ترقيته لوظيفة أخرى.[7]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، **اسس الادارة المعاصرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 95.

[2] نظمي شحادة، وآخرون، **ادارة الموارد البشرية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص13.

[3] راجع: - جمال الدين محمد المرسى، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص254. - حسن ابراهيم بلوط، **إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص173.

[4] محمد عثمان، اسماعيل حميد، **إدارة الموارد البشرية، دار النهظة العربية**، القاهرة، 1995، ص156.

[5] حسن ابراهيم بلوط، **مرجع سابق**، ص ص 195، 196.

[6] Pierre.Romelaer, **Gestion des ressources humaines**, édition Armand colin, Paris, 1993, P144.

[7] صلاح الدين محمد عبد الباقي، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص367.

2- التحفيز: يقصد بالتحفيز " مؤثر خارجي يحرك وينشط سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة من أجل تخفيف حالات التوتر المصاحبة لنقص في إشباع تلك الحاجات والرغبات "، يتضح من هنا أن عملية التحفيز يمكن اعتبارها متغير وسيط لا يمكن ملاحظته بطريقة مباشرة ويؤثر على سلوك الفرد، فمن خلال أدائه يمكن معرفة ما إذا كان الفرد محفزا أم لا، فسلوك الفرد له مبادئ ثلاث وهي:[1]

- أنه سلوك مسبب، أي أن هناك سببا خلفه. - أن وراء السلوك دافعا معينا.
- أن السلوك يتم تصميمه عند الفرد بطريقة تحقق هدف معين.

* **أنواع الحوافز:** تنقسم الحوافز من حيث فعاليتها الى:

ا- الحوافز الإيجابية: يقصد بالحوافز الإيجابية تلك الحوافز التي تستخدم في تنمية روح الإبداع والتجديد في العمل[2]. فالعاملون الذين يقومون بإنجاز عملهم بمستوى يفوق زملائهم لهم الحق في التمتع بالحوافز الإيجابية التي تجعلهم بمستوى أعلى من زملائهم وتحقق لهم الشعور بالفخر والسعادة، ومن بين أهم الحوافز الإيجابية نذكر: الأجر، المكافآت التشجيعية، الترقية، المشاركة في الأرباح، المكافآت عن الاقتراحات البناءة، تأمينات ضد المرض والعجز والوفاة والشيخوخة وحوادث العمل، الإجازات الاستثنائية، توفير ظروف مناسبة.[3]

ب- الحوافز السلبية: إذا كان يقصد بالحوافز الإيجابية تحريك الفرد وتحفيزه لنيل الثواب فإن الحوافز السلبية تسعى إلى التأثير من خلال مدخل العقاب والردع والتخويف أي من خلال العمل التأديبي في شكل جزاءات أو عقوبات التي تفرض على العاملين بسبب مخالفتهم لقواعد العمل والسلوك، ويمكن تقسيم الحوافز السلبية إلى أربعة أقسام وهي:[4]

- جزاءات معنوية. - جزاءات كتابية. - جزاءات مالية. - جزاءات أدبية.

III- سياسات تنمية وصيانة الموارد البشرية:

1- سياسة تنمية الموارد البشرية: تعتبر تنمية الموارد البشرية، إحدى أهم سياسات التنمية على الإطلاق، حيث تسعى إلى تحريك القدرات والكفاءات التي تستهدف كل الطاقات البشرية، وهي عبارة عن:[5]

- وسيلة تعليمية، لأنها تمد الفرد بمعارف ومعلومات ومبادئ وقيم تزيد من طاقته المعرفية وأدائه.
- وسيلة تكوينية، لأنها تعطي الفرد الطرق العلمية والأساليب الفنية المتطورة في الأداء الأمثل للعمل.
- وسيلة فنية، لأنها تمنح الفرد خبرات مضافة ومهارات ذاتية تمكنه من تنمية قدراته الذهنية واليدوية.
- وسيلة سلوكية، لأنها تهدف إلى التأثير الإيجابي في سلوك الفرد وتصرفاته، وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه في العمل (تصرفاته في العمل، علاقته مع الزملاء والمرؤوسين والرؤساء، ...الخ).

ا- **تكوين الموارد البشرية:** هو إجراء منظم يتزود من خلاله الأفراد بالمعرفة والمهارة المتعلقة بأداء مهمة أو مهام محددة، حيث أن التكوين يمكن النظر إليه باعتباره أداة لإحداث التغيير في المعرفة والمهارات والاتجاهات والسلوكات الخاصة بالموارد البشرية في العمل، فهو قد يعنى بتغيير أو تدعيم ما يعرفه العاملون وعن كيفية أدائهم للعمل، أو اتجاهاتهم أو أنماط تصرفاتهم مع المشرفين والزملاء والعملاء...الخ.[6]

---

[1] علي عباس، **أساسيات علم الإدارة**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 169.

[2] مهدي حسن زويلف، **إدارة الأفراد**. ط3، دار مجدلاوي، الأردن، 1998، ص 224.

[3] محمد حافظ حجازي، ، **إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة** والنشر، مصر، 2005، ص ص 228، 229.

[4] مصطفى نجيب شاويش، **مرجع سابق**، ص ص 210، 211.

[5] محمد بوشريبة، **نمط تسيير الموارد البشرية في قطاع الصحة العمومية الجزائرية**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003، ص 51.

[6] جمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص 332.

ب- التطور المهني: يعرف على أنه: " تلك الجهود النظامية المتواصلة للربط بين الحاجات التنظيمية والمهارات المطلوبة من جهة، وحاجات الأفراد للتطور في وظائفهم من جهة أخرى."، ويتضمن التطوير المهني ما يلي:[1]

- **التطبيع الاجتماعي**: وهو العملية التي يتم بموجبها يتم تكييف وتعديل الجوانب السلوكية السلبية لدى الافراد العاملين.
- **المسار المهني**: اي التتابع في المواقع الوظيفية المنتظمة والمتشابهة في الوصف الوظيفي والمهارات التي يتحرك خلالها الفرد في المؤسسة.
- **الانكماش المهني**: تتمثل في ركود الفرد في وظيفته وعدم تغير مهامه ومسؤولياته إضافة الى عدم التوسع في المهارات لدى الفرد.
- **تقادم المهارات**: اي انخفاض كفاءة الأفراد العاملين بسبب النقص في معارفهم بالإجراءات والتقنيات الحديثة.
- **فقدان الوظيفة**: بعض العوامل تؤدي بالمؤسسة الى المفاضلة بين الاستغناء او الاحتفاظ بالأفراد ذوي الكفاءات والخبرات باعتبارهم عنوان بقائها في السوق.
- **التقاعد**: يتطلب تهيئة العاملين من خلال برنامج التطبيع لما قبل التقاعد وهو جزء من برنامج التطوير المهني.

2- سياسة صيانة الموارد البشرية: تشير سياسة صيانة الموارد البشرية إلى مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في سبيل الإبقاء والمحافظة على مواردها البشرية، وتمثل مزايا وخدمات تمنح لكافة العمال في الغالب، ومن بين هذه السياسات ما يلي:[2]

ا- الأمن والسلامة المهنية: يهدف نظام الأمن السلامة المهنية إلى وقاية وحماية المورد البشري من الأخطار المترتبة عن ممارسته للعمل والتي تجسد مفهوم حوادث العمل.

ب- العلاقات المهنية (نظام التمثيل): يقصد بالعلاقات المهنية، تلك العلاقات التي تربط المؤسسة بمجموع مواردها البشرية، ويعد إجباريا على كل مؤسسة يصل تعداد مواردها البشرية حدا معينا.

ج- العطل وفترات الراحة: إن كافة النظم القانونية الحديثة توجب المؤسسات منح مواردها البشرية جزءا من الوقت المأجور لتجديد طاقاتها وقوتها وجهدها، وينتشر استخدام نظام فترات الراحة في الأعمال المكتبية الإدارية والصناعية على السواء، وخاصة تلك الأعمال التي تتصف بالتكرار والروتين والأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا ودرجة عالية من التركيز.

د- الخدمات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي: هي مجموع الخدمات التي تقدمها المؤسسة للأفراد والتي يرغبون غالبا في الحصول عليها بالمجان أو بمقابل رمزي كالخدمات الترفيهية والاجتماعية (إنشاء نوادي خاصة بالعاملين، تنظم الرحلات والمصايف للعمال، إقامة الحفلات

في الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية، ...الخ)، الخدمات المالية عن طريق الادخار أو الاقتراض، وتقديم خدمات السكن، المواصلات، المطعم، الاستشارة، وغيرها.

اما التأمين **الاجتماعي** هو مختلف الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بغية تأمين عمالها ضد المخاطر المحتملة التي تعيقهم بصفة مؤقتة أو مستديمة على الكسب، وهو إجراء يسمح للعامل بشعوره بأمان وظيفي على نفسه وذوي حقوقه.

المحور الثاني: سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية

اولا: مفهوم الوظيفة العامة والموظف العام

1- تعريف الوظيفة العامة ان دراسة الوظيفة العامة يجب أن تشتمل على جانبين لا يمكن فصلهما وهما:[3]

---

[1] سهيلة محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 198.

[2] محمد سعيد سلطان، مرجع سابق، ص ص493-494.

[3] أحمد عبد العال صبري جلبي، **نظام الجدارة في تولية الوظائف العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 23.

ا- **المعنى القانوني**: يراد بالوظيفة العمومية، بناءا على هذا المعنى، "مجموعة القواعد القانونية المنظمة للحياة الوظيفية للموظف العمومي، منذ دخوله للخدمة وحتى خروجه منها".

ب- **المعنى الموضوعي**: يتسم هذا المعنى بالطابع الفني، وبناءا عليه فإن الوظيفة العمومية هي" مجموعة من المهام والاختصاصات يناط القيام بها لشخص معين إذا توافرت فيه بعض الشروط الضرورية لتولي أعباء هذه الوظيفة."

2- **تعريف الموظف العام**: يعرف **M.Waline** الموظف العمومي على أنه" كل شخص يعمل في خدمة سلطة وطنية ويساهم بصورة اعتيادية في تسيير مرفق عام يدار بطريقة الإدارة المباشرة ويشغل وظيفة دائمة مدرجة في الكادر الإداري." [1]

كما يعرف **الموظف العام** بأنه: هو كل شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، وذلك عن طريق شغله بصفة دائمة منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق."[2]

ثانيا: تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية

1- سياسة استقدام الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية: ينبغي أن نشير إلى أنه لم يرد في قوانين الوظيفة العامة صراحة باب من أبواب تحليل وتوصيف الوظائف، بل نجد معالمه فقط كشروط عامة للتوظيف وحقوق وواجبات عامة نصت عليها القوانين، إضافة إلى شروط خاصة للتوظيف وحقوق وواجبات خاصة بكل سلك ورتبة إستنادا للمراسيم التنفيذية الخاصة.

ا- **تخطيط الموارد البشرية**: تعتمد حاليا المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية في تخطيط مواردها البشرية على مخطط يعرف ب"المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية" خلال كل سنة مالية جديدة، وهذا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 95-126 المؤرخ في 29 أفريل 1995، المتعلق بإعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية[3]، والغرض من هذا المخطط يكمن في تمكين المؤسسات والإدارات العمومية من التحكم في تسيير مواردها البشرية من خلال تلبية احتياجاتها الكمية والنوعية من القوى العاملة.

* **مراحل تخطيط الموارد البشرية**: يمكن تحديد هذه الخطوات بإيجاز فيما يلي:[4]

- **جرد المتاح من الموارد البشرية**: وتعتبر أهم مرحلة، حيث يتم جرد المناصب المالية المتاحة من خلال إعداد وضبط القائمة الاسمية التعدادية وكذا حصيلة التشغيل.

- **تقدير الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية**: إن تقدير الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية مسؤولية كل مؤسسة أو إدارة عمومية تقوم بتقدير احتياجاتها بصفة انفرادية، وبعد تقدير احتياجاتها ترفعها إلى الوزارة الوصية التي تقوم بجمع مجموع احتياجات المؤسسات التي تشرف عليها وترفعها إلى وزارة المالية. فتحدد كل من المديرية العامة للوظيفة العمومية ومصالح الميزانية على مستوى وزارة المالية المناصب المالية التي يجب فتحها خلال السنة المالية في المؤسسات والإدارات العمومية، وذلك في حدود الاعتمادات المحددة من قبل المصالح المختصة للميزانية والتي تجسد التوجهات السياسية العامة للدولة، ثم وبعد ذلك، تقوم الوزارات بتوزيع المناصب المالية على المؤسسات والإدارات العمومية التابعة، وبالتالي يتم في النهاية تحديد المناصب المالية الجديدة الخاصة بكل مؤسسة وإدارة عمومية، وغالبا ما تكون هذه المناصب الجديدة محددة في ميزانية التسيير الخاصة بالمؤسسة أو الإدارة العمومية.

---

[1] علي خطار شطناوي، **الوجيز في القانون الإداري**، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 414.

[2] محمد أنس قاسم، **مذكرات في الوظيفة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 05.

[3] المرسوم التنفيذي 126-95 المؤرخ في 29 أفريل 1995، المتعلق بإعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية الجريدة الرسمية عدد 26، 1995.

[4] إدريس تواتي، التسيير التقديري للموارد البشرية، **حالة الوظيف العمومي الجزائري**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، ص ص 178-188.

- **إعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية**: بعد أن تتمكن المؤسسة من معرفة المناصب المالية الجديدة، تقوم بإعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية، ويتم المصادقة على المخطط كما هو منصوص عليها في أحكام المرسوم رقم 95-126 المؤرخ في 29 أفريل 1995 المشار إليه سابقا، من طرف المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية بالاشتراك مع المصالح المختصة للوظيفة العمومية بمجرد اعتماد البيانات المالية للسنة المعنية وفي أجل أقصاه شهرا واحدا إبتداءا من تاريخ إبلاغ هذه البيانات.

ب- التوظيف: إن الالتحاق بالوظائف العمومية يقوم على أساس مبدأ المساواة، وهذا ما ذهبت إليه المادة 74 من قانون الوظيفة العامة لسنة 2006 التي نصت على أن التوظيف يخضع إلى مبدأ المساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية.

*** شروط التوظيف**: قام المشرع الجزائري بتحديد جملة من الشروط التي يجب توفرها للمترشح لشغل وظيفة عمومية وهي:[1]- الجنسية الجزائرية. - التمتع بالحقوق المدنية وحسن السيرة والأخلاق. - الخدمة الوطنية.

- أن لا تحمل شهادة سوابقه القضائية ملاحظات تتنافى وممارسة الوظيفة المراد الالتحاق بها.
- السن الأدنى ب 18 سنة كاملة حسب المادة 78 من الأمر 03-06.
- والقدرة البدنية والذهنية وكذا المؤهلات المطلوبة للالتحاق بالوظيفة المراد الالتحاق بها.

*** طرق التوظيف**: تتجسد طرق التوظيف في الكيفيات التي نص عليها صراحة في المرسوم 59-85 المتعلق بالقانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية كما يلي:[2]

- **التوظيف الخارجي**: ويشمل الكيفيات التالية:

+ المباشر على أساس الشهادات. + المسابقة على أساس الشهادات. + المسابقة على الأساس الاختيارات.

+ عن طريق الفحص المهني. + عن طريق التعاقد.

- **التوظيف الداخلي**: ويشمل الكيفيات التالية:

+ على أساس الامتحان المهني. + على أساس التأهيل المهني. + عن طريق الترقية الاختيارية.

2- سياسة تحفيز الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية: نشير هنا إلى أن المشرع الجزائري لم يستخدم مصطلح التحفيز، بل أشار ضمنيا إلى عناصره.

ا- تقييم الموظفين: لقد عرفت قوانين الوظيفة العامة المعمول بها حتى اليوم مصطلح "التنقيط" ولم يشار إلى مصطلح التقييم إلا في مشاريع قانون الوظيفة العامة بعد سنة 1990 وتعتبر عملية التنقيط هذه سنوية، يتم تسجيل النقطة والتقدير العام في ملف الموظف المعني، وتستخدم نتائج التنقيط والتقدير السنوية أساسا في اتخاذ قرارات ترقية الموظف، هذا طبعا إضافة إلى تقيم دوري آخر كل سداسي لكل موظف يدخل في حساب علاوة المردودية، هذا وينبغي أن نشير في هدا الصدد إلى أن القانون الأساسي للوظيفة العامة لسنة 2006 المؤرخ في 15 جويلية 2006، استعمل صراحة المصطلح "تقيم الموظفين" وخصص له فصلا مستقلا، وبين هذا القانون أن عملية تقيم الموظفين تهدف إلى ترقيتهم سواء في الرتبة أو في الدرجة، أو منح امتيازات مرتبطة بالمردودية وتحسين الأداء، ومنح الأوسمة التشريفية والمكافئات، وهو ما لم تشر إليه القوانين السابقة.[3]

ب- التحفيز: تعتبر عملية التحفيز من أهم العوامل المؤثرة على سلوك وأداء الموظفين في المؤسسات والإدارات العمومية، ويمكن إن نقف على أهم مميزات هذه العملية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية فيما يلي:

---

[1] المادة 75 من الامر 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بالقانون الأساسي للوظيفة العامة، الجريدة الرسمية رقم 46، 16-07- 2006، ص 09.

[2] المادة 34 من المرسوم 59-85 مؤرخ في 23 مارس 1985 المتعلق بمستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية، الجريدة الرسمية رقم13، 1985، ص 338.

[3] الفصل الرابع من الامر 03-06، مرجع سابق، ص 10.

- **الأجر**: إن أول حق مقرر للموظف مقابل أدائه للخدمة هو الأجر الذي يتقاضاه شهريا وبصفة دورية وحتى تتكافأ الأجور بمختلف المؤسسات والإدارات العمومية، رتبت الوظائف في عشرين (20) صنفا (catégories)، يتفرع كل صنف إلى أقسام (sections)، وكل قسم يتفرع إلى درجات (échelons) كما يلي:[1]

- الأصناف التسعة الأولى تشتمل كل منها على ثلاثة أقسام من 1 إلى 3
- ومن الصنف العاشر (10) إلى الصنف الثالث عشر (13) قسمت إلى أربعة (4) أقسام من 1 إلى 4
- ومن الصنف الرابع عشر (14) إلى الصنف العشرين (20) قسمت إلى خمسة أقسام من 1 إلى 5

ويتكون كل قسم من هذه الأقسام من عشرة (10) درجات تطابق الترقية بالأقدمية حسب النظام المعمول به، والتي يتدرج فيها الموظف من أول توظفه إلى إحالته على التقاعد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وفي ظل القانون الأساسي للوظيفة العامة المؤرخ في 15 جويلية 2006، فإنه تم تقسيم الوظائف إلى أربعة أصناف كبرى بدلا عن ثلاثة، حيث تم الفصل بين وظائف التطبيق ووظائف التحكم.[2]

- **الحوافز الإيجابية:** إضافة إلى الأجر القاعدي، فإن الموظف يستفيد من ملحقات الأجر، التي هي عبارة عن علاوات أو منح تضاف إلى الأجر القاعدي، وتختلف هذه المنح من سلك لآخر ومن رتبة لأخرى ومن درجة لأخرى تبعا لخصوصيات هذا السلك أو ذاك حسب التنظيم المعمول به، ومن بين هذه العلاوات نذكر على سبيل المثال: منحة التعويض التكميلي، منحة الخدمة العمومية، منحة الضرر، منحة العمل المداوم، منحة الأقدمية، علاوة المردودية، المنح العائلية...الخ. ونشير إلى أن علاوة المردودية هي علاوة دورية (كل سداسي في الغالب)، يتم حسابها وفقا لتقرير الرئيس السلمي لهذا الغرض حسب التنظيم المعمول به، على أن لا تتجاوز قيمتها القصوى نسبة 25% من الأجر الرئيسي[3]. في حين أن علاوة الأقدمية أو تعويض الخبرة، فهو ما يستفيده الموظف من مكافأة مالية عن أقدمية محددة تضاف إلى مرتبه القاعدي، ويطابق مفهوم الدرجة مبلغ تعويض الخبرة.[4]

- **الترقية**: هي تقدم الموظف في مساره المهني، وذلك بالانتقال من رتبة إلى الرتبة الأعلى مباشرة في نفس السلك أو إلى السلك الأعلى مباشرة حسب الكيفيات التالية:[5]

- على أساس الشهادات من بين الموظفين الذين أحرزوا خلال مسارهم المهني المؤهلات والشهادات المطلوبة.
- بعد تكوين متخصص. - عن طريق المسابقات أو الامتحانات المهنية.
- عن طريق الاختيار من بين الموظفين الذين تتوفر فيهم شروط الأقدمية ويثبتون الخبرة المهنية الكافية عن طريق التسجيل في جدول سنوي للترقية بعد استشارة لجنة الموظفين.

- **الحوافز السلبية**: لم يشر المشروع الجزائري إلى هذا المصطلح، بل اعتمد مصطلح "العقوبات التأديبية"، حيث يتعرض كل موظف لعقوبة تأديبية دون المساس بتطبيق القانون الجزائي إن اقتضى الأمر، وذلك إذا صدر منه أي إخلال بواجباته المهنية أو ارتكابه لأي خطأ

- **الأخطاء المهنية:** وتصنف الأخطاء المهنية دون المساس بوصفها الجنائي، وبأحكام الامر 06/03 إلى اربعة أنواع:[6]

---

[1] المادة 68 من المرسوم 59-85، مرجع سابق، ص 342.

[2] المادة 08 من الامر 03-06، مرجع سابق، ص 04.

[3] المادة 01 من المرسوم التنفيذي 336-03 المؤرخ في 15 أكتوبر 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 194-90 المؤرخ في 23 يونيو 1990 الذي يحدد علاوة المردودية الممنوحة للعمال التابعين لقطاع المؤسسات والإدارات العمومية، ص 04.

[4] المادة 75 من المرسوم 59-85، مرجع سابق، ص ص 347-348.

[5] المادة 107 من الامر 03-06، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[6] من المادة 177 الى المادة 181، نفس المرجع، ص 16.

+ **الأخطاء من الدرجة الأولى**: وتتعلق بالأعمال التي تخص الموظف من حيث الانضباط العام.

+ **الأخطاء من الدرجة الثانية**: وهي التي يرتكبها الموظف نتيجة غفلة منه أو إهمال والتي يتسبب فيها ب:

- إلحاق ضرر بالموارد البشرية أو بممتلكات المؤسسة المستخدمة. - الإخلال بالواجبات القانونية الأساسية غير تلك المنصوص عليها في المادتين 180، 181.

+ **أخطاء من الدرجة الثالثة**: يعد خطأ من الدرجة الثالثة إذا ارتكبت على سبيل المثال لا الحصر: التلبس بإخفاء معلومات أو الإدلاء بتصريحات في مجال ينافي الوظيفة أو الجمع بينهما، رفض تنفيذ التعليمات التي تلقاها من السلطات المشرفة عليه لإنجاز أعمال ترتبط بمنصب عمله دون عذر مقبول، إفشاء الأسرار المهنية أو محاولة إفشائها، تهريب أو إخفاء معلومات أو وثائق ذات طابع مهني...الخ.

+ **أخطاء من الدرجة الرابعة:** يعد خطأ من الدرجة الرابعة إذا قام ا لموظف على سبيل المثال: الاستفادة من امتيازات من أية طبيعة كانت يقدم له مقابل تأديته خدمة في إطار ممارسة وظيفته، إتلاف وثائق إدارية قصد الإساءة إلى السير الحسن للمصلحة، تزوير الشهادات أو المؤهلات أو كل وثيقة سمحت له بالتوظيف أو بالترقية، الجمع بين الوظيفة التي يشغلها ونشاط مربح آخر.

- **العقوبات التأديبية**: أورد المشرع الجزائري أقسام العقوبات التأديبية في الأمر 06/03 في الفصل الثاني تحت عنوان العقوبات التأديبية، وقسمها خلافا لما سبق إلى 4 أقسام حسب جسامة الأخطاء المرتكبة وهي:[1]

+ **الدرجة الأولى**: التنبيه، الإنذار الكتابية، التوبيخ.

+ **الدرجة الثانية**: التوقيف عن العمل من يوم إلى ثلاثة أيام، الشطب من قائمة التأهيل.

+ **الدرجة الثالثة**: التوقيف عن العمل من أربعة أيام إلى ثمانية أيام، التنزيل من درجة إلى درجتين، النقل الإجباري

+ **الدرجة الرابعة**: التنزيل إلى الرتبة السفلى مباشرة، التصريح.

3- سياسات تنمية وصيانة الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية:

ا- سياسة تنمية الموارد البشرية: لقد أخذ المشرع الجزائري على عاتقه عملية تنمية الموارد البشرية من خلال تكوين الموظفين وتنظيم حياتهم المهنية وفق إجراءات المرسوم 59-85، وباقي المراسيم السارية المفعول والصادرة قبل سنة 1985.

- **تكوين الموارد البشرية**: يعتبر التكوين حق من حقوق الموظف، ولقد ألزمت المؤسسات والإدارات العمومية بموجب أحكام المرسوم 59-85 بالقيام بغية تحسين مردود المصالح العمومية وضمان الترقية الداخلية للموظفين بما يلي:[2]

- تولي أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لتحسين تأهيل العمال، وذلك بالتناسق مع متطلبات التنمية.

- ضمان ترقية العمال حسب استعداداتهم والجهود التي يبدلونها.

- إنجاز أو المشاركة في إنجاز الأعمال المخصصة لضمان تكييف المترشحين مع الوظيفة العامة.

ولقد ميز المرسوم 92-96 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996 بين ثلاثة أنواع من برامج التكوين:[3]

+ **تكوين متخصص**: هو ذلك التكوين الذي يسمح:

- بشغل منصب عمومي للمرة الأولى. - يسمح بالترقية إلى سلك أعلى أو رتبة أعلى بالنسبة للموظفين الموجودين في وضعية خدمة.

- التحضير للامتحانات والمسابقات المهنية.

[1] المادة 163 من الامر 03-06، مرجع سابق، ص 15.

[2] المادة 52 من المرسوم 59-85، مرجع سابق، ص 340.

[3] المادة 02 من المرسوم 92-96 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996، **المتعلق بتكوين الموظفين وتحسين مستواهم وتجديد معلوماتهم**، الجريدة الرسمية رقم16، 1996، ص 06.

+ **تحسين المستوى**: يسمح بتحسين المعارف والكفاءات الأساسية للموظفين وإثرائها وتعميقها وضبطها.

+ **تجديد المعلومات**: فإنه يرمي إلى التكيف مع وظيفة جديدة نظرا لتطور الوسائل والتقنيات أو بسبب التغيرات الهامة في تنظيم المصلحة وعملها أو مهامها.

كما بين هذا المرسوم أن هناك ثلاث أنواع من دورات التكوين بحسب المدة هي:[1]

- دورات قصيرة المدى إذا كانت المدة تقل عن ستة أشهر أو تساويها.
- دورات متوسطة المدى إذا كانت المدة تفوق ستة أشهر وتساوي سنة واحدة أو تقل عنها.
- دورات طويلة المدى إذا كانت المدة تفوق سنة واحدة وتساوي ثلاث سنوات أو تقل عنها.

• **تطوير المسار المهني للموظفين**: قد كفل المشرع الجزائري عملية تطوير وتنظيم المسار المهني للموظفين من خلال كافة القوانين والمراسيم المعتمدة التي تنظم الحياة المهنية للموظف من التحاقه بالوظيفة إلى غاية الخروج منها، والمتعلقة أساسا بالتوظيف والتكوين والترقية، وعليه فإن المسار المهني في القوانين العامة والأساسية الخاصة بالأسلاك والرتب يخضع لها كافة الموظفين دون تمييز حسب الشروط المنصوص عليها، وهذا تطبيقا لمبدأ المساواة بين الموظفين.

ب- سياسة صيانة الموارد البشرية: يسهر نظام الوظيفة العامة في الجزائر على ضمان المحافظة على الموارد البشرية وصيانتها من خلال:

• **العطل وفترات الراحة**: لقد كفل التشريع الجزائري للعامل حق العطل والراحة، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع منها فيما يلي:

- **العطل الرسمية**: وهي تلك العطل القانونية التي تشمل جميع الموارد البشرية العاملة سواء في القطاع العام أم الخاص وهي:

+ **الراحة الأسبوعية**: يعتبر الحق في الراحة من الحقوق الدستورية التي أقرها دستور 1989 في المادة 52 منه ودستور 1996 في المادة 55 منه، وتشتمل هذه الراحة يومين كاملين في الأسبوع، كما يمكن تأجيل الراحة الأسبوعية أو التمتع بها في يوم آخر إذا استدعت الضرورة ذلك.[2]

+ **العطلة السنوية**: لقد بين القانون 08-81 المؤرخ في 27 جوان 1981، أن لكل عامل الحق في عطلة سنوية مدفوعة الأجر من طرف الهيئة صاحبة العمل، وذلك لتمكينه من الاستجمام قصد الحفاظ على صحته واستعادة قدرته على العمل.[3]

+ **الأعياد الرسمية والدينية**: تعتبر أيام الأعياد الدينية والوطنية (الرسمية) أيام عطل مدفوعة الأجر بالنسبة لكافة العمال بغض النظر عن طبيعة علاقة عملهم أو شكلها أو مدتها، وتشكل في مجموعها إحدى عشر يوما (11)، أربعة أيام (4) عطل وطنية رسمية، وسبعة أيام (7) عطل دينية.

- **العطل الاستثنائية**: تشير العطل الاستثنائية أو التغيبات إلى الانقطاع عن العمل لأسباب طارئة ومناسبات خاصة، ولقد حدد المرسوم 302-82 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982 في مواده من 36 إلى 47، كل هذه الأصباب والمناسبات كزواج الموظف، ازدياد مولود، وفاة أحد الأصول أو الفروع المباشرة للموظف أو زوجه، متابعة دورات التكوين...الخ.[4]

[1] المادة 14 من المرسوم 92-96، مرجع سابق، ص08.

[2] المادة 37 من القانون 11-90، المؤرخ في 21 افريل 1990، **المتعلق بعلاقات العمل الفردية**، الجريدة الرسمية رقم17، 25-04-1990، ص 566.

[3] المادتين 02-03 من القانون 08-81، المؤرخ في 27 جوان 1981، **المتعلق بالعطل السنوية**، الجريدة الرسمية رقم26، 30-06-1981، ص ص 886،887.

[4] المواد 36-47 من المرسوم 302-82 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982، **المتعلق بكيفيات تطبيق الاحكام التشريعية بعلاقات العمل الفردية**، الجريدة الرسمية رقم37، 14-09-1982، ص ص 1801-1802

- **العطل المرضية:** لقد حدد المرسوم 302-82، أنه يمكن أن تحصل تغيبات لأسباب صحية بسبب المرض في حالات المرض المؤقت أو الطويل الأمد أو بسبب الحوادث والأمراض المهنية، حيث توقف علاقة العمل قانونا بسبب مرض العامل، وذلك تبعا للشروط التي ينص عليها النظام المعمول به والقانون المتعلق بالضمان الإجتماعي.[1]

- **نظام التمثيل**: بغرض مشاركة الموارد البشرية في تنظيم مسارها الوظيفي وفي إطار دفاعها عن مختلف الحقوق المعترف بها، أنشأت لهذا الغرض لجان منها ما يلي:[2]

- **اللجان المتساوية الأعضاء**: حسب الأحكام الواردة في المرسوم 10-84 المؤرخ في 14 يناير 1984، تنشأ اللجان المتساوية الأعضاء (لجان الموظفين) لدى السلطة التي لها صلاحية التعين حسب كل صنف أو مجموعة أصناف بعد استشارة المديرية العامة للوظيفة العامة، للجان المتساوية الأعضاء دورا كبيرا في تسيير الحياة المهنية للموظفين وإض فاء طابع المشاركة الفعلية في القرارات الفردية المتعلقة بتسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية من جهة، ومشاركة بعض أعضائها في بعض اللجان الخاصة كما رأينا ذلك من جهة أخرى.

- **لجان الطعن**: حسب ما ورد في أحكام المرسوم 10-84 تنشأ على مستوى كل قطاع وزاري ولدى كل والي لجنة طعن يترأسها الوزير أو ممثله أو الوالي أو ممثله، وللجان الطعن دورا كبيرا في تدعيم حماية وصيانة حقوق الموارد البشرية وتفادي إجراءات من شأنها أن تعرقل مجرى حياتها المهنية وخصوصا بالنسبة للعقوبات التأديبية الأكثر خطورة.

- **اللجان التقنية المتساوية الأعضاء**: لقد نص القانون الأساسي للوظيفة العامة لسنة 1966 على تكوين هذه اللجان في الإدارات والمصالح والجماعات المحلية والمؤسسات والهيآت العمومية، ورأي هذه اللجان استشاري[3]، وعموما فإن الفارق الأساسي بين اللجان المتساوية الأعضاء واللجان التقنية هو في الاختصاص فقط، فبينما تختص الأولى بدراسة المسائل الإدارية ومشاكل الموظفين الفردية، تختص الثانية بالمسائل الفنية المحضة وكيفية تحسين المردودية كما وكيفا.[4]

- **التمثيل النقابي**: يعتبر واجب النقابة الأول هو الحفاظ والدفاع عن حقوق الفئة التي تمثلها وتحسين ظروفها، وحسب القانون 14-90 المؤرخ في 02 جويلية 1990، يمكن للموارد البشرية أن تؤسس تنظيما (فرعا) نقابيا داخل المؤسسة المستخدمة إذا كان له تمثيلا يعادل 20 % على الأقل من العدد الكلي للموارد البشرية العاملة وفقا للنسب التالية: من 50 إلى 150 موظفا ممثل واحد، من 51 إلى 400 موظف ثلاثة ممثلين (3)، من 401 إلى 1000 موظف خمسة ممثلين (5)، من 1001 إلى 4000 موظف سبعة ممثلين (7)، من 4001 إلى 16000 موظفا تسعة ممثلين (9)، وأكثر من 16000 موظف أحدى عشرة ممثلا (11).[5]

- **الخدمات الاجتماعية**: حسب المرسوم 176-82 المؤرخ في 15 ماي 1982، فإن الخدمات الاجتماعية هي جميع الأعمال أو الإنجازات التي ترمي إلى المساهمة في تحسين معيشة الموارد البشرية ماديا ومعنويا عن طريق تكملة لأجر الموظف في شكل خدمات في مجال الصحة والسكن والثقافة والتسلية وجميع التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف تحسين الحياة اليومية للموارد البشرية داخل المؤسسة أو خارجها بصفة عامة.[6]

---

[1] المواد 30-35 من المرسوم 302-82، نفس المرجع السابق، ص ص 1800-1801.

[2] المواد 03-25 من المرسوم 10-84 المؤرخ في 14 يناير 1984، **المتعلق بتحديد إختصاص اللجان المتساوية الأعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها**، الجريدة الرسمية رقم 03، 17-01-1984، ص ص89-92.

[3] المادة 13 من المرسوم 133-66 المؤرخ في 02 جوان 1966، **المتعلق بالقانون الأساسي للوظيفة العامة**، الجريدة الرسمية رقم46، 08-06-1966، ص 548.

[4] محمد أنس قاسم جعفر، **مبادئ الوظيفة العامة وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دون دار النشر، القاهرة، 1982، ص 99.

[5] المادة 36 و41 من القانون 14-90 المؤرخ في 02 جويلية 1990، **المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي**، الجريدة الرسمية رقم 23، 06-07-1990، ص 768.

[6] المادة 02 من المرسوم 176-82 المؤرخ في 15 ماي 1982، **يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها**، الجريدة الرسمية رقم20، 18-05-1982، ص 1045 .

● **التأمينات الاجتماعية**: وفقا لأحكام القانون 11-83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، فإن نظام التأمينات الاجتماعية هو نظام يشمل بالحماية كافة الأشخاص العاملين فوق التراب الوطني، مهما كانت جنسيتهم مواطنين أم أجانب ومهما كانت طبيعة عملهم يدوي أم فكري، ومهما كانت مدة عملهم دائمة أم مؤقتة، ومهما كان القطاع الذي يعملون به عام أم خاص[1]، وتشمل تغطية التأمينات الاجتماعية مجموعة من الحالات والأوضاع على سبيل المثال: التأمين عن (المرض، الولادة، العجز، الوفاة، حوادث العمل والأمراض المهنية، التقاعد،...الخ).

المحور الثالث: واقع سياسات تسيير الموارد البشرية في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI"

أولا: التعريف بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "OPGI": ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة مؤسسة وطنية عمومية تحت وصاية وزارة السكن والعمران، ذات طابع صناعي تجاري (OPIC) تأسست بموجب مرسوم 143/76 المؤرخ في 1976/10/23 بطابع إداري وقد تغيرت الطبيعة القانونية للمؤسسة بموجب مرسوم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12، وبذلك يتمتع ديوان الترقية والتسيير العقاري بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجر في علاقاته مع الغير ويخضع لقواعد القانون التجاري، ويسيره مدير عام تحت إشراف مجلس إدارة مكون من مدير الإدارة المحلية ومدير السكن والتجهيزات العمومية، وأمين الخزينة لولاية بسكرة، ومدير التخطيط والتهيئة العمرانية وعضو لجنة المشاركة تحت إشراف وزارة السكن والعمران، ويتم تحصيل الإيجار عن طريق 09 وكالات مالية مهامها تحصيل الإيجار وتمثيل الديوان على مستوى المناطق موزعة عبر تراب الولاية كما يلي: - 4 وكالات بمدينة بسكرة. - وكالة واحدة في كل من سيدي عقبة، لوطاية، أولاد جلال، طولقة، أورلال.

ويقدر عمال ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة بـ 342 عامل، وهم موزعين على النحو التالي:

جدول رقم (01): توزيع العمال حسب طبيعة العقد عمال الديوان في ديوان الترقية والتسيير العقاري بتاريخ 2016/11/21

البيـان	العـدد	النسبـة	طبيعة العقد	
			دائمين	مؤقتين
الإطارات التسييرية	06	% 2.062	06	-
الإطارات	92	**% 31.615**	53	39
أعوان التحكم	68	**% 23.368**	60	08
أعوان التنفيذ	125	**% 42.955**	65	60
المجموع	**291**	**% 100**	**184**	**107**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة.

يلاحظ من الجدول أن الإطارات وأعوان التحكم يمثلون الأغلبية في المؤسسة، لكون المهندسين والتقنيين هم أساس نشاط ديوان الترقية والتسيير العقاري، كما يشغل الديوان 125 موظفا من أصل 291 عاملا أعوان التنفيذ أي بنسبة 42.955 **%** من اليد العاملة وهذا للطبيعة نشاط الديوان، حيث يفسر كون هذا الأخير أن قاعدته الأساسية هي اليد العاملة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك يعتمد الديوان على الإطارات حيث يشغل مؤسسة محل الدراسة 92 إطارًا، 39 منهم مؤقتين و24 من حاملي شهادات الجامعية في إطار العقود المدعمة من طرف الولاية التي أقرتها الحكومة الجزائرية.

من اجل إعطاء حكمنا على مدى فعالية الموارد البشرية في الديون كان لابد علينا من تتبع كيفية تسيير العمال من خلال اختيارهم للمناصب المطلوبة، تحديد حقوقهم وواجباتهم، فترات الاختبار، الأجور، الحوافز، وغيرها.

أولا: عملية التوظيف: سبقت الإشارة أن ديوان الترقية والتسيير العقاري مؤسسة عمومية تنشط في المجال الصناعي والتجاري تحت وصاية وزارة السكن والعمران، ومن اجل تنظيم وحماية العامل بهذه المؤسسة وضعت اتفاقية جماعية أبرمت سنة 2006 بين إدارة الديوان والنقابة الوطنية لديوان الترقية والتسيير العقاري من خلال مفتشيه العمل ومسجلة

[1] المادة 06 من القانون 11-83 المؤرخ في 02 جويلية 1983، **المتعلق بالتأمينات الاجتماعية**، الجريدة الرسمية رقم 28، 05-07-1983، ص 1793.

بالمحكمة، مع الإشارة للوجود ملحقين لهذه الاتفاقية معدلة ومتممة لها ومسجلين بالمحكمة، الملحق الاول صادر في ماي 2010، والثاني في جوان 2012.

1- التوظيف: يقوم الديوان بتوظيف عمال جدد من اجل تغطية الوظائف الشاغرة الناشئة سواء من جانب التقني للعمل، أو من حيث حجم العمل أو يكون وفقا لبرنامج العمل المخصص للديوان المعد سابقا، ويكون التوظيف بعد استنفاذ الإمكانيات الداخلية للديوان.

2- الشروط العامة للتوظيف في ديوان الترقية والتسيير العقاري: من خلال الاتفاقية الجماعية القانونية المبرمة تتمثل الشروط فيما يلي:

- الجنسية الجزائرية - أن يكون بالغ من العمر 16 سنة كاملة. - توفر الشروط المادية والمهنية المطلوبة.
- تسوية الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية لكل المترشحين المعنيين. - وان لا يكون لديهم أي التزام قانوني.

3- مراحل تعين العاملين في ديوان الترقية والتسيير العقاري: وتمر كما يلي:

* سابقا كان يتم إعلان طلبات العمل أو الاحتياجات من اليد العاملة في الجرائد لكن حاليا وفي إطار العقود المدعمة من طرف الولاية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، أصبح الديوان يرسل الطلب إلى مكتب التوظيف الخاص بالولاية محددا فيه الوظائف والشروط العامة لها.

* يرسل مكتب التوظيف إشعار لطالبي العمل المتوفر فيهم الشروط العامة مع تحديد تاريخ إجراء المقابلة مع المسؤول في الديوان حتى يختار منهم الموظفين المناسبين للوظيفة.

* في التاريخ المحدد يقوم رئيس دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة بإجراء المقابلة مع المترشحين المعنيين وبعد انتهاء المقابلة يتم اختيار الموظفين الذين نجحوا في المقابلة وبحيث ترسل لهم إشعار قبولهم للوظيفة مع جلب ملف خاص وعادة ما يحتوي الملف على الأوراق التالية:

- طلب خطي مرفق السيرة الذاتية. - شهادة الميلاد. - 4 صور شمسية.
- بطاقة تسوية الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية. - شهادة الجنسية أو نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها.
- نسخة مصادق عليها من المستوى، الشهادات، والوظائف المهنية السابقة إن وجدت، بالإضافة إلى شهادات عمل في مؤسسات أو هيئات أخرى
- 3 نسخ من شهادة الحالة المدنية أو العائلية لمعرفة الحالة العائلية للعامل. - ترخيص للولي أو الوصي القانوني بالنسبة للعامل القاصر.
- تصريح شرفي بان الزوجة لا تمارس إي نشاط تتحصل من خلاله على اجر أو ربح (الوثيقة اللازمة لمنح العلاوة لربة البيت).

دون نسيان الفحوص الطبية التي يجب أن تقدم للديوان، من طرف الموظف المراد تعينه مع إجراء اختبار طبي أخر، من طرف هيئة طبية يختارها مسؤولي الديوان من اجل إتمام إجراء التوظيف.

* في هذه المرحلة يتم إبرام العقد بين مسؤول دائرة الموارد البشرية للديوان والموظفين المعنيين وتحديد وتوضيح كل من حقوق واجبات العامل.

4- عقد العمل: وهو يحدد مايلي:

أ- غرضه: تحديد مهام الوظيفة التي يتعين القيام بها ومكان تواجدها، البرنامج أو الأعمال الواجب انجازها من طرف العامل، والأهداف المسطرة والواجب تحقيقها والوصول إليها، تحديد شروط وكيفيات التعديل وتجديد وإنهاء العقود مع العمال.

- **تصنيف المناصب وتحديد الأجر:** بالنسبة لكل مهمة، انتقال أو بصفة أخرى هو رقم أعمال مقدم للعمال المعنيين.

- الأجر القاعدي الشهري وعناصر التعويضات كالعلاوات المقدمة والمدفوعة للعمال بالإضافة إلى مجموع الفوائد ذات الطابع الاجتماعي المعمول بها في الديوان والمؤهلة حسب حالة العامل.

ب- مدة العمل: ويستطيع الديوان إجراء عقود عمل دائم أو مؤقت، أو بدوام جزئي أو كلي في الحالات التالية:

* تحقيق أو تنفيذ أداء العمل المتعلق بعقود الخدمة الغير قابلة للتجديد.

* من اجل ملأ محل عامل ووظيفة شاغرة في الديوان والتي تعتبر ضرورية لسير العمل.

* من اجل تنفيذ العمل للفترة محددة وذو صفة مستعجلة جدا. * تنفيذ عمل مؤقت لا يمكن تحقيقه بالقوى العاملة الحالية للديوان.

وبالنسبة لكل الحالات عقد العمل المؤقت ينتهي بانتهاء الغرض من العمل المنجز سواء كان انجاز مشروع وغيرها، ومها كان شكل ومدة العقد من حق العامل اخذ نموذج من هذا العقد.

ج- الفترة التجريبية للعامل: مهما كانت طبيعة الوظيفة، فان كل الموظفين الجدد على مستوى الديوان يخضعون لفترة اختبار التي من خلالها يتم تقييم مؤهلاتهم وجديتهم وتقديرهم للعمل والمهارة المهنية، وخلال هذه الفترة التجريبية يكون للعامل نفس الحقوق والواجبات التي يخضع لها جميع العمال كل واحد حسب طبيعة وظيفته، إلى غاية الموافقة النهائية من قبل مسؤولي الديوان على شغله للوظيفة.

وتتحدد مدة الفترة التجريبية وفقا للتصنيفات المهنية الموجودة في الديوان:

* **عقد العمل الدائم، وبدوام كامل:** وتتحدد مدة الفترة التجريبية وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (02): الفترة التجريبية للعقد العمل الدائم، وبدوام كامل في الديوان الترقية والتسيير العقاري

تصنيفات المهن	مدة الفترة التجريبية
الإطارات	06 أشهر
أعوان التحكم	04 أشهر
أعوان التنفيذ	شهرين

المصدر: معلومات من وثائق المؤسسة

* **عقد العمل المؤقت، وبدوام جزئي:** وتتحدد مدة الفترة التجريبية وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03): الفترة التجريبية للعقد العمل المؤقت، وبدوام جزئي في الديوان الترقية والتسيير العقاري

تصنيفات العمل / فترة العقد	اقل من 06 أشهر	اكبر من 06 أشهر واقل من 12 شهر	أكثر من 12 شهر
الإطارات	شهر	شهرين	03 أشهر
أعوان التحكم	15 يوم	شهر	شهرين
أعوان التنفيذ	08 أيام	15 يوم	ـــــــ

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة.

وإذا كانت نتائج الفترة التجريبية للعامل غير مرضية، يقدم إشعار كتابي بذلك للعامل في مدة لا تتجاوز 4 أيام قبل انتهاء الفترة التجريبية، وعدم إشعار العامل خلال المدة مذكورة أعلاه هذا يعني:

* نجاح الفترة التجريبية للعامل، وتأكده للحصول النهائي للوظيفة. * تأكيدا للعامل على القبول النهائي للعقد من طرف مسؤولي الديوان.

وتنفيذ العقد العمل الدائم أو المؤقت، بدوام كامل أو جزئي وفقا للاتفاقية الجماعية المذكورة سابقا، حيث يحدد هذا الاتفاق مايلي:

- جميع الحالات التي يمكن أن تجعل إدارة الديوان أو العمال اختيار أو قبول عقد سواء كان دائم أو مؤقت.

- تحديد حجم العمل العادي وتوزيعه اليومي من اجل تنفيذ المهام من قبل العمال.

- النظام الأساسي الوظيفي للعمل (ساعي أو شهري).
- تحديد ساعات العمل المنجز وفقا لأجور محددة وملحقاتها بما في ذلك المزايا والعلاوات والتعويضات الاجتماعية المطبقة في الديوان.
- الأثار المترتبة على عقد العمل: - التأمينات الاجتماعية. - التقاعد. - الجمعيات والنقابات.

ثانيا: شروط العمل: يتمثل عقد العمل في الوثيقة التي يتعهد فيها كل من الديوان والعامل فعلى الطرفين احترام شروط العمل وتتمثل:

ا- ساعات العمل: وتتمثل في وقت العمل الذي يجب أن يقضيه العامل في الديوان أو فروعه ووكالاته.

وتتحدد مدة التوظيف القانوني 40 ساعة في الظروف العادية للعمل، هذه المدة يمكن أن تتوزع خلال 5 أو 6 أيام في الأسبوع حسب الهيئة التقنية للمؤسسة.

وعندما يتم انجاز العمل بشكل مستمر، من حق العمال التوقف عن العمل على الأقل لمدة نصف ساعة لأخذ قسط من الراحة وتناول وجبة من الأكل، ويضمن هذا الحق للعامل النظام الداخلي للديوان من خلال المادة 2 الفقرة 25 من الاتفاقية الجماعية، بالإضافة إلى ذلك منح أربع ساعات أسبوعيا، وزعت خلال الأيام الأربعة الأولى من العمل للموظفين الذين يعملون في ظروف بيئية غير صحية كعمال الصرف الصحي والنفايات، وساعات العمل اليومية يجب أن لا تتجاوز 12 ساعة.

- **العمل ليلا**: حسب القانون الداخلي للديوان يدخل في إطار العمل ليلا كل الأعمال المنجزة من التاسعة ليلا إلى غاية الخامسة صباحا.

- **العمل الإضافي**: يكون هذا العمل الإضافي استجابة للمتطلبات وظروف العمل الخاصة في الديوان، ووفقا للنظام الداخلي للديوان وتكون الساعات الإضافية ساعات بعد المدة القانونية، وهي محددة بأجر ساعي محدد وفقا لاتفاقية الجماعية المشار إليها سابقا.

ب- الحقوق القانونية الأخرى للعامل: تتمثل في:

- يحق لكل عامل راحة أسبوعية لمدة 24 ساعة.
- أيام العطل والتي تدفع من قبل القانون وغالبا ما تكون ليوم واحد، فيعمل الديوان على احترامها كالأعياد الدينية والوطنية، وتتمثل في:

+ المولد النبوي الشريف. + أول السنة الهجرية. + عاشوراء + ويوم عيد الفطر. + وعيد الأضحى.
+ أول السنة الميلادية. + اليوم العالمي للعمل + يوم اندلاع الثورة التحريرية. + عيد الاستقلال.

وفي حالة العمل في مثل هذه الأيام نتيجة للظروف استثنائية لابد من تعويض العامل.

ج- الإجازات والغياب:

- **الإجازات**: تم وضع الإجازة السنوية من اجل تمكين العمال من الراحة وضمان استعادة صحتهم وقدراتهم على العمل والتحسين من أدائهم الوظيفي، لذلك يحق لأي عامل في الديوان من الاستفادة من إجازة سنوية مدفوعة الأجر، ويتم احتساب عدد أيام الإجازة السنوية من خلال اقتطاع 2.5 يوم من الشهر وبمجموع الاقتطاعات من السنة يصبح 2.5*12 = 30 يوم، إلا انه في استثناءات بالنسبة للعمال التنظيف والصرف الصحي تكون لهم إضافة 6 أيام أخرى، بالإضافة إلى هذه الإجازة هناك إجازات أخرى مدفوعة الأجر يستفيد منها الموظف تتمثل في: + كعطلة الأمومة.

+ في حالة حادث أو مرض ناتج لأدائه لوظيفته، مع إشعار الديوان بحالة المرض في غضون 48 ساعة، ولا يسمح الديوان للموظف أن يتجاوز 12 يوم غياب غير مدفوعة الأجر.

كما يتم منح تسهيلات للموظفات المرضعات من اخذ إجازة للرضاعة الطبيعية وتكون محددة من قبل الديوان.

+ الأحداث العائلة التالية بعنوان لكل عامل ثلاثة أيام من غياب مدفوعة الأجر في الحالات:

. زفاف العامل. . ولادة طفل للعامل. . ختان طفل العامل. . وفاة زوج العامل.

. وفاة الأجداد وأحفادهم وأقاربهم من الدرجة الأولى للموظف أو الزوج.

ولتقيد ذلك يضع الديوان سجل خاص بالإجازة مدفوعة الأجر للموظفين ويحتوي هذا السجل ملفات خاصة بكل موظف في الديوان يحتوي كل ملف على المعلومات التالية:

+ الاسم الكامل للعامل. + نوع الوظيفة + تاريخ التعيين

+ عدد الإجازات السنوية. + تاريخ بداية ونهاية كل إجازة. + توقيع العامل المعني.

● **الغياب**: جميع العاملين في الديوان ومهما كان موقعهم في التسلل الهرمي للتسيير فيه لا يتحصلون على اجر عن فترة لم يتم العمل فيها من قبلهم في الحالات التالية:

+ خروجه أثناء العمل لمدة أكثر من المسموح بها قانونا وحسب الاتفاقية المعمولة بين الديوان ونقابة العمال (10 ساعات) خلال الشهر.

+ عدم حضور العامل أثناء أداءه للدورات تدريبية أو الجمعيات المهنية، التي برمجت وفقا للمخطط من قبل الديوان.

+ غياب من اجل اجتياز امتحان أكاديمي أو مهني، ويجب على الموظف في هذه الحالة إشعار الديوان باجتيازه لامتحان أكاديمي أو مهني قبل 15 يوم من يوم إجراء الامتحان.

+ غيابه لأداء مناسك الحج في البقاع المقدسة وذلك إذا كانت غير المرة الأولى بحيث يسمح الديوان مرة واحدة للموظف خلال مسيرته المهنية تركه لمدة شهر لأدائه فريضة الحج.

ثالثا: التكوين: تقوم إدارة الديوان بتحديد الاحتياجات الحقيقية المتعلقة بالدورات التكوينية، والعمال المعنيين بالتدريب والمدة الخاصة بذلك، والميزانية المالية التي في العادة تقدر ب 1,5 % سنويا من كتلة الأجور (دون حساب الضرائب، ولا الضمانات الاجتماعية).

وذلك من اجل تطوير تنمية الموظفين بشكل بمكنه من القيام بمهامه المكلف بأدائه على اكمل وجه، ويتم ذلك من خلال إعداد خطة سنوية للتكوين، وعموما يهدف الديوان بثلاث أساليب من التكوين وهذا التقسيم حسب احتياجاته ونوع نشاطه تتمثل في:

1- التكوين المهني: الهدف منه تأهيل وإدماج العامل بشكل يسمح بتلبية متطلبات الوظيفة المشغولة أو المنصب الذي سيشغل.

2- التطوير المهني: هو إجراء يسمح بتكيف والتطوير الدائم للعامل في منصبه على ضوء المتطلبات الحديثة التي تمليها التطورات التكنولوجية والتقنية.

3- الرسكلة: هي إجراء يسمح بإعادة تدريب العمال القدامى لاكتساب مهارات جديدة نتيجة لتطوير الحديث في المهن والوظائف.

كما ان التكوين في الديوان يمكن ان ينفذ بالاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية الذاتية، كما في إمكانية ان يكون من خلال مؤسسات وهيئات خاصة خارج الديوان حسب متطلبات واحتياجات كل منصب شغل محل التكوين.

رابعا: نظام التحفيزات والضبط الداخلي:

1- التحفيزات: ديوان الترقية والتسيير العقاري على يقين أن التحفيزات مهما كان نوعها يخلق جوا اجتماعيا ممتعا فيجعل من العاملين أسرة واحدة، ويجعل العمل متطورا بالتطوير المستمر عن طريق العاملين، كما يشعرهم بالثقة في إدارة الديوان فيكون وفيا بما يعد ولا يعد بما لا يقدر على تحقيقه، ومن الأساليب التحفيزية التي يتبعها من اجل تشجع العاملين

على تحسين الأداء هي دفع تعويضات تتناسب وحجم مشاركتهم وتميزهم في تحقيق مستويات عالية في الأداء، ومن أبرز أنواع تعويضات الأداء نذكر:

* **مكافأة الأقدمية أو الخبرة**: تمنح لكل عامل على كل سنة قضاها في المؤسسة كمكافئة لوفائه وتقدر بنسبة مئوية من الأجر الأساسي، ويقدر هذا التعويض في الديوان بنسبة 2% سنويا تحسب على أساس الأجر القاعدي، على أن لا تزيد على نسبة 40%.

* **مكافأة نهاية الخدمة**: مكافأة نهاية الخدمة هي حق لكل موظف متعاقد أنتهي عمله بمدة تعاقده أو استغنت عنه الديوان لظروف لا يكون للموظف علاقة أو سبب، تحدد مكافأة نهاية الخدمة في قطاع السكن من خلال الجدول:

الجدول (رقم 04): مكافأة نهاية الخدمة في ديوان الترقية والتسيير العقاري

سنوات الخدمة (سنة)	قيمة مكافأة نهاية الخدمة
08-06	أجر 08 أشهر (حسب اجر كل عامل)
10-09	أجر 10 أشهر (حسب اجر كل عامل)
12-11	أجر 12 أشهر (حسب اجر كل عامل)
14-13	أجر 14 أشهر (حسب اجر كل عامل)
16-15	أجر 16 أشهر (حسب اجر كل عامل)
17 سنة فما فوق	أجر 20 شهر (حسب اجر كل عامل)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة.

* **تعويض الساعات الإضافية**: يمنح هذا التعويض للمؤدين لعمل يتجاوز المدة القانونية للعمل والتي تقدر في الديوان بـ 40 ساعة، وتحسب قيمة الساعات الإضافية عادة وفقا للما يلي:

- تعويض بنسبة **50%:** تمنح للساعات الإضافية بعد الساعات القانونية للعمل، وتكون على 4 ساعات إضافية، وتحسب من الأجر الأساسي.

- تعويض بنسبة **75%:** أيام العطل القانونية والمحددة من خلال النظام الداخلي للديوان والمذكورة سابقا.

- تعويض بنسبة 100%: أيام العطل مدفوعة الأجر وإذا قام استثنائيا بعمل ليلي بين الساعة 21 والخامسة صباحا.

* **تعويض عمل المنصب**: هو تعويض يدفع للعمال من أجل الأوقات الغير عادية التي يتطلبها منصب العمل، كالعمل المتناوب الذي يتطلب وجود عمال تنقسم الى فريق المتعاقبة بشكل مستمر في مكان العمل.

ويقدر التعويض على منصب العمل في هذين النظامين بنسبة 15% و25% من الأجر الأساسي للعامل.

* **تعويض المنطقة الجغرافية**: وهو التعويض الذي يمنح للعامل عندما يكون منصب عمله يقع في منطقة جغرافية نائية أو صعبة أو في قطاع نشاط أو وحدة اقتصادية أو ذا مؤهل معين، يحظى بالأولوية في البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتقدر هذه النسبة في ديوان الترقية والتسيير العقاري **21%.**

* **علاوة المردود الفردي**: تمنح هذه المكافأة جزاءًا على المردود الفردي لكل عامل وتقيم بشكل شهري على أساس الشهر السابق شريطة أن يعمل العامل طيلة الشهر وبدون غياب، ويجب أن لا تتجاوز بـ 20 **نقطة** موزعة كالتالي:

- الحضور: 08 نقطة. - جودة العمل: 06 نقطة. - حجم العمل: 06 نقطة.

ويجب أن لا تتعدى نسبة المردودية الفردية **40%** من الأجر الأساسي للعامل.

* **منحة الوفاة**: منحة تدفع لذوي حقوق العامل المتوفي وتقدر بـ 200.000، دج زيادة على ذلك منحة نهاية الخدمة.

* **تعويض الضرر**: يتحصل على هذا كل عامل معرض لأخطار نتيجة لممارسة عمله بالمنصب وتحسب هذه النسبة وفق جدول خاص بهذا التعويض (الملحق رقم 01).

* **تعويض السلة**: هذا التعويض يساوي ثمن الوجبة في اليوم مضروب في عدد الأيام وهذا الثمن يقدر بـ 250 دج بضرب 250 × 22 باعتبار 22 تمثل أيام العمل في الشهر محذوفا منها 8 أيام المتمثلة في جمعة وسبت لأربعة أسابيع، فيكون المبلغ 5500 دج في الشهر.

* **تعويض النقل**: يمنح مثل هذا التعويض بحسب عدد الكيلومترات الخاصة بالمسافة ما بين مكان العمل ومقر سكنى العمال وذلك وفقا لجدول الموالي وموضوع في الاتفاقية الجماعية المذكورة سابقا

الجدول (رقم 05): تعويض النقل في ديوان الترقية والتسيير العقاري

المسافة (كلم)	المبلغ الشهري للتعويض (دج)
من 01 الى 03	500
من 04 الى 08	700
من 09 الى 15	1000
من 16 الى 20	1200
من 21 الى 30	1400
اكثر من 30	1500

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المؤسسة.

* **مكافأة الصندوق**: وهي مكافأة شهرية تقدم على أساس المبلغ الذي تم التعامل على أساسه، نقله حراسته، وتتحدد وفقا للجدول التالي:

الجدول (رقم 06): مكافأة الصندوق في ديوان الترقية والتسيير العقاري

المبلغ بالدينار (دج)	مبلغ المكافأة (دج)
اقل من 100.000	400
من 100.001 الى 300.000	600
من 300.001 الى 500.000	800
من 500.001 الى 750.000	1200
من 750.001 الى 1.000.000	1200
اكبر من 1.000.000	1200

المصدر: معلومات من وثائق المؤسسة

ويستفيد من هذه المكافأة فقط الموظفين التالين ذكرهم:

- أمين الصندوق. – محاسب "أمين الصندوق" - عون نقل الأموال - عون الدفع - امناء الوكالات.

* **منحة الجرد**: تدفع للعمال الذين شاركوا في عملية الجرد وتقدر بـ 3.000 دج.

* مصاريف المهمات والتنقلات: تنص المادة 140 من القانون العام للعمل عندما ينفق العامل شخصيا وبصفة استثنائية مصاريف في إطار عمله ولاسيما مصاريف التنقل والإيواء، خلال قيامه بمهمته مطلوبة منه وتقدر مصاريف التنقل لأداء المهام تحسب على المسافة ويجب أن تكون أكثر من 50 كلم وتقدر هاته المصاريف 600 دج لليوم أما بالنسبة للمصاريف الإيواء تحسب وفقا للجدول التالي:

الجدول (رقم 09): مصاريف الإيواء في ديوان الترقية والتسيير العقاري

الفئات (الأيام)	مبلغ الغداء	مبلغ العشاء	المبيت	المجموع
13-01	500 دج	500 دج	1000 دج	2000 دج/يوم
20-14	600 دج	600 دج	1500 دج	2700 دج/يوم

المصدر: معلومات من وثائق المؤسسة

***منحة استعمال السيارة الخاصة لأغراض مصلحة الديوان**: منحة تقدم الى العمال الذين يشغلون مناصب عمل تتطلب تنقلات مستمرة بطلب من الديوان مستعملين سيارتهم الخاصة لهذا الغرض وتقدر بـ 5.000 دج.

***مكافأة ربة البيت**: يمنح للزوجات عمال الديوان اللواتي لا يقمن بأي نشاط إنتاجي أو ربحي مكافأة وتقدر بمبلغ 2500 دج.

2- الضبط الداخلي (الانضباط): الانضباط هو القاعدة التي تنظم العلاقات بين العمال الدائمين وهي واجبة الاحترام من طرفهم باحترام بغض النظر عن مركزهم في التسلسل الهرمي.

وضعت التحفيزات من اجل مكافأة العمال النشطين والملتزمين بأداء دورهم الوظيفي على أكمل وجه في المؤسسة ففي المقابل يوجد طرف أخر من العمال غير نشطين يرتكبون أخطاء متكررة فلذلك وجب معاقبتهم جراء فعلتهم

فينظم الضبط الداخلي في الديوان من طرف مديريه العام الذي يحافظ ويسهر على تطبيقه وفقا للقواعد القانونية للسلوك المهني، كما يتم فرض العقوبات من طرف المدير العام أو أي شخص يفوضه،كما لا يجوز فرض عقوبات تأديبية على العمال بدون معرفة تصنيفها، وتقسم العقوبات وفقا شدة درجة سوء السلوك المرتكب من طرف العامل، حسب المواد من المادة 177 الى المادة 181 من الأمر 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بالقانون الأساسي للوظيفة العامة، الجريدة الرسمية رقم 46 الصادرة 16-07- 2006

ويحدد القانون الداخلي لديوان الترقية والتسيير العقاري تنفيذ إجراءات قواعد الانضباط، وكيفية إصلاح الأخطاء المهنية، وتحديد العقوبات، فإذا كان الخطأ المهني المرتكب من الدرجة الثالثة والرابعة، فيجب التشاور مع مرؤوسي العمال المرتكبين الخطأ المهني عن طريق لجنة تتكون من 04 أشخاص من إدارة الديوان و04 أشخاص آخرين من نقابة العمال، بالإضافة فان النظام الداخلي للديوان ووفقا لبعض شروط الأخطاء المهنية يمكن أن يحدد نوع الخطأ وعقوبته من طرف المدير المباشر للعامل المخطئ.

رابعا: قياس الأداء الوظيفي للعامل: يعتبر المورد البشري من أهم عناصر الإنتاج في المؤسسات مهما كان نوعها أو حجمها أو نشاطها، لذلك يمنح الديوان اهتماما كبيرا بالعامل وهو على يقين انه العمود الفقري في العملية التسييرية، كما يعمل على تحقيق الأداء الوظيفي الأمثل للعامل وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من أهداف وغايات المراد الوصول إليها، ويتم تقييم أداء العامل في الديوان من خلال وثيقة تسمى بوثيقة أو استمارة التقييم، وقد تم تصميمها لتلبية جميع الحالات المهنية للعامل، وتوجد ثلاث أنواع من استمارات التقييم تتمثل في: (الملحق رقم 02)

* **نموذج "A"**: يهدف إلى تقييم أداء موظفي أعوان التنفيذ. (الملحق رقم A/02)

* **نموذج "B"**: يهدف إلى تقييم أداء موظفي أعوان التحكم. (الملحق رقم B/02)

* **نموذج "C"**: يهدف إلى تقييم أداء موظفي الإطارات. (الملحق رقم C/02)

وتحتوى هذه النماذج أو الاستمارات بشكل عام على التقييمات التالية:

1- معرفة العمل، التمكن من فهم وإتقان مهام وظيفة، والكفاءة في العمل:

وهي جميع المهارات النظرية والعملية اللازمة والضرورية لحسن تنفيذ المهام المتعلقة بمنصب عمل معين.

هذا المعيار يسمح للإجابة على السؤال التالي: هل العامل يعرف وظيفته بصورة كافية.؟

2- حجم العمل: قياس حجم العمل المقدم يكون وفقا للمعايير للوظيفة المعنية.

3- جودة العمل: قياس المعرفة، والخبرة والإتقان من قبل أعوان التنفيذ فيما يخص المهام المتعلقة بوظيفتهم.

4- احترام تعليمات العمل والأمن: وهذا المعيار يسمح بالإجابة على سؤالين:

* هل يتلقى الموظف الذي يؤدي عمله وفقا لتوجيهات وأوامر أو التعليمات من تسلسل هرمي للإدارة معين.؟

* وهل العامل يحترم كل من التعليمات والأمن.؟

5- التحليل والتركيب: يسمح هذا المعيار الإجابة عن سؤالين:

* هل يقوم الموظف قبل الإجابة بدراسة الأسئلة بشكل معمق (روح التحليل).؟

* فهل العامل يقوم بتحديد النقاط أو الجوانب المهمة (روح التركيب).؟

6- المهارات في الاتصال: ويمكن معرفة وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

* هل يمتلك العامل روح التعاون، والتأقلم والتكيف بسهولة مع جميع الحالات والظروف التي ممكن أن يتعرض لها في محيط عمله ويستطيع التعامل معها؟

7- روح التنظيم: ويمكن معرفة ذلك من خلال الإجابة على السؤال:

* هل الموظف يقوم بتنظيم عمله ومهامه وفقا للطرق وأساليب دقيقة.؟

8- القدرة على تنفيذ الأوامر: المبادرة وتحمل المسؤولية، توزيع المهام وفقا لمهارات كل عامل لوظيفته وطريقة تنفيذه للمهام الممنوحة من طرف الرؤساء والمسيرين، وللتحقيق ذلك لابد من المراقبة أثناء وبعد انجاز العمل المطلوب من الموظف. من خلال ما سبق يمكن القول ان الديوان يهدف من خلال تقييم أداء موظفيه لمعرفة مدى مساهمة هذا النظام المتبع من طرف الديوان في مساعدة العاملين في تطوير أدائهم الوظيفي وتحسين علاقاتهم التنظيمية هذه من جهة، ومن جهة أخرى معرفة مدى قدرة الرئيس المباشر على الحكم على أداء المرؤوسين بكفاءة ونزاهة، وبذلك يكون التقييم على كل من المرؤوس والرئيس.

الخاتمة:

1- النتائج: من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر المورد البشري أهم مورد تمتلكه المؤسسات، وبدون أفراد لأن تكون المؤسسة أصولا جامدة بلا روح، فلا يمكنها فعل أي شيء في ظل غياب الروح المحركة الممثلة في الموارد البشرية، التي تبقى الركيزة الأساسية لنشاط المؤسسات.

- إن سياسات تسيير الموارد البشرية عبارة عن مجموعة المبادئ، تختلف من مؤسسة لأخرى، تسترشد بها المؤسسات في اتخاذ قرارات تسيير الموارد البشرية المتعلقة مثلا بالتوظيف، التحفيز، التنمية...الخ. وبالتالي فهي وسيلة خاصة للتعبير عن الأهداف المرغوبة في ميدان تسيير الموارد البشرية وكل ما يهم شؤونها.

- إن نظام الوظيفة العامة هو الإطار الذي يحكم سياسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية، يسهر نظام الوظيفة العامة على ضمان المحافظة على الموارد البشرية كمطلب إنساني وقانوني تملية الأعراف والقوانين الدولية، حيث كفل المشرع الجزائري حق الموظفين في العطل وفترات الراحة، وحق المشاركة في تنظيم مسارهم المهني عن طريق اللجان المختلفة، وحق الاستفادة أيضا من الخدمات والتأمينات الاجتماعية المتنوعة.

- يعتبر المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي توجه تسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية، ويعد هذا المخطط في شكل جداول من طرف المؤسسة العمومية المعنية في بداية السنة بعد حصولها على مدونة المناصب المالية، ويجسد بذلك مفهوم التسيير التقديري للموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بالتوظيف والتكوين.

- في السابق كان يتم إعلان عن طلبات العمل أو الاحتياجات من اليد العاملة في ديوان الترقية والتسيير العقاري عن طريق الجرائد لكن حاليا وفي إطار العقود المدعمة من طرف الولاية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، أصبح الديوان يرسل الطلب إلى مكتب التوظيف الخاص بالولاية محددا فيه الوظائف والشروط العامة لها.

- الموظفين الجدد في الديوان يمرون بفترة تجريبية للتعرف على كفاءتهم، وطريقة عملهم وأدائهم لمهامه، كما تسمح للموظف بالتأقلم مع الوظيفة الجديدة والتعرف على ظروف العمل وشروطها ومستلزماتها.

- ديوان الترقية والتسيير العقاري على يقين أن التحفيزات مهما كان نوعها يخلق جوا اجتماعيا ممتعا فيجعل من العاملين أسرة واحدة، ويجعل العمل متطورا بالتطوير المستمر عن طريق العاملين، كما يشعرهم بالثقة في إدارة الديوان، ومن الأساليب التحفيزية التي يتبعها من اجل تشجع العاملين على تحسين الأداء هي دفع تعويضات تتناسب وحجم مشاركتهم وتميزهم في تحقيق مستويات عالية في الأداء.

- يستفيد الموظفون في الديوان من كافة العطل وفترات الراحة وفق التنظيم المعمول به، كما تعد مصلحة المستخدمين سنويا رزنامة للعطل السنوية تراعي في وضعها ضمان تسيير المصالح العمومية من جهة، ورغبة الموظف من جهة أخرى، مع إمكانية تجزئة العطلة السنوية لفترتين أو أكثر.

2- التوصيات: من أهمها نذكر:

- إعطاء الأولوية لنظام المعلومات من خلال القدرات والمهارات البشرية، بتطبيق أنظمة التدريب، التحفيز، والاتصال، وتقييم الأداء، ووضع خطط، وتنفيذ برامج تعمل على تحسين أداء الموارد البشرية.
- ضرورة اهتمام الديوان بجلب الكفاءات، ذات القدرات المعرفية، والتنظيمية، والإبداعية، والابتكارية التي تمكن المؤسسة من إنتاج أفكار جديدة، التي تسمح باغتنام نقاط القوة الداخلية.
- ضرورة ربط نتائج تقييم الأداء مباشرة بالحوافز الممنوحة للموظفين سواء على المدى القصير، المتوسط، أو البعيد.
- الاهتمام بنظام الترقية ففي بعض المصالح وجدنا بعض الموظفين كان من لازم ترقيتهم بحيث مدة حياتهم الوظيفية وهم في نفس الوظيفة.

متطلبات إنصاف وفعالية منظومة التأمينات الاجتماعية الجزائرية في ظل مختلف التحولات

د. نصرالدين عيساوي
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي

ملخص: يمثل الضمان الاجتماعي الجزائري حجر الزاوية كتنظيم تعاضدي ضد الأمراض، الأمراض المهنية، الإعاقة... فهو يحوي أكثر من 8ملايين مؤمن عليه من أجراء، غير أجراء، بطالين، متقاعدين... يضم من خلال تنظيماته الفرعية (الصندوق الوطني لتأمين الأجراءCNAS، الصندوق الوطني لتأمين غير الأجراءCASNOS، الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC...). يغطي الضمان الاجتماعي أكثر من 80% من المواطنين، والذي أنفق 175.6مليار دينار (حوالي 2.5مليار دولار أمريكي) كنفقات صحية متنوعة سنة 2012.نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إبراز تحديات التأمين التعاضدي في الجزائر- المتمثل في صندوق الضمان الاجتماعي- في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري لاسيما الاقتصادية، الاجتماعية و الوبائية. كما سنحاول تقييم الإصلاحات و التجارب التي طبقت في السنوات الأخيرة لتنظيم تدخل صندوق الضمان الاجتماعي من جهة، و ترشيد نفقاته من جهة أخرى، لاسيما تجربة إدراج بطاقة الشفاء الإلكترونية لتعويض النفقات الصحية، هذه البطاقة الإلكترونية التي استفاد منها قرابة 23مليون شخص عبر 1500مركز تعويض منتشرة عبر كل ولايات الوطن. كما سنحاول التطرق إلى آفاق التمويل التعاقدي من طرف صندوق الضمان الاجتماعي للمؤسسات الاستشفائية، وذلك لتصحيح سلبيات آلية الغلاف المالي الجزافي في تمويل هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: بطاقة الشفاء، التمويل التعاقدي للمستشفيات، النفقات الصحية، صندوق الضمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي.

Abstract: We can say that social security in Algeria is the cornerstone as a mutual insurance against diseases, accidents at work, jobless ... it affects nearly 8million_members (salaried, non-salaried, retired...) covered by these organs (CNAS, CASNOS, CNAC...), this organization covers more than 80% of citizens, which has intervened in the financing of 175.6 billion dinars health expenditure (nearly $ 2.5 billion US) in 2012.We aim through this paper to focus on the challenges of social insurance in Algeria, in a context of economic, social and epidemiological transitions. We will assess the restructuring and experiences applied during recent years, in other to have better organization and more transparency on the management of social security, through the introduction of El Chifa Card reimbursement of health expenditure, for nearly 23 million beneficiaries, through 1500 center in the country. As we will try to address the issue of contract financing for hospitals by social security, to replace financing by the fixed envelope.

Key words: El Chifa Card, contract financing of hospitals, health expenditures, social security fund, social security.

المقدمة: يمثل التكافل و التعاضد الاجتماعي من بين العلاقات الإنسانية التي فطر الإنسان عليها منذ الأزل، إن تنظيم وتقنين هذه العلاقة من شأنه أن يزيد من فعاليتها وفق تنظيم معين يسمى بالتأمينات الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تستمد فلسفتها من توجهات الحكم، العقيدة السائدة، التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

إن الاختيار الذي وضعته الجزائر انطلاقا من سنة 1974 بإرساء سياسة مجانية العلاج ليس وليد الصدفة، بل هو التفاتة نبيلة ممن كانوا في سدة الحكم لشعب عان ويلات الحرب لأكثر من قرن من الزمن، و ذلك بغرض رفع الحواجز عن السكان للحصول على العلاج، لاسيما الصعوبات الجغرافية و المالية أمام الأمراض المعدية التي كانت تفتك بالسكان خصوصا المواليد الجدد منهم. على الرغم من رفع الحواجز الجغرافية بتوفير مراكز صحية في كل تجمع سكاني في الريف أو المدينة، و

رفع الحواجز المالية من ناحية مجانية الحصول على العلاج، إلا أن حاجز فقط لم يتم إيجاد حلولا له طيلة 40سنة تمثل في الصعوبات التنظيمية، التي من خلالها يمكن توزيع خدمات صحية منصفة وذات فعالية عالية.

يكتنف تنظيم منظومة التأمينات الاجتماعية مجموعة من الصعوبات التي تتغير من فترة زمينة إلى أخرى، والتي ترتبط بتحولات جغرافية، اقتصادية و اجتماعية و أخرى وبائية. إن إغفال مثل هذه التحولات كفيل بجعل التنظيم الموضوع - من خلال التغطية الصحية الموضوعة- يبتعد نوعا ما عن تطلعات المواطنين.

أولا- إشكالية الدراسة:على ضوء ما سبق يمكن وضع إشكالية الدراسة التي نختصرها في السؤال التالي:

ما هي شروط تحسين تسيير التأمينات الاجتماعية الجزائرية في ظل مختلف التحولات الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية و الوبائية؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:-تعتبر مجانية العلاج و التغطية الاجتماعية المنصفة شرطين متلازمين للتكفل الجيد بالسكان؛

- لا تحقق المنظومة التأمينية الجزائرية شرطي الإنصاف و الفعالية للتكفل بالسكان؛
- آليات تسيير المنظومة التأمينية الجزائرية الحالية تشجع على الإسراف و تبذير الموارد المالية.

ثالثا- أهمية الدراسة:تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في تبيان أن الاستراتيجيات الموضوعة للتكفل بالسكان غير صالحة في كل مكان و زمان. تستمد منظومة التأمينات الاجتماعية فلسفتها من التوجهات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تطرأ على هذه التوجهات تحديثات، تعديلات بسبب طفرات و متغيرات من شأنها أن تأثر على توجهات دفة تسيير الدولة ككل و من ثم منظومة التأمينات الاجتماعية. لمسايرة هذه المتغيرات و الطفرات وجب على الوصاية أن تجري إصلاحات دورية، بغرض استجابة خدمات هذه المنظومة لتطلعات السكان.

رابعا- أهداف الدراسة:نهدف من خلال هذه الدراسة إبراز ما يلي:

- عرض خصائص المنظومة التأمينية الجزائرية و أهم نتائج تجربة عمرها أكثر من 40سنة؛
- إعادة النظر في القناعات السياسية بسبب واقع حال منظومة التأمينات الاجتماعية، لاسيما فيما يخص فعالية و إنصاف سياسة مجانية العلاج؛
- اقتراح حلول و آليات تسيير من شأنها تحسين أداء المنظومة التأمينية حال تبنيها.

خامسا- منهج و هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع هذا النوع من الأبحاث. تم تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور كما يلي: تطرقنا في المحور الأول إلى فلسفة التأمينات الاجتماعية على المستوى المحلي و الدولي، محاولين عرض خصائص منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر. تطرقنا في المحور الثاني إلى أهم التحولات التي شهدتها الجزائر في العشريات الأخيرة، مبرزين مدى مسايرة منظومة التأمينات الاجتماعية لهذه التحولات. أما المحور الثالث فقد خصص لعرض أهم التحديات التي تواجه منظومة التأمينات الاجتماعية الجزائرية في الوقت الحالي، وكذا استشراف أهم التحديات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل القريب، مع اقتراح في كل مرة الحلول الكفيلة بتذليل هذه الصعوبات.

المحور الأول: خصائص منظومة التأمينات الاجتماعية الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز الخصائص التي تتمتع بها منظومة التأمينات الاجتماعية الجزائرية من خلال عرض المبادئ التي ترتكز عليها، أهم مصادر تمويلها وكذا مختلف النشاطات المنوطة بها لاسيما الأخطار المعنية بالتأمين.

أولا- التطور التاريخي لمنظومة التأمينات الاجتماعية الجزائرية: لا يمكن التطرق إلى التطور التاريخي لمنظومة التأمينات الاجتماعية على المستوى المحلي بمنأى عن ما حدث على المستوى الدولي، حيث يتمثل مصدر إلهام منظومات التأمين في دول العالم في ثلاث تيارات فكرية رئيسية تجسدت في النماذج التالية: ("بيسمارك"، "بيفريدج" و النموذج الحر).

1- تاريخ و فلسفة التنظيم العام للتأمينات الاجتماعية على المستوى الدولي:

لقد صاحب الثورة الصناعية ثورة أخرى في الأفكار، لاسيما تلك التي تركت جانبا التعاون، التعاضد والتكافل المبني على الأسس الدينية، إلى أسس أخرى مبنية على الفكر الليبيرالي و الذي انطلقت منه إصلاحات "بيسمارك" في القرن 19م، الذي أقدم لأول مرة على تأميم الخدمات الاجتماعية للنقابات العمالية في ألمانيا، حيث تم تجميعها فيما يسمى بالتأمينات الاجتماعية العمومية سنة 1878م. تم تثبيت مصطلح و مفهوم التأمينات الاجتماعية من خلال فلسفة أخرى أكثر شمولية، و التي تأثرت بالظروف التي شهدها العالم في بداية القرن العشرين(الثورة البولشوفية، الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، الحربين العالميتين الأولى و الثانية...)، و التي تمخض عنها تقرير البريطاني اللورد "بيفريدج" سنة 1941، حيث أصبح مصدر إلهام الكثير من المنظومات التأمينية العالمية الحديثة لاسيما منها التأمين على البطالة. (LAMRI, 2004, 11-15)

إن الظروف الدولية التي تولد عنها تقرير اللورد "بيفريدج"، لم تختلف عن تلك التي تولد عنها النموذج الحر للتأمينات الاجتماعية في الولايات المتحدة، حيث أن الظروف الداخلية لهذه الدولة في تلك الفترة وانعزالها عن بقية العالم متأثرة بالفكر الليبرالي المبني على المبادرة الفردية، هو ما تمخض عنه تشريع التأمينات الاجتماعية « Social Sécurity Act » الذي تم التصويت عليه من طرف مجلس الشيوخ سنة 1935، الذي يعتبر نقطة انطلاقة نظام تأمينات اجتماعية ديناميكي لأقوى دولة في العالم(LE FAOU, 2004, 10) .

جدول رقم (1): مقارنة ايجابيات و سلبيات الأنماط الثلاثة لتمويل التأمينات الاجتماعية

نوع النمط	الإيجابيات	السلبيات
بيفريدج (الاقتطاعات الضريبية)	*تحمل الخطر من طرف 100% من السكان؛ *إعادة توزيع الأخطار مهما اختلفت جسامتها على كل القدرات الشرائية للسكان؛ *التحكم في التكاليف.	*تذبذب التمويل، غالبا ما يسجل عجز؛ *غياب المنافسة في هذا النموذج بين العرض العلاجي، مما يقلل من فعاليته.
بيسمارك (الاشتراكات الاجتماعية)	*عائدات اشتراكات التأمينات مستقرة نسبيا؛ *مساندة كبيرة لهذا النمط من طرف السكان؛ *يسمح بالحصول على خدمات جمة؛ *يسمح بمشاركة كل الشركاء الاجتماعيين في صنع القرار؛ *إعادة توزيع الأخطار مهما اختلفت جسامتها على كل القدرات الشرائية للسكان.	*عدم الحصول على الخدمة الصحية لغير المشتركين إلا بتدخل الدولة؛ *ارتفاع حجم الاشتراكات و اقتطاعها من المصدر يضعف القدرة الشرائية للأجور؛ *نمط تسيير معقد؛ *عدم فعاليته إلا بتدخل الدولة.
التمويل الحر (الولايات المتحدة)	*يحبذ تطبيقه حالة الخدمات الصحية غير المعوضة؛ *يضمن الحصول على خدمات صحية واسعة لأصحاب الدخول المرتفعة؛ *يضمن خدمات صحية ذات جودة عالية.	*عدم الحصول على الخدمة الصحية من طرف الفقراء وأصحاب الدخول المتدنية؛ *لا يوجد تكافل و تعاضد اجتماعي؛ *تكلفة تسيير مرتفعة؛ *الاشتراكات لها علاقة بالأخطار المحتملة؛

المصدر:(DROUIN, 2006, 13)

2- أهم محطات تطور التأمينات الاجتماعية على المستوى المحلي: ظهر نظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية سنة 1949، هذه الحقبة التي امتدت من 1830 إلى 1962. إن نظام التأمينات الاجتماعي الذي تم وضعه بداية من سنة 1949 كان نتيجة سنوات عديدة من النضال النقابي للحصول على هذا المكسب، و الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945. على الرغم من أن هذا المكسب كان في ظاهره لصالح الطبقة الشغيلة الجزائرية آنذاك، إلا أن الأهداف التي تم وضعها كانت تخدم استثمارات المعمرين الأوروبيين. (LAMRI, 2004, 21-23) ورثت الجزائر عشية استقلالها نظام التأمين الفرنسي، و تم العمل به لسنوات عديدة نظرا لعدم توضح الرؤية حول التوجهات المستقبلية لهذه الدولة الفتية من جهة، من جهة أخرى وجود أولويات أكثر أهمية جعلت أصحاب القرار يؤجلون الفصل في نوع هذا النظام. شملت منظومة التأمينات الاجتماعية الموروثة 11 نظام تأمين يغطي عمال قطاعات متنوعة مبني على

الاقتطاعات المباشرة من أجور العمال. من أجل إعادة هيكلة منظومة التأمينات الاجتماعية و تحسين التكفل بالعمال، تم اقتراح مشروع قانون سنة 1970، الذي كان يهدف أنذالك إلى تحقيق الأهداف التالية: (OUFRIHA, 2002, 71-73)

- توحيد الأنظمة الفرعية المشكلة لمنظومة التأمينات الاجتماعية؛
- توحيد الحقوق و الواجبات لجميع العمال مهما اختلفت قطاعات العمل؛
- توسيع دائرة المستفيدين من التغطية الاجتماعية.

إن مشروع قانون سنة 1970 لم يتجسد على أرض الواقع إلا بحلول سنة 1983، نظرا للتحولات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، حيث ركز قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 1983 على الأسس التالية: (LAMRI, 2004, 23-25)

- التكافل و التعاضد الاجتماعي للمشتركين و المستفيدين؛
- توحيد الحقوق و الواجبات للعمال؛
- توحيد نظام تسيير صناديق الضمان الاجتماعي.

إن التحولات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في نهاية سنوات الثمانينات - لاسيما بعد انهيار أسعار البترول و الإصلاحات السياسية التي تمخضت عنها التعددية الحزبية- دفعت بالوصاية إلى إعادة النظر في تنظيم التأمينات الاجتماعية من خلال وضع أهداف جديدة تمثلت فيما يلي:

- وضع نظام مستقل خاص بالتقاعد؛
- وضع نظام خاص مستقل خاص بالتأمين على البطالة؛
- منح امتيازات إضافية لبعض القطاعات مثل البناء و الأشغال العمومية؛
- توسيع دائرة المستفيدين من التغطية الاجتماعية من غير المشتركين.

أبانت عشرية التسعينات على صعوبات صاحبت التحول الاقتصادي للدولة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و ما صاحبه من تيارات لتسريح العمال من المؤسسات العمومية تمهيدا لخوصصتها. يضاف إلى ذلك العشرية السوداء و ما صاحبها من الحرائق التي أتت على مجموعة من المؤسسات العمومية ذات الكثافة العمالية، والتي أجبرت العمال على التوقف الاضطراري لعدة أشهر أو لعدة سنوات...نتج عن كل ذلك عجز في تمويل صندوق الضمان الاجتماعي نظرا لانكماش عدد المشتركين، و تنامي النشاط غير الرسمي و الأسواق الموازية التي أضرت بالاقتصاد عموما و صناديق الضمان الاجتماعي خصوصا.

ثانيا- صناديق التأمينات الاجتماعية الجزائرية و مصادر تمويلها:

سنعرض فيما يلي الإطار القانوني المنظم للتأمينات الاجتماعية في الجزائر، و كذا المصادر الرئيسية لتمويلها.

1- التنظيم العام للتأمينات الاجتماعية الجزائرية:تشمل منظومة التأمينات الاجتماعية في الجزائر كل فروع التأمينات الاجتماعية الموضوعة من طرف الاتفاقيات الدولية، و المتمثلة عموما في التأمين على (الأمراض، الولادة، الإعاقة، الوفاة، حوادث العمل و الأمراض المهنية، التقاعد، البطالة، بالإضافة إلى المنح العائلية).

إن التأمين على الأخطار بتنظيمه الحالي كان نتاج العديد من التطورات و التحولات، كان أخرها تنظيم سنة 1992 الذي تضمنه المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04جانفي1992، بمقتضاه تم تنظيم التأمينات الاجتماعية وفق مبدأ تجانس الأخطار من طرف مجموعة من التنظيمات المتخصصة في تسيير هذه الأخطار، و المتمثلة عموما فيما يلي:(BRAHAMIA, 2010, 359)

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على العمال الأجراء (CNAS)؛
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)؛
- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)؛

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)؛
- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة، البطالة و سوء الأحوال الجوية الخاص بقطاعات البناء، الأشغال العمومية و الري (COCOBATH).

2- مصادر التمويل الرئيسية للتأمينات الاجتماعية الجزائرية: يمكن القول أن تمويل التأمينات الاجتماعية في الجزائر يتم وفق النموذجين الرئيسيين المتبعين على نطاق واسع من طرف جل دول العالم. حيث يتم تمويل صناديق التأمينات الاجتماعية؛ للعمال الأجراء(CNAS)، للتقاعد (CNR) و التأمين على البطالة (CNAC) عبر الاشتراكات الاجتماعية المقتطعة من المصدر، و المتأتية من العامل ورب العمل بنسب متفاوتة –سيتم تفصيلها في بعد- و هو ما ينطبق على فلسفة نموذج "بيسمارك". بالمقابل يتم تمويل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS) عبر الاقتطاعات من الأرباح بالموازاة مع الاقتطاعات الضريبية، و هو ما ينطبق على فلسفة اللورد "بيفريدج".

إن الجزء الأكبر الخاص بتمويل التأمينات الاجتماعية مصدره الاشتراكات الاجتماعية التي مصدرها العامل المعني و رب العمل، حيث يبين الجدول الموالي النسب المطبقة لتمويل الأخطار والأطراف التي تأخذ على عاتقها ذلك.

جدول رقم (2): تفصيل نسب الاشتراكات الاجتماعية و الأخطار المعنية بالتغطية

الأصنـــــاف	على عاتق رب العمل	على عاتق العامل	على عاتق صندوق الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمين على الأمراض، الولادة، العجز و الوفاة	%12.5	%1.5	-	*%14*
حوادث العمل و الأمراض المهنية	%1.25	-	-	*%1.25*
التقاعد	%10	%6.75	%0.5	*%17.25*
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	-	*%0.5*
التأمين على البطالة	%1	%0.5	-	*%1.5*
المجموع	*%25*	*%9*	*%0.5*	*%34.5*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات

(Ministère du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale)

يضاف إلى الفئة الشغيلة فئات أخرى تحدد اشتراكاتهم الاجتماعية كما يلي:

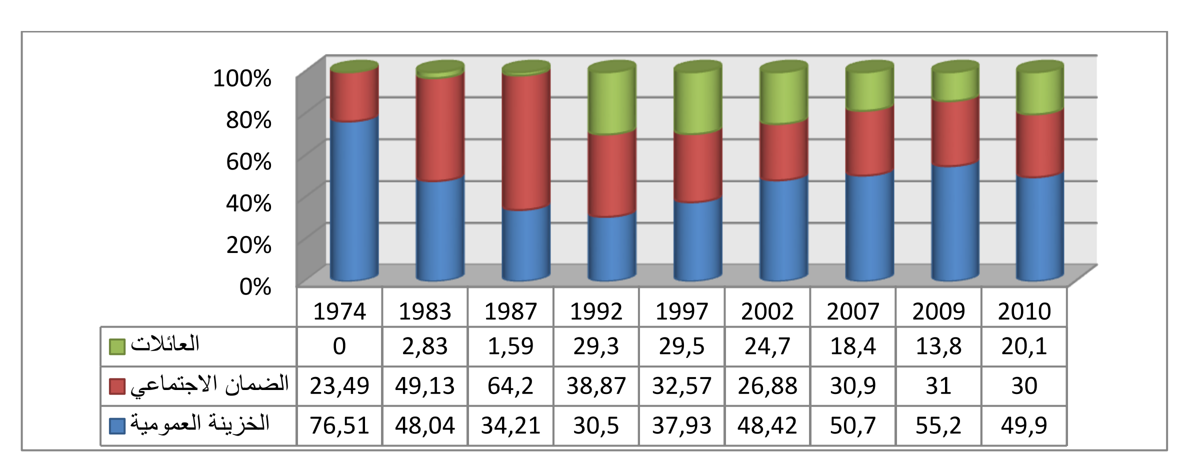
- بالنسبة لفئة المتقاعدين (قدامى العمال) و الذين يستفيدون من ريع شهري يتمثل في حقوق التقاعد، حيث تحدد نسبة اشتراك هؤلاء بما يعادل 2% من ريعهم الشهري. و يعفى من الاشتراك أولئك الذين لا يتعدى ريعهم الشهري الأجر الوطني الأدنى المضمون المتمثل في 18000دج.
- بالنسبة للعمال غير الأجراء، فاشتراكاتهم الاجتماعية تحدد بنسبة 7.5% من متوسط عائدهم السنوي.
- بالنسبة لباقي الفئات الأخرى من المكلفين (طلبة، معاقين، قدامى الحرب) فإن اشتراكاتهم تحدد من خلال نسب متفاوتة تتراوح بين 1% و 7% من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ثالثا- خصائص الإنفاق على الصحة و آليات تمويلها في المنظومة الصحية الجزائرية:

سنعرض فيما يلي تطور الإنفاق على الصحة و كذا خصائص تمويل هذا النوع من النفقات.

1- تركيبة تمويل النفقات الصحية في الجزائر: إن التوجه الاجتماعي الذي اختارته الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال ، جعل من الصحة حق للجميع تتكفل بتمويلها و بنسبة كبيرة الخزينة العمومية، التأمين ألتعاضدي الذي مصدره صناديق الضمان الاجتماعي، يضاف إليهما العائلات التي أخذت مساهمتها تتزايد بعد التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، لاسيما بعد تبني اقتصاد السوق في بداية التسعينات من القرن الماضي. يبين الشكل الموالي نسب تمويل نفقات الصحة في الجزائر منذ إرساء مجانية العلاج إلى غاية السنوات الأخيرة.

شكل رقم (1): نسب تمويل نفقات الصحة في الجزائر من 1974 إلى 2010



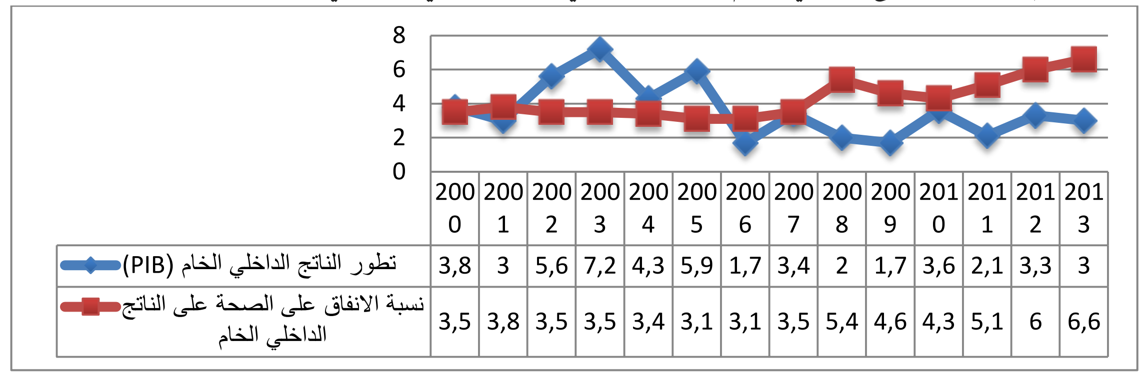
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصادر التالية:

- Nouara KAID TLILANE : La problématique du financement des soins en Algérie, revue internationale de sécurité sociale n°4vol.57, Editions scientifiques européennes, octobre-décembre 2004, p116/OMS, rapport sur la santé dans le monde 2002,2004 et 2006. In www.who.int/OMS : Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010. In www.who.int

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الدور الريادي للضمان الاجتماعي في عشرية الثمانينات، نظرا لكثرة اليد العاملة في خضم ظاهرة البطالة المقنعة التي كانت تنتهجها الجزائر. بعد موجة التسريحات في بداية التسعينات التي صاحبت سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر بالموازاة مع انتهاج اقتصاد السوق، عادت من جديد مساهمة الضمان الاجتماعي إلى نسبتها الطبيعية المتمثلة في ثلث حجم تمويل النفقات الصحية. بدأ دور الخزينة العمومية في الانكماش بداية من الثمانينات تاركا المجال في نفس العشرية للضمان الاجتماعي، و قد استقرت مساهمة الخزينة العمومية في نسبة 50% بداية من التسعينات إلى غاية اليوم، أما النسبة المتبقية فهي على عاتق الضمان الاجتماعي و العائلات.

2- تطور الإنفاق الإجمالي على الصحة في الجزائر: تعتبر الجزائر دولة طاقوية بالدرجة الأولى، حيث تمثل صادرتها الطاقوية 97% من مجموع صادرتها، ما يميزها هو اعتمادها المبالغ فيه على الجباية المتأتية من مواردها الطاقوية لاسيما الغازية منها. تبقى موارد هذه الدولة رهينة تذبذب أسعار المواد الطاقوية في السوق الدولية و متغيرات خارجية أخرى مثل:الأزمة المالية لسنة 2008، بداية استغلال الطاقة غير التعاقدية في الولايات المتحدة... مما يفسر التطور المتذبذب للناتج الداخلي الخام في هذه الدولة. يبين الشكل رقم (2) تطور الناتج الداخلي الخام و الإنفاق الإجمالي على الصحة في الفترة 2000 إلى 2013.

شكل رقم (2): تطور الناتج الداخلي الخام و الإنفاق الإجمالي على الصحة في الجزائر في الفترة من سنة 2000 إلى 2013



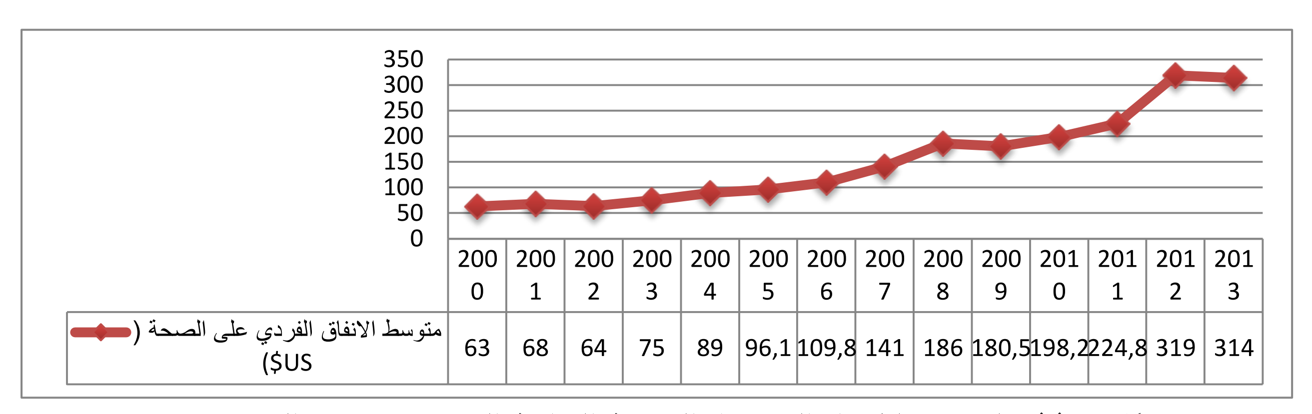
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصادر التالية: OMS : - rapport PNUD 2014.-Rapport Banque Mondiale 2008.
Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010. In www.who.int

سجلت أسعار المواد الطاقوية قفزة نوعية انطلاقا من بداية القرن الواحد و العشرين، مما جعل الناتج الداخلي الخام للجزائر يرتفع، بالمقابل لم يتغير حجم الإنفاق الإجمالي للصحة. لقد أخذ الإنفاق الصحي في الارتفاع بعد سنة 2007 متفوقا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام لأسباب عديدة تتمثل عموما فيما يلي:

- الارتفاع المستمر لعدد السكان؛

- ارتفاع القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة (الطبقة الشغيلة) و ارتفاع طلبها على الخدمات الصحية؛
- تنامي القطاع الخاص، و من ثم مساهمة العرض في خلق الطلب على الخدمات الصحية لاسيما تلك التي لا يوفرها القطاع العام؛
- تنامي الثقافة الصحية لجل المواطنين، بسبب الانتشار الواسع لوسائل الإعلام و الاتصال.

3- تطور متوسط إنفاق الفرد على الصحة في الجزائر: بدأت التحولات -التي شهدتها الجزائر في بداية عشرية التسعينات من القرن الماضي في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية- تعطي ثمارها في العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين، لاسيما مع القفزة النوعية لأسعار الطاقة في السوق الدولية من جهة، و من جهة أخرى تكريس الحكومات المتعاقبة مجانية الخدمة الصحية... كل هذه الأسباب ساهمت في ارتفاع الاستثمارات العمومية و الخاصة في قطاع الصحة، مما أدى إلى ارتفاع العرض العلاجي (مؤسسات صحية غير استشفائية، مستشفيات بمختلف درجة تخصصاتها، العيادات الخاصة...). يضاف إلى ذلك تشجيع الاستثمار في إنتاج الأدوية الجنيسة عبر إنجاز استثمارات عمومية (شركة صيدال)، أو مؤسسات خاصة لاسيما في ولاية قسنطينة بالشرق الجزائري، التي أصبحت قطبا حقيقيا لإنتاج الأدوية الجنيسة الموجهة للاستهلاك الداخلي أو للتصدير. يبين الشكل رقم (3) تطور متوسط الإنفاق الفردي على الصحة في الفترة 2000-2013.



شكل رقم (3): تطور متوسط الإنفاق الفردي على الصحة في الجزائر في الفترة من سنة 2000 إلى 2013

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصادر التالية: Rapport Banque Mondiale 2008.-rapport PNUD 2014.- OMS : Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010. In www.who.int

يجب الحذر عند تحليل الشكل البياني رقم (3)، حيث أن تطور متوسط الإنفاق الفردي على الصحة لا يقابله دائما إشباع لرغبات طالب العلاج، بل هناك نسبة كبيرة من الإسراف في استعمال الإمكانيات المادية، الموارد البشرية واستهلاك الأدوية بسبب مجانية العلاج. علما أن الضمان الاجتماعي يتحمل نسبة 80% من نفقات شراء الأدوية لعامة المستفيدين المؤمنين، و نسبة 100% بالنسبة لأصحاب الأمراض المستعصية و الأمراض المزمنة...

4- تطور الإنفاق العمومي على الصحة في الجزائر: حتمت سياسة مجانية العلاج على الدولة التكفل بجل الاستثمارات في قطاع الصحة (ميزانية التجهيز) هذا من جهة، من جهة أخرى تغطية نسبة معتبرة من النفقات الصحية (ميزانية التسيير). إن ضمان الدولة للخدمة الصحية الشاملة و المجانية لجميع السكان له أوجه ايجابية كثيرة مثل (الإنصاف في الاستفادة من الخدمة الصحية لجميع المواطنين، العمل على تنمية صحية مستدامة للمورد البشري...)، أما الجوانب السلبية فهي تتمثل عموما في (نقص فعالية تسيير الهياكل الصحية بسبب مركزية التسيير، الإسراف في استغلال الموارد المتاحة، قلة الرقابة و التدقيق في تسيير المستشفيات الجامعية والمستشفيات المتخصصة، غياب رقابة على نشاط القطاع الخاص لاسيما المتعاقد مع الضمان الاجتماعي).(BRAHAMIA, 2010, 356-358)

يبين الشكل رقم (4) نسب تكفل الدولة بالإنفاق على الصحة (تجهيز و تسيير)، الذي بقي يراوح مكانه منذ السبعينات، بنسبة لا تقل عن 70% من الإنفاق الإجمالي للصحة في هذا البلد.

شكل رقم (4): تطور نسبة النفقات العمومية بالنسبة لإجمالي النفقات على الصحة في الجزائر في الفترة من سنة 2000 إلى 2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة النفقات العمومية على الصحة بالنسبة لاجمالي النفقات على الصحة	73,3	77,4	75,3	77,4	72,5	74,8	81,1	70,8	86	79,3	79,9	70,5	73,5	74,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصادر التالية: OMS : - rapport PNUD 2014.-Rapport Banque Mondiale 2008. Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010. In www.who.int

المحور الثاني: مدى مسايرة منظومة التأمينات الاجتماعية لمختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري

نسعى من خلال هذا المحور إلى عرض أهم التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري لاسيما منها التحولات الاقتصادية، الاجتماعية و الوبائية التي اتسم بها المجتمع الجزائري في العشريات الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى قياس مدى مسايرة منظومة التأمينات الاجتماعية لهذه الصعوبات، و من ثم تمحيص نقاط القوة و الضعف في تسيير هذه المنظومة في ظل تأثير هذه التحولات.

أولا- أهم التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري: سنحاول فيما يلي التطرق إلى ثلاثة حزم من التحولات.

1- التحولات الديموغرافية: إن للتحولات الديموغرافية تأثيرا بالغا على نشاط التأمينات الاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بالتوازنات السنوية المسجلة، من بين التأثيرات الإيجابية:

- إن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل يمثل إمكانية التكفل بالشريحتين غير القادرتين على العمل (الأطفال و المسنين).
- إن لارتفاع متوسط أمل الحياة الأثر البالغ في استمرار الفرد في العمل، و من ثم في مواصلة دفع اشتراكاته أو ضرائبه لفترة أطول، ما يجعل صندوق التأمين الاجتماعي في راحة أكبر.

بلغ عدد سكان الجزائر 37.9مليون نسمة بحلول سنة 2013، أما تطور عدد السكان فقد قدر بنسبة 2.16% بالمقارنة مع سنة 2011 حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS). كما تشير التقديرات إلى بلوغ عدد السكان 39.7 مليون نسمة بنهاية سنة 2015. و قد تم تسجيل في السنوات الأخيرة الخصائص الديموغرافية التالية: (www.ONS.dz)

- تم تسجيل 978000ولادة سنة 2013، بمعدل تطور للمواليد يقدر بنسبة 7.5% بالمقارنة مع سنة 2011؛
- تم تسجيل تطور عدد الوفيات الإجمالي ليصل 170000وفاة سنة 2013؛
- وصل معدل الزيادة الطبيعية 2.16%سنة 2013، بعدما كان 2.04% سنة 2011.
- تم تسجيل تطور لمعدل السكان الذين يشتغلون بنسبة 31.56%، بعدما كان 29.04% سنة 2011.

يبين الجدول رقم (3) تطور عدد السكان و مناصب العمل في الجزائر في الفترة من سنة 1977 إلى سنة 2013.

جدول رقم (3): تطور الكثافة السكانية و مناصب العمل في الجزائر في الفترة 1977-2013

	1977	1987	1991	2001	2011	2013
الكثافة السكانية	17058000	22881508	25334000	30879000	36717000	37900000
إجمالي السكان الذين يشتغلون	3047952	5341102	5958520	8568000	10662000	11964000
نسبة الشريحة الشغيلة بالنسبة لجموع السكان	17.86	23.34	23.52	27.75	29.04	31.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(www.ONS.dz)

على الرغم من كل التحولات التي شهدتها الجزائر لاسيما تلك التي عرفتها في بداية عشرية التسعينات من القرن الماضي بتباطؤ كل معدلات التطور، إلا أنه منذ بداية القرن الحالي شهدت الزيادة السكانية و عدد السكان الذين يشتغلون تطورات إيجابية لحد بعيد، نظرا للبرامج الخماسية التي تم وضعها منذ بداية سنة 2000 و الأشغال الكبرى التي تم مباشرتها، التي امتصت حجم معتبر من اليد العاملة التي كانت تعاني البطالة. و الجدول رقم (4) يفصل تطور الفئات العمرية، لاسيما الفئة العمرية القادرة على العمل في الفترة 1995 إلى 2013.

جدول رقم (4): توزع السكان حسب الشرائح العمرية في الفترة 1995 - 2013

	1995	1998	2000	2004	2008	2011	2013
4-0	13.4	10.9	9.8	9.1	10.0	11.0	11.2
14-5	25.6	25.3	24.1	20.7	18.0	16.7	16.5
59-15*	55.0	57.2	59.4	63.1	64.4	64.4	64
60+	6.0	6.6	6.7	7.1	7.6	7.9	8.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

(*): عدد السكان في سن العمل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصادر التالية: OMS : - rapport PNUD 2014.-Rapport Banque Mondiale 2008. Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010. In www.who.int

يعتبر متوسط أمل الحياة عند الولادة من بين المؤشرات الثلاث المعتمد عليها في حساب مؤشر التنمية البشرية. بعدما كان متوسط أمل الحياة لا يتعدى 47سنة عشية الاستقلال سنة 1962، أصبح متوسط أمل الحياة يقارب 77سنة في السنوات الأخيرة، و هو ما يمثل ارتفاع متوسط أمل الحياة بما يعادل 30سنة خلال نصف قرن من الزمن، يعود ذلك لعدة عوامل: التغطية الصحية الشاملة، توفر الخدمات الصحية، تطور القدرة الشرائية للمواطنين. (Rapport PNUD 2014)

يبين الجدول رقم (5) تطور متوسط أمل الحياة من سنة 1970 إلى سنة 2013.

جدول رقم (5): تطور متوسط أمل الحياة

	النساء	الرجال	السكان
1970	52.8	52.6	52.7
1980	58.8	55.9	57.4
1991	67.8	66.9	67.7
2000	73.4	71.5	72.5
2005	75.6	73.6	74.6
2008	76.6	74.9	75.7
2011	77.1	75.2	76.5
2013	77.4	75.6	76.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصادر التالية: - rapport PNUD 2014.-Rapport CNES. OMS : Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010. In www.who.int

بعدما تطرقنا للتحولات الديموغرافية التي شهدتها الجزائر، سنحاول فيما يلي التطرق إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال نفس الفترة الزمنية.

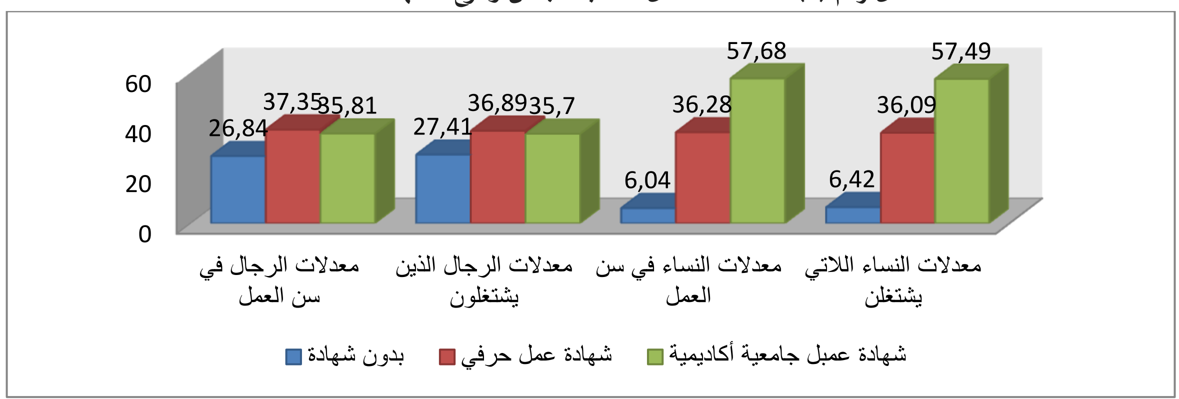
2- التحولات الاقتصادية و الاجتماعية:إن للحركية و التنمية الاقتصادية التي تشهدهما أي دولة لدليل على انتعاش سوق الشغل فيها هذا من جهة، من جهة أخرى هما ضمان لإيرادات مستمرة لصناديق التأمينات الاجتماعية في تلك الدولة. هذا ما تشهده الجزائر منذ انطلاقة البرنامج الخماسي الأول الذي تزامن مع بداية القرن الحالي، و الذي ركز على البنى التحتية و الأشغال الكبرى التي تمتص يد عاملة هائلة.تم تسجيل بنهاية سنة 2013 ما يقارب 11964000شخص ينشطون في مناصب عمل مختلفة، و هو ما يمثل نسبة تطور للشغل في الجزائر قدره 4.7% بالمقارنة مع سنة 2012. و قد وصل عدد الإناث

الذي يحتلون مناصب شغل 2275000منصب عمل، هذا ما يمثل نسبة 19% من إجمالي مناصب العمل التي يتم شغلها من طرف السكان. بالإضافة إلى ذلك تم تسجيل الخصائص التالية: (www.ONS.dz et le rapport CNES 2014)

- نسبة أولئك الذين يحتلون مناصب عمل و الذين تتراوح أعمارهم بين 15-60سنة تمثل 43.2% من إجمالي أفراد هذه الفئة العمرية.
- تم تسجيل 1.2% كنسبة تطور لعدد مناصب العمل للطبقة العمرية15-60سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012.
- نسبة أولئك الذي بلغوا السن القانوني للعمل 39.0% بالنسبة لمجموع السكان سنة 2013، منها 67.3% للرجال و 13.9% للنساء.
- يعزى ارتفاع نسبة الشغل في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع العمل الذاتي (حرفيين، مؤسسات عائلية...)، حيث تم تسجيل 235000منصب عمل جديد سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012.
- تم تسجيل سنة 2013 ما يقارب 8.3% كمعدل بطالة لدى الرجال و 16.3% لدى النساء.
- تم تسجيل سنة 2012 نسبة 92% من إجمالي عدد الأطفال في سن التمدرس، و 78% من المتمدرسين الذين يتجاوز عمرهم 15سنة.

كل هذه الخصائص و أكثر نجدها من تحليل الشكل البياني رقم (5).

شكل رقم (5): معدلات العمل حسب الجنس و نوع الشهادة سنة 2013

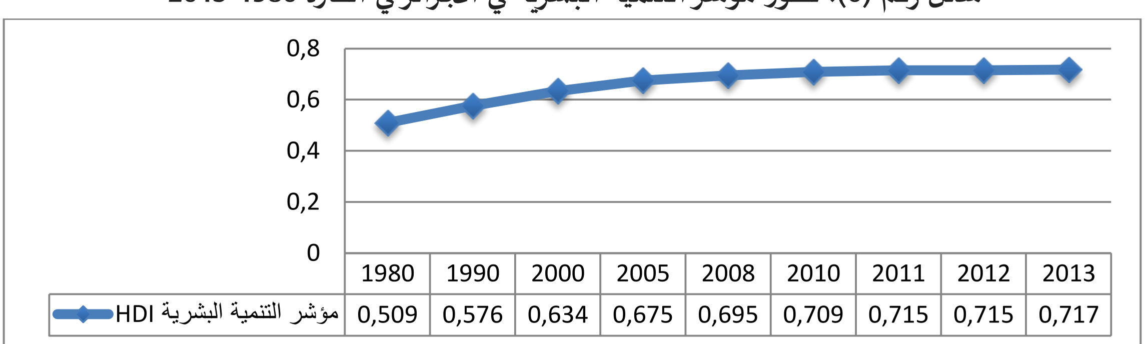


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات: www.ONS.dz- Ministère du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale.

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (5) تشابه كبير في معدلات سن العمل و كذا تركيبة الحاصلين على الشهادات بين الجنسين. بعيدا عن المتوسطات و المعدلات، هناك هوة كبيرة بين عدد الرجال و النساء الذين يشتغلون من دون شهادة، هذه الهوة تأخذ في الانكماش شيئا فشيئا وصولا إلى حملة الشهادات الجامعية.

بتجميع مؤشر متوسط أمل الحياة، و مؤشر الناتج الداخلي الخام و كذا مؤشر التعليم نصل إلى مؤشر التنمية البشرية (HDI) مثل ما يوضحه الشكل رقم (6).

شكل رقم (6): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في الفترة 1980-2013



	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013
مؤشر التنمية البشرية HDI	0,509	0,576	0,634	0,675	0,695	0,709	0,715	0,715	0,717

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Rapport PNUD 2014)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (6) التحسن المستمر لمؤشر التنمية البشرية، حيث تم تجاوز عتبة 0.7 سنة 2010 وصولا إلى 0.717 سنة 2013. من خلال التصنيف الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تم تصنيف الجزائر من بين الدول التي لها مؤشر تنمية بشرية مرتفع، و من بين العشرة دول الأكثر نموا في السنوات الأخيرة. (Rapport PNUD 2014)

3- التحولات الوبائية: للصحة التي يتمتع بها المورد البشري الأثر البالغ على إنتاجية الفرد و من ثم على أداء المؤسسة. بعد القضاء على جل الأمراض المعدية التي اتسمت بها عشرية الستينات و السبعينات، و بعد تحسن المستوى المعيشي للسكان ظهرت أمراض أخرى تتمثل في مختلف الأمراض المزمنة التي تعاني منها جل دول العالم بسبب ظواهر جديدة (الضغط اليومي، نمط التغذية، قلة الحركة...)، و هو ما ينبئ بتغير خريطة المرض في هذا البلد.

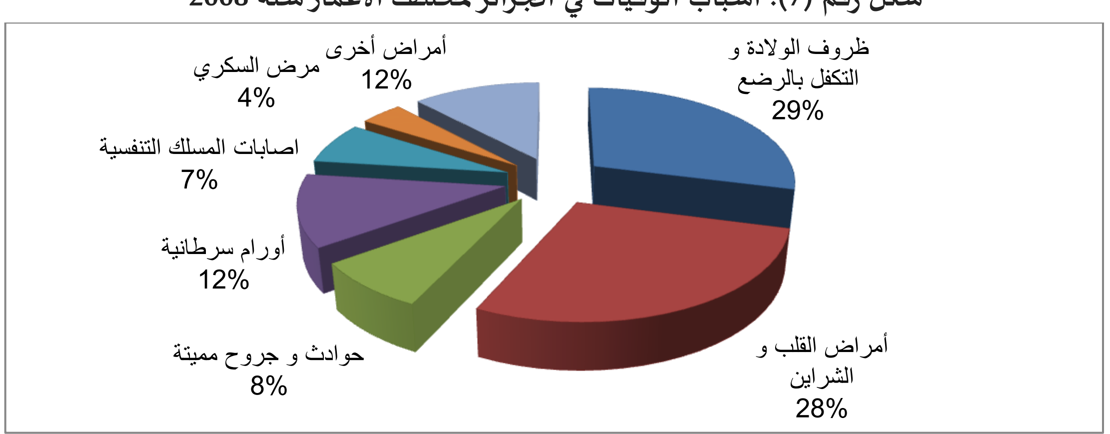
بعدما عان السكان في الجزائر من الأمراض المعدية طيلة عشرين سنة بعد الاستقلال، بسبب الحالة المزرية التي تركها الاستعمار الفرنسي المتمثلة في (قلة التغطية الصحية، شبه غياب للتطعيم و الوقاية من الأمراض المعدية، قلة التغذية. يلاحظ جليا في العشرين سنة الأخيرة التحول الوبائي في الجزائر من خلال تتبع أسباب الوفيات، حيث تؤكد مختلف الدراسات على تغير خريطة المرض من الأمراض المعدية إلى تلك غير المعدية (أمراض القلب والشرايين، السكري، الضغط الشرياني، الكولسترول، السرطان...). إن هذا التحول الوبائي يفرض على الوصاية إعادة هيكلة العرض العلاجي لتحسين التكفل بهذه الإصابات، كما يفرض على الضمان الاجتماعي توجيه الاهتمام إلى المصابين بهذه الأمراض المزمنة، هذه الأخيرة التي تستنزف نسبة لا بأس بها من ميزانية الصندوق للتكفل بهذه الشريحة و لفترات طويلة نوعا ما.

تشير إحصائيات دراسة حديثة أجريت سنة 2014: أن 60% من الوفيات في الجزائر بسبب الأمراض غير المعدية، من بين أهم الأمراض غير المعدية نسجل (26.1%أمراض القلب و الشرايين، 16% أورام سرطانية، 7.6%إصابات للمسالك التنفسية، 7.4%مرض السكري...).(World Health Organization (WHO), NCD Country Profiles, 2011)

كما تؤكد ذلك دراسة أخرى أجريت قبل ذلك من طرف المنظمة العالمية للصحة (OMS) التي نشرت سنة 2011، حول أسباب الوفيات في الجزائر سنة 2008، و التي تؤكد على تغير خريطة الأمراض في المجتمع الجزائري، التي تزامنت مع مختلف التحولات الديموغرافية، الاقتصادية و الاجتماعية.

هناك دراسة أخرى أجريت سنة 2007 تشير إلى أن أهم الأمراض غير المعدية المتسببة في الوفيات للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35-70سنة هي (الضغط الشرياني بنسبة 16.23%، السكري بنسبة 8.78%). (Projet TAHINA, INSP, Alger 2007)

شكل رقم (7): أسباب الوفيات في الجزائر لمختلف الأعمار سنة 2008



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات(World Health Organization (WHO), NCD Country Profiles, 2011)

إن تحسن متوسط أمل الحياة وتغير الهرم السكاني لاسيما بتوسع شكل أعلى الهرم، ينبئ باستمرار انتشار مثل هذه الأمراض المزمنة التي تستدعي التكفل بالمريض لفترة طويلة نوعا ما، و هو ما يثقل كاهل صناديق التأمينات الاجتماعية.

ثانيا- مدى مسايرة منظومة التأمينات الاجتماعية لواقع التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري (تطور توازن صناديق الضمان الاجتماعي):سنحاول فيما يلي الوقوف على تطور نشاط أهم صناديق التأمينات الاجتماعية في الجزائر، و من ثم تحديد أسباب الفائض و العجز المسجل في ظل مختلف التحولات المسجلة منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

1- نتائج نشاط الصندوق الوطني لتأمين الأجراء (CNAS):

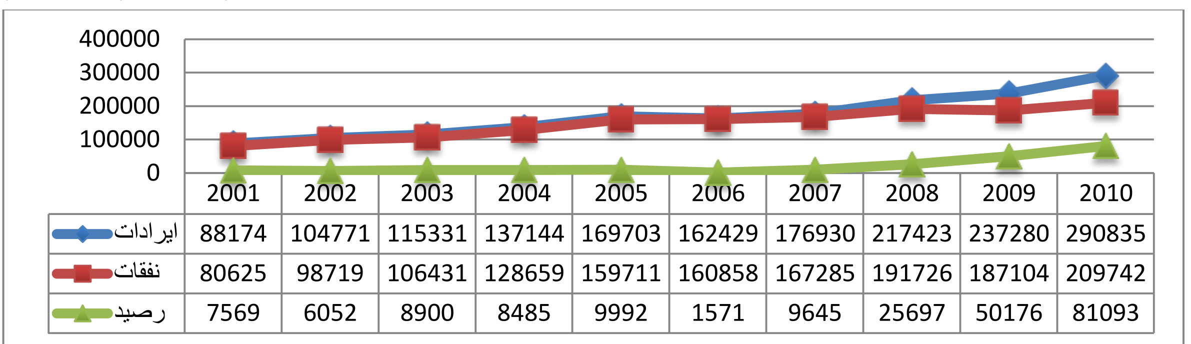
يمثل الصندوق الوطني لتأمين الأجراء حجر الزاوية للتأمين الاجتماعي للعمال و عائلاتهم على (العطل المرضية، عطل الولادة، تعويض أعباء التشخيص، تعويض أعباء شراء الأدوية، تعويض العمليات الجراحية مع العيادات الخاصة المتعاقدة...). تتأثر حجم إيرادات هذا الصندوق بعدة عوامل يرجع أهمها:

- المعدل العام لدوران العمل (خروج عمال قدماء، دخول عمال جدد...)؛
- الإصلاحات الاقتصادية المتسببة في تسريح العمال و التشغيل المكثف للعمالة؛
- الاستثمارات العمومية الضخمة المرتبطة بالبنى التحتية التي تمتص يد عاملة ضخمة؛
- الارتفاع الدوري في الأجور الاسمية؛
- خلق مؤسسات لتشغيل الشباب في إطار الصيغ الثلاثة (ANSEJ, ANGEM, CNAC)؛
- نمو الاستثمار الأجنبي و الوطني المباشر؛
- محاربة العمل غير المصرح به.

من خلال الشكل رقم (8) يمكن القول أن التسيير الجيد لهذا الصندوق قد حقق أرصدة موجبة متزايدة من سنة إلى أخرى. يستثنى منها رصيد سنة 2006 بسبب إعادة هيكلة التنظيمات الخاصة بخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار التنظيمات الثلاثة مما جعل هناك انخفاض في إيرادات الصندوق خلال تلك السنة. حقق هذا الصندوق خلال السنوات 2007 إلى غاية 2010 أرصدة قياسية معدلات نموها كما يلي (166%، 95%، 62%)، يعزى السبب إلى التوسع في التحفيزات الموجهة للاستثمار المحلي والأجنبي، يضاف إلى ذلك الأشغال الكبرى التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2000 (الطريق السيار شرق غرب، ميترو الجزائر، الجسور، الطرق الولائية...) التي امتصت يد عاملة ضخمة، دون إغفال الزيادات القياسية في الأجور المتزامنة مع إصدار القوانين الأساسية الخاصة بكل قطاع.

شكل رقم (8): تطور نشاط الصندوق الوطني للتأمين على الأجراء في الفترة 2000-2010





	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ايرادات	88174	104771	115331	137144	169703	162429	176930	217423	237280	290835
نفقات	80625	98719	106431	128659	159711	160858	167285	191726	187104	209742
رصيد	7569	6052	8900	8485	9992	1571	9645	25697	50176	81093

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات

(Ministère du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale)

2- نتائج نشاط الصندوق الوطني للتأمين على غير الأجراء (CASNOS):

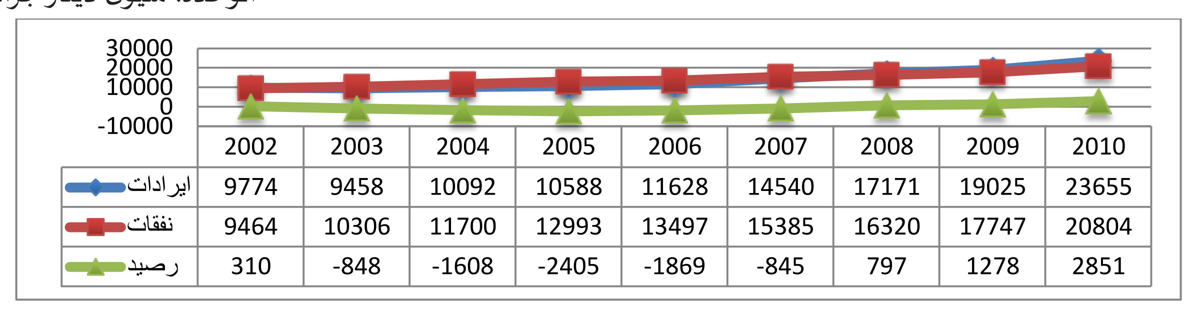
يمثل الصندوق الوطني للتأمين على غير الأجراء مصدر التغطية الاجتماعية للتجار، الحرفيين وكذا أفراد عائلاتهم. للاستفادة من خدمات هذا الصندوق، على المؤمن عليه أن يكون له نشاط احترافي قار ومصرح به. تتأثر أرصدة هذا الصندوق أساسا بالمتغيرات التالية:

- فترات الرواج أو الركود التي تسمح بغلق متاجر قديمة أو فتح متاجر جديدة؛
- نجاعة السياسات الموضوعة لمحاربة الاقتصاد غير الرسمي؛
- نجاعة السياسات الموضوعة لمحاربة الغش الضريبي و التصريح الكاذب؛
- التحفيزات الممنوحة للنهوض ببعض المناطق النائية قليلة التنمية المحلية.

بتحليل الشكل رقم (9) يمكن ملاحظة مرحلتين في هذه العشرية: تم تسجيل أرصدة سنوية سالبة قبل سنة 2008، بسبب الحجم المعتبر للخدمات المقدمة لهذه الفئة وعائلاتهم، مقابل انكماش في حجم الاقتطاعات الاجتماعية. ظهر تحسن في إيرادات الصندوق بعد الإصلاحات التي باشرتها الدولة سنة 2008 للنهوض بالاستثمار المحلي و الأجنبي لاسيما: تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتفاع عدد المؤسسات العائلية و الحرفيين الذين استفادوا من صيغ التمويل الثلاثة المذكورة آنفا.

شكل رقم (9): تطور نشاط الصندوق الوطني للتأمين على غير الأجراء في الفترة 2000-2010

الوحدة: مليون دينار جزائري



	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ايرادات	9774	9458	10092	10588	11628	14540	17171	19025	23655
نفقات	9464	10306	11700	12993	13497	15385	16320	17747	20804
رصيد	310	-848	-1608	-2405	-1869	-845	797	1278	2851

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات (Ministère du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale)

حقق الصندوق الوطني للتأمين على غير الأجراء أرصدة سنوية موجبة بداية من سنة 2008، نظرا لتحسن الظروف الاجتماعية، الاقتصادية التي بدأت تأتي أكلها في منتصف البرنامج الخماسي الثاني(2005-2009). يضاف إلى ذلك الارتفاع غير المسبوق لأسعار الطاقة في الأسواق الدولية في تلك الفترة، التي ساهمت في تمويل الأشغال الكبرى التي باشرتها الجزائر في المخطط الخماسي الأول، و التي خلقت مناصب شغل مباشرة و أخرى غير مباشرة أعطت قدرة شرائية للمواطنين، نشطت من خلالها الاستهلاك الداخلي و من ثم حركت عجلة الاقتصاد.

المحور الثالث: التحديات المعاصرة و المستقبلية للمنظومة التأمينية الجزائرية

نسعى من خلال هذا المحور عرض أهم التحديات المعاصرة و كذا استشراف أهم التحديات المستقبلية، التي يمكن أن ترهن أو تقوض نشاط و حجم تدخل هذه المنظومة التأمينية، مع محاولة وضع الحلول الكفيلة - التي يمكن تبنيها في المستقبل القريب و البعيد- لمواجهة هذه التحديات.

أولا- التحديات المعاصرة:

تظهر التحديات الحالية للمنظومة التأمينية الجزائرية في ارتفاع أغلفة تمويل ثلاثة عناوين رئيسية.

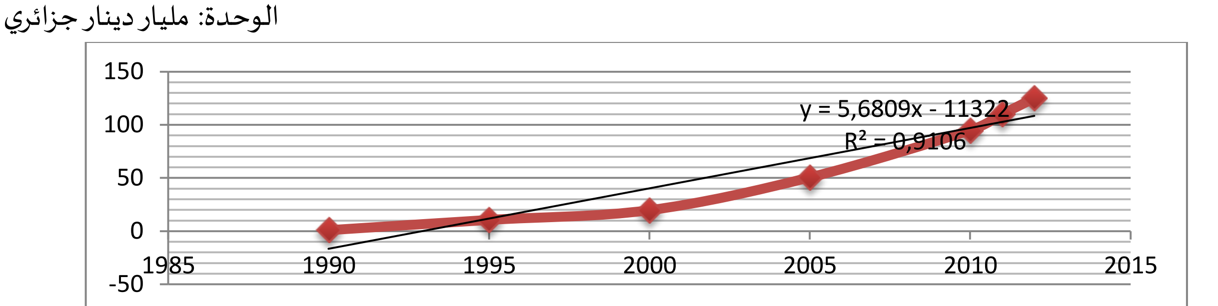
1- أعباء تعويض الأدوية: تمثل أعباء تعويض الأدوية؛ مجموعة الأعباء التي يعوضها الضمان الاجتماعي عند لجوء المؤمن عليه لشراء هذه الأدوية، بعد مروره بتشخيص لدى أطباء القطاع العام أو القطاع الخاص.

وصلت مجموع نفقات الضمان الاجتماعي في الجزائر 186مليار دينار (2.2مليار$) سنة 2011، منها 110مليار دينار (1.4مليار$) لتعويض الأدوية التي تم شراءها من طرف المؤمن عليهم خلال نفس السنة. هذا ما أدى إلى تطور الغلاف المالي لتعويض الأدوية بنسبة 16% بالمقارنة مع سنة 2010. (La direction du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, 2014)

فيما يلي شكل يبين تطور الغلاف المالي لتعويض الأدوية في الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2012.

شكل رقم (10): تطور مبلغ تعويض الأدوية للمؤمن عليهم من طرف الضمان الاجتماعي الجزائري في الفترة 1990-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري



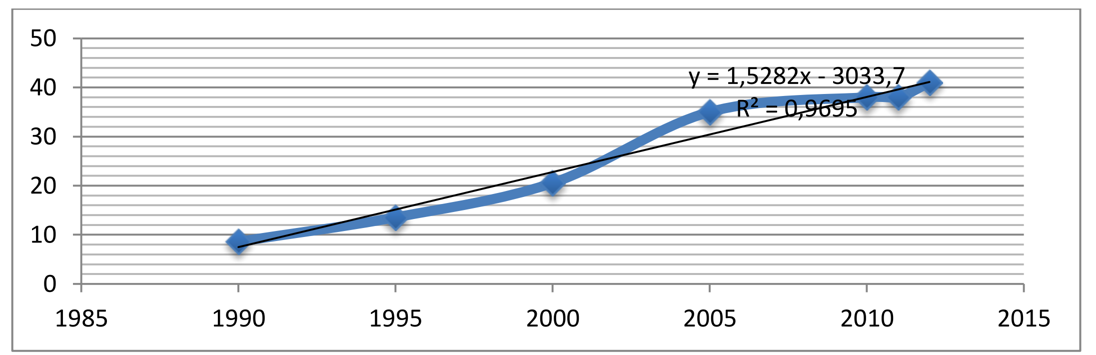
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات (La direction du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, 2014)

بعدما كان مبلغ تعويض الأدوية لا يتعدى 1مليار دينار سنة 1990، تضاعف هذا المبلغ أكثر من ستة مرات سنة 1995 ليبلغ 6.5مليار دينار، ليتضاعف أكثر من 20مرة بعد 10سنوات ليصل سنة 2000مبلغ 19.70مليار. بعد سنة 2000 أصبح الارتفاع بوتيرة أسرع؛ حيث سجلنا سنة 2005 ارتفاع هذا المبلغ بأكثر من 50مرة بالمقارنة مع سنة 1990 ليصل مبلغ 50.50مليار. واصل هذا الارتفاع وتيرته المتسارعة التي تعدت 100مرة ما تم تسجيله سنة 1990. أي أنه في 20سنة ارتفع مبلغ تعويضات الأدوية إلى أكثر من 100مرة لأسباب كثيرة نذكر منها: الزيادة الطبيعية للسكان، التيارات التضخمية للاقتصاد المحلي، التخفيض المستمر لقيمة الدينار...

2- الغلاف الجزافي لتمويل نشاط المستشفيات: وفق الصيغة التعاقدية بين المستشفى و الضمان الاجتماعي؛ يتم مراجعة الميزانية السنوية من خلال تحليل الفروق بين النشاط المنتظر و النشاط الحقيقي بعد تفسيرها وإسنادها بالأدلة اللازمة. في انتظار تطبيق الصيغة التعاقدية، يتم تطبيق الغلاف المالي الجزافي المتمثل في مبلغ مالي يحدد حسب احتياجات المنطقة موضوع المؤسسة الإستشفائية، بعيدا عن تطبيق أساليب اقتصادية كمية في تقدير هذه الاحتياجات.ما يأخذ على المبلغ الجزافي أن تطوره متسارع، بسبب عدم دراسة أسباب الفروق نظرا لاستبعاد الطرق الاقتصادية الكمية اللازمة لتحديد ذلك، مما نتج عنه نوع من الإسراف في تسيير ميزانية بعض المستشفيات مما يهدد توازن ميزانية الضمان الاجتماعي.

شكل رقم (11): تطور مبلغ الغلاف المالي الجزافي لتمويل المستشفيات من طرف الضمان الاجتماعي الجزائري في الفترة 1990-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات (La direction du Travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, 2014)

من خلال الشكل البياني رقم (11) يمكن ملاحظة التطور المتسارع للمبلغ الجزافي لتمويل المستشفيات لاسيما بعد سنة 2000. بعدما كان هذا المبلغ الجزافي لا يتعدى 8.6 مليار دينار سنة 1990، ارتفع إلى 13.55مليار سنة 1995، ليصل إلى 20.54مليار سنة 2000. في المرحلة الثانية قفز هذا المبلغ إلى 35مليار سنة 2005 و هو ما يمثل نسبة ارتفاع قدرها 307% بالمقارنة مع المبلغ الجزافي لسنة 1990، ليستقر في حدود 38مليار(حوالي 500مليون $) سنة 2010 و ما بعدها.

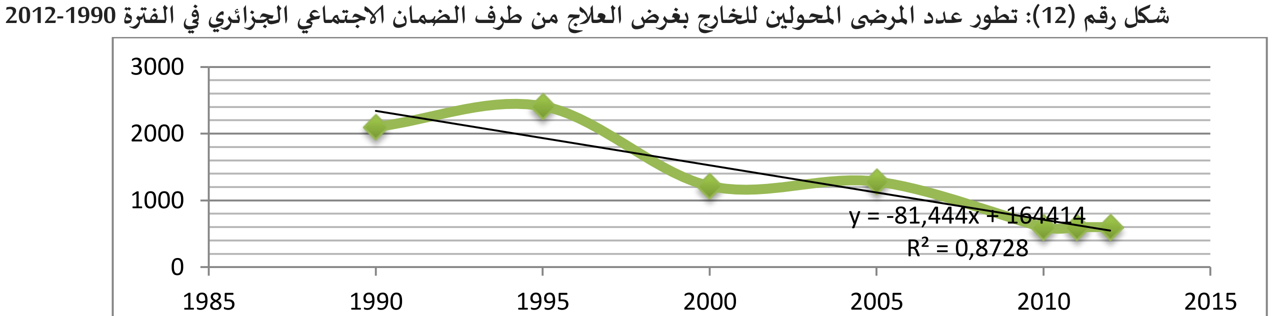
3- تحويل المرضى للعلاج في الخارج: تهدف هذه الآلية إلى تحويل بعض المرضى الذين تتوفر فيهم شروط معينة للتكفل بهم في دولة أجنبية، تتمثل هذه الشروط عموما فيما يلي:

- أن يكون المعني مشترك في الضمان الاجتماعي؛
- استحالة معالجة المعني داخل الوطن لغياب الاختصاص أو الإمكانيات المادية الكفيلة بعلاجه؛
- توفر العلاج في بلد أجنبي، هذا الأخير له عقد يربطه بالضمان الاجتماعي الجزائري.

بلغ متوسط عدد المرضى الذين استفادوا من العلاج في الخارج حوالي 5000مريض سنويا خلال عشرية السبعينات و الثمانينات، نظرا لقلة الموارد البشرية والمادية في المستشفيات المحلية. ساهم في ارتفاع عدد المتكفل بهم وكذا تضخم فاتورة العلاج وجود نوع من التسيب و المحسوبية، فعلى سبيل المثال وصل عدد المتكفل بهم في الخارج سنة 1985 حوالي 6300شخص بميزانية سنوية وصلت إلى 760مليون دينار. على الرغم من تسجيل انخفاض تدريجي لعدد المرضى المحولين للخارج، و الذين وصل عددهم سنة 2009 ما يقارب 1003 شخص، إلا أن فاتورة التكفل بهم واصلت الارتفاع، حيث تم تسجيل في نفس السنة 1.5مليار دينار (حوالي 20مليون دولار). ارتفاع فاتورة العلاج كان بسبب عوامل كثيرة أهمها: التخفيض المستمر في قيمة الدينار، ارتفاع تكاليف علاج بعض الأمراض النادرة... (Ministère de la santé, de la population et la réforme hospitalière)

فيما يلي شكل بياني يبين تطور عدد المرضى المتكفل بهم في الخارج على عاتق الضمان الاجتماعي.

شكل رقم (12): تطور عدد المرضى المحولين للخارج بغرض العلاج من طرف الضمان الاجتماعي الجزائري في الفترة 1990-2012



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, 2014)

ثانيا- استشراف الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات المستقبلية: سنحاول فيما يلي عرض أهم الحلول لمواجهة التحديات التي يمكن أن تطبق أو يثمن تطبيقها بهدف الحفاظ على الرصيد الموجب لصناديق التأمينات الاجتماعية.

1- السعر المرجعي لتعويض الأدوية: يمثل السعر المرجعي - لدواء أو مجموعة أدوية لها نفس الخصائص العلاجية- السعر الذي يستعان به لتعويض مستهلك الدواء من طرف الضمان الاجتماعي. يحتم السعر المرجعي على المؤمن عليه شراء دواء سعره لا يختلف كثيرا عن السعر المرجعي، و المتمثل عموما في الأدوية الجنيسة المنتجة محليا، و الابتعاد عن الأدوية المستوردة ذات الأسعار الباهظة هذا من جهة. يخلق السعر المرجعي من جهة ثانية نوع من الضغط على مستوردي الأدوية ومخابر الإنتاج الأجنبية التي تريد الولوج للسوق المحلية، بمراجعة أسعارهم نحو الانخفاض لمقاومة الأسعار المحلية. يستعمل الضمان الاجتماعي من جهة ثالثة هذا السعر المرجعي كوسيلة لتخفيض الغلاف المالي الموجه لتعويض الأدوية و الحد من الإسراف في استهلاكها.

و قد أكد وزير الصحة أنه بتطبيق هذا السعر المرجعي انطلاقا من أفريل 2002إلى غاية سنة 2011، قد تم اقتصاد ما نسبته 40% من الغلاف المالي الموجه لتعويض شراء و استهلاك الأدوية. و قد وصلت عدد التركيبات الصيدلانية * (DCI) المعنية بهذا السعر المرجعي سنة 2011 ما يقارب 567تركيبة، يقابلها 2945دواء بأسماء تجارية متنوعة. بعد عشرية من تطبيق هذا السعر المرجعي، بلغت نسبة استهلاك الدواء الجنيس 44% من إجمالي الأدوية المعوضة في سنة 2011، بعدما كانت هذه النسبة لا تتعدى 25%. (www.djazairess.com)

من بين أهم أهداف تطبيق السعر المرجعي ما يلي:

- دفع مخابر الأدوية على تخفيض أسعارها، و قد تم تسجيل انخفاض سعر أكثر من 20تركيبة دوائية أم (Molécule mère). من بين أشهر أدوية الجهاز العصبي ما يسمى « Zyprexa » الذي كان يسعر 12400دينار قبل تطبيق السعر المرجعي، بعد تطبيقه انخفض سعر هذا الدواء إلى 7000دج. (www.djazairess.com)
- تشجيع استهلاك الأدوية الجنيسة بهدف التخفيض من أعباء تعويض الأدوية هذا من جهة، من جهة أخرى لتشجيع الإنتاج الوطني و التقليل من التبعية الأجنبية في مجال الأدوية.
- توسع ثقافة طالب العلاج، حيث أصبح هذا الأخير يطالب مقدم العلاج على وصف الأدوية التي لا يزيد سعرها كثيرا عن السعر المرجعي حفاظا على قدرته الشرائية.

2- توسيع استعمال بطاقة الشفاء لباقي الخدمات الصحية:تم وضع أسس العمل ببطاقة الشفاء سنة 2005، و تم الانطلاق الفعلي في تطبيقها كتجربة رائدة في مرحلة أولى سنة 2007 في بعض ولايات الوطن. تتمثل بطاقة الشفاء في بطاقة إلكترونية تحمل معلومات المؤمن عليه، تقدم لمقدم العلاج و لمقدمي الخدمات الملحقة للاستفادة من الحقوق المنصوص عليها قانونيا. كما تمثل وسيلة فعالة من طرف الضمان الاجتماعي لتغذية نظام معلوماتها، و من ثم اتخاذ قرارات صائبة على ضوء تلك المعلومات المتوفرة طوال السنة. تم تعميم استعمال بطاقة الشفاء سنة 2012 على كل ولايات الوطن. تم تسجيل إلى غاية سنة 2011 ما يقارب 7ملايين بطاقة موزعة، ما يمثل حوالي 23مليون فرد مؤمن عليه (المعني وأفراد عائلته) موزعين على 1500شباك عبر مختلف بلديات الوطن. و قد سجلنا 8600صيدلية متعاقدة في سنة 2011 و 25مليون وصفة دوائية تم تعويضها باستعمال هذه البطاقة. (La direction de la CNAS, 2014)

من بين أهم أهداف تطبيق بطاقة الشفاء ما يلي:

- الحد من التلاعب و الغش لاسيما فيما يتعلق بتعويض وصفات طبية وهمية؛
- السرعة في الحصول على تعويض الأدوية من خلال دفع المبلغ الذي هو على عاتق المؤمن عليه، الذي يمثل 20% من سعر شراء الدواء المعوض عليه، بعدما كانت مدة تعويض الأدوية تصل إلى أسابيع.
- ترشيد عدد مرات الاستفادة من الفحوصات، و حجم الأدوية المسجل في الوصفة الطبية، حيث تقرر تسقيف تعويض وصفتين طبيتين في الثلاثي الواحد بشرط أن لا تتعدى قيمة الوصفة الواحدة 3000دج.

بعد اقتصار بطاقة الشفاء على تعويض الأدوية، تم توسيع استعمالها بداية من سنة 2012 للاستفادة من فحوصات من طرف أطباء عامين و أخصائيين متعاقدين بأسعار مقننة، كما تم توسيع استعمالها مرة أخرى مع العيادات الخاصة لتعويض بعض التدخلات الجراحية التي لا يمكن القطاع العام التكفل بها.

3- تسريع تطبيق الصيغة التعاقدية في تمويل المستشفيات:تمثل الصيغة التعاقدية في تمويل المستشفيات: تمويل نشاط هذه الأخيرة من خلال عقد نجاعة، يركز على النتائج و ليس على الغلاف المالي المحدد جزافيا مثل ما هو معمول به حاليا. إن تطبيق الصيغة التعاقدية في تمويل المستشفيات، يستدعي وضع نظام معلومات كفؤ خاص بكل مؤسسة إستشفائية،

* DCI : dénomination commune international.

للوقوف على كل النشاطات المقدمة، نسب النجاح، نسب الإخفاق، الأخطاء الطبية... التي من خلالها يمكن تحديد أهم النتائج المحققة و محاسبة المسؤولين عن ذلك. تم الانطلاق في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الثلاثي « 3COH »في بعض المستشفيات الجزائرية كتجربة رائدة قبل تعميم تطبيقه على كل المستشفيات.

يمكن محاكاة مجموعة من النتائج الإيجابية حالة تطبيق الصيغة التعاقدية في تمويل المستشفيات، هذه الصيغة التي لا تختلف في مضمونها عن تلك المطبقة في المستشفيات الفرنسية *« T2A »:

- الحد من التسيير العشوائي للمستشفيات؛
- فصل النتائج الإدارية و الطبية و من ثم محاسبة المسؤولين على كل نتائج غير مرغوب فيها؛
- تمويل نشاط الأقسام الاستشفائية وفق النتائج المحققة أنفا؛
- تحريك وتيرة نشاط بعض الأقسام التي تشهد اكتظاظا، من خلال إعطائها الموارد المادية و البشرية اللازمة؛
- غلق بعض الأقسام أو بعض المستشفيات التي لها نشاط ضعيف بسبب الإقبال الضعيف لطالب العلاج، و تجميعها في مستشفيات تستجيب لتطلعات طالب و مقدم العلاج.

4- تدقيق و مراقبة العطل المرضية: تعتبر التوقفات و العطل المرضية من بين الأسباب التي تؤرق المؤسسة المستخدمة و صناديق الضمان الاجتماعي على السواء. تعتبر حوادث العمل، أمراض العمل، التوقفات لأسباب صحية قاهرة... من بين الأسباب التي لا يمكن تجنبها. بالمقابل التوقفات المتكررة للعمال و المبالغة في مدة العطلة المرضية بسبب وعكات صحية بسيطة، من الأمور غير المقبولة التي ينتج عنها تكاليف خفية، و التي تؤدي إلى انخفاض أداء المؤسسة المستخدمة من جهة، من جهة أخرى ارتفاع المبالغ المالية لتعويض هذه التوقفات عن العمل من طرف الضمان الاجتماعي. من أجل الحد من العطل المرضية و أيام العطل المرضية التي يمكن تجنبها يمكن اقتراح ما يلي:

- تشخيص الحالة الصحية للمعني عند أكثر من طبيب لقبول العطلة المرضية؛
- مراقبة المريض خلال أيام عطلته المرضية، من خلال إرسال عون إداري للتحقق من عدم مغادرته لمنزله؛
- حالة تكرر العطل المرضية، يجب وضع حد لمجموع الأيام التي يمكن تعويضها كحد أقصى خلال السنة، إلا لأسباب قاهرة مسندة بوثائق طبية؛
- التنسيق بين المؤسسة المستخدمة و صناديق الضمان الاجتماعي لإعادة النظر في الاشتراكات الشهرية في الضمان الاجتماعي، لأولئك الذين يكلفون صناديق الضمان الاجتماعي تعويضات مالية ضخمة.

5- تشجيع استهلاك الأدوية الجنيسة: تم وضع برنامج طموح من طرف الوصاية للتخلص التدريجي من التبعية إلى الخارج فيما يخص الأدوية، مع وضع صناعة محلية بالتعاون مع مخابر أدوية عالمية لتفعيل الإنتاج المحلي، سواء من طرف متعاملين اقتصاديين عموميين أو خواص. بعد ما كان الإنتاج المحلي لا يغطي 38% من الاستهلاك المحلي سنة 2011، قارب الإنتاج المحلي من الأدوية المصنعة محليا عتبة 70% سنة 2014. يتقاسم السوق الوطنية أكثر من 60مؤسسة منتجة للدواء، أكثر من 20مؤسسة معلبة للدواء و أكثر من 560مؤسسة موزعة له. حيث بلغت نسبة الدواء الجنيس من الإنتاج المحلي الإجمالي نسبة 80%. (www.algérie-focus.com.)

لتشجيع التوسع في استهلاك الأدوية الجنيسة و التخفيض من أعباء تعويض الأدوية، يجب وضع مجموعة من التدابير و الشروط التي من شأنها تفعيل هذا الاختيار كما يلي:

*التمويل بدلالة النشاط« T2A »: أسلوب تمويل جديد طبق في فرنسا بداية من سنة 2012 يمول المستشفى بدلالة النشاط الحقيقي المبذول.

- تحفيز الأطباء العامين على وصف الأدوية الجنيسة، و تسقيف عدد ها في الوصفة الواحدة، مثل ما هو معمول به في فرنسا (ثلاث أدوية على الأكثر في الوصفة الواحدة)؛
- تحسيس المواطنين على أن للدواء الجنيس نفس التركيبة الكيميائية للدواء الأصلي، من خلال استعمال وسائل الإعلام الثقيلة، لتغيير بعض الاعتقادات و الأحكام المسبقة؛
- مراجعة و تحديث قائمة تعويض الأدوية بصفة دورية، بغرض توسيع دائرة الأدوية المعوضة لاسيما تلك المنتجة محليا؛
- مراجعة السعر المرجعي لتعويض الأدوية نحو الانخفاض دوريا، و ذلك للدفع بمخابر الأدوية على تخفيض أسعار منتجاتها.

6- محاربة العمل غير الشرعي: تشير بعض المصادر بأن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في توسع مستمر. تشير بعض الإحصائيات أن هناك أكثر من 1.5مليون تاجر غير مصرح بهم، منهم من يملك متاجر بسيطة متنقلة، ومنهم من يملك تجارة مربحة غير مصرح بها... يمكن تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي، وفق علاقة رابح/رابح بين المعني و صناديق الضمان الاجتماعي من خلال مجموعة من التدابير المقترحة:

- دراسة الأسباب الحقيقية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بإشراك كل الأطراف التي لها علاقة بالظاهرة؛
- وضع فترة إعفاء ضريبية تمتد إلى سنوات لاستمالة التجار غير الشرعيين؛
- وضع حملات إعلامية باستعمال وسائل الإعلام الثقيلة للتعريف بالحماية الاجتماعية، و بمنافع الاشتراك في الضمان الاجتماعي للمعني و أفراد عائلته؛
- وضع حدود للاستفادة من الخدمات الصحية للأشخاص في سن العمل غير المؤمن عليهم؛
- إعادة النظر في أسس الصحة المجانية الشاملة، التي تخرق أسس التكافل الاجتماعي أحيانا، مؤدية إلى استغلال البعض للكل.

7- تنظيم سوق العلاج (تكامل القطاع العام و القطاع الخاص): بعد فتح سوق العلاج للخواص (عيادات جراحة خاصة، مصانع لإنتاج الأدوية...) بداية القرن الحالي، ظهر هناك متعاملين خواص لكن من دون سوق منظم للعلاج مثل ما هو معمول به في الدول المتقدمة. هناك أسباب كثيرة ساهمت في عدم وجود سوق للعلاج متكامل بين القطاع العام و الخاص، من بينها أسباب تشريعية، تنظيمية... يضاف إليها بعض المصالح الضيقة لبعض المتعاملين، مفضلين استغلال الحالة الصحية للمريض من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة. لو نأخذ مثال عن سوق التكفل بمرضى القصور الكلوي في سنة 2011، فقد سجلنا 177مركز لتصفية الدم منها 120مركز عمومي، بالمقابل لاحظنا عجز في بعض المناطق للتكفل بهؤلاء المرضى. من خلال إعادة النظر في العيادات الخاصة نجد أن هناك 57عيادة خاصة فقط متعاقدة مع صندوق الضمان الاجتماعي، و هناك عدد مماثل لم يستفد بعد من التعاقد مع هذا التنظيم، حيث تكلف حصة واحدة من عملية تصفية الدم 6000دينار(60دولار أمريكي). (www.algérie-focus.com)

إن إعادة هيكلة سوق العلاج يمر من خلال إشراك كل المتعاملين و المتدخلين في وضع تشريع ينظم العمل في هذا السوق، من شأنه تحسين التكفل بهؤلاء المرضى.

8- إعادة النظر في تمويل العائلات للعلاج: يمكن القول أن العائلات تساهم بثلاث مرات في تمويل النفقات الصحية في الجزائر من خلال:

- اشتراكات قانونية في أحد صناديق الضمان الاجتماعي؛
- الاقتطاعات الضريبية المباشرة من أجر العامل أو أرباح التجار و المؤسسات... الموجهة لتمويل نشاط المستشفيات وفق ما يسمى بالمبلغ الجزافي لتمويل المستشفيات؛

- قلة نوعية الخدمة الصحية العمومية و طول طوابير الانتظار يدفع قسم كبير من العائلات من توجيه جزء من عائداتهم لشراء خدمات القطاع الخاص.

تشير أرقام عن الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2012 من أن نسبة نفقات العائلات على الصحة تصل إلى 24.7% من إجمالي نفقاتها، بالمقابل يجب أن لا تتعدى نسبة 10% حسب منظمة الصحة العالمية. كما يشير تقرير للمنظمة العالمية للصحة لسنة 2011 أن العائلات الجزائرية تتحمل 94.7% من نفقات الخدمات الصحية لدى القطاع الخاص، و هي نسبة مرتفعة جدا تدفع بالعائلات للتنازل عن جزء كبير من دخلهم أو التنازل على بعض الممتلكات بغرض الحصول على العلاج. (www.ONS.dz)

9- تحسين جودة العلاج في المستشفيات:يعاني العرض العلاجي في الجزائر من قلة جودة خدماته الصحية بسبب ظاهرة الأخطاء الطبية، لاسيما فيما يخص المستويات العلاجية المتخصصة و الأكثر تخصص (المستوى العلاجي A,B,C)، بالمقابل لا تعاني الخدمات الصحية القاعدية(المستوى العلاجي D) من هذه الظاهرة، لأنها تعتمد على الوقاية أكثر منها العلاج. تشير إحصائيات وزارة العدل منذ بداية القرن الحالي إلى أرقام مقلقة حول الظاهرة والمتمثلة فيما يلي: (BOUREDJI, 2015)

- تم تسجيل 20000قضية في المحاكم الجزائرية سواء في المحكمة المدنية أو الجنائية؛
- تم تسجيل 8000قضية في المحكمة ضد أقسام أمراض النساء و التوليد؛
- تم تسجيل 5000قضية مرتبطة بقسم الاستعجالات الجراحية و الطبية؛
- تم تسجيل 7000قضية ضد الأطباء أو شبه الطبيين.

للحد أو التقليل من ظاهرة الأخطاء الطبية يجب وضع التدابير التالية:

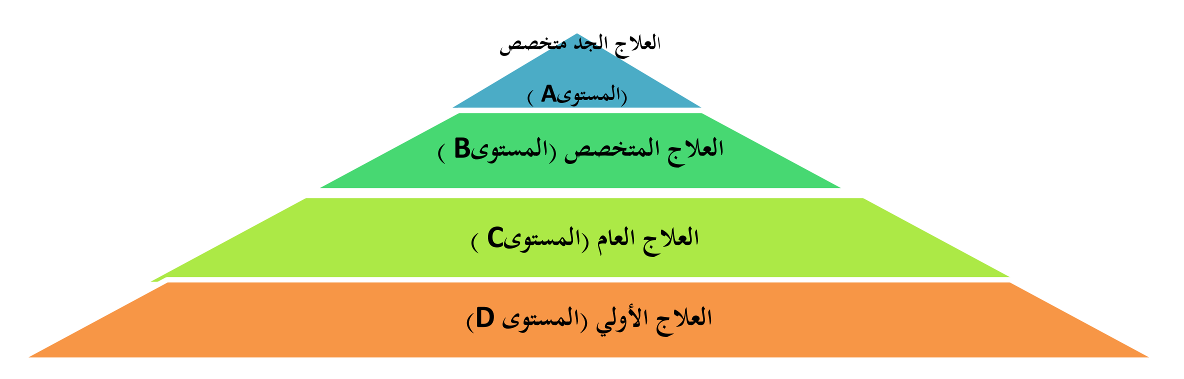
- تفعيل التكوين المتواصل للجهاز الطبي و شبه الطبي لتفادي مثل هذه الأخطاء؛
- وضع نظام إنذار مبكر يكشف مواطن حدوث مثل هذه الأخطاء؛
- إجراء تدقيق دوري للأقسام الاستشفائية بغرض حصر الأسباب و تحديد المسؤوليات.
- تفعيل ميثاق أخلاقيات المهنة، و معاقبة من يتلاعبون بصحة و حياة المرضى في هذا القطاع.

10- دور الهياكل الصحية القاعدية في تكريس الوقاية:تعتبر الهياكل الصحية القاعدية الجزائرية بوابة العلاج لولوج المنظومة الصحية الوطنية، حيث تتواجد هذه المؤسسات الصحية في قاعدة هرم العلاج، من ناحية عددها المعتبر و خدماتها المواجهة لجميع أفراد المجتمع (خدمات الوقاية، فحص، علاج أولي، توجيه...).(عيساوي، 2014-ب، 357-373)

يبلغ عدد الأطباء العامين العموميين في الجزائر حوالي 29000طبيب، تسخير مثل هذا الجيش من الأطباء و استغلالهم أحسن استغلال بإمكانه تحقيق الأهداف التالية:

- تكريس الوقاية بمعناها الواسع (الوقاية الأولية، الثانوية و الثالثية) قبل العلاج؛
- اقتصاد نفقات صحية ظاهرة و أخرى خفية يتحملها طالب، مقدم و ممول العلاج حالة التكفل بجل الحالات في المستوى العلاجي الأول، و الحيلولة دون انتقال المريض لمستويات علاجية عليا من دون مبرر أو ما يسمى بالاستشفاء غير المبرر.(عيساوي، 2014، 105-124)
- قيام الطبيب العام في المستوى العلاجي الأول برسم المسار العلاجي لطالب العلاج نحو المستويات العلاجية العليا، لتفادي المعاينة المتكررة و الطوابير طويلة في المستشفيات.

شكل رقم (13): التنظيم الهرمي لمستويات العلاج ضمن الخريطة الوطنية للصحة



المصدر: من إعداد الباحث

الخـاتمة:

أولا- النتائج:

إن تحسين أداء منظومة التأمينات الاجتماعية الجزائرية يمر من خلال الرفع من حجم مواردها، تحقيق هذا الأخير لا يستدعي رفع الاشتراكات الاجتماعية أو المخصصات الضريبية، و إنما يستدعي إعادة النظر في ثلاثة نفقات رئيسية تتمثل فيما يلي: تسريع تطبيق الصيغة التعاقدية في تسيير المستشفيات التي تعتمد على التمويل وفق النشاط و النتائج المحققة، عوض ما يتم تخصيصه بصفة جزافية و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة الصحية المعنية و لا حجم النشاط؛ تسريع توسيع استعمال بطاقة الشفاء من تعويض الأدوية إلى تعويض تشخيص الأطباء العامين و الأخصائيين في القطاع الخاص، و كذا التدخلات الجراحية في العيادات الخاصة لجميع المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط؛ إعادة النظر في تحويل المرضى إلى الخارج بالصيغة الحالية، حيث يمكن بناء مستشفيات جزائرية أجنبية يمكن من خلال التكفل بأكثر من 2000مريض سنويا دون نقلهم إلى الخارج، مع اقتصاد الأموال بالعملة الصعبة المحولة للجهات المعالجة. يضاف إلى ذلك مجموعة من الحلول التي لو تم تطبيقها سيكون لها الأثر الإيجابي في تسيير موارد صندوق الضمان الاجتماعي مثل (تكريس الوقاية، تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، تشجيع استهلاك الأدوية الجنيسة...). تحقيق هذه الشروط سيضمن إنصاف المؤمن عليهم في الحصول على التغطية الصحية المطلوبة من جهة، و من جهة أخرى فعالية الخدمات المقدمة من خلال رفع نوعية الخدمات الصحية من دون ارتفاع حجم نفقات صناديق الضمان الاجتماعي بالمقابل.

من خلال تجربة المنظومة الصحية الوطنية التي تزيد عن 40سنة، لا يمكن اعتبار أن مجانية العلاج و التغطية الاجتماعية شرطين متلازمين، بسبب أن الجميع يحصل على العلاج المطلوبة –بغض النظر عن جودته- إلا أن هناك فئتان تتحملان اشتراكات الضمان الاجتماعي (الأجراء) و غير الأجراء المصرحين بنشاطهم(التجار) دون غيرهما.

لا تحقق المنظومة الصحية شرطي الإنصاف و الفعالية، بسبب أن هناك فئات تحقق أرقام أعمال ضخمة دون التصريح بنشاطها (الاقتصاد غير الرسمي أو التصريح الكاذب)، التي تتحصل على الخدمات الصحية المطلوبة قبل المؤمن عليهم باعتمادهم على المحسوبية و الطرق الملتوية. بالنسبة للفعالية، فارتفاع المنازعات القضائية ضد المستشفيات، الأطباء، المرضين لاسيما في السنوات الأخيرة دليل على ضعف جودة بعض الخدمات الصحية.

هناك من الآليات المطبقة من طرف المنظومة الصحية الوطنية التي تشجع على الإسراف لاسيما المبلغ الجزافي الذي تمول به المستشفيات، حيث من دون وضع نظام معلومات يحصي النتائج المحققة، يحصر المسؤوليات و يحلل الفروق بين ما تم تخطيطه و ما تم تنفيذه، ستستمر ظاهرة تبذير أموال أصحاب الحقوق.

ثانيا- التوصيات:على ضوء هذه النتائج يمكن وضع مجموعة من التوصيات كما يلي:

- الإسراع في تطبيق الصيغة التعاقدية في تمويل المستشفيات؛
- توسيع استعمال البطاقة الإلكترونية (بطاقة الشفاء) نحو الخدمات الأخرى، بغرض تنظيم تأطير العلاج مع مراقبة الجهة المقدمة و المؤمن عليهم، لبناء نظام معلومات يمكن من خلاله اتخاذ قرارات صائبة؛
- الاستفادة من الإصلاحات التي تم تطبيقها في المنظومات التأمينية في الخارج، من خلال إجراء دراسات مقارنة (Bench marking)، لاستخراج نقاط القوة و تثمينها، و استخراج نقاط الضعف و العمل على معالجتها؛
- إعادة النظر في مجانية العلاج و كذا الضغط الممارس على المؤمن عليهم. إن مجانية العلاج تعطي حق العلاج لكل طالبه، بالمقابل يعاقب المؤمن عليه ثلاثة مرات من خلال اقتطاع الاشتراكات الاجتماعية من المصدر، اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي من المصدر أيضا، و عدم تعويض بعض الخدمات التي يتلقاها من القطاع الخاص؛
- تنظيم سوق العلاج و تكريس الدور التكميلي بين القطاع الخاص و القطاع العام، و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه التأمينات الاجتماعية بالتعاقد مع القطاعين.

قائمة الإحالات و المصادر:باللغة العربية:

1. نصرالدين عيساوي ، مقال منشور بعنوان "**مسؤولية نوعية الخدمات الصحية في تلافي الاستشفاء غير المبرر- دراسة حالة عينة من العيادات المتعددة الخدمات في الجزائر**"، العدد 1- جوان 2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، الجزائر 2014.

2. نصرالدين عيساوي ، مقال منشور بعنوان "**نحو تفعيل دور الهياكل الصحية القاعدية للمنظومة الصحية الوطنية**"، العدد 41-ب جوان 2014، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، الجزائر 2014.

باللغة الفرنسية:

1. BOUREDJI Fella, *Médecins et malades défile devant le juge*, Article paru dans le journal El watan, N° 7514, dimanche 21 juin 2015.
2. **BRAHAMIA Brahim, *Economie de la santé : Evolution et tendances des systèmes de santé OCDE-Europe de l’est- Maghreb*, Bahaeddine Editions, Alger 2010.**
3. Données du Ministère de la santé, de la population et la réforme hospitalière(MSPRH).
4. DROUIN Anne, *Méthodes de financement des soins de santé ; une utilisation rationnelle des mécanismes de financement pour assurer une couverture universelle*, rapport technique 05, Genève 2006.
5. KAID TLILANE Nouara: *La problématique du financement des soins en Algérie*, revue internationale de sécurité sociale n°4vol.57, Editions scientifiques européennes, octobre-décembre2004.
6. **La direction de la CNAS, 2014.**
7. **LAMRI Larbi, *Le système de sécurité sociale en Algérie ; une approche économique*, OPU, Alger 2004.**
8. **LE FAOU Anne Laurence, *Les systèmes de santé en question ; Allemagne, France, Royaume-Uni, Etats unis et le Canada*, Edition ELLIPS, Paris 2003.**
9. Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière.
10. Ministère du Travail, de l’emploi et de la sécurité sociale.
11. OMS : *Rapport sur la santé dans le monde, septembre 2010*. In www.who.int
12. OMS, *Rapport sur la santé dans le monde 2002,2004 et 2006*.In www.who.int
13. OUFRIHA Fatima Zouhra. : *Système de santé et population en Algérie*, édition ANEP, Alger 2002.
14. Rapport Banque Mondiale 2008.
15. rapport PNUD 2014.
16. www.algérie-focus.com /consulté le 22/06/2015
17. **www.cnas.dz/consulté le 22/06/2015**
18. **www.djazairess.com/consulté le 20/06/2015.**
19. **www.ONS.dz/ consulté le 20/06/**2011

التنشئة التنظيمية وإدارة التنوع الثقافي في المؤسسة
دراسة ميدانية بمؤسسة فرتيال -عنابة -

د. سطوطاح سميرة- ا.شافعي غنية
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:أخذ التنوع الثقافي والمنظمة المتعددة الثقافات حصته في الأدبيات الأكاديمية والمنشورات الإدارية، وأصبح واحدا من أهم المواضيع المناقشة في الدراسات التنظيمية والإدارة الدولية، نظرا للتأثير الذي تمارسه الثقافة على الموظفين وتأثير ذلك على أداء وتوجيه عمل المنظمة الدولية. حيث تسعى هذه الدراسة الميدانية لتحديد معالم التنوع الثقافي بالنسبة للأفراد في مؤسسة فرتيال، بما يساعد على فهم خصائص كل مجموعة من مجموعات العمل والتعرف على الأسلوب الناجح لإدارتها. وتحديد استراتيجيات التنشئة التنظيمية لزرع الوعي بالاختلافات الثقافية، وبناء جسور تفاهم بين الثقافات المختلفة، بما يحقق أهدافها التنظيمية في المحيط الجزائري.

الكلمات المفتاحية : التنوع الثقافي – التنشئة التنظيمية – المنظمة متعددة الثقافات- إدارة التنوع.

Summary : Cultural diversity and multicultural organizations have largely been considered in academic literature and administrative publications. They are now among the most important issues dealt with in organizational studies and international management because of the impact of culture on employees which influences the performance and orientation of the international organization's work. This field research aims to specify cultural diversity in **FERTIAL** company are concerned to help understand the characteristics of every single working group, find out a successful way to manage it, develop organizational socialization strategies to spread conscience and respect of cultural difference and build tolerance and coexistence between different cultures thus realizing its organizational objectives in the Algerian boundaries.

key words : Cultural diversity, organizational socialization, multicultural organization, managing diversity.

المقدمة:أخذ التنوع الثقافي والمنظمة المتعددة الثقافات حصته في الأدبيات الأكاديمية والمنشورات الإدارية، وأصبح واحد من أهم المواضيع المناقشة في الدراسات التنظيمية والإدارة الدولية، نظرا للتأثير الذي تمارسه الثقافة على الموظفين وتأثير ذلك على أداء وتوجيه عمل المنظمة الدولية. تستدعي الضرورة الأكاديمية تحديد معالم التنوع الثقافي بالنسبة للأفراد والإدارات، بما يساعد على فهم خصائص كل مجموعة من مجموعات العمل والتعرف على الأسلوب الناجح لإدارتها. وتحديد استراتيجيات التنشئة التنظيمية لزرع الوعي بالاختلافات الثقافية، وبناء جسور تفاهم بين الثقافات المختلفة، بما يحقق أهدافها التنظيمية ككيان اجتماعي يتكون من مجموعة من الموظفين الذين يظهرون اختلافات ثقافية تتجلى في ممارساتهم الإدارية.

مشكلة الدراسة:أدت عولمة الأسواق وتطور أشكال ممارسة الأعمال الدولية إلى طرح مسألة إدارة الاختلافات الثقافية داخل المنظمات، سواء كانت هذه الاختلافات في المشاريع الداخلية (الفرق البين ثقافية) أو العلاقات الناجمة عن الاندماجات (fusions) أو الاستحواذات (acquisitions) أو التحالفات الإستراتيجية (alliances stratégiques). وبالتالي فإن هناك حاجة لضرورة إدراج التنوع الثقافي في إطار متسق ومنظم يمكن من تقارب الأفعال.[1]

إنّ هذه الوضعية تفرض على المنظمات بغض النظر عن طبيعتها -عامة أو خاصة- التحول التدريجي لتصبح كيانات متعددة الثقافات،أين تتجلى الخصائص الثقافية للأعضاء المكونين لها. ومن المنطقي أن يشكل التنوع الثقافي تحديا كبيرا لهذه المنظمات، خاصة وأن تسيير مجموعات العمل البين ثقافية يتطلب التعاون والتفاعل بين الأفراد ذوي معتقدات وقيم

---

[1] - Olivier Meier :**Management interculturel** :stratégie –organisation – performance , Paris ,Dunod,2013 ,p 62 .

متباينة.[1] ويحيل التنوع الثقافي إلى حقيقة أن مجموعات من الأشخاص لا يتقاسمون الأنساق ذاتها لتفسير الواقع، ولا يشتركون في نفس المعايير المرجعية(المعتقدات أو القيم). ما يعني أيضا الاختلاف في طرق التفكير، الفعل ورد الفعل. فعلى سبيل المثال قد يكون الصراع ظاهرة صحية طبيعية مفيدة في تصور جماعة ما، وعلى العكس من ذلك قد يوصف بأنه خلل وشر لابد من تجنبه في نظر جماعة أخرى.في مواجهة منظمات أصبحت عالمية أو دولية، يتربط الفرد بعلاقات مع فاعلين من أصول ثقافية مختلفة. هذه العلاقات الاجتماعية والمهنية بغض النظر عن طبيعتها وشكلها، لا يمكن تصور قيامها في غياب عملية الاتصال.الذي يتطلب في هذه الحالة قدرة على التحكم في الأساليب والرموز الخاصة بكل ثقافة، لضمان نجاح التعلم من العلاقة بالأخر، وتجنب التوترات التي يمكن أن تنشأ في الحوار.

تعد القدرة على الاتصال الفعال عبر الاختلافات الثقافية، وفهم كيفية التعامل مع أوضاع اجتماعية معقدة، والتكيف مع عادات ومعايير ثقافات عدة، مهارات مهمة في مؤسسات عالم اليوم. ولعل الأمر الأكثر أهمية من امتلاك هذه الأجزاء الجوهرية من المعرفة الثقافية، امتلاك مهارة الاتصال البين ثقافي، أي الاستعداد والقدرة على تحديد الاختلافات الثقافية وفهمها والعمل بشكل فاعل عبرها. وتمكن هذه المهارة المديرين من بناء العلاقات الضرورية لتحقيق نتائج ايجابية في المؤسسات المعاصرة ذات الطابع العالمي، خصوصا عندما تتشكل تلك العلاقات عبر الحدود والثقافات المختلفة.[2] ولا شك أن اكتساب هذه المهارة لا يتأتى إلا من خلال عمليات تعلم مستمرة، تتخذ أشكال عديدة من ممارسات والعمليات تنظيمية، التي تترجم استراتيجيات التنشئة التنظيمية الكفيلة بتزويد العاملين بمختلف المعلومات والمعارف التي من شانها ان تغيير اتجاهاتهم نحو التباين الثقافي السائد في المؤسسة ، وبالتالي محاولة التأثير على سلوكياتهم وخلق الاستعداد على العمل في اطار التنوع الثقافي. إن تنشئة الموارد البشرية العاملة في مواقف التنوع الثقافي يمكن أن يغطي العديد من الأهداف. فهي تُمَكن من توجيه عناصر العمل نحو كيفية التأقلم مع الثقافات المختلفة وتنمية القدرة على الأداء الفعال داخلها. وإن كانت ممارسة التنشئة التنظيمية في السياقات الأحادية الثقافة، لا تطرح إشكالات كثيرة، فإنها تتحول إلى رهان استراتيجي في السياقات المتعددة الثقافات. فوجود أفراد منتمين لثقافات مختلفة يتفاعلون داخل النسق العام للمؤسسة، يحتم عليها إتباع جملة من السياسات الرامية إلى إكساب العاملين فيها القواعد والمعايير اللازمة، التي تمكنهم من التعامل مع الثقافات الأخرى بنجاح، ما من شأنه أن يقلص احتمال حدوث صراعات ثقافية تؤثر على انسجام فرق العمل البين ثقافية، وتَحُول دون تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة.

كيف تساهم ممارسات التنشئة التنظيمية في إدارة التنوع الثقافي في المؤسسة؟

وللإحاطة بهذا التساؤل المركزي تم تفكيكه إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأبعاد البين ثقافية المتضمنة في ممارسات التنشئة التنظيمية في المؤسسة؟
- هل تحاول المؤسسة استثمار التنوع الثقافي لمواردها البشرية؟

-أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة إحاطتها بمفهومين مركزيين في عالم المؤسسات اليوم. فمع عولمة الأسواق وانفتاحها فإن بقاء المؤسسة واستمراريتها مرهون بمدى قدرتها على الاستجابة السريعة لمتغيرات بيئتها التي باتت عالمية يطبعها التنوع الثقافي . فيما تكتسي التنشئة التنظيمية هي الأخرى أهمية محورية في المؤسسة سواء كانت تنشط على المستوى المحلي أو الدولي. ذلك أن إكساب العاملين القيم الأساسية المعبرة عن ثقافة المؤسسة، أمر ضروري لتحقيق التماسك الداخلي من جهة والتكييف الخارجي من جهة أخرى. ولعل الجمع بين هذين المفهومين في دراسة واحدة

---

[1] - Issaka Oumarou Harou :**Le rôle et l'impact de la diversité culturelle dans les pratique managériales en milieu professionnel**, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en sciences de la gestion, université du Québec à Montréal, Juillet 2014, p 9 .

[2] - جنيفر ج. ديل، دون برنس: **تنمية القدرة على التكيف الثقافي- كيف تعمل متجاوزا الاختلافات-**، ترجمة: رزان إبراهيم، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2009، ص 5.

يبرز مدى حاجة المؤسسة للتنشئة التنظيمية لتحقيق الإدارة الفعالة للتنوع الثقافي، السعي إلى خلق ميزة تنافسية من الواقع البين ثقافي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- الضبط المفهمي لمفهومي التنشئة التنظيمية وإدارة التنوع الثقافي
- إبراز رهانات ممارسة التنشئة التنظيمية في إطار الاختلافات الثقافية.
- توضح مختلف أشكال ممارسات واستراتيجيات التنشئة التنظيمية الرامية إلى بناء الوعي الثقافي، والقدرة على التفاعل مع الثقافات الأخرى.

1- مفاهيم الدراسة:

1-5 مفهوم إدارة التنوع الثقافي:

أ. **التنوع الثقافي**: بات مفهوم التنوع يستخدم على نحو متزايد، سواء في الأوساط الأكاديمية أو في التوجهات الإستراتيجية للمؤسسات. التنوع الثقافي مفهوم متعدد المعاني (polysémique) يغطي حقائق متفاوتة[1]. يشير التنوع في المؤسسات إلى التنوع في الموارد البشرية، ما يعني أنه متعلق بمجموعة صفات مرتبطة بالعاملين في المؤسسة. هذه الصفات قد تتمثل في الأصول العرقية، السن، النوع، الدين، المعتقدات الخبرات، المهارات...إلخ.

التنوع الثقافي يتعلق أساسا بالاختلاف في الثقافة واللغة وتنوع القيم والعادات. يعرف بالعلاقات و الاتصال بين أفراد من ثقافات مختلفة . ويتجلى في التجاور والاندماج في المجتمع أو مجموعة معينة.

يعرف **Taylor Cox** التنوع الثقافي بأنه:" تمثُّل (**représentation**) في نسق معين،لأفراد ومجموعات من انتماءات ثقافية مختلفة".[2] أما بالنسبة لـ: **Schermerhorn** فإن: " تنوع اليد العاملة هو الاختلافات بين الأفراد الناشئة بالنظر لخصائصهم السوسيوديمغرافية، كالجنس،العرق، الأصول الإثنوثقافية، السن، وفي بعض الأحيان الحالة العائلية والدينية"[3].

أ. **إدارة التنوع الثقافي** : تشمل إدارة التنوع السياسات والأدوات الإدارية التي تهدف لمواجهة بعض التحديات الراهنة لمسيري المؤسسات والمنظمات.تطرح إدارة التنوع ثلاث إشكاليات :

- التنوع المتنامي للزبائن والمستخدمين: حتى على مستوى الأسواق المحلية، ما يستلزم فهم أحسن للحاجات والاستخدامات والأسواق، وتحسين الاتصال مع هذه المجموعات. إضافة إلى تلبية الطلبات المتزايدة لفئات معينة من المستخدمين والعملاء، مراعاة خصوصيتها (على سبيل المثال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة).
- التنوع المتزايد في القوى العاملة في سوق العمل بفعل التغييرات الاجتماعية، والحراك الدولي.
- عدم التجانس المتزايد للعاملين في المؤسسات والمنظمات (النوع ، الثقافة) ، مع تحديات كبيرة لسياسات إدارة الموارد البشرية(إشراك، تماسك، إدارة المهارات).حول هذه الإشكاليات الثلاث قدم عدة باحثين تعريف لإدارة التنوع الثقافي:

عرف **Taylor Cox** إدارة التنوع الثقافي بأنها :" تخطيط وتنفيذ نظم تنظيمية، وسياسات تسيير الموارد البشرية، القادرة على إنتاج ميزة تنافسية في ظل التنوع، والحد من المشاكل التي قد يطرحها هذا التنوع، وتعظيم المساهمة المحتملة لكل عامل لتحقيق أهداف المؤسسة، والاستفادة من الهويات الجماعية مثل: النوع، العرق، الجنسية، السن، الانتماء التنظيمي..."[4].

ويذهب Arredondo إلى أن إدارة التنوع الثقافي تمثل :"مقاربة براغماتية لا يخش فيها الفاعلون من الاختلافات الثقافية ولا ينظرون إليها كتهديد، يطورون من خلالها مهاراتهم التي تعود بالنفع المباشر على المؤسسة[5]".

---

[1] - Issaka Oumarou Harou : op. cite, P 7 .
[2] - Cox, Taylor : **Cultural Diversity:Theory, Research and Practice**,Sanfrancisco, Berretkohler ,Publishers,1993,p 11.
[3] - Issaka Oumarou Harou :op.cit, p9.
[4] - Annie Cornet Philippe Warland: **GRH ET GESTION DE LA DIVERSITÉ** , Dunod, Paris, 2008,P6.
[5] -ibid, p7.

أما **Florry** فيرى : "أن إدارة التنوع الثقافي هي استجابة تنظيمية أو رد فعل لتلبية احتياجات القوى العاملة المتنوعة .على إثره أُعتبر التنوع استجابة حتمية أخلاقية وسياسية وقانونية، بهدف الوصول للإنصاف والعدالة الاجتماعية والمساواة، مع احترام الاختلافات الثقافية. بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التنظيمية التي تُمكن المنظمة من الاستمرار".

نخلص من خلال هذه التعاريف أن إدارة التنوع الثقافي تجمع بين السياسات والممارسات التسييرية التي تهدف مكافحة التمييز في العمل، وخلق قيمة مضافة من خلال الاستغلال الأمثل للفروق الفردية. وكذا الاستجابة للتحديات التي تفرضها اليد العاملة غير المتجانسة. والحد من الاختلالات الوظيفية المحتملة، والتي قد تنجم عن هذا التنوع بصورة استباقية، والاعتراف بالاختلافات الثقافية وتثمينها من منظور خلق القيمة[1].

2-5 **مفهوم التنشئة التنظيمية:** تجمع أغلب أدبيات التنشئة التنظيمية على اعتبارها عملية تعلم مستمرة تهدف إلى تغيير توقعات الفرد وسلوكاته بما يتوافق مع ثقافة المؤسسة، ويحقق أهدافها،إذ تعد الجوانب الثقافية أبرز أبعاد التنشئة التنظيمية، حيث يرى **Jones:** "أن التنشئة التنظيمية هي العملية التي من خلالها يتعلم الأعضاء القيم والأعراف المعبرة عن ثقافة المنظمة ".[2]ويرى **Robbins & Judge** بأنها: " عملية تكيّف، وأن دورها يتجلى في إحداث تقارب ما بين معتقدات وقيم وأعراف العاملين الجدد وما تمتلكه المنظمة بحيث يتمكنوا من التكيّف مع المهام والأدوار المناطة بهم ومع ثقافة المنظمة . وتسعى المنظمة هنا إلى مشاركتهم في برامج تدريب تزويدهم بالمعارف والقدرات والمهارات للتعامل مع المناخ الثقافي للمنظمة والعمل في إطاره"[3].**يرى Schien** في مقاله التأسيسي (1968) أن التنشئة التنظيمية:" هي عملية تعلم تفاصيل الوظيفة ...العملية التي من خلالها يتلقى الفرد المعلومات المهمة في المنظمة أو الوحدات الفرعية ...والعملية التي يكتسب عن طريقها الفرد المعارف والمهارات الاجتماعية ".وركز **Huczynsik & Buchanan** (2007) على التنشئة التنظيمية:" كعملية يكتسب من خلالها الأفراد نمط السلوك والقيم والاتجاهات والدوافع المؤثرة في مدى تطابقهم وتوافقهم مع أولئك الذين يبدون رغبة وقدرة على العمل بالمنظمة، فهم يحتاجون لفترة تعلم العمليات الحاصلة قبل تحقيق الربط وطلب العمل فيها، وهناك فترة تعلم خلال مدة استقطابهم لمعرفة ما تتوقع منهم المنظمة أداؤه والالتزام به" [4].

2- أصول التنوع الثقافي في المؤسسات: يرجع وجود التنوع الثقافي في المؤسسات إلى عدة أسباب أهمها:[5]

1-6 تدويل الأنشطة : تضطر العديد من المؤسسات إلى الخروج من إطارها المحلي، وتوسيع نشاطاتها خارج حدودها الوطنية للحفاظ على قدراتها التنافسية في بعض الأسواق. مع تدويل الشركات بات التنوع الثقافي محور أساسي في تسيير المؤسسات جدد رؤى التسيير.

2-6 تشكيل فرق متعددة الثقافات: مع إنشاء فروع في الخارج وتطور عمليات الاستحواذ والتحالفات، فإن الحدود الداخلية والخارجية تلاشت تحت ضغط المنافسة وعولمة الأعمال. خلق هذا الواقع الجديد للتجارة وتنظيم العمل، منطق جديد في مجال الاندماج والتنمية. فالتطور السريع في مجال المعلومات والاتصال مَكَّنَ من إعادة تحديد العمل داخل الفرق، ووسع مجال الاحتمالات، سمح بجمع أفراد من أصول وجنسيات مختلفة حول مشروع مشترك في الوقت الحقيقي.

3-6 تسارع الحراك الجغرافي للإطارات: على الرغم من أهمية تكوين إطارات محلية، وتمكينهم من الوصول لمراكز صنع القرار،إلا أن انتقال إطارات من الشركة الأم، يبقى خيارا يُعتمد عليه لمتابعة نقل المعرفة إلى الوحدات المحلية. فالإطارات

---

[1] - Annie Cornet Philippe Warland:op. Cite, p8 .

[2] - Emilie BARGUES-BOURLIER، **VERS UNE APPROCHE CONTEXTUALISEE DEPRATIQUES DE SOCIALISATION ORGANISATIONNELLE، LE CAS DES PETITES ENTREPRISES** ، En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion ، Laboratoire d'Economie et de Sociologie du Travail ، Ecole doctorale de Sciences Economiques et de Gestion d'Aix-Marseille ، FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION ، UNIVERSITE DE LA MEDITERRANEE AIX-MARSEILLE II ، 2009 ، P15.

[3]- نعمة عباس الخفاجي، **ثقافة المنظمة** ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، الطبعة العربية 2009، ص 131.

[4]- نعمة عباس الخفاجي، مرجع سابق , ص 132 .

[5]- ~~Olivier Meier : op. Cite, PP 63-71.~~

المغتربين هم الأشخاص المعينون من طرف المؤسسة لشغل منصب في وحدة أعمال أو فرع من فروع المؤسسة في الخارج. عادة ما يكون الإطارات الدوليين من نفس البلد الذي يتواجد فيه المقر الرئيسي للشركة الأم، ومع ذلك قد يتم تعيينهم من بلد ثالث لشغل منصب في أحد الفروع.

3- رهانات التعدد الثقافي في المؤسسات: تؤثر عولمة الاقتصاديات والمؤسسات بشكل كبير على طرق تسيير الموارد البشرية. فالواقع أن مؤسسات كثيرة توظف عاملين قادمين من بلدان شتى، وبالتالي ثقافات مختلفة. دراسات عديدة سلطت الضوء على مزايا ومساوئ التنوع الثقافي في العمل، وأكدت على أنه من أجل الاستفادة من هذا التنوع لابد من اعتماد تسيير بين ثقافي فعّال، يقوم على استراتيجيات تسييرية تسمح بتحديد وإدارة الصراعات الثقافية المحتملة الحدوث.[1]

1-7 إيجابيات التنوع الثقافي في المؤسسة:التنوع الثقافي يمكن أن يكون ميزة تنافسية حقيقة للمؤسسة فهو:

– يسمح للمؤسسة بتحقيق فهم أفضل ومعرفة بأسواقها،كما يتيح لها إمكانية الظهور "**بوجه محلي**" من خلال ممارسة عادات تلك الأسواق.

– يشكل وسيلة لتوسيع قاعدة معارف المجموعات، ويسمح للمؤسسة بالوصول إلى المعتقدات والقيم ومعايير السلوك أخرى. فالواقع البين ثقافي يقدم فرصة لتبادل الأفكار والتحليلات، وجلب فرضيات جديدة تقوم على معارف متميزة منبثقة من سياقات ثقافية مختلفة، ويتيح بدائل لحل المشكلات الصعبة.

– يحفز التجديد (**innovation**) و الابتكار (**création**).

– يمثل أداة لجذب واستقطاب الإطارات الأكثر موهبة وكفاءة، عن طريق توفير فرص مغرية للتطور الوظيفي.

2-7 مخاطر التنوع الثقافي في المؤسسة: يشير الواقع العملي إلى صعوبة استغلال ايجابيات وفوائد التنوع الثقافي، خاصة في المؤسسات الكبيرة.ويرجع ذلك إلى سببين رئيسين:

- أولهما: العدد الكبير من المجالات التي تتجلى فيها الاختلافات.
- ثانيهما: ضرورة الحفاظ على تماسك المؤسسة مع تنوعها في الوقت ذاته.

ولقد أكدت دراسات عديدة على أن التنوع الثقافي يمكن أن يؤثر سلبا على العمليات التنظيمية وأداء المؤسسة.

يلاحظ اليوم تطور الفرق المتعددة الثقافات(équipes multiculturelles)، ما يتطلب تعاونا وثيقا بين أفراد يحملون معتقدات وقيم وسلوكيات جد مختلفة. الأمر الذي يزيد من صعوبة العمل الجماعي، الذي يقتضي دمج الأعضاء المتباينين من حيث الافتراضات الثقافية لتصميم تنظيم العمل. فالتنوع الثقافي قد يشكل تهديدا حقيقيا للمؤسسة، ويظهر ذلك من خلال:-التنوع الثقافي يمكن أن يعقد وبشدة دينامكية الجماعة لأنه قد يتسبب مشاكل في العلاقات وسوء التفاهم بين الشركاء، فالتفسير الخاطئ لرسالة أو موقف – والذي يتم على أساس الخلفية الثقافية لكل فرد - يمكن أن يثير التوتر ويخلق الانشقاق بين أعضاء الفريق. -التنوع الثقافي يمكن أن يؤدي إلى صراعات تكلف المؤسسة الكثير، وتمنعها من إحراز التقدم في المشروع. -رفع معدلات الدوران الوظيفي، إذ يعد رحيل بعض الأعضاء بسبب الخلافات أمر شائع، ويدل على هشاشة هذه المنظمات بالمقارنة مع الفرق أحادية الثقافة.[2]-الحد من المكاسب المرتبطة بالتوحيد القياسي للمهام.

4- مجالات التنشئة التنظيمية:لاحظ **Fisher** الاختلاف الحاصل في تحيد مفهوم التنشئة التنظيمية، والذي يشكل عائقا أما تطور البحوث في هذا المجال، فحاول ضبط مضمونه بغية التوضيح المفهي للتنشئة التنظيمية ، من خلال مراجعته للأدبيات التكاملية للتنشئة التنظيمية . حيث حدد **Fisher** أربع مجالات لعملية التنشئة التنظيمية:[3]

---

[1] -Issaka Oumarou Harou :**op .cite**, p 10 .

[2] - Désiré Loth: Les enjeux de la diversité culturelle : le cas du management des équipes interculturelles, Revue internationale sur le travail et la société, mai, volume 4, numéro2 ,p126 .

[3] - Emilie BARGUES-BOURLIER : VERS UNE APPROCHE CONTEXTUALISEE DEPRATIQUES DE SOCIALISATION ORGANISATIONNELLE، LE CAS DES PETITES ENTREPRISES ، En vue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion ، Laboratoire d'Economie et de Sociologie du Travail ، Ecole doctorale de Sciences Economiques et de Gestion d'Aix-Marseille ،

– **التعلم والتكيف في مجال المنظمة** : يتعلق بقيم المؤسسة وأهدافها وثقافتها، وفي هذا الإطار على الوافد الجديد تعلم القواعد والعلاقات الهرمية ، نظام الأجور وغيرها من خصائص المؤسسة .

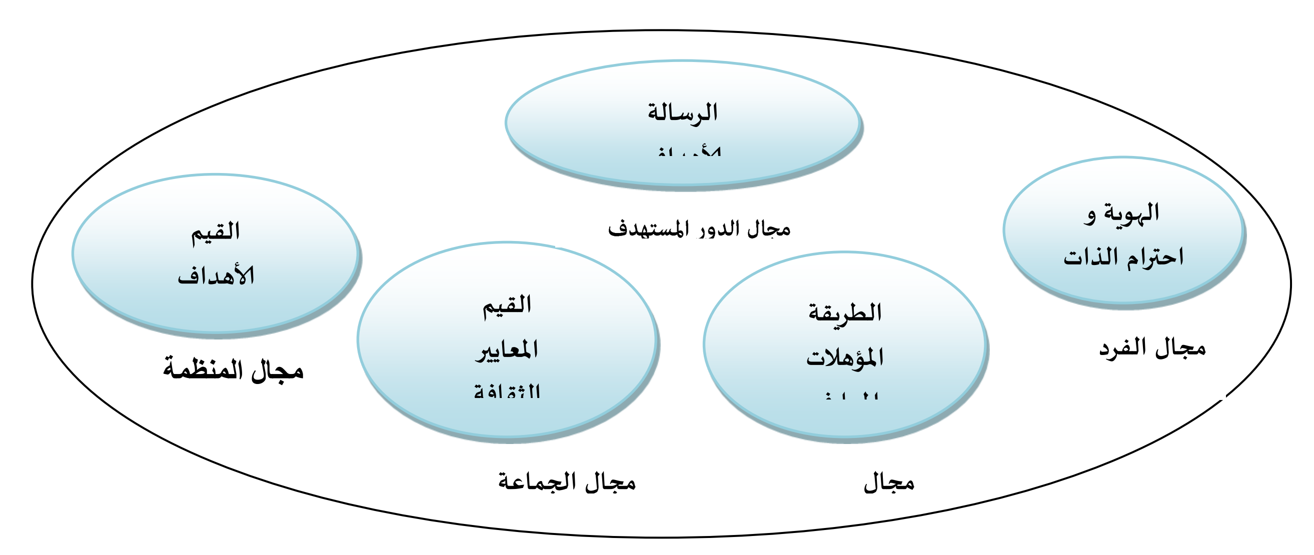
– **التعلم والتكيّف في فريق العمل:** يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وقيم الجماعة والقواعد والثقافة التي قد تكون خاصة بجماعة محددة. فالعامل الجديد بحاجة لمعرفة زملائه، والاندماج في فريق العمل وفهم سبب سلوكيات الآخرين وتبني السلوك الملائم. واكتشاف علاقات القوة والمصالح السياسية لكل فرد .

– **التعلم والتكيف في العمل** : يتعلق بالطرق والمؤهلات والمهارات والمعارف اللازمة للوافد الجديد ليتمكن من الممارسة السليمة لعمله .

– **التعلم والتكيف للفرد** : يتعلق بالتغيير الشخصي للدافعية واحترام الذات والهوية . فالفرد منذ التحاقه بالمؤسسة يتعلم عن نفسه ويضع لها نقاط إرساء وظيفية (ancres de carrière)، تمكنه من اكتشاف مؤهلاته ومواهبه ودوافعه وحاجاته واتجاهاته وقيمه. يمثل هذا المجال مرجعا لمقاربة هوياتية للتنشئة التنظيمية.

والشكل التالي يوضح مضمون التنشئة التنظيمية كما تصورها **Greenhaus & Anakwe** بصورة أكثر شمولا .

شكل (1): مضمون عملية التنشئة التنظيمية : مجالات و مواضيع التعلم و التكيف



Source : Emilie BARGUES-BOURLIER : **VERS UNE APPROCHE CONTEXTUALISEE DEPRATIQUES DE SOCIALISATION ORGANISATIONNELLE، LE CAS DES PETITES ENTREPRISES ،op.cit، p18.**

5- مراحل التنشئة التنظيمية: حدد **Perrot** ثلاث خطوات للتنشئة التنظيمية، فيما أضاف البعض خطوة رابعة توضح علامات الدخول التنظيمي الناجح للمؤسسة والتي يعتبرها **Perrot** الدليل على نجاح العملية. فعملية التنشئة التنظيمية مستمرة تبدأ قبل أن يلتحق الفرد بالعمل، وتستمر طوال مساره الوظيفي، وتمر بثلاث مراحل موضحة كما يلي:

1-9 المرحلة الأولى : التنشئة المسبقة :يرى الباحثون أن عملية التنشئة تبدأ قبل دخول الفرد إلى المنظمة، و يطلق على هذه المرحلة التنشئة المسبقة أو ما قبل الدخول، وهي الفترة التي تسبق الدخول الفعلي للفرد للمؤسسة. الأنشطة الأساسية لطالب العمل في هذه المرحلة تتضمن تشكيل التوقعات حول العمل والمؤسسة وقرار الرفض أو قبول الوظيفة، ولكن تشكيل المنتظرات والتوقعات لعلاقة العمل لا ترتبط بالفرد فقط، بل تُطَور من جانب المؤسسة، من خلال المعلومات المقدمة أثناء المقابلات وصيغة عرض العمل، و من خلال خصائص القائم على التوظيف والصورة التي يقدمها

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION ، UNIVERSITE DE LA MEDITERRANEE AIX-MARSEILLE II ، 2009 ، PP **16 ،17.**

العاملين في المؤسسة ...إلخ، كما يمكن للفرد أن يحصل على المعلومات من خلال وسائل الإعلام أو علاقاته العائلية و الاجتماعية.

2-9 المرحلة الثانية : المواجهة الأولية : تعد خطوة حاسمة في عملية التنشئة، لان الموظف الجديد سيعيش **"صدمة الواقع"** والتي تكون نتاجا للفجوة بين التوقعات والواقع (في معظم الحالات المعلومات المقدمة في المرحلة السابقة تؤكد على إيجابيات التنظيم و تقلل من السلبيات)، يجد الفرد نفسه في إطار تنظيمي غير مألوف بالنسبة له ما يسبب شعوره بالضغط وتوتر[1]. تبدأ هذه المرحلة بعد التحاق الفرد بالعمل فعلا، وفي هذه المرحلة يواجه القادم الجديد عدة تحديات فهو في حاجة إلى التزود بالمهارات المطلوبة لممارسة عمله، ومعرفة إجراءات وقواعد العمل في التنظيم، ولأن يتعلم ثقافة المؤسسة (الاتجاهات، القيم ، والتوقعات المشتركة لأفراد التنظيم)، لأن ذلك من شأنه يؤكد انتماءه للتنظيم .

3-9 المرحلة الثالثة : التكيف مع المنظمة : قد تطول فترة التهيئة أو تقصر، إلا أنه بعد نهاية تلك المرحلة فإن الفرد يكون قد استوعب ظروف العمل ويتم معاملته كما لو كان عضوا قديما في المنظمة. وقد يتطلب الأمر إعطاءه بعض الميزات التي تؤكد مكانته الجديدة في المؤسسة. ويطلق عليها **Schien** مرحلة القبول المتبادل (**acceptation mutuelle**)[2]. وتتميز هذه المرحلة النهائية باكتساب الفرد العضوية الكاملة في المؤسسة والتكيف مع الالتزام والأداء والولاء للمنظمة. يصبح الفرد عضوا في المؤسسة عندما يتمتع بالاستقلال الذاتي والمسؤولية، وتوكل إليه مهمات مميزة. عندما ينخرط في شبكة غير رسمية، أو عندما يتم تشجيعه على تمثيل المؤسسة أو يطلب منه الآخرون تقديم المشورة [3].

6- استراتيجيات وإجراءات التنشئة التنظيمية: تشير طرق التنشئة التنظيمية إلى الفنيات والأساليب التي تستخدمها المؤسسات لمساعدة الأعضاء على التكيف و اكتساب الاتجاهات والسلوكيات والمعارف اللازمة أو المرغوبة. ويمكن أن تحدث عملية التنشئة التنظيمية بطرق عديدة مثل:برامج الإرشاد والتكوين، والتعليم، المراقبة، الرعاية...

اهتم كل من **Van Maanen & Schein** بالسؤال : **كيف تنشئ المؤسسة أعضاءها الجدد؟** وحاولا الإجابة على هذا التساؤل من خلال تطبيق الملاحظة على عدة مؤسسات وحددا ستة أبعاد تحدد تقريبا كل إجراءات* التنشئة التنظيمية :

1-10الإستراتيجية الرسمية أو اللارسمية: في حالة وجود إستراتيجية رسمية فإن الموظف يعزل عن باقي الأعضاء في المؤسسة إلى حين اكتسابه العضوية التامة في المؤسسة. وتبذل جهود عديدة للتأثير في اتجاهاته وقيمه حتى يكون قادرا على القيام بدوره، من خلال برامج تكوين خاصة، ما يعاب على هذه الطريقة هو إمكانية شعور الفرد بالعزلة، خاصة إذا تم تمييزهم عن العاملين في المؤسسة من خلال المظهر. أما في حالة الإستراتيجية اللارسمية فان الموظف يوضع مباشرة مع باقي العاملين الأقدم منه، والتعلم في هذه الحالة يكون نتيجة للمحاولة والخطأ لاكتساب الخبرة ، وتُترك عملية التنشئة لعفوية العلاقات التي يربطها العامل الجديد مع الأقدم منه[4].

2-10 الاستراتيجية الفردية أو الجماعية : عندما تدمج المؤسسة عدد كبير من العاملين في كل سنة، فالممارسات تكون جماعية حيث أن أعضاء جماعة الوافدين الجدد يطورون إحساس **" كلنا في مركب واحد"**، ويتحدد الموقف الاجتماعي للجدد من خلال الجماعة. ويلاحظ وجود نوع من التجانس والانسجام بين الأشخاص الذين يلتحقون للعمل بالمنظمة في

---

[1] - Chantal Bussenault & Martine Prétet, **Organisation et Gestion de l'entreprise**, Vuibert ,Paris, 1991,p66.

[2] - Sana GUERFEL-HENDA, Manal EL ABBOUBI ;**La socialisation organisationnelle des nouvelles recrues** ; RIMHE, Revue Interdisciplinaire sur le Management et l'Humanisme n°4 - NE - novembre/décembre 2012 - Les Jeunes et le Travail /,consulté le /22/02/2016 , http://www.rimhe.com/uploaded/rimhe-guerfel-henda-et-al-int-nov-dec-n04-12.pdf

[3] - Chantal Bussenault & Martine Prétet , op.cit,p 71.

* - تستخدم أدبيات الفرنسية للتنشئة التنظيمية مصطلحات : إجراءات (Procédures) ، أو استراتيجيات (Stratégies)، أو تطبيقات (pratiques), كترجمة للمفهوم الذي استخدمه Schein&Van Maanen (organizational socialization tactics)

[4] - Delphine LACAZE ,COMPARAISON DES PROCÉDURES ORGANISATIONNELLES DE SOCIALISATIONET DES TACTIQUES INDIVIDUELLES D'INTÉGRATION DES EMPLOYÉSDANS DEUX SOCIÉTÉS DE SERVICE , W.P. n° 571 Avril 2000, consulté le 26/02/2016 , http://www.cergam.org/fileadmin/files/cerog/wp/571.pdf

نفس الوقت، وعلى العكس من ذلك فإذا تم دمج الفرد بمفرده فإنه يسعى لتتبع نمط معين داخل المؤسسة، وتفسيراته للمحيط تكون بالأساس شخصية.[1]

3-10 الاستراتيجية المتتابعة أو العشوائية : يكون التنشئة التنظيمية متتابعة عندما يمر الفرد في المؤسسة بجملة من الخطوات المحددة والمتمايزة حسب الحالة، ومن المهم النجاح في المرحلة الأولى للمرور للمرحلة الموالية.إذ تتسم مراحل الوظيفة بترقيات محددة مسبقا، والنقطة السلبية لهذه الممارسات هو أن الفرد يشعر بأنه يسعى دائما لتحقيق شيء لا يمكن الوصول إليه. وتكون التنشئة عشوائية إذا لم يكن هناك أي منطق داخلي لتتابع الخطوات [2].

4-10الاستراتيجية الثابتة أو المتغيرة : في حالة إجراءات ثابتة يتم تصميم مخطط محدد للوافدين الجدد، يستند إلى تصور صارم، وفقا لجدول زمني محدد، ما يجعلها تتسم بالبطء. أما في الإجراءات المتغيرة يتم إخطار العامل الجديد بالتعليمات في حينها، وما هو ملائم بالنسبة لفرد لا يعد كذلك بالنسبة للآخر. ويتم منح الترقيات كمكافأة على المبادرات الشخصية والأداء المرضي [3].

5-10الاستراتيجية المتسلسلة أو المنفصلة ::في إطار الإجراءات المتسلسلة يوجه الأعضاء الجدد من طرف الشخص الذي كان يشغل المنصب قبلهم. وإن كان نجاح الاستقرار مضمونا،إلا أن هذه الممارسات لا تشجع على الإبداع. وتكون الإجراءات منفصلة إذا لم يكن هناك شخص تولى منصب العمل الذي عيّن فيه الوافد الجديد، ما يجعله في حالة غياب المرجعيات والنماذج و السلوكيات المساعدة لأداء دوره، ولكن قد يجد الفرصة ليكون مبدعا أصيلا [4].

6-10الإستراتيجية المستثمرة وغير المستثمرة: قد تلجأ المؤسسة إلى تعزيز شخصية الموظف ، حيث لا تهدف إلى تغيير الأفراد بل استخدام مواردهم ومهاراتهم لخدمة أهدافها. أو تعتمد على إجراءات ترمي إلى تعزيز الاتساق والانسجام بين أعضائها، من خلال محاولة التأثير في شخصية الفرد، وتغيير اتجاهاته وغرس قيم وسلوكات محددة [5].

7- التنشئة التنظيمية ودورها في إدارة التنوع الثقافي: يتطلب خلق قوة عمل متجانسة ثقافيا حيث يعمل جميع الموظفين من مختلف الخلفيات والخبرات، توفير جملة من الشروط والأدوات، تمثل التنشئة التنظيمية ركيزتها الأساسية، من خلال ممارساتها المختلفة والمتمثلة أساسا في:

- **التوظيف** : و هو بداية الانفتاح على التغيير وتجسيد نهج التنوع الثقافي، من خلال حرص المؤسسة على توظيف أفراد يؤمنون بقيمة التنوع الثقافي، ويملكون قدر معين من العمل في ظل الاختلافات الثقافية.
- **برامج التوجيه** :باستقبال الموظفين الجدد وطلب تقديم المساعدة لهم من طرف الموظفين المحليين لجعلهم أكثر تقبل لثقافة المنظمة و التأقلم معها .
- **برامج التكوين على التنوع الثقافي:** يهدف هذا النوع من برامج التكوين إلي تقديم المزيد من المعارف، وتعلم سلوكيات واتجاهات جديدة. كما يسعى إلى تغيير التمثلات والأطر المرجعية التي تنبني عليها الأحكام والصور النمطية. هناك عدد من برامج التدريب والخدمات الفعالة تتخذها المنظمات التي تتطلع إلى العالمية، ويعد التكوين على التكيف مع التنوع الثقافي فعالا في إيجاد علاقة أفضل واتصال ناجح في المنظمات التي يسود فيها الاختلافات الثقافية. إن المنافسة التي يحدثها التنوع

---

[1] -Delphine Lacaze, Le rôle de l'individu dans la socialisation organisationnelle , la cas des employés dans les services de restauration rapide et de grande distribution, thèse pour obtenir le grade docteur , Laboratoire d'Economie et de Sociologie du Travail , Ecole doctorale de Sciences Economiques et de Gestion d'Aix-Marseille , FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION , UNIVERSITE DE LA MEDITERRANEE AIX-MARSEILLE ,2001,p113.

[2] - Sana GUERFEL-HENDA, Manal EL ABBOUBI ,op.cit.

[3] - Delphine LACAZE : COMPARAISON DES PROCÉDURES ORGANISATIONNELLES DE SOCIALISATIONET DES TACTIQUES INDIVIDUELLES D'INTÉGRATION DES EMPLOYÉSDANS DEUX SOCIÉTÉS DE SERVICE , op.cit.

[4]- نعمة عباس الخفاجي، **ثقافة المنظمة** ، دار اليازوري ،عمان، الأردن ، الطبعة العربية 2009 ،ص 112.

[5] - Delphine Lacaze, **Le rôle de l'individu dans la socialisation organisationnelle , la cas des employés dans les services de restauration rapide et de grande distribution**, op.cit,p 116.

الثقافي يمكن أن تشجع على إقامة علاقات عمل ناجحة بين الفاعلين في المؤسسة. فمن خلال الممارسات ودراسات الحالة وأداء الوظائف يتعلم المتدربون كيفية تجنب الأحكام المسبقة والصور النمطية التي يرسمونها للآخر. كما يمكنهم أيضا تحسين قدراتهم على فهم التأثيرات الثقافية على سلوك الأخرين، مما يساعدهم على تخطي حواجز التباين الثقافي.

ويذكر COX في إطار استراتيجيته لإنشاء منظمة متعددة الثقافات، نوعين شائعين من التدريب على التنوع الثقافي: التدريب على التوعية، التدريب على بناء المهارات :

– **التدريب على التوعية:** تكز برامج التدريب للتوعية على خلق فهم لضرورة إدارة وتثمين التنوع. كما يهدف هذا النوع من التدريب إلى زيادة الوعي الذاتي للمشاركين، حول القضايا المتصلة بالتنوع الثقافي، مثل: الصور النمطية، عدم الحساسية البين ثقافية.

– **التدريب على بناء المهارات:** يهدف إلى تلقين العاملين كيفية التعامل مع الاختلافات الثقافية في مكان العمل.[1]

كما يعتبر التدريب على اكتساب مهارات اللغة استثمارا مجديا لأي مؤسسة، نظرا لأن تعلم اللغات يساعد كثيرا على تنمية وعي ثقافي أكبر، ويسهل عمليات الاتصال مع الأجانب. يمكن أن تعقد دورات تدريبية بأشكال متعددة، فقد تكون متقطعة أو مكثفة، وجها لوجه أو عن بعد بفضل تكنولوجيا الاتصال، فردية أو جماعية، أو كما قد تركز هذه الدورات على مهارات معينة مثل: التحدث أو الكتابة.[2]

يمكن القول إن إدارة التنوع الثقافي الناجحة هي جملة المواقف التعليمية مع الرغبة للتعرف والانفتاح على الثقافات الجديدة و التعامل مع الاختلافات الثقافية ، مع ضرورة أن يتم تنفيذ جميع الأدوات السابق ذكرها بشكل إيجابي في المؤسسة. ينبغي للأعضاء عدم النظر لبيئة العمل متعددة الثقافات كأنها عملية قصيرة الأجل و لكن عملية جهد دائمة و متبادلة واعتبارها جزء من العمل اليومي .

يوضح الشكل التالي كافة الأدوات والمناهج المعتمدة في حالة تبني المؤسسة نهج إدارة التنوع الثقافي.

الشكل(2): يوضح دور التنشئة التنظيمية في إدارة التنوع الثقافي

[1] -Taylor H. Cox, **Managing cultural diversity: implications for organizational competitiveness** , Academy of Management Executive, 1991 Vol. 5 No. 3,P53 .

[2] - جورلين, سيرج: كل يتحدث بلغته،متاح على: https://www.iaea.org/sites/default/files/48205395961_ar.pdf ، اطلع عليه بتاريخ: 2016/10/10.

المصدر: Cox Taylor,**creating the multicultural organizations** ,op,cit,p 48

8- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

- **خصائص عينة الدراسة:**

المتغير		ت	%	المجموع
النوع	أنثى	2	10	100
	ذكر	18	90	
السن	35-25	6	30	100
	45-35	8	40	
	55-45	4	20	
	65-55	2	10	
المستوى التعليمي	ليسانس	6	30	100
	مهندس	12	60	
	ماجستير	2	10	
مكان العمل	المديرية العامة	9	45	100
	المصنع	11	55	

تشكلت عينة الدراسة من 20 إطار مسير، مثلت نسبة الذكور فيهم 90%، فيما شكلت نسبة الإناث 10% فقط. ويرجع ذلك إلى طبيعة تكوين المجتمع الكلي للدراسة الذي يمثل العنصر النسوي فيه 9.42%. ولعل ذلك راجع لخصوصية نشاط المؤسسة. ووفقا لمتغير السن فإن 70% من عينة الدراسة ينتمون إلى فئة الشباب حيث تتراوح أعمارهم في الفئتين 25-35 و35-45 بنسبة 30% و40% على الترتيب. فيما مثلت نسبة 20% المنتمين إلى فئة 45-55 سنة، أما نسبة العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 55-65 سنة، فقدرت بـ 10% من مجموع عينة الدراسة.

يحوز كل أفراد العينة على مستوى تعليمي عالي،إذ يحمل 30% منهم شهادة ليسانس، 60 % على شهادة مهندس، فيما بلغت نسبة المتحصلين على شهادة ماجستير 10%. ومرد ذلك هو طبيعة المنصب الذي يشغله أفراد العينة (إطار مسير).

ويتوزع أفراد العينة_كما سبق وأن ذكرنا_ بين المديرية العامة والمصنع، نسبتي 45 % و55% على التوالي.

- **مجالات التكوين:**

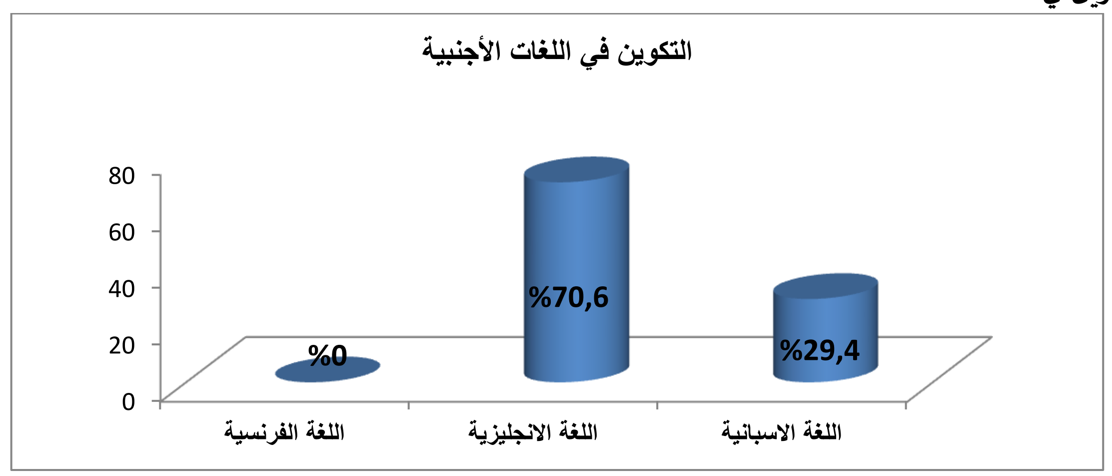
مجالات التكوين	ت	%
مهارات التفاوض	8	14.03
الأمن والسلامة المهنية	20	35.09
مهارات تسييرية	12	21.05
جوانب ثقافية	15	26.31
مهارات الاتصال	2	03.51
المجموع	*57	100

أجمعت 35.09% من إجابات مفردات العينة أن قواعد الأمن والسلامة هي أهم المحاور التي ترتكز عليها الدورات التكوينية، فيما مثلت نسبة 26.31% الجوانب الثقافية، و21.05 % للمهارات التسييرية، أما مهارات التفاوض فقد حصلت على نسبة 14.03% من إجابات المبحوثين، وعادت أقل نسبة للمهارات الاتصالية، إذ قدرت بـ 3.51% من المجموع الكلي للإجابات. يعود اهتمام المؤسسة بالأمن والسلامة المهنية،إلى طبيعة نشاطها الذي يرتفع فيه معدل الحوادث المهنية، لخطورة المواد

* - عدد التكرارات لا يشير إلى حجم العينة بل إلى عدد الإجابات لان السؤال يسمح بالإجابة بأكثر من خيار.

الكيماوية المستخدمة في الإنتاج. كما نلاحظ أن المؤسسة تولي أهمية للجوانب الثقافية في برامج التكوين،ما قد يعد مؤشرا على وعيها الثقافي، وإدراكها لأهمية هذه الجوانب.

- **التكوين في اللغات:**



تولي المؤسسة أهمية كبيرة للغات الأجنبية، حيث تسطر لها برامج تكوينية خاصة. وتمثل اللغة الإنجليزية أكبر نسبة إذ قدرت بـ 70.6%، أما اللغة الإسبانية فقد تابع 29.4%من أفراد العينة تكوينا فيها. فيما لم يتلق أي من أفراد العينة تكوينا في اللغة الفرنسية، على اعتبار تحكم هذه الفئة (الإطارات المسيرة) في اللغة الفرنسية بحكم منصبهم ومستواهم التعليمي. وما يلاحظ هو اهتمام المؤسسة باللغة الإنجليزية كونها لغة العولمة، وهو ما يعكس المنظور الاستراتيجي الذي تتبناه المؤسسة باعتبارها مؤسسة دولية. كما تحرص المؤسسة على تعليم اللغة الإسبانية لبعض الإطارات المسيرة، لتسهيل التواصل مع المركز الرئيسي للمجمع فلارمير المتواجد في اسبانيا،لاسيما شركة FERTIBERIA التي تنشط في قطاع الأسمدة ومخصبات التربة.ويوضح الجدول الموالي الاستفادة المحققة من التكوين في كل لغة، حسب رأي أفراد عينة الدراسة:

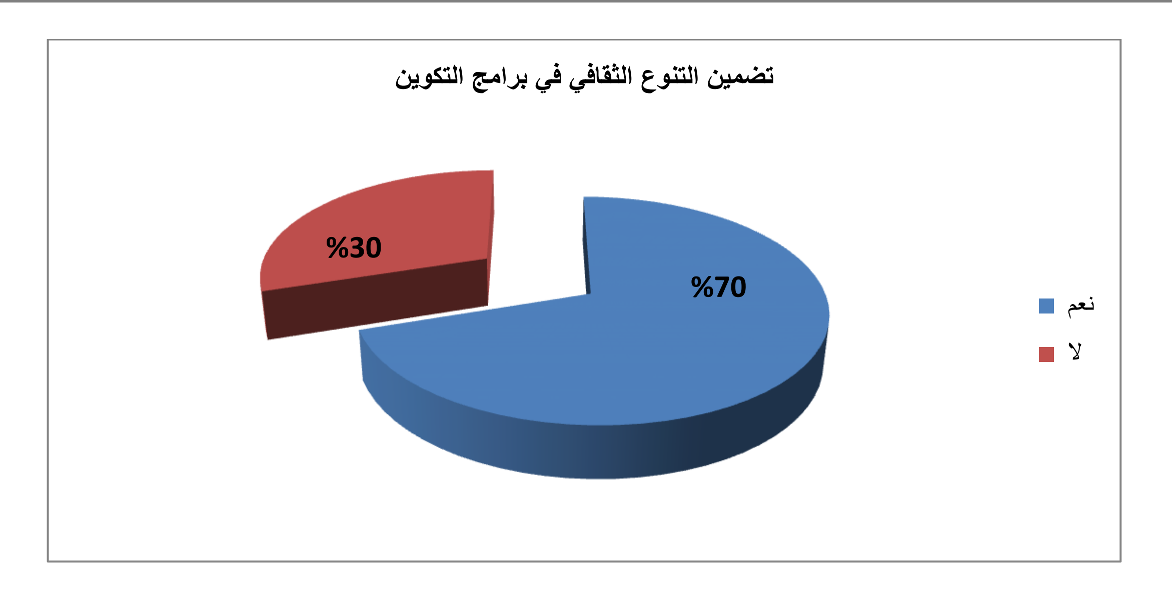
- **الاستفادة المحققة من التكوين في اللغات:**

اللغة / الاستفادة المحققة	الانجليزية		الاسبانية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
التفاوض مع الأجانب	10	55.55	3	21.43	13	**40.62**
الاتصال مع المسيرين الإسبانين	-	-	6	42.86	6	**18.75**
التربصات في الخارج	6	33.33	-	-	6	**18.75**
بعثات العمل إلى شركة FERTIBERIA	2	11.11	5	35.71	7	**21.87**
المجموع	**18**	**100**	**14**	**100**	**32***	**100**

أكد 40.62 % من إجابات المبحوثين الذين تلقوا تكوينا في اللغات ، أنها يسرت عليهم عملية التفاوض مع الزبائن والموردين الأجانب، فيما تساوت نسبة الاستفادة منها أثناء التربصات التي تتم خارج الوطن والاتصال بالمسؤولين الإسبانيين، حيث قدرت بـ 18.75 % في الحالتين. وعادت نسبة 21.87% للاستفادة المحققة في إطار البعثات إلى شركة FERTIBERIA.

- **تضمين التنوع الثقافي في برامج التكوين:**

* - عدد التكرارات يشير إلى عدد الإجابات لا إلى عدد مفردات العينة.



الأبعاد	ت	%
مهارات التفاوض البين ثقافي	8	30.77
القدرة على التفاعل مع التعدد الثقافي	5	19.23

أكد 70 % من المبحوثين أن التحسيس بالتنوع الثقافي مدرج في برامج التكوين التي تسطرها المؤسسة، فيما نفى ذلك باقي أفراد العينة والمقدر نسبتهم بـ 30%.أما الذين أكدوا تضمن البرامج التكوينية للمؤسسة للتحسيس بالاختلافات الثقافية، فقد توزعت إجاباتهم على الأبعاد التالية:

- **أبعاد التحسيس بالتنوع البين ثقافي:**

اتجهت إجابات أفراد العينة إلى اعتبار مهارات التفاوض البين ثقافي ومهارات التسيير الدولي، كأهم بعدين يتجلى من خلالهما التحسيس بالتنوع الثقافي، بنسبة 30.77 % لكل منهما. فيما حصل بعد القدرة على التفاعل مع الثقافات الأخرى على نسبة 19.23% من مجموع الإجابات، ومثلت 11.54% نسبة الإدارة الدولية للموارد البشرية، أما التسويق الدولي فقد شكل 07.69% من مجموع إجابات المؤكدين لتضمين التنوع الثقافي في برامج التكوين.

- **استثمار المؤسسة للتنوع الثقافي:** أجمع أفراد العينة على حرص المؤسسة على الاستفادة من التنوع الثقافي لمواردها البشرية (جزائري-إسباني)، والجدول الموالي يوضح أشكال استثمار المؤسسة لهذا التنوع:

استثمار المؤسسة للتنوع الثقافي	ت	%
تكوين فرق العمل المتنوعة	13	41.93
الاجتماعات المختلطة	11	35.48
اتخاذ القرارات التشاركية	7	22.58
المجموع	**31***[*]	**100**

[*] - عدد التكرارات لا يشير إلى حجم عينة الدراسة بل إلى الإجابات.

مهارات التسيير الدولي	8	30.77
الإدارة الدولية للموارد البشرية	3	11.54
التسويق الدولي	2	07.69
المجموع	**26***[*]	**100**

اعتبرت 41.93% من إجابات المبحوثين أن المؤسسة تستثمر التنوع الثقافي من خلال تشكيل المجموعات وفرق العمل الجزائرية -الإسبانية(البين ثقافية)، وذلك في إطار إنجاز المشاريع أو الدراسات، أو حل المشكلات. فيما مثلت نسبة 35.48% الاجتماعات المختلطة كوجه آخر من أوجه الاستفادة من التنوع الثقافي. أم اتخاذ المؤسسة القرارات بصفة التشاركية فقد حصل على 22.58% من مجموع إجابات مفردات عينة الدراسة.

من خلال تعدد أوجه الاستفادة من التنوع الثقافي، نلاحظ أن المؤسسة تحاول استثمار التنوع الثقافي لمواردها البشرية. فكل هذه المجالات تعطي إمكانية تعدد الأفكار والمعارف المنبثقة من سياقين ثقافيين مختلفين.

نتائج الدراسة:بعد جمع البيانات وتفريغها وتحليلها يمكن أن نلخص إلى النتائج التالية:

- ✓ تولي المؤسسة أهمية للجوانب الثقافية في ممارسة التنشئة التنظيمية،في محاولة لخلق قيم مشتركة بين العاملين فيها.
- ✓ تسطر المؤسسة برامج تعلم اللغات الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية والإسبانية.
- ✓ يشكل تعلم اللغات ركيزة أساسية تمكن العاملين من تنمية مهارات التفاعل مع الثقافات الأخرى، وبناء كفاءة اتصال بين ثقافي.
- ✓ تحاول المؤسسة بناء وعي بالتباين الثقافي لدي العاملين من خلال التحسيس بالتنوع الثقافي، في أبعاده المختلفة.
- ✓ تستثمر المؤسسة التنوع الثقافي لمواردها البشرية،من خلال تشكيل الفرق والاجتماعات البين ثقافية، والتشاركية في اتخاذ القرارات.

[*] - عدد التكرارات يشير إلى عدد الإجابات لا إلى عدد مفردات العينة.

دور الجامعة في نشر الروح المقاولاتية لدى الفئة الطلابية
"الإشارة إلى تجربة جامعة قطر"

أ.مسيخ أيوب
جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة.

ملخص: سعت الدراسة إلى تبيان دور المؤسسات الجامعية في تعزيز الروح المقاولاتية بين الفئة الطلابية. وقصد معرفة ماهية هذا الدور فقد تم تسليط الضوء على إحدى التجارب الناجحة وهي تجربة جامعة قطر، والتي تعتبر من بين أهم النماذج التي يحتذى بها في هذا الإطار، والتي استطاعت من خلال إنشاء مركز للمقاولاتية توعية الطلاب وخلق توجه مقاولاتي لديهم يمكنهم من خلق مؤسسات خاصة بهم. هذا وقد استخدم الباحث في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد عناصر الظاهرة وإخضاعها للتحليل والتفسير. وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها: أن المقاولاتية تعد المكون الأساس لأدوار الجامعات في الوقت الراهن، وأن الجامعات المقاولاتية من خلال أنشطتها وبرامجها الهادفة لتعزيز الروح المقاولاتية بين طلبتها إنما تمهد الطريق للاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

الكلمات المفتاحية: جامعة، روح مقاولاتية، طلبة، جامعة قطر.

Abstract: This study aims to highlight the role of university establishments to promote and strengthen the entrepreneurial spirit among students.
We took as a model the University of Qatar, one of the recognized universities in this context. The university has been through the creation of an entrepreneurship center, educate students by offering an entrepreneurial orientation that enable them to create their own businesses. We are based on a descriptive and analytical approach in order to build a sufficient theoretical basis for the study and analysis of the information collected on the university. The results of this study show that entrepreneurship is the main component of the concerns of modern universities through its activities and programs that aim to strengthen the entrepreneurial spirit among students, but also pave the path to the global knowledge-based economy.

Keywords: university, entrepreneurial spirit, students, University of Qatar.

مقدمة:تحتل الظاهرة المقاولاتية (ريادة الأعمال) في وقتنا الراهن أهمية كبيرة ومتزايدة في الوقت ذاته، سواء أكان ذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية أو النامية. كما أضحت تمثل موضوع طلب اجتماعي من قبل عدة أعوان (الأفراد، الدولة، الهيئات والتنظيمات...)، وذلك لما لها من تأثيرات إيجابية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، فهي تعتبر مصدرا مهما للثروة، والإبداع، وفرص العمل والمحافظة على البيئة بشكل من الأشكال.... إلخ.

هذا وعلى اعتبار أن كلا من القطاع العام والخاص لجل البلدان لا يستطيع استيعاب الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات فيما يخص التشغيل، وجب توجه هذه الفئة المتعلمة نحو العمل الحر والميدان المقاولاتي، كما توجب على الحكومات أن تعمد من خلال الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية على تعزيز الروح والنية المقاولاتية للطلبة في مرحلة التكوين، بهدف خلق الدافعية لديهم نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة. حيث يعتقد العديد من الباحثين بأن غالبية الجامعات حول العالم بدأت وبشكل متزايد بالتحول من الدور التقليدي القائم على التعلم وتقديم المعرفة العلمية إلى نموذج الجامعة المقاولاتية التي تنهض بدورها السابق فضلا عن المشاركة الفعالة في تطوير المنظمات الخاصة في الاقتصادين المحلي والإقليمي.

. **مشكلة الدراسة:**استنادا إلى السابق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث فيما يلي:

- فيم يتمثل الدور الذي تلعبه المؤسسات الجامعية في خلق وتعزيز الروح المقاولاتية بين طلبتها انطلاقا من تجربة جامعة قطر؟وينبثق عن هذا التساؤل، جملة من الأسئلة الفرعية التي نذكرها فيما يلي:

. ما مفهوم الروح المقاولاتية، وما هي أهم مرتكزاتها؟

. كيف تؤثر الجامعة في خلق الروح المقاولاتية لدى الطلاب؟

. ماهي الإنجازات والأعمال المقدمة من طرف جامعة قطر فيما يتعلق بالميدان المقاولاتي، بغرض نشر وتعزيز الروح المقاولاتي بين الفئة الطلابية؟

. **أهمية الدراسة:**تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية الظاهرة المقاولاتية بصفة عامة وفكرة الروح المقاولاتية لدى الفئة الطلابية على وجه الخصوص وانتشارها في مختلف بقاع العالم وضرورتها التي أصبحت ملحة في عصرنا الراهن لتحقيق التنمية الشاملة. حيث أضحت المؤسسات الجامعية منبعا قويا للتحسيس وخلق الوعي المقاولاتي لدى الطلبة بما يدفعهم نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على التطور الاقتصادي للبلدان ورفع مستويات الرفاهية الاجتماعية.

. **أهداف الدراسة:**تهدف الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- ✓ معرفة مدى مساهمة الجامعة في خلق الروح المقاولاتية لدى الطلبة؛
- ✓ توضيح الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في تكوين توجه نحو الأعمال والمبادرات الفردية؛
- ✓ معرفة مدى اهتمام جامعة قطر بخلق التوجه المقاولاتي لدى الطلبة؛
- ✓ محاولة تسليط نتائج الدراسة والاستفادة منها بالنسبة للجامعات الجزائرية.

. **منهج الدراسة:**لمعالجة موضوع البحث والإحاطة بكل جوانبه، وتحقيقا لأهدافه، تم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام الجانب الوصفي بهدف تكوين القاعدة النظرية اللازمة للدارسة، وذلك بعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالروح المقاولاتية، وبدور الجامعات في نشر وتعزيز هذه الروح .كما تم اعتماد المنهج التحليلي من أجل إبراز دور جامعة قطر في خلق الروح المقاولاتي لدى طلابها.

محاور الدراسة:بغية الإجابة على التساؤلات الواردة أعلاه، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث أقسام رئيسة كما يلي:

- ✓ المحور الأول: أساسيات حول المقاولاتية والروح المقاولاتية؛
- ✓ المحور الثاني: دور الجامعة في خلق الروح المقاولاتية لدى الطالب؛
- ✓ المحور الثالث: تجربة كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر.

المحور الأول: أساسيات حول المقاولاتية والروح المقاولاتية

1. أساسيات حول المقاولاتية:

1.1. تعريف المقاولاتية:هناك عدة تعاريف أسندت إلى مصطلح المقاولاتية **"Entrepreneurship"** أو ما يعرف بريادة الأعمال، وفي هذا الصدد يعتبر **"Churchill"** بأن كثرة وتباين تعاريف المقاولاتية تعد من بين عوائق الكثير من الأبحاث والدراسات المثمرة، فيقول " **ما نقول حقا بخصوص المقاولاتية**".وفيما نذكر جملة من التعاريف كما يلي:

عرفها كل من **"عبد الستار محمد العلي"** و **"فايز جمعة صالح النجار"** على أنها عملية إنشاء شيء حديث ذو قيمة، وتخصيص الموارد اللازمة لهذا مشروع من مال وجهد ووقت، وكذا تحمل المخاطر المرافقة والحصول على المكافئة الناتجة. حيث أنها عملية ديناميكية (سيرورة) لتأمين تراكم الثروة، هذه الأخيرة يتم تقديمها من خلال الأشخاص المتحملين للمخاطر في رؤوس أموالهم المستثمرة والملتزمين بالتنفيذ بغية خلق قيمة مضافة **(Value-Added)** إلى المنتجات التي قد تكون جديدة أو مألوفة أو فريدة. لكن الأهم في هذا الأمر هو أنه ينبغي على المقاول إضافة قيمة عن طريق تخصيص الموارد والمهارات اللازمة **(فايز جمعة صالح النجار، 2006: 5-6)**.

وذهب كل من **"طاهر محسن منصور الغالبي"** و **"وائل محمد صبحي إدريس"** إلى تعريف المقاولاتية على أنها:" مجموعة الخصائص المتعلقة ببدء الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل المخاطر والإبداع في إدارتها" **(طاهر محسن منصور الغالبي، 2009: 561)**.

هذا وقد حاول جملة من الباحثين تحديد مفهوم المقاولاتية، وذلك كما جاء في الكتاب المحرر من قبل "**Burger-Helmchen**"، حيث عرفها "**Gartner**" على أنها: "إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود"، وعرفها "**Drucker**" أيضا على أنها ذلك العمل الذي ينطوي على الابتكار والإبداع ومنح الموارد المتوافرة إمكانات إنتاجية جديدة. ويقول "**Fenkataraman**" أن المقاولاتية: "تعنى بالكيفية، وعلى يد من، وبأي الفرص تمت التضحية لإيجاد واكتشاف وإنشاء منتجات المستقبل" (**سيف الدين علي مهدي، 2014: 109**).

و من خلال كل ما سبق يمكن تعريف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء شيء جديد قيم (منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة) من خلال تخصيص الموارد المالية و المادية و البشرية و الوقت اللازم، إضافة إلى الأخذ بالمبادرة و العمل الحر و الرغبة في تحقيق الذات، و الإبداع و الابتكار، و الميل و الاستعداد نحو المخاطرة، بهدف خلق قيمة مضافة من خلال المنتجات و الخدمات المطروحة و الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة في رؤوس الأموال المستثمرة، و ذلك كله في إطار بيئة مضطربة و معقدة يسودها الغموض ويكتنفها حالات عدم التأكد.

21. خصائص المقاولاتية:يمكن ذكر أهم سمات وخصائص المقاولاتية في النقاط التالية: (Touhami Brahim, 2010: 10).

➢ هناك القيادة، بيد أن المقاولاتية تمثل القوة الدافعة وراء الحقائق الاقتصادية؛

➢ المقاولاتية هي رؤيا شاملة واضحة مدعومة بالعديد من الأفكار الإبداعية القوية المحددة والمتميزة، أي الجديدة في السوق (**السيد سالم عرفة، 2011: 139**).

➢ في روح المقاول (**Spirit of the Entrepreneur**) هناك رؤية لما هو أحسن من الوضع الحالي؛

➢ عن طريق العملية المقاولاتية أيضا يتم إيقاظ الحدس والبصيرة التي تضرب بجذورها في الخبرة، حيث يعمل المقاول على تطوير الرؤية المنبثقة عن الروح المقاولاتية وكذا الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ؛

➢ يعمل المقاول على تنفيذ هذه الرؤية بسرعة وحماس، حيث أن هذا العمل يمكن أن يوفر له الشعور التام بالمعيشة والارتياح والرضا في خدمة المجتمع؛

➢ المقاولاتية تمثل العمل الشخصي الحر الممارس من طرف الفرد انطلاقا من جملة عناصر رئيسة هي: الابتكار والإبداع والرغبة في التفرد وتحمل المخاطر، وهذا كله بهدف تقديم أشياء جديدة والخروج عن المألوف.

31. منافع المقاولاتية:يمكن ذكر أهم منافع الظاهرة المقاولاتية من خلال الآتي: (**ميسون علي حسين، 2013: 399-401**).

✓ **فرصة لتحصيل أرباح جيدة**: حيث تمثل الأرباح والعوائد المادية عنصرا تحفيزيا فعالا في قرارات المقاولين بشأن تقديم مشاريع جديدة للسوق.

✓ **فرصة تحقيق أقصى الإمكانات**: فعلى عكس نظرة غالبية الأفراد الذين يرون بأن بداية الأعمال خالية من الصعوبات والعراقيل، فإن المقاول ينظر إلى أن العمل يتطلب الجد والمثابرة والعمل المكد والاستعداد لتحمل المخاطرة، إضافة إلى المبادرة. فالعمل بالنسبة للمقاول يمثل أداة لتحقيق الذات.

✓ **زيادة في متوسط دخل الفرد**: فالمقاولاتية في أغلب المواقع تكون مصحوبة بزيادة المخرجات، وهو الأمر الذي يسمح بتكوين الثروة للأشخاص من خلال زيادة عدد المشاركين في التنمية.

✓ **العمل على تطوير الاقتصاد**: فالمبادرات الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنواة الرئيسية التي تمد الاقتصاد الوطني فيما بعد بالمشروعات الكبيرة. حيث نجد على سبيل المثال بأن حوالي **3,6** مليون مشروع مقاولاتي في الصين تساهم بحوالي **56%** من **PNB**، و**75%** من القيمة المضافة الصناعية، و**62%** من الصادرات، و**75%** من التشغيل خارج الزراعة، و**80%** من المنتجات الجديدة (**Djemai sabrina, 2013: 52**).

✓ **إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي**: إذ تصاحب المقاولاتية في الكثير من الأحيان سيرورات التحولات الهيكلية وتغيرات المحيط الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي وحتى التنظيمي، حيث أن هذه التحولات تولد من اللأكادة وعدم الاستقرار والتي

ينجم عنها ظهور فرص إنشاء نشاطات اقتصادية ومؤسسات جديدة، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تنوع في النسيج الاقتصادي بين الغرب والشرق، إضافة إلى الانفتاح على الصعيد الدولي (Alain Fayolle, 2003: 31).

✓ **النمو في جانبي العرض والطلب**: حيث أن تأمين رأس مال جديد سيوسع من جانب الزيادة في العرض، كما أن الانتفاع من الطاقات الجديدة والمخرجات في المشروع الحديث سوف يؤدي إلى زيادة في جانب الطلب.

✓ **تجديد حظيرة المؤسسات:** حيث تسمح الأنشطة والمشروعات المقاولاتية في تجديد حظيرة المؤسسات بشكل متزايد من سنة لأخرى، والذي يكون على سبيل المثال في حدود **10%** في فرنسا، الأمر الذي يسمح بضخ حوالي مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة **(Alain Fayolle, 2006: 25)**.

✓ **الابتكار والتحديث**: حيث يعتبر الإبداع والابتكار والخروج عن المألوف سمات لصيقة بالمشروعات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، وهنا تعد المقاولاتية إحدى مصادر التجديد، لأن التطوير يرتكز أساسا على عنصر الابتكار وذلك بالنسبة لتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة للسوق إضافة إلى الاهتمام بالاستثمار بغرض تأمين مشاريع جديدة.

✓ **الفرصة للمساهمة في خدمة المجتمع**: حيث أنه في الغالب ما يكون المقاول من الأفراد الموثوقين والمحترمين في المجتمع، وبالتالي فله فرصة كبيرة لخدمة المجتمع من خلال تنمية الاقتصاد وزيادة النمو وتأثير أعماله على وظائف الاقتصاد المحلي.

✓ **خلق مناصب الشغل**: حيث تعتبر المشاريع المقاولاتية مصدرا مهما للوظائف الجديدة في الاقتصاد، فقد أضحت عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية على العموم منذ سنوات السبعينات تبدو كحل لمشكلة البطالة ومصدر محتمل لتوفير مناصب العمل **(Alain Fayolle, 2004: 11)**.

✓ **الفرصة لتحقيق الذات:** حيث أن امتلاك المقاول للعمل يمنحه الحرية والاستقلالية وإمكانية تحقيق ما هو مهم له.

✓ **تساهم المؤسسات المقاولاتية في تقديم الخدمات والسلع:** حيث تسهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق أداء مالي ومردودية وربحية جيدة للفرد المقاول ومالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بيد أنها من الجهة الأخرى تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الزبائن من السلع والخدمات المطلوبة.

2. ماهية الروح المقاولاتية:

1.2. تعريف روح المقاولاتية "Entrepreneurial spirit":تعرف روح المقاولاتية على أنها قدرة فرد أو مجموعة اجتماعية على تحمل المخاطر لغرض الاستثمار. حيث أن هذا الأخير يكون في مؤسسة، بمعنى "مغامرة" وذلك كما جاء في دراسة**Marchesnay** و**Julien**. هذه المغامرة مرتبطة أساسا باستغلال فرصة والتي تهدف إلى تحقيق شيء جديد، إبداعي، وخلق القيمة، وذلك من خلال استخدام ودمج مختلف الموارد **(L'équipe d'AGEFA PME Prospective, 2013: 13)**.

ويعرفها الباحثان **Kearney** et **Surlemont** على أنها العقلية أو طريقة التفكير التي تقود الفرد (أو مجموعة أفراد) لتحديد الفرص ومن ثم جمع الموارد الضرورية بغرض استغلالها من أجل تحقيق خلق القيمة. كما يعرفها كل من **Block** و**Stumph** على أنها إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا كله لمجرد وجود إمكانية التغيير. هذا ويقدم التعليم في المجتمع الفرنسي في بلجيكا (**The French community in Belgium education**) تعريفا شاملا فيما يخص الروح المقاولاتية باعتبارها: «المهارة الأساسية الواجب اكتسابها من خلال التعلم طوال الحياة، والتي تشجع الرضا الوظيفي لدى الفرد كما تساهم في تحقيق الذات. حيث تستمد هذه الروح طاقتها من المواقف التي تحدد: المثابرة، الإبداع، التفاؤل، المسؤولية، روح الجماعة، الحكم الذاتي، والمبادرة، وتستند بشكل أساسي على معرفة الفرد (**Knowledge-being**). **(Yifan WANG, 2010: 38-39)**.

2.2. العناصر المكونة لتعليم الروح المقاولاتية:تستند الروح المقاولاتية على ثلاث صفات أساسية تتضمن في فحواها جملة من الخصائص الفرعية، والتي نذكرها فيما يلي: **(Jean Jacques Dijoux, 2013: 9-10)**.

. روح المبادرة "Sense of initiative":والتي يمكن تعريفها على أنها الرغبة في التجريب والقدرة على أخذ المخاطرة وتحملها، بحيث يتم التغلب على المشاكل المعترضة وتعديها دون تعريض المؤسسة للخطر. وتشتمل هذه الخاصية على كافة الوظائف في المؤسسة، حيث أن مقياس المبادرة يتمثل في الجودة (**The Quality Measurement**).

إن المبادرة هي ميزة جماعية (**collective quality**) محمولة من قبل الفرد، والتي يتم تعلمها بشكل أساسي من خلال التربصات في المؤسسات والتدريب، إضافة إلى إمكانية تعلمها عن طريق اكتساب أساليب وطرق التحليل وحل المشكلات.

. روح المسؤولية "The Sense of Responsibility":والتي تعرف على أنها تقبل الفشل والإخفاقات إلى جانب قبول النجاحات. حيث أن هذه الأخيرة لا تعني التركيز على النجاح وحسب، وإنما ينبغي على الفرد فهم طرق وأسباب التحسين والتطوير بغرض زيادة النجاحات. هذا ويعد الخطأ والفشل من عوامل النجاح للفرد إذا ما تم فهم مكامن الخلل وتصحيحها. حيث أن اكتساب الفرد المقاول لروح المسؤولية يكون في العمل الجماعي، ولكنه قبل كل شيء يكون في العمل الشخصي وقبول التواضع من خلال التقييم الإيجابي أو بالأحرى التقييم البناء.

وعليه فإن تنمية وتطوير الشباب لا تعني بالضرورة مضاعفة المؤسسات المصغرة (**Mini Companies**) وإنما تعني إيجاد الطرق الكفيلة بتكوين روح استقلالية وحكم ذاتي للشباب في مشوارهم العملي.

. القدرة على الإنشاء "The ability to create":إن الروح المقاولاتية تتطلب قدرة حقيقية على الخلق فيما يخص الابتكارات والتي تؤدي بدورها إلى خلق القيمة في المنشأة. وفي هذا المقام يعتبر الإبداع الأساس والركيزة المحورية لهذه الروح، حيث أن تعلم قواعد الابتكار والإبداع يحرر الطاقة اللازمة لبناء الروح المقاولاتية لدى الطلبة والمتدربين.

3.2 الإمكانيات المقاولاتية المرتبطة بالروح المقاولاتية:

اقترح الباحثان **Kearney et Surlemont** جملة من الخصائص والمهارات والقدرات المقاولاتية والتي ترتبط بشكل أساسي بما يسمى روح المقاولاتية وذلك فيما يلي: **(Yifan WANG, 2010: 40)**

- تحديد وتقييم وإدارة المخاطر؛
- إيجاد الحلول وتجنب المشكلات؛
- تجميع وتنظيم وتحليل المعلومات؛
- البحث عن الموارد والتسيير الرشيد لها؛
- توليد الأفكار الابتكارية وتجسيدها في شكل إبداعات؛
- العمل مع الآخرين في شكل فريق؛
- المرونة العالية وتقبل التغيير؛
- القدرة الجيدة على التفاوض والتأثير؛
- ربط الأهداف وفقا للمهارات والإمكانات الشخصية المتوافرة في المؤسسة؛
- المراقبة والتقييم المستمرين؛
- أخذ المبادرة؛
- التخطيط والتنظيم؛
- تحمل المسؤولية.

المحور الثاني: دور الجامعة في خلق الروح المقاولاتية لدى الطالب

1. **دور الجامعات والبنية التحتية لمنظومة المقاولاتية**:تعتبر الجامعات أحد الأطراف الرئيسة في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسؤولية أداء جملة من المهام النوعية والتي نذكر أهمها فيما يلي: **(مصطفي محمود أبو بكر، 2014: 68).**

- توفير رأس المال البشري الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادأة؛

✓ التدريب على توليد الأفكار الابداعية والابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية؛
✓ التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع المقاولاتية الصغيرة؛
✓ الإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق؛
✓ إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه.

2. **أهداف التعليم والتدريب المقاولاتي:**لعل ما تسعى معظم برامج التعليم الجامعي فيما يتعلق بالمقاولاتية إلى تحقيقه يتمثل في: تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الإنجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم، و العمال على إعداد أفراد مقاولين من الفئة الطلابية لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل.إضافة إلى إسهامه في دعم طموحات الشباب المقاولين، ومن ثم يصبح المقياس النهائي للتعليم والتدريب المقاولاتي متمثلا في تحويل الطلبة إلى مقاولين، و تسهيل محاولات إقامة المشروعات المقاولاتية وبالطبع كلما نبعت المشاريع من أفكار معرفية تخدم الاقتصاد المعرفي وتسعى لبناء مجتمع المعرفة كلما كانت القيمة المضافة ذات قيمة. وفي ضوء ما تقدم يمكن عرض أهم الأهداف التي تسعى برامج التعليم والتدريب المقاولاتي إلى تحقيقها وذلك على النحو التالي:

✓ غرس الروح المقاولاتية لدى الطلبة من خلال البرامج التعليمية المبتكرة والمناهج الدراسية المناسبة؛ **(Feizollah Monavari, 2013: 248).**
✓ رعاية الأفكار الابداعية للطلبة، وتقديم التوجيه والدعم لأولئك الذين يبحثون عن عمل في المجال المقاولاتي؛ (**Ramiro Huayller, 2014: 10).**
✓ توفير المعارف المتعلقة بالميدان المقاولاتي؛
✓ بناء المهارات اللازمة لإدارة المشروعات المقاولاتية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال؛
✓ تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية؛
✓ العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.

3. **الأدوار المتوقعة نتيجة تعليم المقاولاتي:**لبيان مدى مساهمة ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتعليم أصولها في العديد من جوانب الحياة المهنية والمجتمعية والشخصية، ومن أجل بناء الاقتصاد المعرفي ومواجهة مشكلة البطالة نشير إلى ما يلي: **(أيمن عادل عيد، 2014: 155-156).**

➢ تعلم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي القومي المتواكب مع التوجهات العالمية؛
➢ تعلم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة؛
➢ تعلم المقاولاتية يُنتج رواد في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛
➢ تعلم المقاولاتية يُساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة؛
➢ تعليم المقاولاتية يُكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة؛
➢ تعليم المقاولاتية يُزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة، على اعتبار أن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا؛
➢ تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة؛

- تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل؛
- تعليم المقاولاتية يساهم في تحويل الأفكار إلى مشاريع بمعدلات أكثر من غيرها بما يحقق قيمة وتميز على المستوى القومي والعالمي ويدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة؛
- تعليم المقاولاتية يَخلق المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد حالة جامعة ولاية أريزونا على أن تعليم ريادة الأعمال بالجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، حيث ارتفعت أعداد المشاريع والمؤسسات الخاصة التي أقامها الطلاب لخدمة مجتمعاتهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة، وكان غالب هذه المؤسسات يندرج ضمن المشروعات المعرفية بما ساهم في بناء وتنمية المجتمع المعرفي.

4. **الجامعة وحاضنات الأعمال:**تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة (أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية) قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي)، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.كما أن الهدف من هذا النوع هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال: **(تركماني أمير، 2006: 7)**.

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة لدى الشباب؛
- توليد فرص عمل للشباب الجامعي؛
- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي؛
- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي؛
- القضاء على مسببات هجرة الأدمغة؛
- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة؛
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.

5. **حاضنة الأعمال الجامعية كهيئة داعمة للتعليم:**تدعم الحاضنات على اختلاف أنواعها التعليم على اعتباره إحدى أسس التطور والرقي بالمجتمعات، كما تعتبر حاضنات الأعمال بمثابة تهيئة للبيئة المساندة والداعمة للمشاريع والأفكار الإبداعية للشباب، والتي يتم إتاحتها وتعزيزها بآليات متكاملة لضمان نجاح مشاريعهم الجديدة .وتتمثل المدخلات الرئيسية لهذه الحاضنات في المبدعين من الشباب الطلابي لهذا تعمل الحاضنة في إطار– التعلم السريع-على دعم وتحفيز مهارات وإبداعات الطلبة الملكين لتوجهات مقاولاتية، إضافة إلى إعداد كوادر قوية قادرة على الاستمرار والنمو في المستقبل، مع المساهمة بشكل كبير في حل مشكلة تدني مستويات الأداء المهني من خلال توفير مزيد من فرص التدريب للعاملين وفق مبادئ واستراتيجيات وأدوات وتقنيات التعلم السريع. فالشباب عندما ينتسب إلى الحاضنة تنقصه مهارات معينة هنا يتجلى لنا دور الحاضنة في احتضانه ورعايته وتوفير الخدمات له من جميع الجوانب التي يحتاج إليها في واقعه العلمي، وإمداده بالطاقة المستمرة لغرض التنمية المستدامة. وتهدف الحاضنة من خلال ذلك إلى:

- ✓ مساعدة المدارس والجامعات والمعاهد التدريبية على توطين التعلم السريع في مواقعهم؛
- ✓ مساعدة الباحثين التربويين والاقتصاديين على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها في حاضنات ومراكز البحوث للتعلم السريع بهدف تطوير التعليم والاقتصاد في المجتمع؛

✓ مساعدة المقاولين على تحويل مؤسساتهم إلى منظمات متسرعة التعلم– منظمات فائقة التعلم-من خلال إنشاء حاضنات التعلم السريع في تلك المؤسسات؛

✓ ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية؛

✓ المساهمة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجيا وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها بما يخدم عملية البناء التربوي.

المحور الثالث: تجربة كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر:يمكننا توضيح دور الجامعة في نشر وتعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة في جامعة قطر من خلال التوجه الاستراتيجي التي اتخذته كلية الإدارة والاقتصاد بصفة خاصة والجامعة بصفة عامة، والذي يظهر جليا من خلال الإنجازات التالية: **(مركز ريادة الأعمال بجامعة قطر، 2016).**

1. إنشاء مركز للمقاولاتية (ريادة الأعمال):حيث يقول الدكتور "نظام هندي" عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر: «بدأ اهتمام كلية الإدارة والاقتصاد بفكرة المقاولاتية منذ ثلاثة أعوام، ونحن على يقين تام بأنها جزء لا يتجزأ من رؤية قطر الوطنية **2030** التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالدولة، وهو ما يعني بطبيعة الحال زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالدولة، والحفاظ على مواردها للأجيال الحالية والأجيال القادمة من بعدنا». وأضاف د.هندي: «لقد كانت بداية الإطلاق الحقيقي لمشروع المقاولاتية في الجامعة حينما طرحت كلية الإدارة والاقتصاد برنامج المقاولاتية كتخصص فرعي لطلبة الكلية، ليتسنى للطالب أن يختار تخصصه الفرعي في مجال المقاولاتية، بعد ذلك بدأ العمل على فكرة إطلاق مركز خاص بالمقاولاتية (ريادة الأعمال) داخل الكلية **(محمد الفكي، 2014).**

وقد تم تأسيس مركز للمقاولاتية (CFE) في سبتمبر **2013** كمبادرة من كلية الادارة والاقتصاد في جامعة قطر لدعم المقاولاتية في الجامعة والمجتمع ككل. ويعمل مركز المقاولاتية (ريادة الأعمال) على ربط الحياة الأكاديمية مع الواقع العملي من خلال توفير خدمات التدريب، وحاضنة الأعمال، والأبحاث. خدمات (CFE) مصممة لطلاب وخريجين وموظفين جامعة قطر وأيضاً تمتد إلى القطاع الخاص، والمجتمعات التجارية والجمعيات والوكالات الحكومية. وتشمل هاته الخدمات تقديم برامج تدريبية لخلق الوعي حول أهمية المقاولاتية وتطوير مهارات الطلاب والطالبات ليصبحوا مقاولين ناجحين. فمهمة (CFE)هو دعم الفئة الطلابية والمجتمع في جامعة قطر لتطوير الأفكار التجارية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

هدف المركز نشر الثقافة المقاولاتية والابتكار في مجتمع جامعة قطر خاصةً والمجتمع القطري عامة. حيث يهدف المركز إلى مساعدة الطلاب على اكتشاف مقاولين في داخلهم من خلال تقديم مجموعة واسعة من ورش العمل والتدريب. فالفلسفة المتبعة من قبل القائمين على المركز تملي عليهم تقديم التدريب إلى جانب احتضان وتوجيه المشاركين بشكل يلهمهم في تطوير واختيار الأفكار المبتكرة. اضافةً إلى التخطيط لاستضافة عدد من المقاولين الناجحين في دولة قطر والعالم لتبادل خبراتهم العملية في السوق وعوامل نجاحاتهم الشخصية.

وانطلاقا من السابق يسعى المركز إلى تحقيق جملة من الأهداف المحددة التي نذكرها فيما يلي:

- خلق الوعي حول أهمية المبادرات وتنمية المشاريع؛
- تنمية المهارات وبناء القدرات لتطوير الأفكار والأعمال وخطط العمل؛
- تنمية ثقافة المخاطرة والابتكار والإبداع؛
- مساعدة الجهات المعنية لخلق بيئة عمل صديقة وتحفيز المنافسة في السوق.

هذا ويعمل المركز دائماً من أجل التعاون مع الجهات المرافقة والداعمة للمقاولاتية، فالطالب يقدم الفكرة لإدارة المركز، ويحاول القائمون عليه مناقشته بها ليعمل على تطويرها، ومن ثم البحث عن تمويل لفكرته بين الجهات المعنية في قطر، كحاضنات قطر للأعمال، أو بنك قطر للتنمية، أو شركة قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من المؤسسات التي ترعى أفكار الشباب وتسعى لمساندتهم، وهناك جهات تعطي تمويلا محدودا كدار الإنماء الاجتماعي التي تمنح القطريين **250**

ألف ريال.كما يردف مدير مركز المقاولاتية بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر بأنه تم تلقي 29 فكرة مشروع من قبل الطلبة سنة 2014، وتمت محاولة مناقشتها وطرحها على حاضنات الأعمال من أجل الوصول للأفكار التي تستحق المساندة والتي يمكن أن تتحول لمشروعات حقيقية على أرض الواقع، بحيث نصل إلى خطة مشروع، ومن بين المشاريع المقدمة تم التوصل إلى أن 12 فكرة توفرت فيها عناصر الفكرة الجيدة، ومنها 7 أفكار يمكن العمل عليها وتطويرها مستقبلاً، و10 أفكار لمشاريع لا يمكن تطبيقها **(ساجيب، 2014)**.

تتمثل أهم إنجازات المركز بخصوص ترسيخ وتعليم الروح المقاولاتية لدى فئة الطلبة من جامعة قطر فيما يلي:

- ✓ طرح مسابقة في المقاولاتية والابتكار كانت نسبة المشاركة فيها مرتفعة من كلية الهندسة، حيث بلغت قرابة **50%**، إضافة إلى **35%** من طلاب الإدارة والاقتصاد، و**15%** من باقي كليات جامعة قطر؛
- ✓ تنظيم ورشة عمل معنونة بـ "**التعليم العالمي لريادة الأعمال**" وذلك بحضور الدكتور **إلين آيزمان** عميد كلية بابسون الأمريكية، وعدد من المتحدثين من داخل الدولة وخارجها. هذا وتأتي الورشة، التي نظمت بالتعاون مع مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم (وايز)، في إطار سعي جامعة قطر لتحقيق رؤيتها التي تسعى من خلالها إلى إتاحة الفرصة للطلبة لخوض التجارب العالمية، واكتساب الخبرات والمهارات المتنوعة، وتشجيعهم على الابتكار وإطلاق قدراتهم الإبداعية في مجال المقاولايتة، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع مختلف المؤسسات التعليمية المحلية والدولية؛ **(حسن بن راشد الدرهم، 2016)**.
- ✓ إقامة ورش عمال جامعية بالتعاون مع مركز **بداية** من خلال تنظيم ورشات عمل خاصة لطلاب الجامعة حول موضوعات ريادة الأعمال والمقاولاتية. حيث تغطي ورش العمل التي موضوعات مثل تكوين الأفكار؛ التسويق والمبيعات؛ إعداد الميزانية؛ مخطط نموذج العمل؛ التحقق من العميل؛ إدارة المشروع؛ كيف عرض الأفكار.

2. إنشاء حاضنة أعمال جامعية:

. الالتزام والمشاركة في حاضنة الأعمال: يلتزم المركز بتوفير دورات تدريبية عالية الجودة للمتدربين خاصة في مجالات: تنمية المهارات ودعم الكفاءات المطلوبة لإيجاد مقاولين؛ والتفكير الابتكاري للقيام بالمبادرات؛ والتسويق والمبيعات؛ والمنافسة؛ والربحية والتسعير؛ والتخطيط المالي؛ والتمويل؛ إضافة إلى الاعتبارات القانونية المتعلقة بالمجال المقاولاتي. ويتضمن برنامج حاضنة الأعمال التزام المتدربين بحضور الدورات التدريبية المخصصة والتي تلبي احتياجاتهم كما أنهم ملتزمون بالعمل من أجل وضع خطة العمل الخاصة بالمبادرات المقترحة، ومن أجل تحقيق ذلك يقوم المركز بتوفير تدريب متخصص يتناسب مع احتياجات كل شخص بمفرده وذلك عن طريق المدربين في حاضنة الأعمال. ومع أهمية الالتزام بأخلاقيات العمل والاحترام المتبادل لنجاح العمل والوصول للأهداف التي وضعت في البداية. ستكون مدة التدريب في حاضنة الأعمال فصل دراسي على الأقل ويمكن أن تمتد إلى فصلين مما يعادل سنة وستوفر للمتدربين تسهيلات ومرافق من مكاتب وأجهزة لمساعدتهم في الحاضنة وتطوير أعمالهم والتي سيقضون فيها **10** ساعات أسبوعياً. ويتوقع أن يقوم الشخص المتدرب في نهاية مدة الحاضنة بالتالي:

- إعداد خطة عمل؛
- إعداد خطة المبيعات والتسويق؛
- إجراء الدراسة السوقية؛
- حساب الربحية والأدوات المالية الأخرى المطبقة للمشروع؛
- وضع خطة لمتابعة ما بعد حاضنة الأعمال في جامعة قطر بما في ذلك خطة التمويل.

. الخدمات المتاحة من الحاضنة: توفر جامعة قطر عدد من الخدمات وذلك للمشروعات التي يتم احتضانها من قبل وحدة حاضنة الأعمال وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- توفير مساحة مكتبية مجانية للطلاب أصحاب المشاريع والمؤسسات المقاولاتية؛
- المساعدة في إعداد الدراسات السوقية والمالية للمشروع؛
- التدريب المستمر على الجوانب المختلفة لإدارة مشروع تجاري؛
- المساعدة في إعداد دراسة جدوى متكاملة عن المشروع؛
- المساهمة في إعداد الدراسة المالية للمشروع وتحديد مصادر التمويل المناسبة والتواصل معها.

3. البرامج التعليمية المقدمة فيما يتعلق الميدان المقاولاتي:

✓ **برنامج "إرادة":** برنامج إرادة **ERADA** هو برنامج تدريبي في المقاولاتية يتم تنفيذه من خلال مركز المقاولاتية (**CFE**) في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة قطر. ويهدف هذا البرنامج الى استقطاب طلاب وخريجي جامعة قطر في مختلف البرامج الدراسية وذلك لتعلم مهارات المقاولاتية. ويأمل المركز في أن يكون برنامج إرادة من أفضل برامج المقاولاتية في قطر وذلك في تحفيز، وتعليم ودفع المقاولين نحو النجاح مما يساهم في دعم جهود التنمية في دولة قطر .ويتميز برنامج إرادة في المقاولاتية عن غيره من البرامج بانه يركز على أساسيات العملية المقاولاتية من خلال منهج تدريبي متميز وليس أكاديميا بحتا، بل هو مصمم خصيصاً ليتناسب مع احتياجات طلاب وطالبات جامعة قطر. ولا يتطلب البرنامج ايه معلومات مسبقة أو خلفيه في الإدارة من اجل التسجيل في برنامج إرادة، إلا ان البرنامج يتطلب ان يتوافر لدى المشاركين الإرادة والتصميم والرغبة في التعلم المقاولاتي حيث يمكن ان ينعكس ذلك على مسار حياتهم المهنية.

هذا البرنامج يعمل على توفير الفوائد التالية :

- المساهمة في بناء المعرفة الأساسية حول المقاولاتية وأهميتها لحياتك المهنية؛
- اعطاء المتدرب فكرة عن الأدوات اللازمة لصياغة فكرة عمل لمشروع أعمال؛
- إتاحة الفرصة للطلاب الراغبين في تعلم المقاولاتية للتواصل وتبادل الآراء والأفكار.

✓ **البرنامج التأهيلي لوحدة حاضنة الأعمال:** ويهدف هذا البرنامج (**Pre-Incubator Training Program**) إلى تنمية قدرات طلاب جامعة قطر وغيرهم من المنتسبين للجامعة في تنمية الأفكار التي لديهم أو مشروعات التخرج وتحويلها الى مشروعات أعمال، ويتم تنظيم هذا البرنامج التأهيلي في فصلي الخريف والربيع من العام الجامعي.

وذكر مدير وحدة حاضنات الأعمال بالمركز أنه "يتم تقييم المرشحين بناء على استمرارية المشروع والقدرة على الالتزام بالوقت المحدد للمشروع والالتزام بالحضور للمحاضرات التدريبية بالإضافة إلى كيفية أداء الفريق في تطوير المشروع." ويتضمن البرنامج عدة مواضيع منها: المتطلبات والكفاءات المطلوبة للمقاول، المنتجات والخدمات، السوق والعملاء، التسعير والربحية وأخيراً يوم عرض المشاريع والأفكار.وكان مجموع الفرق المتقدمة في هذه الدورة (خريف **2015**) **55** فريقاً من مختلف الكليات بالجامعة وشملت هذه الكليات: كلية الهندسة، كلية الإدارة والاقتصاد، كلية الآداب والعلوم، كلية الصيدلة، وكلية الشريعة، وكانت الغالبية من كليات الإدارة والاقتصاد والهندسة والآداب والعلوم وتضمنت أفكار المشاريع لتشمل التكنولوجيا وخدمات تجارية بالإضافة للتعليم والصيدلة.

والجدير بالذكر، أن المركز (**CFE**) يقوم بتقديم برامج تدريبية لخلق الروح المقاولاتية لدى الطلبة وتطوير المهارات الإبداعية لتشجيع الطلاب وغيرهم على المبادرة والعمل المقاولاتي، كما يعمل المركز على تنمية الأفكار ووضعها في صورة خطط عمل جيدة مع إمكانية تحويلها إلى واقع ملموس، ويساهم وجود وحدة حاضنات الأعمال في المركز في تقديم خدمات الأعمال للأفكار الناجحة بالإضافة الى إعداد دراسات الجدوى.

كما يقوم المركز أيضاً بإجراء البحوث العلمية المرتبطة بالمقاولاتية، وذلك من خلال الاستفادة من جهود أعضاء هيئة التدريس بكلية الإدارة والاقتصاد، ويتضمن ذلك تنفيذ مشاريع بحثية محددة والتي تغطي مختلف القضايا المتعلقة

بأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية في دولة قطر، ودول مجلس التعاون الخليجي وباقي دول العالم، وتساهم مثل تلك الأنشطة في تعزيز دور كلية الإدارة والاقتصاد وجامعة قطر على المستويين المحلي والدولي.

وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة، يعمل المركز على تقديم تلك الخدمات للهيئات الحكومية ومجتمع الأعمال والقطاع الخاص في داخل وخارج دولة قطر، وذلك فيما يخص المقاولاتية وتحفيز القطاع الخاص.

إن خلق ثقافة المقاولاتية يتم من خلال تنظيم الندوات داخل جامعة قطر، بالاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، والمختصين في الميدان المقاولاتي في المركز، إضافة إلى بعض الخبرات من خارج الجامعة، ويتم تنظيم الفعاليات من خلال ندوات وورش عمل ومؤتمرات كلها تهدف إلى خلق هذه الثقافة.

الخاتمة:

أضحى التوجه المقاولاتي ضرورة ملحة في التعليم العالي في وقتنا الحاضر، حيث تلعب المؤسسات التعليمية الجامعية دورا فعالا في تكوين الروح المقاولاتية لدى الطلبة، الأمر الذي يؤدي بلا شك في زيادة مستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات المقاولاتية وبالتالي المساهمة الكبيرة في تحسين مستوى التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للدول.

هذا وتلعب جامعة قطر من خلال كلية الإدارة والاقتصاد ومركز ريادة الأعمال المنشأ دورا هاما في خلق وعي مقاولاتي وفي تكوين روح المبادرة والابتكار وغرس مفهوم ثقافة العمل الحر في البيئة الجامعية القطرية، والذي يتجلى بوضوح من خلال البرامج التكوينية والملتقيات والمؤتمرات والورشات المنجزة من قبل الجامعة في سبيل توجيه الفئة الطلابية نحو مجال المقاولاتية أو ريادة الأعمال، الأمر الذي يؤكد رؤية الجامعة وتوجهها الاستراتيجي نحو ترسيخ الثقافة المقاولاتية بين طلبة الجامعة في سبيل الرقي والتطور وتحقيق التنمية المستدامة.

. النتائج:

في ضوء ما سبق يمكن أن نلخص نتائج الدراسة حول دور المؤسسات الجامعية في خلق وتعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة بالإشارة إلى تجربة جامعة قطر، والتي سبق تحليلها في النقاط التالية:

- ✓ تعتبر المقاولاتية المكون الأساس لأدوار الجامعات في الوقت الراهن، على اعتبار أنها تعب دورا محوريا في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان؛
- ✓ إن الجامعات المقاولاتية من خلال أنشطتها وبرامجها الهادفة لتعزيز الروح المقاولاتية بين طلبتها إنما تمهد الطريق للاقتصاد العالمي القائم على المعرفة؛
- ✓ أهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسة الجامعية كفضاء علمي في مجال غرس ثقافة وتنمية روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي بما يسمح أن تتولد لديه الرغبة في إنشاء مؤسسة حتى يساهم في ترقية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ يعمل مركز المقاولاتية المنشأ على مستوى جامعة قطر في تقديم برامج تدريبية لخلق الوعي والتوجه المقاولاتية وتطوير مهارات الطلاب والطالبات ليصبحوا مقاولين ناجحين، حيث أن خلق ثقافة ريادة الأعمال يتم من خلال تنظيم الندوات داخل جامعة قطر، بالاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، والمختصين بريادة الأعمال في المركز، إضافة إلى بعض الخبرات من خارج الجامعة، ويتم تنظيم الفعاليات من خلال ندوات وورش عمل ومؤتمرات كلها تهدف إلى خلق هذه الثقافة؛
- ✓ لعبت كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة قطر دورا جد فعال في خلق الروح المقاولاتية بين الفئة الطلابية من خلال مركز المقاولاتية المنشأ فيها، حيث أظهر مدير مركز المقاولاتية بالجامعة بأن تفاعل الطلاب مع فكرة المركز في تزايد مستمر، فقد كانت الانطلاقة على طلاب كليتي الإدارة والاقتصاد والهندسة، وتم طرح مسابقة في المقاولاتية والابتكار كانت نسبة

المشاركة فيها مرتفعة من كلية الهندسة، حيث بلغت قرابة 50%، إضافة إلى 35% من طلاب الإدارة والاقتصاد، و15% من باقي كليات جامعة قطر، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على دور الجامعة الكبير في خلق وعي مقاولاتي بين طلبتها.

. التوصيات:

بإمكاننا في هذا الصدد تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد الحكومة الجزائرية وكذا أصحاب القرار في تكوين وتعزيز النية والروح المقاولاتية لدى الطلبة في المحيط الجامعي. والتي نذكرها فيما يلي:

✓ ينبغي إعادة النظر فيما يخص الدار المقاولاتية (**House of entrepreneurship**) المنشأة في الجامعات الجزائرية بتفعيل نشاطها من خلال تقديم ندوات وعقد مؤتمرات وأنشطة علمية دورية بالاستعانة بخبرات محلية وأجنبية تعمل على تعريف الطالب بالميدان المقاولاتي وبعملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبمدى التسهيلات والامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة في هذا المجال، وذلك بغية تعزيز النية المقاولاتية لدى الطلبة؛

✓ أهمية وجود سياسة لتعليم المقاولاتية وذلك انطلاقا من سياسة التعليم بالدولة وإدراج مناهج خاصة بالمجال المقاولاتي ضمن المقررات التعليمية، وإعداد كفاءات من المدربين المتخصصين في هذا المجال على مستوى المدارس والجامعات الجزائرية؛

✓ العمل على إقامة حاضنات أعمال على مستوى كل جامعات الوطن بغية دعم الفئة الطلابية في الجامعة الجزائرية لتطوير الأفكار الإبداعية للطلبة وتحويلها إلى مشاريع ومرافقتها بغية تحقيق النجاح؛

✓ ضرورة تركيز الجامعة وعلى وجه الخصوص كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير على استعمال طرق وأساليب ومنهجيات المحاكاة للواقع التطبيقي وذلك فيما يتعلق بتوفير حاضنات الأعمال (**Business Incubator**)، لما تقدمه هذه الأخيرة من خدمات وموارد تدعيمية لأصحاب النيات والتوجهات المقاولاتية من خلال أخذ الأفراد مع أفكارهم وإرسالهم خارجا مع مشروع ناجح قادر على النمو والاستمرارية؛

✓ ضرورة تخطيط دار المقاولاتية في الجامعة على استضافة عدد من المقاولين الناجحين من الجزائر ومن كل العالم وذلك بغية تبادل خبراتهم العملية في السوق وعوامل نجاحاتهم الشخصية، وذلك كما قامت به جامعة قطر؛

✓ العمل والتعاون بين الجامعات الجزائرية وهيئات المرافقة المقاولاتية (ANSEJ, CNAC, ...) لإقامة مسابقات علمية حول الابتكار والإبداع في مجال المشاريع المقاولاتية، ودعم الطلبة الفائزين بتمويل أفكارهم وتحويلها إلى واقع، الأمر الذي يخلق رغبة ونية مقاولاتية لدى الفئة الطلابية، كما فعلت جامعة قطر.

المراجع:

1. باللغة العربية:

✓ أيمن عادل عيد، (2014)، **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي**، المملكة العربية السعودية: المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال.

✓ السيد سالم عرفة، (2011)، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

✓ تركماني أمير، (2006)،"**دور المؤسسات الوسيطة والداعمة**"، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق، سوريا.

✓ حسن بن راشد الدرهم، (2016)، **جامعة قطر تنظم ورشة عمل حول التعليم العالمي لريادة الأعمال**، وكالة الأنباء القطرية، انظر الموقع: http://www.qna.org.qa/News/16030122090134/

✓ ساجيب، (2014)، **مركز ريادة الأعمال يقدم خدمات متميزة لشباب جامعة قطر ويخرج جيلاً قادراً على خوض غمار الاستثمار**، جريدة العرب القطرية، الإثنين، 10 نوفمبر.

✓ سيف الدين علي مهدي، (2014)، **متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية**، المملكة العربية السعودية: المؤتمر الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال.

✓ طاهر محسن منصور الغالبي وعبد الستار محمد العلي، (2009)، **الإدارة الاستراتيجية**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر.

✓ فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، (2006)، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
✓ محمد الفكي، (2014)، **جامعة قطر تعزز ثقافة «ريادة الأعمال»**، جريدة العرب: في البيئة الجامعية والمجتمع، الدوحة، الأحد 02 أكتوبر.
✓ مصطفى محمود أبو بكر، (2014)، **منظومة ريادة الاعمال والبيئة المحفزة لها**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية.
✓ موقع جامعة قطر، كلية الإدارة والاقتصاد (مركز ريادة الأعمال)، انظر الموقع:
http://www.qu.edu.qa/ar/business/entrepeneurship_center/
✓ ميسون علي حسين، (2013)، **الريادة في منظمات الأعمال**، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 02، العراق.

2. باللغة الأجنبية:

✓ Alain Fayolle, (2004), **Entrepreneuriat: apprendre à entreprendre**, Paris: Dunod.
✓ Alain Fayolle, (2003) , **Le métier de créateur d'entreprise**, Paris: éditions d'organisations.
✓ Alain Fayolle et Louis jacques Filion, (2006), **Devenir Entrepreneur** Paris: Village Mondial.
✓ Djemai sabrina, (2013), **Les PME exportatrices : Croissance économique hors hydrocarbures**, colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement, la croissance économique, université de Sétif 1, Algérie, Les 11 et 12 mars.
✓ Feizollah Monavari Fard, Seyed Alireza Dehghan, Amine Lotfian, Laleh Salehi, (2013), **Analysis of factors affecting the development of an entrepreneurial student,** International journal of Advanced Biological and Biomedical Research, Volume 1, Issue 3.
✓ Jean Jacques Dijoux, **revue N° 3: PME- Education- L'esprit d'entreprendre**, revue en 3D, AGEFA PME , France, juin 2013, . Cité in : http://www.agefa.org/agefa-pme/wp-content/uploads/sites/2/2014/11/agefapme-revue3D-pme-education-esprit-entreprendre.pdf. 08/06/2015.
✓ L'équipe d'AGEFA PME Prospective, **revue N° 3: PME- Education- L'esprit d'entreprendre**, revue en 3D, AGEFA PME , France, juin 2013,. Cité in : http://www.agefa.org/agefa-pme/wp-content/uploads/sites/2/2014/11/agefapme-revue3D-pme-education-esprit-entreprendre.pdf. 08/06/2015.
✓ Ramiro Huayller, (2014), **Developing Entrepreneurial Spirit and Skills Through Community Building at Universities: Role of Intermediaries,** MASTER'S THESIS, Universiteit Leiden, ICT in Business, The Netherlands.
✓ Touhami Brahim, (2010), **Entrepreneurship and Business management in the globalisation**, Revue de recherches et études Humaines, N°6, Université 20 Aout 1955, Skikda, Algérie.
✓ Yifan WANG, (2010) **L'évolution de l'intention et le développement del'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale**, Thèse de doctorat, ECOLE CENTRALE DE LILLE, France.

تسليم المجرمين وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

أ.سيليني نسيمة
كلية الحقوق
جامعة باجي مختار، عنابة.

الملخص: يتناول هذا البحث الجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبارها من أخطر الجرائم العالمية، وذلك من خلال إبراز أهمية التعاون الدولي القضائي لمكافحتها عن طريق تسليم الشخص الذي ارتكبها إلى الدولة التي تطلبه لتتولى محاكمته أو تنفيذ حكم صدر عليه من محاكمها، وهذا ضمانا لعدم إفلاته من العقاب.

ولعل أهم اتفاقية تضمنت التسليم كوسيلة لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعروفة باتفاقية باليرمو لسنة 2000، والتي نصت على آلية التسليم في المادة 16 منها.

الكلمات المفتاحية: تسليم المجرمين، اتفاقية باليرمو، الجريمة المنظمة

Abstract : This research deals with transnational organized crime, as one of the newest and most dangerous global crimes, highlighting the importance of international cooperation to combat it by handing the person who committed the crime to the state asking for him/her to take over the trial or The implementation of the decision of the courts and ensure that there is no impunity.

Perhaps the most important Convention that includes the delivery as a means to counter transnational organized crime is Convention against Transnational Organized Crime, known as Palermo Convention of 2000, which provides for the rules of the delivery in Article 16.

Keywords: extradition, the Palermo Convention, organized crime

مقدمة:إن الجرائم المنظمة لا تعدو في الحقيقية أن تكون جرائم عادية نصت عليها معظم القوانين العقابية، إلا أنه لا يمكننا أن نطلق وصف الجريمة المنظمة عبر الوطنية على بعض الجرائم إلا إذا تم تنفيذها بواسطة جماعات منظمة. ولاشك في أن الجرائم المنظمة عبر الوطنية تتطلب تضافر الجهود لمكافحتها، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي وذلك بالنظر إلى تعدد الدول التي مستها هذه الجرائم في آن واحد، أو تعدد الجناة من أكثر من دولة، أو التعدي على مصالح أكثر من دولة، أو المرور عبر أكثر من دولة من خلال وجود علاقات وروابط وثيقة بين جماعات وعصابات ارتكاب هذه الجرائم في الدول والمناطق، الأمر الذي يتطلب التعاون الدولي لمكافحتها ولاسيما على المستوى القضائي، ويعد نظام تسليم المجرمين من أهم أشكال هذا التعاون، وذلك بأن يحاكم المتهم أمام الدولة الأولى بمحاكمته، وأن ينفذ ضده الحكم الصادر بإدانته تحقيقا لفاعلية النظام القضائي للدولة.

فالتسليم هو عملية رسمية تستند في أغلب الأحيان إلى معاهدة، وتؤدي إلى إعادة الفارين أو تسليمهم إلى الولاية القضائية التي هم مطلوبون فيها. ولقد وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الموقعة في باليرمو-اتفاقية باليرمو- سنة 2000 ، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2003 إطاراً عاماً للتعاون الدولي في هذا الشأن، فحددت معيارا أساسيا أدنى للتسليم فيما يتعلق بالجرائم التي تشملها، وشجّعت أيضا على اعتماد مجموعة منوعة من الآليات بقصد تيسير عملية التسليم. **فما هي القواعد التي جاءت بها هذه الاتفاقية في مجال تسليم المجرمين؟ وما مدى التزام الدول بالتسليم وفقا لهذه الاتفاقية؟** و للإجابة على هذا الإشكال تم تقسيم البحث إلى مبحثين، يتناول الأول مفهوم الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أما المبحث الثاني فيحلل أحكام تسليم المجرمين وفقا للاتفاقية.

المبحث الأول: مفهوم الجريمة المنظمة عبر الوطنية-العابرة للحدود- لم تصبح الجريمة المنظمة عابرة للحدود إلا خلال أربعينيات القرن العشرين، وازدهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من نفس القرن نتيجة المتغيرات الحديثة وثورة

المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات وحرية انتقال الأشخاص...[1].وللوقوف عندها لابد من تعريفها وذكر صورها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية: على الرغم من الخطورة البالغة التي تتصف بها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى الرغم من الاهتمام العالمي والإقليمي بها، إلا أن ذلك لم يساهم بعد في تعريفها تعريفا دقيقا علميا لأنها لا تزال مصطلحا غامضا غير محدد المعالم فيه بعض التناقض وهذا يرجع إلى تعدد أنواعها وأشكالها وتباين الأصول العرقية لأعضائها واختلاف أهداف العصابات التي تعمل في نطاقها. [2]و سنحاول إدراج التعريف اللغوي والمحاولات الفقهية والقانونية التي وضعت تعريفات خاصة بهذه الجريمة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التعريف اللغوي. للوصول إلى معرفة المفهوم اللغوي للجريمة المنظمة عبر الدول يتعين علينا التطرق لكلمة "الجريمة" وكلمة "المنظمة".

فالجريمة مشتقة من جرم: عظم جرمه، وتجرم عليه: اتهمه بجرم، وبذلك فإن الجريمة معناها الجرم والذنب[3]، كما جاء في معنى الجريمة في اللغة جرم: اجرم: الذنب، والجريمة تقول: جرم وأجرم واجترم بمعنى الجرم: القطع جرمه يجرمه جرما: قطعه.[4]

أما كلمة منظمة فهي مشتقة من كلمة المنظم: فكان النظم ومجموعة: مناظم. والمنظم يستدل عليه في منظم الحركة وهي آلة معدة لتنظيم حركة جهاز، ويقال تنظم الأمر: استقام. ونظم الأشياء-نظما- ألفها وضم بعضها إلى بعض، ويقال نظم أمره: أقامه ورتبه.[5]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي. يستخدم بعض الباحثين مصطلحات المافيا والجريمة عبر الوطنية أو الجريمة العابرة للحدود أو العصابات الإجرامية أو التنظيم الإجرامي أو الكارتل، وكلها تعتبر مترادفات للتعبير عن التنظيمات الإجرامية، ويؤكد تعدد هذه المصطلحات أنها لم تكتسب بعد صفة الوضوح والتحديد.[6]

فلقد عرفها عبد الواحد محمد الفار بأنها:" أفعال مؤثمة، تمثل سلوكا إجراميا منحرفا وممنوعا بحكم القانون تقوم على فكرة التنظيمات أو العصابات الدولية ذات النشاط المخطط والمستمر، ذات التنظيم المعقد الهرمي المدرب على ممارسة نشاطها الإجرامي وعبور الحدود بين الدول".[7]

كما عرفها الفقيه بلاكسلي "Blakeslee" :" أي تجمع له هيكل أساسي مستمر يهدف إلى جني الأرباح بوسائل غير مشروعة".[8]

هذه التعريفات ركزت على أساس التنظيم والباعث الذي تسعى إليه وطابع الاستمرارية، ومراعاة لكل هذه العناصر يمكننا تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها "الجريمة التي تقع على مستوى أكثر من دولة أو يكون أحد عناصرها أو أدوات ارتكابها خارج إقليم الدولة، وبصفة خاصة الجرائم التي تضمنتها المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". والتي سوف نتناولها في العنصر التالي.

---

(1) محمد عبد الله حسين العاقل، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص04.

(2) أهم التنظيمات الإجرامية على مستوى العالم، المافيا الإيطالية والمافيا في أمريكا وروسيا والتنظيمات الإجرامية الأسيوية الكبرى كالمثلث في الصين.... للمزيد أنظر: جهاد محمد البريزات، الجريمة المنظمة، دراسة تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص104.

(3) لويس معلوف: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، دون سنة نشر، باب الجيم، ص88.

(4) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2000، مادة ج ل م،ج3، ص129

(5) بطر البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1998، ص 901.

(6) قارة وليد، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في التشريع الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص26.

(7) عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها،دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996، ص503.

(8) Blakesiee Christopher L.Les Systemes Pénaux à lépreuve du crime organisé ;Rev .Int.Dr.Pen.Paris.1996.P567.

ومن هذا التعريف نجد أن الجريمة المنظمة صفة تلحق بالسلوك الإجرامي وبواعثه، أي أنها لا تقع على موضوع الجريمة، ولعل ذلك ما يجعل منها متعددة الأنشطة والصور التي تختلف وتتحول مع الاتجاهات العالمية للجريمة.[1]

الفرع الثالث: التعريف القانوني. من بين المحاولات والجهود التي بذلت في تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعريف المؤتمر الدولي الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين والمنعقد في جنيف عام 1975 بأنها: "الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده[2].

كما عرفها الاتحاد الأوروبي من خلال أحد عشر معياراً، ويلزم إثبات وجود ستة منهم للقول بوجود جريمة منظمة[3] وفي ديسمبر سنة 1998 اعتمد الاتحاد الأوروبي معيار جسامة الجريمة المنظمة التي يتوقف العقاب عليها وذلك على ضوء العقوبة المقررة وهي أن تكون الحبس لمدة أربع سنوات. وهو نفس المعيار الذي تبنته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000[4] في المادة 2/أ منها حيث عرفت هذه الأخيرة الجماعة الإجرامية المنظمة في المادة الأولى منها: "يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية ، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى". تجدر الإشارة إلى أن أول من دشن عبارة الجريمة العابرة للحدود الوطنية أو العابرة للحدود الإقليمية أو الجريمة المنظمة عبر الدول أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية على صعيد الفقه الدولي هو المؤتمر الوزاري الذي نظمته الأمم المتحدة في نابولي بإيطاليا عام 1994، حيث صدر إعلان سياسي وخطة عمل عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول.

المطلب الثاني: صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية. حسب نص المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يعني نطاق الانطباق أنه بالإمكان تطبيقها على الأعمال المجرمة فيها وفي البروتوكولات الملحقة بها وعلى أية جريمة خطيرة أخرى [5] حيثما يكون الجرم ذا طابع عبر وطني وتكون ضالعة فيه جماعة إجرامية منظمة.

إن المرونة في تفسير ما يضفي على الجرم طابع عبر وطني وما يشكل جماعة إجرامية منظمة مع التوسع في تعريف الجريمة الخطيرة كفالة شمول الاتفاقية لأوسع طائفة من أشكال الجريمة التقليدية والمستجدة المقبلة.

ومن أبرز الأنشطة الإجرامية التي تعد من قبيل الجرائم المنظمة عبر الوطنية والتي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المواد 5و6 و8 و23 منها وفي البروتوكولات الملحقة بها، وهي عديدة لا يمكن حصرها، ونظرا لكثرتها سنذكر منها خمسة في الفروع التالية:

الفرع الأول: جريمة غسل الأموال.[6] مصطلح غسل الأموال هو مصطلح حديث نسبيا، تعددت مسمياته مثل: تبييض الأموال وتطهير الأموال، وتنظيف الأموال وكلها تؤدي إلى نفس المعنى.

([1]) عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين،دراسة تحليلية تأصيلية، مصر، دون سنة، ص315.

([2]) محمد أمين الرومي، الجريمة المنظمة، دار الكتب القانونية، مصر،2010، ص15.

([3]) أنظر وثيقة الاتحاد الأوروبي E.u.Doc1224/194 Rev.1.

([4]) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعروفة باتفاقية باليرمو تم التوقيع عليها خلال المؤتمر الدولي المنعقد في باليرمو بإيطاليا في الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر من عام 2000 ودخلت حيز النفاذ في 2003/09/29. ولقد صادقت الجزائر بتحفظ عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002.

([5]) تنص المادة 2/ب: "... يقصد بتعبير" جريمة خطيرة" سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد....". فلقد جاءت هذه المادة على سبيل المثال لا الحصر.

([6]) يعود أصل تسمية القبض على زعيم هذه العصابات آل كابون سنة 1931 بتهمة وحيدة هي التهرب من دفع الضرائب، وبعد ذلك توجهت عصابات المافيا إلى تأسيس وشراء مشاريع قانونية تستخدمها في إخفاء أموالها الناتجة عن العمليات الإجرامية، وكان من أبرزها محلات الغسل أو التبييض الآلية أو

ويقصد بها مجموعة من العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تتبع لتغيير صفة أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت قد نشأت أصلاً عن مصدر مشروع، فالجاني في جرائم غسل الأموال يهدف إلى إدخال الأموال غير المشروعة في مصدرها في إطار حركة التداول المشروع لرأس المال مع ما يترتب عن ذلك من اندماج بعضها البعض، وبالتالي يصعب اقتفاء أثرها أو حتى معرفة مصدرها[1].

لقد حددت العديد من التشريعات صور من الجرائم والعائدات المتحصلة من جرائم على سبيل الحصر، وهي متعددة كجرائم الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة النارية والذخائر وجرائم الإرهاب والرشوة والاختلاس، وجرائم اختطاف وسائل النقل وحجز الأشخاص والاحتيال وخيانة الأمانة وجرائم التزوير وتزييف العملة..[2]

و كانت أول اتفاقية دولية تختص بعمليات غسيل الأموال هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتي عقدت في فينا بالنمسا عام 1988[3]والتي اعتمدت على السلوك وحصرته في تحويل الأموال أو نقلها مع العلم أنها من جرائم المخدرات، ثم تلتها اتفاقية باليرمو لعام 2000 بالنص على تجريم غسل عائدات الجرائم في المادة 6 وتدابير مكافحة غسل الأموال في المادة 7 منها، واتفاقية المجلس الأوروبي بستراسبورج لعام 1990[4]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 التي عددت جرائم الفساد ومن بينها جريمة تبييض الأموال بوصفها من طائفة الجرائم الاقتصادية المنظمة وذلك في المادة 23 منها والمادة 2/هـ والمادة 14.[5] واتفاقية نيويورك لقمع وتمويل الإرهاب لعام 1999.[6] حيث احتوت على 18 مادة وضعت لمنع تمويل الإرهاب من خلال محاكمة ومعاقبة مرتكبيه.

الفرع الثاني: جريمة الفساد.[7] عرف الفساد كظاهرة دولية ذات بعد اقتصادي هام مع بداية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي مثلت قوة اقتصادية وأيضا سياسية.

لقد تم تحديد مفهوم الفساد في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1996 بـ " سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يبتزها".

أما منظمة الشفافية العالمية فتعرف الفساد بأنه : "استغلال السلطة من أجل تحقيق المنفعة الخاصة". كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [1] في المادة 15 منها تحت الفصل الثالث بعنوان التجريم وإنفاذ القانون بأنه: ".... أ-

---

مؤسسات التنظيف ومنذ ذلك الحين يطلق على هذه العمليات غسل أو تبييض الأموال.... للمزيد أنظر: وسيم حسام الدين الأحمد، مكافحة غسل الأموال في ضوء التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، ط1،2008، ص18.

([1]) إبراهيم حسن عبدالرحيم الملا، المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال، دراسة مقارنة، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة،ط1، 2009، 25.

([2]) مرجع نفسه، ص ص54،55. وكذلك: وسيم حسام الدين الأحمد، مرجع سابق، ص26، 27.

([3]) معروفة باتفاقية فينا، اعتمدت في ختام مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في فينا في الفترة بين 25 نوفمبر إلى 20 ديسمبر من عام 1988 ودخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1990/11/11. (وجاء النص على ذلك في المادة 3 ف1-ب). والمصادق عليها بموجب مرسوم رئاسي 41/95 المؤرخ في 1995/01/28.

([4])هي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل العائدات المتحصلة من الجريمة وتعقبها وضبطها ومصادرتها، والمعروفة بستراسبورج، ودخلت حيز النفاذ في 1993/09/01.عمر أحمد مراد الكندري، مرجع سابق، ص286.

([5]) تمت مناقشتها في الدورة 50 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بفينا بالنمسا واعتمدت بموجب قرار 4/58 بتاريخ 2003/10//31 دخلت حيز النفاذ في 29 سبتمبر 2003.

([6]) معتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/12/9 ودخلت حيز النفاذ 2002/04/10 والمصادق عليها بموجب مرسوم رئاسي رقم2000-445 المؤرخ في2000/12/23.

([7]) ظاهرة الفساد الإداري ليست وليدة اليوم وليست مرتبطة بزمان أو مكان معينين فقد عثر فريق الآثار الهولندي عام 1997 في موقع "داكا" في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعا إداريا بدرجة أرشيف –دائرة الرقابة حاليا- يكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري وقبول الرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الآشوري قبل آلاف السنين، وثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية –حوالي 300 عام ق.م كتب عليه العبارة التالية: "يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سما امتد إليه لسانه وعليه فإنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثروة الملك ولو نزراً قليلا". أمير فرج يوسف، الجريمة الالكترونية والمعلوماتية والجهود الدولية والمحلية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ط 1، ص59.

وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

ب- التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية".

ونجد نصا مماثلا له في المادة 8 بعنوان تجريم الفساد وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000. إلى جانب هاتين الاتفاقيتين الدوليتين هناك عدة مجهودات إقليمية بذلت لمنع الفساد ومكافحته والتي يمكن إيرادها:

- اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في 26 ماي من عام 1997 [(2)]

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في 29 مارس 1996 بكاراكاس ودخلت حيز النفاذ في 03 مارس 1997.

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 12 جوان 2003.[(3)]

الفرع الثالث: جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. تتضح الطبيعة الدولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في زراعتها وإنتاجها في عديد من دول العالم وتهريبها عبر دول أخرى إلى حيث تستهلك في دولة ثالثة، فلقد تحولت هذه الجريمة من جريمة فردية إلى جريمة دولية منظمة .

ويعرف بعض الفقهاء المخدرات بأنها: تعتبر كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان عليها، وذلك نتيجة استخدامها في غير الأغراض الطبية والصناعية.[(4)]

كما عرفت الاتفاقية الموحدة للمخدرات لعام 1961 [(5)] القصد بالاتجار غير المشروع بأنه زراعة

المخدرات أو الاتجار بها، وجاء في المادة 1/ي :" يقصد بتعبير المخدر كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة ضمن الجدول الأول والثاني المرفقين بالاتفاقية" .

أما اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالمؤثرات العقلية لعام 1971[(6)] فتعرف الاتجار غير المشروع بأنه: صنع المؤثرات العقلية أو الاتجار بها. ولقد بينت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988[(1)] القصد من

([1]) أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003 وصادقت عليها 24 دولة من بينها 4 دول عربية هي: الجزائر، مصر، الأردن، جيبوتي، وتحتوي على 71 مادة. ويعرف القانون الجزائري الفساد بنفس الصيغة الواردة في هذه الاتفاقية وذلك في القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20-02-2006 في المادة 26 منه..

([2]) الجريدة الرسمية للاتحاد الروبي 1998.12.13 .

([3]) انظر وثائق الأمم المتحدة.

([4]) نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية ، دار هومة، الجزائر، 2004، ص19. قام المشرع الجزائري بتحريم نوعين من المواد المخدرة هي المخدر والمؤثرات العقلية فنص عليها في المادة 2 من القانون 04-18 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

([5]) تحت إشراف عصبة الأمم أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الدولية تتناول مسألة مكافحة المخدرات فيا لعالم، وهي: - اتفاقية لاهاي للأفيون سنة 1921، - اتفاقية جنيف للأفيون سنة 1925، - اتفاقية جنيف للحد من تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها سنة1931،

اتفاقية جنيف لردع التجارة غير المشروعة في المخدرات سنة 1936، وفي سنة 1961 أبرمت الأمم المتحدة الاتفاقية الموحدة للمخدرات بهدف تعين الاتفاقيات السابقة عنها في مجال مكافحة المخدرات لتوسيع الرقابة الدولية في هذا الشأن.. ولقد صادقت الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 63-343 المؤرخ في 1963/09/11.أنظر:شلبي مختار،الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة،دار هومة،الجزائر،2013، ص105.

([6]) صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 77-177 المؤرخ في 1977/12/07.

تعبير: مخدر في المادة 1 /ن بأنه: أية مادة طبيعية كانت أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1973 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، كما نصت في المادة 3 منها على مفهوم الاتجار غير المشروع والذي يشمل إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية أو صنعها أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو توزيعها أو بيعها أو تسليمها بأي وجه كان أو السمسرة فيها أو إرسالها بطريق العبور أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها خلافا لأحكام اتفاقية سنة 1961 أ اتفاقية سنة 1971.. وتعد هذه الاتفاقيات الثلاثة المرجعية الدولية الأساسية والإطار الشرعي والقانوني لمكافحة المخدرات في العالم.

إضافة إلى بروتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 (2) والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لسنة 1994.

الفرع الرابع: جريمة الاتجار بالأشخاص. هي جريمة ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة تتمثل في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد والبطالة وهم في أغلب الحالات النساء والأطفال ، وسوق هذه السلعة يتعدى الحدود الإقليمية للدول، وبذلك تكون هذه الجريمة جريمة منظمة عابرة للحدود تمارسها المنظمات الإجرامية فتجعل هذه الجريمة محور نشاطها ومصدر دخلها والتي من أشهرها الثلاثيات الصينية والياكوزا اليابانية.(3)

ولقد عرف بعض الفقهاء الاتجار بالأشخاص بأنه: " كافة التصرفات التي تتم بغرض بيع أو شراء أو تهريب أو خطف الأشخاص أو استغلالهم لأغراض العمل القسري أو الخدمات الجنسية أو غيرها من المنتجات مثل المواد الإعلانية الإباحية والزواج حسب الطلب" (4).

كما عرفه بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال (5) في المادة 3/أ منه بأنه: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء...".

ونصت الفقرة ج من هذه المادة على أنه: "يعتبر تجنيد الطفل أو نقله أو تنقيله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال – اتجارا بالأشخاص- حتى إذا لم ينطوي على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية أ.

ولقد جاء هذا البروتوكول نتيجة إدراك المجموعة الدولية خطر ظاهرة الاتجار بالبشر وانعكاساتها على الطابع الإنساني بالخصوص، وبالتالي ضرورة مكافحتها، حيث يعد هذا البروتوكول الأداة القانونية الدولية الشاملة الأولى من هذا النوع في هذه الجريمة ويقدم مجال التصدي للاتجار بالبشر، فهو يشمل كل جوانب التعريف المقبول دوليا فيما يخص الاتجار ويستند على 128 تصديقا دوليا لغاية شهر أفريل 2009.(6)

---

(1) تسمى اتفاقية فينا، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 1995/01/28.

(2) صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-61 المؤرخ في02/05/ 2002.

(3) سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص13.

(4) محمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث الرياض 2006، ص339.

(5) ويشار إليه كذلك باسم بروتوكول الاتجار بالبشر أو بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر وأعد من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ويعد واحد من بروتوكولات اتفاقية باليرمو 2000، دخل حيز النفاذ في 2003/12/25 ويعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة NODC هو المسؤول عن تنفيذ هذا البروتوكول.

(6) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكافحة الاتجار بالأشخاص وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص10. متوفر على الموقع:.http//m.w.w,unodoc.org documents/human

وحسب المادة الأولى منه فلقد جاء هذا البروتوكول مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باليرمو 2000.

الفرع الخامس: جريمة تهريب المهاجرين. تعد هذه الجريمة من أخطر أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود ويطلق عليها كذلك مصطلح الهجرة غير المشروعة، حيث تعتبر أحد أهم المجالات التي تعمل فيها الجماعات الإجرامية المنظمة، وذلك من خلال تنظيم تهريب المهاجرين غير الشرعيين بهدف تحصيل عائدات مالية ضخمة.

ويعرف فقهاء القانون الدولي مصطلح الهجرة غير المشروعة بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بطريقة سرية، مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دوليا.(1)

كما يعرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ونقلهم بصورة غير مشروعة عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (2) في المادة 3/ أ منه تهريب المهاجرين: "هو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية، أو منفعة مادية أخرى.(3)

هذا، ولقد اعتمد المجتمع الدولي عددا من الوثائق الدولية لحماية المهاجرين، من بينها نذكر:

- الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 الذي تضمن ضمانات قانونية لحماية اللاجئين وتعريفا واضحا لوضعهم.(4)

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تمت المصادقة عليها في 1993/06/21.

- إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو- متوسطي في 27و28 نوفمبر من عام 1995، والذي تضمن توصيات بشأن قيام جميع الأطراف دوريا بفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.(5)

المبحث الثاني: أحكام تسليم المجرمين وفقا لاتفاقية باليرمو لسنة 2000 : بقراءة نص المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 نجدها قد أجملت قواعد وأحكام التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين في سبعة عشر فقرة ، نحاول من خلال هذا المبحث تفصيلها عبر ثلاث مطالب.

المطلب الأول: الجريمة سبب التسليم. يجب أن يتوفر في الجريمة المطلوب التسليم من أجلها شروط معينة جاءت بها الاتفاقية نوردها في فرعين.

الفرع الأول: أن يتعلق التسليم بجريمة من الجرائم المنظمة الواردة في الاتفاقية

إن تعداد الجرائم شديدة الخطورة يتزايد عددا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولقد سبق أن ذكرنا صورا عن هذه الجرائم في المبحث الأول.

---

(1) أحمد عبدالعزيز الأصفر وآخرون، مكانة الهجرة غير المشروع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،ط1، 2010، ص173.

(2) صادقت عليه الجزائر بموجب مرسوم رقم03-418 المؤرخ في2003/11/09. جريدة رسمية رقم69 المؤرخة في2003/11/12. مصادقة بتحفظ.

(3) دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 2004/01/28 اعتمد وعرض التوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة 55 المؤرخ في 2000/11/15 يحتوى على 25 مادة (الوثيقة الأممية رقم A/RES/55/25 قرار الجمعية العامة رقم A/55/383 المتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكولات الملحقة بها، الدورة 55 للجمعية العامة، جانفي 2000، ص44).

(4) راجع تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة لعام 2002، ص8.

(5) وتفيد تقديرات الأمم المتحدة الواردة في تقرير الأمين العام "الهجرات الدولية والتنمية -14و15 سبتمبر 2006- بأن التعداد الإجمالي للهجرة في العالم يصل إلى حوالي 190 مليون نسمة نتخللها نسبة الهجرة السرية التي تتراوح بين 10 إلى 15% أي مابين 19 و28 ونصف مليون مهاجر سري . أنظر: قارة وليد ، مرجع سابق، ص268.وحسب إحصائيات منظمة الشرطة الجنائية فإنه من بين 700 ألف إلى 400 ملايين شخص يحولون كل سنة إلى بضاعة بشرية ويستغلون في السرقة والتسول.

فبالرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نجد أنها قد أخضعت جميع الجرائم الواردة في المواد 5، 6 ، 23 لنظام التسليم وفقا لنص المادة 1/16 منها والتي جاء فيها:" تنطبق هذه المادة على الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، أو في الحالات التي تنطوي على ضلوع جماعة إجرامية منظمة في ارتكاب جرم مشار إليه في الفقرة 1(أ) أو(ب) من المادة 3 ..." (1) وتعني هذه المادة أن يتم تسليم المجرمين:

1- عند ارتكاب أي جرم تضمنته الاتفاقية.

2- عند ضلوع جماعة إجرامية منظمة في ارتكاب: جرم غسل العائدات الإجرامية، أو جرم الفساد، أو جرم إعاقة سير العدالة الجنائية.

و لقد وسعت هذه الاتفاقية نطاق التسليم ليشمل إمكانية قبول الطلب من الدولة المتلقية بالرغم من تضمنه بعض الجرائم التي ليست مشمولة بالمادة16 وذلك في الفقرة 2 التي نصت على:" إذا كان طلب التسليم يتضمن عدة جرائم خطيرة منفصلة، وبعض منها ليس مشمولا بهذه المادة، جاز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تطبق هذه المادة أيضا فيما يتعلق بتلك الجرائم غير المشمولة".

و لقد حظرت المادة في فقرتها 15 رفض التسليم بالنسبة للجرائم المالية ، إذ لا يجوز للدول الأطراف أن ترفض طلب تسليم لمجرد أن الجرم ينطوي على مسائل مالية، ولذلك يتعين على الدول الأطراف أن تكفل عدم إمكان التذرع بذلك السبب بمقتضى قوانينها أو معاهداتها الخاصة بتسليم المجرمين فحيثما تسمح القوانين الحالية لأي دولة طرف بالتذرع بهذا السبب للرفض،عليها سنّ تشريع تعديلي لمعالجة ذلك . وحيثما تتضمن أي من معاهدات الدولة الطرف المتعلقة بالتسليم مثل هذا السبب كأساس للرفض، فإن مجرد أن تصبح تلك الدولة طرفا في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، أن تسنّ تشريعا تعديليا داخليا، من شأنه أن يؤدي آليا إلى إبطال الأحكام المناقضة الواردة في معاهدة سابقة ، ولذلك وفيما يتعلق بمعاهدات التسليم التي ستبرم مستقبلا، يتعين على الدول الأطراف ألا تضمنها مثل هذا السبب للرفض.

الفرع الثاني: ازدواجية التجريم: يعتبر هذا الشرط من المبادئ المقررة فقها وعرفا ونصاً، ويسميه الفرنسيون وحدة الأصل identité de norme أو ما يسميه الإنجليز والأمريكان ازدواج التجريم Double Criminality، ومقتضاه أن تكون الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معاقبا عليها في قانون كلا الدولتين الطالبة والمطلوب منها التسليم.

فمن المسلم به أن يشكل الفعل موضوع التسليم جريمة في قانون الدولة طالبة التسليم، وما لم يكن الأمر كذلك فلا محل لدعوى أو ملاحقة أو اتهام جنائي ولا سند أو مبرر لطلب التسليم إذ لابد من تهمة جنائية بحق المطلوب تسليمه، ولأن الغرض من التسليم هو المحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة المقضي بها وفقا لقانون هذه الدولة ولا محل له إذا انتفى هذا الغرض. كما يفترض أيضا أن يشكل الفعل المنسوب للمطلوب تسليمه جريمة في قانون الدولة المطلوب منها التسليم تحدد عادة في قانون العقوبات واتفاقيات تسليم المجرمين، فمن غير المقبول أن توافق دولة الملجأ على التسليم بسبب فعل لا يعتبره قانونها جريمة (2) .

و لقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 على هذا الشرط خلافا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجرائم، حيث جاء بنص المادة 1/16 منها: "1- تنطبق هذه المادة على الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية... وعلى وجود الشخص الذي هو موضوع التسليم في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب شريطة أن يكون الجرم

---

(1) تنص المادة 3 من اتفاقية باليرمو:" تنطبق هذه الاتفاقية، باستثناء ما تنص عليه خلافا لذلك، على منع الجرائم التالية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبها: أ- الأفعال المجرمة بمقتضى المواد 5 و6 و8 و23 من هذه الاتفاقية. ب- الجريمة الخطيرة حسب التعريف الوارد في المادة 2 من هذه الاتفاقية، حيثما يكون الجرم ذا طابع عبر وطني وتكون ضالعة فيه جماعة إجرامية منظمة."

(2) **عبدالغني عبدالمجيد النابلسي، الوجيز في تسليم المجرمين عربيا، الاسكندرية، ص29.**

الذي يلتمس بشأنه التسليم معاقبا عليه بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف متلقية الطلب".

يبدو أن حتى عدم النص على مبدأ ازدواجية التجريم كشرط للتسليم في هذه الاتفاقية لا يمنع من التسليم، إذ أنه من أهم الالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقية هو تجريم الأفعال التي تتضمنها، ومن ثم يكون النص على اعتبار هذه الاتفاقية هي اتفاقية تسليم بخصوص هذه الجرائم أمراً منسجما مع مبدأ ازدواجية التجريم، فيفترض بالدول الأطراف أن تقوم بتجريم هذه الأفعال من أجل وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ. [1]

المطلب الثاني: مبدأ التسليم أو المحاكمة: إن ضرورة التعاون بين الدول لمحاربة الجريمة المنظمة يقتضي التزام الدولة المطلوب منها التسيلم بأحد الأمرين: إما تسليم الشخص أو محاكمته لديها، وهو ما يعرف بمبدأ أو قاعدة التسليم أو المحاكمة، إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال إفلات المجرم من العدالة والنجاة من الجزاء الذي يستحقه. [2]

والمقصود بقاعدة التسليم أو المحاكمة أنه إذا لم تقم الدولة المطلوب منها التسليم بتسليم الشخص المطلوب بسبب كونه أحد رعاياها يكون عليها أن تتولى بديلا عن ذلك مباشرة إجراءات ملاحقته بهدف محاكمته عن الجريمة التي كان مطلوبا لأجلها، فهو خيار من التزامين يتعلقان بمعاملة مجرم ما، وهي عبارة نجدها قد وردت في عديد من المعاهدات التي تهدف إلى ضمان التعاون الدولي من أجل قمع بعض أنواع السلوك الإجرامي. [3] وهو ما أشارت إليه اتفاقية باليرمو في الفقرة 10 من المادة 16، والتي نصت على:" إذا لم تقم الدولة التي يوجد الجاني المزعوم في إقليمها بتسليم ذلك الشخص فيما يتعلق بجرم تنطبق عليه هذه المادة لسبب وحيد هو كونه أحد رعاياها، وجب عليها بناء على طلب الدولة الطرف التي تطلب التسليم أن تحيل القضية دون إبطاء لا مبرر له إلى سلطاتها المختصة بقصد الملاحقة. وتتخذ تلك السلطات قرارها وتضطلع بإجراءاتها على النحو ذاته كما في حالة أي جرم آخر ذي طابع جسيم بمقتضى القانون الداخلي لتلك الدولة الطرف. وتتعاون الدول الأطراف المعنية خصوصا في الجوانب الإجرائية والمتعلقة بالأدلة ضمانا لفعالية تلك الملاحقة".

فحسب هذه الفقرة يتألف الالتزام بإحالة قضية للملاحقة داخليا من عدد من العناصر هي:

1- أن يكون طلب تسليم بشأن جرم مذكور في الفقرة 1 من المادة 16 قد رُفض بحجة أن الهارب هو من مواطني الدولة متلقية الطلب.

2- أن تكون الدولة الطرف طالبة التسليم قد طلبت إحالته للملاحقة الداخلية في الدولة متلقية الطلب. 3- أن يكون على الدولة الطرف التي رفضت التسليم أن تقوم بعدئذ بما يلي: - إحالة القضية دون إبطاء لا مبرر له إلى سلطاتها بقصد الملاحقة. - اتخاذ القرار والاضطلاع بالإجراءات على النحو ذاته المتبع في حالة الجريمة الداخلية الخطيرة. - التعاون مع الدولة الطرف الأخرى من أجل الحصول على الأدلة اللازمة وضمان فعالية الملاحقة بأي شكل آخر .

وتستغرق الملاحقات الداخلية التي هي من هذا القبيل وقتا وتتطلب موارد كثيفة حيث تكون الجريمة عادة قد ارتُكبت في بلد آخر، إذ سيكون من الضروري الحصول على معظم الأدلة أو جميعها من الخارج وضمان أن تكون بشكل يمكن تقديمه كدليل إلى محاكم الدولة الطرف التي تضطلع بالتحقيق والملاحقة . وللاضطلاع بمثل هذه الملاحقات ستكون الدولة الطرف المعنية بحاجة أولا إلى أن يتوفر لها أساس قانوني لتأكيد سريان ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة في الخارج

---

[1] ثقل سعد العجمي،مبدأ ازدواجية التجريم في التسليم في القانون الدولي والقانون الكويتي، مجلة الحقوق، الكويت،عدد 3 ،2014 ، ص90

[2] ظهر هذا المبدأ على يد الفقهين "غروتسيوس" و"باراديوس" وكان يعرف بمبدأ التسليم أو العقاب، وبدأت الدول باعتناقه منذ سنة 1625م فكان بمثابة اعتراف منها بضرورة أن ينال المجرم جزاءه في أي دولة دون النظر إلى اعتبارات أو معوقات قد تقف حائلا أمام عقاب المجرم.

ثم تطور هذا المبدأ ليصبح "إما التسليم أو المحاكمة". أنظر: محمد أحمد عبد الرحمن طه، التعريف بنظام تسليم المجرمين وتمييزه عن باقي الأنظمة المقاربة، دراسات قانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،عدد 06 ، 2010، ص13.

[3] جيسلاف غاليتسكي، التقرير الأولى عن الالتزام بالتسليم أو المحاكم، لجنة القانون الدولي، الدورة 58، 2006، ص02.

حسب ما تقضي به الفقرة 3 من المادة 15 من الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الفعال للفقرة 10 يقتضي من الدولة التي تضطلع بملاحقة داخلية بدلا من التسليم أن تكون لديها قوانين ومعاهدات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لتمكينها من الحصول على أدلة من الخارج. وينبغي أيضا للمشرعين الوطنيين أن يكفلوا سماح قانونهم الداخلي بأن تُقرّ محاكمهم استخدام تلك الأدلة التي يتم الحصول عليها من الخارج في تلك الإجراءات ، ويتطلب تنفيذ الفقرة 10 أيضا تخصيص موارد بشرية ومالية كافية للتمكين من إحراز نجاح في جهود الملاحقة الداخلية. وهكذا، تقضي الاتفاقية بأن تولى إجراءات التحقيق والملاحقة نفس الأولوية التي تولى لجرم داخلي خطير.[1]

و نجد عوضا عن القيام بالملاحقة الداخلية الواردة بالفقرة 10، نص الفقرة 11 التي تمنح خيار التسليم المشروط للمتهم إلى الدولة الطرف طالبة التسليم لمجرد محاكمته على أن يقضي في الدولة الطرف التي رفضت التسليم مدة العقوبة المحكوم به . فإذا مورس هذا الخيار استوفي الإلزام المبيّن في الفقرة10 .

المطلب الثالث: أساس التسليم. تميز الاتفاقية بين حالتين، نذكرهما على التوالي:

الفرع الأول: حالة اشتراط الدولة متلقية الطلب وجود معاهدة لتسليم المجرمين. تجدر الإشارة أن معظم اتفاقيات تسليم المجرمين لم تتضمن الإشارة صراحة إلى الجريمة المنظمة[2] كما لم تعن التشريعات الوطنية بذلك أيضا. لكن لا جدال أن معظم السلوكيات التي تندرج تحت اصطلاح الجريمة المنظمة يجرى التسليم بشأنها وذلك بحكم كونها من الأنشطة غير الأدنى للعقوبة أو ورود إحدى هذه الجرائم ضمن الحصر الذي تحدده بعض الاتفاقيات الدولية.[3] ولقد بينت الفقرة الرابعة من المادة 16 من اتفاقية باليرمو أنه يجوز لأية دولة طرف أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأي جرم تنطبق عليه هذه المادة، حيث تجيز للدول الأطراف استخدام الاتفاقية كأساس تعاهدي لتسليم المجرمين إذا كان يشترط للتسليم وجود ذلك الأساس التعاهدي، لكنها لا تلزمها بذلك. وكبديل لذلك، سيكون على الدول أن تسعى إلى إبرام معاهدات بشأن التسليم مع الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية من أجل تنفيذ الفقرة 5/ب من المادة 16 . إذ يجب على الدول التي تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بما إذا كانت ستعتبر اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة كأساس للتعاون بشأن التسليم. وينبغي أن يرسل الإشعار إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهي مطالبة أيضا، حيثما يقتضي الأمر بإبرام معاهدات تسليم إضافية من أجل زيادة عدد الدول الأطراف التي يمكن تسليم الهاربين إليها وفقا لهذه المادة.[4]

الفرع الثاني: حالة الدول التي تنص على التسليم بمقتضى قانون. تقضي الفقرة 6 من المادة 16 بأن تدرج الدول الأطراف التي لا تشترط وجود أساس تعاهدي لتسليم المجرمين الجرائم المبيّنة في الفقرة 1 من المادة 16 كجرائم خاضعة للتسليم في إطار قانونها الساري المنطبق على التسليم الدولي للمجرمين في ظل عدم وجود معاهدة ،أي سن تشريع لتوسيع نطاق الجرائم التي يشملها القانون القائم.

كما تنص الفقرة 7 على أن الأسباب التي يمكن الاستناد إليها في رفض التسليم والشروط الأخرى للتسليم تحكمها معاهدة التسليم المنطبقة السارية بين الدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب، وإلا فيحكمها قانون الدولة متلقية الطلب. وهكذا لا تقرر الفقرة أي متطلبات تنفيذية تخرج عن أحكام القوانين الداخلية والمعاهدات التي تحكم التسليم .

([1]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شعبة شؤون المعاهدات . الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 224.

([2]) لقد أشارت الاتفاقية الأمريكية الفرنسية لسنة 1995 ضمنا إلى وجوب التسليم في الجريمة المنظمة، وذلك في المادة 2 /2 منها.

([3])عبد الفتاح محمد سراج ، مرجع سابق، ص ص316، 317.

([4]) أنظر المادة 5/16/ب وكذلك الفقرة 17.

المطلب الرابع: ضمانات للأشخاص الخاضعين لعملية التسليم: تنص الفقرة 9 من المادة 16 على أنه يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب احتجاز متهم فارّ أو اتخاذ تدابير مناسبة أخرى لضمان حضوره وقت التسليم . وتعدّ الأحكام المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال المؤقتين ريثما يتم التسليم سمتين عامتين في معاهدات وقوانين التسليم، لكن بالمقابل تقضي الفقرة 13 بأن تكفل كل دولة طرف معاملة منصفة للفارين أثناء إجراءات التسليم التي تضطلع بها، بما في ذلك تمكينهم من التمتع بجميع الحقوق والضمانات التي ينص عليها قانون تلك الدولة فيما يتعلق بهذه الإجراءات. كما لا يجوز التسليم حيثما تكون هناك دواع وجيهة للاعتقاد بأن المتهم الفارّ سيتعرض مثلا للتمييز حسب ما ورد بالفقرة 14 على أنه لا يجوز تفسير أي حكم في الاتفاقية على أنه يفرض التزاما بالتسليم إذا كان لدى الدولة الطرف متلقية الطلب دواع وجيهة للاعتقاد بأن الطلب قدّم بغرض ملاحقة أو معاقبة شخص بسبب نوع جنسه أو عرقه أو ديانته أو جنسيته أو آرائه السياسية، أو أن الامتثال للطلب سيلحق ضررا بوضعية ذلك الشخص لأي سبب من تلك الأسباب.

كما تلزم الفقرة 8 الدول الأطراف، رهنا بقوانينها الداخلية إلى تعجيل إجراءات التسليم وتبسيط ما يتصل بها من متطلبات إثباتية فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالفقرة 1 من المادة 16 .وقد اتجهت ممارسات التسليم الحديثة إلى تبسيط المتطلبات فيما يتصل بشكل طلبات التسليم وبقنوات إرسالها وكذلك بمعايير الإثبات المحددة للتسليم. [1]

الخاتمة:

تركز اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية المعروفة باتفاقية باليرمو على إيجاد استراتيجيات أكثر فعالية من أجل التصدي للجريمة العابرة للحدود من خلال التعاون القضائي لتسليم المجرمين.

وتكمن أهمية تسليم المجرمين في حرمان مرتكبي هذه الجريمة من العثور على مأوى، وفي التعويض عن التفاوت في تطور أنظمة العدالة الجزائية، ونظراً لأهمية هذا الإجراء ينبغي النظر بجدية في زيادة

سلاسته وزيادة تقبل البلدان لطلبات التسليم بالمثل، كما يمكن اعتماد سياسة أكثر تسامحاً إزاء تسليم المجرمين من الرعايا، وينبغي أن لا يشكّل استثناء الجريمة السياسية بوجه خاص عقبة أمام تسليم المجرمين لاشتراكهم في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك ضرورة إرساء مبدأ التجريم المزدوج والتنسيق بين نظم العدالة الجزائية.

و نظرا لصعوبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية في حالات معينة لأنها قد لا تشمل جريمة معينة، وجب تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعريفاً واضحاً ومحدداً في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة من أجل توحيد المفاهيم، ما يسهل التعاون الدولي في هذا الشأن."

وأخيراً، فإن التعاون الدولي في المسائل الجنائية عن طريق تسليم المجرمين أصبح سمة بارزة للعلاقات الدولية ووسيلة فاعلة لمواجهة ما هو سائد من أن "الحدود الدولية تعترض القضاة دون الجناة"، فهو يتصدى لظاهرة تدويل الجريمة وعبورها حدود الدولة في ضوء التطور التكنولوجي وتطور الاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم، الأمر الذي يحتم تدويل إجراءات الملاحقة الجنائية مثل هذا النوع من الإجرام، ليكون المجرم على قناعة بأنه سيلاحق أينما حل أو ارتحل.

([1]) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شعبة شؤون المعاهدات . الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.،ص ص 226،227.

حدود الرقابة القضائية على أعمال الإدارة

أ.جدي نبيل

جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة

الملخص: تعتبر الرقابة القضائية أهم صور الرقابة على أعمال الإدارة، إذ يعد القضاء أكثر الأجهزة القادرة على حماية مبدأ المشروعية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية إذا ما توفرت له الضمانات الضرورية التي تكفل له الاستقلال في أداء وظيفته، حتى يمكن أن تتحقق بشأنه الحيدة المطلقة، وبالتالي يمكنه أن يقوم بالرقابة على أكمل وجه، إلا أن هذه الرقابة ليست مطلقة وإنما لها حدود نتيجة بعض الظروف التي قد تحيط بالعمل الإداري أو بمناسبة مباشرة الإدارة لأعمالها، كما أن هناك بعض الأعمال مستثناة من هذه الرقابة نظرا لطبيعتها.

Abstract:Judicial control is considered as the most important form of control on administration acts. Justice is among the most capable devices to preserve the principle of legality and defending individual rights and freedoms. This can be realized if important guarantees are available which insure its independent functioning in order to attain its absolute neutrality. Consequently, Justice can accomplish the control which is not absolute but it is limited because of some surrounding circumstances of the administrative acts or when the administration starts acting. There are also some acts which are excluded from this control vu its nature.

مقدمة: إن حياتنا الاجتماعية مرتبطة مباشرة بالإدارة، منذ طلب العلم إلى العمل والزواج حتى الحصول على خدمات المرافق العامة الضرورية التي تلتزم الإدارة بأدائها. كذلك حياتنا السياسية ومباشرتنا للحريات العامة الدستورية تكون تحت عين الإدارة الساهرة على تطبيق القوانين المنظمة للحريات. والإدارة عند لقائنا المستمر معها تجسد سلطة الدولة وامتيازاتها، فالإدارة لها حق اتخاذ قرارات إدارية بإرادتها المنفردة فتغير بمقتضاها في المراكز القانونية للأفراد، ولها عند الاقتضاء حق تنفيذ تلك القرارات تنفيذا جبريا، كما أن لها في علاقاتها التعاقدية مع الأفراد سلطات استثنائية من حق تعديل العقود وتوقيع جزاءات على المتعاقد معها إلى حق إنهاء العقد في أحوال معينة. كذلك للإدارة حق نزع ملكية الأفراد للمنفعة العمومية بصفة دائمة أو حق الاستيلاء عليها بصفة مؤقتة.

وتمثل سلطة الإدارة في إصدار القرارات الإدارية، المظهر الرئيسي والأساسي لوسائل الإدارة في مباشرة كافة أوجه نشاطها دون استثناء، لذلك يعتبرها فقه القانون العام أهم وأخطر امتيازات السلطة الإدارية التي لا غنى عنها، سيما وأن الإدارة لا تستطيع في غالب الأحيان أن تمارس امتيازاتها الأخرى إلا من خلال هذه القرارات، إذ تباشر الإدارة عن طريقها السلطة التقديرية، علاوة على الحق في نزع الملكية للمنفعة العامة والتنفيذ الجبري المباشر، وغير ذلك من وسائل وامتيازات يقررها القانون للسلطة الإدارية [1]. لكل ذلك تبدو لنا ضرورة رقابة الإدارة أكثر من أية سلطة أخرى في الدولة، لأنها في نظر الأفراد هي الدولة ذاتها. لابد إذن من رقابة الإدارة حتى نضمن خضوعها لكافة قواعد القانون بمعناه الواسع، لأنه بدون رقابة فعالة ستكون قواعد المشروعية حبرا على ورق، ولا شك أن الغاية الكبرى لتلك الرقابة هي حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ضد تعسف الإدارة واستبدادها لسلطتها[2].

وتزداد أهمية الرقابة مع اتساع نطاق النشاط الإداري حيث يؤدي اتساع نطاق الإدارة العامة وتعدد مجالاتها إلى كثرة التنظيمات الإدارية وزيادة عدد العاملين بها، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بالرقابة على تلك التنظيمات، وذلك بهدف التحقق من إنجاز العمل الإداري بكفاية وفي أسرع وقت ممكن وبأقل نفقة ممكنة وفقا لأحكام القانون. فالرقابة من ضرورات العمل الإداري، إلا أنها يجب أن تمارس بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب والإجراءات والوسائل الملائمة، وإلا انتهى الأمر إلى أن تصبح الرقابة إحدى معوقات العمل الإداري، نظرا لما يترتب على التوسع فيها أو إساءة استخدامها من آثار سلبية على عمال الإدارة العامة، تتمثل في الخوف والتهرب من المسؤولية، فضلا عن عدم الاستقرار والطمأنينة.

وتلعب الرقابة دورا أساسيا في تمكين الإدارة من تحقيق أهدافها، إذ أن الرقابة عملية مستمرة، تصاحب العمل الإداري من بدايته حتى نهايته، وبذلك يمكن معرفة معوقات وعوامل نجاح العمل الإداري، وبالتالي يمكن معرفة أوجه الضعف وعلاجها، بما يكفل تحقيق الإدارة لأهدافها طبقا للقانون.

كما أن الرقابة الفعالة تؤدي إلى تنسيق الجهود بين مختلف الوحدات الإدارية والعاملين بها كما تساعد على التمكن من توزيع السلطة، وما توفره من ضمانات في هذا الشأن، أهمها مراعاة مبدأ المشروعية والالتزام بأحكام القانون وعدم الخروج عليه، فالإدارة تحقق أهدافها بالقانون وطبقا لأحكامه وليس بالخروج عليه، والرقابة أيضا تساهم في كشف التجاوزات غير القانونية ومحاسبة المخالفين لأحكام القانون والعمل على التزام الجميع بأحكام المشروعية ومحاسبة كل من يخرج عليها [3].إلا أن هذه الرقابة ليست مطلقة وإنما لها حدود، والتي تمثل نوعا من الاستثناء على الرقابة القضائية، وهذه الاستثناءات لها ما يبررها باعتبارها تتصل بمصالح عليا أولى بالرعاية، ولذلك فإن تلك القيود ما هي في الحقيقة إلا الحدود الطبيعية لرقابة القضاء على أعمال الإدارة [4].

أولا: رقابة القضاء على أعمال الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية والسلطة التقديرية:إن أثر الظروف الاستثنائية هو توسيع سلطات وقدرات الإدارة في التصرف، على نحو يجعلها تتخذ قرارات وإجراءات غير عادية يجيزها القضاء الإداري ويعتبرها مشروعة، في حين أن تلك القرارات والإجراءات تكون غير مشروعة في ظل الظروف العادية لمخالفتها لقواعد المشروعية التقليدية.ولو توقفت نظرية الظروف الاستثنائية عند هذا الحد فقط لأضحت خطرا على حريات وحقوق الأفراد، لأنه ليس من العسير على السلطة التنفيذية أن تتذرع بصعوبات وهمية لكي تستفيد من اتساع سلطاتها. كما أنه على فرض تحقق ظروف استثنائية حقيقية قد تجور الإدارة على حريات الأفراد أكثر مما يجب، أو تعمل على استخدام سلطاتها الاستثنائية برغم انقضاء الظروف العصيبة التي كانت تبررها. يضاف إلى ذلك أن مضمون الظرف الاستثنائي ليس محددا دائما وفق معيار عام دقيق، فإذا كانت ظروف الحرب أو الكوارث والأزمات العامة واضحة في مدلولها على الظروف الاستثنائية، إلا أن القضاء الإداري يتوسع في مدلول الظرف الاستثنائي بحسب كل حالة، مستهديا بفكرة الصعوبة غير العادية التي تلقاها الإدارة والتي لا تجدي في مواجهتها السلطات القانونية الطبيعية والعادية، فالمسألة تقديرية والمعيار ليس بالانضباط الدقيق، وهذا يتضمن خطورة من إساءة استخدام نظرية الظروف الاستثنائية. لهذا تأتي رقابة القضاء الإداري على سلطات الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية لكي تحقق التوازن اللازم لهذه النظرية، ففي مقابل السلطات الغير عادية والتي تتحرر بمقتضاها الإدارة من قواعد المشروعية العادية، توجد رقابة مجلس الدولة على وجود الظرف الاستثنائي ولملائمة إجراءات الإدارة لهذا الظرف، فالعنصران متكاملان حتما ويرسمان معا المضمون الحقيقي للنظرية [5].وإذا كان القضاء الإداري قد اتجه في بادئ الأمر إلى عدم مراقبة الإدارة عند ممارستها للسلطة التقديرية، على أن تخضع لرقابته عند ممارسة السلطة المقيدة، وبذلك كانت الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة لا تخضع للرقابة القضائية، إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير منذ بداية القرن العشرين، وأصبحت السلطة التقديرية تخضع أيضا للرقابة القضائية، فالالتزام بالمشروعية يتطلب رقابة القضاء لتصرفات الإدارة سواء كانت مقيدة أو تقديرية مع اختلاف في التفاصيل.إلا أن المسلك العام الذي ما زال يلتزمه القضاء في رقابته للسلطة التقديرية هو عدم التضييق على الإدارة مع حماية الحرية الفردية، لهذا فإن مهمة القضاء في الكثير من الحالات تكون صعبة، لأن عليه أن يجد حلا مرضيا للتوفيق بين الرغبة في أعمال السلطة العامة والتمكين للحريات الفردية، ومن ثم فإن القضاء الإداري لا يلغي القرار الإداري لعدم ملاءمته، ولكنه يفرض على الإدارة رقابته في كيفية ممارستها لاختصاصها التقديري، وقد يخضع الملاءمة ذاتها للرقابة إذا ما كانت الملاءمة شرطا من شروط المشروعية [6].

01- رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية:

نظرية الظروف الاستثنائية La théorie de circonstance exceptionnelle

ما من مجتمع في العالم إلا ويمر خلال مراحل تطوره بفترات عصيبة، تسببها له ظروف استثنائية أو غير عادية مثل الحروب، الفيضانات، الزلازل، والبراكين.. إلخ، وبطبيعة الحال فإنه غالبا ما تقف التشريعات القائمة – الموضوعة أصلا للظروف العادية - عاجزة إزاء تلك الظروف وذلك بإيجاد حلول لها أو تقديم السبل والوسائل الكفيلة لمجابهتها أو التخلص من آثارها [7].إن الأصل في القوانين أن توضع في الدولة لكي تطبق في الظروف العادية، وأنه يكون على السلطة الإدارية احترام مبدأ المشروعية والالتزام بمجموعة القواعد القانونية النافذة في الدولة، إلا أن الدولة قد تجابه بظروف استثنائية غير عادية كالحروب والأزمات، ويبدو عجز القواعد العادية عن مواجهة هذه الظروف، الأمر الذي يملي منطقا اتساع سلطات الإدارة وتحريرها من الخضوع للقواعد العادية بالقدر اللازم لمواجهة هذه الظروف، بل إن ذلك لا يكون فقط من قبيل تقرير الحقوق لجهة الإدارة، وإنما من قبيل الواجب عليها في مثل هذه الظروف[8]؛ والحقيقة أن الدولة – ممثلة في جهة الإدارة– تجد نفسها في مثل هذه الظروف أمام اعتبارين ولابد من ترجيح أحدهما على الآخر، احترام المشروعية والالتزام بالقواعد المطبقة (العادية) بما يترتب على ذلك من تعريض مصالحها للخطر لعجزها عن حماية هذه المصالح، أو تحدي ما يواجهها من أخطار بما يقتضيه ذلك من التحرر من مبدأ المشروعية العادي وطرح بعض قواعده جانبا بالقدر اللازم لمواجهة الظروف الاستثنائية، إلا أنه لا يعني تحرر الإدارة من الخضوع لقواعد المشروعية العادية في ظل الظروف الاستثنائية هروبها من مبدأ المشروعية بصفة مطلقة، بل أن هذه الظروف تؤدي إلى توسيع المبدأ، فتحل مشروعية استثنائية [9] محل المشروعية العادية، بحيث تعتبر قرارات الإدارة الصادرة في الظروف الاستثنائية مشروعة وصحيحة على الرغم من عدم مشروعيتها في الظروف العادية [10].

وبالتالي فإنه وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، فإن الإدارة تكون مجبرة على اتخاذ بعض الإجراءات التي تعد غير مشروعة في ظل الظروف العادية حماية للنظام العام وحسن سير المرافق العامة، فتضفي على إجراءاتها تلك صفة المشروعية الاستثنائية، وعلى ذلك فإن الظرف الاستثنائي أيا كانت صورته حربا أو كوارث طبيعية، لا يجعل الإدارة في منأى من رقابة القضاء بشكل مطلق، فلا يعدو الأمر أن يكون توسعا لقواعد المشروعية تأسيسا على مقولة " **الضرورات تبيح المحظورات** "، فالإدارة تبقى مسؤولة في ظل الظروف الاستثنائية على أساس الخطأ الذي قد يقع منها؛ غير أن الخطأ في حالة الظروف الاستثنائية يقاس بمعيار آخر ويوزن بميزان مغاير غير الذي يوزن به في ظل الظروف العادية[11].

أساس نظرية الظروف الاستثنائية: يرد الفقه هذه النظرية إلى أساسين:

أحدهما: يتلخص في أن القواعد القانونية إنما وُضعت لتحكم الظروف العادية ولأوضاع معينة مقدرة سلفا، فإذا طرأت ظروف استثنائية ثم أُجبرت الإدارة على تطبيق النصوص العادية، فإن ذلك يؤدي حتما إلى نتائج غير مستساغة تتعارض حتى ونية واضعي تلك النصوص العادية، فضلا عن أن مبدأ المشروعية ليس ثابتا جامدا وإنما يتسع ويضيق نطاق تطبيقه تبعا للظروف المختلفة التي تحيط بالدولة، كما أن القوانين ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة تهدف إلى تحقيق الصالح العام، فإذا ما حدثت ظروف تستدعي الخروج على بعض القوانين تحقيقا للصالح العام، فلا جُناح على الدولة في ذلك ولا حرج إن انتهجت هذا الطريق للدفاع عن كيانها ولتلبية حاجيات المجتمع [12].

أما الأساس الثاني فإنه يقوم على أن احترام القاعدة القانونية يعبر عن وجود الدولة القانونية، فإذا كان مراعاة مبدأ المشروعية بدقة يشكل خطرا على وجود الدولة وكيانها، فإنه في هذه الحالة يكون بقاء الدولة وسلامتها في المحل الأول لأنه لا يجوز التضحية بالكل في سبيل الإبقاء على البعض، وبما أن الهيئة التنفيذية هي العنصر الفعّال في الدولة وهي المكلفة بالمحافظة على بقائها وسلامتها، فيجب أن يكون لها في الظروف الاستثنائية وضع خاص يتيح لها التصرف السريع والفعال حتى ولو أدى ذلك إلى عدم التقيد بالقواعد القانونية المكونة لمبدأ المشروعية في الظروف العادية [13].

مصدر نظرية الظروف الاستثنائية ونطاق تطبيقها.

يرجع الفضل الأول في إنشاء نظرية الظروف الاستثنائية لمجلس الدولة الفرنسي، إذ عمل في أحكامه على إجازة تصرفات الإدارة وإقرار مشروعيتها فيما لو اتخذت في ظل الظروف العادية، ومن ثم أحل القضاء الإداري الفرنسي المشروعية الاستثنائية محل المشروعية العادية، ولذلك فإن هذه النظرية تعد من خلق وإنشاء مجلس الدولة الفرنسي الذي عمل على تقرير أحكامها؛ وقد كان ذلك بمناسبة نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ اضطر مجلس الدولة الفرنسي وأمام عجز النصوص التشريعية القائمة (عادية أم استثنائية) عن إيجاد الحلول الملائمة للظروف الناجمة عن قيام الحرب العالمية، اضطر أن يتدخل ويدلي بدلوه في هذا الخصوص ويصيغ نظرية يواجه بها تلك الظروف، أطلق عليها بداءة اسم " نظرية سلطات الحرب La Théorie des pouvoirs de guerre " حيث كانت قاصرة على معالجة الحالات الناجمة عن الحرب فقط، ثم أطلق عليها فيما بعد اسم نظرية الظروف الاستثنائية، وذلك بعد أن سحب بساط هذه النظرة لتغطى به الفترات العصيبة التي أعقبت الحربين العالميتين، وكذلك الحالات الناجمة عن حوادث الحرب مثل الفيضانات والأوبئة والفتن الداخلية وغيرها، بل ذهب مجلس الدولة الفرنسي إلى مدى أبعد من ذلك حينما طبق أحكام تلك النظرية في ظل تهديد خطير للأمن العام والنظام العام في الدولة [14].

والحقيقة قد يحاول المشرع أن يواجه الظروف الاستثنائية بحلول تشريعية يصدر بشأنها تشريعات خاصة كتشريع الطوارئ [15]، فيعطي بذلك السلطة التنفيذية سلطات استثنائية واسعة لا تملكها في الظروف العادية ويكون من شأنها فرض قيود على ممارسة الحقوق والحريات العامة للأفراد. على أن محاولات المشرع - مهما بلغ شأنها – لا تكون شاملة، إذ لا يستطيع مهما كانت قدرته، أن يتنبأ بجميع الظروف غير العادية التي قد تحيط بالدولة من ناحية؛ كما قد يظهر عجز أو قصور الحلول التشريعية ذاتها لمواجهة ما قد يحيق بالدولة من أخطار والعمل على دفعها من ناحية ثانية، الأمر الذي حدا بالقضاء – لتلافي نقص أو عجز التشريع – أن يتدخل ويضع نظرية عامة للظروف الاستثنائية يخول بمقتضاها لسلطات الإدارة الخروج عن قواعد المشروعية العادية في حالات الأزمات والكوارث بالقدر الذي يتناسب وهذه الظروف، وتكون هذه القرارات صحيحة ومشروعة وإن كانت لا تعد كذلك في ظل الظروف العادية [16].

ضوابط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية: إذا كانت نظرية الظروف الاستثنائية يترتب عليها تحرر الإدارة من قواعد المشروعية العادية بالقدر اللازم لمواجهة هذه الظروف حيث تتوارى المشروعية العادية لتحل محلها مشروعية استثنائية تبرر صحة أعمال الإدارة الاستثنائية، إلا أنه يلاحظ أن النظرية وإن خولت للإدارة سلطات واسعة في ظل الظروف الاستثنائية، فلا تخول لها سلطات مطلقة من أي قيد، وإلا غدت النظرية مبررا لاعتداءات متكررة من جانب الإدارة على حقوق وحريات الأفراد.لذلك يضع القضاء شروطا وضوابط محددة تلتزم بها الإدارة عند ممارستها لسلطاتها الاستثنائية، وإلا عدت أعمالها مشوبة بالبطلان[17]. وهذه الضوابط هي: -

I - وجود خطر جسيم وحال يهدد سلامة الدولة وأمنها وذلك بصرف النظر عن مصدر الخطر، والخطر الجسيم هو الخطر غير المعتاد أو غير المألوف، أما كون الخطر حال فيقصد به أن يكون قد وقع بالفعل ولم ينته، بعد أو وشيك الوقوع، وأخيرا يجب أن يهدد هذا الخطر سلامة الدولة.

II - عجز الطرق العادية أو الوسائل القانونية والدستورية عن مواجهة الخطر الذي يهدد أمن الدولة وسلامتها بحيث يعتبر الإجراء أو التدبير الذي اتخذته الإدارة إعمالا لنظرية الظروف الاستثنائية هو الإجراء الوحيد الملائم لدفع هذا الخطر.

III - أن يكون هدف الإدارة من تصرفها ابتغاء مصلحة عامة جدية ومحققة؛ والمقصود بالمصلحة الجدية هنا أن الإدارة تعتمد على أسباب جوهرية في تبرير تصرفها، بحيث لو لم تتصرف على هذا النحو الذي اتخذته، لاختل النظام العام أو توقف سير المرافق العامة. والمقصود بالمصلحة المحققة أن تكون الأسباب التي اعتمدت عليها الإدارة لتبرير الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها حقيقية وليست وهمية.

VI - أن تكون الإجراءات المستخدمة بمقتضى الظروف الاستثنائية مقصورة عليها، وبالقدر الضروري لمواجهتها، ولهذا يقوم القاضي في مثل هذه الحالة بتقدير مدى ملائمة الوسيلة المستخدمة مع درجة جسامة الحالة الاستثنائية، فإذا وجد أن الوسيلة المستخدمة أشد من درجة جسامة الخطر، فإنه يحكم بعدم شرعية هذه الإجراءات[18].على أن هناك مبدأ عاما يجب أن يحكم الإدارة في شأن مزاولتها لسلطتها الاستثنائية في الظروف الاستثنائية، وهو أن يكون هدف الإدارة من تصرفها الاستثنائي مقصودا به تحقيق الصالح العام، فإذا انحرفت عنه وهدفت إلى تحقيق مآرب خاصة شخصية أو اتباع رغبات خاصة دون النظر للصالح العام، اتسم تصرفها بالانحراف بالسلطة بحيث يصبح تصرفها قابلا للإلغاء بل ومستوجبا مسؤوليتها بتعويض عما قد ينجم عنه من أضرار[19].

رقابة القضاء الإداري لقرارات الإدارة الصادرة في ظل الظروف الاستثنائية: إذا كانت الإدارة تخضع في ممارستها لسلطاتها في الظروف الاستثنائية لمبدأ المشروعية الاستثنائي، فإنه يجب أن تخضع لمجموعة من الضوابط والقيود وأن تصدر تصرفاتها على مقتضى هذه الضوابط وتلك القيود، وإلا عًدت تصرفاتها قابلة للإبطال لتجاوز السلطة. وتبعا لذلك يقوم القضاء الإداري بمراقبة تصرفات الإدارة من حيث التزامها بالضوابط والأصول المتطلبة لإعمال نظرية الظروف الاستثنائية، ويكون له إلغاء هذه التصرفات إذا ما لجأت الإدارة إلى سلطاتها الاستثنائية بذريعة تحقق الظرف الاستثنائي رغم عدم وجوده، أو إذا كان بإمكانها دفع هذا الظرف الاستثنائي بالأساليب التي تقرها القواعد العادية، أو إذا لم يكن الإجراء الذي لجأت إليه الإدارة غير متناسب مع حقيقة الظرف الاستثنائي أو كان هذا الإجراء قد ابتعدت به الإدارة عن تحقيق المصلحة العامة. فرقابة القضاء الإداري تنصب **أولا على عنصر السبب** فيتحقق من وجود الظرف الاستثنائي الذي يبرر الخروج على قواعد المشروعية، ويتأكد من صحة الحالة الواقعية التي دفعت الإدارة إلى استخدامها لسلطاتها الاستثنائية ومن صحة وصفها القانوني باعتبارها تمثل ظرفا استثنائيا. وقد تطلب مجلس الدولة الفرنسي أن تتمثل هذه الظروف في الحوادث الخطيرة وغير المتوقعة Evénements grave et imprévus، كما تنصب رقابة القضاء على شرطي عجز الوسائل العادية عن مواجهة الظرف الاستثنائي وضرورة التناسب بين الإجراء المتخذ والظرف الاستثنائي. وهو ما عبر عنه قضاء مجلس الدولة الفرنسي بضرورة أن يكون الإجراء الذي لجأت إليه الإدارة لازما وضروريا لمواجهة الظرف الاستثنائي أو الموقف الشاذ. من ذلك ما قضى به مجلس الدولة الفرنسي بحكمه الصادر في 31 يناير 1958 بأنه على الرغم من اعتبار الحرب والآثار الناشئة عنها عام 1947 في الهند الصينية تمثل ظرفا استثنائيا، إلا أن هذه الصعوبات ليس من شأنها تبرير قيام مندوب فرنسا في البلاد المستعمرة بإنشاء نظام خاص بالضمان الاجتماعي للأسر بمبادرة منه؛ وكذلك ما قضى به في حكمه الصادر في 11 يوليو 1969 من أن اضطرابات مايو 1968 التي سادت فرنسا كلها – والتي استقال على إثرها الرئيس ديجول – وإن كانت تعد دون شك ظرفا استثنائيا وهي بهذه الصفة تبرر عدم مراعاة الحكومة لما تطلبه القانون من ضرورة مراعاة بعض الشكليات قبل اتخاذ بعض القرارات، إلا أنه لم يكن من شأن ذلك الظرف أن يصلح مبررا لتدخل وزير التعليم الوطني في مسألة تطلب القانون أمر تنظيمها بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء نفسه، كما أنه لم يكن من شأن هذه الظروف أن تبرر أيضا للجنة الامتحان التي أشرفت على مسابقة الدراسات العليا في الآداب أن تنتهك مبدأ المساواة بين الطلبة والمرشحين لاجتياز المسابقة.وتبعا لقضاء مجلس الدولة السابق، يراقب القاضي عنصر الملاءمة في تصرف الإدارة، ومدى تناسبه من حيث الشدة مع الظروف الاستثنائية. ومن ثم يقضي بإلغاء القرار الصادر عن الإدارة في حالة ما إذا تحقق للقاضي شرط عدم التناسب بين القرار المتخذ والظرف الاستثنائي فعلا أو إذا ثبت لديه أن الإدارة كان بوسعها الالتجاء إلى الوسائل العادية دون الوسائل الاستثنائية لمواجهة الظروف الاستثنائية.

كما تنصب **ثانيا رقابة القضاء الإداري على عنصر الغاية** في القرارات الصادرة في الظروف الاستثنائية، شأنها في ذلك شأن جميع أعمال الإدارة التي يجب أن تستهدف تحقيق مصلحة عامة لا مصلحة شخصية أو مآرب ذاتية أو خاصة. على أنه يجب أن نضيف أن قرارات الإدارة الصادرة في حالة الظروف الاستثنائية تخضع لمبدأ تخصيص الهدف، بمعنى أنها يجب

أن تكون صادرة بقصد مواجهة الخطر القائم، والمتمثل في الظرف الاستثنائي والقضاء عليه، ومن ثم يراقب القضاء مدى وجود هذا الهدف الخاص في أعمال الإدارة الاستثنائية، فضلا عن الهدف العام المتمثل في تحقيق المصالح العامة [20].

2- رقابة القضاء الإداري للسلطة التقديرية للإدارة:

نظرية السلطة التقديرية.

إذا كانت السلطة المطلقة بحسب مقولة " اللورد أكتون " الشهيرة مفسدة مطلقة فإن السلطة المقيدة بالكامل هي كذلك نوع من الفساد لما تعنيه من شلل تام لحركة الحياة، ومن هنا يحرص المؤسس الدستوري في كل دولة ممثلا في سلطتها التأسيسية - وهي السلطة المطلقة الوحيدة فيها – على ضمان التوازن في السلطة بعيدا عن أن تكون مطلقة أو أن تكون مقيدة، وذلك بالنسبة لكافة السلطات العامة في الدولة أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو ما أمكن تحقيقه من خلال الإقرار بقدر من حرية التقدير لهذه السلطات في مباشرة أعمالها على نحو ضيق، ويتسع بحسب السلطة التي تباشر العمل وطبيعة هذا العمل. فالسلطة التشريعية وإن كانت تتمتع بحرية واسعة في التقدير، إلا أنها لا تختلف عن السلطة التقديرية التي تتمتع بها الإدارة أو جهة القضاء إلا من حيث الدرجة، فهذه الحرية أو تلك السلطة واحدة من حيث طبيعتها أو جوهرها لدى جميع السلطات العامة، فكلها تخضع للقانون الذي يحدد لكل منها جوانب التقدير أو التقييد في أعمالها المختلفة، وربما كان مرجع اتساع السلطة التقديرية للمشرع هو خضوعها لقواعد الدستور والمبادئ العامة للقانون لدى الرأي الغالب في فرنسا على وجه الخصوص، في حين تخضع الإدارة لما يصدره المشرع من قوانين علاوة على الدستور والمبادئ العامة للقانون، ومن ثم تتزايد احتمالات التقييد من خلال هذه القوانين على عمل السلطتين التنفيذية والقضائية قياسا على أعمال السلطة التشريعية؛ ومع ذلك تبقى السلطة التقديرية في نهاية الأمر واحدة بالنسبة لجميع السلطات العامة في الدولة من حيث طبيعتها وأساسها وإن اختلفت ضيقا واتساعا باختلاف السلطة العامة التي تباشرها أو طبيعة العمل في داخل السلطة الواحدة [21].

يقصد بالسلطة التقديرية للإدارة تمتعها بقسط من حرية التصرف وهي تمارس مختلف اختصاصاتها القانونية، فلا يفرض عليها سلوك معين تَلزمه في تصرفاتها ولا تحيد عنه؛ بمعنى أن يكون للإدارة قدر من حرية التقدير، سواء بالنسبة لاتخاذ الإجراء أو عدم اتخاذه، أو بالنسبة لأسباب اتخاذه، بحيث تملك تقدير ملاءمة التصرف، واختيار الوقت المناسب لاتخاذه [22]. ولكن يلاحظ أن على الإدارة أن تتوخى في كل ما تأتيه تحقيق الصالح العام وألا تنحرف عن هذه الغاية مطلقا وإلا كان عملها مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة؛ ويجب على الإدارة ألا تتجاوز في مباشرتها لنشاطها النطاق الذي حُددَ لها بموجب القانون بمعناه العام، فتلتزم في مباشرة سلطتها التقديرية الحدود الدستورية المرسومة والأوضاع القانونية والمبادئ العامة للقانون، وإلا شاب تصرفها عدم المشروعية[23].

وتبعا لما سبق فإنه يكون للإدارة حرية اتخاذ التصرف أو الامتناع عنه، وتكون بذلك حرة في اتخاذ الوقت الذي تراه مناسبا للتصرف، وهذا يرجع إلى أن القانون لم يمل عليها إبان ظروف معينة التصرف على نحو أو مسلك معين ومحدد بالذات، وما دام أن القانون لم يلزمها بالتصرف على نحو معين، فيكون للإدارة حال إصدارها للتصرف أن تزن وحدها ملاءمة قراراتها للظروف والملابسات[24].

إن الاعتراف للإدارة بهذه السلطة التقديرية يؤكد أن الدولة التي اعترفت بها هي دولة قانونية، ويثبت اعتناقها لمبدأ المشروعية وسيادة القانون، إذ أنه من البديهي في الدولة غير القانونية أو بالأحرى الاستبدادية، يكون للإدارة فيها سلطة واسعة غير مقيدة، ولكنها ليست سلطة تقديرية وإنا هي سلطة تحكمية. ولذلك فإن السلطة التقديرية في حقيقة الأمر هي وسيلة لتطبيق القانون والالتزام بمبدأ المشروعية مثلها في ذلك مثل السلطة المقيدة، غاية ما في الأمر أن المشرع قدَّر أن منح قدر من حرية التصرف للإدارة في موضوع ما، هو أجدى وأنفع لتحقيق الهدف من هذا الموضوع مما لو قيدها بتوقيت أو أسلوب معين للتصرف بشأنه، ومن ثم فإنه يتخلى عن تحديد نشاط الإدارة بشأن هذا الموضوع كله أو في بعض جوانبه،

تاركا للإدارة حرية التصرف والتقدير بموجب خبراتها الخاصة، سيما وأن اعتبارات تغير الظروف وتطورها المستمر تجعل تنظيم كل دقائق نشاط الإدارة بقواعد محددة سلف أمرا متعذرا[25].

وإذا كانت السلطة التقديرية للإدارة تتضمن توسيعا لدائرة ونطاق مبدأ المشروعية دون تجاوز له أو خروج على مقتضاه، فإنها تجد في ذات الوقت سلطة خطيرة، إذ هي لا تخضع لرقابة الملائمة، ومن هنا تبدو خطورة منح هذه السلطة حين تمارسها الإدارة وتسيء استعمالها بشأن المراكز القانونية للأفراد فتؤثر على حقوقهم وحرياتهم. على أنه رغم خطورة هذه السلطة إذا ما أسيء استخدامها، فإن وجودها يبدو أمرا لا مناص منه، إذ لا يمكن بحال تقييد نشاط الإدارة بصفة مطلقة وفرض سلوك محدد يتعين عليها أن تتبعه في جميع أوجه نشاطها.

وإذا كان الأمر كذلك فما هي مبررات تخويل الإدارة سلطة تقديرية ؟

تكمن هذه المبررات في ثلاثة: -

I - يستحيل على المشرع أن يحدد للإدارة سلفا مسارا معينا تتبعه في مزاولة نشاطها الإداري، أو يرسم لها الموقف الذي يجب عليها اتخاذه والقرار الواجب إصداره لمواجهة كل موقف، فهو لا يستطيع أن يتنبأ بالظروف المحيطة بكل تصرف أو ملابساته الأمر الذي يقتضي ضرورة ترك سلطة تقدير للإدارة في التصرف وإصدار القرارات على ضوء من الواقع وظروف الحال؛ إضافة إلى أن المشرع عند سنه للقوانين يقتصر عمل على وضع قواعد عامة مجردة دون أن يتدخل في جزئيات تتعلق بحالات معينة بذاتها.

II - ثاني هذه المبررات يكمن في أن عدم تخويل الإدارة سلطة تقديرية وهي بمناسبة ممارسة نشاطها، يجعل منها أداة صماء لتنفيذ القانون تنفيذا حرفيا دون مراعاة ظروف التنفيذ، وذلك من شأنه إصابة نشاط الإدارة بالجمود والركود ويقضي على ملكة الابتكار والجديد لدى الإدارة، الأمر الذي يؤدي بإلحاق أضرار بفكرة النفع العام الذي تقوم الإدارة على إشباعه.

III - إن منح السلطة التقديرية للإدارة لا يجب أن يفسر على أنها ميزة تستطيع الإدارة التعسف في استعمالها، بل هي سلطة تتقرر لها مقابل تحملها لمسؤولية ضخمة تكمن في سير المرافق العامة بانتظام وتحقيق النفع العام للأفراد، وكلا الأمرين لا يمكن القيام بهما إلا إذا تمتعت الإدارة بسلطة تقدير تتسع وتضيق بحسب الأحوال[26].

مدى رقابة القضاء الإداري لسلطة الإدارة التقديرية: استقر الفقه والقضاء الإداري في فرنسا ومصر وغيرهما، على أن الإدارة حين تمارس سلطتها التقديرية لا تخضع للرقابة القضائية، إلا إذا دفع صاحب المصلحة بأن الإدارة استعملت سلطتها التقديرية لتحقيق غرض غير مشروع، أو لم يجعله المشرع من اختصاصها، لأن الإدارة تكون قد خرجت عن نطاق التقدير الذي تركه المشرع لها. فالقضاء لا يتعرض لتقدير الإدارة، فهي حرة في تقدير مناسبة وملاءمة القرار الإداري، ولكن يجب عليها أن تضع نفسها في أفضل الأحوال حين تباشر هذا التقدير، وأن تمارسه من الناحية الموضوعية، وتبعد عن البواعث الشخصية، وبشرط أن تتوافر عندها العناصر التي تلزم لإجرائه.

فالقضاء لا يراقب الإدارة في سلطتها التقديرية، ولكنه يراقب الظروف التي أحاطت بممارسة هذه السلطة، فإذا استيقن أن هذه الظروف لا يمكن معها إجراء تقدير سليم فإن الإدارة تكون قد خرجت عن واجبها القانوني، كأن تكون الإدارة قد استعملت اختصاصها التقديري دون أي بحث جدي، فتكون مخالفة للمشروعية.

وقد انتقد بعض الفقهاء مسلك مجلس الدولة الفرنسي في بعض أحكامه، حين أخضع الإدارة عند ممارستها السلطة التقديرية لرقابته في بعض الحالات، تأسيسا على مراقبة التقدير ذاته، وليس على أساس الحكم على الظروف الخارجية المحيطة بالتقدير؛ فرأوا أنه يتنافى مع جوهر السلطة التقديرية، وأعلنوا أن القاضي الإداري ليس قاضي مشروعية " Juge de Légalité " وحسب، ولكنه قاضي ملاءمة "Juge de L'opportunité" كذلك، وأنه يمارس اختصاصات رئاسية على الإدارة.

وقد استقر القضاء الإداري الفرنسي والمصري على أن ملاءمة العقوبة التأديبية للجريمة التأديبية تستقل الإدارة بتقديرها، دون أن تخضع للرقابة القضائية فيها، ولكن تمارسها في حدود فكرة الانحراف بالسلطة أو إساءة استعمال السلطة، إذ الأصل أن تكون العقوبة التأديبية ملائمة للجريمة التأديبية، وأن اختيار العقوبة الملائمة للجريمة التأديبية مسألة تقديرية، فإذا لم تكن ملائمة فالطعن فيها يكون بإثبات التعسف، باعتبار أن الإدارة قد خرجت عن النطاق الخارجي للسلطة التقديرية، ويكون عدم الملاءمة الظاهرة قرينة على التعسف، وعلى من يدعي أن يشفعها بقرائن إيجابية أخرى.

والوقت الذي تختار فيه الإدارة إصدار القرار الإداري مسألة موضوعية، وهو من أبرز عناصر السلطة التقديرية للإدارة، ولكنها تخضع فيه لقيد الانحراف بالسلطة، أو التعسف في استعمال السلطة. فإذا ثبت أن الإدارة كانت مدفوعة في اختيار الوقت الذي أصدرت فيه القرار بعوامل لا صلة لها بالمصلحة العامة، شاب قرارها عيب الانحراف والتعسف، لأن تصرفها يكون غير مشروع. وبالتالي فإن كل عمل إداري يجب أن تكون غايته هي المصلحة العامة ومقتضى هذا، ألا يستهدف القرار الإداري غرضا أو مصلحة شخصية لمن أًنيط به إصداره، وألا تكون غايته الانتقام الشخصي أو السياسي أو الحزبي أو غير ذلك.وإذا ترتب ضرر على حرية الإدارة في تقدير الوقت المناسب لاتخاذ قراراها وتراخيصها في إصدار القرار خضعت للرقابة القضائية، وللقضاء أن يحكم عليها بالتعويض، وكذلك لو تعجلت الإدارة في اتخاذ قرارها، أو أصدرت قرارا غير ملائم، أو قرارا قاسيا لا يتناسب مع سببه، كما لو اتخذت إجراءا عنيفا في سبيل تحصيل بعض الضرائب من مواطن حسن النية، مما أدى إلى إشهار إفلاسه. وكما لو رغبت الإدارة في التضحية بالموظف العمومي القابل للعزل بإحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن المقرر للتقاعد، استعمالا لحقها في حدود القانون والصالح العام، فإنه ينبغي أن تتحمل في الوقت ذاته مخاطر هذا التصرف، فتعوض الموظف المفصول تعويضا معقولا إذا تبين في وقت غير لائق أو بطريقة تعسفية أو بغير مبرر شرعي، لما في ذلك من تطبيق صحيح لقواعد المسؤولية في الفقه الإداري وتغليب لقواعد العدالة وتوفير الضمانات للدولة وموظفيها[27].

وعلى ذلك يمكن إضفاء صفة عدم المشروعية على أعمال الإدارة عند مباشرتها للسلطة التقديرية في الأحوال التالية: -

- إذا استهدفت الإدارة العامة في قرارها المستند إلى السلطة التقديرية غرضا خاصا لا غرضا عاما كما أوجبه القانون.
- إذا استهدفت الإدارة غرضا عاما مخالفا للغرض الذي استوجبه القانون.
- إذا كان القرار الإداري مخالفا لروح القانون.
- إذا استهدفت الإدارة غرضا مخالفا للغرض المستفاد من طبيعة الاختصاصات المخولة لها، وذلك حين يسكت القانون عن تحديد الغرض الذي ينبغي على الإدارة ابتغاؤه.
- إذا لم تلتزم الإدارة في مباشرتها سلطتها التقديرية الحدود الدستورية المرسومة أو الأوضاع القانونية المقررة أو المبادئ القانونية العامة.
- إذا لم تلتزم الإدارة بمناسبة مباشرتها لسلطتها التقديرية حدود الصالح العام الذي يحكم ممارسة النشاط الإداري بوجه عام.وبناء على ذلك فإن الإدارة تخضع في ممارستها لسلطتها التقديرية لرقابة القضاء للتأكد من عدم انحرافها عن الأهداف التي حددها القانون، وهذا يعني أن الإدارة ملزمة أثناء ممارستها لاختصاصها التقديري، أن تضع نفسها في أفضل الظروف والأحوال التي يوجبها القانون أو المبادئ القانونية العامة قبل إصدار القرار وإلا كان القرار مخالفا للقانون. وبذلك لا تعتبر السلطة التقديرية استثناء على مبدأ المشروعية أو خروجا على نطاق تطبيقه، وإنما تتضمن فقط توسيع دائرة نطاق المبدأ دون تجاوز حدود هذا النطاق، وتأسيسا على ذلك فإن السلطة التقديرية ليست سلطة تحكمية، بل هي سلطة قانونية منظمة تخضع لرقابة القضاء [28].

ثانيا: لا رقابة للقضاء على أعمال السيادة: لا يفوتنا في هذا الصدد الحديث عن أعمال السيادة باعتبار أنها تكون نظاما قانونيا مخالفا للسلطة التقديرية والظروف الاستثنائية، ذلك أن هذه الأعمال تقع خارج إطار الشرعية والرقابة القضائية[29]، فهي تتمتع بحصانة قضائية تشمل كافة جهات القضاء العادي والإداري، وهي حصانة عامة تتضمن قضاء فحص الشرعية وقضاء التعويض وقضاء التفسير، فالأمر يخرج عن اختصاص القضاء كلية، وهي بذلك تفترق عن نظريتي السلطة التقديرية والظروف الاستثنائية. وعلى ذلك فإن القاعدة العامة، أن أعمال السيادة تتمتع بحصانة قضائية مطلقة، هذه الحصانة القضائية أساسية وهامة، بمعنى أنها تتمثل في عدم قبول الطعون التي ترفع بصدد هذه الأعمال، غير أن القضاء الإداري يقبل الطعون الموجهة ضد القرارات الإدارية التي تكون قابلة للانفصال عن أعمال السيادة، مثل البحث في مشروعية رفض الوفاء بدين على الدولة نظرا لعدم وجود اعتمادات في الميزانية، رغم أن الميزانية واعتماداتها من مجالات أعمال السيادة. وبالتالي فإنه من النتائج الضارة لأعمال السيادة، أنها لا تعطي للأفراد الذين أضيروا بسببها الحق في أن يرفعوا دعوى بالتعويض عن هذه الأضرار ضد الدولة، ومع ذلك فإن تقهقر أعمال السيادة اعترف به في مجال المسؤولية أكثر منه في مجال المشروعية، فمسؤولية السلطة العامة يمكن أن تثار مع بعض الشروط، وذلك بصرف النظر عن خطأ ارتكبته الإدارة وبصرف النظر عن المشروعية [30].

نظرية أعمال السيادة : تعد أعمال السيادة من أهم المفاهيم في العالم المعاصر التي تتناقض إلى حد كبير مع مبدأ المشروعية أو خضوع الإدارة للقانون، حيث نجد مع هذا المصطلح تراجع خضوع الدولة لرقابة القضاء من خلال نزع صلاحيته أو اختصاصه بالنظر في المنازعات المتعلقة بها، ومن ثم فهي تعمل من خلاله فوق كل المؤسسات، وقد تلغي الحريات أو تقيدها، كما قد تعتدي على حق الملكية وتقيد التصرفات دون أن تخضع لرقابة أو محاسبة، وذلك استنادا إلى مصلحة أعلى أولى بالرعاية والحماية من كل المصالح الفردية أو الفئوية [31].

ويتأكد اعتبار نظرية أعمال السيادة نقطة سوداء بل حالكة السواد في ثوب المشروعية وتنال من الأسس التي تنبني عليها الدول الحديثة، ولا سيما في زمن العولمة والتواصل بين الأمم وزوال الحواجز السياسية والاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية، من أنه مهما تعددت التعليلات للآراء التي سيقت لتأسيسها، إلا أنها لم تفلح في تبرير نظرية أعمال السيادة من الناحية القانونية، وفي اعتقادنا مع كثير من الفقه أن النظرية غير قابلة للتبرير من الناحية القانونية لسبب بديهي وبسيط هو أنها تتضمن خروجا صريحا واعتداء صارخا على القانون بل تجاهلا تاما له، وفي الواقع فإن هذه النظرية تعتبر صدى للصراع الأبدي بين السياسة والقانون، وتتجسم فيها نتيجة ذلك الصراع من غلبة وانتصار للسياسة وتسليم وخضوع للقانون، ومن ثم لا يتصور أن تكون مبرراتها سوى أسباب سياسية أو اعتبارات عملية، وهذه وتلك لا تحول دون اعتبار تلك النظرية وصمة في جبين القانون العام أو نقطة سوداء في جبين المشروعية، ولهذا فإن هناك شبه إجماع بين الفقهاء بزوالها من علم القانون[32].

نشأة نظرية أعمال السيادة: إنه لمن اللازم والضروري عرض نشأة نظرية أعمال السيادة لعل ذلك يساهم في إيضاح مدى ارتباطها بواقع التوازنات من السلطة التنفيذية وبين مجلس الدولة في فرنسا تحديدا، وأن تواتر تطبيقها كان من باب التعامل مع الواقع القضائي أكثر من اعتبارها من الأسس القانونية، ولعل من باب العلم القانوني العام أن فكرة أعمال السيادة في القانون الفرنسي بدأت في الظهور لأول مرة في أحكام مجلس الدولة الفرنسي [33]، الذي رفض أن يختص برقابة وإلغاء بعض القرارات الصادرة عن الحكومة أو التعويض عنها، وكان ذلك في بادئ الأمر خوفا على وجوده وكيانه في فترة معينة من التاريخ الفرنسي؛ فحينما سقط " نابليون بونابرت " وعادت الملكية للحكم في فرنسا مرة ثانية، كان الحكام الجدد ينظرون بريبة وشك إلى مجلس الدولة سيما وأنه من خلق غريمهم، فأدرك المجلس ذلك واتبع سياسة قضائية حكيمة، فقام مختارا – حفاظا على كيانه – باستبعاد اختصاصه ببعض الأعمال والقرارات المتصلة بجوهر نظام الحكم، واعتبرها من أعمال السيادة التي لا تقبل أي طعن أمامه [34].

وفيما بعد في عهد الإمبراطورية الثانية، استرد مجلس الدولة مكانته وثقته بنفسه، وبدأ يدعم قضائه إلى أن صدر قانون مايو 1873 الذي منحه سلطة القضاء المفوض، وأصبحت أحكامه نافذة ونهائية. ولكن مجلس الدولة الفرنسي استمر في تمسكه بنظرية أعمال السيادة برغم انفصال السبب التاريخي الذي دعاه أصلا للأخذ بها، إلا أنه عمل على الحد منها ووضعها أخيرا في نطاق محدد من القرارات[35]. على أنه يثار التساؤل حول إقرار المشرع الفرنسي فكرة أعمال السيادة، حيث اختلف الفقه الفرنسي حول ما إذا كانت أعمال السيادة قد ظهرت في التشريع الفرنسي بمقتضى المادة 47 من القانون الصادر في 03 مارس 1849، وكذلك المادة 26 من قانون 24 مايو 1873 بشأن تنظيم اختصاصات مجلس الدولة [36].

وكان مؤدى المادتين السابقتين أن تكون محكمة التنازع هي المرجع المختص فيما يتعلق ببيان الحد الفاصل بين أعمال السيادة والأعمال الإدارية، باعتبارهما الجهة العليا التي يعرض عليها النزاع الذي قد يثور بين الحكومة والقضاء عندما يحاول هذا الأخير بسط رقابته على أعمال السيادة وتعارض الحكومة في ذلك، فتلجأ إلى محكمة التنازع للبت في الخلاف بينها وبين القضاء. اتجه جانب من الفقه بشأن مدى صلاحية المادة 26 كأساس تشريعي لفكرة أعمال السيادة التي قام القضاء بإرسائها، إلى القول بأن نص هذه المادة جاء غامضا ومبهما لأنه لم يذكر اصطلاح " أعمال السيادة " بل أن البعض من هذا الاتجاه قد ذهب إلى أن هذا النص لم يشأ به المشرع تقرير فكرة أعمال السيادة باعتبارها غير قابلة للطعن أمام المجلس، بل قصد به منع المجلس من ولاية التعرض للمنازعات التي تدخل في اختصاص القضاء العادي.

وعلى ذلك أن أنصار هذا الاتجاه، وعلى رأسهم " فالين " لم يعدوا في تفسير هذا النص أساسا تشريعيا لفكرة أعمال السيادة. بل هي فكرة قضائية من عمل مجلس الدولة الفرنسي، وأنه لا يوجد حتى اليوم نص تشريعي يصلح أن يكون أساسا لتقرير فكرة أعمال السيادة. بينما ذهبت الغالبية من الفقه الفرنسي، وعلى رأسهم " دي لوبادير " إلى اعتبار نص المادة 26 سالفة الذكر، النص الوحيد الذي يمكن أن يكون أساسا تشريعيا للنظرية، وأن المشرع الفرنسي قد عنى بهذا النص تقرير نظرية أعمال السيادة تشريعيا بعد أن أنشأها القضاء الفرنسي [37].

مفهوم نظرية أعمال السيادة: أعمال السيادة وتسمى في فرنسا بأعمال الحكومة Actes de Gouvernement هي مجموعة من أعمال السلطة التنفيذية تتمتع بحصانة ضد الرقابة القضائية بكافة مظاهرها وجميع أشكالها، سواء أكانت رقابة فحص الشرعية أم إلغاء أم رقابة تعويض، ومن ثم فإنها تعد استثناء حقيقيا عن مبدأ المشروعية، وثغرة خطيرة في القانون الإداري [38].وأعمال السيادة ليست أعمالا تشريعية، ولا أعمالا قضائية، وإنما هي أعمال صادرة من السلطة التنفيذية، ومن ثم فإنها تتفق مع باقي أعمال السلطة التنفيذية في الجهة التي تصدر منها الأعمال، وفي طبيعة هذه الأعمال؛ إلا أن أعمال السيادة تختلف عن سائر الأعمال الإدارية الأخرى في الصفة التي تباشر بها السلطة التنفيذية الأعمال، وتبعا لهذه الصفة يترتب الخلاف في توافر الرقابة القضائية أو عدمها، ويحرم على القضاء المدني أن ينظر في أعمال السيادة وسائر أعمال السلطة التنفيذية [39].

معايير أعمال السيادة: من أهم المعضلات التي واجهت القضاء الإداري في تطبيق هذا الاستثناء الخاص بأعمال السيادة، هي إيجاد معيار لتحديد أعمال السيادة وتمييزها عن أعمال الإدارة، ولحل هذه المعضلة طرح الفقه والقضاء الإداريين ثلاثة معايير لتمييز أعمال السيادة هي معيار الباعث السياسي، معيار طبيعة العمل ومعيار القائمة القضائية المحددة.

1- معيار الباعث السياسي: ومؤدى هذا المعيار أن أعمال السيادة تتمثل في الأعمال التي تصدر عن السلطة التنفيذية، ويدفعها على إصدارها باعث سياسي، وبالتالي لا يخضع للرقابة القضائية، أما إذا كان الباعث على إصدارها غير سياسي فإن العمل يعتبر إداريا ويخضع لرقابة القضاء [40].

وقيل في أول الأمر بهذا المعيار ليكون هو الأول لتحديد مضمون أعمال السيادة، فيندرج تحت هذه النظرية كل ما تصدره الحكومة بدافع سياسي، والتي تحدد بنفسها ما إذا كان عملها متصلا بالمصالح العليا ويأخذ بهذه الصفة الطابع السياسي، أي أن هذا المعيار هو في النهاية معيار شخصي لا موضوعي، وعلى أساس هذه النظرية قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن

قرار وزير الداخلية بمصادرة نسخ من كتاب تحت يد الناشر لطعنه في الحكومة، يعتبر عملا سياسيا ومن ثم فلا يختص المجلس بنظر الدعوى المرفوعة أمامه ضد هذا القرار، وقضى كذلك بعدم اختصاصه بالنظر في دعوى تتعلق بمعاش كان قد منح لأميرة من أسرة " نابليون بونابرت " وألغي بعد سقوطه، وذلك على أساس أن الدعوى تتصل بمسألة يرجع إلى الحكومة وحدها سلطة الفصل فيها [41].

ورغم أن هذا المعيار ساد فترة من الزمن، إلا أن سهام الانتقاد ما لبثت أن وجهت إليه وأدت إلى استبعاده من مجال تحديد أعمال السيادة؛ وكان أبرز هذه الانتقادات أن المعيار أدى إلى توسيع نطاق الأعمال التي تدخل في دائرة أعمال السيادة، فنتج عن ذلك تضييق نطاق رقابة القضاء على أعمال السلطة التنفيذية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه معيار غير محدد، حيث تستطيع السلطة التنفيذية التذرع بأن الباعث من وراء غالبية ما تصدره من أعمال سياسيا، مما يؤدي إلى استبعاد هذه الأعمال من رقابة القضاء.

ويعتبر هذا المعيار خطر على حقوق وحريات الأفراد إذ يعجز الأفراد عن الطعن في أعمال السلطة التنفيذية التي تمس حقوقهم وحرياتهم أمام القضاء، إذا ما تذرعت هذه السلطة بأنها أصدرت هذه الأعمال بباعث سياسي، ولهذا هجر مجلس الدولة الفرنسي هذا المعيار منذ سنة 1875 [42].

2-معيار طبيعة العمل: بعدما وجد مجلس الدولة الفرنسي نفسه مضطرا إلى هجر نظرية أعمال السيادة بعدما لاقته من معارضة شديدة من جانب الفقه الفرنسي، لأن من شأنها إطلاق يد السلطة التنفيذية في أعمالها، فتستطيع على حسب هواها أن تسبغ الصفة الحكومية على كل عمل تريد إخراجه من رقابة القضاء بإسناده إلى اعتبارات سياسية. وقد عدل فعلا عن هذه النظرية بحكم صدر في: 1875/02/19 ليجيء بالمعيار الموضوعي أو معيار طبيعة العمل بديلا عن المعيار السياسي، ومقتضى هذا المعيار الجديد التفريق بين الأعمال التي تصدرها السلطة التنفيذية بحسب طبيعتها، فما صدر عنها بصفتها سلطة حكم أي متعلق بإشباع حاجات المجتمع بأسره والسهر على تطبيق الدستور وسير السلطات العامة في الدولة وعلاقة الدولة بغيرها من الدول والمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، يعتبر من أعمال السيادة. أما ما صدر عنها بصفتها سلطة إدارة، أي ما يكون متعلقا بالتطبيق اليومي للقوانين والسهر على حسن علاقة الفرد بالإدارة وحسن علاقة الإدارات المختلفة فيما بينها، فيعتبر من الأعمال الإدارية التي تخضع لرقابة القضاء.

على أن البحث في طبيعة الأعمال التي تصدرها السلطة التنفيذية لتحديد ما يدخل في نطاق وظيفتها الحكومية وما يضمه نطاق وظيفتها الإدارية، لم يكن بدوره بالأمر الميسور في كل الأحوال، ولذا فقد سلم الفقه الأمر إلى القضاء ليقرر هو حسبما يراه، ما يعتبر من أعمال السيادة وما يخرج عن نطاقها، واقتصر من جانبه على حصر وتصنيف الأعمال التي يقر القضاء بأنها من أعمال السيادة في قائمة يضيق نطاقها حسب الظروف[43].

ورغم قيام المعيار على أساس طبيعة العمل ذاته، وليس ما إذا كان الباعث عليه سياسيا أم غير سياسي، فإنه قد أخذ عليه أنه معيار غامض غير واضح، كما أنه يصعب التفرقة في ظله بين ما يندرج في اختصاص الحكومة، وما يندرج في اختصاص الإدارة.

3- معيار القائمة القضائية: نظرا لفشل المحاولات التي ساقها الفقه في شأن وضع حد فاصل بين أعمال **السيادة وأعمال الإدارة، وبالتالي** تحديد نطاق أعمال السيادة، ونظرا لخطورة ما يترتب عن ذلك من آثار من حيث عدم خضوع الأعمال الأولى لأية رقابة، وخضوع الأعمال الثانية لرقابة القضاء إلغاء وتعويضا، ذهب اتجاه من الفقه إلى الأحكام القضائية لاستقرائها للكشف عن أعمال السيادة، وبالرجوع إلى هذه الأحكام استطاع الفقه أن يضع قائمة بأعمال السيادة قررها القضاء سميت بالقائمة القضائية، وهي عبارة عن تجميع – قم به الفقه – لأحكام القضاء الخاصة بأعمال السيادة وتصنيفها في مجموعات محددة على سبيل الحصر؛ غير أنه يلاحظ أن القائمة القضائية وإن تضمنت تحديدا لأعمال السيادة، فإن هذا التحديد لا يتصور ثباته وجموده، ذلك أن القضاء الإداري يتسم دائما بالتجديد في أحكامه والتطوير

فيها تبعا لتغير الظروف والأحوال، ومن ثم فإن القائمة القضائية تبقى دائما قابلة للتغيير والتطور تبعا لتطور القضاء ذاته. وإذا أردنا التعرف على أعمال السيادة فإنه يجب الرجوع إلى القائمة القضائية المتضمنة لأحكام القضاء الإداري في شأن أعمال السيادة لتكييف طبيعة العمل الصادر عن السلطة التنفيذية، وما إذا كان عملا من أعمال السيادة الذي يتمتع بحصانة عدم الخضوع للرقابة القضائية أم عملا إداريا يخضع لرقابة القضاء.

وبالرجوع إلى القائمة القضائية نجد أعمال السيادة تنحصر في المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: الأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بالبرلمان: وتشتمل على الأعمال التي تشترك بمقتضاها السلطة التنفيذية مع البرلمان في أداء وظيفته التشريعية [44] والأعمال التي تساهم فيها السلطة التنفيذية في شأن تشكيل البرلمان أو تكوينه [45].

المجموعة الثانية: الأعمال التي تتصل بالشؤون الخارجية أي بعلاقة الحكومة بالدول وبالهيئات الدولية: وتشمل ما تقوم به الدولة استعمالا لسيادتها في المجال الدولي[46]، والأعمال المتصلة بالنشاط الدبلوماسي للسفارات والقنصليات بالخارج [47]، والإجراءات الخاصة التي تصدر عن الحكومة في شأن تحديد الإقليم بالتنازل عن جزء من إقليم الدولة أو ضم أراض جديدة، والأعمال المتعلقة بإتمام المعاهدات الدولية وتشمل جميع الأعمال من مفاوضة وتوقيع وتصديق وتفسير.

المجموعة الثالثة: الأعمال والعمليات المتعلقة بالحرب:_وتشمل جميع القرارات التي تتخذها الحكومة والسلطات العسكرية والوطنية، والتي تكون لها علاقة مباشرة وحتمية بقيادة الحرب والعمليات الحربية [48].

المجموعة الرابعة: بعض الأعمال الخاصة بسلامة الدولة وأمنها الداخلي:_وتتضمن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة [49]، وهي آخذة في الانقراض والانكماش تدريجيا نتيجة لمحاولة القضاء بسط رقابته عليها، لاتصالها الوثيق بحريات وحقوق المواطنين، حتى أن بعض الفقه الفرنسي لم يدرجها في نطاق أعمال السيادة [50].

لقد أدرك مجلس الدولة الفرنسي وجه الشذوذ في نظرية أعمال السيادة، فعمل على وضعها في إطار محدود وفي الحد الأدنى الممكن، فمن ناحية أولى عمل على استبعاد معيار الباعث السياسي الذي من شأنه توسيع نطاق هذه النظرية، ويترك تحديد هذا النطاق للادعاءات التي لا حد لها للسلطة التنفيذية، لتفلت من رقابة المشروعية تحت ستار وغطاء الباعث والغرض السياسي الذي يكمن وراء هذا العمل أو ذاك. ومن ناحية ثانية عمل مجلس الدولة على تقليص نطاق أعمال السيادة، باستبعاده الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتطبيق المعاهدات الدولية في نطاق الدولة الداخلي، وأصبحت أعمالا إدارية عادية تخضع لرقابة القضاء الإداري. ووصل الأمر إلى حد عدول مجلس الدولة الفرنسي عن قضائه السابق الذي كان يعتبر مرسوم إعلان الطوارئ من أعمال السيادة، وأصبح يرى هذا المرسوم الصادر عن رئيس الجمهورية عملا إداريا يخضع للرقابة إلغاء وتعويضا، وهكذا قضى مجلس الدولة الفرنسي على إحدى طوائف الأعمال التي كانت تعتبر من قبل من قبيل أعمال السيادة وهي الأعمال المتصلة بالأمن الداخلي للدولة [51].

وأخيرا فإن المطالب به ليس التخلي عن نظرية أعمال السيادة كلية، إلا أنه يتعين استبعاد طائفة إجراءات وتدابير الأمن الداخلية من عداد أعمال السيادة، واعتبارها أعمالا إدارية محضة يباشر القضاء عليها رقابته إلغاء وتعويضا، باعتبار أن هذه الأعمال أعمالا استثنائية صدرت عن الإدارة في ظل ظروف استثنائية وتخضع لمبدأ المشروعية الاستثنائية، فالأمر يتعلق إذن بتطبيق بسيط لنظرية الظروف الاستثنائية باعتبارها قيدا على مبدأ المشروعية في ثوبه العادي، لا خرقا له أو تجاهلا لأحكامه كما هو الحال بالنسبة لنظرية أعمال السيادة.

الهوامش:

[1] - د. سامي جمال الدين، قضاء الملائمة والسلطة التقديرية للإدارة، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2010، ص 07 - 08.

[2] - د. محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري " الكتاب الأول: مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري " منشورات الحلبي الحقوقية،2003، ص75.

[3]- د. محمد موسى محمد الفقي، حدود مبدأ المشروعية في ظل قانون الطوارئ "دراسة تطبيقية على جهاز الشرطة في مصر"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص 245

[4] - وهذا ما يفسر معالجة الفرنسيين لها تحت عنوان " موازنة مبدأ المشروعية ".

[5] - د. محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 221.

[6] - د. محمد موسى محمد الفقي، حدود مبدأ المشروعية في ظل قانون الطوارئ، المرجع السابق، ص 280.

[7] - أ.د.رمضان بطيخ، ندوة "القضاء الإداري"، مبدأ المشروعية وعناصر موازنته، المملكة المغربية –الرباط-، 11-14 يوليو 2005، ص 21.

8Maurice HAURIOU – Précis de Droit Constitutionnel –1923– P 452.

[9] - لتفصيل أكثر حول المشروعية الاستثنائية أنظر: أحمد الموافي، المشروعية الاستثنائية، دون دار أو سنة نشر، ص 41 وما بعدها.

10 - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، ص 135 - 136.

11- د. مازن راضي ليلو، القضاء الإداري، دراسة لأسس ومبادئ القضاء الإداري في العراق، دون دار أو سنة نشر، ص 21.

د. مسعود شيهوب، الحماية القضائية للحريات الأساسية في الظروف الاستثنائية، فعاليات اليومين الدراسيين 15 و16 نوفمبر 2000 (المرصد الوطني لحقوق الإنسان)، ص06.

12 - د. سعيد الحكيم المحامي، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، دار الفكر العربي،ط:2 1987، ص 40.

13 - د. عبد الله طلبة، الرقابة على أعمال الإدارة، القضاء الإداري، منشورات جامعة حلب –كلية الحقوق-، ط:2 دون سنة نشر، ص 35.

14 - د. محمد فؤاد عبد الباسط، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية – تنظيم واختصاصات مجلس الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 49.

أ.د.رمضان بطيخ، ندوة "القضاء الإداري"، مبدأ المشروعية وعناصر موازنته، المملكة المغربية –الرباط-، 11-14 يوليو 2005، ص 21.

15 - تم إعلان حالة الطوارئ في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 يتضمن الإعلان عن حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية عدد 10. وتم تمديدها إلى أجل غير محدد بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-02 المؤرخ في 06 فيفري 1993 المتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية عدد 08.

16 - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 144 - 145.

17 - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، نفس المرجع، ص 147.

18 - أ.د.رمضان بطيخ، ندوة "القضاء الإداري"، مبدأ المشروعية وعناصر موازنته، المملكة المغربية –الرباط-، 11-14 يوليو 2005، ص 23

19 - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 151.

20 - د.إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 152 وما بعدها.

21 - د. سامي جمال الدين، قضاء الملائمة والسلطة التقديرية للإدارة، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2010، ص 13، 14.

- 2**2**Georges VEDEL – Droit Administratif – Thémis – 5 éme édition, 1973. – P 232

Rivero – Droit Administratif – 3 éme édition – P 77

23 - د. سعيد الحكيم، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، المرجع السابق، ص 35.

2**4** - د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 115.

25 - د.سامي جمال الدين، الرقابة على أعمال الإدارة، مبدأ المشروعية – تنظيم القضاء الإداري، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية 1996، ص 145.

2**6** - د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 117،

د. سعيد الحكيم، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، المرجع السابق، ص 39،

د. إسماعيل البدوي، القضاء الإداري " الجزء الأول: مبدأ المشروعية "، دون دار نشر، الطبعة الثانية 1997، ص 101 وما بعدها.

27 - د. إسماعيل البدوي، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 118 وما بعدها.

2**8** - د. محمد موسى محمد الفقي، حدود مبدأ المشروعية في ظل قانون الطوارئ، المرجع السابق، ص 283 - 284.

29 - مجلس الدولة الجزائري ومنذ تأسيسه لم يسبق له وأن أتيحت له الفرصة للتعبير عن موقفه من أعمال السيادة، ولا نعتقد أن ذلك راجع إلى رغبة هذا القضاء في بسط رقابته على كل أعمال الإدارة وعدم تحصين أي منها بقدر ما قد يكون راجعا إلى عدم توصله بأي طعن في قرار ذي أهمية خاصة، والذي يدفع إلى هذا الاعتقاد هو أنه سبق للقاضي الإداري الجزائري في عهد الأحادية القضائية أن استند إلى هذه النظرية في قراره رقم: 36473 المؤرخ في: 07 يناير 1984 في قضية (ي-ب) ضد وزير المالية المعروفة بقضية استبدال الورقة النقدية من فئة 500 دينار

جزائري بحيث انتهى القاضي فيها إلى القول: "**إن القرار الحكومي المؤرخ في 08 أفريل 1982 القاضي بسحب الأوراق المالية من فئة 500 دج من التداول وكذا قرار 01 جوان 1982 الصادر عن وزير المالية المتضمن تحديد قواعد الترخيص بالتبديل خارج الأجل هما قراران سياسيان يكتسبان طابع أعمال الحكومة، ومن ثم فإنه ليس من اختصاص المجلس الأعلى لا فحص شرعيتها ولا مباشرة رقابة على مدى التطبيق** " أنظر د. نصر الدين بن طيفور، الطبيعة القانونية لمجلس الدولة وأثر ذلك على حماية الحقوق والحريات، مقال منشور بمجلة مجلس الدولة، عدد 09 – 2009، ص 32.

30 - د. محمد موسى محمد الفقي، حدود مبدأ المشروعية في ظل قانون الطوارئ، المرجع السابق، ص 440 وما بعدها.

31 - د. محمد واصل، نظرية أعمال السيادة والاختصاص القضائي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006، ص 383.

32 - المستشار حمدي ياسين عكاشة، موسوعة القرار الإداري، القاهرة 2001، ص 158 وما بعدها، نقلا عن مذكرة دفاع في الطعن رقم 11909 لسنة 63 ق بجلسة الثلاثاء 27 جانفي 2009، مركز هشام مبارك للقانون.

33 - أول حكم طبق هذه الفكرة في أول مايو 1822 في قضية Laffit. أنظر د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة 2006، ص 128.

34 - " حتى قيل أن نظرية أعمال السيادة كانت الثمن الذي قدمه المجلس لقاء منحه سلطة القضاء المفوض ".

35 - د.محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 225 - 226.

36 - التي تنص صراحة على " أن للوزراء الحق في أن يرفعوا إلى محكمة تنازع الاختصاص القضايا المقدمة لمجلس الدولة والتي لا تختص بنظرها المحاكم الإدارية " وهذا النص هو ترديد لما تضمنه نص المادة 47 من القانون الصادر سنة 1849.

37 - - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 158 - 159.

38 - كما عرف الدكتور سليمان الطماوي العمل السيادي على أنه " **عمل يصدر عن السلطة التنفيذية وتحيط به اعتبارات خاصة كسلامة الدولة في الخارج أو الداخل ويخرج من رقابة المحاكم متى قرر له القضاء هذه الصفة** " أنظر د. سليمان الطماوي، القضاء الإداري، الكتاب الأول: قضاء الإلغاء، دار الفكر العربي، 1986، ص 421.

39 - د. إسماعيل البدوي، القضاء الإداري " الجزء الأول: مبدأ المشروعية "، دون دار نشر، الطبعة الثانية 1997، ص 79.

40 - د. نواف كنعان، القضاء الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 63.

41 - د. محمد فؤاد عبد الباسط، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 63.

42 - د. عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري ومجلس شورى الدولة اللبناني، الدار الجامعية، 1999، ص 60.

43 - د. محمد فؤاد عبد الباسط، القضاء الإداري، نفس المرجع، ص 64.

44 - وتحوي على سبيل المثال: قرارات اقتراح القوانين أو سحب مشروع قانون والاعتراض على قانون أو إصدار القوانين ونشرها.

45 - وتشمل قرارات السلطة التنفيذية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء البرلمان، وقرارات السلطة التنفيذية بدعوة البرلمان لانعقاد دوراته (عادية أو استثنائية)، والقرارات الصادرة بشأن حل البرلمان في الدول التي تتبنى النظام البرلماني كنموذج للحكم.

46 - ومن قبيل ذلك: القرار الصادر بالإعتراف بالحكومات والدول، والقرار الصادر بإنشاء علاقات مع دولة أخرى أو قطعها، القرار الصادر بالانضمام إلى منظمة دولية أو الانسحاب منها، الإجراءات الخاصة بحماية الدولة لرعاياها المقيمين بالخارج.

47 - ومن ذلك تعليمات الدول للمثلين الدبلوماسيين بالخارج، أعمال ممثلو الدولة بالخارج المتعلقة بوظائفهم الدبلوماسية.

48 - من قبيل هذه الاجراءات قرار إعلان الحرب أو إنهائها، الإجراءات الخاصة بسير العمليات الحربية، تدابير اعتقال رعايا الأعداء وإبعادهم ووضع أموالهم تحت الحراسة، قرار حجز السفن الحربية.

49 - من قبيل هذه التدابير إعلان حالة الطوارئ.

50 - د.إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القضاء الإداري اللبناني، المرجع السابق، ص 166 وما بعدها.

د. أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة 2008، ص 165 وما بعدها.

51 - د.محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 247 وما بعدها.

المنهج الرقابي الحديث للبنوك المركزية للحد من مخاطر الأنشطة المتعلقة بقطاع بنوك الظل

د. نوفل سمايلي –د. فضيلة بوطورة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير
جامعة العربي التبسي – تبسة-

الملخص: إن إفراط البنوك في المخاطرة ساهم في وقوع الأزمة المالية العالمية، وبنفس درجة الأهمية كانت ثغرات الإطار التنظيمي والرقابي الذي فشلا في منع المخاطرة المفرطة. وهناك إصلاحات جارية لزيادة تعزيز رقابة وإشراف البنك المركزي، وإعادة اتساق الحوافز، وتشجيع السلوك الحذر، إضافة إلى تعزيز الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة ليس فقط على البنوك بل حتى على المؤسسات الشبه مصرفية.

وفي هذا الصدد، يوجه صناع السياسات بالبنك المركزي تحديا يتمثل في الاستفادة القصوى من نظام الظل المصرفي مع الوصول بمخاطره النظامية إلى الحد الأدنى، بمعالجة التوسع المستمر في التمويل خارج الحدود التنظيمية، وذلك من خلال منهج أشمل للرقابة والإشراف يركز على كل من الأنشطة والكيانات ويولي اهتماما أكبر للمخاطر النظامية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، بنوك الظل، السياسة الاحترازية الكلية، المخاطر.

Abstract:

The banks' excessive risk-taking and contributed to the occurrence of the global financial crisis, and the same degree of importance was the gaps of regulatory and supervisory framework which failed to prevent excessive risk. There are ongoing reforms to further strengthen the control and supervision of the central bank, re consistency of incentives, encouraging cautious behavior, in addition to strengthening the protective margins of capital and liquidity not only to banks, but even on the similarities banking institutions.

In this regard, the policy-makers of the central bank's challenge is to make the most of the shadow banking system with the systemic dangers access to a minimum, address the continued expansion of the funding outside the organizational boundaries, and through a comprehensive approach to the control and supervision focuses on all of the activities and entities and pay more attention to systemic risk

Key words: Central Bank, Shadow Banks, Macro-prudential policy, Risk

المقدمة: في الوقت الذي تطورت فيه أعمال القطاع المصرفي التقليدي وازدهرت نشاطات، انتشرت أعمال بنوك الظل التي تقوم بها مؤسسات مالية وتجارية كبيرة، والتي تساهم في دعم ومساندة الاقتصاد الوطني والدولي إذا أحسن تنفيذها. ومن جهة أخرى تشكل بنوك الظل خطرا كبيرا قد يهدد الاستقرار المالي في حالة استعمالها بطريقة غير مشروعة كجريمة تبيض الأموال، ومن هنا تسعى البنوك المركزية إلى محاولة تنظيم هذا القطاع ومكافحة آثاره الخطيرة.

ولقد أظهرت تداعيات أنشطة بنوك الظل بصورة واضحة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2008، وتجلت بوضوح في انهيار أسواق الأوراق المالية المدعومة بالأصول، وفي فشل النموذج المعتمد على إنشاء الديون بهدف إعادة توزيعها باستخدام الهياكل المالية والاستثمارية الخاصة. كذلك ظهرت في انهيار وإفلاس صناديق أسواق النقد والتخبط في أسواق عقود إعادة الشراء، ففي الوقت الذي كانت فيه البنوك خاضعة لمجموعة متطورة من الأنظمة الإشرافية والرقابة الاحترازية، فإن بنوك الظل بقيت طيلة الفترة الماضية، تعمل في ظل أنظمة وقواعد أقل تشدد وأحيانا من دون رقابة.

1 – الإشكالية: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية فيما يلي:

- ما هي آليات البنك المركزي للحد من المخاطر الشبه المصرفية المتعلقة ببنوك الظل ؟

2 - الهدف من الدراسة: تتمثل الغاية من المبادرات التي أطلقت بعد الأزمة المالية العالمية، وخصوصا تلك التي يقودها مجلس الاستقرار المالي، في التأكيد من أن بنوك الظل ستكون خاضعة مستقبلا للرقابة والإشراف وللتشريعات والأنظمة التي تكفل التصدي للمخاطر شبه المصرفية التي تنشأ خارج القطاع المصرفي، وليست الغاية هنا منع أدوات التمويل غير

المصرفي بصورة شاملة، خصوصا تلك الأدوات والأنشطة التي لا تساهم في خلق المخاطر ذات الأثر على القطاع المالي، وإنما الغاية هي في ضبط المخاطر التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة.

3 - أهمية الدراسة: وعلى الرغم من أن أنشطة بنوك الظل في الدول العربية لا تزال محدودة ومقتصرة على بعض الأنشطة والخدمات، إلا أنه ونظرا للتداخل والترابط بين الأسواق المالية والمصرفية، والقدرات الممكنة لها في التكييف مع الظروف والمتغيرات، لابد من إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وتوسيع دائرة الاستطلاع لكافة الأنشطة والخدمات المالية والائتمانية غير المصرفية والعمل على وضع إطار رقابي يتناسب من جهة مع وضعية القطاعات المالية ودرجة تطورها ومميزاتها وخصائصها ومخاطرها العامة، وينسجم من جهة أخرى مع القوانين المالية والأنظمة والتشريعات الرقابية المحلية، إلى جانب تبادل المعلومات بين السلطات الإشرافية محليا وعبر الحدود، وذلك من أجل أن تصبح قادرة على تقييم المخاطر التي تنشأ عن قطاع بنوك الظل وأنشطته التي قد تداخل بين أكثر من دولة.

4- فرضيات الدراسة:- تقوم بنوك الظل بدورا فعال في النظام المالي من خلال خلق فرصة تمويلية وتوفير السيولة العالية دون مخاطر عالية.

- لا يمكن للبنك المركزي وضع التدابير الرقابية الكافية لإخضاع بنوك الظل لإشرافه وتتبع نشاطها بما يخدم النظام المالي والمصرفي.

5- الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات السابقة في هذا المجال قليلة جدا تكاد أن تكون معدومة باللغة العربية، ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

- **دراسة اللجنة العربية للرقابة المصرفية (2014):** حول الرقابة على صيرفة الظل، هذه الدراسة القييمة التي رصدت أهم الأدوات التي يمكن للبنك المركزي أن يتبنها لتقويض النمو المتسارع لبنوك الظل من الجهة وازدياد المخاطر المختلفة لنشاطاتها من جهة أخرى. وركزت على ضرورة فرض نظام رقابة احترازية على المؤسسات شبه المصرفية، وتبني أدوات لإدارة مخاطر السيولة، ووضع قيود على حجم التمويل من البنوك والمؤسسات المالية.

- **دراسة عرفات الفيومي (2015) باللغة الانجليزية:** " Principles of Regulating Banking " والتي حاولت التركيز على أهم المبادئ الرقابية والتنظيمية التي يمكن للبنك المركزي اعتمادها في سبيل الإشراف والرقابة على بنوك الظل، وجاءت الدراسة خلال المؤتمر الدولي لصيرفة الظل للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب المنعقد ببيروت. بحيث أكدت الدراسة بأن البنوك المركزية تقف حائرة في كيفية معالجة هذه الظاهرة على الرغم من التشدد بالقوانين والتشريعات. البعض منها مسجل لدى الدوائر المالية المعنية والبعض الأخر غير شرعي والخوف من حصول عمليات تبييض أموال تضر بسمعة القطاع المصرفي العربي.

6- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، ثم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق المرتبطة ببوك الظل، مع التركيز على دور البنك المركزي في الرقابة والإشراف عليها من خلال الأدوات المختلفة.

7- خطة الدراسة: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- مدخل إلى نظام الظل المصرفي؛
- مجلس الاستقرار المالي ومبادئه الأساسية حول الرقابة على بنوك الظل؛
- أدوات البنك المركزي في مواجهة مخاطر بنوك الظل.

المحور الأول: مدخل إلى نظام الظل المصرفي: المصطلح العربي لنظام الظل المصرفي هو ترجمة حرفية للمصطلح الانجليزي "Shadow Banking Systeme" ويرمز في الواقع إلى أحد أكبر الإخفاقات التي شابت النظام المالي وأفضت إلى الأزمة المالية العالمية، وقد ابتكر الاقتصادي بول مالي عبارة "بنوك الظل" في كلمة ألقاها في عام 2007 خلال المنتدى المالي السنوي الذي

استضافه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في كانس سيتي في جاكسون هول بولاية وايومينغ (لورا كودريس، 2013، ص 42)، إلا أن مفهوم النظام المصرفي الموازي أو غير خاضع للرقابة قد ظهر منذ عام 1935 وهو ما يؤكده فريدريك هايك في كتاباته. كما أنه هناك يؤكد أن انتشار ظاهرة بنوك الظل بدأت منذ منتصف التسعينات للقرن الماضي بعد الإصلاحات المصرفية العميقة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية (Hubert de Vauplane et Autre , 2012, p 82).

أولا- مفهوم بنوك الظل : في الحقيقة لم يتبلور مفهوم بنوك الظل وتحدد معالمه بالشكل الواضح والدقيق، إلا أن أبرز المفاهيم في هذا المجال نجده:

- فبنوك الظل مصطلح حديث نسبيا، ويطلق عادة على العمليات التي تتم خارج نطاق القوائم المالية للبنوك الخارجية وغيرها من مؤسسات الإيداع، فهي مؤسسات تمارس عمليات مصرفية بعيدة عن رقابة السلطات النقدية دون أن تتمتع بالحق في الحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك المركزي أو الضمانات التي تقدمها الحكومات للبنوك (محمد إبراهيم السقا، 2012، http://www.aleqt .com)

- كما يمكن وصف لبنوك الظل بأنها مجموعة أعمال الوساطة الائتمانية التي تضطلع بها المؤسسات والأنشطة بشكل جزئي أو كلي خارج إطار النظام المصرفي التقليدي، والتي توفر بديلا عن أعمال الأنشطة الائتمانية للبنوك التقليدية إذ أحسن تنفيذها ، فهي تعمل بذلك على مساندة ودعم أنشطة الاقتصاد الحقيقي (International Monetary Fund, October 2014, p 68).

- ويعرف نظام الظل المصرفي بأنه مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين الذين يقدموا خدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية، لتشمل أحيانا كيانات مثل المحافظ الوقائية، محافظ أسواق المال، أدوات الاستثمار المهيكلة، محافظ الاستثمار الائتمانية، محافظ الأسهم الخاصة، مقدمي التأمين على الائتمان، والتوريق وشركات التمويل، والتي تقوم بإجراء العديد من المعاملات الخاصة بها بطرق لا تظهر في دفاتر ميزانيتها العمومية، وبالتالي لا تكون مرئية للمراقبين وللمستثمرين لأنها عمليات خارج الميزانية (Claessens Stijin and Lev Ratnovsky, 2014, p 25).

- وقد قام مجلس الاستقرار المالي، وهو منظمة مؤلفة من السلطات المالية والرقابية من اقتصادات ومؤسسات مالية دولية كبيرة، بوضع تعريف أوسع لبنوك الظل يشمل جميع الكيانات التي تقع خارج نطاق النظام المصرفي الخاضع للرقابة والإشراف، وتؤدي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها البنوك وهي الوساطة المالية المتمثلة في الجوانب الأربعة الأساسية؛ تحويل آجال الاستحقاق؛ تحويل السيولة؛ الرفع المالي؛ ونقل مخاطر الائتمان (Financial Stability Board, 12 April 2014, pp 02-03).

ثانيا - مكونات نظام الظل المصرفي : على الرغم من أن نظام الظل المصرفي يتخذ أشكالا بالغة الاختلاف في كل دولة، إضافة إلى أن هناك اختلاف على معنى ونطاق الظل المصرفي في الأوساط الأكاديمية، إلا أن هناك جهود عديدة استطاعت تصنيف مكوناته وفقا لأنشطة الأساسية تندرج ضمن كل نشاط كيانات متعددة نوجز ذلك كما يلي (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص ص: 04-11):

1- إدارة المدخرات النقدية للعملاء مع احتمال تعرضها للإفلاس: يتضمن تجميع أموال المستثمرين ومن ثم إعادة توظيفها في الخدمات المالية مخاطر تعرضه للإفلاس عالية وذلك تبعا لدرجة الاعتماد على تحويل الاستحقاقات أو تحويل السيولة، وقد تتعمق هذه المخاطر أكثر كلما كان الاعتماد على الاستدانة أكبر، وينطوي ضمن هذا النشاط الكيانات الآتية:

- صناديق إدارة الأموال؛.
- صناديق الاستثمار التي تعتمد على التمويل قصير الأجل؛ صناديق الاستثمار المتخصصة.

2- أنشطة تقديم القروض المعتمد على التمويل قصير الأجل : تقديم القروض خارج القطاع المصرفي للأفراد والشركات لأي غرض كان، وذلك لسوء كانت هذه القروض مضمونة أو غير مضمونة، يمكن أن ينتج عنها فجوة في السيولة أو في

اختلاف الاستحقاقات بالنسبة لهذه المؤسسات، كما يمكن أن تتعرض لمخاطر عديدة خاصة الدورية منها، ومن بين هذه المؤسسات نجد:

- المؤسسات المخولة بقبول الودائع وغير الخاضعة للأنظمة الاحترازية الخاصة بالبنوك.
- الشركات المالية التي تعتمد على التمويل من الشركات الأم.
- الشركات المالية التي تعتمد تمويلها بشكل كبير على الأسواق المالية.
- الشركات المالية التي قد تستعمل من قبل البنوك للالتفاف على متطلبات رقابية معينة.

3- أنشطة الوساطة التي تعتمد التمويل قصير الأجل أو التمويل المضمون للأصول

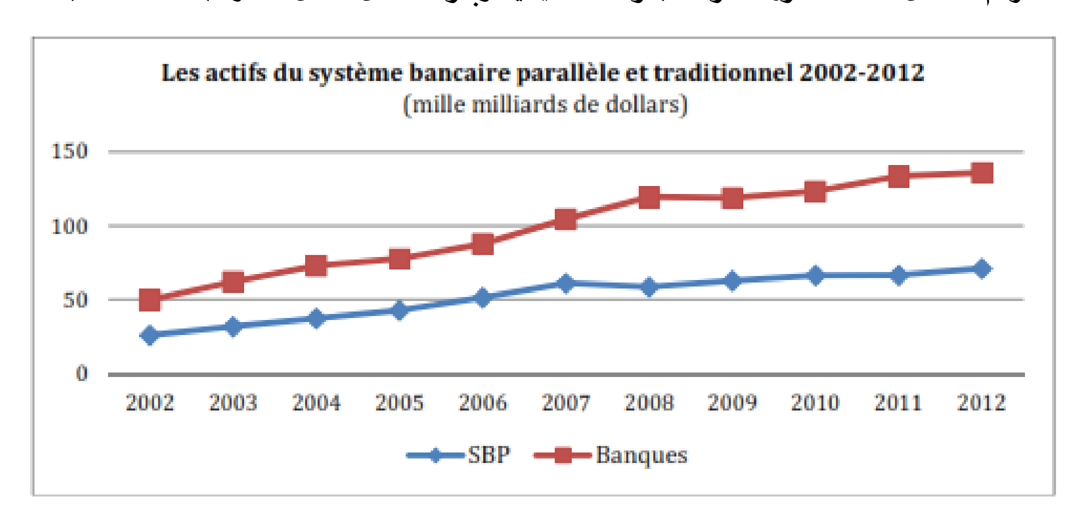
تشمل هذه الأنشطة، تقديم خدمات الوساطة لشراء وبيع ورهن الأوراق المالية بين المشاركين في السوق كشراء وبيع الأوراق المالية والمشتقات المالية والمشتقات الائتمانية داخل البورصات.

4 - التوريق وتمويل المؤسسات المالية : يعتبر تقديم التمويل للبنوك والمؤسسات المالية مع أو بدون نقل الأصول والمخاطر جزءا هاما من حلقات الوساطة الائتمانية في الأسواق، ويمكن لهذه الأنشطة، في بعض الأحيان أن تساعد في خلق ومضاعفة حجم الفجوة بين استحقاقات الأصول واستحقاقات الخصوم، وكذلك الفجوة بين السيولة الجاهزة لهذه البنوك والمؤسسات المالية ، وتتضمن الأمثلة على هذه الأنشطة ما يلي:

- مؤسسات التوريق المستخدمة لتمويل أصول طويلة الأجل غير سائلة؛
- صناديق الاستثمار أو الهياكل المشابهة المستعملة لتمويل أصول غير سائلة.

ثالثا - تطور نظام الظل المصرفي : تتواجد أكبر نظم الظل المصرفي في الاقتصادات المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب منطقة الأورو واليابان وإنجلترا. حيث تشير المقاييس الأوسع نطاقا إلى استمرار نموها منذ الأزمة المالية العالمية، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة كان نمو النظام الظل المصرفي قويا إلى درجة تجاوز معدلات نمو النظام المصرفي التقليدي، والشكل الموالي يمكنه توضيح ذلك كما يلي: (Laurence Scialom et Yamina Tadjeddine, 2014, pp 05-06):

رقم الشكل "01": تطور أصول البنوك التقليدية وبنوك الظل خلال الفترة (2002-2012)



Source: Laurence Scialom et Yamina Tadjeddine, " Banques Hybrides et Régle- mentation de Banques de l'Ombre", **Terra Nova note**, 17 Novembre 2014, p: 06.

منذ عام 2000 نمى حجم المعاملات في نظام الظل المصرفي بشكل كبير، حيث تضاعف من 25 تريليون دولار في عام 2002 إلى 50 تريليون دولار في عام 2006، ثم يتباطئ نموه مع اندلاع أزمة الرهن العقاري ليستقر عند 55 تريليون دولار في عام 2007، ثم ينخفض إلى 51 تريليون دولار في عام 2008 مع تدويل الأزمة المالية، ومع مطلع الألفية الثالثة شهد نظام الظل

المصرفي تطورا ملحوظا ليصل إلى حوالي 67 تريليون دولار خلال عام 2012، ثم إلى ما يقارب من 75 تريليون دولار خلال عام 2013، أما آخر تقارير مجلس الاستقرار المالي تؤكد أن القدرات المالية لبنوك الظل تقارب 100 تريليون مع نهاية عام 2015.

المحور الثاني: مجلس الاستقرار المالي ومبادئه الأساسية حول الرقابة على بنوك الظل: يحاول مجلس الاستقرار المالي منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2009 وضع إطار متكامل لرقابة البنك المركزي على بنوك الظل والتي ترمي للحد من المخاطر الشبه مصرفية التي تنشأ خارج القطاع المصرفي، وفي سبيل ذلك وضع مبادئ أساسية لتحقيق ذلك.

أولا – مجلس الاستقرار المالي ودور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي:تأسس مجلس الاستقرار المالي في أفريل 2009، امتدادا لمنتدى الاستقرار المالي الذي أنشأ في عام 1999، ويضم المجلس ممثلين من هيئات مالية وطنية من حوالي 24 دولة، إضافة إلى 12 مؤسسة مالية دولية وهيئات معنية بوضع معايير الدولية، ومنذ سنة 2011، يساعد 65 دولة أخرى من خلال مجموعات عمل استشارية إقليمية.

1- مجلس الاستقرار المالي: يعد مجلس الاستقرار المالي جهة دولية تراقب وتقدم التوصيات بشأن النظام المالي العالمي. ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال التنسيق بين عمل الهيئات المالية المحلية وهيئات وضع المعايير الدولية، في جهودها الرامية إلى وضع سياسات تنظيمية وإشرافية قوية وغيرها من السياسات المتعلقة بالقطاع المالي. ويتبنى مجلس الاستقرار المالي توفير الفرص المتكافئة من خلال تشجيع التنفيذ المترابط لهذه السياسات عبر مختلف القطاعات والولايات القضائية. ويسعى مجلس الاستقرار المالي، الذي يعمل من خلال أعضائه، إلى تقوية الأنظمة المالية وزيادة استقرار الأسواق المالية الدولية. ويجري تنفيذ السياسات الموضوعة في متابعة هذا الهدف من قبل الولايات القضائية والهيئات المحلية. وقد صادقَ رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين على ميثاق مجلس الاستقرار المالي.

1-1- مهام مجلس الاستقرار المالي: ومن أبرز مهامه الأساسية: (Financial Stability Board, 2016, http://www.financialstabilityboard.org)

- يقييم مواطن ضعف النظام المالي.
- تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة عن الاستقرار المالي.
- رصد وتقديم المشورة بشأن تطورات الأسواق المالية.
- رصد وتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات في تطبيق المعايير التنظيمية.
- وضع مبادئ توجيهية لدعم وإنشاء الهيئات الإشرافية.
- إدارة التخطيط للطوارئ.

1-2- لجان وفرق عمل مجلس الاستقرار المالي: وتتوزع أعمال المجلس على عدة لجان رئيسية ومجموعات عمل تتمثل في المجلس الأعلى لمجلس الاستقرار المالي، اللجنة التوجيهية، اللجنة الدائمة للتقييم مواطن الضعف في القطاع المالي، اللجنة الدائمة للتعاون الإشرافي والتنظيمي، واللجنة الدائمة لتطبيق المعايير. تتوزع أعمال المجلس على عدد من اللجان الرئيسة ومجموعات العمل، وهي: (أحمد الخليفي، 2010، ص ص 15-16)

- المجلس الأعلى لمجلس الاستقرار المالي (The Plenary).
- اللجنة التوجيهية (Steering Committee).
- اللجنة الدائمة لتقييم مواطن الضعف في القطاع المالي (Standing Committee on Assessment of Vulnerabilities).
- اللجنة الدائمة للتعاون الإشرافي والتنظيمي (Standing Committee for Regulatory and Supervisory Cooperation).
- واللجنة الدائمة لتطبيق المعايير (Standard Committee on Standards Implementation).

2 - دور البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسواق المالية :وعلى مستوى البنوك المركزية فقد قام العديد منها، بعد الأزمة المالية الأسيوية بإنشاء وحدات مستقلة للاستقرار المالي، وتبنت هذه الوحدات نشر مجموعة من التقارير التي تسلط الضوء

على أهمية تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة الوضوح لدى الأطراف المشاركة في القطاع المالي، والجمهور، بشكل ينعكس إيجابيا على مجمل الأداء الاقتصادي الوطني وتم التركيز من خلال هذه الوحدات على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه القطاع المالي ورسم مجموعة من السيناريوهات للازمات المحتملة، وفي هذا السياق قامت بعض البنوك المركزية بإجراء مجموعة من اختبارات التحمل للوقوف على مدى قدرة المؤسسات والأسواق المالية على مواجهة التداعيات المحتملة للأزمات (محمد فوزي، 2014، http://www.al-sharq.com).

2-1- مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظر البنوك المركزية : قد تختلف مفاهيم الاستقرار المالي من بنك مركزي لأخر شكلا، وإن كانت تتفق في ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في كل المكونات الرئيسية للقطاع المالي بصورة متوازية ويلاحظ أن بعض البنوك المركزية تولى وزنا نسبيا أكبر لأحد المكونات على حساب الأخر حسب تأثير التطورات بهذا المكون في القطاعين المالي والحقيقي ويتبنى البنك المركزي الأوروبي وجهة نظر بعض الاقتصاديين الذين يرون أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية. (البنك المركزي الأوروبي، 2016، https://www.ecb.europa.eu)في حين يتبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وجهة نظر أخرى مفادها أن حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان على المستوى المحلي والعالمي وهو ما يؤدي إلى تركز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق على المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي. (البنك الفيدرالي الأمريكي، 2016، http://www.federalreserve.gov).

2-2- جهود البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسواق المالية : ويتضمن الإطار الجديد لعمل البنوك المركزية مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي، والحد من تداعيات الأزمات على الاقتصاد كما يتضمن هذا الإطار تنظيم عمليات منح الائتمان والرافعة المالية وأسعار الأصول، علاوة على مجموعة من الأدوات الاحترازية المستحدثة في إطار الاستقرار المالي أو ما يعرف بـ Macro-prudentiel Tools والتي يمكن باستخدامها الحد من انتقال تداعيات الأزمات المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال خلق إطار عام يوضح طبيعة التأثير المتبادل بين القطاع المالي وباقي قطاعات الاقتصاد (أحمد شفيق الشاذلي، 2004، ص ص 50-51).

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات والأسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي.وفي ضوء التقدير الواضح والدقيق لهذه المخاطر يتم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات والتي يتم تحديدها حسب ما يلي: (أحمد شفيق الشاذلي، 2004، ص ص 47-49).

- إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار ويرجح بقاءه كذلك في المستقبل المنظور فإن السياسة الوقائية في الأساس هي السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم، في تلك التي تسهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق، ومراجعة عمليات والإشراف والرقابة والاتصال الرسمية، وقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي.

- في حالة كون النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار، وحدوث تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق، أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي يحتمل تأثيرها سلبا على النظام، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقرار النظام وقد تتمثل هذه التطورات على سبيل المثال في سرعة نمو الائتمان المقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول، وحدوث انخفاض في رسملة الجهاز المصرفي، أو حدوث تغير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية.

- وتمثل مرحلة تنفيذ الإجراءات العلاجية أصعب مرحلة من مراحل تحقيق الاستقرار المالي حيث أنه في الحالة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولم تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع ، فإنه يصعب تقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الأدوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر، وقد يلجأ صناع السياسات إلى التأثير في التطورات التي تحدث في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي، وتكثيف عمليات الرقابة والإشراف وقد يتعين قيامهم بتعزيز شبكات الأمان للحيلولة دون حدوث موجات من السحب الجماعي من البنوك.

- عند تحقق حالة عدم الاستقرار، سواء نتيجة لازمات مالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق بانهيار أحد المكونات الرئيسية، أو عجز البنية التحتية عن القيام بتنفيذ المعاملات أو عندما يعجز القطاع المالي، سواء بصورة كلية أو جزئية عن القيام بوظائفه على النحو الأمثل وبما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الأزمات، والتعجيل بتنفيذ سياساتها المعنية بهذا الخصوص سيكون من الملائم عندئذ اعتماد سياسات أقوى بهدف استعادة الاستقرار وحل الأزمة، كما يتعين تكثيف إجراءات الرقابة والإشراف، واعتماد المزيد من المبادرات الطوعية لاستعادة قدرات النظام وتعزيز الثقة، وقد تلجأ بعض السلطات في حالة الأزمة إلى اتخاذ تدابير يصعب تحديدها مسبقا، ولا يمكن الإفصاح عنها أحيانا لأسباب استراتيجية، فعلى سبيل المثال قد يحبذ صناع السياسات عند حدوث الأزمات الإبقاء على حالة "الغموض البناء"أي أنهم لن يقدموا تأكيدات سابقة بشأن إمكانية التساهل في سداد القروض، أو تفعيل شبكات الأمان المالي، أو ضخ السيولة في المؤسسات أو في النظام المالي على النطاق الأوسع، وذلك لكي لا تسجع المشاركين في الأسواق على الخوض في المخاطر.

ثانيا – مبادئ مجلس الاستقرار المالي حول الرقابة على صيرفة الظل: تهدف مبادئ مجلس الاستقرار المالي في هذا المجال إلى تقديم منهج إشرافي ورقابي يساعد البنوك المركزية في الحد من المخاطر الناتجة عن قطاع بنوك الظل، وتعتمد في ذلك بصورة رئيسية على ما يلي (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص ص 12-14):

1 – توسيع نطاق الإشراف والرقابة : يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على إخضاع أي نشاط لبنوك الظل لرقابته وإشرافه لتجانب أي مخاطر مستقبلية على القطاع المالي والمصرفي، لذلك وجب أن يتمتع بالقدرة على تحديد وتعريف وحتى توسيع المحيط الرقابي أو الاشتراك في الإجراءات الرقابية الملائمة للتأكد من تغطية أنشطة بنوك الظل وضمان الاستقرار المالي.

2 – إنشاء نظام لتجميع وتبادل المعلومات: على البنك المركزي توفير الأنظمة والإجراءات والموارد اللازمة لجمع وتحليل المعلومات حول المؤسسات التي تشكل خطرا باعتبارها تقوم بنشاط بنوك الظل، إضافة إلى تبادل المعلومات مع باقي البنوك المركزية لتكون قادرة على تقييم المخاطر التي يفرضها عمل بنوك الظل (لورا كودريس، 2013، ص 43).

3 – فرض الإفصاح الشبه مصرفي : تساعد عملية الإفصاح التي تقدمها بنوك الظل المشاركين في الأسواق على متابعة ومراقبة عملها، حيث تسمح هذه الافصاحات برفع مستوى الشفافية في السوق وبين المتعاملين أنفسهم بما يمكنهم من استيعاب التطورات الحاصلة في الوقت المناسب واتخاذ قراراتهم بناء على معلومات وافية ، وتجنب الخسارة المفاجئة لعامل الثقة التي عادة ما تؤدي إلى انهيار العلاقة مع هذه المؤسسات وحتى إلى إفلاسها (Financial Stability Board, 14 November 2014, p 05)

4– التقييم الدوري للمؤسسات غير المصرفية: يجب على البنك المركزي أن يقوم بتقييم المؤسسات المالية غير المصرفية بناء على الوظائف الاقتصادية واتخاذ ما يناسب من تدابير من خلال وضع إطار شامل يعتمد على التقييم الدوري لمدى

اضطلاع هذه المؤسسات بأعمال الوساطة التي تطرح مخاطر نظامية أو تمثل استفادة من اختلاف التشريعات الرقابية، إلى جانب اختيار الأداة الرقابية المناسبة للحد من المخاطر التي تم التعرف عليها وتحديدها.

المحور الثالث: أدوات البنك المركزي في مواجهة مخاطر بنوك الظل: على مدى السنوات الخمسة الأخيرة، كانت الأولوية لإعادة رسملة البنوك وتحصينها إضافة إلى إنقاذ عملة اليورو، ولكن مع مطلع سنة 2015 فإن محافظي البنوك المركزية بصدد التعامل أخيرا مع هذا الجانب المنسي من الإصلاح المالي في إطار خطة الإشراف الشاملة خلال عامي 2016 و2017 في ظل تنامي قطاع البنوك الظل التي شهدت تطور كبيرا، أين بلغت قدرتها المالية حول العالم ما يقارب 100 تريليون دولار في نهاية عام 2015. ويمكن أن نلخص الأدوات الأساسية القادرة على كبح مخاطر بنوك الظل فيما يلي:

أولا - فرض نظام رقابة احترازية على المؤسسات شبه المصرفية

إذا كانت المؤسسات المالية التي تقدم القروض تعتمد على الودائع بشكل جزئي أو كلي، فإن نشاطها سيؤدي إلى خلق فجوة في سيولتها وأخرى في تحويلها للاستحقاقات قصيرة الأجل (الودائع) إلى استحقاقات طويلة الأجل كما هو الحال بالنسبة للبنوك. ومن أجل تخفيف هذه المخاطر يجب إخضاع هذه المؤسسات لنفس المعايير الاحترازية والرقابية المفروضة على البنوك أو فإنها ستمنع من إمكانية قبول الودائع، ويجب أن تعتمد تدابير السلامة الاحترازية الكلية في هذا المجال على ثلاث خطوات (International Monetary Fund, October 2014, pp 21-25)

- يجب أن تتوافر لصناع السياسات البيانية اللازمة لمراقبة تراكم المخاطر على الاستقرار المالي.
- يجب أن يتخذ البنك المركزي الاستعدادات اللازمة لضمان أملاكه السلطة القانونية والقدرة التحليلية الضروريين لاستخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي قد تنشأ الحاجة إليها ويكتسب ذلك أهمية كبيرة في قطاع بنوك الظل، حيث لم يتحقق بعد إرساء الإطار التنظيمي بشكل كامل وحيث ينبغي توسيع نطاق هذا الإطار ليتعامل مع المخاطر الناشئة.
- يجب أن يكون لدى صناع السياسات والبنك المركزي تكليف واضح يخول لهم التحرك عند الحاجة، ولا يقل عن ذلك أهمية أن تكون لديهم شجاعة التحرك لمواجهة المستجدات، حتى إذا كانت التدابير المطلوبة لا تحظى بشعبية كبيرة، ومن المطلوب في هذا الصدد أيضا وجود تواصل فعال ومتوازن مع الجمهور لتوضيح التدابير المتخذة.

ثانيا - أدوات لإدارة مخاطر السيولة : يمكن للبنك المركزي أن يفرض أدوات عديدة قادرة على تجنب أو تقليص مخاطر السيولة في بنوك الظل مما يعزز الأمان المالي، ومنها (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص 20):

- سقوف التوظيف في الأصول غير السائلة.
- سقوف على تركيز الأصول.
- هامش كاف من الأصول عالية الجودة (السيولة الجاهزة).

فيتوجب على السلطات الرقابية لتفادي تعرض البنوك الظل لمخاطر عدم القدرة على مواجهة مطلوباتها في الوقت المحدد، أن تفرض عليها الاحتفاظ بهامش مريح من السيولة الجاهزة كما ونوعا، ويجب أن تكون كمية ونوعية المخزون المطلوب على شكل سيولة جاهزة متناسبة مع خصائص كل شكل من أشكال بنوك الظل التي قد تختلف بنيويا على البنوك خصوصا في الحالات التي لا يسمح لها بقبول الودائع.

ثالثا - متطلبات رأس المال : يتوجب على البنك المركزي فرض على بنوك الظل الاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يكون كافيا لتغطية الخسائر المحتملة، وقادرة على استيعاب التقلبات في الدورات الاقتصادية (Arafat Fyoumi, 2015, pp 151-152).

رابعا - قيود على حجم ونطاق العمل: يلزم البنك المركزي بنوك الظل بوضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية وإجراءات واضحة تسمح بالتعرف على جميع أنواع المخاطر المرتبطة بالخدمات التي تقدمها كما يجبرها بتقديم طلبات الحصول على موافقة مسبقة منه قبل عرض أو تقديم أي منتج، إضافة إلى فرض سقوف على ممارستها لأنشطة معينة بحيث تعرضها

لقطاع معين أو لنشاط ائتماني محدد عبارة عن نسبة من رأسمالها أو من الأموال الفائضة (Financial Stability Board, 14 November 2013, pp 26-28).

خامسا - قيود على حجم التمويل من البنوك والمؤسسات المالية :تعتمد بنوك الظل على التوريق للحصول على التمويل اللازم لنمو أنشطتها وزيادة أصولها وهو ما يؤدي إلى مضاعفة حجم الائتمان في الأسواق وارتفاع مستويات الاستدانة وذلك ما حدث في أزمة الرهن العقاري، فيجب على البنك المركزي للحد من المبالغة في الاعتماد على هذه البدائل في أسواق التمويل، أن تفرض قيودا على تعرض البنوك والمؤسسات المالية لمثل هذه البدائل بفرض سقف أو حد أقصى للتعامل مع طرف مقابل واحد (International Monetary Fund, October 2014, p 87).

سادسا - إلزامية تقاسم المخاطر بين مقدم التأمين الائتماني والمستفيد : يشكل تقاسم المخاطر حافزا للجهة المستفيدة من الحماية للقيام بالدراسات اللازمة والمتأنية لمخاطر التعرضات والتوظيفات التي تقوم وأن لا تعتمد بشكل كامل على الجهة الضامنة لتغطية الخسائر المحتملة، ويتعين على البنك المركزي على تشجيع تقاسم المخاطر وأن يفرض في الحالات التي يحصل فيها ذلك مستوى ملائم من الشفافية والإفصاح يسمح لكل من الجهتين دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالأصول موضوع خطاب الضمان أو عقد التأمين، كذلك يفرض البنك المركزي على الطرفين ضرورة تبادل المعلومات الملائمة في الوقت المناسب (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص 24).

سابعا – فرض أنظمة الكشف المسبق : يسهر البنك المركزي على إنشاء نظام للكشف المسبق مرتبط ببنوك الظل يعتمد على أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر بما في ذلك نظام اختبارات الضغط وشبكة الأمان المالي إضافة إلى برامج التأمين الائتماني، ليكون بذلك هذا النظام قادرا على تقييم مدى تعرض بنوك الظل للخسارة في حالات التباطؤ الاقتصادي وفي حال وقوع مخطر نظامي (Financial stability board, 30 October 2014).

ثامنا – قيود على الضمانات المؤهلة : يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيودا على نوعية الأصول المقدمة كضمانات المقبولة أو المؤهلة للاستعمال في أسواق التمويل ويتعين التنبه إلى نوعية الضمانات المقدمة، حيث أن نوعية هذه الضمانات قد تتدهور بسرعة كبيرة خلال الظروف الاستثنائية أو الأزمات (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص 26).

النتائج والتوصيات

أولا- النتائج: يمكن أن يقوم نظام الظل المصرفي بدور مفيد كعنصر مكمل للنظام المصرفي التقليدي عن طريق التوسع في إتاحة الائتمان أو عن طريق دعم السيولة في الأسواق، وتحويل آجال الاستحقاق، وتقاسم المخاطر، لكن هذا النظام كثيرا ما يواجه مخاطر مشابهة للمخاطر المصرفية، مثلما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مما تتطلب إعادة نظر في دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي وفرض رقابتها على نظام الظل المصرفي، ومن أبرز النتائج نجد:

- تتواجد أكبر نظم الظل المصرفي في الاقتصاديات المتقدمة، حيث تشير مقاييس بنوك الظل في تعريفها الأضيق إلى حالة من الركود، بينما تشير المقاييس الأوسع نطاق (التي تضم الصناديق الاستثمارية) إلى استمرار النمو منذ الأزمة المالية العالمية، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كان نمو نظام الظل المصرفي قويا إلى درجة تجاوزت معدل نمو النظام المصرفي التقليدي.

- عادة ما يوجد تفاوت كبير في نظام الظل المصرفي بين الدول وفي داخلها، فإن نموه يرتكز على بعض العوامل الدافعة الرئيسية التي يشترك فيها الجميع؛ فغالبا ما يكون تشديد التنظيم المصرفي ووفرة السيولة، بالإضافة إلى الطلب من المؤسسات الاستثمارية، حافز للأنشطة غير المصرفية.

- تميزت كيانات نظام الظل المصرفي بنقص في الإفصاح والمعلومات عن قيمة أصولها (أو أحيانا أخرى حتى ماهية الأصول)، وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالحوكمة وهياكل الملكية بين البنوك وبنوك الظل، وعدم خضوعها إلا في حدود ضيقة

للإشراف من الجهات التنظيمية والرقابية، وافتقارها بصورة شبه تامة إلى رأس المال لاستيعاب الخسائر أو النقد اللازم للتعويض وانعدام القدرة على الحصول على دعم رسمي لتوفير السيولة بما يساعد دون بيع الأصول وتدهور قيمتها.

- تحاول البنوك المركزية خاصة تلك المتواجدة في الدول المتقدمة تطوير سبل مكافحة المخاطر شبه المصرفية لقطاع الظل المصرفي، من خلال تعزيز إطارها التشريعي والتنظيمي والرقابي لمواكبة للمستجدات المصرفية الدولية منذ الأزمة المالية العالمية، ومن أبرز أدوات البنك المركزي في هذا المجال؛ فرض نظام رقابة احترازية على المؤسسات شبه المصرفية وأدوات مستحدثة لإدارة مخاطر السيولة والمتطلبات الدنيا لرأس المال، إضافة إلى فرض قيود على حجم ونطاق العمل وحجم التمويل وإلزامية تقاسم المخاطر بين أطراف التأمين الائتماني، وتبني أنظمة الإنذار المبكر خاصة تلك المتعلقة بالمخاطر النظامية.

ثانيا - التوصيات : هناك العديد من التوصيات المهمة والضرورية والتي أهمها:

- اتخاذ صناع السياسات والبنك المركزي منهج أكثر شمولا للتنظيم والرقابة يركز على كل من أنشطة الظل المصرفي والكيانات ذلت الصلة ويولي اهتماما أكبر للمخاطر النظامية، ومن العناصر الحاسمة في هذا المنهج توافر بيانات أفضل عن نظام الظل المصرفي.

- ضرورة أن تقوم البنوك المركزية حاليا بوضع تدابير تكفل خضوع جميع الكيانات أو الأنشطة التي يحتمل أن تكون جزءا من نظام الظل المصرفي للإشراف بطريقة تثبط بنوك الظل عن تفصيل سلوكها بحيث تخضع لرقابة أضعف من قبل الهيئات التنظيمية أو لا تخضع لأي رقابة.

المصادر والمراجع

أولا – باللغة العربية

01- أحمد الخليفي، **مؤسسة النقد العربي السعودي: الأدوار الأخرى**، مؤسسة النقد العربي السعودي، أكتوبر 2010.

02- أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

03- محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، **جريدة الشرق**، الصادرة بتاريخ 2014/05/25 على الرابط التشعبي:
http://www.al-sharq.com/news/details/240763#.VmNPtUPnFRc

04- محمد إبراهيم السقا ، " بنوك الظل "، **جريدة الاقتصادية**، العدد 6815، الكويت، الصادرة في 08 جوان 2012، على الرابط التشعبي:
http://www.aleqt.com/2012/06/08/articl/-e665001.html

05- الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي على الرابط التشعبي بتاريخ 2016/11/24:
https://www.ecb.europa.eu/ecb/tasks/stability/html/index.fr.html

06- الموقع الرسمي للفيدرالي الأمريكي على الرابط التشعبي بتاريخ 2016/11/24:
http://www.federalreserve.gov/econresdata/fsprstaff.htm

07- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الرقابة على صيرفة الظل**، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، 2014.

08- لورا كودريس، " ما هو نظام الظل المصرفي ؟ "، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، العدد 02، المجلد 50، جوان 2013.

ثانيا- باللغة الأجنبية

01- Arafat Fyoumi , " Principles of Regulating Banking ", **Risk of Shadow Banking: International Conference,** , Word Union of Arab bankers, Lebanon, 27– 28 February 2015.

02- Claessens Stijin and Lev Ratnovsky, " what is shadow banking " ,**IMF Working Paper 14/25** , IMF, Washington , USA , 2014.

03- Financial Stability Board (FSB)," FSB Activities ", sur lien du cite électronique officiel: **http://www.financialstabilityboard.org/activities/index.htm**

04- Financial Stability Board (FSB), **Global Shadow Banking Monitoring Report 2013**, 14 November 2013.

05- Financial stability board (FSB), **Global shadow banking monitoring report 2014**, 30 October 2014.
06- Financial Stability Board (FSB), **Shadow Banking: Scoping the Issues** , 12 April 2014.
07- Financial Stability Board (FSB), "Transforming Shadow Banking into resilient market – based financing ", **An overview of progress and a roadmap for 2015**, 14 November 2014.
08- Hubert de vauplane, Kramer Levin, et Naftalis Frankel, "Réguler le Shadow Banking: Les Propositions Européennes … et les autres", **Revue Banque**, n[0] 751, Paris Septembre 2012.
09- International Monetary Fund (IMF), " Risk taking liquidity, and Shadow Banking ", **Global Financial Stability Report**, Washington, US, October 2014,
10- Laurence Scialom et Yamina Tadjeddine, " Banques Hybrides et Réglementation de Banques de l'Ombre ", **Terra Nova note**, 17 Novembre 2014.

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية
– دراسة حالة شركة رويبة للمشروبات -

أ. وئـام مـلاح-أ.د. محمود جمام

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-

الملخص: تهدف هذه الدراسة لتوضيح تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الرفع من درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث وبعد التطرق للتعريف بالنظام المحاسبي المالي، وأسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إليه، لأنه أولى أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي الذي يعكس وبشكل واضح الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي يجب على أي مؤسسة اقتصادية الالتزام بالإفصاح المحاسبي حسب ما يتطلبه النظام المحاسبي المالي، ومن ثم ولتكون الدراسة ذات بعد واقعي، تم دراسة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة رويبة للمشروبات.

الكلمات المفتاحية:_النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية

Abstract: This research aims to study the impact of the financial accounting system application on the degree of accounting disclosure in the financial statements of economic companies'. After the definition of the financial accounting system, and the reasons of transition from the national accounting plan to it, because it gives a huge importance to accounting disclosure, which reflects in a clear manner the company's financial situation, therefore every economic company must commit to accounting disclosure as required by the accounting financial system. Then the study of accounting disclosure in financial statements of Rouiba Company of drinks, to add a realistic dimension to the research.

Key words: Accounting financial system, accounting disclosure, financial statements.

المقدمة:_ أدى تطور بيئة الأعمال الدولية في إطار العولمة، وزيادة نشاطات الشركات متعددة الجنسية، وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض، إلى ظهور مشاكل عديدة أبرزها المشاكل المحاسبية، ومن أجل الحد منها ظهر ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية لتسهيل وتوحيد المعاملات المحاسبية خاصة والاقتصادية عموما، وبدورها الجزائر لم تكن في منأى عن هذه التطورات، فقامت باجراء جملة من الاصلاحات الاقتصادية، لعل أبرزها الاصلاح المحاسبي، فبعد أن كانت تتبنى المخطط المحاسبي الوطني الذي أثبت عجزه على مواكبة التطورات العالمية، جاء النظام المحاسبي المالي كمحاولة لتنميط المحاسبة الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية، ولعل من أبرز ماجاء به النظام المحاسبي المالي هو التركيز على إرساء الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، من أجل عكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بكل شفافية ووضوح وتقديمها للأطراف أصحاب المصالح فيها.

1. إشكالية الدراسة: يعتبر الإفصاح المحاسبي في القوائم المرآة العاكسة للوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، فهو يساعد على اتخاذ القرار داخل المؤسسة كما يقدم معلومات تلبي حاجيات أصحاب المصالح فيها، ولعل النظام المحاسبي المالي جاء بجملة من التدابير تعزز وترفع من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الرفع من درجة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية ؟ وما واقع ذلك في شركة رويبة للمشروبات؟**

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي سيتم تقسيمه إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- إلى ما يهدف النظام المحاسبي الوطني؟
- كيف يتم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟
- هل أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تعد كافية لاتخاذ قرارات دقيقة وسليمة؟
- هل أن شركة رويبة للمشروبات تلتزم بالإفصاح على قوائمها المالية؟

2. أهمية الدراسة: يعتبر الإفصاح المحاسبي موضعا هاما جدا للمؤسسات الاقتصادية، خاصة وفي ظل الانفتاح العالمي، حيث أنه كلما زادت درجة الافصاح المحاسبي كلما زادت أريحية أصحاب المصالح وزيادة الثقة في أداء هذه المؤسسة وبالتالي ضمان استمراريتها وتطورها.

3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لجملة من النقاط منها:

- التعرف إلى أسباب الانتقال الى النظام المحاسبي المالي.
- أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية.
- التعرف على نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية.
- التعرف على مدى التزام الشركة محل الدراسة بالإفصاح المحاسبي.

4. منهج الدراسة: لأجل معالجة مشكلة البحث تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** وهذا من أجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع، و**المنهج التحليلي** من أجل تحليل ودراسة القوائم المالية للشركة محل الدراسة.

5. هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة تم تقسيم هذا الموضوع إلى جزئين:

الجزء النظري: تم التطرق فيه لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الموضوع، ماهية النظام المحاسبي الوطني، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

الجزء التطبيقي: ومن خلاله تم عرض بطاقة فنية على الشركة محل الدراسة (رويبة للمشروبات)، وعرض وتحليل القوائم المالية لها.

الجزء النظري: في هذا الجزء سيتم التطرق لمفهوم النظام المحاسبي المالي، وأسباب إنتقال الجزائر من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي الوطني، بالاضافة إلى الإفصاحات الواجب الالتزامها في عرض القوائم المالية.

أولا: ماهية النظام المحاسبي المالي

1.1 مفهوم النظام المحاسبي المالي: لقد تم تحديد مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 من القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 كما يلي: « **المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية** ».[1]

2.1 أسباب الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي:

يمكن إجمال أسباب الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية كما يلي:[2]

أ. **الأسباب الداخلية:** تتلخص في الأسباب التالي:

- ✓ تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري، من طرف فعال إلى دور منظم؛
- ✓ أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي للبلاد؛
- ✓ يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام المعلومات المحاسبية، وأسس لتحديد الضريبة؛
- ✓ أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تغطي النظرة الاقتصادية؛

---

[1] المادة رقم: 03 من قانون رقم 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 74، الجزائر ، 2007.

[2] لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011، ص ص: 52-53.

✓ أصبحت المؤسسات وفق المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بدرجة مبالغ فيها، عوضا عن مبدأ الصورة الوفية، وذلك بحثا عن أكثر الضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

ب. الأسباب الخارجية: من أبرز الأسباب الخارجية التي أدت إلى الانتقال للنظام المحاسبي المالي هي:

✓ يعتبر تبني معايير المحاسبة الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

✓ ظهرت في عدة بلدان حاجيات إضافية للتمويل في القطاع الخاص، وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

✓ عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات تتعدى مجال البحث إلى الأسواق المالية الدولية لا المحلية فقط؛

✓ يشترط عند الاستفادة من أية خدمة كانت في الأسواق المالية الدولية، الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية؛

✓ يستوجب الانفتاح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة وموحدة، ومعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك لتسهيل نقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة.

3.1 أهداف النظام المحاسبي المالي: من أهداف النظام المالي المحاسبي ما يلي:[1]

✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية وفق معايير المحاسبة الدولية؛

✓ الإستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛

✓ الإستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجة المختلفة؛

✓ تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن نظام (IFRS/ IAS) وهو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له؛

✓ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه للجزائر من خلال تجنيبه مشاكل إختلاف الطرق المحاسبية؛

✓ العمل على تحقيق الرشادة من خلال الوصول إلى الشفافية في معالجة ومسك ورقابة وعرض المعلومات، وهذا ما تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد 74، والتي تنص على أن: « تستوفي المحاسبة إلتزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها »؛

✓ محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛

✓ تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛

✓ تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية؛

✓ العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات)؛

✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية في المؤسسة؛

✓ التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

✓ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية، التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛

---

[1] قورين حاج قويدر، (**الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي: 07 – 08 ديسمبر 2010.

✓ تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

✓ المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق المالي؛

✓ نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

✓ المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛

✓ توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة؛

✓ يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وتشمل مجموع تعاملات المؤسسة بما يمكن من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛

✓ يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتدنية تكاليف تسجيل البيانات المحاسبية، وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: قبل التطرق لأهم الافصاحات الواجب الالتزام بها في عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، سنقوم بتقديم تعريف للإفصاح المحاسبي وأنواعه.

1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي: هناك عدة تعاريف قدمت للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

الإفصاح هو: « عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة».[1]

كما عرف على أنه: « بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الإستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لايعلمها».[2]

كما يعرف على أنه: « عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المنشأة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب».[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي هو تلك العملية التي تؤدي إلى نشر وعرض المعلومات بشكل يجعل من هذه المعلومات ملائمة لإتخاذ القرار وتتميز بالشفافية، لأن الإفصاح الصادق سيحث الإدارات إلى توخي الحذر والمصداقية في نشر هذه المعلومات التي ستكون حتما تعكس الواقع الفعلي بدرجة جيدة.

للإفصاح المحاسبي عدة أنواع نذكرها كما يلي:[4]

أ. الإفصاح الكامل: يعكس أن تكون التقارير المالية المنشورة شاملة لجميع المعلومات ذات التعبير الصادق والتأثير المحسوس على قرارات مستخدم تلك المعلومات. إلا أن الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية تبقى هدفا صعب المنال للأسباب التالية: إرتفاع تكلفة إنتاج المعلومة وتوصيلها لمستخدمها؛ كما أن الزيادة غير المهمة في الإفصاح قد ينجم عنها صعوبة إستعاب هذه المعلومات مما يؤدي إلى صعوبة تفسيرها والإستفادة منها.[5]

---

[1] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، (انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الافصاح في الجزائر)، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013، ص :3.

[2] محمد سمير الصبان، (أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي)، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص: 350.

[3] صلاح الدين حسن ، (تحليل وادارة المخاطر المصرفية الالكترونية)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، ، ص: 252.

[4] عبد المطلب عثمان محمود، (نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات)، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية، الجزائر،2015، 166

[5] مجدي أحمد الجعبري، (الافصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية، دراسة ميدانية لشركة سابك السعودية)، على الموقع: www.rooad.net/ uploads/news/ifsah يوم: 9مارس2016.

ب. الإفصاح العادل: يشير هذا النوع إلى المعاملة المتوازنة والعادلة لإحتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية، لذا وجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات كافية تضمن من خلالها عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على حساب أخرى.

ج. الإفصاح الكافي: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية لمتخذي القرار، بشكل يمكنهم من الاستثمار في سوق الاوراق المالية. كما أن له أنواع أخرى كالآتي:[1]

د. الإفصاح الملائم: هذا النوع يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم الإفصاح عن النعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة لقرارات المستثمرين والدائنين، وأن تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

ه. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي أنه يجب التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار.

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي): أي أن الإفصاح في القوائم المالية يجب أن يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة في استخدام المعلومات المحاسبية.وحتى تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فإنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية:[2]

- **الشمولية:** تشير هذه الخاصية إلى استعمال المعلومات الشاملة للإجابة على كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية المعلومة.
- **الدقة:** من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة، موضوع الدراسة وتحديد التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات الخارجة.
- **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات مرتبطة وذات صلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.
- **التوقيت:** يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لابد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.
- **الوضوح:** هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس، بحيث يسهل على مستخدميها فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

2.2 الإفصاح في الميزانية: تعرف الميزانية على أنها: « قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، وإلتزاماتها لدائنيها، وحق الملاك في صافي أصولها، حيث يتمثل المركز المالي للمؤسسة فيما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية ».[3]

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تصف كلا من عناصر الأصول والخصوم كما يلي:[4]

أ. في جانب الأصول: يجب الافصاح على التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات والمساهمات، الأصول المالية، المخزونات، الأصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، وخزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] زرار العياشي، **(أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات)**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 7- 8 ديسمبر 2010، ص ص: 13- 14.

[3] جعفر عبد الإله، (**المحاسبة المالية مبادئ القياس والافصاح المحاسبي**)، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، الأردن، 2003، ص: 266.

[4] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008،**المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الجزائر، 2009.

ب. في جانب الخصوم:يجب الإفصاح في جانب الخصوم على ما يلي:

✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الخاص والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

✓ والموردون والدائنون الآخرون، الخصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

✓ المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

✓ خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ج. معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

✓ وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛

✓ حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والمدينة؛

✓ مبالغ للدفع والاستلام؛

✓ الشركة الأم والفروع؛ والشركات المساهمة في المجمع؛

✓ جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين،......)؛

✓ في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة الأسهم؛

✓ عدد الأسم المرخصة الصادرة، وغير المحررة كليا؛ والقيمة الإسمية للأسهم؛

✓ تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛

✓ عدد الأسهم التي تمتلكها الشركة، فروعها والشركات المشاركة؛

✓ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيرات أو عقود البيع؛

✓ حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛

✓ مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات.

2.2 جدول حسابات النتائج: جدول حساب النتائج هو كشف ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية دون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويكشف من خلال الفرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة (النواتج – الأعباء = النتيجة الصافية)، ويجب أن يتضمن حساب النتائج على الأقل على المعلومات التالية:

- حوصلة الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)؛
- نواتج الأنشطة العادية؛
- النواتج المالية والأعباء المالية؛ وأعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (نواتج، أعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

3.2 جدول تدفقات الخزينة: الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، ويعطي صورة صادقة عن دخول وخروج الموجودات المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداماتها، ويقدم مايلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية، أي الأنشطة التي تولد تدفقات نقدية من غير الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتمويل؛
- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، أي العمليات المرتبطة بسحب وتحصيل أموال واقتناء أو بيع أصول طويلة الآجل؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل، أي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض؛
- تدفقات متأتية من فوائد وحصص أسهم.

4.2 جدول تغير الأموال الخاصة : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديدات، ...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5.2 ملحق الكشوف المالية: يحتوي ملحق الكشوف المالية على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه.

- معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف كلما كانت هامة؛
- المعلومات المكملة لفهم أفضل للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

الجزء التطبيقي: دراسة حالة شركة رويبة للمشروبات

أولا: بطاقة فنية عن الشركة:تعتبر شركة رويبة للمشروبات (أن سي أ رويبة) شركة خاصة تعمل في مجال صناعة المشروبات، تأسست في البداية كشركة ذات مسؤولية محدودة سنة 1966، ثم تحولت إلى شركة مساهمة في مارس 2003، ومنذ البداية حددت مدة حياة الشركة بـ 50 سنة، وفي 05 فيفري 2006 وعن طريق الجمعية العامة الإستثنائية تم تمديدها إلى 99 سنة.[1] ولقد مرت الشركة بعدة تطورات أهمها مايلي:[2]

✓ 1966 تم تأسيس الشركة أو ما يسمى المعمل الجزائري الجديد للمصبرات (أن سي أ رويبة)، مختصة في انتاج وتوزع المصبرات الغذائية (هريسة، مركز الطماطم، المربى.....)؛

---

[1] Notice d'information NCA Rouiba. http://www.rouiba.com.dz من الموقع 2015

[2] التطور التاريخي لشركة رويبة من الموقع: http://www.rouiba.com.dz/rouiba-entreprise/historique/

- ✓ 1978 دخول شركاء جدد وأصحاب حقوق وورثاء لمالكها محمد السعيد عثماني؛
- ✓ في سنة 1984 وفي اطار خطة نمو وانتشار وتنويع النشاط، أطلقت الشركة نشاط انتاج مشروبات الفواكه، وهذا تحت علامة "الرويبة" في إشارة للمدينة التي يقع فيها مقر الشركة، ولكن أيضا كاعتراف وتقدير للمجتمع المحلي الذي تنحدر منه العلامة؛
- ✓ 1989 لأول مرة في الجزائر وعن طريق شركة رويبة تم تسويق عصير فاكهة معقم ومعبئ في علب من الورق المقوى، وهذا ما يعرف بالحفظ عبر البسترة الوميضية (فلاش)، والمستمد من البسترة التي ابتكرها لويس باستور، والتي تحافظ بشكل أفضل على طعم الفواكه وفيتامين "س" الذي تحتويه؛
- ✓ 1999 حدث تغيير على مستوى الإدارة حيث تم تعيين السيد صالح عثماني في منصب مسير والسيد سليم عثماني في منصب مدير عام المؤسسة؛
- ✓ 2000 كانت أول شركة جزائرية تتحصل على شهادة ISO 9002؛
- ✓ 2003 تغير الشكل القانوني للشركة إلى شركة ذات أسهم؛
- ✓ 2004 إضافة نشاط جديد وهو انتاج الحليب؛
- ✓ 2005 دخول رأسمال استثماري غير مقيم أفريك أنفست المحدودة في رأسمال الشركة، وتشكيل لجنة استراتيجية وتبني برنامج لإعادة التأهيل والتطوير، كما تميزت هذه السنة بتوسيع النشاط للسوق الدولية وفتح رأس المال لصندوق استثمارات لمرافقة ودعم نمو الشركة؛
- ✓ 2008 الحصول على الجائزة الوطنية للبيئة، والحصول على شهادة ISO 14001؛
- ✓ وفي عام 2009، تم تجاوز الإنتاج: 120 مليون علبة؛
- ✓ 2010 – 2012 إطلاق فئة جديدة وهي PET (بولي إيثيلين تيرفتالات)، بقدرات كبيرة لضمان النجاح، وفي نهاية هذه الفترة (2012) تم تحطيم رقم قياسي جديد من خلال انتاج 200 مليون قارورة؛
- ✓ 2013 الدخول في البورصة، والحصول على شهادة ISO 22000، وإطلاق تشكيلة جديدة تحت اسم PET المعقمة بالحبيبات؛
- ✓ 2014 فتحت أفاق نمو أكبر بانتاج أكثر من 260 مليون قارورة وعلب منتجة؛
- ✓ بعد السداسي الأول من عام 2015 عرف تسجيل نتائج جد مرضية، أما السداسي فكان يكون أكثر صعوبة.

ثانيا: دراسة القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة

1.2. عرض ميزانية شركة رويبة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها:

أ. **عرض الميزانية العامة لسنة 2015:** يمثل الجدول رقم 01 الميزانية العامة لشركة رويبة للمشروبات لسنة 2015

الجدول رقم 01: الميزانية العامة لشركة رويبة للمشروبات 2015

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

الأصول			الخصوم		
البيان	**2015**	**2014**	**البيان**	**2015**	**2014**
الأصول غير الجارية			**الأموال الخاصة**		
*التثبيتات غير المادية	27 151	13 181	* رأس مال تم إصداره	849 195	849 195
* التثبيتات المادية	5 244 712	4 486 129	* احتياطات	1 030 017	820 784
* التثبيتات المالية	30 695	54 539	* النتيجة الصافية	188 985	310 854
			* رؤوس أموال خاصة أخرى	-	282
مجموع الأصول غير الجارية	**5 302 588**	**4 553 849**	**مجموع الأموال الخاصة**	**2 068 197**	**1 981 115**

الأصول	2015	2014	الخصوم	2015	2014
			الخصوم غير الجارية		
			* قروض وديون مالية	3 117 402	2 676 781
			*ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	5 143	1 729
			* مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	8 614	3 641
الأصول الجارية			**مجموع الخصوم غير الجارية**	**3 131 159**	**2 682 151**
* المخزونات والمنتجات الصافية	1 164 306	1 043 003	**الخصوم الجارية**		
*حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1 633 135	1 386 693	* موردون وحسابات ملحقة	1 367 058	1 255 301
* الموجودات وما شابهها	240 206	226 129	*ضرائب	40 633	163 080
			* ديون أخرى:		
			- مستحقات الأقل من سنة والقروض المصرفية متوسطة المدى	618 980	425 788
			-خصوم أخرى	515 952	293 208
			* خزينة سلبية	598 226	409 032
مجموع الأصول الجارية	**3 037 647**	**2 655 825**	**مجموع الخصوم الجارية**	**3 140 849**	**2 546 409**
مجموع الأصول	**8 340 205**	**7 209 674**	**مجموع الخصوم**	**8 340 205**	**7 209 674**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المالية للشركة من الموقع:

www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2016/09/ROUIBA-Rapport-Annuel-2015-du-03-08-2016.pdf

ب. **الإفصاح في الميزانية العامة لشركة رويبة:**من خلال الميزانية المقفلة في 31 ديسمبر2015، ظهر لنا مجموع الميزانية يقدر بـ:8340205. 10^3 دج بعد أن كان 7209674. 10^3 دج، أي أن هناك تطور بنسبة 15.68%، ويمكن تلخيص التطور الحاصل في جانبي الأصول والخصوم في الميزانية المختصرة في الجدول رقم 02 كالتالي:

الجدول رقم 02: الميزانية المختصرة لشركة رويبة للمشروبات 2015

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

البيان	الأصـــــول		النسبة	البيان	الخصـــــوم		النسبة
	2015	2014	%		2015	2014	%
التثبيتات	5302558	4553849	16.44	أموال خاصة	2068197	1981115	4.39
المخزونات والمنتجات الصافية	1164306	1043003	11.63	خصوم غير جارية	3131159	2682150	16.74
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1633135	1386693	17.77	خصوم جارية	3140849	2546409	23.33
الموجودات وما شابهها	240206	226129	6.22	مجموع الخصوم	8340205	7209674	15.68
مجموع الأصول	8340205	7209674	15.68				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

ومن خلال الميزانية المختصرة نلاحظ مايلي:

- التثبيتات: ارتفعت قيمتها من 4553849. 10^3 دج إلى5302558. 10^3دج، أي أنها ارتفعت بنسبة: 16.44% من سنة 2014 إلى 2015.
- المخزونات والمنتجات الصافية: بدورها ارتفعت بنسبة 11.63% في نفس الفترة.
- الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة: سجلت ارتفاعا قدر بـ: 17.77% في سنة 2015 بالمقارنة مع 2014، أي من 1386693. 10^3 دج إلى 1633135. 10^3دج.
- الموجودات وما شابهها: قدرت بـ: 240206. 10^3دج سنة 2015 بنسبة ارتفاع 6.22% عن سنة 2014 التي بلغت 226129. 10^3دج.
- الأموال الخاصة: ارتفعت من 1981115. 10^3دج سنة 2014 إلى 2068197. 10^3 دج، أي ارتفعت بنسبة 4.39%.

- الخصوم غير المتداولة: ارتفعت بنسبة 16.74%، حيث بلغت 3131159 .10^3 دج سنة 2015، بعد أن كانت 2682150 .10^3 دج في السنة السابقة 2014.
- الخصوم المتداولة: حققت ارتفاعا بنسبة 23.33% سنة 2015، أي ارتفع بقيمة 594440 .10^3دج.

ج. دراسة التوازنات المالية

- **رأس المال العامل الدائم = (أموال خاصة+ خصوم غير جارية) – التثبيتات**

= أصول جارية – خصوم جارية

ويمكن توضيح حساب رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية ومن أسفلها في الجدول رقم03 التالي:

الجدول رقم 03: رأس المال العامل الوحدة: 10^3 دج

رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية			رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية		
البيان	2015	2014	البيان	2015	2014
أموال خاصة	2068197	1981115	أصول جارية	3037647	2655825
+خصوم غير جارية	3131159	2682150	- خصوم جارية	(3140849)	(2546409)
- التثبيتات	(5302558)	(4553849)			
رأس المال العامل	(103202)	109416	رأس المال العامل	(103202)	109416

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد سجل انخفاضا سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014 وبقيمة سالبة (-103202)، وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الدائمة بأموالها الدائمة، أي أن هناك عجز في السيولة على المدى القصير في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

- **رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – التثبيتات**

ومنه رأس المال العامل الخاص لـ 2015 = - 3234361 .10^3 دج

و رأس المال العامل الخاص لـ 2014 = - 2572734 .10^3 دج

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص كان سالبا في كلا السنتين، وفي سنة 2015 كان أقل، وهذا يؤكد عدم وجود استقلالية مالية لمؤسسة رويبة، أي أنها غير قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة، دون اللجوء إلى التدين وأن زيادة القيمة المطلقة لرأس المال العامل الخاص لسنة 2015، يدل على زيادة حجم القروض.

- **احتياجات رأس المال العامل= احتياجات الدورة (أصول جارية – خزينة الأصول) – موارد الدورة (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)**

الجدول رقم04: احتياجات رأس المال العامل

البيـــان	2015	2014
احتياجات الدورة	2797441 . 10^3 دج	2429696 . 10^3 دج
- موارد الدورة	(3140849 . 10^3 دج)	(2546409. 10^3 دج)
احتياجات رأس المال العامل	(343408 . 10^3دج)	(116713 . 10^3 دج)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ أن الاحتياجات لرأس المال العامل سالب لكلا السنتين، وهذا يدل على أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل.

- **الخزينة = رأس المال العامل الدائم– احتياجات رأس المال العامل= خزينة الأصول– خزينة الخصوم**

والجدول الموالي يوضح حساب الخزينة

الجدول رقم 05: حساب الخزينة

البيـــان	2015	2014

رأس المال العامل الدائم	(103202 . 10^3 دج)	109416 . 10^3 دج
- احتياجات رأس المال العامل	343408 . 10^3 دج	116713. 10^3 دج
الخزينة	240206 . 10^3دج	226147 . 10^3 دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنتين 2014 و2015، وذلك راجع إلى أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أي أن هناك فائض وهذا غير مقبول لأنها تعتبر أموال مجمدة، ومنه سوء تسيير الخزينة.

د. **حساب النسب المالية:** يمكن اختصار حساب النسب المالية كما هو موضح في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: حساب النسب المالية

النسبة المالية	2015	2014
نسبة التمويل الدائم =(خصوم غير جارية + أموال خاصة) / أصول ثابتة	0.98	1.02
نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الخصوم	0.2479	0.2747
نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / خصوم جارية	0.076	0.088
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.091	0.156

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للسنتين موجبة، أي أن المؤسسة تمول جزءا كبيرا يعادل 98% من أصولها الثابتة بمواردها الدائمة لسنة 2015، أما لسنة 2014 فكانت النسبة تعادل 102%، أي أن هناك جزء من الموارد الدائمة يمول أصولا متداولة للدورة.

كما نلاحظ أن السيولة الحالية عرفت انخفاضا سنة 2015 وتقدر بـ: 0.079 بالمقارنة مع سنة 2014، أي أن هناك زيادة في الأموال المجمدة لكن بنسبة ضئيلة.

في حين أن المردودية المالية قد شهدت انخفاضا رغم زيادة حجم الأموال الخاصة في سنة 2015، حيث بلغت 0.091 بعد أن كانت 0.156 سنة 2014، وهذا يدل على انخفاض أداء المؤسسة.

2.2 . عرض جدول حسابات النتائج لشركة رويبة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها:

يمثل الجدول رقم 07 جدول حسابات النتائج لشركة رويبة لسنة 2015 ووحدة القياس هي: **10^3 دج**

الجدول رقم 07 : جدول حسابات النتائج لشركة رويبة للمشروبات 2015

البيان	2015	2014	نسبة التغير %
رقم الأعمال	7 490 167	7 053 728	6.18
تغير مخزون المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	66 963	(8 788)	- 861.89
1. انتاج السنة المالية	**7 557 130**	**7 046 191**	**7.24**
المشتريات المستهلكة	(4 520 099)	(4 150 718)	8.89
الخدمات الجارية والاستهلاكات الأخرى	(1 157 586)	(1 038 592)	11.45
2. استهلاك السنة المالية	**(5 677 685)**	**(5 189 310)**	**9.39**
3. القيمة المضافة للاستغلال (1 +2)	**1 879 445**	**1 856 881**	**1.21**
أعباء المستخدمين	(729 350)	(723 916)	0.75
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	(115 656)	(108 207)	6.88
4. الفائض الإجمالي للاستغلال	**1 034 440**	**1 024 758**	**0.94**
المنتجات العملياتية الأخرى	12 239	11 593	5.57
الأعباء العملياتية الأخرى	(102 696)	(115 601)	- 11.16
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	(516 406)	(471 394)	9.54
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	12 214	5 041	142.29
5. النتيجة العملياتية	**439 791**	**454 398**	**- 3.21**
المنتوجات المالية	33 610	27 595	21.79
الأعباء المالية	(221 380)	(113 050)	95.82
6. النتيجة المالية	**(187 770)**	**(85 455)**	**119.72**

7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5)	**252 021**	**368 943**	**- 31.69**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العامة	(35 357)	(75 135)	- 52.94
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	(27 679)	17 046	- 262.37
مجموع منتجات الأنشطة العادية	7 615 149	7 090 420	7.40
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(7 426 208)	(6 779 567)	9.53
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**188 985**	**310 854**	**-39.20**
9. النتيجة غير العادية	-	-	
10. النتيجة الصافية للسنة المالية	**188 985**	**310 854**	**-39.20**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المالية للشركة من الموقع:

www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2016/09/ROUIBA-Rapport-Annuel-2015-du-03-08-2016.pdf

نلاحظ أن الهيكل العام لحسابات النتائج لمؤسسة روبية، قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، حيث يتألف جدول حسابات النتائج من مجموعتين أساسيتين، الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فتمثل استهلاكاتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للدورة. وفي ما يلي قراءة لأهم التغيرات:

- **رقم الأعمال**: سجل إرتفاعا قدر بـ:6.18% مقارنة بدورة 2014، أي أن مبيعات المؤسسة في تطور.
- **النتيجة الصافية:** انخفضت من 310854 .10³دج إلى 188985 .10³ دج، أي بنسبة 39% تقريبا.
- **القيمة المضافة**:سجلت في سنة 2015 ارتفاعا طفيفا قدر بـ: 1.21%، أي بمبلغ 22564 .10³دج.
- **استهلاك السنة المالية**: قد ارتفع بنسبة 9.39% أعلى بـ: 2% تقريبا عن نسبة ارتفاع انتاج السنة المالية الذي قدر بـ: 7.24%، وتنقسم استهلاكات السنة المالية إلى:
  - **المشتريات المستهلكة:** حيث بلغت قيمتها 4150718 .10³دج سنة 2014، وارتفعت بقيمة 369381 .10³دج أي سجلت ارتفاعا بنسبة 9% تقريبا.
  - **الخدمات الجارية والاستهلاكات الأخرى:** بدورها سجلت ارتفاعا في سنة 2015 بالمقارنة مع 2014، قدرت نسبته بـ: 11.45%.
- **أعباء المستخدمين**: نلاحظ أنها تطورت بقيمة 5434 .10³دج في سنة 2015 بالمقارنة مع 2014.
- **الأعباء العملياتية الأخرى**: انخفضت بنسبة 11.16% في نفس الفترة.
- **الأعباء المالية**: سجلت ارتفاعا بنسبة 95.82% أي الضعف تقريبا، حيث بلغت221380 .10³دج.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن سبب انخفاض النتيجة الصافية للسنة المالية 2015 رغم ارتفاع رقم الأعمال. يرجع إلى الزيادة في الأعباء التي فاقت الزيادة في الإيرادات.

3.2. عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها: في ما يلي عرض لجدول تدفقات الخزينة لشركة روبية في الجدول رقم 08، ويليه أهم المعلومات المفصح عنها من خلال هذا الجدول.

الجدول رقم 08: جدول تدفقات الخزينة لشركة روبية للمشروبات 2015

الوحدة: 10³ دج

البيان	2015	2014	نسبة التغير %
1. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	188 985	310 854	- 39.20
2. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	(1 181 695)	(1 812 672)	- 34.80
3. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	861 394	1 255 611	- 31.39
تغير أموال في الفترة 1+2+3	(131 316)	(276 207)	- 52.45
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	(197 238)	(28 254)	598.04
أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية	(365 559)	(197 238)	85.33

تغير أموال الخزينة خلال الفترة	(168 321)	(168 984)	- 0.39

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المالية للشركة من الموقع:

www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2016/09/ROUIBA-Rapport-Annuel-2015-du-03-08-2016.pdf

من خلال قائمة تدفقات الخزينة نلاحظ النقاط التالية:

- **الأنشطة العملياتية:** بلغت أنشطة التشغيل في سنة 2015 مبلغ 188985 .10^3دج، بعد أن كان يقدر 310854 .10^3دج في سنة 2014، أي أن أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل قد انخفضت بنسبة 39.20% .
- **أنشطة الاستثمار:** بلغت أنشطة الاستثمار في هذه المؤسسة ما قيمته 1181695 .10^3 دج، مقابل المبلغ المحقق في سنة 2014 الذي بلغ 1812672 .10^3 دج أي أن هناك انخفاض في قيمة الأنشطة مقدرة بـ: 34.80%.
- **أنشطة التمويل:** بدورها أنشطة التمويل سجلت انخفاضا قدرة 394217 .10^3دج، ما نسبته 31.39% .

أما فيما يخص قائمة رؤوس الأموال والملاحق فإن شركة رويبة لا تدرجها في التقرير السنوي لها. كما أن التقرير السنوي لنشاطها لا يتوفر في الوقت المناسب.

الخاتمة:

حاولنا من خلال التطرق لموضوع " **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية – دراسة حالة شركة رويبة للمشروبات-**"، حاولنا قياس مدى تمكين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للرفع من درجة الإفصاح المحاسبي بعد فترة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقمنا بدراسة حالة شركة رويبة للمشروبات كونها شركة نشطة ومنظمة للبورصة.

ولأجل الالمام بمتغيرات الموضوع تطرقنا في الجانب النظري للموضوع لماهية النظام المحاسبي المالي ولمختلف التشريعات والقوانين التي جاءت لأجل الحث والرفع من درجة الإفصاح المحاسبي، وذلك لغرض الرفع من جودة المعلومة المحاسبية والشفافية، لتكون للمؤسسات الاقتصادية صورة صادقة ، كذلك لتنميط النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية وذلك لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية.

ولأن الإفصاح المحاسبي يعتبر اللبنة الاساسية لقياس قوة وكفاءة السوق المالي، لذا كان لزاما على المؤسسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي وفق ما نصت عليه القوانين والتشريعات.

وهذا ما حاولنا اكتشافه في الجانب التطبيقي، غير أنه ونظرا للتطور المهم الذي حققته شركة رويبة للمشروبات غير أنها لم ترتق للإفصاح بشكل كامل فهي تعرض في تقاريرها المالية المنشورة بعض القوائم المالية وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة. ومع ذلك فإنه عند الاطلاع على تقاريرها السنوية نجد باقي الافصاحات لكن لا تصدرها في الوقت المناسب أو بشكل مباشر بل بعد فترة طويلة نسبيا.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع خلصنا لجملة من النتائج:

- ✓ الإفصاح المحاسبي هو مفهوم نسبي يمثل جوهر التحليل المالي؛
- ✓ المشرع أعطى أهمية بالغة وتفصيلات كثيرة عن كيفية الإفصاح والمعلومات الواجب الإفصاح عنها؛
- ✓ أنه ورغم مرور فترة لابأس بها من تطبيق النظام المحاسبي المالي غير أن الإفصاح لم يرتقي للمستوى المطلوب؛
- ✓ وأنه رغم أن الهدف من الإفصاح هو تطوير السوق المالي غير أن البورصة الجزائرية بها عدد محدود جدا من المؤسسات كما أنها سوق غير كفء.
- ✓ رغم أن شركة رويبة عرفت انفتاحا على الأسواق الخارجية (تونس،المغرب) غير أن الإفصاح المحاسبي بها جزئي وتتاح هذه المعلومات بشكل متأخر نسبيا ليس آني.

وبناء على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

✓ على المؤسسات الاقتصادية الرفع من درجة الإفصاح والشفافية لقوائمها المالية، من أجل كسب ثقة المتعاملين معها؛

✓ على المؤسسات الاقتصادية بذل جهد أكبر في إيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لأصحاب المصالح بصفة عامة؛

✓ على المؤسسات الاقتصادية التركيز على الإفصاح المحاسبي الكامل لأن يعتبر بوابة تفتح أمام المؤسسات لتسهيل كل معاملاتها (الحصول على سيولة، زبائن، موردين...)

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. جعفر عبد الإله، (**المحاسبة المالية مبادئ القياس والافصاح المحاسبي**)، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، الأردن، 2003.
2. صلاح الدين حسن ، **(تحليل وإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية)**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة
3. عبد المطلب عثمان محمود، **(نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات)**، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية، الجزائر،2015
4. لعشيشي جمال، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011
5. محمد سمير الصبان، **(أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي)**، الدار الجامعية، بيروت، 1991

ثانيا:القوانين والتشريعات

1. المادة رقم: 03 من قانون رقم 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 74، الجزائر ، 2007
2. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008،**المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الجزائر، 2009.

ثالثا: المقالات والمداخلات

1. زرار العياشي، **(أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات)**، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 7- 8 ديسمبر2010
2. صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **(إنعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الافصاح في الجزائر)**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013.
3. قورين حاج قويدر، **(الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي: 07 – 08 ديسمبر 2010.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. مجدي أحمد الجعبري، **(الافصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية، دراسة ميدانية لشركة سابك السعودية)**، على الموقع: .www.rooad.net/ uploads/news/ifsah
2. Notice d'information NCA Rouiba 2015 . http://www.rouiba.com.dz
3. التطور التاريخي لشركة رويبة من الموقع: http://www.rouiba.com.dz/rouiba-entreprise/historique/
4. التقارير المالية لشركة رويبة للمشروبات: : www.rouiba.com.dz/wp-content/uploads/2016/09/ROUIBA-Rapport-Annuel-2015-du-03-08-2016.pdf

التكنولوجيات الحديثة في المكتبات الأكاديمية : حالة مكتبات المدارس الوطنية العليا الجزائرية

أ.نادية موشاش، مركز البحث في المعلومات العلمية والتقنية بالجزائر

د. راضية برناوي، المدرسة الوطنية العليا للبيطرة بالجزائر

المستخلص: النتائج الجزئية لاستطلاع الرأي الذي أجريناه حول استخدام التكنولوجيات الحديثة في المكتبات الأكاديمية (حالة مكتبات المدارس الوطنية العليا الجزائرية) توحي إلى أن المتخصصين في علوم المكتبات لديهم اهتمام قوي في البيئة الرقمية ويعملون قدر استطاعتهم من أجل إدخال التكنولوجيا الرقمية على الرغم من قلة خبرتهم في مجال التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي فإنه ينبغي لمكتبات المدارس العليا تطوير مواردها واستخدام هذه التقنيات الحديثة، وخاصة الأنترنت، من اجل تقديم خدمات جديدة مبنية على البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: المكتبات الأكاديمية، التكنولوجيات الحديثة، المدارس الوطنية العليا، الجزائر

Abstract

The partial results of our survey of ITCs of Libraries of Higher National Schools In Algeria "Center region" indicates that specialists in library science have a strong interest in the digital environment. Professionals want to integrate the digital area despite the lack of experience in new technologies. Thus, these libraries of higher schools should develop their resources and use these technologies, especially the internet to provide new services in the digital environment.

Keywords: Academic Library, ITC, New technologies, Higher national school, Algeria .

مقدمة: يشهد العالم الحديث ثورة متزايدة في مجال المعلومات وكذا التقنيات المستخدمة في معالجتها لتيسير الحصول عليها واستغلالها، وتتمثل هذه التقنيات في استخدام نظم معلومات لتسهيل العمل داخل المكتبات. إن استبدال الوسائل التقليدية بإلكترونية تسمح بخزن المعلومات واسترجاعها بصفة فعالة وسريعة والاستفادة من تقنية الاتصال في بثها والاتصال بمراصد المعلومات عبر العالم. حتمت التطورات التقنية والعلمية والتقدم الحضاري والتغيرات المتواصلة في مهنة المكتبات والمعلومات إلى تطور المؤسسات الثقافية التعليمية الاجتماعية لتصبح شبكات معلومات متطورة قادرة على التعامل والتفاعل مع التغيرات والاتجاهات المعاصرة. إن تلبية احتياجات الباحثين والدارسين في شتى الموضوعات والمجالات محققة بذلك قفزة كبرى في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وطبيعة الخدمات والبرامج المكتبية والمعلوماتية ونشرها على نطاق واسع، متخطية بذلك الحواجز المكانية والزمانية بين بلدان العالم في البيئة التكنولوجية الجديدة، وكذا في عصر النظم البارعة في نقل المعلومات والشبكات. في هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإمكانيات التي توفرها مكتبات المدارس الوطنية العليا بالجزائر والتغييرات التي أحدثتها التقنيات الرقمية ومدى تأثرها بالتكنولوجيات الحديثة التي عرفت تغييرات جوهرية في طبيعة المعلومات من جهة، وأشكالها ووسائطها من جهة أخرى. والكشف عن العراقيل التي تعترضها للقيام بدورها بصفة فعالة، ومحاولة إيجاد الحلول من أجل تحسين خدماتها.

إشكالية البحث: تواجه المكتبات بشتى أنواعها تحديات كبيرة في القرن الراهن فقد تجاوزت نظم المكتبات والمعلومات بشكلها التقليدي الزمن الذي نعيشه الآن وذلك أمام التطورات العلمية المتلاحقة إذ أن بيئة المكتبة المتغيرة تملي عليها أن تعتمد التغيير في كافة العمليات الإدارية والفنية(1) .

إن تنوع الوثائق والتطور الكبير للمجموعات في المكتبات وتطوير الشبكة الرقمية، أدى إلى تزايد احتياجات الباحثين للمعلومات. وعليه فإنه يتوجب على المكتبات مواكبة التغيرات الحاصلة في مجال المعلومات، وهذا ما جعل مهنة المكتبي تتجه إلى طرق جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المستخدم الذي يعتبر الهدف الرئيسي للمكتبة(2).

تستمر تكنولوجيا المعلومات في تقديم الفرص الثمينة للمكتبات بصفة عامة وللمكتبات الأكاديمية بصفة خاصة، لخدمة روادها حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم، كما أن التطوير التكنولوجي قد أتاح المجال للمكتبات لتصبح موزعاً إلكترونياً للمعرفة ، إذ مكنت تكنولوجيا المعلومات المكتبات حتى الآن من توفير الوصول إلى النصوص والصور والتسجيلات السمعية

والبصرية، المخزنة محلياً أو في أماكن بعيدة، كما مكنت من تحويل المجموعات الورقية المطبوعة أو غير المطبوعة إلى أشكال إلكترونية يمكن تراسلها بين المستفيدين، ولكي تتمكن المكتبات من الاستمرار بمهنتها، عليها أن تقودها نحو بناء وتقوية البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات، من أجل مواكبة ثورة المعلومات والانفجار المعرفي في شتى مجالات المعرفة وذلك من خلال تطوير خدمات المعلومات التي تقدمها(3). بالنسبة للمكتبات الجزائرية لازالت تعرف تأخر كبير في تطبيقها لتكنولوجيا المعلومات رغم توفر هذه الأخيرة في جميع المكتبات ولو كانت بدرجة مختلفة وهذا ما نود توضيحه من خلال هذه الدراسة.

وفي ظل ما سبق ذكره أردنا من خلال هذه الدراسة البحث عن الأسباب والمشاكل التي تعترض مكتبات المدارس الوطنية العليا بالجزائر في ظل التغيرات ومعرفة الإجراءات التي اتخذتها المكتبات لاعتمادها للتكنولوجيات الحديثة، على هذا ندرج بعض التساؤلات وتتمثل في :

- هل توفر مكتبات المدارس الوطنية العليا للجزائر وسط التكنولوجيات الحديثة وهل تستغل من طرف المكتبيين ؟
- ما هي الإمكانيات التي يجب توفيرها من أجل تحسين الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات الأكاديمية للوصول للمعلومات في ظل الثورة الرقمية؟

منهجية البحث: اعتمدنا في دراستنا على أسلوب العينة حيث تم اختيار مكتبات المدارس الوطنية العليا للجزائر " ناحية الوسط" وذلك لحصر النتائج. وعلى هذا فإن طبيعة الدراسة تستوجب استعمال المنهج الوصفي وهذا بغرض تقديم وصف شامل لحالة مكتبات المدارس الوطنية العليا للجزائر وسط (وعددها 15) للتعريف بها وبالإمكانيات المادية والبشرية التي توفرها وطبيعة الخدمات المقدمة وكذا مدى اعتمادها للتكنولوجيات الحديثة.

كما أنه من الضروري استعمال المنهج التحليلي بغرض تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي تم جمعها عن طريق الاستبيان والتي تم تفريغها في جداول إحصائية ومعالجتها من خلال رصد التكرارات والنسب المئوية لنتائج الدراسة.

تفسير نتائج البحث

1 . الخدمات المكتبية

1.1 مصادر المعلومات : لاحظنا تنوع في الأرصدة الوثائقية بالمكتبات، إلا أن نسبة الدوريات في الشكل الورقي ضئيلة، فمنذ 2011 توقفت أغلبية المكتبات عن اقتناء الدوريات وهذا راجع لانخراط كل المكتبات في النظام الوطني للتوثيق على الخط المباشر "SNDL"(4). كما تبين أن كل المكتبات منخرطة في "SNDL" مما أدى إلى ايقاف الاشتراكات في الدوريات من قبل المكتبات، وهذا لعدم قدرتها على تغطية جميع احتياجات المستفيد للوثائق الرقمية كونها باهظة الثمن مما يتعذر على المكتبات اقتنائها، على هذا فإن نظام "SNDL" يسمح لجميع المكتبات بالانخراط فيه والاطلاع على جميع الموارد التي تم اقتناؤها عن طريق هذا النظام.

2.1 الربط على الشبكة

أ. **الشبكة الداخلية:** إن نسبة المكتبات المرتبطة بالشبكة الداخلية للمدرسة ضئيلة، حيث أن أكثر من 50% من المكتبات ليست مرتبطة بالشبكة الداخلية للمدرسة أما نسبة المكتبات المرتبطة بها تمثل نسبة 47% فقط. وهذا راجع لغياب ثقافة العمل المشترك ضمن الشبكة الداخلية.

ب. **الانترنت :** بينت النتائج أن كل المكتبات مرتبطة بالشبكة (100 %) إلا أنه من خلال تحدثنا مع العاملين ومسؤولي المكتبات فان نوعية الاتصال رديئة، وهذا راجع لأسباب تقنية بالإضافة إلى نقص الإمكانيات مع العلم أن تكلفة الأنترنت تزيد كلما زادت سرعة الربط بالشبكة.

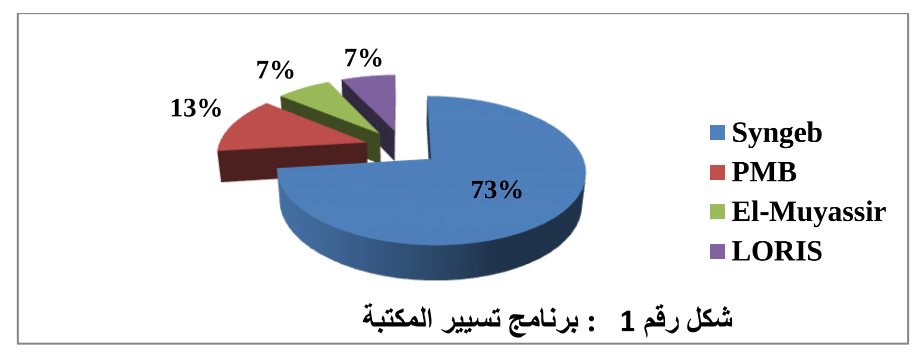
3.1 **فهارس المكتبات**

أ. **الأتمتة:** لاحظنا من خلال دراستنا هذه أن كل المكتبات تستعمل الفهرس الآلي وذلك بنسبة 100% وهذا دليل عن محاولة المكتبة لمواكبة التطورات حيث تجدر الإشارة إلى أن الأتمتة هي أولى الخطوات للانتقال الى المكتبات الرقمية.

ب. **نوع الفهرس:** لدينا أكثر من 50% من المكتبات تستعمل فهرس موحد لجميع أنواع الوثائق مما يسهل عملية البحث للمستفيدين، بينما 40 % لديها عدة فهارس منفصلة حسب نوعية الوثائق مما يصعب الوصول للوثائق.

4.1 موقع الواب: تبين أن 60 % من المكتبات لديها موقع على الواب مع العلم أن موقع الواب هو أداة تسمح للمكتبة التعريف برصيدها وعرض مختلف الخدمات التي توفرها. غير أن 40% من المكتبات ليس لها موقع على الأنترنت. هذه نسبة لا يستهان بها وهذا راجع غالبا لعدم وجود المختصين في المجال وعدم وجود الكفاءات اللازمة لإنشاء الموقع ومتابعته.

5.1 برنامج تسيير المكتبة : يتضح من خلال النتائج أن أغلبية المكتبات وبنسبة 73 % تستعمل برنامج (SYNGEB)(5) لتسيير مكتباتها (انظر الشكل 1). يستعمل هذا البرنامج من قبل المكتبات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو برنامج محلي أنشأ من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)(6). حيث يسمح بتسيير كل العمليات التي تقوم بها المكتبة، ويعتبر الأكثر انتشارا نظرا لسهولة استعماله وإمكانيه التواصل مع منتج البرنامج في حالة ورود مشاكل تقنية، بالإضافة إلى ذلك لدينا إمكانية الحصول على الطبعات المحينة، كما أنه برنامج مزدوج اللغة. ونشير أن نظام (SYNGEB) قد اعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ بداية مشروع (JEBU)(7) وهذا لتشجيع البرنامج المحلي من جهة، ولعدم توافق بعض البرامج المقترحة من طرف بعض المؤسسات الأجنبية للاحتياجات المحلية من جهة أخرى.



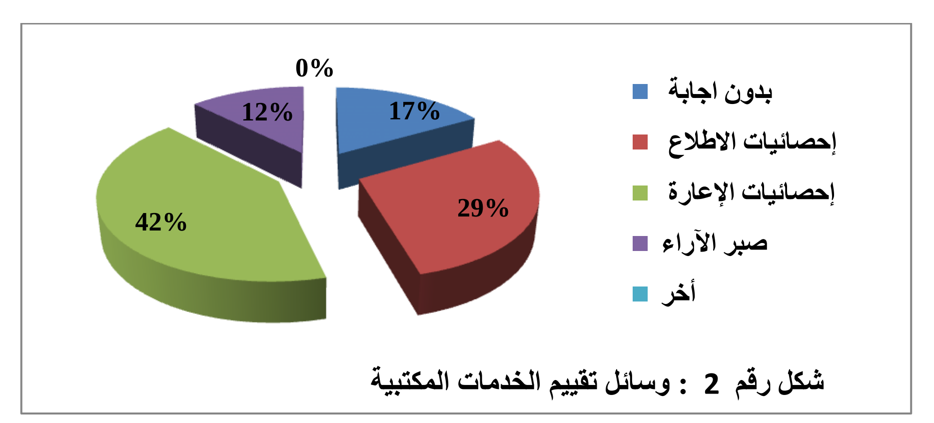
شكل رقم 1 : برنامج تسيير المكتبة

ويليه برنامج (PMB)(8) بنسبة 13% هو برنامج حر متاح على الخط. قد تم اختياره من طرف بعض المكتبات لكونه مجاني إذ يعد برنامج مفتوح المصدر، مما يسهل عملية تكييفه حسب متطلبات المكتبة وذلك بالنسبة للمكتبات التي يتوفر لديها أخصائي في الإعلام الآلي. كما أن البرنامج المستعمل في أغلبية المكتبات يوفر جميع الوظائف المكتبية.

في ما يتعلق بواجهة البرنامج، نلاحظ من خلال النتائج أن 60 % من المكتبات يتوفر لديها برنامج على الخط المباشر، مما يسمح لها بإتاحة الفهرس على هذه الواجهة وتقديم الخدمات التي توفرها على شبكة الأنترنت لمستخدميها والترويج لها.

6.1 الخدمات المكتبية : إن أغلبية المكتبات وبنسبة 73% تقوم بعملية تقييم الخدمات، ومدى استيعابها من طرف المستفيدين وهذا بهدف إرضائهم، إلا أن بعض المكتبات وبنسبة 34% لا تقوم بهذه العملية، مما يؤدي حتما إلى عدم معرفة مدى نجاعة الخدمات المقدمة وبالتالي عدم القدرة على تلبية حاجيات المستفيدين.

7.1 وسائل تقييم الخدمات المكتبية: إن الطرق المستعملة من طرف المكتبات لتقييم الخدمات المكتبية تتمثل في إحصائيات الإعارة بنسبة 41 % وتليها إحصائيات الاطلاع على الفهرس بنسبة 29% (انظر الشكل 2). ولكن تبقى الطريقتين غير كافيتين لتقييم جميع الخدمات فلا بد من استعمال طرق أخرى ونذكر على سبيل المثال، إجراء تحقيق وتطبيق معايير تقييم المكتبات، وذلك من أجل معرفة النقائص وتحديد الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين من أجل تقديم الأفضل.



شكل رقم 2 : وسائل تقييم الخدمات المكتبية

من خلال دراستنا لموارد مكتبات المدارس الوطنية العليا تبين لنا أن رغم توفر العامل البشري إلا أنها تفتقر للتقنيين والمعدات الأزمة لتطوير المصادر الرقمية وكذلك تقديم خدمات جديدة في البيئة الرقمية. كما تبين أن المكتبات تستخدم الفهرس الآلي وتعمل على إتاحتها على الخط، رغم المشاكل التي تعرفها في الربط على الأنترنت.

2. تكوين العاملين

1.2 الدورات التدريبية : تبين أن 60% من المكتبات توفر هذه الخدمة، والتي تعتبر جد مهمة لكونها تشجع العاملين على العمل وتشبع احتياجاتهم المعرفية كما أن هناك تقنيات تستلزم تكوين خاص لإتقانها بالشكل المطلوب. وتبقى نسبة المكتبات التي لا تقوم بتنظيم دورات تدريبية نسبة لا يستهان بها والتي تمثل 33% وذلك رغم أهمية هذه الدورات، وتليها نسبة ضئيلة لم تجب عن السؤال وتمثل7%.

2.2 برامج التكوين : رغم أننا لم نحظى بإجابات كافية من خلال طرحنا لهذا السؤال، حيث نسبة الإجابات لم تتجاوز 30% إلا أنه من بين الإجابات المتحصل عليها تبين أن المكتبات تقوم بإعداد دورات تدريبية حسب الحاجة. كما تعمل على تدريب العاملين الذين تم توظيفهم حديثا. ويتم تنظيم التدريب من طرف مصلحة التدريب أو مصلحة المستخدمين.

3.2 التكوين حسب الكفاءات: من خلال هذه الدراسة يتبين أن ثلث المكتبات لم تجب على السؤال والثلث الثاني يرى أن التكوين يخص جميع العاملين حسب الكفاءات المطلوبة، أما الثلث الأخير يرى أن تحديد العاملين يتم بطريقة عشوائية أو باختيار من المسؤول، كما أنه لا يخص جميع العاملين على حد السواء على رأي بعض أفراد مجتمع الدراسة.

4.2 مواضيع التدريب : حسب الإجابات التي تحصلنا عليها من خلال سؤالنا عن المواضيع التي تهم المكتبيين فإن معظم المكتبات اقترحت نفس المواضيع ومن أهمها :

- اللغات التوثيقية والتحليل الوثائقي كونها مواد أساسية لمعالجة الوثائق.
- الأتمتة باعتبارها خطوة لابد منها وهذا لتسهيل العمل على المكتبيين.
- التسيير الإلكتروني للوثائق التي أصبحت حتمية لابد منها مما يسهل الوصول للوثائق الأصلية.
- إدارة المعرفة التي من خلالها يصبح أخصائي المعلومات قادر على تسيير المكتبة بصفة فعالة.
- إنشاء وإدارة مواقع الواب التي تسمح لأخصائي المعلومات بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين.

حاولنا من خلال هذا التحقيق معرفة إذا ما كانت مكتبات المدارس الوطنية العليا بالجزائر تهتم بتدريب العاملين داخل المكتبة، وتبين أن المكتبات لا تقوم بدورات تدريبية بصفة دورية وإنما عند الحاجة إليها. وهذا ما يفسر نقص الخبرة عند المكتبيين في مجال التكنولوجيات الحديثة. حيث أن أغلبية العاملين اقترحوا نفس برامج التكوين والمتعلقة بالبيئة الرقمية.

3. تكنولوجيا المعلومات في المكتبات

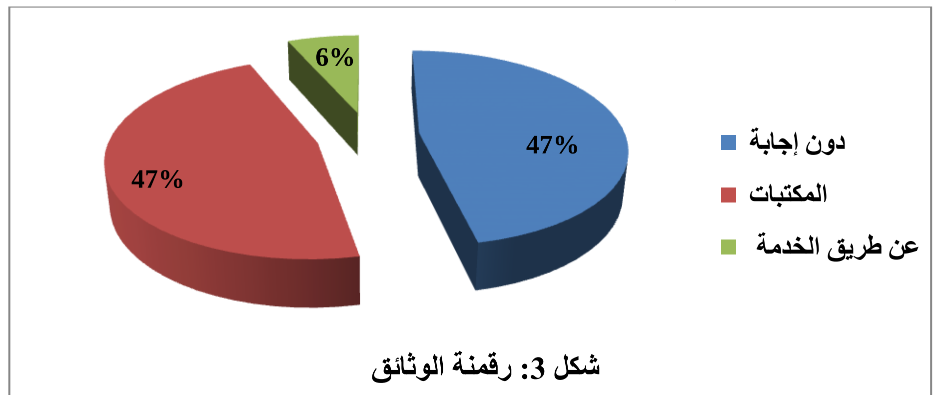
1.3 التعليم عن بعد: نلاحظ أن معظم المكتبات وبنسبة 67 % لا توفر منصة للتعليم عن بعد، حيث فقط 28 % التي تستعمل مثل هذه التقنية التي تعتبر من الوسائل الحديثة لتدعيم التعليم والبحث العلمي. ويمكن تفسير هذه النسب

بعدم توفر الإمكانيات المادية والتجهيزات اللازمة وكذلك عدم توفر الكفاءات الكافية لمراقبة وتسيير هذا النوع من التقنيات الحديثة.

2.3 الشبكات التعاونية: نسبة مشاركة المكتبات في الشبكات التعاونية وكما هو واضح فإن 80% من المكتبات لا تشارك في مثل هذه المشاريع مقابل 13 % فقط من المكتبات تعمل في اطار الشراكة . حسب الإجابات فمن بين الشبكات التي تساهم فيها، شبكة (RIBU)(9) و (CCDZ)(10) رغم أنه فهرس موحد وليس بشبكة إلا أنه يمكن أن يكون بداية لشبكة تعاونية بين المكتبات حيث أنه يضم أرصدة 64 مكتبة ويسمح بالفهرسة المشتركة وإمكانية استرجاع البطاقة الفهرسية دون الحاجة إلى معالجة الوثائق، كما تشارك أيضا في (PNST)(11) وهو البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات وتضم مشاركة 48 مؤسسة أكاديمية من بينها جامعات ومدارس ومع أنها مشاريع تعاونية إلا أنها لم تصبح حتى الآن شبكات بالشكل المعروف عنها.

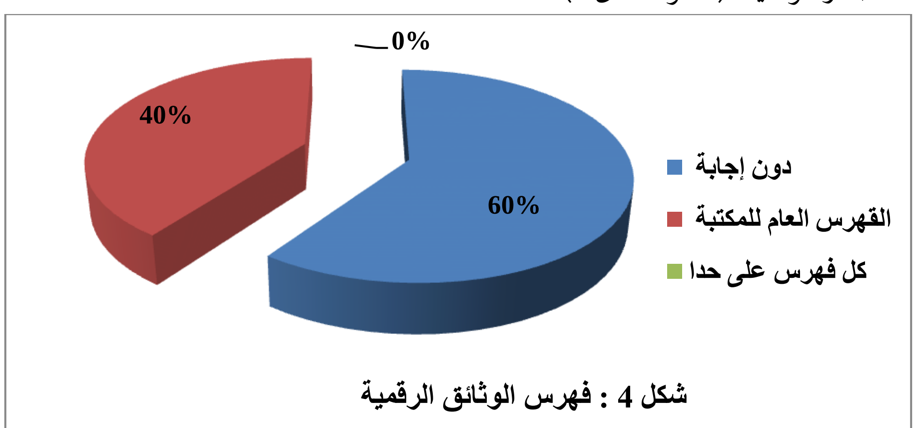
3.3 رقمنة المكتبات: هناك أكثر من 50 % من المكتبات تستعمل تقنيات الرقمنة. رغم أنها في بداياتها، إلا أنه من الواضح أن المكتبات تبدي رغبتها في تطوير المصادر الرقمية بالرغم من إمكانياتها المحدودة، كما أن هذه المكتبات تفتقر للكفاءات اللازمة لتحقيق مثل هذه المشاريع وخاصة التقنيين.

يوضح "الشكل 3 " أن أغلبية المكتبات وبنسبة 47 % تقوم برقمنة الوثائق بنفسها أي على مستوى المكتبة. ونسبة ضئيلة جدا تقوم بتكليف هيئة خارجية للقيام بهذه العملية وهذا راجع لعدم توفرها على الإمكانيات اللازمة لتحقيق مشروع الرقمنة الذي يستوجب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة. بالإضافة إلى معدات ضخمة وأجهزة تخزين كبيرة.



شكل 3: رقمنة الوثائق

4.3 فهرس الوثائق الرقمية : نلاحظ أن 60 % من المكتبات تتيح رصيدها من الوثائق الرقمية في الفهرس العام للمكتبة مما يسهل عملية الوصول إليها مقابل 40 % منها تتيحه في فهرس خاص فقط بالوثائق الرقمية، وهذا ما قد يؤدي لعدم الاستغلال الجيد للمصادر الرقمية. (انظر الشكل 4)



شكل 4 : فهرس الوثائق الرقمية

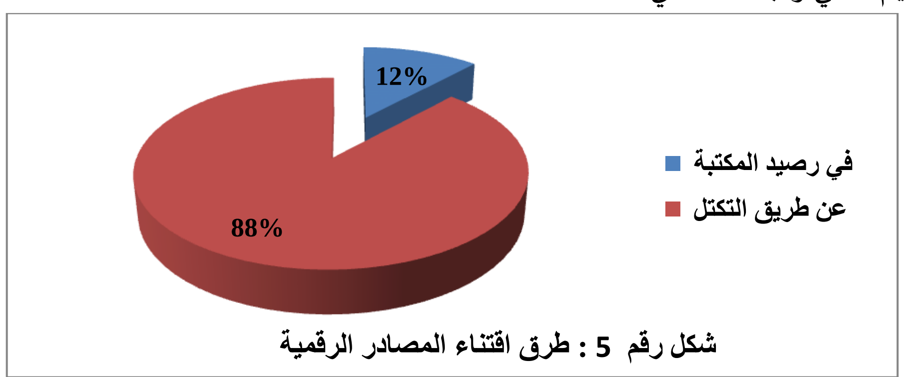
5.3.الإنتاج العلمي : من بين 15 مكتبة فقط 40 % منها تقوم بجمع الإنتاج العلمي الخاص بالأساتذة وباحثي المدارس التابعة لها، وهذا راجع لغياب سياسة لجمع الإنتاج العلمي للمدارس وعدم وجود اطار يسمح للأساتذة والباحثين بإيداع إنتاجهم العلمي (dépôt institutionnel) داخل المؤسسة. إلا أن هذا الإنتاج لا يتم تثمينه من طرف المؤسسات, حيث أن 27 %فقط من المكتبات تعمل على ذلك. كما أن هذا الإنتاج ليس في متناول الباحثين والقراء بشكل عام حيث لا يتم إتاحة الإنتاج العلمي سواء من خلال مواقع المكتبات أو مواقع المدارس . فنسبة المكتبات التي تتيح منتوجها العلمي تمثل فقط .%20

6.3.الأرشيف المفتوح: نسبة المكتبات التي تساهم في تطوير الارشيف المفتوح في المؤسسة تمثل 8 % وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا راجع لنقص الامكانيات في المكتبات. فمن أسباب تطوير الأرشيف المفتوح في المكتبات هو صيانة وحفظ الرصيد العلمي وبثه وبالتالي تثمين نتائج البحوث العلمية.

من خلال ما سبق، نلاحظ تأخر المكتبات في تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة حيث أنها تفتقر لمنصات التعليم عن بعد، كما لاحظنا غياب العمل في اطار الشبكات التعاونية. ورغم ذلك فأن المكتبات تبدي اهتمام لمشروع الرقمنة حيث أن هناك بعض المحاولات إلا أنها لا تزال في بدايتها. وبينت النتائج أيضا غياب سياسة لجمع الإنتاج الفكري الوثائقي للمدارس وعدم تثمينه مما يتعذر على الباحث الوصول للإنتاج العلمي الوطني.

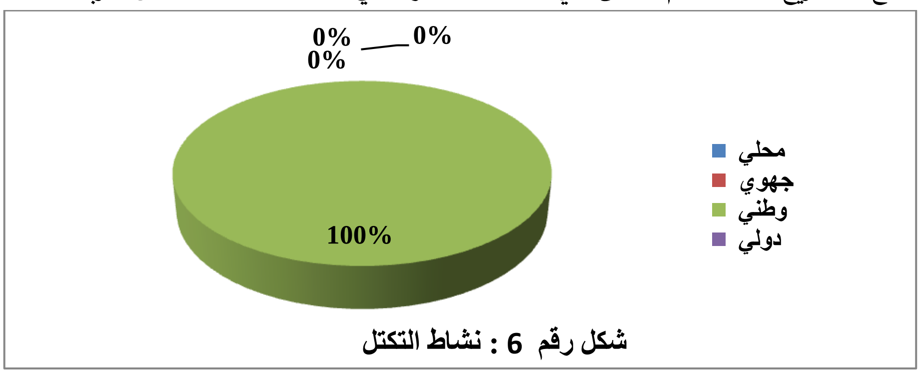
4. اقتناء المصادر الرقمية

1.4. طرق اقتناء المصادر الرقمية : يبين "الشكل5" أن 88 % من المكتبات تقوم باقتناء مصادرها الإلكترونية عن طريق التكتل مقابل 12 % تقوم باقتنائها بنفسها وهذا راجع لانخراط المكتبات في (SNDL) إلا أن بعض المكتبات لا تزال تقتني بعض الدوريات الإلكترونية التي تخدم مجال تخصصها ولم يتم اقتناؤها في (SNDL). كما أن هذا النظام ينشط في اطار وطني كما يوضحه "الشكل رقم 6 " وتم إنشاءه من طرف (CERIST) تحت إشراف المديرية العامة للبحث العلمي وتحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



شكل رقم 5 : طرق اقتناء المصادر الرقمية

كما نشير إلى أن جميع المشاريع محلية ولم يسبق لأي مكتبة الانخراط في تكتلات دولية أو حتى عربية.



شكل رقم 6 : نشاط التكتل

2.4 الوصول إلى المصادر الرقمية : نلاحظ أن 67 % من المكتبات لا تقوم بالإعلان عن المصادر الإلكترونية وهذا لعدم اقتنائها. حيث أنها تستفيد من المصادر الرقمية الموجودة في نظام (SNDL) الذي نجده من خلال مواقع كل المؤسسات الأكاديمية من جامعات ومدارس ومعاهد ومراكز البحث وغيرها وكذلك المكتبات التابعة لها إضافة إلى موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وكذلك المديرية العامة للبحث العلمي.

3.4 التكوين على المصادر الرقمية : تبين أن 47 % من المكتبات لم تقم بمبادرات لتكوين المستفيدين على استعمال المصادر الرقمية رغم استفادتها من تكوين العاملين عن طريق دورات تدريبية يقوم بها (CERIST)، فهو المسؤول على تنظيم دورات تدريبية لفائدة كل المنخرطين في هذا النظام إضافة إلى بعض الدورات التي ينظمها موردي هذه المصادر دائما بالتنسيق مع (CERIST). أما تدريب المستفيدين فهي من مسؤولية المكتبات وحسب النتائج فإن 7 % فقط توفر هذه الخدمة وقد يكون هذا راجع لأسباب تقنية أو مشاكل في الربط بشبكة الأنترنت، وقد يعود السبب أيضا لعدم تمكن العاملين بحد ذاتهم من استعمال هذه المصادر الإلكترونية.

4.4 تقييم استخدام المصادر الإلكترونية: نسبة تقييم المكتبات للمصادر الإلكترونية وكما هو واضح فإن 80% من المكتبات لا تقوم بتقييم استغلال المصادر الرقمية، هذا أيضا راجع للسبب الذي سبق وذكرناه كون أن جميع الإحصائيات المتعلقة باستعمال نظام (SNDL) وتقييمه وإعداد التقارير هي من مسؤولية (CERIST) والذي يوجهها بدوره للجنة الوطنية من أجل دراستها. أما نسبة 7% من المكتبات التي تقوم بعملية التقييم فتمثل المكتبات التي لا زالت تقوم بالاقتناء لبعض المصادر الإلكترونية التي تهمها.

تبين من خلال النتائج أن أغلبية المكتبات لا تقتني المصادر الرقمية وهذا منذ انخراطها في النظام الوطني للوثائق المتاحة على الخط، حيث ترجع مهمة الاقتناء والمفاوضة على المصادر من طرف هيئة عينتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن الإعلان عنها يتم عن طريق جميع المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث التابعة لنفس الوزارة.

5. تطور الخدمات المكتبية

1.5. وسائل العمل المشتركة : إن أغلبية المكتبات وبنسبة 87 % لا توفر وسائل العمل المشتركة، وهذا راجع لنقص الإمكانيات وكذلك الكفاءات اللازمة لإعداد هذه الوسائل وقد يرجع أيضا لعدم تمكن العاملين من استغلال الوسائل المتاحة على الخط وهذا ما سنؤكده لاحقا من خلال تحليل البيانات المتعلقة بأخصائي المعلومات.

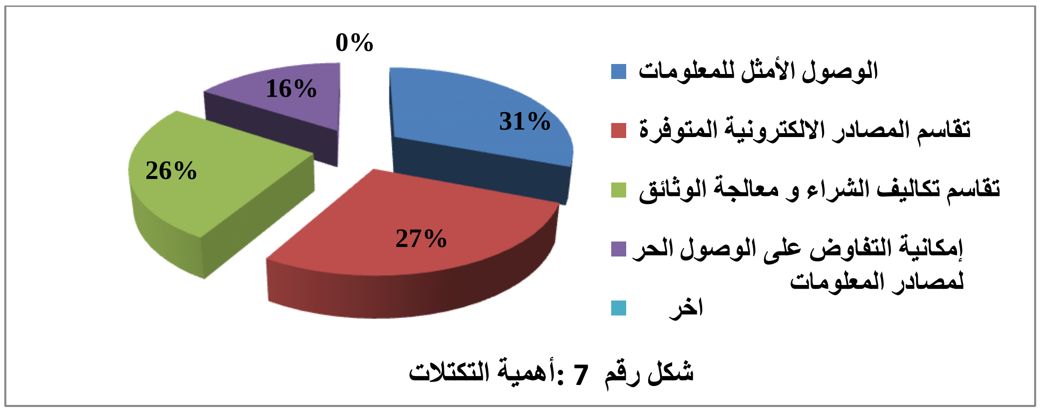
2.5. وسائل بث المحتوى : نلاحظ أن 80% من المكتبات لا توفر وسائل بث المحتوى، حيث هذا النوع من الخدمة يتطلب عاملين كفؤ وإمكانيات مادية مهمة وخاصة الربط بالشبكة والتي تبين من خلال النتائج السابقة أن المكتبات تعاني من مشكل رداءة الانترنت. تبين النتائج أن تطور الخدمات المكتبية في مكتبات المدارس تعرف تأخر كبير، حيث أن أغلبية المكتبات لا تستعمل وسائل العمل المشتركة ووسائل بث المحتوى التي لا بد منها في البيئة الرقمية، كما أن الخدمات التي توفرها غير كافية، وهذا راجع لنقص الكفاءات اللازمة لتقديم خدمات جديدة تفرضها البيئة الرقمية.

6. إنشاء مكتبة رقمية وطنية

1.6. المشاركة لإنشاء مكتبة رقمية وطنية: نسبة المكتبات التي تشجع على إنشاء مكتبة رقمية وطنية بلغت 80 % وهي نسبة معتبرة وهذا دليل على الرغبة في التغيير والتقدم وتطوير العمل المكتبي والاستغلال الأمثل للمعلومات. إلا أن المكتبة الرقمية الوطنية تنشأ حسب مجالات تخصص كل منها بالتنسيق مع الهيئات المعنية ونأخذ على سبيل المثال المدرسة العليا للتجارة يمكن أن تشترك في مشروع مع الغرفة الوطنية للتجارة ووزارة التجارة وغيرها من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال. بالمقابل 20 %من المكتبات ترفض فكرة إنشاء مكتبة رقمية وطنية.

2.6. أهمية التكتلات والعمل في اطار الشراكة : تبدي المكتبات أهمية للعمل في إطار التكتلات والعمل التعاوني حيث أن أكبر نسبة وهي 30% من المكتبات ترى أن أهمية التكتلات تكمن في تقاسم وتبادل المصادر الإلكترونية المتوفرة لدى

المكتبات المشاركة، وتليها نسبة 28 %ترى أن أهميتها تكمن في تقاسم التكاليف، أما 23% ترى أن أهمية التكتلات تكمن في تحسين الوصول للمعلومات وأخيرا نسبة 17% ترى أنها تسمح بالتفاوض المشترك للوصول إلى مصادر المعلومات على الخط المباشر. (انظر الشكل 7)



شكل رقم 7 :أهمية التكتلات

تبين النتائج أن مكتبات المدارس الوطنية العليا تبدي اهتماما كبير لإنشاء مكتبة رقمية وطنية، إلا أن تحقيق هذا المشروع يتطلب إمكانيات كبيرة لتحقيقه، إلا أن مكتبات المدارس ما زالت تعترضها مشاكل تمنعها من تحقيق مثل هذه المشاريع. وبالتالي عليها أن تعمل في اطار الشراكة من أجل سد النقائص الموجودة، كما يجب تشجيع العمل التعاوني بين المكتبات.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإلمام بكل البيانات التي تهم موضوع بحثنا كما حاولنا التعرف على كل الإمكانيات المتوفرة في مكتبات المدارس الوطنية العليا "ناحية الوسط" التي تمثل مجتمع الدراسة وتشمل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنيات المستعملة في المكتبات وذلك لمعرفة مستوى التطور في المكتبات من حيث التكنولوجيات الحديثة. وعليه يمكن القول أن مكتبات المدارس الوطنية العليا الجزائرية قادرة على العمل في البيئة الرقمية وهذا باستغلال الإمكانيات المتوفرة للبدء في مشروع مكتبة رقمية وهذا باستغلال تلك الإمكانيات كما ينبغي والعمل على تكوين العاملين، وعليها أن تحل أيضا بعض المشاكل التي تعترض سير مثل هذه المشاريع ومن أهمها مشكل الأنترنت الذي يعتبر عنصر أساسي للعمل في البيئة الرقمية إضافة إلى وسائل الرصد وبث المعلومات.

هوامش الدراسة

1- تمراز، أحمد بن علي. تأهيل مخرجات أقسام المكتبات و المعلومات بالوطن العربي . مجلة التسجيلة ، 2010، ع. 13، ص.13

2- ACCART, Jean Philippe. Pierre, Rethy Jean. Le métier de documentaliste. Paris : Cercle de la librairie, 2003. p. 6

3- العلوي، ياسر. أثر تكنولوجيا المعلومات على خدمات المعلومات المقدمة بمكتبة كلية العلوم التطبيقية بعبري. 2011 . متاح على الخط : http://lrclibrary.blogspot.com/2011/12/blog-post.html

4- SNDL (النظام الوطني للتوثيق عبر الخط)

5- SYNGEB (النظام المقنن لتسيير المكتبات)

6- CERIST (مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني)

7- JIBU (الأيام الدراسية للمكتبات الجامعية)

8- PMB (نظام متكامل لتسيير المكتبات هو برنامج مفتوح المصدر)

9 - RIBU "الشبكة ما بين المكتبات الجامعية"

10- CCDZ "الفهرس المشترك الجزائري"

11- PNST " البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات"

قائمة المراجع

1) **ACCART, Jean Philippe**. Pierre, Rethy Jean. Le métier de documentaliste. Paris : cercle de la librairie, 2003.

2) **Bibliothèques universitaires et nouvelles technologies**. Bulletin des bibliothèques de France [en ligne], n° 3, 2000 [consulté le 19 janvier 2015]. Disponible sur : <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2000-03-0123-001>. ISSN 1292-8399.

3) **Buttler, Alexandre**. Comment rédiger un rapport ou une publication scientifique ?. 2002. [consulté le 19 janvier 2015]. Disponible sur : http://www.sante.univ-nantes.fr/cidmef/menu/CommentRediger.pdf>

4) **بدر،أحمد، عبد الهادي، محمد فتحي**. المكتبات الأكاديمية : تنظيمها وإدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي .القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2001. 395ص.

5) **بن السبتي، عبد المالك**. تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجزائرية بين الرغبة في التغيير والصعوبات. مجلة الإعلام العلمي والتقني، 2004، مج. 14، ع. 1، ص. 9.

6) **تمراز، أحمد بن علي**. تأهيل مخرجات أقسام المكتبات والمعلومات بالوطن العربي. أحمد بن علي تمراز. مجلة التسجيلة، 2010، ع. 13، ص.13

7) **السنباني، محمد احمد**. مهنة المكتبات : التحديات واتجاهات المستقبل في الوطن العربي : دراسة استشرافية. Cybrarian Journal، يونيو 2010، ع. 22. متاح على الخط: http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article. تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2014.

8) **الكسيبي، أحمد**. تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة والافتراضية. العربية 3000، 2008،ع 3.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 53
AVRIL 2017

ISSN 1112-4652